الجمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة

جامعة دمشق

كلِّيَّة الآداب-قسم اللُّغة العربيَّة

الدُّرُّ المَصُون في عُلُومِ الكتابِ المَكْنُون

للسَّمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ)

دراسة وتحقيق القطعة السَّابعة منه:

من الآية (١٣) من سورة النِّساء إلى الآية (٧) من سورة المائدة

رسالةٌ مقدَّمةٌ لنيلِ درجةِ الماجستير في اللُّغة العربيَّة

إعداد:

غنى محمَّد غسان هبا

إشراف:

د. أيمن الشَّوَّا

العام الدِّراسي: ٢٠٢١-٢٠٢٢م.

الجزء الأول

فهرس المحتويات:

المقدمة:

قسم الدِّراسة:

المبحث الأوَّل: أثر السياق في توجيهات السمين واختياراته.

المبحث الثاني: الملاحظات المنهجية على توجيهات السمين وأعاريبه.

المبحث الثالث: الجوانب الصرفية في الدر المصون.

قسم التحقيق:

وصف النُّسخ.

منهج التحقيق والتعليق.

صور مخطوطات التحقيق.

سورة النِّساء.

سورة المائدة.

ملحق فروق النُّسخ

الفهارس الفنِّيَّة

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الَّذي شـــرَّفنا بخدمة كتابه العظيم فأخرجنا بنوره من ظلمات الجهل والوهم، وأكرمنا بعطاءاته ونَعمائه، أحمده عزَّ وجلَّ على تفضُّله وتكرُّمه وأصلِّي وأسلِّم على المعلِّمِ الأوَّلِ المرسلِ رحمة للعالمين.

وبعد:

فلقد خصَّ الله اللُّغة العربيَّة بأن جعلها لغةَ كتابه المنزَل، ثمَّ تكفَّل بحفظ كتابه فحفظَ بذلك اللُّغة المشـــرَّفة، وكان من مظاهرِ الحفظِ الإلهي أن هيَّأ الله لهذا الكتاب عقولَ علماءٍ كرامٍ راحت تخطُّ أقلامُهم في علومه وعلوم لغَتِه.

وكان من بين هؤلاء العلماءِ العالم الجليل شـهاب الدِّين أحمد بن يوسـف الملقَّب بالسَّـمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، صانع كتاب "الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون" وهو كتابٌ جليلٌ جامعٌ يضـمَّ بين دفَّتيه مختلف علوم العربيَّة، ويعجُّ بالشـواهد الشِّـعريَّة والمسـائل النَّحويَّة والصَّـرفيَّة والأوجه الإعرابيَّة واللُّغة والمعاني والبيان.

ولم تغفل عينُ الدَّارسِـــين عن هذا الكتابِ الرفيع، فحُقِّقَ من قبلُ تحقيقاً أقرب ما يكون إلى نســـخ النَّاسخين، وشاب نصَّه المحقَّقَ ما شابَهُ من تصحيفٍ وتحريفٍ وسقطٍ، وعكَّرت صفوَه أخطاءٌ كثيرةٌ في الضَّـبطِ والتَّشـكيلِ، وفات محقِّقَه تفنِيد نصِّـه وتفقِيره، فحشَـرَه حَشـرَاً، ولزَّه لزَّاً يتوه معه القارئ المتتبِّع، وقصَّـر في عزو كثير من الأبيات الشِّـعريَّة الواردة فيه، ولم يولِ مادته النَّحويَّة والصَّـرفيَّة حقَّها من الدِّراسـة والتَّمحيص والتَّدقيق، فلم تكتمل فائدته المرجوَّة منه، ولم يســـطع نور شمســـه على غنى مادَّته وتنوُّعها، فكان جديراً بأن يعاد تحقيقه تحقيقاً علمياً ســـلمياً يغني التُّراث العربيَّ، ويقدِّم للدَّارس ما يؤمِّل منه، ويوصل القارئ إلى رِيٍّ لا غصص فيه.

وقد وُفِّقت فكتب لي العمل بهذا السِّـــفر النَّفيسِ إذ عُهدَ إلي في قســـم اللُّغةِ العربيَّة في جامعة دمشـــق بتحقيق القطعة السَّابعة منه اشتراكاً مع زملاء أخر لنيل درجة الماجستير.

وقد قامت هذه الرِّسالة على قسمين رئيسين:

القسم الأوَّل: قسم الدِّراسة، ويضمُّ ثلاثة مباحث، اتَّبعت فيها المنهج الوصفيَّ التَّحليليَّ الَّذي يقوم على جمع المادة وتحليلها لاستخلاص النتائج.

أما المبحث الأول: فعنوانه: أثر السِّياق في توجيهات السَّمين واختياراته، وفيه دراسة مفهوم السِّياق، وأصل معناه اللُّغويِّ واشتقاقه، وتعريفه الاصطلاحيِّ عند القدماء والمحدثين، والإشارة إلى وظيفته، وتفنيد أقسامه، وتتبُّع المواطن الَّتي اعتمد فيها السَّمين الحلبيُّ على السِّياق في دراسته للنَّصِّ القرآنيِّ، وبيان مدى إفادته من أنواع السِّياق المختلفة في توجيهاته وتعليلاته.

وتناول المبحث الثَّاني المآخذ والملاحظات المنهجيَّة على توجيهات السَّمين وأعاريبه، فإنَّ لكلِّ جواد كبوة، ولكلِّ عالم هفوة، فلا يخلو عمل عامل من الزَّلل، وفي هذا المبحث تنبيه على المواطن الَّتي أخطأ فيها المؤلف وجانب الصَّوابَ، وفيه استدراك تلك الأخطاء إن أمكن، وبيان المواضع التي أخلَّ فيها السَّمين بالمنهج الَّذي التزمه في تأليف كتابه.

وتوقَّفت في المبحث الثَّالث على الجوانب الصَّرفيَّة الَّتي درسها الكتاب، فإنَّ الدَّارس المتمعِّن في هذا الكتاب يقف على غنىً واضحٍ في المادَّة الصَّرفيَّة، ويعرض هذا المبحث تلك الجوانب الصَّرفيَّة مصنَّفةً حسب موضوعاتها، مسبوقةً بتعريف علم التَّصريف منتهية بالنَّتائج.

والقسم الثَّاني: قسم التَّحقيق، وفيه تحقيق القطعة السَّابعة من الكتاب، من أوَّل الكلام عن الآية الثَّالثة عشرة من سورة النِّساء، إلى تمام الكلام عن الآية السَّابعة من سورة المائدة، اعتمدت في تحقيقها على ثلاث مخطوطاتٍ، الأولى نسخة مكتبة شهيد علي باشا في إسطنبول، وهي نسخةٌ مكتوبةٌ بخطِّ المؤلِّف، وهي أجود النُّسخ التي وقفت عليها، وإن لم تخلُ من الخرم والطَّمس وبعض الأخطاء.

المخطوطة الثَّانية مخطوطة المكتبة الظَّاهريَّة بدمشق، نُقلت إلى مكتبة الأسد، وهي أقلُّ جودةً من النُّسخة الأولى، وقد تأثَّرت بالرطوبة، وهي قليلة السَّقط، وفيها ما فيها من تصحيفٍ وتحريفٍ.

والثَّالثة نسخةٌ سعوديَّةٌ، وقفت على الجزء الأوَّل والثَّاني منها مرفوعين على موقع جامعة محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، تقع قطعتي في الجزء الثَّاني منها، وهي نسخةٌ رديئةٌ امتلأت سقطاً وتحريفاً، قلَّما أفادتني في تحقيق الكتاب، فاقتصرتُ في إثبات فروقها على ما ارتأيت إثباته.

وقد ابتدأتُ قسم التَّحقيق بتفصيل وصف هذه النُّسخ، ثمَّ بيَّنت منهج التَّحقيق والتَّعليق الَّذي اعتمدته، فقد اتَّبعت منهج شيوخ صنعة التَّحقيق، فنسخت النَّصَّ من المخطوطة الَّتي اعتمدتها أصلاً، ثمَّ قابلته على بقيَّة النُّسخ، واجتهدت في تقويم النَّصِّ وضبطه وتحريره وتفقيره وتخليصه من شوائب التَّصحيف والتَّحريف، وجبر ما أصابه من سقطٍ، وتصويب ما اعتراه من سهوٍ أو خطأٍ، ثمَّ عكَفْتُ على مادَّته، فخرَّجت الشَّواهد الشِّعريَّة، والآيات القرآنيَّة، والقراءات المتواتِرَة والشَّاذَّة، وترجمت ما ورد ذِكرَه من

الأعلام إلَّا ما اشـــتُهر، وخرَّجت الأقوالَ والمذاهبَ من مظانِّها، وخرَّجت جميعَ الأعاريبِ والمســـائلِ، ودرستها، وعلَّقت على ما احتاج منها إلى تعليقٍ، وعرَّفت المصـطلحات النَّحويَّة، وفصَّـلت في المسـائل الخلافيَّة، عائدةً إلى أمَّات كتب الإعراب والنَّحو والصَّـرف، وكتب التَّفسـير والقراءات، والمعاجم اللُّغويَّة، والدَّواوين الشِّـعريَّة، وكتب التَّراجم والطَّبقات، وغير ذلك من مصـادر العربيَّة، ثمَّ صـنعت الفهارس الفنِّيَّة الَّتي تعين القارئ وتنظِّم مادَّة الكتاب وفوائدِه.

ولأنَّ شـكر الله مقرونٌ بشـكر أهل الفضـل، ولأنَّ الله وملائكته وأهل السَّـماء والأرض حتَّى النَّملة في حجرها والحيتان في الماء تصـلِّي على معلِّم النَّاس الخير، أغتنم مقامي وأصـوغ عباراتي امتناناً وشـكراً للأستاذ الجليل الكريم الدكتور أيمن الشَّوا، من أشرف على هذه الرِّسالةِ ورعاها من أوَّل حرف خُطَّ فيها إلى أن رأت النور، تحمَّل مشاقَّ الإشراف وأعبائه، وغمرني بعلمٍ وحلمٍ وأبوَّةٍ وإحسانٍ لا ينتهي، وأعطاني من وقته الثمين، من سـاعات عمره الغالي، وهل يقدِّم الإنسـان أغلى من عمره! فالله أرجو أن يُنسِـئَ له في العمر، ويبسط له في العلم، ويُبارِكَ له في العمل، وأن يجزيَه خيرَ الثَّوابِ.

وأقدِّمُ الشُّـكر الجزيل لعُضـوَي لجنة الحُكمِ، لما بذَلَاه من جُهدٍ مُبارَكٍ في قراءة هذا العملِ، وتقويم اعوجَاجَاته، وسدِّ ثغراته، لهم مني خالص الودِّ والتَّقديرِ.

وبعد فهذا جهدي وعملي لا أدَّعي فيه إلَّا إخلاص النِّيَّة، فإن أصبت وأحسنت فبتوفيقٍ من الله وفضلٍ، وإن أخطأتْ سهامي فحسبي صدق نيَّتي، وأسأل الله العظيم أن يتقبَّلَ منِّي عملي خالصاً لوجهه، والحمد لله رب العالمين.

غـنى محمَّد غسان هبا

دمشق: ٢٠٢٢/١/١

قسم الدِّراسة:

المبحث الأوَّل: أثر السِّياق في توجيهات السَّمين واختياراته.

المبحث الثَّاني: مآخذ وملاحظات منهجيَّة على توجيهات السَّمين وأعاريبه.

المبحث الثَّالث: الجوانب الصَّرفية في "الدُّرِّ المصون.

المبحث الأوَّل:

أثر السِّياق في توجيهات السَّمين واختياراته

تجدر الإشارة أوَّلاً وقبل البدء بدراسة السِّياق إلى أنِّي وقفت على بحثين لهما صلة بدراسة السِّياق في كتاب "الدُّرِّ المصون" الأوَّل: أطروحة بعنوان: أثر السِّياق في البحث النَّحوي في الدُّرِّ المصون للسَّمين الحلبي، إعداد: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، وهي أطروحة قُدِّمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدُّكتوراه في اللُّغة العربية وآدابها في الجامعة الأردنيَّة، أشرف عليها الأستاذ الدكتور محمد حسن عوَّاد، نيسان/٢٠٠٨م.

والثَّاني: عنوانه: السِّياق القرآني وأثره في المعنى عند السَّمين الحلبي في تفسير الدَّرِّ المصون، (نماذج مختارة)، إعداد: رزيقة بن دادي، وهو مذكَّرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإسلاميَّة، أشرف عليها الدكتور: حمزة بوخزة، جامعة الشهيد حمه لَخضر، معهد العلوم الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، ١٤٤٠-١٤٤١هـ، ٢٠١٩-٢٠٢٠م.

أمَّا البحث الأوَّل فهو بعيد كلَّ البعد عمَّا في مبحثي هذا، فقد أقامه كاتبه على تصنيفات استمدَّ بعضها من الدراسات الغربيَّة، واعتمد على كثير من المراجع الحديثة والمراجع الغربية والمترجمة في إقامة دراسته، وفي هذه الدراسة ما فيها من مصطلحات باللُّغة الإنكليزيَّة، وهي دراسة وصفية إحصائية، طبَّق فيها منهجه في دراسة السياق على نموذج من دراسة السمين لسورة يوسف في "الدر المصون"، وجعله في جداول تسهل عرض فحواها كما ارتأى، ثم أقام دراسة نقدية على البيانات الوصفية والإحصائية التي قدمها، ولم أُفد من هذا البحث في شيء.

أمَّا البحث الثَّاني فقد وقفت على عنوانه في الشَّابكة ولم يتح لي الاطِّلاع عليه، وهو قريب العهد بكتابة أطروحتي هذه.

تعريف السّياق في اللّغة:

اشتُقَّت كلمة «السِّياق» من مادَّة «س و ق»، يقول ابن فارس[1]: «السِّينُ وَالْوَاوُ وَالْقَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ حَدْوُ الشَّيْءِ، يُقَالُ: سَاقَهُ يَسُوقُهُ سَوْقاً».

[1] مقاييس اللُّغة: ١١٧/٣.

وقال الزُّبيدي[1]: ((وأصل السِّياقِ: سِواقٌ، قُلِبتِ الوَاوُ ياءً لكسرة السِّين)).

وساق الماشية يَسُوقُها سَوْقاً وسِياقاً، فهو سائِقٌ وسَوَّاقٌ، وتَسَاوَقَتِ الإبلُ تَسَاوُقاً: إذا تتابَعَتْ[2].

وَالسَّاقُ لِلْإِنْسَان وَغَيْرِه، وَالْجَمْعُ سُوقٌ، إِنَّمَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَاشِيَ يَنْسَاقُ عَلَيْهَا، والسِّياق: المَهْر[3].

والسِياقُ: نَزْعُ الرُّوحِ، يقال: سَاقَ فلانٌ يَسُوق سَوْقاً شديداً: إذا نَزَع للموت، كأنَّ رُوحه تُسَاقُ لِتَخرُجَ من بدَنِه[4].

والمُنْساقُ: التَّابعُ والقَريبُ، والْمُسَاوَقَةُ: المُتابَعة، ويُقَالُ: فُلانٌ في سَاقَةِ العَسكَرِ؛ أي: في آخِرِه، وهو جَمعُ ((سَائِقٍ))، كـ ((قَادَةٍ)) في ((قَائِدٍ))، وهو يُسَاوِقُه ويُقَاوِدُه[5].

قالَ الزَّمخشريُّ[6]: ((ومن المجَازِ.... وهو يسُوقُ الحدِيثَ أحسَنَ سِيَاقٍ، وإليكَ يُسَاقُ الحدِيثُ، وهذا الكَلَامُ مَسَاقُة إلى كذا، وجِئتُكَ بالحَدِيثِ على سَوقِه: على سَردِه)).

يتلخَّص ممَّا سبق أنَّ السِّياق يدلُّ على التَّتابع والتَّوالي والتَّسلسل والتَّلاحق والانسياق.

تعريف السِّياق في الاصطلاح:

جاء في المعجم الوسيط: سِيَاق الْكَلَام تتابعه وأسلوبه الَّذِي يجْرِي عَلَيْهِ[7].

وقال عبد القاهر الجرجاني[8]: ((اعلم أنَّ ههنا أصْلاً أنتَ ترى الناسَ فيه في صورةِ مَنْ يَعرِفُ مِن جانبٍ ويُنْكِر مِن آخَر، وهو أنَّ الألفاظ المفردة الَّتي هي أوضاع اللُّغة، لم توضع لِتُعْرفَ معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضَمَّ بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما فوائدُ، وهذا علِمٌ شريفٌ، وأَصْلٌ عظيم.

---

[1] تاج العروس: ٢٥/٤٧٥.

[2] انظر تهذيب اللُّغة: ٩/١٨٥، والصِّحاح: ٤/١٤٩٩.

[3] انظر تهذيب اللُّغة: ٩/١٨٤، ومقاييس اللّغة: ٣/١١٧.

[4] انظر الصِّحاح: ٤/١٥٠٠، والمجموع المغيث: ٢/١٥١، والنِّهاية في غريب الحديث: ٢/٤٢٤.

[5] أساس البلاغة: ١/٤٨٤، اللِّسان: ١٠/١٦٦، والقاموس المحيط: ٨٩٦.

[6] أساس البلاغة: ١/٤٨٤.

[7] المعجم الوسيط: ١/٤٦٥.

[8] دلائل الإعجاز: ١/٥٣٩.

والدَّليلُ على ذلك، أن إنْ زعمنا أنَّ الألفاظَ الَّتي هي أوضـــاعُ اللغة إنَّما وُضِـــعتْ ليُعرَفَ بها معانيها في أَنفُسها لأَدَّى ذلك إلى ما لا يَشُكُّ عاقِلٌ في استحالته)).

وقال الزَّرْكَشِي[1]: ((دلالة السِّياق فإنَّها تُرشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعد احتمال غير المراد، وتخصيص العامِّ، وتقييد المطلق، وتنوُّع الدِّلالة، وهو من أعظم القرائن الدَّالَّة على مراد المتكلِّم، فمن أهمله غلِط في نظيره وغالط في مناظرته)).

وقال العطَّار[2]: ((قَرِينَةُ السِّـــيَاقِ هِيَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ لَاحِقِ الْكَلَامِ الدَّالِّ عَلَى خُصُـــوصِ الْمَقْصُـــودِ أَوْ سَابِقِهِ)).

وقال ابن دقيق العيد[3]: ((السِّـــياق والقرائن: فإنَّها الدَّالَّة على مراد المتكلِّم من كلامه، وهي المرشـــدة إلى بيان المجملات، وتعيين المحتملات)).

وعرَّفه الدكتور ســـعد بن محمَّد الشَّـــهرَاني[4]: ((ما يحيط بالنَّصِّ من عوامل داخليَّة وخارجيَّة، لها أثرٌ في فهمه، من ســـابقٍ أو لاحقٍ به، أو حال المخاطِب والمخاطَب، والغرض الَّذي ســـيق له، والجوِّ الَّذي نزل فيه)).

وعرَّفه الدُّكتور عبد الفتَّاح البركاوي[5]: ((تتابع الكلمات في الجمل أو الجمل في النُّصوص، أو المقام الَّذي يصـاحب الكلام، أو القصَّـة أو الظَّرف الخارجي الَّذي يمكن فهم الكلام على ضـوئها، مضـافاً إلى ذلك ما يستفاد من المقال)).

وعرَّف أحد الباحثين السِّـــياق القرآني بقوله[6]: ((بيان المعنى من خلال تتابع المفردات والجمل والتَّراكيب القرآنيَّة المترابطة)).

---

[1] البرهان: ٢/٢٠٠.

[2] حاشية العطَّار: ١/٣٠.

[3] إحكام الأحكام: ٢/٢١.

[4] السِّياق القرآني وأثره في تفسير المدرسة العقليَّة الحديثة: ٢٩.

[5] انظر دلالة السِّياق بين التُّراث وعلم اللُّغة الحديث: ٢٦-٢٧.

[6] السِّياق القرآني وأثره في التَّفسير: ٧٢.

والسِّياق أحد أدوات التَّرجيح في دراسة معاني القرآن وإعرابه، قال ابن جُزَّي[1]: «وأمَّا وجوه التَّرجيح...أن يشهد بصحَّة القول سياق الكلام، ويدلُّ عليه ما قبله أو ما بعده».

وكتب الدّكتور خليل العامري أحد الباحثين في السِّياق القرآني[2]: «السِّياق في التَّعبير القرآنيّ له خصوصيَّة متفرِّدة؛ ذلك أنَّ النَّصَّ القرآنيَّ حمَّال أوجه، إذ تتعدَّدُ عنده الوجوه بتعدُّد السِّياقات، ممَّا يكون له أثر في توجيه الدِّلالة وتنويعها».

أقسام السّياق في الدّراسة:

السِّياقات الدَّاخليَّة:

- سياق السَّابق واللَّاحق.
- سياق التَّقديم والتَّأخير.
- سياق المعنى
- سياق اللَّفظ.

السِّياقات الخارجيَّة:

- سياق المقام.
- سياق كلام العرب.
- سياق الآيات القرآنيَّة.
- سياق القراءات القرآنيَّة.
- سياق النَّصِّ النَّبويِّ.
- سياق الآثار المرويَّة عن الصَّحابة.
- سياق أسباب النُّزول.

---

[1] تفسيره: ١٩/١.

[2] السِّياق أنماطه وتطبيقاته في التَّعبير القرآني: ٣٩.

أولا: السِّياقات الدَّاخليَّة:

وتسمَّى بالسِّياقات اللُّغويَّة، وهي أدواتٌ يُستعان بها لفهم المراد في حدود النَّصِّ المقروء، دون بحثٍ في عوامل خارجه[1].

أوَّلاً: سياق السَّابق واللَّاحق:

سياق قوله: ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾:

قال تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النّساء: ١٥].

قال السَّمين[2] بعد أن ذكر أنَّ «اللَّاتي» في محل رفعٍ بالابتداء: «الوجهُ الثَّاني: أنَّ الخبرَ محذوفٌ، والتَّقديرُ: «فيما يُتلى عليكم حكْمُ اللَّاتي»، فحُذفَ الخبرُ والمضافُ إلى المبتدأِ للدِّلالةِ عليهما، وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه، وهذا نظيرُ ما فَعَله سيبويه[3] في نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النُّور: ٢] و﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ [المائدة: ٣٨] أي: فيما يُتلى عليكم حكمُ الزَّاينةِ، ويكونُ قولُه: «فاستشهِدُوا» و«فاجْلدُوا» دالَّاً على ذلك الحكمِ المحذوفِ لأنَّه بيانٌ له».

وذكر قولاً آخر في إعراب «اللَّاتي» قائلاً: «والقولُ الثَّاني: أنَّ محلَّه نصبٌ، وفيه وجهانِ، أحدُهما: أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ لدلالةِ السِّياقِ عليه.... والتَّقديرُ: اقصِدوا اللَّاتي يأتينَ، أو تعمَّدوا».

ذكر السَّمين في إعراب «اللَّاتي» وجهين، الأوَّل: أن تكون مبتدأً، وساق في إعراب الخبر وجهين، أحدهما: أن يكون الخبر محذوفاً، واعتمد على سياقٍ لاحقٍ في تقدير هذا الخبر، وهو سياق قوله: ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾، ففي هذا السِّياق أمرٌ بالاستشهاد على من أتت الفاحشة، وهو حكم التَّصرف معها، وقد قدَّر الخبر محذوفاً وفق ما دلَّ عليه السِّياق، فقدَّر الخبر المحذوف جارَّاً ومجروراً؛ أي: «فيما يتلى»، وحذف المضَّاف إلى المبتدأ وهو «حكم»، وأقام المضاف إليه مقامه وهو «اللَّاتي»، وفي الوجه الثَّاني لإعراب «اللَّاتي» اعتمد على سياق المعنى في تقدير الفعل المحذوف، وصرَّح بلفظ السياق.

وكلامه عن وجهي الإعراب ملخَّصٌ من البحر المحيط[4]، لكنَّ السَّمين أضاف في عبارته ما يوضِّح دلالة السِّياق ويدلُّ على اهتمامه به وإدراكه أثره، وهو عبارة: «للدِّلالة عليهما»، وعبارة: «ويكونُ

---

[1] انظر السِّياق أنماطه وتطبيقاته في التَّعبير القرآني: ٤٢، والسِّياق القرآني وأثره في تفسير المدرسة العقليَّة الحديثة: ٢٤.

[2] قسم التحقيق: ٦.

[3] الكتاب: ١/١٤٢-١٤٣.

[4] انظر البحر: ٦/٥٠٨.

قولُه: «فاستشهِدُوا» و«فاجْلدُوا» دالَّاً على ذلك الحكمِ المحذوفِ»، وقوله: «منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ لدلالةِ السِّياقِ عليه»، وليس في عبارة أبي حيَّان هذا التَّوضيح.

سياق قوله: ﴿وَقَدْ أفضى بَعْضُكُمْ إلى بَعْضٍ﴾:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدالَ زَوْجٍ مَكانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْداهُنَّ قِنْطارًا فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ۞ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضى بَعْضُكُمْ إِلى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثاقًا غَلِيظًا﴾ [النِّساء: ٢٠-٢١].

قال السَّمين[1]: «والَّتي نَهَى عن الأخذِ منها هي المستبدَلُ مكانَها؛ لأنَّها آخذةٌ منه بدليلِ قولِه: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضى بَعْضُكُمْ إِلى بَعْضٍ﴾ وهذا إنَّما هو في القديمةِ لا المستحدثةِ».

في قوله تعالى: ﴿وَآتَيْتُمْ إِحْداهُنَّ قِنْطارًا فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ حدَّد السَّمين أنَّ النَّهي عن أخذ القنطار إنَّما هو نهيٌ عن أخذه من الزَّوجة القديمة، وهذا التَّحديد مُستفادٌ من الآية التَّالية لهذه الآية، وفيها ﴿وَقَدْ أَفْضى بَعْضُكُمْ إِلى بَعْضٍ﴾، ففي هذه العبارة دلالةٌ على أنَّ الحديث عن الزَّوجة المتروكة، وفي الزَّمن الماضي للفعل «أفضى» تأكيدٌ لذلك، فاعتمد السَّمين على ما جاء من سياقٍ لاحقٍ في تحديد المعنى الدَّقيق، وهذا المعنى والاستدلال عليه بالسِّياق ممَّا نقله السمين من التِّبيان بواسطة البحر[2].

سياق قوله: ﴿الرِّجالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّساءِ﴾:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقاقَ بَيْنِهِما فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِها إِنْ يُرِيدا إِصْلاحاً يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُما إِنَّ اللَّهَ كانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النِّساء: ٣٥].

قال السَّمينُ[3]: «الضَّميران في «يُريدَا» و«بينهما» يجُوزُ أن يعُودَا على الزَّوجَينِ؛ أي: إنْ يُرِدِ الزَّوجَانِ إصلَاحاً يُوَفِّقِ الله بينَ الزَّوجَينِ، وأَنْ يعُودَا على الحَكَمَينِ، وأَنْ يعُودَ الأوَّلُ على الحَكَمَين، والثَّاني على الزَّوجَين، وأن يكونَ بالعَكسِ، وأُضْمِر الزَّوجَانِ وإن لم يَجْرِ لهما ذِكْرٌ؛ لدلَالَة ذِكْرِ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ عليهما».

في هذه الآية عادت خمسة ضمائر على الزَّوجين أو أحدهما، وهي الهاء في قوله: «بينهما»، والهاء في «أهله»، والهاء في «أهلها»، والألف في «يريدا»، والهاء في «بينهما» على قول من قال إنَّهما عائدَان على الزَّوجين، ولم يُصرَّح بلفظ الزَّوجين قبل هذه الضَّمائر، وأشار السَّمين إلى جواز عود الضَّمائر على

---

[1] قسم التحقيق: ٢٧.

[2] انظر التبيان: ٣٤٢/١، والبحر: ٥٣٣/٦.

[3] قسم التحقيق: ٩٠.

الزَّوجين وإن لم يُذكر لفظهما؛ لأنَّ في سياق الآية السَّابقة ما يدلُّ على هذا اللَّفظ، وهو قوله تعالى: ﴿الرِّجالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّساءِ﴾ [النِّساء: ٣٤]، وبه استدلَّ الزمخشري من قبل السَّمين[١].

تقدير خبرٍ محذوف لقوله: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾:

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنا لِلْكافِرِينَ عَذابًا مُهِينًا﴾ [النِّساء: ٣٧].

قال السَّمين[٢] في إعراب «الَّذين يبخلون»: «مُبتَدَأٌ وفي خَبَرِه قولان: أَحَدُهما: أنَّه مَحذُوفٌ، فقدَّرَه بعضُهم: «مُبْغَضُون»؛ لدلَالَةِ «إِنَّ الله لَا يُحِبُّ»، وبعضُهم: «مُعَذَّبُون»؛ لقَولِه: «وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً»...وقدَّره أبو البَقَاءِ: «أولئك قُرَنَاؤهم الشَّيطَانُ».

ساق السَّمين في تقدير خبر المبتدأ أقوالاً، منها واحدٌ مستفادٌ من سياقٍ سابقٍ، واثنان من سياقين لاحقين، فالأوَّل وهو «مُبْغَضُون» مفهومٌ من سياق الآية السَّابقة، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كانَ مُخْتالًا فَخُورًا﴾ [النِّساء: ٣٦]، فقوله: «لا يحب» دلَّ على معنى البغض، فاشتقُّوا المعنى خبراً للمبتدأ، ومن قدَّره «مُعَذَّبُون» فبالاعتماد على سياق ما جاء في نهاية الآية المذكورة نفسها من ذكر عذاب الكافرين، وهو قوله: ﴿وَأَعْتَدْنا لِلْكافِرِينَ عَذابًا مُهِينًا﴾، أمَّا ما نسبه لأبي البقاء من تقدير الخبر: «أولئك قُرَنَاؤهم الشَّيطَانُ» فهو معنىً مأخوذٌ من سياق الآية التَّالية لهذه الآية، فقد جاء في آخرها: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطانُ لَهُ قَرِينًا فَساءَ قَرِينًا﴾ [النِّساء: ٣٨]، فهذا موضعٌ اعتُمد في تقدير إعرابه على ثلاثة سياقاتٍ، وقد أشار إلى بعضها أبو البقاء في التِّبيان، ومن قبله النحاس في القطع والائتناف ومكي في الهداية إلى بلوغ النهاية مصرحين بدلالة ما بعد الخبر عليه[٣].

سياق قوله: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النِّساء: ٤٣].

قال السَّمين[٤]: «قولُه: ﴿لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلَاةَ﴾: فيه وَجهَانِ: أَحَدُهما: أنَّ في الكَلَامِ حَذْفَ مُضَافٍ تَقدِيرُه: مَواضِعَ الصَّلَاةِ، والمرَادُ بمواضِعِهَا المسَاجِدُ، ويَؤَيِّدُ هذا قَولُه بَعدَ ذَلِكَ: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾».

---

[١] انظر الكشاف: ٢٣٥.

[٢] قسم التحقيق: ٩٤-٩٥.

[٣] انظر القطع والائتناف: ١٦٥، ٢/١٣٢٤-١٣٢٥، والتّبيان: ١/٣٥٦.

[٤] قسم التحقيق: ١١٤.

ذكر السَّمين في معنى قرب الصَّلاة قولين، أحدهما: أن يُراد بالصَّلاة موضعها؛ لأنَّ ذِكرُ عبور السَّبيل بعده يدلُّ على أنَّ الكلام عن موضعٍ يُجتاز، فقدَّر مضافاً محذوفاً يدلُّ على هذا المعنى مستدلًّا بسياقٍ لاحقٍ، وكلامه مأخوذٌ من البحر[1].

سياق قوله: ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾:

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٩٣].

قال السَّمين[2]: «و﴿خَالِدًا﴾: نَصبٌ على الحَالِ من مَحذُوفٍ، وفيه تَقدِيرَانِ.... والثَّاني: «جَازَاه» بدَلِيلِ: ﴿وغَضِبَ الله عليه وَلَعَنَه﴾، فعَطَفَ الماضِيَ عليه، فعلى هذا هي حَالٌ من الضَّمِيرِ المنصُوبِ لا غَيرُ».

قدَّر السَّمين في هذا الموضع محذوفاً بالاعتماد على السِّياق اللَّاحق من قوله: ﴿وغَضِبَ الله عليه وَلَعَنَه﴾، والَّذي أفاده هذا السِّياق هو تحديد زمن الفعل المقدَّر؛ لأنَّ معنى الجزاء مأخوذٌ من قوله: «فجزاؤه»، أمَّا معنى المضيِّ فقد أُخذَ ممَّا اشتمل عليه السِّياق اللَّاحق من أفعال، وهي قوله: «غَضِبَ» و«لَعَنَ» و«أَعَدَّ»، وعبارة السَّمين عبارة أبي البقاء[3].

سياق قوله: ﴿وَأَشَدَّ تَشْبِيْتًا﴾:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النِّساء: ٩٤].

قال السَّمين[4]: «قَولُه: ﴿فَتَبَيَّنُواْ﴾: قَرَأَ الأَخَوَانِ من التثبُّتِ، والبَاقُونَ من البَيَانِ.... وقَالَ الفَارِسِيُّ[5]: «التَّثبُّتُ هو خِلَافُ الإِقدَامِ، والمرَادُ التَّأنِّي، والتَّثَبُّتُ أشَدُّ اختِصَاصَاً بهذا الموضِعِ، يدُلُّ عليه قَولُه: ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ [النِّساء: ٦٦] أي: أَشَدُّ وَقعَاً لهم عَمَّا وُعِظُوا به بأَنْ لا يُقْدِمُوا عليه» فاختَارَ قِرَاءَةَ الأَخَوَينِ».

ساق السَّمين خلافاً بين العلماء في ترجيح إحدى القراءتين، منه ما ذكره عن الفارسي في حجَّته، وفيه استدلالٌ بسياقٍ سابقٍ لهذه الآية، وهو سياق قوله تعالى: ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾، وهو سياقٌ واردٌ في نهاية

---

[1] انظر البحر: ٧/٨٢-٨٣.

[2] قسم التحقيق: ٢٤١.

[3] انظر التّبيان: ١/٣٨١.

[4] قسم التحقيق: ٢٤١-٢٤٢.

[5] انظر الحجّة: ٣/١٧٤.

الآية السَّادسة والسِّتِّين من السُّورة نفسها؛ أي: إنَّ بينها وبين الآية المستشهَد عليها سبعاً وعشرين آيةً، ولم يمنع هذا التَّباعد بين الآيتين من الاحتجاج بالسِّياق السَّابق في ترجيح إحدى القراءات.

سياق قَولِه: ﴿وَمَا يُتلَى عَلَيْكُمْ﴾:

قال تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ [النِّساء: ١٢٧].

قال السَّمين[١] عن شيخه[٢]: «التَّقدِيرَ: يُفْتِيكُم في مَتلُوِّهنَّ وفيما يُتْلَى عليكم في الكِتَابِ في يَتَامَى النِّسَاءِ، وحُذِفَ لدلَالَةِ قَولِه: ﴿وَمَا يُتلَى عَلَيْكُمْ﴾».

اختلف في إعراب «ما» من قوله: «وما يُتلى»، وذكر السَّمين أنَّ في موضعها ثلاثة أوجهٍ، الرَّفع والنَّصب والجرُّ، وفي حديثه عن محلِّ الجرِّ ذكر وجهين، أحدهما: ما ذكره عن بعضهم، وهو الجرُّ عطفاً على الضَّمير المجرور بـ «في»، وضعَّفه؛ لأنَّه عطفٌ على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجارِّ، وضعَّفه الزَّجَّاج والزَّمخشري[٣]؛ لأنَّه عطف للمُظهر على المضمر، فساق السَّمين ردَّ شيخه أبي حيَّان عليهما، وهو ردٌّ قائمٌ على تقدير محذوفَين دلَّ عليهما سياقٌ سابقٌ وسياقٌ لاحقٌ، إذ جعل التَّقدير: «يُفْتِيكُم في مَتلُوِّهنَّ وفيما يُتْلَى عليكم في الكِتَاب»، فقدَّر مجروراً ظاهراً، يدلُّ عليه السِّياق اللَّاحق من قوله: «وَمَا يُتلَى عَلَيْكُمْ»، وقدَّر حرف جرٍّ قبل «ما»، قدَّره لوروده في سياق قوله: «يفتيكم فيهنَّ»، وبذلك يصحُّ الإعراب من حيث الصِّناعة.

سياق قوله: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾:

قال تعالى: ﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النِّساء: ١٤٣].

قال السَّمين[٤]: «و﴿ذَلِكَ﴾: إشَارَةٌ إلى الكُفرِ والإيمَانِ المدلُولِ عليهما بذِكرِ الكَافِرِينَ والمؤمِنِينَ».

استعان السَّمين الحلبيُّ بما جاء في السِّياق السَّابق لاسم الإشارة في تحديد معنى المشار إليه، وهو سياق الآية قبل السَّابقة لهذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النِّساء: ١٤١]، فالمشار إليه هو المصدر المفهوم من لفظَي «المؤمنين» و«الكافرين»، وإليه ذهب ابن عطيَّة وأبو حيَّان من قبله[٥].

---

[١] قسم التحقيق: ٢٨٧.

[٢] انظر البحر: ٣٨٤/٧-٣٨٥.

[٣] انظر معاني القرآن وإعرابه: ١١٤/٢، والكشَّاف: ٢٦٢.

[٤] قسم التحقيق: ٣٢٨.

[٥] انظر المحرَّر: ١٢٧/٢، والبحر: ٤٣٣/٧.

سياق قوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾:

قال تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النِّساء: ١٧١].

قال السَّمين[١]: ((و﴿ثَلَاثَةٌ﴾: خَبَرُ مُبتَدَأٍ مُضمَرٍ، والجُملَةُ من هذا المبتدَأ والخبَرِ في مَحَلِّ نَصبٍ بالقَولِ؛ أي: ولا تقُولُوا: ((آلهتنا ثَلَاثَةٌ))، يدُلُّ عليه قَولُه بَعدَ ذلك: ﴿إِنَّمَا الله إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾)).

اعتمد السَّمين الحلبيُّ على سياق قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ في تقدير المبتدأ المحذوف، وهو سياقٌ لاحقٌ فيه قصر لله تعالى على الألوهيَّة، وفيه ردٌّ على من قال إنَّ الآلهة ثلاثةٌ، دلَّ ذلك على أنَّ السِّياق سياق توحيدٍ، وأنَّ المراد بالثَّلاثة قبله ثلاثة آلهة، وأنَّ النَّهي عن قول الثَّلاثة هو نهيٌ عن الإشراك، فقدَّر أنَّ المبتدأ المحذوف: ((آلهتنا))، وإليه ذهب أبو حيَّان[٢] واستدلَّ بقوله: ﴿سُبحَانَه أن يكُونَ لَه وَلدٌ﴾.

سياق التَّفصيل:

قال تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النِّساء: ١٧٢].

قال السَّمين[٣]: ((قَولُه: ﴿فَسَيَحْشُرُهُمْ﴾: الفَاءُ يجُوزُ أن تكُونَ جَوَاباً للشَّرطِ في قَولِه: ﴿وَمَن يَسْتَنْكِفْ﴾، فإنْ قِيلَ: جَوَابُ ((إنْ)) الشَّرطِيَّةِ وأخَواتِها غَيرَ ((إذا)) لا بُدَّ أن يكُونَ مُحتَمِلاً للوقُوعِ وعَدَمِه، وحَشرُهم إليه جَمِيعاً لا بدَّ منه، فكَيفَ وَقَعَ جَوَاباً لها؟ فقِيلَ في جَوَابِه وَجهَانِ:

أحَدُهما: -وهو الأصَحُّ-أنَّ هذا كَلامٌ تضمَّنَ الوَعدَ والوَعِيدَ؛ لأنَّ حَشْرَهم يقتَضِي جَزَاءَهم بالثَّوابِ أو العِقَابِ، ويَدُلُّ عليه التَّفصِيلُ الَّذي بَعدَه في قَولِه: ((فأمَّا الَّذينَ)) إلى آخِرِه، فيكُونُ التَّقدِيرُ: وَمَنْ يستَنكِفْ عن عِبَادَتَه ويستَكبِرْ فيُعذِّبُه عندَ حَشْرِه إليه، ومَنْ لم يستَنكِفْ ولم يستَكبِرْ فيُثِيبُه)).

نصَّ النُّحاة على أنَّ جواب الشَّرط غير واجب الوقوع، بل يحتمل أن يقع وألَّا يقع[٤]، وجواب الشَّرط في الآية وهو جملة ((فسيحشرهم)) واقعٌ لا محالة، واستعان السَّمين بسياق الكلام اللَّاحق لإثبات احتماليَّة الوقوع وعدمه في هذه الجملة، فقد لحقت هذه الآية آيةٌ أخرى وهي قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ

---

[١] قسم التحقيق: ٣٨٣.

[٢] انظر البحر: ٤٩٢/٧-٤٩٣.

[٣] قسم التحقيق: ٣٨٦.

[٤] انظر البديع: ٦٢٩/١-٦٣٠، وشرح المفصّل: ١٠٨/٥، وشرح ابن النّاظم: ٤٨٦-٥٠٠.

آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنْكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النِّساء: ١٧٣]، هذه الآية دالَّة على أنَّ النَّاس في الحشر صنفان، ناجٍ وهالكٌ، فدلَّ هذا التَّفصيل على أنَّ في الحشر احتمال وقوع العقاب وعدم وقوعه، ووقوع الثَّواب وعدم وقوعه، وبهذا الاحتمال صحَّ وقوع الجملة جواباً للشَّرط.

وأشار السَّمين إلى أنَّ هذا التَّفصيل يدلَّ على أنَّ المفصَّل صنفان وإن ذكر صنفاً واحداً[١].

سياق قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦].

قال السَّمين[٢]: ((والجمهُورُ قَدَّرُوا حَالاً محذُوفَةً من فَاعِلِ ((قُمتُم))؛ أي: إذا قُمتُم إلى الصَّلَاةِ مُحْدِثِينَ، إذ لا وُضُوءَ على غَيرِ المُحدِث، وإن كانَ قَالَ به جَمَاعَةٌ، قَالُوا: ويدُلُّ على هذه الحَالِ المحذُوفَةِ مُقَابَلَتُها بقَولِه: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فاطَّهرُوا﴾، فكأنَّه قيلَ: إنْ كنتُم مُحْدِثِينَ الحَدَثَ الأصغَرَ فاغسِلُوا كَذَا وامسَحُوا كَذَا، وإنْ كنتُم مُحْدِثِينَ الحَدَثَ الأكبَرَ فاغسِلُوا الجَسَدَ كُلَّه)).

ذكر السَّمين مذهب الجمهور في هذه الآية، إذ قدَّروا حالاً محذوفةً اعتماداً على السِّياق اللَّاحق وهو قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فاطَّهرُوا﴾؛ لأنَّ ذِكْر الغسل مع سبب وجوب الغسل يرجِّح أن يكون في الكلام السَّابق عن الوضوء سببٌ يوجب الوضوء، وهو الحدث الأصغر، فقدَّروا الحال دالَّة عليه، وكلام السَّمين منقولٌ من بحر الشَّيخ[٣].

ثانياً: سياق التَّقديم والتَّأخير:

تقديم الشَّهادة:

قال تعالى: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٧٤].

قال السَّمين[٤]: ((وقدَّمَ قَولَه: ﴿فَيُقْتَلْ﴾؛ لِأَنَّها دَرجَةُ شَهَادَةٍ وهي أَعظَمُ مِن غَيرِهَا، وثَنَّى بالغَلَبَةِ وهي تَشمُلُ نوعَينِ: قَتلَ أَعدَاءِ الله والظَّفَرَ بالغَنِيمَةِ، والأُولَى أَعظَمُ من الثَّانِيَةِ)).

---

[١] انظر قسم التحقيق: ٣٨٨.

[٢] قسم التحقيق: ٤٣٨-٤٣٩.

[٣] انظر البحر: ٦٩/٨-٧٠.

[٤] قسم التحقيق: ١٨٧.

نبَّه السَّمين الحلبيُّ في هذا الموضع على ما جاء في سياق التَّقديم والتَّأخير، إذ قدَّم الشَّهادة على الظَّفر؛ لأنَّه وإن اتَّفقت الشَّهادة مع الغلبة بالأجر العظيم إلَّا أنَّ مرتبة الشَّهادة أعظم المراتب، فناسب ذلك تقديم الفعل الدَّال عليها وهو «فيقتل» على الفعل الدَّال على النَّصر والغلبة.

تأخير الضَّمير المنفصل:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النِّساء: ١٣١].

قال السَّمين[1]: «قَولُه: ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾: عَطفٌ على «الَّذينَ أُوتُوا»، وهو وَاجِبُ الفَصلِ هنا؛ لتَعَذُّرِ اتّصَالِه، واستَدَلَّ بعضُهم على أنَّه إذا قُدِرَ على الضَّمِيرِ المتَّصِلِ يجُوزُ أن يُعْدَلَ إلى المنفَصلِ بهذه الآيَةِ؛ لأنَّه كَانَ يمكِنُ أن يُقَالَ: «ولقد وَصَّيْنَاكم والَّذِينَ أوتُوا»، وكذلك استَدَلَّ بقَولِه تَعَالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، إذ يمكنُ أن يُقَالَ: يخرِجُونَكُم والرَّسُولَ.

وهذا لَيسَ يَدُلُّ له، أمَّا الآيَةُ الأولَى فلأنَّ الكَلَامَ فيها جَاءَ على التَّرتِيبِ الوُجُودِيِّ، فإنَّ وَصِيَّةَ مَنْ قَبلَنا قَبلَ وَصِيَّتِنَا، فلمَّا قَصَدَ هذا المعنَى استَحَالَ -والحَالَةُ هذه -أَنْ يُقْدَرَ عليه مُتَّصِلاً.

وأمَّا الآيَةُ الثَّانِيَةُ فلأنَّه قَصَدَ فيها تَقَدُّمَ ذِكْرِ الرَّسُولِ تَشرِيفَاً له وتَشنِيعَاً على مَنْ تَجَاسَرَ على مِثلِ ذلك الفِعلِ الفَظِيعِ، فاستَحَالَ -والحَالَةُ هذه -أن يُجَاءَ به مُتَّصِلاً».

جاء في كتب النَّحو أنَّ استعمال الضَّمير المنفصل لا يجوز مع تأتِّي المتَّصل إلَّا في الضَّرورة الشِّعريَّة، لأنَّ المتَّصلَ أخصرُ، والاختصار غاية الضَّميرِ، فذَكَرَ النُّحاة مواضعَ يجوز فيها الانفصالُ، ومنعوه في غيرها، وليس من هذه المواضع ما ورد في الآيات المذكورة، لكنَّ أبا حيَّان استدلَّ بهاتين الآيتين على جواز استخدام المنفصل إذا فُصلَ بمتبوعٍ في سَعَة الكلام[2]، ولم يؤيِّده تلميذُه السَّمين، بل أخذ بمذهب جمهور النُّحاة، وعلَّل ما جاء في هاتين الآيتين بما يتناسب مع مذهبهم، فجعل سياق تأخير الضَّمير المنفصل في الآيتين يؤدِّي معانٍ لا يمكن أن تُفهم إلَّا في سياق التَّقديم والتَّأخير، فمعنى التَّرتيب الوجوديِّ يختلُّ إذا قُدِم الضّمير في قوله: ﴿وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾، وفي تقديم ذكر الرَّسول عليه السَّلام في قوله: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ تشريفٌ وتعظيمٌ لا يكون على أتمِّه إذا ما أُخِّر لفظ «الرَّسول»، وفيه استعظامٌ واستنكار لفعلهم بإخراج المؤمنين لا يظهر مدى قبحه إذا لم يُبدأ بإخراج الرَّسول.

---

[1] قسم التحقيق: ٣٠٠-٣٠١.

[2] انظر شرح الرّمّاني: ٥٩٩، وشرح التّسهيل: ١/١٤٧إلى ١٥٠، والبحر: ٧/٤٠٠-٢٠/٢٩١، والارتشاف: ٢/٩٣١-٩٣٢، وتوضيح المقاصد: ١/٣٦٧-٣٧٠، وهمع الهوامع: ١/٢٥١.

تقديم «فبظلمٍ»:

قال تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النّساء: ١٦٠].

قال السَّمين[١]: «قَولُه: ﴿فَبِظُلْمٍ﴾: هذا الجَارُّ مُتَعَلِّقٌ بـــ «حَرَّمنَا»، والبَاءُ سَبَبِيَّةٌ، وإنَّما قُدِّمَ على عَامِلِه؛ تنبيهاً على قُبحِ سَبَبِ التَّحرِيمِ».

دلَّ سياق الكلام عند تقديم الظَّرف على معنىً زائدٍ لا يتحصَّلُ عند تأخير الظَّرف، هذا المعنى هو المبالغة في بيان شناعة فعلهم الَّذي عوقبوا عليه بتحريم الطَّيِّبات، وأشار السَّمين إلى هذا المعنى وإلى أثر سياق التَّقديم والتَّأخير في دلالته عليه آخذاً هذه المعاني من شيخه[٢].

تقديم «القسط»:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

قال السَّمين[٣]: «قَولُه: ﴿كُونُواْ قَوَّامِينَ﴾: تقدَّمَ نَظِيرُها في النِّسَاءِ، إلَّا أنَّ هنَاكَ قَدَّمَ لَفظَةَ «القِسطِ»، وهنا أُخِّرَتْ، وكَأنَ الغَرَضَ في ذلك -والله أعلمُ -أنَّ آيَةَ النِّسَاءِ جِيءَ بها في مَعرضَ الإِقرَارِ على نَفسِه ووَالِدَيه وأقَارِبِه، فبُدِئَ فيها بالقِسطِ الَّذِي هو العَدلُ من غَيرِ مُحَابَاةِ نَفْسٍ ولا وَالِدٍ ولا قَرَابَةٍ، والَّتي هنا جِيءَ بها في مَعرضِ تَركِ العَدَاوَةِ، فبُدِئَ فيها بالأمرِ بالقِيَامِ لله؛ لأنَّه أردَعُ للمُؤمِنِين، ثمَّ ثَنَّى بالشَّهَادَةِ بالعَدلِ، فجِيءَ في كلِّ مَعْرضٍ بما يُنَاسِبُه».

يقارن السَّمين في هذا الموضع بين آيتين، آية المائدة المذكورة، وفيها تأخير لفظة «بالقسط»، وآية النِّساء وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النِّساء: ١٣٥]، وفيها تقديم لفظة «بالقسط»، ثمَّ يبيَّن أثر سياق التَّقديم والتّأخير في خدمة المعنى، فالحديث في آية المائدة فيه الحثّ على العدل وإن كان مع العدوّ، فبدأ بلفظ الجلالة وأخَّر لفظ القسط؛ لأنَّ مخافة الله هي ما تدفع المؤمن على إقامة العدل مع أعدائه ومن يكره، أمَّا آية النِّساء ففيها الحثُّ على إقامة العدل ولو كانت على النَّفس والأهل، فالإنسان مع أهله ونفسه متغاضٍ يميل إلى السَّلامة، وإقامة العدل على النَّفس والأهل أشقُّ من إقامته على العدوّ، فقدَّم القسط تأكيداً له ولضرورة إقامته، ومعنى كلام السَّمين في البحر[٤].

---

[١] قسم التحقيق: ٣٥٩.

[٢] انظر البحر: ٤٧٢/٧.

[٣] الدّرّ المصون: ٢١٨/٤.

[٤] انظر البحر: ٨٨/٨.

ثالثاً: سياق المعنى:

نفي تكرار إرادة الله التَّوبة:

قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٢٦-٢٧].

قال السَّمين[١]: «وزَعمَ بعضُهم أنَّ في قولِه: ﴿والله يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ تَكريراً لقولِه: ﴿ويَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ المعطُوفَ على «ليبيِّنَ» .....وهذا الَّذي قالَه إنَّما يتَمَشَّى على أنَّ المجرُورَ باللَّامِ في قولِه: «ليبيِّن» مَفعُولٌ به للإرادةِ...فنقولُ: لا تَكرَارَ في الآيةِ؛ لأنَّ تعلُّقَ الإرادةِ بالتَّوبةِ في الأوَّلِ على جهةِ العِلِّيَّةِ، وفي الثَّاني على جهةِ المفعوليَّةِ، فقد اختلفَ المتعلَّقان».

منع السَّمين احتمال التَّكرار في الآية، واستند في منعه إلى معنى السِّياق، فإرادة التَّوبة في الآية الأولى جاءت في سياق معنى العلَّة؛ أي: إنَّه تعالى إنَّما ذكر بعض التَّشريعات في الآيات قبلها من أجل تبيين معالم الدِّين، ومن أجل أن يمنَّ بالتَّوبة على عباده إن خالفوها، أمَّا في الآية الثَّانية فالتَّوبة كانت في سياق المقارنة بين إرادة الله بعباده وإرادة أصحاب الشَّهوات، واختلاف سياق معنى التَّوبتين يخرج الكلام عن أن يكون تكراراً، وقد نقل السَّمين من البحر[٢].

سياق قوله: «عن مواضعه» و«من بعد مواضعه»:

قال تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ﴾ [النِّساء: ٤٦].

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَواضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٤١].

قال السَّمين[٣] عن شيخه[٤]: «وقَالَ أيضاً: «والظَّاهِرُ أنَّهم حيثُ وُصِفُوا بِشِدَّةِ التَّمرُّدِ والطُّغيانِ وإظهَارِ العَدَاوَةِ واشتِرَاءِ الضَّلَالَةِ ونَقْضِ الميثَاقِ جَاءَ ﴿يُحَرِّفُونَ الكلمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ كَأَنَّهم حَرَّفُوها مِن أوَّلِ وَهلَةٍ قَبلَ استِقرَارِها في مَوَاضِعِها وبَادَرُوا إلى ذَلِك، ولِذَلِك جَاءَ أَوَّلُ المائِدَةِ كَهذهِ الآيةِ حَيثُ وَصَفَهم

---

[١] قسم التحقيق: ٦٩.

[٢] انظر البحر: ٥٨٨/٦.

[٣] قسم التحقيق: ١٢٨-١٢٩.

[٤] انظر البحر: ١٠٩/٧.

بِنَقضِ الميثَاقِ وقَسوَةِ القُلُوبِ، وحَيثُ وُصِفُوا باللِّينِ وتَردِيدِ الحُكمُ إلى الرَّسُولِ جَاءَ ﴿مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ كَأَنَّهم لم يُبَادِرُوا إلى التَّحرِيفِ، بَل عَرضَ لهم بَعدَ استِقرَارِ الكَلِمِ في مَوَاضِعِها فهما سِيَاقَانِ ((مختَلِفَانِ)))).

في هذا الموضع مقارنةٌ بين سياقين، الأوَّل في سورة النِّساء والثَّاني في سورة المائدة، وهي مقارنة عقدها أبو حيَّان، فقد جاء في آية النِّساء: يحرِّفون الكلم عن مواضعه، وفيه دلالةٌ على المبادرة إلى التَّحريف والإسراع إليه لا نجدها في قوله: من بعد مواضعه، وهذا يتناسب مع ما ورد في السِّياق من معاني الضَّلال الَّتي وُصف بها اليهود، فهم لفرط ضلالهم يُعرضون عن الهدى، ويتمنَّون للمؤمنين الضَّلالة، ويقولون سمعنا وعصينا، ويبدِّلون كلام الله قبل أن يستقرَّ في موضعه وقبل أن تعيه عقولهم، فهو فعلٌ شنيع في سياق ذكر أفعال أخرى مثله، أمَّا في المائدة فقد جاء: من بعد مواضعه، وفيه معنى استقراره في موضعه قبل التَّحريف، وهو أقل شناعةٍ من تحريفه قبل استقراره، وهو يوافق ما جاء في الآية من فعلهم، فهم يقبلون بعض أحكامه ممَّا وافق أهواءهم وينكرون بعضها، ويناسب سياق اللِّين ومواساة الرَّسول عليه الصَّلاة والسَّلام.

سياق تكرير ((فَتَبَيَّنُوا)):

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النِّساء: ٩٤].

قال السَّمين[1]: ((وقَولُه: ﴿فتبَيِّنُوا﴾: قُرِئت كالَّتي قَبلَها فَقِيلَ: هي تَأكِيدٌ لَفظِيٌّ للأُولَى، وقِيلَ: لَيسَت للتَّأكِيدِ؛ لاختِلَافِ مُتَعَلَّقِها، فإنَّ تَقدِيرَ الأَوَّلِ: فَتَبَيَّنُوا في أَمرِ مَنْ تَقتُلُونَه، وتَقدِيرُ الثَّانِي: فَتَبَيَّنُوا نِعمَةَ الله، أو تَثَبَّتُوا فيها، والسِّيَاقُ يَدُلُّ على ذلك، ولأنَّ الأَصلَ عَدَمُ التَّأكِيدِ)).

تكرَّرَ في الآية الأمر بالتَّبيُّن، فذكر السَّمين في ذلك التَّكرار قولين، الأوَّل: أنَّه توكيدٌ للأمر الأوَّل في التّبيُّن عند الخروج للجهاد، والثَّاني: أنَّه ليس بتكرارٍ، بل هو أمر جديد بتبيُّن نعم الله الَّتي ذكر بأنَّه منَّ بها في سِياق ورود الفعل، واستدلال السَّمين بالسِّياق يوحي بميله لهذا الوجه وكذلك قوله: بأنَّ الأصل عدم التَّكرار، ودليل السِّياق ممَّا أضافه السَّمين على ما أخذ من البحر[2].

---

[1] قسم التحقيق: ٢٤٣.

[2] انظر البحر: ٢٩٣/٧.

سياق قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾:

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النّساء: ١١٦].

قال السَّمين[١]: ((وتَقَدَّم قَولُه: ﴿إِنَّ الله لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾[٢] [النِّساء: ٤٨] وخُتمَت تِيكَ بقَولِهِ: ﴿فَقَدِ افتَرَى﴾، وهذه بقَولِه: ﴿فقَدَ ضَلَّ﴾؛ لأنَّ ذلك في غَايَةِ المَناسَبَةِ، فإنَّ الأُولى في شَأنِ أهلِ الكِتَابِ من أنَّهم عِندَهم عِلمٌ بصِحَّةِ ثُبُوتِه، وأنَّ شَرِيعَتَه نَاسِخَةٌ لجَمِيعِ الشَّرَائِعِ، ومَعَ ذلك فقد كَابَرُوا في ذلك فافتَرَوا على الله تعالى، وهذه في شَأنِ قَومٍ مُشرِكِينَ غَيرِ أهلِ كِتَابٍ ولا عِلمٍ، فنَاسَبَ وصفُهم بالضَّلَالِ)).

يقارن السَّمين بين موضعين وردا في سورة النِّساء بالاعتماد على سياق المعنى، فقد اتَّفق الموضعان بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، واتَّفقا في الشَّرط وهو ((ومن يشرك بالله))، ثمَّ جاء الاختلاف في جوابه، ففي الموضع الأوَّل أجاب: ((فقد افترى إثماً عظيماً))، وفي الثَّاني: ((فقد ضَّل ضلالاً بعيداً))، قال السَّمين: ((ذلك في غَايَةِ المَناسَبَةِ))، أراد مناسبة سياق المعنى، فالآية الأولى جاءت في نهاية حديثٍ عن أهل الكتاب، وهم مؤمنون بالله لكنَّهم آثمين بإنكارهم، والآية الثَّانية جاءت بعد حديث عمَّن أشرك وشاقق الرَّسول عليه السَّلام، فناسب ذلك معنى الضَّلال، وقد لخَّص السَّمين هذه المعاني من البحر[٣].

عود الضَّمير في قوله: ﴿فتذروها﴾:

قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النِّساء: ١٢٩].

قال السَّمين[٤]: ((والضَّمِيرُ في ((تَذَرُوها)) يعُودُ على المُمِيلِ عنها؛ لدلَالَةِ السِّيَاقِ عليها)).

---

[١] قسم التحقيق: ٢٧٠.

[٢] ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾.

[٣] انظر البحر: ٣٥٨/٧-٣٥٩.

[٤] قسم التحقيق: ٣٠٠.

هذا الموضع من المواضع الَّتي صرَّح فيها السَّمين بلفظ السِّياق، وهو سياق نهيٍ عن الميل، فعاد الضَّمير على الـمُمِيل المفهوم من معنى الكلام وإن لم يُذكر بلفظه، وأشار إلى ذلك أبو حيَّان ولم يصرِّح بلفظ السِّياق[1].

ومن الحذف لدلالة المعنى:

قال تعالى: ﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النّساء: ١٤٣].

قال السَّمين[2]: «((إلى)) في الـمَوضِعَينِ مُتَعَلِّقَةٌ بمحذُوفٍ، وذلك المحذُوفُ هو حَالٌ حُذِفَ لِدلَالَةِ المعنَى عليه، والتَّقدِيرُ: مُذَبْذَبِينَ لَا مَنسُوبِينَ إلى هؤلَاءِ ولا مَنسُوبِينَ إلى هؤلاء، فالعَامِلُ في الحَالِ نَفسُ ((مُذَبْذَبِينَ)) ».

قدَّر السَّمين هنا محذوفاً لدلالة سياق المعنى عليه، وهذا المحذوف هو حالٌ تعلَّق بها حرفا الجرِّ، فالتَّذبذب أفاد معنى الحيرة والتَّردُّد، هذا التَّردُّد جعلهم غير منسوبين إلى فئة المؤمنين ولا إلى فئة الكافرين، فحذف الحال لدلالة معنى التَّردُّد والحيرة المفهومَين من التَّذبذب، ولدلالة معنى النِّسبة والميل المفهومَين من عبارة: «لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء».

معنى «حقًّا»:

قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النِّساء: ١٥١].

قال السَّمين[3]: «قَولُه: ﴿حَقًّا﴾: فيه أوجُهٌ....الثَّاني: أنَّه حَالٌ من قَولِه: ﴿هُمُ الكَافِرُونَ﴾، قَالَ أبو البَقَاءِ[4]: «أي: «كافرُون غَيرَ شَكٍّ» وهذا يشبِهُ أن يكُونَ تفسِيراً للمَصدَرِ المؤَكِّدِ.

وقد طَعَنَ الوَاحِدِيُّ[5] على هذا التَّوجِيهِ فقَالَ: «الكُفرُ لا يكُونُ حَقًّا بوجهٍ من الوُجُوهِ.

والجَوَابُ: أنَّ الحقَّ هنا ليسَ يُرادُ به ما يقَابِلُ البَاطِلَ، بل المرادُ به أنَّه ثَابتٌ لا مَحَالَةَ، وأنَّ كُفرَهم مَقطُوعٌ به».

أجاز السّمين الحلبيُّ نصب «حقًّا» على الحال -وهو وجهٌ منعه بعض المعربين-بما اهتدى إليه من معنًى يناسب سياق معنى الآية، وهو سياق الكفر، ففسَّر الحقَّ بالثُّبوت؛ أي: إنَّ كفرهم ثابتٌ واقعٌ لا

---

[1] انظر البحر: ٣٩٦/٧.

[2] قسم التحقيق: ٣٢٩.

[3] انظر قسم التحقيق: ٣٤١-٣٤٢.

[4] التّبيان: ٤٠٢/١.

[5] انظر التّفسير البسيط: ١٧٥/٧.

شـــكَّ فيه، والثُّبوت أحد معاني الحقِّ اللّغويَّة، قال أبو هلالٍ العســـكريُّ[1]: ((الحقُّ في اللُّغة: هو الثَّابت الَّذي لا يســـوغ إنكاره، من ((حَقَّ الشَّـــيء)) ((يَحِقُّ)) إذا ثَبَتَ ووَجَبَ)). والحقُّ الَّذي أراده المانعون ضـــدُّ الباطل، وهو أقرب إلى معنى الصَّواب منه إلى الثُّبوت.

الحذف لفهم المعنى:

قال تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النِّساء: ١٧٢].

قال السّـمين[2]: ((ويَحْتَمِلُ أنَّه أعَادَ الضَّـمِيرَ في ((فسَـيَحشُـرهُم)) على ((مَنْ))....وحَذَفَ مَعطُوفاً؛ لفَهمِ المعنَى، والتَّقدِيرُ: فسـيَحشُـرُهم؛ أي: المسـتَنكِفِينَ وغَيرَهم، كقَولِه: ﴿سَـرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾ [النَّحل: ٨١] أي: والبَردَ)).

جاء في الآية ضـمير المفعول في ((فسـيحشـرهم)) مجموعاً، وهو عائدٌ على ((من يسـتنكف)) وهو مفردٌ، وذكر السَّـمين في تخريج ذلك عدة أقوالٍ، منها وجهٌ سـاقه عن بعضـهم يعتمد على سـياق المعنى، وفيه جواز عود ضـــمير المفعول مجموعاً وما قبله مفردٌ؛ لأنَّ في الكلام محذوفاً يدلُّ عليه ســـياق المعنى، فالنَّاس صنفان، إمَّا مستنكفٌ وإمَّا غير مستنكفٍ، فحذَفَ ((غير المستنكف))؛ لأنَّه حين ذَكَرَ المستنكفَ اســـتحضـــر العقلُ الفريق الآخر، لأنَّ ذكر أحدهما يدلُّ على ذكر الآخر، فجاز حذفه، وعاد الضَّـــمير مجموعاً على المذكور والمحذوف معاً، ومنه أيضـاً ما مثَّل به من آية النَّحل، فالله عندما ذكر وقاية السِّـربال من الحرِّ فإنَّ الوقاية من البرد تحضـر في الذِّهن، وتُفهم من سـياق المعنى، فحذف ((البرد))، وكلام السَّـمين من البحر أُخذ[3]، ولابن هشـــام[4] كلامٌ آخر في آية النَّحل يعتمد فيه على ســـياقٍ ســـابقٍ، قال: ((وَقد يكون اكْتفى عَن هَذَا بقوله سُـبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي أول السُّـورَة ﴿لكم فِيهَا دِفءٌ﴾ [النَّحل: ٥])). على أنّه جعل هذا الحذف في موضعٍ آخر من كتابه ممَّا اقتضته الصِّناعة النَّحويَّة وفيه تطفُّلٌ على صناعة البيان[5].

---

[1] معجم الفروق اللّغويّة: ١٩٣.

[2] انظر قسم التحقيق: ٣٨٧.

[3] انظر البحر: ٤٩٨/٧-٤٩٩.

[4] المغني: ٨٢٠.

[5] انظر المغني: ٨٥٣.

رابعاً: سياق اللَّفظ:

سياق لفظَي «أردتم» و«إحداهنَّ»:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدالَ زَوْجٍ مَكانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْداهُنَّ قِنْطارًا فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النِّساء: ٢٠].

قال السَّمين[١]: «والمرادُ بالزَّوجِ هنا الجمعُ، أي: وإنْ أردتُم استبدالَ أزواجٍ مكانَ أزواجٍ، وجازَ ذلك لدلالةِ جمعِ المستبدِلينَ، إذ لا يُتَوَهَّم اشتراكُ المخاطَبين في زوجٍ واحدٍ مكانَ زوجٍ واحدٍ، ولإرادةِ معنَى الجمعِ عادَ الضَّميرُ من قولِه: «إحداهُنَّ» على «زوجٍ» جمعاً.....وقالَ: «إِحْدَاهُنَّ» ليدلَّ على أنَّ قولَه: «وَآتَيْتُمْ» المرادُ منه: وآتَى كلُّ واحدٍ منكم إحداهنَّ، أي: إحدى الأزواجِ، ولم يقلْ: «آتيتموهنَّ قنطاراً» لئلَّا يُتَوَهَّمَ أنَّ الجميعَ المخاطَّبين آتَوا الأزواجَ قنطاراً، والمرادُ: آتى كلُّ واحدٍ زوجَه قنطاراً، فدلَّ لفظُ «إحداهنَّ» على أنَّ الضَّميرَ في «آتيتُم» المرادُ منه كلُّ واحدٍ واحدٍ كما دَلَّ لفظُ «وَإِنْ أَرَدْتُّمُ استبدال زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ» على أنَّ المرادَ استبدالُ أزواجٍ مكانَ أزواجٍ، فأُريدَ بالمفردِ هنا الجمعُ لدلالةِ «وَإِنْ أَرَدْتُّمُ»، وأُريدِ بقولِه «وَآتَيْتُمْ» كلُّ واحدٍ واحدٍ، لدلالةِ «إحداهنَّ» وهي مفردةٌ على ذلك. ولا يُدَلُّ على هذا المعنَى البليغِ بأوجز ولا أفصح من هذا التَّركيبِ».

دلَّ ورود لفظ «أردتم» مجموعاً على أنَّ الخطاب لجميع المستبدلين، ويستحيل أن يكون للمستبدلين كلِّهم زوجةٌ واحدةٌ، فدلَّ ذلك على أنَّ المراد بالزَّوج الزَّوجات، ويؤكِّد ذلك لفظٌ آخر، وهو قوله: «إحداهنَّ»، فذِكْرُ نون النِّسوة يؤكِّد أنَّ ما تعود عليه جمع إناثٍ لا مفردةٍ، هذا الجمع المؤنَّث هو كلمة «زوج»، واستدلَّ السَّمين من ذِكرِ الآحاد في قوله: «إحداهنَّ» على أنَّ المراد إيتاءُ الزَّوجةِ الواحدةِ قنطاراً، وإذا كانت زوجةً واحدةً فمن أعطاها زوجٌ واحدٌ أيضاً، فنفى أن يكون القنطار مجموع ما قدَّمه الأزواج جميهم للزَّوجات جميعهنَّ، وهو معنى قد يتبادر إلى الذّهن، لا سيّما أنَّه عبَّر عن الأزواج بضمير الجمع في «أردتم» وعن الزَّوجات بلفظ الجمع في «زوج»، فاستعان السَّمين بما جاء في السِّياق من ألفاظ في تحديد معاني ألفاظ أخرى في السِّياق نفسه مشيراً إلى بلاغة سبك هذا السِّياق وفصاحته، ناقلاً من أستاذه[٢].

---

[١] قسم التحقيق: ٢٧.

[٢] انظر البحر: ٥٣٣/٦.

لفظ «الصَّالحات»:

قال تعالى: ﴿الرِّجالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّساءِ بِما فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ وَبِما أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوالِهِمْ فَالصَّالِحاتُ قانِتاتٌ حافِظاتٌ لِلْغَيْبِ بِما حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النِّساء: ٣٤].

قال السَّمين[١]: «قرأَ أبو جَعفَر بنَصبِ الجَلَالَةِ، وفي «ما» ثَلَاثةُ أوجُهٍ.... والثَّالِثُ: أن تكونَ «ما» مَصدَرِيَّةً، والمعنى: بما حَفِظنَ اللهَ في امتِثَالِ أمرِه، وسَاغَ عَودُ الضَّميرِ مُفرداً على جَمعِ الإِنَاثِ؛ لأنهنَّ في معنى الجِنسِ، كأنَّه قيلَ: مِمَّنْ صَلَحَ، فعَادَ الضَّميرُ مفرداً بهذا الاعتِبَارِ، وردَّ النَّاسُ هذا الوَجهَ بعدَمِ مطابقَةِ الضَّميرِ لما يعودُ عليه وهذا جَوَابُه».

ذكر السَّمين في تخريج قراءة أبي جعفر ثلاثة أوجهٍ، الثَّالث منها أن تكون «ما» مصدريَّةً، وفيه إشكالٌ، وهو عود الفعل «حفظ» على جمع الإناث بلفظ المفرد المذكَّر، فخرَّجه السَّمين على أنَّ في لفظ «الصَّالحات» معنى الجنس؛ أي: جنس من صلح من النِّساء، فجاز عود الضَّمير مذكَّراً عليه.

ونزَّه أبو حيَّان القرآن عن ذلك؛ لأنَّه لا حاجة إليه وهو توجيه شذوذ، ومنه نقل السَّمين[٢].

لفظ «يَغْلِبْ»:

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٧٤].

قال السَّمين[٣]: «والجُمهُورُ على بِنَاءِ «فيُقْتَل» للمَفعُولِ، ومُحَارِب بنُ دِثَارٍ بِبِنَائِهِ للفَاعِلِ، والأَوَّلُ أَظهَرُ؛ لِقَولِه: أو «يَغْلِب» ».

تدلُّ قراءة الجمهور على معنى الشَّهادة، وتدلُّ قراءة ابن دثار على قتل العدوِّ، وهو معنىً مندرجٌ تحت قوله: «يَغلِبْ»، ففي قراءته تكرارٌ للمعاني، وفي قراءة الجمهور ذكرٌ لمعنى جديد، وهي قراءة أشمل لأحوال المجاهدين، فرجّح السَّمين قراءة الجمهور استناداً إلى لفظ «يَغلِبْ».

لفظ النُّشوز والإعراض:

قال تعالى: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾ [النِّساء: ١٢٨].

قال السَّمين[٤]: «و«خَيرٌ» يحْتملُ أن تكُونَ للتَّفضِيلِ على بَابِها، والمفضَّلُ عليه محْذُوفٌ، فقِيلَ: تَقدِيرُه: من النُّشوزِ والإعرَاضِ، وقِيلَ: خَيرٌ من الفُرقَةِ، والتَّقدِيرُ الأوَّلُ أَوْلى؛ للدّلَالَةِ اللَّفظِيَّةِ».

---

[١] قسم التحقيق: ٨٥.

[٢] انظر البحر: ٣٨/٧.

[٣] قسم التحقيق: ١٨٧.

[٤] قسم التحقيق: ٢٩٩.

ذكر السَّـمين في تقدير المحذوف وجهين، ورجَّح الوجه الأوَّل لورود ألفاظه في سـياق الكلام، وهو قوله: ﴿خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُـوزًا أَوْ إِعْرَاضًـا﴾، وما ذُكر لفظه أولى ممَّا لم يُذكر، وهذا التَّرجيح وتعليله زائد على ما ذكره الشَّيخ[1].

لفظ النَّاس:

قال تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ [النِّساء: ١٣٣].

قال السَّـمين[2]: «"آخَرِينَ" صِـفَةٌ لموصُـوفٍ محذُوفٍ مِنْ جِنسِ ما تَقَدَّمَه تَقديرُه: بِنَاسٍ آخَرِينَ يعبُدُونَ الله، ويجُوزُ أن يكُونَ المحذُوفُ من غَيرِ جِنسِ مَا تقَدَّمَه.....والصِّـفَةُ لا تُقومُ مَقَامَ مَوصُـوفِها إلَّا إذا كَانت خَاصَّـةً بالموصُـوفِ، نحوُ: مَرَرتُ بكَاتِبٍ، أو يدُلُّ عليه دَلِيلٌ، وهنا ليسَت بخَاصَّـةٍ، فلا بدَّ وأن تكُونَ من جِنسِ الأوَّلِ لتحصُلَ بذلك الدّلَالَةُ على الموصُوفِ المحذُوفِ».

يُفهَم من كلام السَّمين أنَّه يرجِّح أن يكون المحذوف من جنس ما تقدَّمه مستدلاً بالسياق، والمراد بما تقَّدمه لفظ «النَّاس» في قوله: ﴿يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ﴾، وقد بدأ بهذا الوجه، وهو أولى لأمرين: الأوَّل: ما تقدَّم من الدّلالة اللَّفظيَّة الواردة في سـياق الآية، فهي تقوّي هذا التَّقدير، والثَّاني: من أجل ما ذهب إليه النُّحاة من اشتراطهم وجود دليلٍ على حذف الموصوف، وهو قليلٌ، ولا يجوز حذفه من غير دليلٍ إلَّا في ضرورةٍ شعريَّةٍ[3].

لفظ الغنيِّ والفقير:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْـطِ شُـهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِـكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النِّساء: ١٣٥].

قال السَّـمين[4]: «كَيفَ ثَنَّى الضَّـمِيرَ في الآيَةِ الكَرِيمَةِ والعَطفُ بـــ «أو»؟ لا جَرَمَ أنَّ النَّحوِيِّينَ اختَلَفُوا في الجَوَابِ عن ذلك على خَمسَـةِ أَوجُهٍ: أحدها: أنَّ الضَّـمِيرَ في «بهما» لَيسَ عَائِدَاً على الغَنِيِّ والفَقِيرِ المذكُورَين أَوَّلَاً، بل على جِنسَـيِ الفَقِيرِ والغَنِيِّ المدلُولِ عليهما بالمذكُورَيْنِ، تَقديرُه: وإنْ يكُنِ المشـهُودُ عليه غَنِيَّاً أو فَقِيراً فَلْيشـهَدْ عليه، فاللَّهُ أَوْلَى بِجِنسَـيِ الغَنِيِّ والفَقِيرِ، ويَدُلُّ على هذا قِرَاءَةُ أُبَيٍّ:

---

[1] انظر البحر: ٣٩٢/٧.

[2] قسم التحقيق: ٣٠٣-٣٠٤.

[3] انظر شرح التَّسهيل: ٣٢٢/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٠٥/٣.

[4] قسم التحقيق: ٣٠٨-٣٠٩.

((فالله أوْلَى بهم))؛ أي: بالأغنِياءِ والفُقَرَاءِ، مُرَاعَاةً للجِنسِ على مَا قَرَّرتُه لك.... الخَامِسُ: أنَّ الضَّمِيرَ يعُودُ على الغِنَى والفَقرِ المدلُولِ عليهما بلَفظِ الغَنِيِّ والفَقِيرِ، والتَّقدِيرُ: فاللَّهُ أولَى بغِنَى الغَنِيِّ وفَقْرِ الفَقِيرِ)).

ذكر السَّمين في عود الضَّمير من قوله: ﴿فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ خمسة أوجه، منها اثنين اعتمد فيهما على ما ورد في السِّياق من ألفاظ تدلُّ على معانٍ يصحُّ معها عود الضَّمير مثنًّى وإن سُبق بـ ((أو))، فالوجه الأوَّل أن يكون المراد بالغنيِّ والفقير جنس الغنى وجنس الفقر، فيعود الضَّمير على الجنسين مثنًّى كما في قراءة الجمهور، أو مجموعاً باعتبار ما تحتهما من أفراد في قراءة أبَيٍّ، وفي استشهاده بقراءة أبيٍّ استدلال بسياقٍ آخر هو سياق القراءة كما سيأتي، والوجه الثَّاني في تعليل عود الضَّمير مثنًّى بالاعتماد على السِّياق اللَّفظيِّ، أن يعود على المصدرين المفهومين من لفظي الغنيِّ والفقير.

لفظ ((الكعبين)):

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

قال السَّمين[1] في تخريج قراءة بعض القرَّاء ((وأرجلِكم)) بالجرِّ: ((جُرَّت مَنْبَهَةً على عَدَمِ الإسرَافِ باستِعمَالِ الماءِ؛ لأنَّها مَظَنَّةٌ لصَبِّ الماءِ كَثِيراً، فَعُطِفَتْ على الممسُوحِ، والمُرادُ غَسْلُها لِما تقَدَّمَ، وإليه ذَهَبَ الزَّمَخشَرِيُّ[2]. قالَ: ((وقيلَ: ((إلى الكَعبَينِ)) فجِيءَ بالغَايَةِ إمَاطَةً لظَنَّ ظَانٍّ يَحْسَبُها ممسُوحَةً؛ لأنَّ المسحَ لم تُضْرَبْ له غَايَةٌ في الشَّرِيعَةِ)))).

جرى خلافٌ بين المعربين في تخريج قراءة الكسر؛ لأنَّ الظَّاهر فيها عطف ((أرجلكم)) على ((برؤوسكم))، وعليه فالحكم مسح الرِّجلين، وهذا يتعارض مع ما جاء في السُّنَّة من غسلهما غسلاً، والوجه المذكور الَّذي ساقه السَّمين هو تخريج الزَّمخشريِّ لهذه القراءة، نقله كثيرٌ من المعربين والمفسَّرين عنه، إذ جعل المراد من مسح الأرجل غسلها دون إسرافٍ في الماء، واستعان بسياق قوله: ((إلى الكعبين)) للتَّأكيد على هذا المعنى، فالغسل كما حُدِّدت غايته في غسل اليد إلى المرفق حُدِّدت غايته هنا في غسل الأرجل إلى الكعبين، وهذا يرجِّح أن يكونا مغسولتين إلى غايةٍ كما تغسل الأيدي إلى غايةٍ، أمَّا الرَّأس الممسوح فلم يُذكر لمسحه غايةٌ، فاستبعد مسح الرِّجلين وإن كان العطف على الممسوح بالاعتماد على سياق قوله: ((إلى الكعبين)).

---

[1] قسم التحقيق: ٤٤٩.

[2] الكشّاف: ٢٨١.

عود الضَّمير على لفظٍ مستفاد من لفظٍ سابقٍ:

ورد في "الدُّرِّ المصون" مواضع عدَّة أشار فيها السَّمين إلى عود الضَّمير على لفظٍ مأخوذٍ من لفظٍ مذكورٍ، مثل قوله تعالى: ﴿فَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النِّساء: ١٩] فقد أعاد الهاء في «فيه» على الكره المدلول عليه بلفظ «تكرهوا»، ومنه: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ﴾ [النِّساء: ١١٢]، ذكر في بعض الوجوه عود هاء «به» على الكسب المفهوم من الفعل «يكسب»، ونحو قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ۞لَيْسَ بِأَمانِيِّكُمْ وَلا أَمانِيِّ أَهْلِ الْكِتابِ﴾ [النِّساء: ١٢٢-١٢٣]، فذكر أنَّ اسم «ليس» محذوفٌ، وفيه خلاف، وأنَّ بعضهم أعاده على الإيمان المفهوم من قوله: «والَّذين آمنوا»[(١)].

فهذه مواضعٌ استعان فيها السَّمين بألفاظٍ وردت في سياق الآية وقدَّر من خلالها ألفاظاً ومصادر تناسب السِّياق والمعنى.

السِّياقات الخارجيَّة:

وتسمَّى السِّياقات غير اللُّغويَّة، وهي سياقات مستفادة من عناصر خارج النَّصِّ المدروس، يستعين بها القارئ لفهم المراد من النَّصِّ، ممَّا يحيط به من ظروفٍ يكون لها الأثر في فهمه[(٢)].

أوَّلاً: سياق المقام:

مقام الإفراد والجمع:

قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ۞وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النِّساء: ١٣-١٤].

قال السَّمين[(٣)]: «وإنَّما جَمَعَ «خالدِينَ» في الطَّائعينَ، وأَفْرَدَ «خالداً» في العَاصِينَ، قالُوا: لأنَّ أَهْلَ الطَّاعةِ أَهْلُ الشَّفاعةِ، فلمَّا كَانُوا يَدْخُلونَ هُم والمشفُوعُ لهم ناسَبَ ذلك الجمع، والعَاصِي لا يَدخلُ به غيرُه النَّارَ فناسَبَ ذلك الإفرادَ».

---

(١) انظر قسم التحقيق: ٢٧-٢٦٤-٢٦٥-٢٧٨-٢٧٩.

(٢) انظر دلالة السِّياق بين التُّراث وعلم اللُّغة الحديث: ٣٠، والسِّياق القرآني وأثره في تفسير المدرسة العقليَّة الحديثة: ٢٦-٢٧، وأثر السياق اللغوي في تعدد الأوجه: ١٠.

(٣) انظر قسم التحقيق: ٤.

أشار السَّمين بتعليله إفراد «خالداً» وجمعه إلى موافقة هذا اللّفظ لسياق مقام المؤمن والكافر وحاله يوم القيامة، فالمؤمن يكون مجتمعاً مع من شفع لهم، داخلاً بهم إلى الجنَّة، فوافق اللَّفظ «خالدين» مقام الجمع هذا، والمذنب وحيدٌ منفردٌ في المقام وفي العقاب، قال تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلا شَفِيعٍ يُطاعُ﴾ [غافر: ١٨]، فناسب اللَّفظ «خالداً» مقام الإفراد وحال العاصي، وكلام السَّمين نقلٌ من كتاب الشَّيخ[١].

مقام المخاطب:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾ [النِّساء: ١٩].

قال السَّمين[٢]: «وفي الكَلامِ حَذفٌ تقدِيرُه: «ولا تَعْضُلوهنَّ من النَّكاحِ»، إنْ كان الخِطَابُ للأولِيَاءِ، أو «ولا تعضُلوهنَّ من الطَّلاقِ»، إنْ كان الخِطَابُ للأزوَاجِ».

ذكر السَّمين وجهين في تقدير المضاف المحذوف، وراعى في تقديره مقام المخاطب، فالخطاب يحتمل أن يكون خطاباً للوليِّ أو للزَّوج؛ لاشتراكهما في إمكانيَّة الحبس، فالوليُّ يحبس من الزَّواج، والزَّوج يحبس من الطَّلاق، فقدَّر محذوفين بما يناسب سياق مقام كلٍّ منهما، وهو تقدير أبي البقاء[٣].

مقام العناية:

قال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْسانًا وَبِذِي الْقُرْبى وَالْيَتامى وَالْمَساكِينِ﴾ [النِّساء: ٣٦].

قال السَّمين[٤]: «قال: ﴿وَبِذِي القُربَى﴾ بإعَادَةِ البَاءِ؛ وذلك لأنَّها في حَقِّ هذه الأمَّةِ، فالاعتِناءُ بها أكثرُ، وإعَادةُ الباءِ تَدُلُّ على زيادَةِ تأكيدٍ، فنَاسَبَ ذلك هنا، بخلَافِ آيةِ البقرة، فإنَّها في حقِّ بَنِي إسرَائِيل».

جاء في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ أَخَذْنا مِيثاقَ بَنِي إِسْرائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْسانًا وَذِي الْقُرْبى وَالْيَتامى وَالْمَساكِينِ﴾ [البقرة: ٨٣]، اتَّفقت الآيتان في الأحكام وتشابهت في الألفاظ، لكن أُكِّدت آية النِّساء بإعادة الجارِّ في قوله: «بذي القرى»، وعلَّل السَّمين ذلك بمناسبة المقام، فالخطاب

---

[١] انظر البحر: ٤٩٩/٦.

[٢] قسم التحقيق: ٢٣.

[٣] انظر التّبيان: ٣٤١/١.

[٤] قسم التحقيق: ٩١.

فيها لأمَّة محمَّدٍ عليه الصَّلاة والسَّلام، والعناية بأمَّته أعظم من العناية بغيرها، فناسب مقامهم هذا معنى التَّأكيد، وأخذ السَّمين هذه المقارنة من بحر شيخه كما أخذ غيرها من المقارنات[1].

مقام العبوديَّة:

قال تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النِّساء: ١٧٢].

قال السَّمين[2]: «قَرَأَ عَلِيّ: «عُبَيْداً» على التَّصغيرِ، وهو مُنَاسِبٌ للمَقَامِ».

أشار السَّمين إلى مناسبة قراءة عليّ رضي الله عنه بتصغير «عبد» للمقام، ولم يشرح هذه المناسبة ولم يبيِّن رأيه ولم يعلِّله ولم يبيِّن ما المقام المراد.

إنَّ موضوع الآية الرَّدُّ على من ادَّعى أنَّ عيسى عليه السَّلام ابن الله، فبيَّنت الآية أنَّ عيسى عليه السَّلام هو عبدٌ مخلوقٌ لله، وأنَّه لم يمتنع هو ولا غيره من الملائكة عن الإقرار بهذه العبوديَّة لله عزَّ وجلَّ، فالمقام في الآية هو مقام خضوعٍ وعبوديَّةٍ لله تعالى، وإنَّ سياق التَّصغير في قراءة عليّ رضي الله عنه يخدم هذا المقام، ويناسب العبوديَّة الَّتي وَصَفَ بها الله تعالى نبيَّه عيسى عليه السَّلام، من هنا حكم السَّمين على القراءة بمناسبتها للمقام.

ثانياً: سياق كلام العرب:

عود الضَّمير في قوله: ﴿وما قتلوه﴾:

قال تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ [النِّساء: ١٥٧].

قال السَّمين[3]: «قولُه: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾: الضَّمِيرُ في «قَتَلُوه» فيه أقوَالٌ: أظهَرُها: أنَّه لعِيسَى، وعليه جُمهُورُ المفسِّرينَ، والثَّاني: -وبه قَالَ ابنُ قُتَيْبَةَ والفَرَّاءُ[4] -أنَّه يعُودُ على العِلمِ؛ أي: ما قَتَلُوا العِلمَ يقِيناً، على حَدِّ قَولِهم: «قَتَلتُ العِلمَ والرَّأيَ يقِيناً»، و«قَتَلتُه عِلماً»، ووجهُ المجَازِ فيه أنَّ القَتلَ للشَّيءِ يكُونُ عن قَهرٍ واستِعلَاءٍ، فكأنَّه قِيلَ: وما كانَ عِلمُهم عِلماً أُحِيطَ به، إنَّما كَانَ عن ظَنٍّ وتخمِينٍ.

---

[1] انظر البحر: ٧/٥١-٥٢.

[2] قسم التحقيق: ٣٨٥.

[3] قسم التحقيق: ٣٥٣-٣٥٤.

[4] انظر تأويل مشكل القرآن: ٩٨، ومعاني القرآن للفراء: ١/٢٩٤.

الثَّالثُ: -وبه قَالَ ابنُ عبَّاسٍ والسُّـدِّيُّ وطَائِفَةٌ كَبِيرَةٌ -أنَّه يعُودُ للظَّنِّ، تقُولُ: ((قَتَلتَ هذا الأمرَ عِلمَاً ويقِينَاً))؛ أي: تَحَقَّقتُ، فكأنَّه قِيلَ: وما صَحَّ ظَنُّهم عِندَهم، وما تحقَّقُوه يقِينَاً ولا قَطَعُوا الظَّنَّ باليَقِينِ)).

ساق السَّمين ثلاثة أوجهٍ لعود الهاء في قوله: ((وما قتلوه))، اعتُمد في الثَّاني والثَّالث منها على سياق قولٍ واردٍ عن العرب، فضمير القتل في الآية عاد على العلم -وإن كان العلم لا يُقتل عرفاً-لورود إسناد القتل إلى العلم في سياق قولهم: ((قتلوا العلم يقيناً))، وبيَّن السَّمين المعنى المجازيَّ الَّذي أُسند من خلاله القتل إلى العلم، فالاستعلاء في القتل كالإحاطة بالعلم، والقاتل لا يَقتل إلَّا إذا تمكَّنَ بالاستعلاء والإحاطة، أمَّا الوجه الثَّالث فالتَّعويل فيه على معنى التحقق والتثبت المستفاد من قولهم: ((قتل الأمر والعلم)).

ثالثاً: سياق الآيات القرآنيَّة:

تحديد المراد من المحصنات:

قال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤].

نقل السمين[١] عن مكي[٢] قوله: ((فَائِدَةُ قولِه: ﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾ أنَّ المُحْصَنَاتِ تقَعُ على الأنفُسِ، فقَولُه: ﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾ يرفَعُ ذلك الاحتِمَالَ، والدَّلِيلُ على أنَّه يُرَادُ بالمحصَنَاتِ الأنفُسُ قَولُه: ﴿والَّذِينَ يَرْمُونَ المحصَنَاتِ﴾ [النُّور: ٤] فلو أُريدَ به النِّسَاءُ خَاصَّةً لَمَا حُدَّ مَنْ قَذَفَ رَجُلاً بِنَصِّ القُرآنِ، وقد أَجمَعُوا على أنََّ حَدَّه بهذا النَّصِّ)) . ثم عقَّب السمين قائلاً: ((وهذا كَلَامٌ عَجِيبٌ؛ لأنَّه بَعدَ تسلِيمِ ما قَالَه في آيةِ النُّورِ كَيفَ يَتوهَّمُ ذلك هنا أَحَدٌ من النَّاسِ؟)).

اقتبس السمين كلاماً لمكي ثم استعجب منه، وفيه يحدد مكي معنى ((المحصنات)) مقارناً بين سياقي آيتين مختلفتين، الآية الأولى آية النساء نفسها، والثانية آية من سورة النور، ففي الأولى قُيِّدت لفظة ((المحصنات)) بقوله: ((من النساء))، فتعين أن المراد بها النساء فقط، أما في سورة النُّور فقد جاءت اللفظة دون قيد، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً﴾، فقدَّر مكي وغيره[٣] مضافاً محذوفاً، فيصير التقدير: والذين يرمون الأنفس

---

[١] قسم التحقيق: ٥٠-٥١.

[٢] انظر الهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٢٨٠/٢.

[٣] انظر إعراب القرآن للنحاس: ٩١/٣، والهداية إلى بلوغ النهاية: ٢٠٣٤/٨، والمحرر: ١٦٤/٤.

المحصنات، وغاية هذا التقدير أن يكون الحكم شاملاً لصنفي الذكور والإناث، فيكون الأمر بالجلد وعدم قبول الشهادة واقعاً على من يرمي المحصن أو المحصنة على حد السواء، ولولا تقدير هذا المضاف لكان الحكم منطبقاً على من رمى المحصنات من النساء دون الرجال.

واستعجب السمين من استدلال مكي بقوله: «من النساء» على تقييد المحصنات بالنساء في سورة النساء؛ لأن اللفظة وردت في سياق تعداد المحرمات من النساء، وهو سياقٌ مفهم للمعنى المراد دون حاجة إلى ذلك التقييد والمقارنة.

ولا عجب من كلام مكي، فلئن استدل السمين على تقييد المعنى بالنساء بسياق ورود اللفظة في الحديث عن المحرمات من النساء في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ وَبَناتُكُمْ وَأَخَواتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخالاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فإن مكيًّا لم ينفِ المعنى الَّذي يثبته هذا السياق بل ذكره وأكَّده بما صُرِّح به بعد اللفظة، وزاده بالمقارنة تبييناً وتوضيحاً؛ إذ إن حذف «الأنفس» قبل «المحصنات» قد ذكره غير واحد من المعربين، وفي نفي تقديره هنا إبعادٌ لظنٍّ ظانٍّ يحسَب أن المراد من المحصنات في كل موضع «الأنفس المحصنات»، وبالعكس فقد استدلَّ الزهراوي[1] بآية النساء على أنَّ المراد بآية النور «الأنفس المحصنات»؛ إذ لو أراد بها النساء فقط لقيَّد اللفظة كما قيدها في آية النساء، وإطلاقه اللفظة دون تقييد دليل على أنها تعم الرجال والنساء.

إعراب الجملة بعد «ما لك»:

قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النِّساء: ٧٥].

قال السَّمين[2]: «وجُمْلَةُ قَولِه: ﴿لَا تُقَاتِلُونَ﴾ فيها وَجهَانِ: أَظهَرُهما: أنَّها في مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ؛ أي: مَا لَكُم غَيرَ مُقَاتِلِينَ، أَنْكَرَ عليهم أَن يَكُونُوا على غيرِ هذه الحَالَةِ، وقد صَرَّحَ بالحَالِ بَعدَ هذا التَّركِيبِ في قَولِه: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدَّثِّر: ٤٩]».

ذكر السَّمين في إعراب الجملة بعد قوله: «وما لكم» وجهين، الأوَّل منهما أن تكون حالاً، ورجَّح هذا الوجه لورود الحال مصرَّحاً بها مفردةً -والأصل في الحال الإفراد- بعد تركيبٍ مماثلٍ لهذا التَّركيب جاء في آية أخرى من سورة المدَّثِّر، وهذا يقوِّي وجه الحال، فاستعان السَّمين بسياق آية أخرى في ترجيح وجهٍ إعرابيٍّ.

---

[1] انظر المحرر: ٤/١٦٤.

[2] قسم التحقيق: ١٨٨.

أصل قراءة «لا تَعَدُّوا»:

قال تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النِّساء: ١٥٤].

قال السَّمين[١]: «قَرَأَ الجمهُورُ «تَعْدُوا» بسُكُونِ العَينِ وتخفِيفِ الدَّالِ مِنْ «عَدَا يعدُو».....وقَرَأَ نَافِعٌ بفَتحِ العَينِ وتَشدِيدِ الدَّالِ....فأمَّا قِرَاءَةُ نَافِعٍ فأصلُها: «تَعْتَدُوا»، ويدلُّ على ذلك إجمَاعُهم على ﴿اعتَدَوا مِنْكُمْ فِي السَّبتِ﴾ [البقرة: ٦٥] كَونَه من الاعتِدَاءِ وهو «افتِعَالٌ» من العُدوَانِ، فأُريدَ إدغَامُ تَاءِ «الافتِعَالِ» في الدَّالِ فنُقِلَتْ حَرَكَتُها إلى العَينِ وقُلبَت دَالاً وأُدغِمَت».

اعتمد السّمين الحلبيُّ على الفعل الوارد في سياق آية البقرة ليثبت أصل الفعل في قراءة نافع في آية النِّساء، فحكم بأنَّ أصله من العدوان وأنَّ الإدغام هنا إدغام الدَّال والتَّاء.

تقدير «لعنَّاهم»:

قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النِّساء: ١٥٥].

قال السَّمين[٢] مقتبساً من شيخه[٣] في تقدير فعلٍ تتعلَّق به الباء: «قَالَ: «فالأَوْلَى أن يكُونَ التَّقدِيرُ: «لَعنَّاهُم»، وقد جَاءَ مُصَرَّحاً به في قَولِه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعنَّاهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]».

تحدَّث السَّمين عن خلافٍ بين المعربين في تعليق الباء من قوله: ﴿فبِمَا نَقضِهِم﴾، وذكر أنَّ أحد الوجوه أن تتعلَّق الباء بفعلٍ محذوفٍ تقديره: «لعنّاهم»؛ أي: فبما نقضهم ميثاقهم لعنَّاهم، ويقوِّيه سياق آية المائدة، فقد جاء فيها التَّعبير نفسه مع التَّصريح بالفعل المقدَّر، وبهذا السِّياق اطمأنَّ الشَّيخ إلى صحَّة هذا الوجه وهذا التَّقدير.

---

[١] قسم التحقيق: ٣٤٤-٣٤٥.

[٢] قسم التحقيق: ٣٤٧.

[٣] البحر: ٤٥٦/٧.

معنى «جَرَمَ»:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

قال السَّمين[١]: «وقَولُه: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُم﴾: تَقَدَّمَ مِثلُه، وظُهُورُ حَرفِ الجرِّ هنا ليُرجِّحَ تَقدِيرَه قَبلُ».

ورد الفعل «يجرمنَّكم» في الآية الثَّانية من المائدة، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢]، وفصَّل السَّمين في حديثه عن هذه الآية في خلافٍ بين العلماء في معنى «جرم» وفي تعدِّيه، فذكر أنَّ في معناه قولين: الأوَّل أن يكون بمعنى «حَمَلَ»، فيتعدَّى لواحدٍ، ويكون المصدر المؤوَّل من قوله: «أن تعتدوا» على إسقاط حرف الخفض، وهو «على»، والثَّاني: أن يكون بمعنى «كَسَبَ»، وضمير الخطاب مفعوله الأوَّل، والمصدر المؤوَّل مفعوله الثَّاني، ورجّح السَّمين الرأي الأولَّ مستدلَّاً بسياق ما ورد في الآية الثَّامنة من التَّصريح بحرف الجرِّ «على» بعد قوله: «يجرمنَّكم»، وهو اختيار أبي حيَّان ومنه أخذ[٢].

رابعاً: سياق القراءات القرآنيَّة:

إعراب «كتاب الله»:

قال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ [النِّساء: ٢٤].

قال السَّمين[٣]: «قولُه: ﴿كِتَابَ اللهِ﴾: في نصبِه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنَّه منصُوبٌ على أنَّه مَصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمونِ الجملةِ المتقدِّمةِ قبلَه وهي قولُه: «حُرِّمَتْ»، ونَصبُه بفعلٍ مقدَّرٍ؛ أي: كَتَبَ الله ذلك عليكم كتاباً.....وقرأ أبو حَيْوَةَ «كَتَبَ اللهُ» على أنَّ «كَتَبَ» فعل ماض، و«الله» فاعلٌ به، وهي تؤيِّدُ كونَه منصوباً على المصدرِ المؤكِّدِ».

ذكر السَّمين في تقوية إعراب «كتاب» مفعولاً مطلقاً أنَّ أبا حيوة قرأ «كَتَب الله»، ومجيء القراءة جملةً فعليَّةً مصدَّرةً بفعلٍ من جنس الكتاب دليلٌ على صحَّة إعراب «كتاب» مصدراً، واستدلَّ بسياق هذه القراءة أبو حيَّان[٤]، فاتَّخذ الشَّيخ وتلميذه سياق ما جاء من القراءات سبيلاً إلى ترجيح بعض الوجوه.

---

[١] الدّرّ المصون: ٤/٢٠٨.

[٢] انظر البحر: ٨/٨٩، وقسم التحقيق: ٤١١-٤١٢.

[٣] قسم التحقيق: ٥١-٥٢-٥٣.

[٤] انظر البحر: ٦/٥٦٠.

عود الضَّمير في «تقول»:

قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾ [النِّساء: ٨١].

قال السَّمين[١]: «والضَّمِيرُ في ﴿تَقُولُ﴾: يحتَمِلُ أن يكونَ ضَمِيرَ خِطَابٍ للرَّسُولِ عليه السَّلَامُ؛ أي: غَيرَ الَّذِي تَقُولُ وتَرسُمُ به يا مُحَمَّدُ، ويُؤيِّدُه قِرَاءَةُ عَبدِ الله: «بَيَّتَ مُبَيِّتٌ مِنهُم»، وأن يكُونَ ضَمِيرَ غَيْبَةٍ للطَّائِفَةِ؛ أي: تَقُولُ هِي».

يحتمل الضَّمير المستتر في «تقول» أن يعود على الرَّسول أو الطَّائفة، لكن قراءة عبد الله تحدَّد عودته على الرَّسول، فقد جاءت بلفظ «مبيِّت» مكان «طائفة»، ولو عاد الضَّمير على المبيِّت لقال: «يقول»، لكنَّه قال «تقول»، وهذا ينفي احتمال عود الضَّمير على المبيِّت وعلى الطَّائفة، ويحتِّم عودته على الرَّسول عليه السَّلام، وأكَّد أبو حيَّان هذا الوجه بالقراءة قبله[٢].

إعراب «حصرت»:

قال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ [النِّساء: ٩٠].

قال السَّمين[٣]: «﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾: فيه سَبعَةُ أَوجُهٍ... الثَّاني: أنَّ «حَصَرِت» حَالٌ من فَاعِلِ «جاؤوكم».... وَقَرَأَ الجُمهُورُ: «حَصِرَتْ» فَعلاً مَاضِيَاً، والحَسَنُ وقَتَادَةُ ويَعقُوبُ: «حَصِرةً» نَصبَاً على الحَالَ بِوزنِ «نَبِقَة»، وهي تُؤيِّدُ كَونَ «حَصِرت» حَالاً».

ذكر السَّمين في إعراب جملة «حصرت» سبعة أوجه، ورجَّح وجه الحال استناداً إلى ما ورد في قراءة بعضهم، وقد جاءت القراءة بالتَّصريح بلفظ الحال مفردةً، والأصل في الحال الإفراد، فسياق القراءات الشَّاذَّة والمتواترة دليلاً يستعين به المصنَّف في عنايته الكبرى بإعراب الجمل، وبترجيح بعض الأوجه الإعرابيَّة.

---

[١] قسم التحقيق: ٢٠٧.

[٢] انظر البحر: ٢٢١/٧.

[٣] قسم التحقيق: ٢٣٠-٢٣١-٢٣٢.

بيان معنى جملة صفة:

قال تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النِّساء: ١٦٠].

قال السّمين[١]: «قَولُه: ﴿أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾: هذه الجُملةُ صِفَةٌ لـــ «طَيِّباتٍ»، فمَحَلُّها نَصبٌ، ومَعنَى وَصفِها بذلك؛ أي: بما كانت عليه مِنَ الحِلِّ، ويوضِّحُه قِرَاءَةُ ابنِ عَبَّاسٍ: «كانَتْ أُحِلَّتْ لهم» ».

وضَّح السّمين الحلبيُّ وشيخه من قبله[٢] المعنى الَّذي أضافته جملة الصِّفة مستدلّاً بسياق قراءة ابن عبَّاس؛ أي: بسبب نقض الميثاق حرَّم الله عليهم الطَّيِّبات الَّتي أحلَّها قبل نقضهم الميثاق.

والسَّمين كثير الاستشهاد بسياقات القراءات القرآنيَّة الشَّاذَّة والمتواترة.

خامساً: سياق النَّصِّ النَّبويِّ:

قراءة «تثبَّتوا»:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النِّساء: ٩٤].

قال السَّمين[٣]: «قَرَأَ الأَخَوَانِ من التثبُّتِ، والبَاقُونَ من البَيَانِ، وعَكَسَ قَومٌ فَرَجَّحُوا قِرَاءَةَ الجَمَاعَةِ، قَالُوا[٤]: «لأنَّ المُتَثَبِّتَ قد لا يتَبَيَّنُ»، وقَالَ الرَّاغِبُ[٥]: «لأنَّه قَلَّ ما يكُونُ إلَّا بَعدَ تَثَبُّتٍ، وقد يكُونُ التَّثَبُّتُ ولا تَبَيُّنَ، وقد قُوبِلَ بالعَجَلَةِ في قَولِهِ عليه السَّلَامُ: «التَّبَيُّنُ من الله والعَجَلَةُ من الشَّيطَانِ» ». قلتُ: فهذا يقَوِّي قِرَاءَةَ الأخَوَين أيضاً».

ذكر السَّمين خلافاً في ترجيح القراءتين، فرجَّح قومٌ قراءة التَّثبُّت كما تقدَّم في الحديث عن سياق السَّابق واللَّاحق، ورجَّح قومٌ قراءة التَّبيُّن، منهم الرَّاغب الأصفهاني، وعلَّل ذلك بأنَّ التَّثبُّت سابقٌ للتَّبيُّن، ولا تبيُّن إلَّا بعد التَّثبُّت، ثمَّ استدلَّ بسياق حديثٍ نبويٍّ يرفع معنى التَّبيُّن بأنَّه من عند الله، ورأى السَّمين في سياق هذا الحديث ما يقوِّي القراءة الأخرى قراءة التَّثبُّت، ولعلَّه فهم ذلك من

---

[١] قسم التحقيق: ٣٦٠.

[٢] انظر البحر: ٤٧٢/٧.

[٣] قسم التحقيق: ٢٤١-٢٤٢.

[٤] انظر إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣٣/١.

[٥] انظر تفسيره: ١٤٠٢/٣-١٤٠٣.

قوله: «العجلة من الشَّيطان» فالتثبُّت عكس العجلة، وفي ذمِّ العجلة حثٌّ على التَّثبُّت، فاستند إلى سياق الأثر النَّبويِّ في تقوية قراءة الأخوين.

معنى «الكَلْبِ»:

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [المائدة: ٤].

قال السَّمين[1]: «اشتُقَّتْ من «الكَلْبِ»، والكَلْبُ يُطْلَقُ على السَّبُعِ أيضاً، ومنه الحَدِيثُ: «اللَّهم سَلِّطْ عليه كَلْباً من كِلَابِكَ»، فأَكَلَه الأسَدُ» ».

يتحدَّثُ السَّمين عن اشتقاق «مكلِّبين»، ويستدلَّ بسياق ما ورد في الأثر النَّبويِّ على أنَّ الكلب ليس هو الحيوان المعروف فقط، بل يطلق على أنواع السِّباع، ومنها الأسد كما ذُكر في الحديث، وسبقه إلى هذا الاستدلال أبو عبيدٍ[2]، وقال عن لفظ «مكلِّبين» بعد استدلاله بالحديث النبوي: «فَهَذَا اسْم مُشْتَقٌّ من «الْكَلْب» ثمَّ دخل فِيهِ صيد الفَهدِ والصَّقر والبَازِي، فَصَارَت كلُّهَا دَاخِلَةً فِي هَذَا الِاسْم، فَلهَذَا قيل لكلِّ جارحٍ أَو عَاقِرٍ من السِّبَاع: كَلبٌ عَقُورٌ».

عود الضَّمير في قوله: ﴿وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾:

قال السَّمين[3]: «قولُه: ﴿عليه﴾: في هذه الهَاءِ ثلاثةُ أوجُهٍ: أحَدُها: أنَّها تعُودُ على المصدَرِ المفهُومِ من الفِعلِ، وهو الأَكْلُ، كأنَّه قيلَ: واذكروا اسمَ الله على الأَكْلِ، ويؤيِّدُه ما في الحَدِيثِ: «سَمِّ الله، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». والثَّانِي: أنَّه يعُودُ على «ما عَلَّمْتُم»؛ أي: اذكُروا اسمَ الله على الجَوَارِحِ عندَ إرسَالِها على الصَّيدِ، وفي الحدِيثِ: «إذا أَرْسَلْتَ كَلبَكَ وذَكَرتَ اسمَ الله» ».

في الآية السَّابقة من المائدة اختُلف في عود الهاء في «عليه» من قوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾، وذكر السَّمين في تخريجها عدَّة أوجهٍ، واستدلَّ على وجهين منها بسياق أحاديث نبويَّةٍ

---

[1] قسم التحقيق: ٤٣١.

[2] انظر غريب الحديث: ١٦٩/٢.

[3] قسم التحقيق: ٤٣٣.

تؤيِّد كلَّاً منهما، فذِكْرُ اسم الله سنَّةٌ عند الأكل وعند إرسال الكلب، وهذا يجعل الآية تحتمل الوجهين دون ترجيح بينهما، وهو استدلال أبي حيَّان في البحر[1].

سادساً: سياق الآثار المرويَّة عن الصَّحابة:

إعرابُ «شهداءَ»:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النِّساء: ١٣٥].

قالَ السَّمينُ[2]: «قَولُه: ﴿شُهَدَاءَ﴾: فيه وَجهَانِ: أَحَدُهما: أنَّه خَبَرٌ ثَانٍ لـ «كان»، وهذا فيه خِلَافٌ قد مَرَّ ذِكرُه. والثَّاني: أنَّه حَالٌ من الضَّمِيرِ المستَكِنِّ في «قَوَّامِينَ»، فالعَامِلُ فيها «قَوَّامِينَ»، وقد رَدّ الشَّيخُ[3] هذا الوَجهَ بأنَّه يَلزَمُ منه تَقييدُ كَونِهم قَوَّامِينَ بحَالِ الشَّهَادَةِ، وهم مَأمُورُونَ بذلك مُطلَقَاً، وهذا الرَّدُّ لَيسَ بشَيءٍ، فإنَّ هذا المعنَى نَحَا إليه ابنُ عَبَّاسٍ قَالَ -رَضِيَ الله عنه -: «كُونُوا قَوَّامِينَ بالعَدلِ في الشَّهَادَةِ على مَنْ كَانَتْ». وهذا هو مَعنَى الوَجهِ الصَّائِرِ إلى جَعْلِ «شُهَدَاءَ» حَالَاً».

ذكرَ السَّمينُ في إعرابِ «شهداءَ» وجهَينِ، وساقَ رأيَ شيخِهِ في ردِّ الوجهِ الثَّاني؛ لأنَّه يؤدِّي إلى تقييدِ القوامةِ بحالِ الشَّهادةِ دونَ غيرِها، واعتمدَ السَّمينُ على سياقِ ما وردَ عن أحدِ الصَّحابةِ الكرامِ في تفسيرِ هذه الآيةِ لإثباتِ صحَّةِ هذا الوجهِ، إذ يُفهمُ من كلامِ ابن عبَّاس تقييد الآية بحال الشَّهادة أيضاً، وهذا يقوِّي وجه الحال، وكون الآية تحثُّ على القوامة حال الشَّهادة لا يلزم منه نفي القوامة في حالٍ غيرها كما أوحى كلام أبي حيَّان، فالمؤمنون مأمورون بالقوامة مطلقاً ولكنَّ السِّياق خاصٌّ بحال الشَّهادة.

تقدير مضافٍ محذوف قبل «بميثاقهم»:

قال تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النِّساء: ١٥٤].

قال السّمين[4]: «قَالُوا: وفي الكَلَامِ حَذفُ مُضَافٍ تقدِيرُه: بنَقضِ مِيثَاقِهم.....بل أقُولُ: لا يجُوزُ تَقدِيرُ هذا المضَافِ؛ لأنَّه يقتَضِي أنَّهم نَقَضُوا الميثَاقَ فَرَفَعَ اللَّهُ الطُّورَ عليهم عُقُوبَةً على فِعْلِهم النَّقضَ،

---

[1] انظر البحر: ٦٠/٨.

[2] قسم التحقيق: ٣٠٥.

[3] انظر البحر: ٤٠٧/٧.

[4] قسم التحقيق: ٣٤٤.

والقِصَّةُ تقتَضِي أنَّهم هَمُّوا بنَقضِ الميثَاقِ فرَفَعَ اللَّهُ عليهم الطُّورَ، فخَافُوا فلم يَنْقُضُوه، وإن كَانُوا قد نَقَضُوه بَعدَ ذلك)).

منع السّمين تقدير مضافٍ محذوفٍ قبل قوله: ((بميثاقهم))، وسبب منعه ما دلَّت عليه سياقات الأثر المرويِّ عن بعض الصّحابة من أنَّهم همُّوا بالنَّقض ولم يفعلوه، من ذلك ما روي عن قتادة، قَالَ: ((الطُّورُ: الْجَبَلُ، كَانُوا بِأَصْلِهِ فَرُفِعَ عَلَيْهِمْ فَوْقَ رُءُوسِهِمْ، فَقَالَ: لَتَأْخُذُنَّ أَمْرِي أَوْ لَأَرْمِيَنَّكُمْ بِهِ، وقال: الطُّورُ: الْجَبَلُ اقْتَلَعَهُ اللَّهُ فَرَفَعَهُ فَوْقَهُمْ، فَقَالَ: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣] فَأُقِرُّوا بِذَلِكَ))[1].

على أنّه قد أجاز بعد ذلك تقدير المضاف على معنى مقاربتهم نقض الميثاق؛ لأنَّ من قارب الشّيء أُعطي حكمه[2].

عود الضَّمير في قوله: ﴿قبل موته﴾:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النِّساء: ١٥٩].

قال السَّمين[3] عن عود الضَّمير في ((موته)): ((وفي ((مَوتِه)) لعِيسَى، ويُروى في التَّفسِيرِ أنَّه حِينَ ينزِلُ إلى الأرضِ يؤمِنُ به كلُّ أَحَدٍ حتَّى تصِيرَ المِلَّةُ كُلُّها إسلَامِيَّةً.

وقِيلَ: يعُودُ على ((أحد)) المقَدَّرِ؛ أي: لا يمُوتُ كِتَابِيٌّ حتَّى يؤمَنَ بعِيسَى، ويُنقَلُ عن ابنِ عَبَّاسٍ ذلك، فقَالَ له عِكرِمَةُ: ((أفرأيتَ إنْ خَرَّ من بَيتٍ أو احتَرَقَ أو أكَلَه سَبُعٌ))، قَالَ: لا يمُوتُ حتَّى يُحَرِّكَ بها شَفَتَيه؛ أي: بالإيمَانِ بعِيسَى)).

ذهب السَّمين إلى أنَّ في عود الضَّمير في قوله: ((موته)) وجهين، واعتمد في كلِّ وجهٍ على سياق أثرٍ من الآثار الواردة عن الصَّحابة رضي الله عنهم، ففي الوجه الأوَّل ساق الخبر بمعناه، وممَّا جاء بهذا المعنى من الآثار ما روي عن أبي مالك قال: ((ذلك عند نزول عيسى ابن مريم، لا يبقى أحدٌ من أهل الكتاب إلا ليؤمننّ به))[4].

---

[1] انظر تفسير الطّبري: ٢/٤٩.

[2] انظر قسم التحقيق: ٣٤٤.

[3] قسم التحقيق: ٣٥٨.

[4] تفسير الطّبري: ٩/٣٨٠.

وقد ورد من الأخبار ما فيه تصريحٌ بذكر عود الضَّمير على عيسى عليه السَّلام، من ذلك ما روي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ «قَوْلَهُ: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيؤمنَّنَّ به قبل موته﴾ قَالَ: قَبْلَ مَوْتِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلامُ»[1].

واكتفى السَّمين الحلبيُّ بذكر سياق معنى الأثر دليلاً على الوجه الأوَّل دون أن يسوق لفظ هذه الآثار وما فيها من التَّصريح بالوجه المذكور.

وأمَّا الوجه الثَّاني ففيه تصريحٌ بلفظ الأثر المرويِّ عن ابن عبَّاس وما فيه من الدلالة على عود الضَّمير على الكتابيِّ، وقد روي هذا الأثر ومعناه عن مجاهد وعكرمة وغيرهم[2].

وكلام السَّمين منقولٌ من البحر[3]، وصرَّح أبو حيَّان بذكر لفظ السِّياق، ولم يصرِّح السَّمين، قال أبو حيَّان: «والظَّاهر أنَّ الضَّميرين في «به» و«موته» عائدان على عيسى، وهو سياق الكلام».

سابعاً: سياق أسباب النُّزول:

عود ضمير اسم «ليس» المحذوف:

قال تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النِّساء: ١٢٣].

قال السَّمين[4]: «في «لَيسَ» ضَمِيرٌ هو اسمُهَا، وفيه خِلَافٌ... وأمّا عَودُه على ما يَدُلُّ عليه السَّبَبُ: فقيل: يعُودُ على مُحَاوَرَةِ المسلِمِيَنَ مَعَ أهلِ الكِتَابِ، وذلك أنَّ بَعضَهم قَالَ: «دِينُنا قَبلَ دِينِكُم، ونَبِيُّنَا قَبلَ نَبِيِّكم، فنحن أَفضَلُ»، وقَالَ المسلِمُون: «كِتَابُنا يقضِي على كِتَابِكُم، ونَبِيُّنَا خَاتَمُ الأنبِيَاءِ»، فنزلت.... وقِيلَ: قَالَتِ اليَهُودُ: «نحن أَبنَاءُ الله وأحبَّاؤه، ونحن أَصحَابُ الجَنَّةِ»، وكذلك النَّصَارَى، وقالتْ كُفَّارُ قُرَيشٍ: «لا نُبْعَثُ، فنَزَلَت»؛ أي: ليسَ ما ادَّعَيتُمُوه يا كُفَّارَ قُرَيشٍ بأَمَانِيِّكُم».

ذكر السَّمين خلافاً في عود ضمير اسم «ليس»، وذكر أنَّ البعض أعاده على أسباب نزول الآية، وذكر سياقين من أسباب النُّزول، الأوَّل يعود الضَّمير فيه على حوارٍ بين المسلمين وأهل الكتاب،

---

[1] تفسير ابن أبي حاتم: ١١١٤/٤.

[2] انظر تفسير الطَّبري: ٣٨٢/٩-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥.

[3] انظر البحر: ٤٦٦/٧-٤٦٧.

[4] فسم التحقيق: ٢٧٨-٢٧٩.

والثَّاني على حوارٍ بين اليهود والنَّصارى وكفَّار قريش، وإلى الثَّاني ذهب أبو البقاء[1]، وهذا يدلُّ على أثر سياقات بعض أسباب النُّزول في بعض المواضع.

تقدير حرف جرٍّ محذوفٍ وإن كان غير متعيِّنٍ:

قال تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النِّساء: ١٢٧].

قال السَّمين[2]: «و﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾: على حَذْفِ حَرفِ الجَرِّ، ففيه الخِلَافُ المشهُورُ: أهي في مَحَلِّ نَصبٍ أم جَرٍّ؟ واختُلِفَ في تَقدِيرِ حَرفِ الجَرِّ، فقِيلَ: هو «في»؛ أي: ترغَبُونَ في نِكَاحِهنَّ لجَمَالِهِنَّ ومَالِهِنَّ.

وقِيلَ: هو «عن»؛ أي: تَرغَبُونَ عن نِكَاحِهنَّ لقُبْحِهنَّ وفَقرِهنَّ، وكَانَ الأولِيَاءُ كذلك، إن رَأَوها جَمِيلَةً مُوسِرَةً تَزَوَّجَها وَلِيُّها، وإلَّا رَغِبَ عنها. والقَولُ الأوَّلُ مَروِيٌّ عن عَائِشَةَ وطَائِفَةٍ كَبِيرَةٍ.

وهنا سُؤَالٌ: وهو أنَّ أهلَ العَرَبِيَّةِ ذَكَرُوا أنَّ حَرفَ الجَرِّ يجُوزُ حَذفُه باطِّرَادٍ مَعَ «أَنْ» و«أنَّ» بشَرطِ أَمْنِ اللَّبسِ، يعني أن يكُونَ الحَرفُ مُتَعَيِّنَاً، نحوُ: «عَجِبتُ أن تقُومَ»؛ أي: من أن تَقُومَ، بخِلَافِ «مِلْتُ إلى أن تَقُومَ»، أو «عن أن تَقُومَ»، والآيَةُ من هذا القَبِيلِ.

والجَوَابُ: أنَّ المعنَيَينِ هنا صَالِحَانِ، يدُلُّ عليه ما ذَكَرتُ لك من سَبَبِ النُّزُولِ، فصَارَ كُلٌّ من الحرفَينِ مُرَادَاً على سَبِيلِ البَدلِ».

اشترط النُّحاة لصحَّة حذف الجارِّ أن يتعيَّن الحرف ولا يتعدَّى الفعل بحرفين مختلفين في المعنى؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى اللَّبس في المعنى[3]، لكنَّ السَّمين الحلبيَّ ذكر في تقدير الجارِّ المحذوف بعد «ترغبون» حرفين مختلفين في المعنى خلافاً للقاعدة، وأجاز ذلك وأجاب عنه معتمداً على ما ورد في سياقات أسباب نزول الآية، فقد جاءت بعض أسباب النُّزول دالَّةً على أنَّ المحذوف «في»، مثل قول ابن عبَّاس[4]: «كان الرجل في الجاهلية تكون عنده اليتيمة فيلقي عليها ثوبَه، فإذا فعل بها ذلك لم يقدر أحد أن يتزوّجها أبدًا، فإن كانت جميلة وهَوِيها، تزوّجها وأكل مالها». وبعضها تدلُّ على حذف «عن»،

---

[1] انظر التّبيان: ٣٩٢/١.

[2] قسم التحقيق: ٢٩٣.

[3] انظر التّذييل والتّكميل: ١٥/٧، وتوضيح المقاصد: ١٣٤/١، وأوضح المسالك: ١٦٢/٢.

[4] انظر تفسير الطَّبري: ٢٦٤/٩.

منها قول عائشة[1] رضي الله عنها: «وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ رَغْبَةَ أَحَدِكُمْ عَنْ يَتِيمَتِهِ الَّتِي تَكُونُ فِي حِجْرِهِ حِينَ تَكُونُ قَلِيلَةَ الْمَالِ وَالْجَمَالِ». فجاز الوجهان لما ورد في سياق أسباب النُّزول.

تقدير جملة مستدرَكة:

قال تعالى: ﴿لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النِّساء: ١٦٦].

قال السَّمين[2]: «قولُه: ﴿لكنِ الله يَشْهَدُ﴾: هذه الجُملَةُ الاستِدرَاكِيَّةُ لا يُبتَدَأُ بها، فلا بدَّ من جُملَةٍ محذُوفَةٍ، وتكُونُ هذه الجُملةُ مُستَدرَكَةً عنها، والجُملَةُ المحذُوفَةُ هي ما رُويَ في سَبَبِ النُّزُولِ أنَّه لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [النِّساء: ١٦٣]، قالُوا: «ما نَشهَدُ لك بهذا أَبَدَاً»، فنَزَلَتْ: ﴿لكن الله يَشْهَدُ﴾ [النِّساء: ١٦٦]».

نصَّ النُّحاة على أنَّ «لكن» لا يُبتدأ بها، بل تتوسّط بين كلامين متغايرين[3]، فاعتمد السَّمين الحلبيُّ على سياق سبب نزول الآية في تقدير جملةٍ مستدرَكَةٍ محذوفةٍ قبل «لكن»؛ وبذلك أمكن تخريجها تخريجاً نحويَّاً سليماً، وتقدير الجملة المستدرَكة بناء على ما ورد من سبب النُّزول مأخوذ من الكشَّاف[4].

النَّتائج الَّتي انتهى إليها البحث:

١- أهميَّة السِّياقين الدَّاخليِّ والخارجيِّ في الوصول إلى الفهم الشَّامل للنَّصِّ القرآني.

٢- أفاد السَّمين الحلبيُّ من السِّياق بأقسامه المختلفة في دراسته للنَّص القرآنيِّ، وأثبت من خلاله أموراً كثيرة، وتتلخَّص إفادته بما يلي:

- تحديد المعاني الدَّقيقة المرادة.
- إضافة أوجه إعرابيَّة جديدة.
- توجيه ما قد يبدو خروجاً عن القواعد النحوية المقررة.
- بيان الأحكام الصَّحيحة في الآية.
- ترجيح بعض الأوجه الإعرابيَّة وبعض الأحكام.
- ردِّ بعض الأوجه الإعرابيَّة.

---

[1] انظر أسباب النُّزول: ١٨٧.

[2] قسم التحقيق: ٣٧٦.

[3] انظر شرح السّيرافي: ١٧٩/٢، والمفصّل: ٣٠٣.

[4] انظر الكشاف: ٢٧٢.

- تصحيح بعض الأوجه الإعرابيَّة الَّتي ضعفها بعض المعربين أو منعوها.
- تعليل بعض الوجوه لتتماشى مع مذهب جمهور النَّحويِّن.
- ذكر ما يعود عليه الضَّمير.
- تعليل ما قد يبدو من عدم مطابقة الضَّمير لما يعود عليه.
- إثبات الفروق بين المتشابه من الآيات.
- نفي التَّكرار عن بعض التَّراكيب والعبارات المتشابهة بلفظها.
- توجيه بعض القراءات.
- التَّرجيح بين القراءات.
- تقدير المحذوفات بما يتناسب مع النَّصِّ.
- بيان الأَولى من التَّقديرات.

٣- اقتبس السَّمين في الحديث عن بعض السِّياقات من كتب المعربين ما يؤكِّد اعتماد جمهور المعربين القدماء على السِّياق، وإدراكهم أهميَّته في دراسة القرآن وإعرابه، فكان قصب السَّبق لهم في اتِّخاذ السِّياق أداة للدِّراسة، ومنهم الفرَّاء وابن قتيبة والفارسيُّ والرَّاغب الأصفهانيُّ والزَّمخشريُّ وأبو حيَّان.

٤- كانت بعض السِّياقات ممَّا لخَّصه السَّمين من البحر المحيط، وقليلٌ منها من التِّبيان والكشَّاف وغيرهما، وفي بعض المواضع كان السَّمين يضيف دلالات السِّياق على أوجه أخذها من البحر؛ لتقوية ما ذهب إليه شيخه، وهذا ممَّا أضافه السَّمين على البحر.

٥- لا يلزم من اعتماد السَّمين على السِّياق أن يصرِّح بلفظه، وإن كان قد صرَّح به في مواطن كثيرةٍ، فقد يستخدم ألفاظاً أخرى تدلُّ على التَّعليل أو الدّلالة أو التَّأييد أو مناسبة المقام أو المعنى.

٦- صرَّح السَّمين بلفظ السِّياق في كتابه "الدُّرِّ المصون" أكثر من مئةٍ وثلاثين مرَّةً، وما لم يصرِّح بلفظه أكثر، وهذا يدلُّ على اهتمامه الكبير بالسِّياق واتِّخاذه دليلاً له في إعرابه وتوجيهاته.

٧- حديث السَّمين عن السِّياق جاء معلَّلاً مفصَّلاً تفصيلاً دقيقاً في بعض المواضع، وكان يكتفي أحياناً بالإشارة إلى دلالة السِّياق إذا لم يحتج الأمر شرحاً، أو كان يعقِّب تعقيباً مفيداً موجزاً، وأهمل في مواضع قليلةٍ بيان وجه الاستدلال بالسِّياق، وقد بيَّنت مراده من ذلك في البحث.

٨- بيَّن الحديث عن سياق السَّابق واللَّاحق أهميَّة ربط الآيات بما يسبقها وما يليها لفهم المعنى مهما كان مقدار التَّباعد بين الآيات، فقد استشهد الفارسيُّ بسياق آيةٍ تسبق الآية المستشهد عليها بسبعٍ وعشرين آيةً كما تقدَّم، وكثيراً ما يلجأ السَّمين إلى هذا النَّمط من السِّياق.

٩- بيَّن الحديث عن السِّياق اللَّفظيِّ أثر اللَّفظ الواحد في سياق الكلام، واختلاف معناه باختلاف السِّياق الوارد فيه، وتأثيره على معاني ألفاظٍ أخرى في النَّص.

١٠- يتجلَّى أثر سياق التَّقديم والتَّأخير في إضافة معانٍ جديدةٍ على سياق الكلام ما كانت لتُفهم لولا التَّقديم والتَّأخير.

١١- بيّن الحديث عن سياق المقام عناية القرآن بمقتضى حال المخاطب وحال المحكي عنه، وبيَّن أهميَّة الاهتمام بالمواقف والحوادث والأحوال الَّتي تصاحب النَّص القرآني المدروس.

١٢- يؤكِّد الكلام عن السِّياقات الخارجيَّة الأخرى نحو سياق الآيات القرآنيَّة والأحاديث والآثار والقراءات وأسباب النُّزول وحدة الخطاب الشَّرعي وتكامله وعدم إمكانيَّة فهم بعضه بمعزلٍ عن الآخر.

المبحث الثَّاني:

مآخذ وملاحظات منهجيَّة على توجيهات السَّمين وأعاريبه

يقول الشَّاعر: ومن ذا الَّذي ترضى سجاياه كلُّها كفى المرء نبلاً أن تعدَّ معايبه

وقيل: «ليس من أحدٍ إلَّا وأنت آخذٌ من كلامه وتارك».

وإنَّ في كتاب "الدُّرِّ المصون" من الزَّلل والعثرات ما لا يحجب نور علمه، ولا يحطُّ من علوِّ شأنه ورفيع مقامه، وهي عثراتٌ لا تُغَيِّبُ قدر مؤلِّفه، ولا تنقص من مكانته المرموقة، فالخطأ ملازمٌ للبشر، والسَّهو غالبٌ على طبائعهم، وإذا ما قيست هذه العثرات بما في الكتاب من إجادةٍ وإفادةٍ بانت ضآلتها أمام أُفُق محاسنه، وإنَّ من تمام دراسة هذا الكتاب، وتمام الإخلاص في دراسة كلِّ ما له صلةٌ بكتاب الله عزَّ وجلَّ أن نتتبَّع مواطن هذه الهفوات–إن جاز لنا–وأن نبيِّنها وننبِّه عليها، ثمَّ نصوِّب ما أمكن تصويبه منها، بغية تقديم الكتاب على أتمِّ وجهٍ يرضاه له مؤلِّفه، وإن حاد سهواً عن مراده.

وقبل الحديث عن المآخذ والملاحظات المنهجية لا بد من الإشارة إلى أني وقفت على مبحثٍ مقتضبٍ في المآخذ على الكتاب، يقع في عدة صفحات ضمَّنها الدكتور عيسى بن ناصر بن علي الدريبي في كتابه: منهج السمين الحلبي في التفسير في كتابه الدر المصون، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م، وهو مبحث يدرس جوانباً وأمثلة في نقد الكتاب مختلفة عمَّا تناوله هذا البحث، ويذهب في اتجاه آخر غير اتجاهه.

وأهمُّ ما يؤخذ على السَّمين الحلبيِّ:

أوَّلاً: خروجه عن الفكرة قبل أن يتمَّ حديثه عنها:

يؤخذ على منهج السَّمين في الكتاب أنَّه كان في العديد من المواضع لا يستوفي حديثه عن الفكرة أو الموضوع الَّذي يناقشه، بل ينتقل إلى الحديث عن غيره، فتظنُّه قد أنهى كلامه الأوَّل، ثمَّ تراه يعود لاستكمال الحديث عن فكرته الأولى.

من ذلك: أنَّ السَّمين[1] بعد أن أنهى حديثه عن «مثقال ذرَّة» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٤٠] فصَّل في إعراب تتمَّة

[1] انظر قسم التحقيق: ١٠٢ إلى ١٠٨.

الآية وذكر أحكامها وبعض القراءات فيها، وانتقل إلى الحديث عن الآية التَّالية ﴿فَكَيْفَ إِذا جِئْنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنا بِكَ عَلى هؤُلاءِ شَهِيدًا﴾ [النِّساء: ٤١] فتحدَّث عن إعراب «كيف» ومذاهب النَّاس فيها، وعن إعراب «من كلِّ»، ثمَّ عاد ليتحدَّث عن قوله: «مثقال ذرَّة» في الآية الأولى، قال: «والمِثْقال: «مِفْعَال» من الثِّقَل، وهو زِنَةُ كل شيء، والذَّرَّة: النملة الصغيرة، وقيل: رأسُها، وقيل: الخَرْدَلة، وقيل: جزء الهَبَاءَة.....». وفصَّل الحديث في معانيهما ورجَّح بعضها، وجاء ببعض الشَّواهد على كلامه، ثمَّ بعد ذلك أتمَّ حديثه عن الآية الثَّانية.

ومن ذلك: ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [النِّساء: ٦٠]، إذ بدأ الحديث عن «زَعَم»، قال السَّمين[1]: «مِثلُ «ظَنَّ» وأَخَوَاتِها، بِشَرطِ أَلَّا تَكُونَ بمعنَى «كَفِلَ» ولَا «كَذَبَ» ولَا «سَمِنَ» ولَا «هَزَلَ»، و«أنَّ» سَادَّةٌ مَسَدَّ مَفعُولَيهَا».

وبعد ذلك انتقل إلى الكلام عن قوله: «بما أنزل»، قال: «وقَرَأَ الجُمهُورُ: «أُنْزِلَ إليك وما أُنْزِلَ من قَبلِكَ» مَبنِيَّاً للمَفعُولِ، وقُرِئَا مَبنِيَّينِ للفَاعِلِ، وهو الله تعالى».

ثمَّ عاد بعد ذلك لإتمام الحديث عن «زَعَم»، قال: «وَ«الزَّعمُ» -بِفَتحِ الزَّايِ وضَمِّها وكَسرِها - مَصدرُ «زَعَمَ»، وهو قَولٌ يَقتَرِنُ به اعتِقَادٌ ظَنِّيٌّ».

ومن ذلك: حديثه عن إعادة الباء في قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ۞وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [النِّساء: ١٦٠-١٦١]، قال السَّمين[2]: «وإنَّما أُعِيدَتِ البَاءُ في قَولِه: «وَبِصَدِّهِمْ» ولم تَعُدْ في قوله: «وأَخْذِهم» وما بعدَه؛ لأنَّه قد فُصِلَ بَينَ المعطُوفِ والمعطُوفِ عليه بما ليسَ مَعمُولاً للمعطُوفِ عليه...» إلى آخر كلامه، ثمَّ انتقل إلى إعراب الجملة التَّالية، قال: «والجُملةُ من قَولِه:﴿وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ﴾: في مَحَلِّ نَصبٍ؛ لأنَّها حَالِيَّةٌ». ثمَّ عاد للحديث الأوَّل عن إعادة الباء فقال: «ونَظِيرُ ذلك في إعَادَةِ الحَرفِ وعَدَمِ إعَادَتِه ما تقَدَّمَ في قَولِه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِّيثَاقَهُمْ﴾ [النِّساء: ١٥٥] الآية». كأنَّه لمَّا أراد استكمال الحديث عن الآية تذكَّر موضعاً آخر فعاد واستشهد به.

---

[1] قسم التحقيق: ١٥٢.

[2] قسم التحقيق: ٣٦٠-٣٦١.

ومن ذلك: كلامه عن آية المائدة: ﴿يَسْـــأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: ٤]، بدأ السَّمين[١] بالحديث عن الاستفهام في الآية، وعن ضمير الغيبة في «لهم»، وردَّ على الزَّمخشريِّ في ادِّعائه تضمين السُّؤال معنى القول، ثم انتقل إلى قوله: «وما علَّمتم» فذكر في إعرابها ثلاثة أوجه، ثمَّ تحدَّث عن إعراب «من الجوارح» وإعراب «مكلِّبين»، واشتقاقها، وما ورد من القراءات فيها، ثمَّ بعد ذلك كلِّه إذا به يعود للحديث عن الاستفهام أوَّل الآية فيقول: «وجَاءَتْ جُملةُ الجَوَابِ هنا فِعليَّة، وجُملَةُ السُّؤَالِ اسمِيَّة، وهي: «ماذا أُحِلَّ»، فهي جَوَابٌ لها من حيثُ المعنى لا من حيثُ اللَّفظُ؛ إذ لم يَتَطَابَقَا في الجِنسِ». وحقُّ هذا الكلام عن جواب الاســـتفهام أن يكون عند حديثه عن الاستفهام، لا بعد التَّفصيل فيما بعده.

ومن ذلك: أنَّ السَّـــمين[٢] بعد أن أنهى تعليقاته على قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَـــكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْـــمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤]، وفصَّـــل في إعراب «من» و«ما» وفي عود الهاء في «عليه» بدأ بدراســة الآية اللَّاحقة، وهي قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة :٥]، قال: «وقولُه: ﴿اليومَ أُحِلَّ لَكُمُ﴾: الكَلَامُ فيه كالكَلَامِ فيما قَبلَه، وزَعَمَ قَومٌ أنَّ المرادَ بثَلَاثَةِ الأيَّامِ المذكُورَةِ هنا وَقْتٌ وَاحِدٌ، وإنَّما كَرَّرَه توكِيداً، ولاختِلَافِ الأحدَاثِ الوَاقِعَةِ فيه حَسُنَ تكرِيرُه، وليسَ بشَيءٍ». ثمَّ عاد فاستأنف الحديث عن الآية الرَّابعة من المائدة، قال: «وادَّعى بَعضُهم أنَّ في الكَلَامِ تقديماً وتأخيراً، وأنَّ الأصلَ: «فاذكُرُوا اسمَ اللهِ عليه وكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عليكم»، وهذا يُشْبِهُ قَولَ مَنْ يُعِيدُ الضَّمِيرَ على الجَوَارِحِ المُرسَلَةِ». ثمَّ رجع فتابع حديثه عن الآية الخامسة.

ثانياً: أخلَّ بترتيب بعض أجزاء الآية في الدِراسة:

يظهر من منهج السَّمين في دراسته لكتاب الله أنَّه يبدأ بالسُّورة فيدرسها آيةً آيةً، محافظاً على ترتيب السُّور وترتيب الآيات في دراسته، ويحرص في تناوله للآية الواحدة على دراسة مفرداتها وتراكيبها مرتَّبةً كما وردت في النَّصِّ القرآنيِّ، إلَّا أنَّه أخلَّ بهذا المنهج في بعض المواضع، فكان يؤخِّر موضعاً حقَّه التَّقديم ويقدِّم موضعاً يجب تأخيره، سهواً أو لأهمِّيَّة الجزء المقدَّم.

---

[١] انظر قسم التحقيق: ٤٢٨ إلى ٤٣١.

[٢] انظر قسم التحقيق: ٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤.

من ذلك: أنَّه أخَّر الحديث عن قوله: «مختالاً فخوراً» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النِّســـاء: ٣٦]، إلى ما بعد الحديث عن «الَّذين يبخلون» و«بالبخل» في الآية التَّالية، وهي قوله: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ [النِّساء: ٣٧][١].

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أولئك رَفِيقًا﴾ [النِّســاء: ٦٩]، بدأ فيها بإعراب «رفيقاً»، وثنَّى بالحديث عن «أولئك»، ثمَّ تحدَّث عن آراء العلماء في «حسـن»، والصَّـوابُ حسـب منهجه عكسُ هذا التَّرتيب[٢].

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [النِّســاء: ٩٢]، فصَّـل الحديث عن الاستثناء في بداية الآية، ثمَّ قدَّم الكلام عن إعراب «فتحرير»، ومعنى الدِّية، وتعليق «إلى أهله» على إعراب «خطأً» الثَّانية، وترتيب الآية يقتضي تقديم إعراب «خطأ»[٣].

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [النّســـاء: ١٣٩]، أخَّر الحديث عن إعراب «الَّذين يتَّخذون» إلى ما بعد الحديث عن «فإنَّ العزَّة» و«جميعاً»[٤].

ثالثاً: متابعة أخطاء شيخه أبي حيَّان في البحر المحيط:

استقى السـمين الحلبي جل مادته في "الدر المصـون" من تفسـير شـيخه أبي حيان "البحر المحيط" وإن بعض الدارسين لا يرى في الدر إلَّا ملخَّصاً محكماً للبحر[٥].

جاء في المغني[٦]: «أَنَّ أَبَا حَيَّان فسَّـــر فِي سُـــورَة الْأَنْبِيَاء كلمة «زبراً» بعد قَوْله تَعَالَى: ﴿وتَقَطَّعُوا أَمرَهُم بَينَهُم﴾، وَإِنَّمَا هِيَ فِي سُورَة الْمُؤْمِنُونَ، وَترك تَفْسِيرهَا هُنَاكَ، وَتَبعهُ على هَذَا السَّـهْو رجلَانِ لخَّصـا من تَفْسِيره إعراباً». أراد بالرَّجلين السَّمين الحلبيَّ، وأبا إسحاق السَّفَاقُسِيَّ (ت٧٤٢هـ) صاحب كتاب "المُجيد في إعراب القرآن المجيد"[٧].

---

[١] انظر قسم التحقيق: ٩٤-٩٥-٩٦.

[٢] انظر قسم التحقيق: ١٧٠-١٧١-١٧٢.

[٣] انظر قسم التحقيق: ٢٣٥ إلى ٢٣٨.

[٤] انظر قسم التحقيق: ٣١٤.

[٥] انظر نظرات في كتاب الدر المصون: ١٠٠.

[٦] المغني: ٥٠٤.

[٧] انظر نيل الابتهاج: ٤٣.

وقد أدَّت كثرة نقول السَّمين الحلبي من بحر شيخه أبي حيَّان ومبالغته في اقتفاء آثاره إلى اتِّباعه في بعض الأخطاء الَّتي سها فيها الشَّيخ من قبله.

من ذلك: ما نسبه أبو حيَّان لأبي البقاء من تقدير خبر قوله: «الَّذين يبخلون» في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النِّساء: ٣٧]، قال أبو حيَّان[١]: «وقدَّره أبو البقاء: أولئك قرناؤهم الشَّيطان، وقدَّره أيضاً: مُبْغَضُونَ».

والَّذي جاء في التِّبيان أنَّ الخبر يقدَّر بـ: مُبْغَضُونَ، وبـ: مُعَذَّبُون، وذكر تقديراتٍ أخرى ليس منها: «أولئك قرناؤهم الشَّيطان»، ونسب السَّمين هذا التَّقدير لأبي البقاء وليس في تبيانه لنسبة شيخه إيَّاه له[٢].

ومن ذلك: أنَّ الشَّيخ أورد في البحر اقتباساً من الكشَّاف يدلُّ على أنَّ القلَّة جاءت بمعنى العدم في قوله: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النِّساء: ١٤٢]، ثمَّ ردَّ هذا الوجه.

إلَّا أنَّ ما جاء في الكشَّاف عكس ما قاله الشَّيخ، ففيه ما يدلُّ على عدم جواز معنى القلَّة، قال الزَّمخشريُّ[٣]: «ولا يجوز أن يراد بالقلّة العدم».

وتابع السَّمين سهو أبي حيَّان فنسب معنى القلَّة للزَّمخشريِّ وتابعه في ردِّه عليه أيضاً[٤].

ومن ذلك: أنَّ أبا حيَّان ذكر طَعْن الواحدي في إعراب «حقًّا» حالاً في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النِّساء: ١٥١]، قال: «وقد طَعَن الواحدي في هذا التَّوجيه، وقال: الكفر لا يكون حقًّا بوجهٍ من الوجوه».

وطَعْنُ الواحدي في تفسيره البسيط لم يكن طَعْناً في هذا الوجه، بل في وجهٍ آخر، وهو إعراب «حقًّا» نعتاً لمصدرٍ محذوف، قال في التَّفسير البسيط[٥]: «ولا يجوز أن ينتصب على معنى: كفروا كفراً

---

[١] البحر: ٦١/٧.

[٢] انظر التِّبيان: ٣٥٦/١، وقسم التحقيق: ٩٥.

[٣] الكشَّاف: ٢٦٧.

[٤] انظر البحر: ٤٣٢/٧، وقسم التحقيق: ٣٢٤.

[٥] التفسير البسيط: ١٧٥/٧.

حقًّاً؛ لأنَّ الكفر لا يكون حقًّاً على وجه من الوجوه». وخلط أبو حيَّان بين الوجهين، وتبعه في هذا الخلط تلميذه السَّمين[1].

ومن ذلك: أنَّ السَّمين تابع أبا حيَّان في نسبة أحد أقوال الواحدي خطأً للزَّجَّاج، قال السَّمين[2] في إعراب «أن تضلُّوا» من قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النِّساء: ١٧٦]: «وقَالَ أبو إسحَاقَ الزَّجَّاجُ: «هو مِثلُ قَولِه تَعَالى: ﴿إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ والأَرضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١] أي: لِئلَّا تَزُولا».

والتَّمثيل بالآية للواحدي في تفسيره البسيط، ولم يستشهد الزَّجَّاج بها.

رابعاً: توجيهه بعض الاتِّهامات للشَّيخ:

وقف السمين الحلبي حكماً بين الشيخ والزمخشري في كثير من المواضع، وممَّا يؤخذ على السَّمين الحلبيّ أنَّه كان في بعض ردوده على أستاذه أبي حيَّان يسيء التَّعبير، ويقسو في العبارة، كما اتّهمه غير مرَّة بالتَّحامل على الزَّمخشريِّ، وبالمشاحَّة، وبسوء العبارة، وهذا لا يليق من طالب علمٍ في حقِّ شيخه، وهو من السَّلف الَّذين أعلو مقام أهل العلم منهم، وجلُّ ما جاء من ذلك كان في محاكماته بين الشَّيخ والزَّمخشريِّ.

من ذلك: أنَّ الزَّمخشريَّ وأبا البقاء[3] قدَّرا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النِّساء: ١٥٩]: «وإن من أهل الكتاب أحدٌ إلَّا ليؤمنَّنَّ به»، وعلَّقا «من أهل» بخبر محذوف، وأعربا الجملة القسميَّة صفة لموصوفٍ محذوفٍ.

قَالَ الشَّيخُ[4]: «وهو غَلَطٌ فَاحِشٌ، إذ زَعَمَ أنَّ «ليؤمِنَنَّ به» جملَةٌ قَسَمِيَّةٌ وَاقِعَةٌ صفةً لموصُوفٍ محذُوفٍ... وأمّا قَولُه: «ليؤمِنَنَّ به» فليسَت صِفةً لموصُوفٍ، ولا هي جملَةٌ قَسَمِيَّةٌ، إنَّما هي جملَةُ جَوَابِ القَسَمِ، والقَسَمُ محذُوفٌ، والقَسَمُ وجَوَابُه خَبَرٌ للمُبتَدَأ؛ إذ لا ينتَظِمُ من «أحد» والمجرُورُ إسنَادٌ؛ لأنَّه لا يفِيدُ».

---

[1] انظر البحر: ٤٥٠/٧، وقسم التحقيق: ٣٤١.

[2] انظر قسم التحقيق: ٣٩٦، وانظر معاني القرآن وإعرابه: ١٣٦/٢-١٣٧، والتّفسير البسيط: ٢١٤/٧، والبحر: ٥٠٩/٧.

[3] انظر الكشّاف: ٢٧٠، والتّبيان: ٤٠٦/١.

[4] انظر البحر: ٤٦٦/٧.

قال السَّـــمين[1]: ((وهذا -كما ترى-قد أسَـــاءَ العِبَارَةَ في حَقِّ الزَّمخشَـــرِيِّ بما زَعَمَ أنَّه غَلَطٌ وهو صَحِيحٌ مُستَقِيمٌ، وليت شِعرِي كيف لا ينتَظِمُ الإسنَادُ من ((أَحَد)) الموصُوفِ بالجملَةِ الَّتي بَعدَه ومن الجَارِّ قَبلَه؟ ونظِيرُه أن تقُولَ: ((ما في الدَّارِ رَجلٌ إلَّا صَـــالِحٌ))....وأمَّا ردُّه عليه حَيثُ قَالَ: جُملةٌ قَسَـــمِيَّةٌ، وإنَّما هي جَوَابُ القَسَمِ فلا يَحْتاجُ إلى الاعتِذَارِ عنه، ويكفِيهِ مِثلُ هذه الاعتِرَاضَاتِ)).

فقد وصف الشَّيخ بسوء العبارة، ثمَّ قال: ((يكفيه مثل هذه الاعتراضات))، ولا يخفى ما في كلامه من تجاوزٍ.

ومن ذلك: أنَّ مكِّيًّا[2] نقل عن الأخفش عود ضـــمير التَّثنية في قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَتَا اثْنَتَينِ﴾ [النِّســـاء: ١٧٦] على معنى ((من))؛ أي: إن كان من يرث بالأخوَّة اثنتين، وإليه ذهب الزَّمخشـــري[3]، جاعلاً قوله: ((فإن كانتا اثنتين)) كقولهم: ((من كانت أمَّك))، فكما أنَّث ضـــمير ((من)) لتأنيث الخبر ثنَّى ضمير من ((يرث)) في ((كانتا)).

وردَّ الشَّيخ[4] الوجه المذكور، ومنع تنظيره بـــ ((من كانت أمّك))؛ لأنَّ ((من)) صُرِّح بها في المثال ولم يُصرَّح بها في الآية، ومدلول الخبر في المثال مخالفٌ لمدلول الاسم، وليست الآية كذلك، وليس التَّأنيث في المثال لتأنيث الخبر بل لمعنى ((من)).

لكنَّ السَّـمين لم يردَّ على أبي حيَّان إلَّا بوصـفه بالتَّحامل على الزَّمخشـريِّ، وجعل التَّحامل عليه ديدنه، مع أنَّ الرأي هو رأي الأخفش من قبله، وكلام شيخه في ردِّ مثال الزَّمخشريّ لا يخلو من الصِّحَّة، قال السَّـمين[5]: ((وهو تحَامُلٌ منه على عَادَتِه، والزَّمخشَـرِيُّ وغَيرُه لم ينكِرُوا أنَّه لم يُصَـرِّح في الآيَةِ بلَفظِ ((مَنْ)) حتَّى يُفَرِّقَ لهم بهذا الفَرقِ الغَامِضِ)).

ومن ذلك: نعته بالتَّحامل على الزَّمخشـري في موضـعٍ آخر، وذلك عندما أعرب الزَّمخشـريُّ ((أن تبتغوا)) في قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسافِحِينَ﴾ [النِّساء: ٢٤] مفعولاً من أجله، وحمَّلَ الآية معانيَ تدلُّ على مذهبه المعتزليّ، وحمِّل لفظ القرآن ما لا يدلُّ عليه كما رأى أبو حيَّان، قال الزَّمخشريّ[6]: ((لئلَّا تضيعوا أموالكم وتفقروا أنفسكم فيما لا يحلُّ لكم فتخسروا دنياكم ودينكم)).

---

[1] قسم التحقيق: ٣٥٦-٣٥٧.

[2] انظر مشكل إعراب القرآن: ٢١٥/١.

[3] انظر الكشاف: ٢٧٦.

[4] انظر البحر: ٥٠٧/٧.

[5] قسم التحقيق: ٣٩٤.

[6] الكشَّاف: ٢٣١

فردَّ الشَّيخ[1] الوجه من أجل ذلك، وردَّه لما فيه من فوات شرطٍ من شروط المفعول من أجله، وهو اتِّحاد الفاعل في العامل والمفعول له، قال السَّمين[2]: ((وأنحى عليه الشَّيخ وجعله إنَّما قصد بذلك دسيسة الاعتزال...ولا أدري ما هذا التَّحمُّل، ولا كيف يخفى على أبي القاسم شرط اتِّحاد الفاعل في المفعول له)).

ولا تحامل في كلام الشَّيخ؛ لأنَّ قول الزَّمخشريّ يدلُّ على معتقدٍ من معتقدات المعتزلة، وهو أنَّ مرتكب الكبيرة ليس بمؤمنٍ، بل هو في منزلة بين الكفر والإيمان[3]، ولو ردَّ الشَّيخ الوجه بما فيه من خرق لشرط المفعول له لكان ذلك كافياً لردِّه، فكيف بتحميل الآية ما لا تدلُّ عليه!

ومن ذلك: ما جاء في دراسة قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، إذ ذكر السَّمين بعض معاني الباء في ((برؤوسكم))، ومنها أن تكون للإلصاق، وذهب الزَّمخشريُّ[4] إلى أنَّ مسح الرَّأس أو بعضه هو إلصاق للمسح بالرَّأس، قال أبو حيَّان[5]: ((وليسَ كما ذَكَرَ)). فردَّ السَّمين[6]: ((وهذه مُشَاحَّةٌ لا طَائِلَ تَحتَها)).

وليس في كلام الشَّيخ مشاحَّةٌ كما ادَّعى السَّمين، يبيِّن ذلك متابعة كلام أبي حيَّان في البحر، فقد ذكر أنَّ الإلصاق هو إلصاق المسح ببعض الرَّأس، أمَّا أن يطلق على مسح الرَّأس فهو على سبيل المجاز، وتسمية لبعضٍ بكلٍ، فهو تدقيقٌ وبيانٌ للفرق بين الوجهين لا مشاحَّة وجدال لا طائل منه.

خامساً: عدم وضوح مراده من بعض العبارات:

من ذلك: أنَّه ذكر في إعراب ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النِّساء: ١٢٧] ثلاثة أوجه، ثمَّ قال[7]: ((ذَكَرَ هذين الوَجهَينِ أبو البَقَاءِ، وفيهما نَظَرٌ، أمّا الأوَّلُ فلخِلَافِ الظَّاهِرِ، وأمَّا الثَّانِي فلأنَّه مُضَارِعٌ مُثبَتٌ، فلا تدخُلُ عليه الوَاوُ)).

والمراد الوجه الثَّاني والثَّالث، لا الأوَّل والثَّاني، وزاد في الغموض أنَّه قال في تعليل نظره: ((أمَّا الأوَّل وأمَّا الثَّاني)).

---

[1] انظر البحر: ٥٦١/٦.

[2] قسم التحقيق: ٥٥.

[3] انظر الملل والنِّحل: ٤٧/١-٤٨، والفرق بين الفرق: ١١٨.

[4] انظر الكشّاف: ٢٨٠.

[5] البحر: ٧٥/٨.

[6] قسم التحقيق: ٤٤٠.

[7] قسم التحقيق: ٢٩٢، وانظر التِّبيان: ٣٩٤/١.

سادساً: نسبة بعض الأقوال والاقتباسات إلى غير أصحابها:

لا شك أن "الدر المصون" موسوعة عظيمة في إعراب القرآن وبيانه، ضمَّت حشداً من علوم العربية ومن آراء الأئمة النحاة واللغويين والمعربين، وكانت هذه الموسوعة ذاخرة بأسماء الأعلام، ولعلَّ ذلك قد خلق زحاماً، فخلط السَّمين في بعض المواضع في نسبة الأقوال إلى أصحابها، فكان ينسب القول سهواً لعالمٍ ورد اسمه في المصدر قريباً من القول المقتبس، أو ينسبه لعالمٍ تشابه اسمه واسم صاحب الاقتباس، وقد يأخذ السمين عن عالمٍ نسبة القول خطأً لغير قائله دون أن يتنبه إلى خطئه.

فمنها: أنَّ ابن عطيَّة مثَّل بقول الأعشى:

فإنَّ الحَوَادثَ أوْدَى بها

أي: أودين، وذلك في سياق تخريج قراءة أبي جعفر لقوله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهَ﴾ [النِّساء: ٣٤] بنصب لفظ الجلالة؛ أي: يحفظن اللهَ في أمره، ثمَّ ساق ابن عطيَّة كلام ابن جنّي في تخريج القراءة، فاختلط الأمر على السَّمين ونسب التَّمثيل بالبيت الشِّعري لابن جنِّي بدل نسبته لابن عطيَّة[1].

ومنها: أنَّ السَّمين نسب تقدير ابن عطيَّة لقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ﴾ [النِّساء: ٦٢] للزَّجَّاج، قال: «تَقدِيرُه: فكيف ترَاهم».

ولعلَّ هذا التخليط وقع منه لأنَّ ابن عطيَّة قبل أن يذكر تقديره ذكر ميل الزَّجَّاج إلى أحد الأقوال المذكورة في الآية، قال ابن عطيَّة: «وقالت فرقة: هي في المنافقين الذين طلبوا دم الذي قتله عمر.... نحا إليه الزجّاج، وموضع «كيف» نصب بفعل تقديره: فكيف تراهم». فنسب السَّمين التَّقدير للزَّجَّاج خطأً[2].

ومنها: قول السَّمين[3] في الآية: ﴿فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النِّساء: ١٠٩]: «وظَاهِرُ عِبَارَةِ مَكِّيٍّ أنَّها عَاطِفَةٌ، فإنَّه قَالَ: « «وأم من يكُونُ» مِثلُها عَطفٌ عليها». وليست العبارة لمكّي بل للهمذاني في الكتاب الفريد[4].

---

[1] انظر المحتسب: ١٨٨/١، والمحرَّر: ٤٧/٢، وقسم التحقيق: ٨٦.

[2] انظر المحرَّر: ٧٣/٢، وقسم التحقيق: ١٥٧.

[3] قسم التحقيق: ٢٦٤.

[4] انظر الفريد: ٣٣٩/٢.

ومنها: أنَّه نسب لأبي عبيد إعراب «خيراً» خبراً لـــ «كان» مضمرة في قوله: ﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النِّساء: ١٧٠]، والصَّواب أنَّه أبو عبيدة، يدلُّ على ذلك وروده منسوباً لأبي عبيدة في البحر، وعند جمهور المعربين، وورود الوجه في مجاز القرآن[١].

ومنها: متابعة السَّمين سهو ابن عطيَّة، إذ نسب لأبي الحسن الأخفش كلام أبي الفتح في المحتسب، قال السَّمين[٢] في إسكان راء «حرْم»: « «هي لُغَةُ تَمِيمٍ»، يعني يُسَكِّنُون ضَمَّ «فُعُلٍ» جَمعَاً، نحوُ: «رُسْلٍ» ».

سابعاً: تصرُّفه في بعض الاقتباسات:

من ذلك: قوله[٣]: «وقَالَ أبُو البَقَاءِ[٤]: «وقِيلَ: أَرَادُوا غَيرَ مسمُوعٍ منك»، وهذا القَولُ نَقَلَه ابنُ عَطِيَّةَ عن الطَّبرِيِّ، وقَالَ: «إنَّه حِكَايةٌ عن الحَسَنِ ومُجَاهِدٍ» ».

ولم ينقل ابن عطيَّة هذه الرِّواية، إنَّما نقل رواية: «غير مقبول منك»، والرِّواية الَّتي ذكرها السَّمين لم ينسبها الطَّبري لمجاهد، وهي رواية الحسن وحده[٥].

ومن ذلك: قوله[٦]: «وقَالَ بَعضُهم: «الصُّدُودُ: مَصدَرُ «صَدَّ» اللَّازِمِ، و«الصَّدُّ» مَصدَرُ «صَدَّ» الـمُتَعَدِّي، نحو: ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيْلِ﴾ [النَّمل: ٢٤]، والفِعلُ هنا مُتَعدٍّ بالحَرفِ لا بِنَفسِهِ، فلذلك جَاءَ مَصدَرُه على «فُعُولٍ»؛ لِأنَّ «فُعُولاً» غَالِبَاً لِلَّازِمِ».

الكلام لابن عطيَّة في المحرَّر، وقد اقتبس منه السَّمين بتصرُّف، فابن عطيَّة انتهى إلى أنَّ «صَدَّ» مصدره «صدَّاً»؛ لأنَّه يأتي متعدٍ بنفسه وبالحرف، وأمَّا «صدوداً» فاسم مصدر[٧]، وليس مصدراً كما قال السَّمين.

ومن ذلك: أنَّه اقتبس من تفسير الرَّاغب ما يدلُّ على بلاغة «أفعل»، قال السمين[٨]: «قَالَ الرَّاغِبُ[٩]: «إلَّا أنَّ «أرْكَسَه» أَبلَغُ من «رَكَسَه» كَمَا أنَّ «أَسْفَلَه» أَبلَغُ من «سَفَلَه» ».

وليس في تفسيره أنَّ «أَسْفَلَه» أَبلَغُ من «سَفَلَه»، بل أنّ «أسفاه» أبلغ من «سَفَاه»، ولعلَّه تحريفٌ.

---

[١] انظر مشكل إعراب القرآن: ٢١٤/١، والتّحصيل: ٣٨٨/٢، والبحر: ٤٨٩/٧، وقسم التحقيق: ٣٧٩.

[٢] انظر المحتسب: ٢٠٥/١، والمحرَّر: ٢/ ١٤٥، وقسم التحقيق: ٤٠٨.

[٣] قسم التحقيق: ١٢٩.

[٤] التّبيان: ٣٦٣/١.

[٥] انظر تفسير الطّبري: ٤٣٤/٨، والمحرّر: ٦٢/٢.

[٦] قسم التحقيق: ١٥٦.

[٧] انظر المحرَّر: ٧٣/٢.

[٨] قسم التحقيق: ٢٢٤.

[٩] انظر تفسيره: ١٣٧٤/٣.

ومن ذلك: قوله[1]: «قَالَ ابنُ عَطِيَّةَ[2] بَعدَ حِكَايَةِ قَولِ الزَّجَّاجِ: «يُفَرَّقُ بَينَ الحَالِ وبَينَ خَبَرٍ مُستَأنَفٍ في قَولِك: «جَاءَ زَيدٌ رَكِبَ الفَرَسَ» أنَّك إذا أَردتَ الحَالَ بقَولِكَ: «رَكِبَ الفَرَسَ» قَدَّرْتَ «قد»، وإن أَردتَ خَبَرَاً بَعدَ خَبَرٍ لم تَحتَجْ إلى تَقدِيرِها».

وهذا الكلام مذكور في المحرَّر قبل حكاية قول الزَّجَّاج لا بعده.

ومن ذلك: عندما تحدَّث عن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾ [النِّساء: ٩٤]، ذكر قراءة الأخوين «فتثبَّتوا» من التَّثبُّت، وقال[3]: «وقَالَ الفَارِسِيُّ[4]: «التَّثبُّتُ هو خِلَافُ الإِقدَامِ، والمرَادُ التَّأنِّي، والتَّثَبُّتُ أشَدُّ اختِصَاصَاً بهذا الموضِعِ، يدُلُّ عليه قَولُه: ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ [النّساء: ٦٦] أي: أَشَدُّ وَقعَاً لهم عَمَّا وُعِظُوا به بأَنْ لا يُقْدِمُوا عليه» فاختَارَ قِرَاءَةَ الأَخَوَينِ، وعَكَسَ قَومٌ فَرَجَّحُوا قِرَاءَةَ الجَمَاعَةِ، قَالُوا: «لأنَّ المُتَثَبِّتَ قد لا يتَبَيَّنُ»».

وبالعودة لكلام الفارسيِّ في الحجَّة يتبيَّن أنَّه لم يختر قراءة الأخوين كما ادَّعى السَّمين، إنَّما ذكر حجَّة كل قراءة دون ترجيح بينهما، وإنَّه إن قال في قراءة الأخوين إنَّها أشدُّ اختصاصاً بهذا الموضع، فلقد قال في قراءة الجمهور: «التَّبين أولى من التَّثبُّت».

ومن ذلك: أنَّ أبا حيان ذكر عن الزجاج[5] قولا بمعناه، وفيه منع إعراب «ما» من قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَما يُتْلى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتابِ﴾ [النساء: ١٢٧]، مجرورة عطفاً على الضمير المجرور بـ «في»، ومنْعُه من حيث اللفظ والمعنى، أمَّا اللفظ فلأنَّه يقتضي عطف المظهر على المضمر، وزاد أبو حيَّان على تعليل اللفظ الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَساءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحام﴾ [النساء: ١]، إلَّا أنَّ السمين ذكر هذه الآية في سياق منع الوجه من حيث المعنى، وهو خطأ، قال[6]: «وأمَّا المعنَى؛ فلأنَّه ليسَ المرَادُ أنَّ اللهَ يفتِيكُم في شَأنِ ما يُتْلَى عليكم في الكِتَابِ، وذلك غَيرُ جَائِزٍ كما لم يَجُزْ في قَولِه: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرحَامِ﴾».

---

[1] قسم التحقيق: ٢٣٢.

[2] انظر المحرّر: ٢/٩٠.

[3] قسم التحقيق: ٢٤٢.

[4] انظر الحجّة: ٣/١٧٤.

[5] انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/١١٤، والبحر: ٧/٣٨٥.

[6] قسم التحقيق: ٢٨٦-٢٨٧.

ثامناً: عدم فهمه مراد العلماء من بعض أقوالهم:

من ذلك: قول السمين[1]: «إلَّا أنَّ أبَا البَقَاءِ[2] حَكَى عن الفَرَّاءِ أنَّ «بَنَاتٍ» ليسَ جَمعَاً لـ «بِنتٍ» -يعني بِكسرِ البَاءِ-بل جَمعُ «بَنَةٍ»، يعني بفَتحِها.... وحَكَى عن غَيرِه أنَّ أَصلَها: «بَنَوَةٌ»، وعلى ذلك جَاءَ جَمعُها ومُذكَّرُها، وهو «بَنُون»، قَالَ: «وهو مَذهَبُ البَصرِيِّينَ». قلتُ: لا خِلَافَ بينَ القَولَينِ في التَّحقِيقِ؛ لأنَّ مَنْ قالَ: «بَنَاتٌ» جَمعُ «بَنَةٍ» بفتحِ البَاءِ لا بدَّ وأَنْ يَعتَقِدَ أنَّ أَصلَها «بَنَوَةٌ»، حُذِفَت لَامُها وعُوِّضَ منها تَاءُ التَّأنيثِ، والَّذي قَالَ: «بَنَاتٌ» جَمعُ «بَنَوَةٍ» لَفَظَ بالأصلِ فلا خِلَافَ».

وليس كلام أبي البقاء كما ذكر السَّمين، إنَّما حكى عن غيره أنَّ أصل «بنت» الفتح، واستدلَّ على ذلك بجمعها على «بَنُون»، ومراده أنَّ أصل باء «بنت» الفتح ولذلك فُتحت في جمع المذكَّر، لا أنَّ أصل «بنات»: «بَنَوة» كما فهم السَّمين، فمدار حديث أبي البقاء عن حركة الباء، وظن السمين أن الكلام عن المحذوف، ولذلك رد السَّمين بقوله: «قلت: لا خلاف بين القولين....».

ومن ذلك: ما جاء في دراسة قوله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النِّساء: ٣٤]، فقد قرأ عبد الله: «فالصَّوالح قوانتٌ حوافظٌ»، وساق السَّمين كلام ابن جنِّي وأبي البقاء في القراءة، قال ابن جنِّي[3]: «وهي أشبه بالمعنى؛ لإعطائها الكثرة، وهي المقصودة هنا».

وقال أبو البقاء[4]: «جمع التَّصحيح لا يدلُّ على الكثرة بوضعه، وقد استُعمل فيها، كقوله: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]».

قال السَّمين[5]: «وظاهرُ عبارة أبي البقاء أنه للقلة وإن اقترن بـ «أل»... وفيما قاله أبو الفتح وأبو البقاء نظرٌ، فإنَّ «الصالحات» في القراءة المشهورة معرفةٌ بأل، وقد تقدَّم أنَّه تكونُ للعموم، إلَّا أنَّ العمومَ المفيدَ للكثرةِ ليس مِنْ صيغةِ الجمع، بل من «أل»، وإذا ثبت أن «الصالحات» جمعُ كثرة لزم أن يكون «قانتات» و«حافظات» للكثرة لأنه خبرٌ عن الجميع، فيفيدُ الكثرة».

فهم السَّمين من كلام ابن جنِّي وأبي البقاء أنَّ الجمع في: «فالصَّالحات قانتات حافظات» جمع قلَّة، لكنَّ مراجعة كلام ابن جنِّي في المحتسب تبيِّن أنَّ جمع التَّصحيح هذا هو جمع كثرة، فقد قال: «ذلك أنَّه إنَّما يراد هنا معنى الكثرة، لا صالحاتٍ من الثَّلاث إلى العشر». ثمَّ بيَّن سبب كون جمع التَّكسير أشبه بالمعنى، قال: «ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلَّة بمعنى الكثرة». أي: إنَّ جمع التَّكسير أبلغ

---

[1] انظر قسم التحقيق: ٣٩-٤٠.

[2] انظر التبيان: ١/٣٤٤.

[3] المحتسب: ١/١٨٧.

[4] التِّبيان: ١/٣٥٤.

[5] قسم التحقيق: ٨٧.

وأدلُّ على معنى الكثرة من جمع القلَّة إذا جاء دالّاً على الكثرة؛ لأنَّ جمع التَّصحيح يدلُّ على القلَّة في الأصل، وفي دلالته على الكثرة خروجٌ عن أصل معناه، وجمع التَّكسير يدلُّ على الكثرة أصلاً، فهو آكد في الدّلالة على هذا المعنى.

وكلام أبي البقاء لا يُفهم منه أنَّ جمع التَّصحيح في الآية جاء للقلَّة، بل يُفهم منه عموم القاعدة النَّحويَّة، أنَّ جمع التَّصحيح موضوعٌ للقلَّة ويجوز مجيئه بمعنى الكثرة، فيحتمل كلامه الوجهين، القلَّة والكثرة، ولم يجزم بكونه للقلَّة كما ظهر للسَّمين، بل إنَّه أجاز في «الصَّالحات» معنى الكثرة؛ لأنَّه لولا ذلك لما ذكر جواز دلالة جمع التَّصحيح على الكثرة، ولكان اكتفى بقوله: «وجمع التَّصحيح لا يدلُّ على الكثرة بوضعه»، ففي قوله: «وقد استُعمل فيها» ما يوحي بجواز معنى الكثرة في «الصَّالحات».

ومن ذلك: ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النّساء: ٤٦]، ذكر السَّمين[1] في إعراب «قليلاً» الاستثناء من «لعنهم» ومن ضمير «فلا يؤمنون»، قال: «ولم يَستَحسِنْ مَكِّيٌّ[2] هَذَينِ الوَجهَينِ: أمَّا الأوَّلُ قَالَ: «لِأنَّ مَنْ كَفَرَ مَلعُونٌ لا يُستَثَنى منهم أَحَدٌ، وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ الوَجهَ الرَّفعُ على البَدَلِ» ». قال السَّمين: «لأنَّ الكَلَامَ غَيرُ مُوجِبٍ».

ظنّ السَّمين أنّ مراد مكّي أنّ الوجه الثَّاني لم يحسن لأنَّ الكلام غير موجب، وإنَّما مراده أنّ «قليلاً» لو كانت بدلاً لرُفعت، لأنَّها بدلٌ من الضَّمير في «يؤمنون»، وهو في محلِّ رفع فاعلٍ، فلمّا لم يتطابق البدل والمبدل منه في المحلِّ الإعرابي بطل الوجه، أمّا كون الكلام غير موجبٍ فإنّه يقتضي جواز النّصب على الاستثناء وجواز الرّفع أو النّصب أو الجرّ على البدليّة.

ومن ذلك: ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النِّساء: ٥٣]، قال السَّمين[3]: «وقد قرَأَ ابنُ مَسْعُودٍ وابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ الله عنهما هنا بإعمَالِها فحَذَفَا النُّونَ من قَولِه: «لا يؤتُون».

وقَالَ أبو البَقَاءِ[4]: «ولم يَعْملْ هنا من أَجلِ حَرفِ العَطفِ، وهو الفَاءُ، ويَجُوزُ في غَيرِ القُرآنِ أن يَعمَلَ مع الفَاءِ، ولَيسَ المُبطِلُ «لا»؛ لأنَّ «لا» يَتَخَطَّاها العَامِلُ».

قال السَّمين: «فظَاهرُ هذ العِبَارَةِ أوَّلاً أنَّ المانِعَ حَرفُ العَطْفِ، وليسَ كذلك بل المَانعُ التِّلاوةُ، ولذلك قَالَ أخِيراً «ويَجُوزُ في غَيرِ القُرآنِ» وقد تَقَدَّمَ قِرَاءَةُ عَبدِ الله وعَبدِ الله».

وليس مراد أبي البقاء أنّ حرف العطف مانعٌ عمل «إذن» كما قال السَّمين، إنَّما أراد أنَّ حرف العطف أجاز إبطال عملها، فهو السّبب في جواز الإبطال لا المانع من العمل، لذلك استخدم لفظ

---

[1] انظر قسم التحقيق: ١٣١.

[2] انظر مشكل إعراب القرآن: ١/١٩٩-٢٠٠.

[3] قسم التحقيق: ١٤١.

[4] التّبيان: ١/٣٦٥.

«من أجل حرف العطف»، أي بسببه، ثمّ قال: «ويجوز في غير القرآن أن تعمل مع الفاء»، يعني أنّ حرف العطف سبب الجواز، والتّلاوة سبب الإلزام بهذا الوجه الجائز، وكلامه هذا أدقّ من القول إنَّ المانع التّلاوة فقط؛ لأنّ فيه التَّطرُّق للعلَّة النَّحويَّة.

ومن ذلك: ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النّساء: ٦٧]، ذكر السَّمين أنَّ مذهب الشَّلوبين أنَّ لـ «إذن» معنيين ملازمين لها، هما الجزاء والجواب، وأجاز الفارسيُّ أن تكون جواباً فقط، ثم اقتبس من التِّبيان، قال السَّمين[1]: «وقَالَ أبو البَقَاءِ[2]: «وإذَنْ جَوَابُ مُلغَاة»، فَظَاهرُ هذه العِبَارةِ مُوَافِقٌ لِقَولِ الفَارِسِيِّ، وفيه نَظَرٌ؛ لِأنَّ الفَارِسِيَّ لَا يَقُولُ في مِثلِ هذه الآيةِ إنَّها جَوَابٌ فقط، وكَونُها جَوَابَاً يَحتَاجُ إلى شَيءٍ مُقَدَّرٍ».

في اقتباس السَّمين سقطٌ، فالعبارة في التِّبيان: «وإذن جواب [لو] ملغاة»، ومراد أبي البقاء أنَّ «إذن» جواب وجزاء في هذا الموضع، وأنّه يقدّر شرطاً محذوفاً، وبذلك يوافق مذهب الشَّلوبين، وإن قلنا إنَّ ما وقع عليه السَّمين من التِّبيان كان محرَّفاً، فإنَّه من الممكن أنَّ يُفهم أنَّ هناك أداة ملغاة وإن كان في الكلام تحريفٌ، فـ «ملغاة» صفةٌ لمحذوفٍ لا يتمُّ المعنى دونه؛ أي: إذن جواب أداة ملغاة، ولا أدري كيف فهم السَّمين من كلامه ما فهم.

ومن ذلك: ما جاء في قوله تعالى: ﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النِّساء: ١٤٣]، قال السَّمين[3]: «قَالَ أبو البَقَاءِ[4]: «ومَوضِعُ «لَا إلى هؤلاء» نَصبٌ على الحَالِ من الضَّمِيرِ في «مُذَبذَبِينَ»؛ أي: يتَذَبذَبُون مُتَلَوِّنِينَ». وهذا تفسِيرُ معنى لا إعرَاب».

ولا يمكن أن يكون قوله: «نصب على الحال» تفسير معنى، بل هو إعراب جملة، وقد صرَّح الهمذاني[5] بذلك ناقلاً من التّبيان، قال: «والجملة في محلّ نصب على الحال من الضّمير المستكنّ في «مذبذبين»، كأنّه قيل: يذبذبون متلوّنين».

---

[1] قسم التحقيق: ١٦٨.

[2] التّبيان: ١/٣٧٠.

[3] قسم التحقيق: ٣٢٩.

[4] التّبيان: ١/٤٠١.

[5] الفريد: ٢/٣٦٤.

تاسعاً: الإحالة على مواضيع لم يذكرها وظنَّ أنَّه درسها:

نحو: قوله[1]: ((و((الطَّاغوتُ)) تَقَدَّمَ تَفسِيرُه وتَصرِيفُه)). أراد حديثه عن الطَّاغوت في سورة البقرة، عند دراسة قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِياؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ولم يتحدَّث فيما تقدَّم إلَّا عن تصريفه واشتقاقه وأصله، ولم يذكر في معناه وتفسيره شيئاً[2].

ونحو: قوله[3]: ((وهذه قَاعِدَةٌ كَلِّيَّةٌ: أنَّ الصِّفَةَ إذا جَرَتْ على غَيرِ مَنْ هِي لَه سَواء كَانَت خَبَراً أم نَعتاً أم حَالاً تَبِعَت ما قَبلَها في اثنَينِ مِن خَمسَةٍ: وَاحدٍ من أَلقَابِ الإعرَابِ، ووَاحِدٍ من التَّنكِيرِ والتَّعرِيفِ، وأمَّا بالنِّسبَةِ إلى التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ والإفرَادِ وضِدَّيه فَبِحَسَبِ المرفُوعُ بها كالفِعلِ، وقد تَقَدَّمَ تحقِيقُ ذلك غَيرَ مَرَّةٍ)).

إنَّ الَّذي تقدَّم ذكره غير مرَّةٍ هو ما ذهب إليه البصريِّين والكوفيِّين من وجوب إبراز الضَّمير وعدمه عند جريان الصِّفة على غير من هي له، أمَّا هذه القاعدة الكلِّيَّة –وهي مدار الحديث هنا–فلم يسبق لها ذكرٌ قبل هذا الموضع[4].

ونحو: قوله[5]: ((و﴿ابتِغَاءَ﴾: مَفعُولٌ من أَجلِه، وألف ((مَرضَاة)) عن وَاوٍ، وقد تَقَدَّمَ تحقِيقُه)).

ولم يسبق ذكرٌ لألف مرضاة وأصلها فيما تقدَّم على الآية المدروسة.

ونحو: قوله[6]: ((الـمُفَاعَلَةَ إنْ كَانَت على بَابِها فهي أَبلَغُ؛ لِما عُرِفَ غيرَ مَرَّةٍ)). ولم يسبق ذكر لذلك، اللَّهمَّ إلَّا إشارة إلى بلاغة ((فَاعَل)) في موضعين[7].

عاشراً: وقوعه في بعض الأخطاء سهواً:

في مواضيع مختلفة، منها الخلط بين متشابه القرآن، وأخطاء في الاستشهاد، وأخطاء في موافقة الأوجه للعدد المحدَّد سابقاً، وغير ذلك.

من أمثلة ذلك: أنَّه لـمَّا أراد الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿الْمُنافِقُونَ وَالْمُنافِقاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [التَّوبة: ٦٧] أخطأ فقال[8]: ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم من بعض))، وليس ثَمَّة آية بهذا

---

(1) قسم التحقيق: ١٣٩.

(2) انظر الدر المصون: ٢/٥٤٧-٥٤٨.

(3) قسم التحقيق: ١٩١.

(4) انظر الدر المصون: ٣/٦٧-٦٨-٣٩٨-٦١٤-٦١٥، ٤/٩.

(5) قسم التحقيق: ٢٦٩.

(6) قسم التحقيق: ٣٢٣.

(7) انظر الدر المصون: ١/٣٥٢-٣٥٣، ٣/٤٩٥-٤٩٦.

(8) قسم التحقيق: ٤٣.

اللَّفظ، ولعلَّه أخطأ لتشابهٍ مع قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِناتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِياءُ بَعْضٍ﴾ [التَّوبة: ٧١]، وهما آيتان في سورة واحدة فاختلط عليه الأمر.

ومنه: أنه نسب إعراب «قريناً» حالاً في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطانُ لَهُ قَرِينًا فَساءَ قَرِينًا﴾ [النِّساء: ٣٨] لابن عطيَّة، ولم يعربه ابن عطيَّة حالاً، بل أعربه تمييزاً، ولعلَّ السمين أخطأ لأنَّ ابن عطية ذكر بعد إعراب «قريناً» تمييزاً إعراب «بدلاً» حالاً في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، فخلط السمين سهواً بين الإعرابين[١].

ومنه: ما وقع فيه من تخليط بين آيتَي النِّساء والبقرة، إذ ذكر قَوله تعالى: ﴿وَلَكِن لَّعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلًا﴾ [النِّساء: ٤٦] فنسبها خطأً لسورة البقرة، وآية البقرة: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، ولا يخفى تشابه الآيتين[٢].

ومنه: أنَّه لمَّا ذكر العطف على قوله: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٧٤] قال[٣]: «فسنؤتيه أجراً عظيماً»، وليس ثمَّة آية بهذا اللَّفظ، ولعلَّه اشتبه بآية الفتح: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠].

ومنه: ذِكْرَه أنَّ في جمع «الَّتي» ثلاث عشرة لفظة، ثمَّ عدَّد اثنتي عشرة لفظة، وأسقط واحدةً سهواً[٤].

ومنه: ما علَّق به على قول من قال إنَّ كسر باء «بنت» تنبيهٌ على المحذوف، قال السمين[٥]: «هذا إنَّما يجيءُ على اعتِقَادِ أنَّ لَامَها يَاءٌ، وقد تقدَّمَ لنا خِلَافٌ في ذلك، وأنَّ الصَّحِيحَ أنَّها واوٌ». والَّذي انتهى إليه في كلامه عن الخلاف السَّابق أنَّ الصحيح أن أصلها ياء لا واو[٦].

ومنه: أنَّه ذكر في قوله: ﴿أن يُصْلِحَا﴾ [النِّساء: ١٢٨] خمس قراءات، ثمَّ فصَّل في تخريجها، وذكر عند التَّخريج قراءة سادسة ظنَّ أنَّه ذكرها سابقاً، قال[٧]: «وأمَّا قِرَاءَةُ عُبَيدَةَ فوَاضِحَةٌ؛ لأنَّها من المُصَالَحَةِ، وأمَّا قِرَاءَةُ «يَصطَلِحَا» فَأَوضَحُ». وفاته أنَه لم يذكر قراءة «يصطلحا» مع بقيَّة القراءات، وأهمل

---

[١] انظر قسم التحقيق: ١٠٠، والمحرر: ٥٣/٢.

[٢] انظر قسم التحقيق: ٢١٢.

[٣] انظر قسم التحقيق: ٢١٣.

[٤] انظر قسم التحقيق: ٥.

[٥] انظر قسم التحقيق: ٤٠.

[٦] انظر الدر المصون: ٣٠٩/١.

[٧] انظر قسم التحقيق: ٢٩٦-٢٩٧.

بالمقابل تخريج قراءة ابن مَسعُودٍ والأعمَش: «أنِ اصَّالَحَا»، وهي أحد القراءات الخمس المذكورة ظنّاً منه أنَّه استوفى دراسة القراءات الخمس.

ومنه: قوله في تقدير إعراب قوله: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا﴾ [النساء: ١٧١] مقتبساً عن أبي البقاء[١]: «أن يكُونَ التَّقدِيرُ: إذ كَانَ ألقَاهَا، فـ «إذا» ظَرفُ زَمَانٍ مستقبل». فبعد أن نقل أنَّ التقدير «إذ كان» تحدث سهواً عن «إذا» ومعناها بدل «إذ»، والصواب أن يقول: « ف «إذ» ظرف زمان ماض».

ومنه: ما جاء في إعراب «أن تعتدوا» من قوله: تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢]، قال[٢]: «ومَنْ فَتَحَها فمَحَلُّها الجرُّ أو النَّصبُ؛ لأنَّها على حَذْفِ لَامِ العِلَّةِ كما تقدَّمَ». ولم يذكر حذف لام العلَّة، والَّذي ذكره إسقاط «على»، قال: «ويكُونُ قَولُه: «أَن تَعْتَدُواْ» على إسقَاطِ حَرفِ الخفضِ، وهو «على» ».

ومنه: أنَّه نسب إلى الأخفش منع دخول الفاء في خبر الموصول المشبَّه بالشرط إذا سُبق بـ «إنَّ»، ومذهب الأخفش في معاني القرآن جواز ذلك، وقد أجازه الأخفش في الموضع نفسه الَّذي نبَّه السمين فيه على منعه، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّساء: ٩٧]، وهذا الخطأ وقع به بعض النُّحاة من قبله كما بينت في تحقيق هذه الآية[٣].

ومنه: أنه ذكر ثلاثة أوجه في إعراب «عليكم» من قوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦]، ثم قال[٤]: «ذَكَرَ هذَين الوَجهَينِ الأخِيرَينِ أبو البَقَاءِ[٥]». والصَّواب أن أبا البقاء ذكر الأوجه الثلاثة.

حادي عشر: تركه المشهور من روايات الحديث:

من ذلك: الحديث الَّذي أورده السَّمين[٦] في سياق كلامه عن إعراب الجملة الامتناعيَّة حالاً في قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾ [النِّساء: ٧٨]، قال: «وقريبٌ

---

[١] انظر التبيان: ٤١٢/١، وقسم التحقيق: ٣٨١-٣٨٢.

[٢] انظر قسم التحقيق: ٤١٩.

[٣] انظر معاني القرآن للأخفش: ٨٧/١، وقسم التحقيق: ٢٤٩.

[٤] انظر قسم التحقيق: ٤٥٢-٤٥٣.

[٥] انظر التّبيان: ٤٢٤/١.

[٦] انظر قسم التحقيق: ٢٠٠.

منه: ((أعطُوا السَّائِلَ ولو على فَرَسٍ)) ». والمشهور في كتب الحديث لفظ: ((ولو جاء على فرس))، ولفظ: ((وإن جاء على فرس))[1]، ولم أقف عليه بإسقاط ((جاء)).

ومن ذلك: استدلَّ السمين[2] على أنَّ المراد بالقليل في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النِّساء: ٨٣] أمَّة محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم، وأنَّ المخاطب بـ ((لاتَّبعتم)) جميع النَّاس بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: ((مَا أَنتُم في سِوَاكُم من الأُمَمَ إِلَّا كالرَّقْمَةِ البَيضَاءِ في الثَّورِ الأَسوَدِ)).

وللحديث المذكور روايات عديدة ليس منها الرِّواية الَّتي ذكرها، ومن الرِّوايات المشهورة رواية صحيح مسلم[3]: ((إِنَّ مَثَلَكُمْ فِي الْأُمَمِ كَمَثَلِ الشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالرَّقْمَةِ فِي ذِرَاعِ الْحِمَارِ))، ولفظ صحيح البخاري[4]: ((أَنْتُمْ فِي النَّاسِ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جَنْبِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ))، ولم أقف على الرواية التي ذكرها السمين.

ثاني عشر: الاستطراد:

كان السمين الحلبي غزير العلم، عميق الفهم، كثير الاطِّلاع، وقد ألجأته إحاطته بمختلف العلوم، وإمعانه في التفكر، وسعيه إلى تمكين الفهم إلى التبحُّر وإطالة الحديث عن بعض الأعاريب والقراءات والمسائل والخلافات النَّحويَّة، فتوسع في بيان أحكامها، وفي الرَّدِّ على من خالفه، ولا تخلو هذه الاستطرادات من الفائدة، ولا تحط من قدر الكتاب، لكنَّها تخرم منهجه إذا ما قورنت بدراسته للمسائل والأعاريب والرُّدود الأخرى في كتابه، وكذلك إذا قورنت بأعاريب القرآن الأخرى.

من ذلك: مسألة الفصل بين حرف العطف والمعطوف عليه بالظَّرف وشبهه، ذكر السَّمين[5] مذهب المانعين، ومذهب من أجاز وأدلَّته، وهي خمسة شواهد، ثمَّ ردَّ على شواهده، ودرس ما أدَّت إليه ردوده من مسائل.

ومن ذلك: الإطالة في الحديث عن إعراب جملة ((كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ)) في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٧٣]، إذ ذكر في إعرابها ثلاثة أوجهٍ، وساق آراء كثيرٍ من العلماء فيها، واقتبس من

---

[1] انظر الموطأ: ٩٩٦/٢، باب: ((التغريب في الصدقة))، وجامع الأصول: ٤٥٤/٦، فصل: ((الحث على الصدقة)).

[2] انظر قسم التحقيق: ٢١٣.

[3] باب: ((قوله: يقول الله لآدم أخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين)): ٢٠١/١.

[4] باب: ((وترى الناس سكارى)): ٩٧/٦.

[5] انظر قسم التحقيق: ١٤٧ إلى ١٥٠.

أقوالهم، منهم الماتريدي والفارسيُّ والزَّجَّاج والزَّمخشري وابن عطيَّة والرَّازي وأبو البقاء، وعلَّل السَّمين[1] استطراده في هذه إعراب الآية وتفسيرها وتفصيل مذاهب العلماء فيها قائلاً: ((وإنَّما أَطَلْتُ النَّفَسَ في هذه الآيةِ لأنِّي رَأيتُ أَقوَالَ النَّاسِ فيها مُنتَشِرَةً فضَمَمْتُها)).

ومن ذلك: استطراده في الاقتباس عن الشَّيخ في إعراب ((غير)) من قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١]، فقد اقتبس منه ما يملأُ عدداً غير قليلٍ من الصَّفحات، ليردَّ عليه في بعض كلامه بعد ذلك، ولو أنَّه لخَّص كلامه واقتصر على ما أراد الرَّدَّ عليه لكان أخصر[2].

ومن ذلك: كلامه عن مسألة الخفض على الجوار، فقد ذكر مذهب النُّحاة فيه، وساق خمسة أمثلة من الشِّعر والقرآن، وآراء بعض المعربين في تخريج خفض ((وأرجلِكم)) على الجوار، وأطال الاقتباس عن أبي البقاء الَّذي استطرد من قبله في مسألة الجوار، وساق من شواهده ثلاثة عشَر شاهداً، ثمَّ ردَّ على أكثرها[3].

ومن ذلك: استطراده في الحديث عن بعض القراءات وأقوال العلماء فيها، نحو الحديث عن القراءات في قوله: ﴿واللَّذان يأتيانها﴾ [النِّساء: ١٥]، و﴿إنَاثا﴾ [النِّساء: ١١٧]، و﴿أنْ يُصْلِحَا﴾ [النِّساء: ١٢٨]، و﴿مُّذَبْذَبِيْنَ﴾ [النِّساء: ١٤٣]، و﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦][4].

ومن ذلك: الاستطراد في شرح معاني بعض الألفاظ وبيان دلالاتها وإن لم تكن ذات صلة بموضوع الآية، نحو كلامه عن: الذرة، والسُّكْر، والبروج، والاستنباط، والركس، والسِّلاح، والمحيص[5].

ثالث عشر: التَّكرار:

يعدُّ التَّكرار خرقاً لمنهج السَّمين في تأليف كتابه؛ لأنَّ منهجه قائمٌ على الإحالة إلى المواضع المدروسة، وقد كرَّر الحديث عن بعض المسائل والتَّوجيهات ومعاني الألفاظ في عدَّة مواضع دون زيادة كبير فائدةٍ، ودون إشارةٍ إلى تقدُّم ذكرها.

من ذلك: تكرار شرحه معنى القَرَن، وهو الحبل؛ لأنَّه يربط به بين البعيرين، وتكرار الاستدلال بقول جرير:

وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعِيسِ

---

[1] انظر قسم التحقيق: ١٧٨ إلى ١٨٣.

[2] انظر قسم التحقيق: ٤٠٢ إلى ٤٠٥.

[3] انظر التبيان: ١/٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤، وقسم التحقيق: ٤٤٣ إلى ٤٤٩.

[4] انظر قسم التحقيق: ١٠-١١-١٢-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٣٢٥-٣٢٦-٤٤١ إلى ٤٥١.

[5] انظر قسم التحقيق: ١٠٧-١١٦-١١٧-٢٠١-٢٠٨-٢٠٩-٢٢٣-٢٢٤-٢٥٨-٢٧٦-٢٧٧.

وذلك في ثلاثة مواضع، ولعلَّ تكراره كان لتباعد الموضع الَّذي ذكر فيه أوَّلاً عن الموضع الثَّاني، وتباعد الثَّاني عن الثَّالث، فكرَّر للتَّذكير[1].

ومنه: تكرار الحديث عن اشتقاق لفظ «الجُنُب» ومعناه ودلالته على المفرد والمثنَّى والجمع، وسبب تسميته، وتكرار الاستشهاد بقول علقمة بن عبدة:

فَلَا تَحْرِمَنِّي نَائِلاً عَن جَنابَةٍ فَإِنِّي امرُؤٌ وَسْطَ القِبابِ غَرِيْبُ

وذلك في موضعين متقاربين[2].

ومنه: تكرار الحديث عن مسألة منع البصريِّين تقديم ما في حيِّز الموصول عليه، وعن مذهب الكوفيِّين في جوازه، وكرَّر ذكر شواهدهم[3].

ومنه: تكرار تعداد صور حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه، وهي: أن تجري الصِّفة مجرى الجوامد، أو تختصُّ بجنس الموصوف، أو يتقدَّم ذكر موصوفها وتكرار التَّمثيل بالأمثلة ذاتها[4].

ومنه: كلامه عن أنّ الصفة إذا جَرَتْ على غير مَنْ هي له وجب إبرازُ الضمير مطلقاً على مذهب البصريِّين، أَلْبس أو لم يُلْبِس، وأمَّا الكوفيُّون فيفصِّلون فيقولون: إذا جرت الصفة على غير مَنْ هي له؛ فإن أَلْبس وجب إبراز الضمير، وإن لم يلبس لم يجب[5].

ومنه: تكرار ذِكْر المواضع الثَّلاثة الَّتي يجوز فيها مجيء الحال من المضاف إليه، وهي أن يكونَ المضافُ عاملاً عملَ الفعل، أو أنْ يكون جزءاً، أو كالجزء منه[6].

ومنه: تكرار السَّمين التَّنبيه على أنَّ لغةُ الحجاز فكُّ المِثْلين فيما سُكِّن ثانيهما للجزم أو للوقفِ نحو: لم تَمْرُرْ، وامرُرْ، وأنَّ بني تميم يُدْغِمون، وذلك في مواضع كثيرة[7].

ومنه: النَّصُّ على أنَّه إذا وقع فعلُ الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز في ذلك المضارع وجهان: الجزمُ والرفع، ومنه قول زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ

---

[1] انظر قسم التحقيق: ١٠١، والدر المصون: ٦٨٠/٣، ١٣١/٧، ٥٧٧/٩.

[2] انظر قسم التحقيق: ٩٣-١١٨.

[3] انظر قسم التحقيق: ١٤٩-١٥٠، والدّر المصون: ١١/٤-١٢، ٢٧٩/٥-٢٨٠.

[4] انظر قسم التحقيق: ١٦، والدر المصون: ١٤١/١-١٤٢، ٦٢٤/٣-٦٢٥.

[5] انظر قسم التحقيق: ٢-٣، والدر المصون: ٦١٤/٣، ٤٣٩/٧.

[6] انظر الدر المصون: ١٣٦/٢، ٣٤٤/٤-٣٤٥.

[7] انظر الدر المصون: ٤٦٨/٢-٦٥٣، ٣٧٦/٣، ٣٠٦/٤-٣٠٧، ٥٨١/٥، ٤٥٨/٩.

وذلك في خمسة مواضع[1].

ومنه: الحديث عن مسألة حذف همزة الاستفهام، وهو مذهب الأخفش، ومنع الجمهور له إلَّا مع «أم» المعادلة، وقد كرَّر الكلام عن المسألة وعن بعض شواهدها في ثلاثة مواضع، ثمَّ أحال عليها في المواضع الأخرى التَّالية[2].

رابع عشر: كثرة النُّقول:

يؤخذ على السَّمين الحلبي في كتابه "الدُّرِّ المصون" كثرة نقوله من كتب أعاريب القرآن، وعدم نسبة الكثير من الأقوال إلى أصحابها، سواء نقل بالمعنى أو باللَّفظ، تصرف أو لم يتصرف فيما نقل، لا سيَّما النَّقل من الحجَّة والتِّبيان والكشَّاف والمحرَّر والبحر المحيط، وقد كثُرت نقوله حتَّى لا تكاد تخلو منها دراسة آية، وأشرت إلى جميع هذا النُّقول في مواضعها في قسم التَّحقيق.

كما يؤخذ عليه ترك عزو بعض الأقوال، أو الإبهام في نسبتها، والتَّعبير بلفظ: «قيل» أو «قال بعضهم» وإن كان صاحب القول ممَّن يأخذ عنهم السَّمين ويطَّلع على كتبهم ويكثر الاقتباس عنهم والتصريح بأسمائهم، كالنَّحَّاس والرّاغب الأصفهاني وابن عطيَّة وأبي حيَّان، ولم يعزُ أيضاً بعض القراءات والأبيات الشِّعريَّة، وكلُّ ذلك مُبيَّنٌ في مواضعه.

نتائج البحث:

١. الملاحظات والمآخذ المدروسة لا تقلِّل من قيمة المؤلَّف ولا تحطُّ من قدر مؤلِّفه، وقد أحسن السَّمين أضعاف ما أخطأ.

٢. عودة السَّمين إلى الحديث عن بعض الأفكار بعد انتقاله إلى غيرها يعود إلى سعة علمه وازدحام الأفكار في ذهنه، فيظنُّ أنَّه قد فرغ ممَّا أراد قوله، فإذا به يستذكر ما يرى ضرورة التَّنبيه عليه وإن بدأ بحديثٍ عن غيره.

٣. إنَّ تقديم السَّمين لبعض أجزاء الآية بالدِّراسة ممَّا حقُّه التَّأخير كان أحياناً بسبب أهمّيّة الجزء المقدَّم، ودقَّة تخريجه النَّحوي، أو وقوع خلافٍ بين المعربين فيه، وكان التَّقديم والتَّأخير سهواً أو تعجُّلاً في بعض المواضع.

٤. لم يسلم السَّمين في تقفِّيه لكلام شيخه في البحر من اتِّباعه في بعض هفواته دون قصدٍ، على أنَّ السَّمين قد صوَّب له أخطاءً أخرى في غير موضع، وقد بيَّنت ذلك في التحقيق.

---

[1] انظر قسم التحقيق: ١٩٩، والدر المصون: ٣/١١٨-٣٧٤-٣٧٥، ٤/٤٤، ٦/٢٩٦-٢٩٧، ٨/٤٥٩.

[2] انظر قسم التحقيق: ٢٠٤-٢٠٥، والدر المصون: ١/٢٥٨، ٤/٤٨-٤٩، ٥/١٢-١٣-٤١٤، ٨/٥١٧-٥١٨.

٥. اتِّهامات السَّمين لشيخه أبي حيَّان كانت في سياق مناقشة الشَّيخ لتوجيهات الزَّمخشريّ، وهذا يدلُّ على ميل السَّمين للزَّمخشريّ وتفضيله إيَّاه على شيخه، ويؤكِّد ذلك أيضاً أنَّ السَّمين كثيراً ما كان يثني في كتابه على كلام الزَّمخشريّ في مواضيع مختلفة، وكثيراً ما وصف كلامه بالحُسن.

٦. اتِّهامات السمين لشيخه ونعته بالتحامل والمشاحة وسوء العبارة لا تناسب مقام طالب العلم المتلطِّف في كلامه، المتأدِّب في حديثه مع أهل العلم وإن انحرفوا عن الحقِّ قليلاً.

٧. إنَّ نسبة الأقوال إلى غير أصحابها مردُّها إلى السَّهو والتَّخليط، وإلى متابعة السَّمين لأخطاء بعض المعربين الَّذين اعتمد في دراسته على كتبهم.

٨. يتعجَّل السَّمين في القراءة أحياناً فلا ينتهي إلى حقيقة مراد العلماء من كلامهم.

٩. إحالات السَّمين على مواضع غير مذكورة كانت سهواً منه بسبب التَّشابهٍ بين ما يدرسه وبين مواضيع أخرى درسها.

١٠. أخطأ السَّمين في بعض المتشابه من الآيات، ربَّما لأنَّ السَّمين كان كغيره من العلماء السَّابقين الَّذين يذكرون آيات القرآن عند دراستها من حفظهم فخلط في بعض آياته.

١١. أكثر ما كرَّر السَّمين المسائل النَّحويَّة، وكرَّر شرح بعض الألفاظ، وليس التَّكرار خَلْواً من كلِّ فائدة، فقد لجأ إلى التَّكرار لأهميَّة بعض المسائل، ليؤكِّدها ويثبِّتها في ذهن القارئ، أو لتباعد ما ذكره أوَّل مرَّة فكرَّر خشية النِّسيان.

المبحث الثَّالث:

الجوانب الصَّرفيَّة في الدُّرِّ المصون

تعريف علم التَّصريف وأهمِّيته:

عرَّفه ابن جنِّي[1]: ((ميزان العربيَّة، وبه تعرف أصـــول كلام العرب من الزَّوائد الدَّاخلة عليها، ولا يوصـل إلى معرفة الاشـتقاق إلَّا به، وقد يؤخذ جزء من اللُّغة كبيرٌ بالقياس، ولا يوصـل إلى ذلك إلَّا من طريق التَّصريف)).

وعرَّفه الجرجاني[2] في المفتاح فقال: ((التصـــريف تَفْعيلٌ مِنَ الصَّـــرْفِ، وهو أنْ تُصـــرِّفَ الكلمةَ المُفْرَدَةَ فَتَتَوَلَّد منها أَلْفَاظ مختلفة، ومعانٍ متفاوتة)).

ويقول ابن الأثير[3] في التَّصـريف: ((تغييرٌ يلحق الكلمة في حروفها وبنائها، حركة وسـكوناً؛ وإنّما سمِّي تصـريفاً؛ لأنّه يتصرَّف بالكلمة الواحدة على أبنية مختلفة، بزيادةٍ، ونقصـانٍ، وحذفٍ، وقلبٍ، ونقلٍ، وفائدته: معرفة أوضاع الكلمة في تصرّفها)).

وقال ابن الحاجب[4]: ((التَّصريفُ عِلْمٌ بأُصُولٍ تُعْرَفُ بها أَحْوَالُ أبنية الكلم التي ليس بإِعْراب)).

وفي ممتع ابن عصـفور[5]: ((هو معرفة ذوات الكلم في أنفسـها من غير تركيب، ومعرفة الشَّـيء في نفسه، قبل أن يتركَّب)).

وتتلخَّص الجوانب الصَّرفيَّة الَّتي درسها المصنِّف في القطعة المحقَّقة المدروسة بما يلي:

- الحديث عن الميزان الصَّرفي
- الإعلال
- الإبدال

---

[1] المنصف: ٢.

[2] المفتاح: ٢٦.

[3] البديع: ٤٧٧/٢.

[4] انظر الشَّافية: ٥٩.

[5] الممتع: ٣٣.

- التَّخفيف
- الحذف والتَّعويض
- الحديث عن أصل الألف
- الإدغام
- التقاء السَّاكنين
- الوقف
- زيادة بعض الحروف
- القلب المكاني
- معاني بعض الصِّيغ
- أحكام تتعلَّق ببعض الصِّيغ
- الإتباع
- الأفعال
- المصادر
- المشتقَّات
- جمع التَّصحيح وجمع التَّكسير
- اسم الجمع
- جمع الجمع
- التَّثنية.

وفيما يلي دراسة هذه الجوانب:

الحديث عن الميزان الصرفي:

لـــــمَّا كانت أكثر مفردات العربيَّة مؤلَّفةً من ثلاثة أصـولٍ قَابَلَ علماء الصَّـرف الكلمات بالفاء والعين واللَّام، وجعلوا هذه الحروف بمنزلة ميزانٍ لكلِّ كلمة[1].

[1] انظر شذا العرف: ١٤.

وكلام السَّـــمين عن الميزان الصَّـــرفيِّ جاء في معرض الحديث عن شـــرح معاني الألفاظ، ومعاني القراءات وتخريجاتها، واستعان بالميزان الصَّرفي أيضاً في بيان أصول بعض الأسماء والأفعال، والتَّنبيه على ما فيها من حذفٍ أو إدغام أو قلبٍ أو تعويضٍ عن المحذوف.

فمن المفردات التَّي وزنها السَّمين[1] عند شرح معناها:

-البهتان: قال: «وَبُهتان: «فُعْلَان» من البَهْت».

-والمثقال: قال: «والمِثْقَالُ: «مِفْعَال» من الثِّقَلِ، وهو زِنَةُ كلِّ شَيءٍ».

-والتَّنكيل: قال: «والتَّنْكِيلُ: «تَفْعِيلٌ» من «النَّكْلِ» وهو القَيدُ، ثمَّ اســـتُعمِلَ في كلِّ عَذَابٍ».

-والاســتنكاف: قال: «والاســتِنكَافُ: «اســتِفعَالٌ» من النَّكْفِ، والنَّكْفُ: أن يُقالَ له سُـــوءٌ، ومنه: «وما عليه في هذا الأمرِ نَكْفٌ ولا وَكْفٌ»، قَالَ أبو العَبَّاسِ: « «واســـتَفعَلَ» هنا بمعنَى دَفَع النَّكْفَ عنه» ».

ومن القراءات: ما جاء في الكلام عن قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [النِّســـاء: ٤٣] فقد استعان السَّمين[2] بالميزان الصَّرفيِّ في شرح معنى قراءة الجمهور لقوله: «الغائط»، وتخريج قراءة ابن مسعود: «الغَيْط»، قال: «وقَرَأَ الجُمهُورُ: «الغَائِطِ» بِزِنَةِ «فَاعِلٍ»، وهو المكَانُ المطمَئِنُّ من الأَرضِ، ثمَّ عَبَّر به عن نَفسِ الحَدَثِ كِنَايَةً للاســـتحيَاءِ مِنْ ذِكرِه... وقَرَأَ ابنُ مَســـعُودٍ: «مِن الغَيْطِ» وفيه قَولَانِ: أَحَدُهما: -وإليه ذَهَبَ ابنُ جِنِّي[3]-أنَّه مُخفَّفٌ من «فَيْعِلٍ» كـــ «هَيْنٍ» و«مَيْتٍ» في: «هَيّنٍ» و«مَيِّتٍ». والثَّاني: أنَّه مَصدَرٌ على وَزنِ «فَعْلٍ»، قَالُوا: «غَاطَ يغِيْطُ غَيْطاً»، و«غَاطَ يَغُوْطُ غَوْطاً» ».

والكلام عن هذين التَّخريجين مأخوذٌ من البحر المحيط، فاستعانة السَّمين بميزان الصَّرف في تخريج هذه القراءة هي استعانة شيخه من قبله[4].

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّـــبْتِ﴾ [النِّســـاء: ١٥٤]، إذ ذكر أنَّ وزن قراءة الجمهور وهي «تعدوا»: «تَفْعُوا»؛ لأنَّ أصـــلها «تَعْدُوُوا»، فحذفت الضَّـــمَّة للثِّقل، وحذفت الواو الأولى

---

[1] انظر البحر: ٦٨/٧، وقسم التحقيق: ٣٠-١٠٧-٢١٥-٣٨٦.

[2] قسم التحقيق: ١٢٠-١٢١.

[3] انظر المحتسب: ١٩٠/١.

[4] انظر البحر: ٧٠/٧.

لالتقاء السَّاكنين، وأمَّا قراءة نافع، وهي: «تَعَدُّوا» فأصلها: «تَعتَدُوا»، فهي من الاعتداء، وهو «افْتِعَالٌ» من العدوان[1].

وممَّا بيَّن وزنه عند الحديث عن أصله: -كلمة «ثُبَاتٍ» في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النّساء: ٧١]، فبيَّن أنَّ فيها حذفاً، وهو لام الكلمة، وفيها تعويضاً للحذف، قال السَّمين[2]: «و«ثُبَاتٍ» جَمعُ «ثُبَةٍ»، وَوَزنُها في الأَصلِ: «فُعَلَةٌ» كـ «حُطَمَةٍ»، وإنَّمَا حُذِفَت لَامُها وعُوِّضَ منها تَاءُ التَّأنيثِ». وقد سبق السَّمينَ في الإشارة إلى ذلك ابنُ عطيَّةَ والشَّيخ[3].

-وكلمة: «التَّحيَّة»، بيَّن وزنها وأصلها قبل الإدغام، يقول السَّمين[4]: «وَوَزنُها «تَفْعِلَةٌ»، والأَصْلُ: «تَحْيِيَةٌ» فأُدغِمَت، وهذا الإدغَامُ وَاجِبٌ، خِلَافَاً للمَازِنِيِّ». وهذا بيان الشَّيخ في قبله، أخذه بتصرُّفٍ من مشكل إعراب القرآن[5].

-وكلمة: «طُمأنينة»، وقد اختُلف في أصل فعلها، هل هو «طَأْمَنَ» أو «طَمْأَنَ»، فذكر أنَّ مذهب سيبويه في «اطمأنّ» أنَّها مقلوبة، والأصل «طَأمَنَ»، ووزنه «افْلَعَلَّ»، ومذهب الجرمي أنَّه غير مقلوب، وكلٌّ منهما أصلٌ مستقلٌّ[6].

-وكلمة «أَيَامَى»، ذكر عن ابن جنِّي أنَّها جمع «أَيِّم» بوزن «فَيْعِل»، ثمَّ كسِّرت على «أيَايِم»، ثمَّ قلبوا العين واللَّام، فصارت «أيامى» بوزن «فَيَالِع»[7].

الإعلال:

وهو تغيير حرف العلَّة للتَّخفيف، وله ثلاثة أنواع، قلب حرف العلَّة، وإسكانه، وحذفه[8]، وذكر المؤلِّف في "الدُّرِّ المصون" بعض قواعد الإعلال أثناء دراسته.

أوّلاً: الإعلال بالقلب:

ذكر بعض قواعده عند دراسة بعض الأفعال والمصادر الواردة في الآيات، ومنها:

---

[1] انظر قسم التحقيق: ٣٤٤-٣٤٥.

[2] قسم التحقيق: ١٧٤.

[3] انظر المحرَّر: ٧٧/٢، والبحر: ١٦٢/٧-١٦٣.

[4] قسم التحقيق: ٢١٧.

[5] انظر مشكل إعراب القرآن: ٢٠٥/١، والبحر: ٢١٩/٧-٢٢٠.

[6] انظر قسم التحقيق: ٢٦٠.

[7] انظر المحتسب: ٢٠٠/١، وقسم التحقيق: ٢٩١-٢٩٢.

[8] انظر الشَّافية: ٩٤/١، والكناش: ٢٥٢/٢.

الواو متى وقعت رابعة فصاعداً قلبت ياءً:

نص العلماء على أنَّ الواو إذا وقعت رابعة فصاعداً ولم ينضم ما قبلها قلبت ياء[1]، وقد نبَّه السمين على ذلك في دراسته للفعل: «تعالَوا» في قوله تعالى: ﴿تَعالَوْا نَدْعُ أَبْناءَنا وَأَبْناءَكُمْ وَنِساءَنا وَنِساءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]، وفي قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النّساء: ٦١]، إذ ذكر أنَّ أصله: «تَعَالَى»، وأصل الألف في «تَعَالَى» ياء، وأصل الياء واوٌ؛ لأنَّه من العلوّ، لكنَّها قلبت ياءً لوقوعها رابعةً، وتطرَّق في تمام دراسة الفعل «تعالَوا» إلى قاعدة أخرى، وهي:

إذا تحرَّكت الواو والياء بعد فتحةٍ قلبتا ألفاً:

فبعد قلب الواو ياءً لوقوعها رابعة أصبح الفعل: «تَعَالَيَ»، فوقعت الياء المتحرِّكة بعد حرفٍ مفتوح، فقلبت ألفاً، وصار الفعل: «تَعَالَى»، ولمَّا أُسند الفعل إلى الأمر حذفت الألف، فصار «تعالَوا»، وبقيت الفتحة مُشعرةً بالمحذوف، وكلامه عن الفعل منقول من التبيان[2].

إذا تطرَّفت الواو بعد كسرةٍ قلبت ياءً:

صرَّح بهذه القاعدة عند ذكره أصل «تراضٍ» في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجارَةً عَنْ تَراضٍ مِنْكُمْ﴾ [النِّساء: ٢٩]، فأصله «تَرَاضِوٌ»؛ لأنَّه من «رَضِيَ»، و«رَضِيَ» من ذوات الواو، بدليل: «الرِّضوان»، ولمَّا تطرَّفت الواو بعد الكسرة قلبت ياءً، وحذفت الياء؛ لأنَّه اسمٌ منقوصٌ منوَّنٌ[3].

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة أو كلمتين، وسبقت إحداهما بالسّكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء الأولى في الثانية:

أشار إلى هذا النَّوع من إعلال القلب عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَراعِنا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ﴾ [النِّساء: ٤٦]، قال السَّمين[4]: «وأَصلُ لَيّاً: «لَوْيٌ» مِن «لَوى يَلْوِي»، فأُدْغِمَتِ الوَاوُ في اليَاءِ بَعدَ قَلْبِها يَاءً، فهو مِثلُ: «طَيٍّ» مَصدرِ «طَوَى يَطْوي» ». ونبه على هذا الإعلال مكي وأبو البقاء[5].

---

[1] انظر شرح المفصل: ٥٠٣/٥، والشافية: ١٠٥/١.

[2] انظر التبيان: ٢٦٧/١-٢٦٨، وقسم التحقيق: ١٥٥، والدر المصون: ٢٢٤/٣.

[3] انظر قسم التحقيق: ٧٤.

[4] قسم التحقيق: ١٣٠.

[5] انظر مشكل إعراب القرآن: ١٩٩/١، والتبيان: ٣٦٣/١.

ثانياً: الإسكان:

وفيه يُسكَّنُ حرف العلَّة تركاً للثِّقل وطلباً للخفَّة، أو تُنقل حركته إلى السَّاكن قبله ويسمَّى إعلالٌ بالنَّقل[1].

فمن الأوَّل: الفعل «حَيُّوا» في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النِّساء: ٨٦]، قال السَّمين[2]: «وأصلُ «حَيُّوا»: «حَيِّيُوا»، فاستُثْقِلتِ الضَّمَّةُ على اليَاءِ، فَحُذِفتِ الضَّمَّةُ، فالتَقَى سَاكِنَانِ، اليَاءُ والوَاوُ، فحُذِفتِ اليَاءُ وضُمَّ مَا قَبلَ الوَاوِ». وحذف الياء إعلالٌ بالحذف.

والفعل «تَلْوُوا» في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كانَ بِما تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النِّساء: ١٣٥]، قال السَّمين[3]: «والأصل: «تَلْوِيُون» كـ «تَضْرِبُون»، فاستُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ على اليَاءِ فَحُذِفَت، فالتَقَى سَاكِنَانِ: اليَاءُ ووَاوُ الضَّمِيرِ، فحُذِفَ أَوَّلُهما -وهو اليَاءُ -وضُمَّتِ الوَاوُ المكسُورَةُ الَّتِي هي عَينٌ لأجلِ وَاوِ الضَّمِيرِ فصَارَ «تَلْوُون»، وتصريفُه كتصريف «تَرْمُون» ». وفي الفعل نوعان من الإعلال، إعلالٌ بالتَّسكين وإعلالٌ بالحذف، ومثله: «تَعَالَوا» في أحد الوجهين، وأصلها: «تعالَيُوا»، و«فآذُوهُما»، وأصله: «فآذِيُوهما»، و«يُراؤُون»، وأصله: «يُرَائِيُون»، و«تَعْدُوا»، والأصلُ: «تَعْدُوُوا»[4].

ومن الثَّاني: ما أشار إليه من أنَّ الواو والياء إذا تحرَّكتا وما قبلهما ساكنٌ غير معتلٍّ نُقلت حركة حرف العلَّة للسَّاكن قبله، وقلب ألفاً، كـ«اسْتَقَامَ» و«اسْتَبَانَ» وبَابِهِ، وقد يتلوه إعلالٌ بالقلب كما تقدَّم[5]، وحديث المؤلِّف عنه كان في سياق الحديث عن شذوذ: «نَسْتَحوِذ» و«اسْتَحوَذَ» عن هذه القاعدة، وذلك في قوله: ﴿قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النِّساء: ١٤١]، إذ ذكر أنَّهما مِمَّا شَذَّ قِيَاسَاً وفَصُحَ استِعمَالاً، وذكر أفعالاً أخرى شذَّت أيضاً فلم تُنقل حركة حرف العلَّة فيها، ولم يقلب حرف العلَّة ألفاً، قال: «وقد شَذَّت مَعَه ألفَاظٌ أُخَرُ، نحوُ: «أَغْيَمَتْ» و«أَغْيَلَتِ المرأَةُ»، و«أَخْيَلَتِ السَّمَاءُ»، قَصَرَها النَّحوِيُّونَ على السَّمَاعِ، وقَاسَها أبو زَيدٍ»[6].

---

[1] انظر شرح السَّافية لركن الدِّين: ٢/٧٩٤.

[2] قسم التحقيق: ٢١٨.

[3] قسم التحقيق: ٣١١.

[4] انظر قسم التحقيق: ١٢-١٥٥-٣٢٢-٣٤٤، والدر المصون: ٣/٢٢٤.

[5] انظر شرح السِّيرافي: ٥/٢٤٠، والمنصف: ١/٢٦٧.

[6] انظر قسم التحقيق: ٣٢٠.

ومنه: أحد أوجه تخريج قراءة حمزة وابن عامر: ﴿وَإِنْ تَلْوُا﴾ [النِّساء: ١٣٥] بواو واحدة، وهو توجيهٌ عزاه للنَّحَّاس[١]، وهو أنَّ الأصل: «تَلْوُون»، نُقلت حركة الواو الأولى إلى اللَّام تخفيفاً، ثمَّ حذفت هذه الواو لالتقاء السَّاكنين، وحذف الواو إعلالٌ بالحذف[٢].

ثالثاً: الحذف:

ذكر من الإعلال بالحذف حذف الواو لوقوعها بين حرف مضارعة وكسرة، وذلك في سياق ذكر تخاريج ما تقدَّم من قراءة حمزة وابن عامر، وهو تخريجٌ منسوب لجماعة منهم الفارسيُّ[٣]، جعلوا القراءة مأخوذة من الولاية، وأصلها: «تَوْلِيُوا»، حذفت الواو لتوسُّطها بين الكسرة وحرف المضارعة، فصار الفعل: «تَلِيُوا»، وحذفت الضَّمَّة لثقلها، والياء لالتقاء السَّاكنين[٤].

ومن الإعلال بالحذف ما أشار إليه في الأمثلة السَّابقة من حذف حروف العلَّة لالتقاء السَّاكنين، قال ركن الدِّين[٥]: «هذا نوعٌ آخر من الإعلال راجعٌ إلى الحذف لالتقاء السَّاكنين؛ أي: وتحذف الواو والياء لالتقاء السَّاكنين في نحو: «يغزُون» و«يرمُون»؛ لأن أصل «يغزُون»: «يغزُوُون»، استثقلت الضَّمَّة على الواو فحذفت الضَّمَّة، ثمَّ حذفت الواو لالتقاء السَّاكنين».

الإبدال:

وهو جَعْلُ حرف مكان حَرفٍ غيره، وَيُعْرَفُ بِأَمْثِلَةِ اشتقاقه كَـ «تُرَاثٍ» وَ«أجُوهٍ»، وَبِقلَّةِ استعماله كـ «الثَّعَالِي»، وبكونه فرعاً والحرف زائد كـ «ضُوَيرِب»، وَبِكَونِهِ فَرْعاً وَهُوَ أَصْلٌ كَـ «مُوَيْهٍ»، وَبِلُزُوم بِنَاءٍ مَجْهُولٍ نَحْوُ: «هَرَاقَ» وَ«اصْطَبَرَ» و«ادَّارَكَ»، وحروفه مجموعة بقولهم: «أُجُدٌ طُوِيَتْ مَنهلا»، وزاد بعض النَّحويِّين في حروف البدل: السين، والصاد، والزاي، والعين، والكاف، والفاء، والشين[٦].

وإنَّ جلُّ ما جاء في "الدُّرِّ المصون" من الكلام عن الإبدال كان في سياق تخريج القراءات القرآنيَّة، وقد ذكر من أحكامه ما يلي:

---

[١] إعراب النَّحَّاس: ٢٤٣/١.

[٢] انظر قسم التحقيق: ٣١١.

[٣] انظر الحجّة: ١٨٥/٣.

[٤] انظر قسم التحقيق: ٣١١-٣١٢.

[٥] شرح الشَّافية له: ٨٤٤/٢.

[٦] انظر الشَّافية: ١٠٩/١، والممتع: ٢١٣-٢٧٣.

إبدال الألف همزة:

تُقلب الألف همزة إذا احتيج إلى تحريكها، كما تقلب الهمزة ألفاً إذا احتيج إلى تسكينها[1]، وقد تعرَّض السَّمين[2] لذكر هذا الضَّرب من الإبدال في التَّعليق على قراءة: «اللَّذأنِّ» في قوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا﴾ [النِّساء: ١٦]، وقراءة «الضَّألِّين» في الفاتحة، قال في آية النِّساء: «ووجهها أنَّه لمَّا شدَّد النُّون التقى ساكنان، ففرَّ من ذلك بإبدال الألف همزة».

وزاد أبو حيَّان[3]: «تشبيهاً لها بألف «فاعِل» المدغم عينه في لامه».

وقال الزمخشري[4]: «وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد».

إبدال الواو همزة:

فإذا جاءت الواو مضمومة ضمَّاً لازماً غير عارض في أوَّل الكلمة فمن العرب من يبدلها همزة، وهو جائزٌ حسن[5]، وعليه حملت قراءة «أُثُنَاً» في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾ [النِساء: ١١٧]، قال السَّمين[6]: « «أُثُناً» بضَمِّ الهمزِ والثَّاءِ، وفيها وَجهَانِ: أظهَرُهما: أنَّه جَمعُ «وَثَنٍ»، نحوُ: «أَسَدٍ» و«أُسُدٍ»، ثمَّ قَلَبَ الوَاوَ هَمزةً؛ لضَمِّها ضَمَّاً لَازِمَاً، والأصلُ: «وُثُنُ» ثمَّ «أُثُنٌ»، والثَّانِي: أنَّ «وَثَناً» المفرَدَ جُمِعَ على «وِثَانٍ»، نحو: «جَمَلٍ» و«جِمَالٍ»، و«جَبَلٍ» و«جِبَالٍ»، ثم جُمِعَ «وِثَانٌ» على «وُثُنٍ» نحو: «حِمَارٍ» و«حُمُرٍ»، ثمَّ قُلِبَتِ الوَاوُ هَمزَةً لِمَا تَقَدَّمَ، فهو جَمعُ الجَمْعِ».

وهذان التخريجان ذكرهما غير واحد من التفاسير، منها تفسير الطبري والتحصيل والمحرر[7].

ومن قلب الواو همزة ما ذكره السَّمين عن أبي البقاء[8] من قلب واو «أوائل»؛ لمجاورة الطَّرف، يشير بذلك إلى ما القاعدة الصَّرفيَّة: أنَّ ألف الجمع إذا وقعت بين واوين، وكانت الواو الثَّانية قبل الطَّرف وليس بينها وبين الطَّرف حرف آخر وجب قلبها همزة[9].

---

[1] انظر شرح السِّيرافي: ٢٢٧/١، والخصائص: ١٢٨/٣.

[2] انظر قسم التحقيق: ١١، والدر المصون: ٧٤/١-٧٥.

[3] البحر: ٥١٢/٦-٥١٣.

[4] الكشاف: ٣٠.

[5] انظر الكتاب: ٢٣٧/٤، والأصول: ٣٠٧/٣، والمنصف: ٢١٢/١.

[6] قسم التحقيق: ٢٧٢-٢٧٣.

[7] انظر تفسير الطبري: ٢١٠/٩، والتحصيل: ٣٤٨/٢، والمحرر: ١١٣/٢.

[8] انظر التبيان: ٤٢٣/١، وقسم التحقيق: ٤٤٨.

[9] انظر شرح السِّيرافي: ٢٦١/٥، والخصائص: ١٩٥/١.

إبدال الياء همزة:

يجوز إبدال الياء المفتوحة همزة إذا جاءت أوَّل الكلمة دون اطِّراد[1]، وذكر السَّمين[2] منه تخريج ابن جنِّي[3] لقراءة «يَيَامى» في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَما يُتْلى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتابِ فِي يَتامَى النِّساءِ﴾ [النِّساء: ١٢٧]، فقد خرَّجها على أنَّ الأصل: «أيامى» وأبدل من الهمزة ياء، كما قالوا: «فلان ابن يعصر» بدل «أعصر»، وكما قالوا: «قطع الله أده» بدل «يده».

إبدال السِّين تاءً:

قال ابن عصفور[4]: «وإنَّما أُبدِلت من السين لموافقتها إيَّاها في الهمس، والزيادة وتجاور المخرج».

وجاء منه في "الدُّرِّ المصون" إبدال سين «الجبس» تاءً في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النِّساء: ٥١]، ذكر ذلك عند شرح معنى «الجبت»، وأشار إلى هذا الإبدال الشَّيخ[5]، وتوسَّع السَّمين[6] في التَّمثيل عليه والاستشهاد بالشَّواهد النَّحويَّة، قال: «و«الجِبْتُ»: هو «الجِبْسُ» بالسِّينِ المهمَلةِ، أُبْدِلَتْ تَاءً، كالنَّاتِ والأكيَاتِ وسِتٍّ، في: النَّاسِ والأكْيَاسِ وسِدْسٍ، قَالَ:

..... شِرَارُ النَّاتِ

لَيْسُوا بأجْوَادٍ ولا أَكْياتِ».

إبدال التَّاء صاداً:

وعليه حُملت قراءة: «يَصَّالَحَا» في قوله تعالى: ﴿فَلا جُناحَ عَلَيْهِما أَنْ يُصْلِحا بَيْنَهُما صُلْحًا﴾ [النِّساء: ١٢٨]، قال السَّمين[7]: «وقِرَاءَةُ بَاقِي السَّبعَةِ أصلُهَا «يَتَصَالَحَا»، فأُريدَ الإدغَامُ تخفِيفَاً فَأُبْدِلتِ التَّاءُ صَادَاً وأُدْغِمَت».

إبدال التَّاء طاءً:

إذا كانت فاء الافتعال صاداً استثقلت سلامة التَّاء؛ لأنَّ الصَّاد وإن ساوتها في الهمس فإنَّها تضادُّها بالإطباق والاستعلاء مع تقارب المخرجين، فالتزموا التَّخفيف بإبدال التَّاء طاء[8]، وعلى هذا

---

[1] انظر شرح المفصَّل: ٣٥٩/٥، وشرحان على مراح الأرواح: ١٤٥.

[2] انظر قسم التحقيق: ٢٩١.

[3] انظر المحتسب: ٢٠٠/١.

[4] الممتع: ٢٥٧.

[5] انظر البحر: ١١٧/٧.

[6] انظر قسم التحقيق: ١٣٨.

[7] قسم التحقيق: ٢٩٧.

[8] انظر إيجاز التَّعريف: ١٨٤.

الإبدال حملت قراءة عثمان البتي: «يَصــطَلِحَا» في الآية السَّــابقة، قال السَّــمين[1]: «وأَمَّا قِرَاءَةُ عُثمَانَ فأصلُها: «يَصْطَلِحَا»، فَخُفِّفَ بإبدَالِ الطَّاءِ المبدَلَةِ من تَاءِ الافتِعَالِ صَادَاً وإدغَامِهما فيما بَعدَها». وهو توجيه أبي فتح في المحتسب[2].

التَّخفيف:

يقول ابن جني[3]: «الجنوح إلى المســتخف والعدول عن المســتثقل هو أصــل الأصــول في هذا الحديث».

وفي الكتاب من التخفيف صــور، كتســهيل الهمزة وإبدالها وحذفها، ومنه حذف بعض الحروف، ومنه إسكان بعضها.

أمَّا الهمز، فقد قال سيبويه[4]: «وأمَّا التَّخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين، وتبدل، وتحذف». وجاء من إبدال الهمزة وحذفها:

قلب الهمزة ألفاً:

كقلب همزة: «خَطَأً» ألفاً في قراءة الزهري في قوله تعالى: ﴿وَما كانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ [النِّســاء: ٩٢]، إذ التقت الألف مع التَّنوين، فحذفت لالتقاء السَّــاكنين، وهو أحد وجهين ذكرهما السَّمين آخذاً من التبيان بواسطة البحر[5].

قلب الهمزة واواً:

ذكر المؤلِّف[6] منه لفظ «يُونُس»، فإن قيل: إن أصــل واوه همزة فقد قلبت الهمزة واواً لســكونها وضمِّ ما قبلها، قال عن بعضهم: «جعل هذا الاسم مُشتَقَّاً من الأُنسِ، وإنَّما أُبدِلَتِ الهمزةُ وَاواً لسُكُونِها وانضِمَامِ ما قَبلَها، ويدُلُّ على ذلك مَجِيئُه بالهمزَةِ على الأصلِ في بعضِ اللُّغَاتِ».

قلب الهمزة ياءً:

منها ما ذكره عن أبي البقاء[7] في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَما تَأْلَمُونَ﴾ [النِّساء: ١٠٤]، من قراءة «تِيْلَمون» بكسر حرف المضارعة وقلب الهمزة ياءً[8].

---

[1] قسم التحقيق: ٢٩٧.

[2] انظر المحتسب: ١/٢٠١.

[3] الخصائص: ١/١٦٢-١٦٣.

[4] الكتاب: ٣/٥٤١.

[5] انظر التبيان: ١/٣٨٠، والبحر: ٧/٢٦٨، وقسم التحقيق: ٢٣٧.

[6] انظر قسم التحقيق: ٣٦٨.

[7] انظر التِّبيان: ١/٣٨٧.

[8] انظر قسم التحقيق: ٢٦٢.

ومنها ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النِّساء: ١١٢]، من قراءة الزهري: ((خَطِيَّة))، قال السَّمين[١]: ((وهو قِيَاسُ تخفِيفِها)). يشير بذلك إلى ما نصَّ عليه النُّحاة من أنَّ تسهيل الهمزة إذا تحرَّكت وقبلها حرف مدٍّ ولينٍ ساكن، فالقياس أن تقلب إليه وتدغم فيه[٢].

وأمَّا حذف الحروف تخفيفاً، فقد قال صاحب شرح التَّصريف[٣]: ((الحذف في كلام العرب على ضربين أحدهما يجب عن علّة والثّاني يحذف تخفيفاً)). وجاء في "الدر المصون" من الحذف بغرض التخفيف:

حذف الهمز:

اصطلحوا قديماً على حذف الهمز، وقد جاء في النَّثر والنَّظم جميعاً، وهو غير مقيسٍ عليه إلَّا عند الضَّرورة[٤]، وذكر السَّمين من حذفه قراءة ابن محيصن: ﴿آتَيْتُم احْدَاهنَّ قِنْطَارًا﴾ [النِّساء: ٢٠] بوصل ألف ((احْدى))، وجعلها كقراءة: ﴿إِنَّها لاحْدَى الكُبَرِ﴾ [المدَّثِّر: ٣٥]، وكقوله:

إِنْ لَمْ أُقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرْقُعَا

وعلَّل الحذف بأنَّه للتَّخفيف، وكلُّ ذلك في المحرر والبحر[٥].

وذكر مذاهب القرَّاء في همزة أمر المخاطب من ((سأل))، فإذا تقدَّمه واوٌ أو فاء أثبتها الجمهور، ونقل ابن كثير والكسائي حركتها إلى السِّين تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، وإن لم يتقدَّمه واوٌ أو فاء فالكلُّ على النَّقل، وإن كان الفعل لغائبٍ فالكل على الهمز[٦].

حذف النُّون من مضارع ((كان)):

ذكر السَّمين من التَّخفيف الواقع في الأفعال حذف النُّون من فعل الكون إذا جاء مستقبلاً مجزوماً؛ وعلَّل جوازه بكثرة الاستعمال، وذكر من أحكامه امتناع الحذف إذا ولي الفعل ضميرٌ متَّصلٌ، نحو: ((لم يكنْه))، ومن شروطه ألَّا تُحرَّك النُّون لالتقاء السَّاكنين إلَّا ضرورة، وهو مذهب سيبويه، نحو:

---

[١] انظر قسم التحقيق: ٢٦٦.

[٢] انظر شرح السِّيرافي: ٢٧٤/٤، والشَّافية: ٨٦.

[٣] شرح التَّصريف: ٣٧٣.

[٤] انظر عمدة الكتاب: ١٨٨، والخصائص: ١٥١/٣.

[٥] انظر المحرر: ٢٩/٢، والبحر: ٥٣٤/٦، وقسم التحقيق: ٢٨.

[٦] انظر قسم التحقيق: ٧٧.

﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البيِّنة: ١]، خلافاً ليونس، وكلامه عن تخفيف هذه النُّون ملخَّصٌ من البحر[١].

حذف لام الكلمة:

وهو الوجه الثَّاني في تخريج ما تقدَّم ذكره من قراءة الزهري: «خَطَاً»، حذفوا الهمزة تخفيفاً كما حذفوا لام «دم» و«يد» و«أخ»، وأشار إلى الوجهين أبو حيَّان آخذاً من أبي البقاء[٢].

حذف التَّاء:

إذا اجتمعت تاءان أوَّل المضارع من «تَفَاعَل» أو «تَفَعَّل» حذفت إحداهما، وإنما حذفوا إحداهما استخفافا؛ لأن لفظهما واحد[٣]، من ذلك حذف التَّاء من «تَوَفَّاهم»[٤] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ﴾ [النِّساء: ٩٧].

ومنه قراءة حمزة والكسائي «تَسَوَّى» في قوله: ﴿لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ﴾ [النِّساء: ٤٢]، قال السَّمين[٥]: «أصلها: «تَتَسَوَّى» بتاءين فحذفت إحداهما». وأشار إلى ذلك الشَّيخ[٦].

وأمَّا التَّسكين:

فإنَّ كلام السَّمين عن التَّخفيف بالتَّسكين اختصَّ ببعض القراءات الشَّاذَّة الواردة، من ذلك ما ذكره السَّمين[٧] في قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ﴾ [النِّساء: ٤٦]، فقد قرئ: «الكِلْمَ»، قال: «جَمعُ «كِلْمةٍ» مخفَّفَةً مِن كَلِمةٍ، ومَعَانِيهمَا مُتَقَارِبَةٌ».

وقراءة أبي السَّمَّال: «شَجْرَ» في قوله تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النِّساء: ٦٥].

وما روي عن الكسائي من سكون تاء «متْعمِّداً» في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النِّساء: ٩٣]، وعلَّل التَّسكين في القراءتين الأخيرتين بالهرب من توالي الحركات، والكلام على الثَّلاث كلام شيخه[٨].

---

[١] انظر البحر: ٧/٧٢، وقسم التحقيق: ١٠٣.

[٢] انظر التِّبيان: ١/٣٨٠، والبحر: ٧/٢٦٨، وقسم التحقيق: ٢٣٧.

[٣] انظر شرح السِّيرافي: ٥/٤٥٠، والإنصاف: ٢/٥٣٤.

[٤] انظر قسم التحقيق: ٢٤٨.

[٥] قسم التحقيق: ١١٢-١١٣.

[٦] انظر البحر: ٧/٧٧.

[٧] انظر قسم التحقيق: ١٢٨-١٦٣-٢٤١.

[٨] انظر البحر: ٧/١٠٨-١٦٨-٢٨٤.

الحذف والتَّعويض:

العوض: أن تقيم حرفاً مقام حرفٍ في غير موضعه، نحو تاء «عِدَةٍ» و«زنَةٍ»[1].

والحذف والتَّعويض ضربان، قال ابن جنِّي[2] في باب زيادة الحرف عوضاً عن آخر محذوف: «اعلم أنَّ الحرف الَّذي يحذف فيجاء بآخر عوضاً منه على ضربين: أحدهما أصليٌّ والآخر زائد». وجاء في "الدُّرِّ المصون" من حذف الحرف الأصليِّ والتَّعويض عنه بعض الأمثلة، منها:

التَّعويض عن حذف الفاء:

منه حذف واو «وَدَى» و«وَشَى» في المصدر، والتَّعويض عن الواو بالتَّاء، قال السَّمين[3] في التَّعقيب على قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ [النِّساء: ٩٢]: «و«الدِّيَةُ» في الأَصلِ مَصدَرٌ، ثم أُطْلِقَ على المالِ المأخُوذِ في القَتلِ... تقولُ: «وَدَى» «يَدِي» «دِيَةً» و«وَدْياً» كـ«وَشَى» «يَشِي» «شِيَةً»، فحُذِفَت فَاءُ الكَلِمَةِ، ونَظِيرُه في الصَّحِيحِ اللَّام «زِنَةٌ» و«عِدَةٌ» ». وكلامه في البحر[4].

التَّعويض عن حذف العين:

وقفت منه على مثالٍ ذكره السَّمين فرقاً بين الثُّبة بمعنى الجماعة وبين ثبة الحوض، فالثُّبة بمعنى الجماعة محذوفة اللَّام، وثبة الحوض محذوفة العين، قال نقلاً عن ابن عطية[5]: «وأمَّا «ثُبَةُ الحَوضِ» وهي وسَطُه فالمحذُوفُ عَينُهَا؛ لأنَّها مِن بَابِ «يَثُوبُ المَاءُ» أي: رجِع».

التَّعويض عن حذف اللَّام:

منه: كلمة «ثُبَة» أيضا، وأصل فعلها: «ثَبَا يَثْبُو» أو «ثَبَا يثْبِي» على خلافٍ في ذلك، حذفت لامه في المصدر وعوض عنها بالتَّاء، قال السَّمين[6]: «و«ثُبَاتٍ» جَمعُ «ثُبَةٍ»، وَوَزنُها في الأَصلِ: «فُعَلَةٌ» كـ «حُطَمَةٍ»، وإنَّمَا حُذِفَت لَامُها وعُوِّضَ منها تَاءُ التَّأنيثِ». وأشار إلى ذلك ابن عطية والشَّيخ[7].

ومنه: «التَّحيَّة»، وردت في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النِّساء: ٨٦]، حذفت لامها وعوُّض عنها بالتَّاء، قال السَّمين[8]: «الأَصلِ «تَحْيِيٌ»؛ لِأنَّه مَصدَرُ

---

[1] انظر شرح المفصَّل: ٣٤٧/٥.

[2] الخصائص: ٢٨٧/٢.

[3] قسم التحقيق: ٢٣٨.

[4] انظر البحر: ٢٤٢/٧.

[5] انظر المحرر: ٧٧/٢، وقسم التحقيق: ١٧٥.

[6] قسم التحقيق: ١٧٤.

[7] انظر المحرر: ٧٧/٢، والبحر: ١٦٢/٧-١٦٣.

[8] قسم التحقيق: ٢١٧.

«حَيّا»، و«حَيّا»: «فَعَّلَ»، و«فَعَّلَ» مَصـــدَرُه على «التَّفْعِيْلِ»، إلَّا أن يكُون مُعتَلَّ اللَّامِ، نحوُ: «زَكَّى» و«غَطَّى» فإنَّه تُحذَفُ إحدَى اليَاءَينِ ويُعَوَّضُ منها تَاءُ التَّأنِيثِ، فيُقَالُ: تَزْكِيَةٌ وتَغْطِيَةٌ».

الحديث عن أصل الألف:

ورد في كتب الصَّـرف أنَّ الألف لا تكون أبداً أصـلاً في اسـمٍ ولا فعل، بل تكون زائدةً أو منقلبة عن واو أو ياء، فهي هواءٌ في الحلق، وتسـمَّى الحرف الهاوي[1]، واهتمَّ السَّـمين الحلبي في كتابه بالتَّنبيه على أصـل الألف في بعض ما ورد من أسماءٍ وأفعالٍ، وتطرَّق إلى ذكر تعليلاتٍ تدلُّ على هذه الأصـول، وأشار إلى اختلاف الأقوال أو اللُّغات في بعض الأصول، ومن ذلك:

من الأسماء:

-ألف «خالة» و«خال» منقلبه عن واو، يؤكِّد ذلك الجمع، قال السَّـمين[2]: «بدليل جمعه على «أخوال»، قال تعالى: ﴿أَوْ بُيُوتِ أَخْوالِكُمْ﴾ [النُّور: ٦١]».

-ألف «المختـال» فيهـا قولان، قـال السَّـمين[3]: «وألفـه عن يـاء؛ لقولهم: «الخَيَلَاء والـمَخِيلَة»، وسُمع أيضـاً: «خَال الرَّجل يَخُولُ خَولاً» بالمعنى الأوَّل، فيكون لهذا المعنى مادَّتان: «خَيَل» و«خَوَل» ». وهذا مأخوذ من المحرر بواسطة البحر[4].

من الأفعال:

-ألف «أَفضَـى» منقلبة عن واو، قال السَّـمين[5]: «يقال: «فَضَـا» «يَفْضُـو»، فألف «أفضى» عن ياءٍ أصلها واو». وأشار إلى ذلك من قبله أبو حيَّان[6].

-ألف «تراضـى» من ذوات الواو، يدلُّ عليه المصـدر، قال السَّـمين[7]: « «تراضـى» «تَفَاعَل» من «رَضِي»، من ذوات الواو، بدليل «الرُّضوان» ».

-ألف «غاط»، ولها وجهان، قال السَّـمين ناقلاً عن شـيخه[8]: «قالوا: «غَاطَ يَغِيطُ غَيْطَاً»، و«غَاطَ يَغُوطُ غَوْطَاً». ففيه لغتان.

---

[1] انظر المقتضب: ١/١٥٥، والمنصف: ١/١١٨، والممتع: ١٨٦.

[2] قسم التحقيق: ٤١.

[3] قسم التحقيق: ٩٦.

[4] انظر المحرر: ٢/٥١، والبحر: ٧/٦.

[5] قسم التحقيق: ٣٠.

[6] انظر البحر: ٦/٥٠١.

[7] قسم التحقيق: ٧٤.

[8] قسم التحقيق: ١٢١، وانظر البحر: ٧/٧٠.

الإدغام:

الإدغام: هو التَّداخل، جيء به لضربٍ من التَّخفيف، فيرتفع اللِّسان بالحرفين رفعةً واحدةً، ويوضع بهما موضعاً واحداً، حيث ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم، ولا يخلو الإدغام أن يكون في: المثلين أو المتقاربين، وكلٌّ منهما لا يخلو: أن يكون متَّصلاً في كلمةٍ واحدةٍ، أو منفصلاً في كلمتين، وينقسم إلي: واجبٍ، وجائزٍ، وممتنعٍ[1].

إدغام المثلين:

إدغام المثلين في آخر الأمر والمضارع المجزوم:

ذكر السَّمين[2] غير مرَّة أنَّ الإدغام لغة تميم في مثل ذلك، نحو: «لم يردَّ»، والفكُّ لغة الحجاز، نحو «لم يرْدُدْ».

إدغام التَّاء في التَّاء:

نصَّ النُّحاة على أنَّ «افْتَعَلَ»، و«تَفَعَّلَ»، و«تَفَاعَلَ» إذا كانت فاء الفعل فيها حرفاً يدغم فيه التاء جاز إدغامُها وإظهارُها[3]، ومن ذلك إدغام التَّاءين في قراءة البزي: «ولا تَّعَاونوا» في قوله تعالى: ﴿وَتَعاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوى وَلا تَعاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ﴾ [المائدة: ٢]، قال السَّمين[4]: «والأصل تتعاونوا فأدغم».

إدغام المتقاربين:

إدغام التَّاء في الدَّال:

كُلٌّ واحِدةٍ منهما تُدغمُ في صاحبتِها إلَّا أَنَّ إدغامَ التَّاءِ في الدَّالِ أَحسنُ؛ لأَنَّ الدّالَ مجهورةٌ والأَحسنُ إدغامُ الناقِص في الزائِد[5]، ومنه في "الدُّرِّ" قراءة نافع: «تَعَدُّوا»، في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنا مِنْهُمْ﴾ [النساء: ١٥٤]، قال السَّمين[6]: «فأمَّا قِرَاءَةُ نَافِعٍ فأصلُها: «تَعْتَدُوا»، ويدلُّ على ذلك إجماعُهم على ﴿اعتَدَوا مِنْكُمْ فِي السَّبتِ﴾ [البقرة: ٦٥] كَونَه من الاعتِدَاءِ وهو «افتِعَالٌ» من العُدوَانِ، فأُريدَ إدغَامُ تَاءِ «الافتِعَالِ» في الدَّالِ فنُقِلَتْ حَرَكَتُها إلى العَينِ وقُلبَت دَالاً وأُدغِمَت، وهذه قِرَاءَةٌ وَاضِحَةٌ».

---

[1] انظر الخصائص: ١٤١/٢-١٤٢، والبديع: ٦٢٠/٢، والممتع: ٤٠٣.

[2] انظر وقسم التحقيق: ٢٦٩، والدر المصون: ٤٦٨/٢-٦٥٣، ٣٧٦/٣.

[3] انظر شرح المفصَّل: ٥٥٧/٥، والممتع: ٤٥١.

[4] قسم التحقيق: ٤٢٠.

[5] انظر الأصول: ٤٢٣/٣.

[6] قسم التحقيق: ٣٤٥.

إدغام التَّاء والسِّين:

إنَّ بين التَّاء والسِّين بعض منافاة، فالسِّين رخوة، والتَّاء شديدة، وصفير السِّين يقاوم الشِّدَّة ويفضل عليها، فتدغم التَّاء في السِّين[1]، ومرَّ في دراسة سورة النِّساء إدغام التَّاء في السِّين في قراءة معاذ بن جبل: «يَكَسِّب»، في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النِّساء: ١١٢]، قال السَّمين[2]: «وأصلها: «يَكْتَسِب» فأدغمت تاء الافتعال في السِّين وكُسرت التَّاء إتباعاً». ونبَّه الزمخشري وأبو حيَّان إلى أنَّ أصلها «يكتسب»، وشرح السمين أوفى.[3]

إدغام التَّاء والصَّاد:

منه إدغام التَّاء والصَّاد في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ [النِّساء: ٩٢]، فالفعل بوزن: «تفَعَّل»، وفاء الفعل صادٌ، قال السمين آخذاً من البحر[4]: «والجُمهُور على «يَصَّدَّقُوا» بتَشدِيدِ الصَّادِ، والأَصلُ «يَتَصَدَّقُوا»، فأُدغِمَتِ التَّاءُ في الصَّادِ».

وكذلك قراءة السَّبعة: «يَصَّالحا» في قوله تعالى: ﴿فَلا جُناحَ عَلَيْهِما أَنْ يُصْلِحا بَيْنَهُما صُلْحًا﴾ [النِّساء: ١٢٨]، فهي بوزن «يَتَفَاعَلَا»، قال السَّمين[5]: «أصلها «يتصالحا»، فأريد الإدغام تخفيفاً، فأبدلت التَّاء صاداً وأدغمت». ونوَّه الزمخشري وابن عطية[6] إلى أصل القراءة، وشرح السمين الإدغام وعلله.

إدغام التَّاء في الطَّاء:

جاء في الكتاب منه إدغام أبي عمرو وحمزة التَّاء والطَّاء في: «بيَّت» و«طائفة» من قوله تعالى: ﴿فَإِذا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ [النِّساء: ٨١]، قال السَّمين[7]: «لتقاربهما».

وإدغام أبي عمرو التَّاء والطَّاء في قوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طائِفَةٌ أُخْرى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النِّساء: ١٠٢][8].

---

[1] انظر إيجاز التَّعريف: ١٨٣.

[2] قسم التحقيق: ٢٦٦.

[3] انظر الكشاف: ٢٥٩، والبحر: ٣٤٥/٧.

[4] انظر البحر: ٢٧٥/٧، وقسم التحقيق: ٢٣٩.

[5] قسم التحقيق: ٢٩٧.

[6] انظر الكشاف: ٢٦٣، والمحرر: ١١٩/٢.

[7] قسم التحقيق: ٢٠٧.

[8] انظر قسم التحقيق: ٢٥٩.

إدغام اللَّام والطَّاء:

ومنه إدغام لام «بل» في الطَّاء، وإليه ذهب الكسائي في قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْها بِكُفْرِهِمْ﴾ [النِّساء: ١٥٥][1].

التقاء السَّاكنين:

يغْتَفر التقاء السَّاكنين فِي الوقف مُطلقاً، وَفِي المدغم قبله لين، ولا يلتقيان في الوصل؛ لأن الوصل في كلامهم كثير معروف، وإذا جاز الشيء في الكلام فهو في الشعر أجوز[2].

وفي "الدُّرِّ" إشارة إلى أنَّ أصل التقاء السَّاكنين كسر أوَّلهما، أشار إليه عند ذكر قراءة يحيى وأبي السَّمَّال: «وعَصَوِا الرَّسُول» [النِّساء: ٤٢] بكسر الواو، وقراءة حمزة وعاصم «أنِ اقتلُوا» [النِّساء: ٦٦] بكسر النُّون[3].

وردَّ السَّمين[4] ما روي عن قالون عن نافع من سكون عين وتشديد الدَّال في «تعْدُّوا» في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [النِّساء: ١٥٤]؛ وعلل منعه بمخالفة القاعدة النحوية المقررة، قال: «وأمَّا ما يُروَى عن قَالُونَ من السُّكُونِ المحضِ فشَيءٌ لا يرَاه النَّحوِيُّونَ؛ لأنَّه جَمْعٌ بَينَ سَاكِنَينِ على غَيرِ حَدِّهما».

الوقف:

وهو قطع الكلمة عمَّا بعدها[5]، ومن أحكامه الواردة في الكتاب المحقَّق:

الوقف على تاء التَّأنيث:

يقف أكثر العرب على تاء التَّأنيث هاء، فهي اللُّغة المشهورة، وبعض العرب يقف عليها بالتَّاء[6]، وذهب السَّمين[7] إلى أنَّ تاء «بنت» و«أخت» هي تاء تعويضٍ عن اللَّام المحذوفة، واستدلَّ على ذلك بعدم قلبها هاءً عند الوقف، قال: «تاء التَّأنيث تبدل في الوقف هاءً، وهذه لا تبدل بل تُقرُّ على حالها». وهذا استدلال أبي البقاء[8].

---

[1] انظر قسم التحقيق: ٣٤٩.

[2] انظر شرح السيرافي: ٤٤/٥، والشافية: ٥٦/١.

[3] انظر قسم التحقيق: ١١١-١٦٥.

[4] انظر قسم التحقيق: ٣٤٥.

[5] الشَّافية: ٦٣/١.

[6] انظر شرح الشَّافية لركن الدِّين: ١٣٢/١-١٣٣، والمفصَّل: ٣٥٥.

[7] انظر قسم التحقيق: ٤٠-٤١.

[8] انظر التبيان: ٣٤٤/١.

الوقف على نون «إذن»:

أخذ السَّـــمين[1] بمذهب الفرَّاء في كتابة نون «إذن» ألفاً، وعلل مذهبه بالوقف عليها ألفاً، قال: «وهو قياس الخطِّ؛ لأنَّه مبنيٌّ على الوقف، والوقف على نونها بالألف».

وفي كتابة نون «إذن» نوناً أو ألفاً خلافٌ فصَّلته في القسم المحقَّق.

تحويل حركة الوقف إلى الحرف السَّاكن قبله:

هاء الضـمير كالهمز في الخفاء فإذا سـكن ما قبلها وهو صـحيح جاز نقل ضـمتها لبيانها إلى ذلك السـاكن نحو: «مِنُهْ» و«عَنُهْ»[2]، قال السِّـيرافي[3]: «وهو جيّد بالغ في الكلام والشّـعر». ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُـــولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النِّسـاء: ١٠٠]، فقد قرأ الجمهور بجزم «يدركْه»؛ لعطفه على الشَّـرط، وقرأ النَّخعي وطلحة برفع الكاف، وفي تخريجها وجوه، منها ما ذهب إليه ابن جني[4] من حمل القراءة على نقل حركة الهاء إلى الكاف، قال السَّـــمين[5]: «ومنهم مَنْ خَرَّجَها على وَجهٍ آخَرَ، وهو أنَّه أَرَادَ الوَقفَ على الكَلِمَةِ فنَقَلَ حَرَكَةَ هَاءِ الضَّمِيرِ إلى الكَافِ السَّاكِنَةِ للجَزمِ، كقَولِ الآخَرِ:

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيْرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِيْ لَمْ أَضْرِبُهْ

يُرِيدُ «لم أَضْرِبْه» بسُكُون البَاءِ للجَازِمِ، ثمَّ نَقَلَ إليها حَرَكَةَ الهاءِ فصَارَ اللَّفظُ «ثُم يُدْرِكُهْ»، ثمَّ أَجْرَى الوَصلَ مُجْرَى الوَقفِ، فالتَقَى سَاكِنَانِ، فاحتَاجَ إلى تَحرِيكِ الأَوَّلِ وهو الهَاءُ، فَحَرَّكَها بالضَّمِّ؛ لأنَّه الأَصلُ، وللإِتبَاعِ أيضاً، وهذه الأَوجُهُ تَشْحَذُ الذِّهنَ وتنقِّحُه».

زيادة هاء السَّكت عند الوقف:

وذكر السَّـــمين[6] من أوجه زيادتها أن تزاد إذا وُقف على فعلٍ لم يبقَ منه إلَّا حرفٌ واحدٌ، نحو «قِه»، و«عِه»، إلَّا أنَّه لا تزاد الهاء على «تَقِ» في قوله: ﴿وَمَنْ تَقِ السَّـــيِّئاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ﴾ [غافر: ٩] إذا أريد الوقف؛ اتِّباعاً للرَّسـم، وشبَّه السَّـمين هذا الموضـع بالوقف على «يؤت» في قوله: ﴿وَسَـوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّسـاء: ١٤٦]، قال السَّـمين: «رُسِمَت «يُؤتِ» دُونَ يَاءٍ وهو مُضَـارِعٌ مَرفُوعٌ فَحَقُّ يَائِه أن تَثبُتَ لَفظاً وخَطّاً، إلَّا أنَّها حُذِفَت لَفظاً في الوَصـلِ لالتِقَاءِ السَّـاكِنَينِ، فجَاءَ الرَّسـمُ

---

[1] انظر قسم التحقيق: ١٤٠-١٤١.

[2] انظر شرح الشافية للرضي: ٣٢٢/٢.

[3] شرح الكتاب له: ١٩٧/١.

[4] انظر المحتسب: ١٩٦/١.

[5] قسم التحقيق: ٢٥٥.

[6] انظر قسم التحقيق: ٣٣٣.

تَابِعَاً للَّفظِ... والقُرَّاءُ يقِفُونَ عليه دُونَ يَاءٍ؛ اتِّبَاعَاً للخَطِّ الكَرِيمِ، إلَّا يعقُوبَ فإنَّه يقِفُ باليَاءِ نَظرَاً إلى الأصلِ، ورُوي ذلك أيضاً عن الكِسَائِيِّ وحَمزَةَ)).

وملخَّص كلام السمين في البحر، وفي "الدُّرِّ المصون" مزيد بيانٍ وتفصيلٌ وشرحٌ[1].

لا يوقف على المضاف دون المضاف إليه:

إلَّا لقطع نفسٍ أو اختبار، أشار إلى ذلك أبو حيَّان، وادَّعى أنَّ ((محلِّي الصَّيد)) في قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ١] كُتِبَت بالياء وأصلها: ((محلّ))، وهي مثل قولهم: حسان النِّساء، والمراد النِّساء الحسان، فأصل الآية: غير الصَّيد المحلّ، وذكر منع الوقف على ((محلِّي)) إذا لا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، وساق السَّمين كلامه وردَّ عليه[2].

إبدال التَّنوين ياءً عند الوقف:

وهي لغة أزد، يقفون على ((بزيدٍ)): بزيدي، وعليه التَّوجيه الثَّاني لأبي حيَّان في كتابه ((محلِّي)) باليَاء ليؤكِّد ما ذهب إليه من أنَّ أصل غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ: غير الصَّيد المحلّ[3].

زيادة بعض الحروف:

زيادة الهاء:

تزاد الهاء أوَّلاً وحشواً وآخراً[4]، وقد تكلَّم السَّمين عن زيادة هاء السَّكت آخراً عند الوقف كما تقدَّم، وتحدث في موضعٍ آخر عن زيادتها حشواً، وذلك في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ وَبَناتُكُمْ﴾ [النِّساء: ٢٣]، فـ ((أمَّهات)) جمعُ ((أمٍّ))، وزيدت الهاء فرقاً بين العقلاء وغيرهم، إذ يقال في غير العقلاء: ((أمَّات))، هذا هو المشهور، وسُمع العكس في كلام العرب، وقال: ((والهاءُ قد أَتَتْ زَائِدَةً في مَوَاضِعَ، قَالُوا: ((هِبْلَعٌ)) و((هِجْرَعٌ)) من البَلْعِ والجَرْعِ)). وهذا القول إشارة إلى زيادتها أوَّلاً[5].

زيادة الياء:

تحدث السمين عن زيادة الياء في معرض حديثه عن حذفها، قال: ((والعَرَبُ تُنْقِصُ من ((فَعَالِيل)) اليَاءَ كما تَزِيدُها في ((فَعَالِل))، نحو قَولِه:

تَنْقادَ الصَّيَارِيفِ)).

---

[1] انظر البحر: ٤٣٩/٧-٤٤٠.

[2] انظر البحر: ٨/ ١٧ إلى٢١، وقسم التحقيق: ٤٠٢ إلى ٤٠٦.

[3] انظر البحر: ٢١/٨، وقسم التحقيق: ٤٠٥.

[4] انظر المفتاح: ٨٩.

[5] انظر قسم التحقيق: ٣٨-٣٩.

تزاد الياء في الجمع قياساً عند جمهور البصريين إذا وقع حرف المدِّ رابعاً مع أربعة أصول، وما ذكره السمين لا يكون إلَّا في الضرورة الشعريَّة، فإذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة وأنشأ عنها حرفاً من جنسها، هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون والجرمي وابن مالك زيادتها في سعة الكلام[1].

القلب المكانيُّ:

جاء في القطعة المحقَّقة من القلب المكاني ثلاثة أمثلة، الأوَّل: في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٣]، قال السَّمين[2]: «ويقالُ: «أَيِسَ» أيضاً مَقلُوبٌ من «يَئِسَ»، فوزنُه «عَفِلَ»، ويدُلُّ على القَلبِ كَونُه لم يُعَلَّ، إذ لو لم يُقَدَّرْ ذلك لَلَزِمَ إلغَاءُ المقتَضِي، وهو تحرُّكُ حَرفِ العِلَّةِ، وانفِتَاح ما قَبلَه، لكنَّه لَمَّا كَانَ في معنى ما لم يُعَلَّ صَحَّ».

والثَّاني: في قوله: ﴿فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [النِّساء: ١٠٣] ومن قبلها في قوله: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ذكر المؤلِّف[3] الخلاف في أصل الفعل «طَمْأَنَ»، فمذهب سيبويه أنه مقلوبٌ من «طَأْمَنَ»، ومذهب الجرمي أَنه غيرُ مقلوبٍ، وهما أصلان.

الثَّالث: في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ [النِّساء: ١٢٧]، قال السَّمين عن أبي الفتح[4]: «و«أَيَامَى» جَمعُ «أَيِّم» بوَزنِ «فَيْعِلٍ»، ثمَّ كُسِّرَ على «أَيَايِمَ»، كـ «سَيِّدٍ» و«سَيَايِدَ»، ثمَّ قُلِبَتِ اللَّامُ إلى مَوضِعِ العَينِ، والعَينُ إلى مَوضِعِ اللَّامِ فصَارَ اللَّفظُ «أَيَامِي»، ثم قُلِبتِ الكَسرَةُ فَتحَةً لخِفَّتِها، فتَحَرَّكَتِ اليَاءُ وانفَتَحَ ما قَبلَها، فقُلِبتْ أَلِفَاً، فصَارَ: «أَيَامَى»، فوَزنُه «فَيَالِعٌ»».

معاني بعض الصِّيغ:

معاني «فَعِيل»: منها:

«فَعِيل» بمعنى «فَاعِل»:

نحو: «حليلة» في قوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النِّساء: ٢٣]، وهو أحد تخريجين للكلمة، قال السَّمين[5]: «وحلائل: جمع «حليلة»، وهي الزَّوجة، سُمِّيت بذلك لأنَّها تحلُّ مع زوجها حيث كان، فهي «فَعِيلَة» بمعنى «فَاعِلَة»». وقد أخذ هو والشَّيخ من المحرر[6].

---

[1] انظر الخصائص: ٣١٧/٢، وشرح المفصل: ٣٢٠/٣-٣٢١، والممتع: ١٤٠، والارتشاف: ٤٦٥/١.

[2] قسم التحقيق: ٢٦٠-٢٩١-٢٩٢-٤٢٦.

[3] انظر الدر المصون: ٥٧٤/٢، وقسم التحقيق: ٢٦٠.

[4] انظر المحتسب: ٢٠٠/١، وقسم التحقيق: ٢٩١-٢٩٢.

[5] انظر قسم التحقيق: ٤٥.

[6] انظر المحرر: ٣٣/٢، والبحر: ٥٠١/٦-٥٠٢.

ونحو: «بَغِيض» بمعنى «مُبغض»، في قوله تعالى: ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢]، قال السَّمين ناقلا من شيخه[١]: «فإنْ أُرِيدَ بالشَّنْآن السَّاكِنِ العَينِ الوَصفُ فالمعنَى: ولا يَجْرمنَّكم بغِيضُ قومٍ، و«بغِيضٌ» بمعنَى «مُبْغَضٍ» اسم فَاعِلٍ من «أبغَضَ» ».

«فَعِيْل» بمعنى «مَفْعُوْل»:

منه الوجه الثَّاني لمعنى «حليلة»، قال السَّمين[٢]: «وقيل: اشتقاقها من لفظ الحلال، إذ كلٌّ منهما حلالٌ لصاحبه، وهو قول الزَّجَّاج[٣] وجماعة، فـ «فَعِيْل» بمعنى «مَفْعُول»؛ أي: محلَّلة له وهو محلَّل لها».

ومنه «النَّطيحة» في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، نوَّه إلى ذلك من قبل السمين ابن عطيَّة والشيخ[٤].

«فَعِيْل» بمعنى «مُفَاعِل»:

نحو «قَرِين» في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطانُ لَهُ قَرِينًا فَساءَ قَرِينًا﴾ [النِّساء: ٣٨]، قال السَّمين[٥]: «والقرين: الصَّاحب الملازم، وهو «فَعِيْل» بمعنى «مُفَاعِل»، كالخليط والجليس». وهو كلام صاحب البحر[٦].

ونحو «خَصِيم» في قوله تعالى: ﴿وَلا تَكُنْ لِلْخائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النِّساء: ١٠٥]، قال السَّمين[٧]: «و«خَصِيمٌ» يجُوزُ أن يكُونَ مِثَالَ مُبَالَغَةٍ كـ «ضَرِيبٍ»، وأن يكُونَ بمعنَى «مُفَاعِلٍ»، نحوُ: خَلِيطٍ وجَلِيسٍ بمعنى مُخاصِمٍ ومُخالِطٍ ومُجالِسٍ». وقد أثبت لـ «خصيم» معنى المفاعل الزجاج والمهدوي والزمخشري وأبو حيان[٨].

---

[١] انظر البحر: ٣٢/٨، وقسم التحقيق: ٤١٤.

[٢] قسم التحقيق: ٤٥.

[٣] انظر معاني القرآن وإعرابه: ٣٥/٢.

[٤] انظر المحرر: ١٥١/٢، والبحر: ٧/٨، وقسم التحقيق: ٤٢١.

[٥] قسم التحقيق: ١٠١.

[٦] انظر البحر: ٦٣/٧.

[٧] قسم التحقيق: ٢٦٣.

[٨] انظر معاني القرآن وإعرابه: ١٠١/٢، والتحصيل: ٣٤٣/٢، والكشاف: ٢٥٨، والبحر: ٣٣٧/٧.

معاني «فَاعَل»:

«فاعَلَ» بمعنى «فَعَل»:

منه قراءة الأخوين «لَمَسْتُم» في قوله تعالى: ﴿أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النِّساء: ٤٣]، وكذلك في سورة المائدة، قال السَّمين[١]: «قيل: «فَاعَل» بمعنى «فَعَلَ» ».

«فاعَل» بمعنى «فَعَّلَ»:

كالفعل «يُراؤُون» في قوله تعالى: ﴿يُرَاؤُونَ النَّاسَ وَلا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النِّساء: ١٤٢]، اقتبس السَّمين[٢] من كلام الزَّمَخْشَرِيُّ[٣]: «فإنْ قُلتَ: ما مَعنَى الـمُراءَاةِ وهي مُفَاعَلَةٌ من الرُّؤيَةِ؟ قلتُ: لها وَجهَان... والثَّانِي: أنْ تكُونَ من الـمُفَاعَلَةِ بمعنَى التَّفعِيلِ، يُقَالُ: «نعَّمَه» و«نَاعَمَه»، و«فَنَّقَه» و«فَانَقَه»، و«عَيشٌ مُفَانِقٌ» ». وذهب السَّمين إلى أنَّ المفَاعَلَة إن كانت على بابها فهي أبلغ.

وفصَّل السَّمين[٤] في معاني «فَاعَل»، فذكر له خمسة معانٍ ومثَّل لها، وهي: «المشاركةُ المعنويَّةُ»، نحو: «ضَارَبَ زيدٌ عمراً»، وموافقةُ المجرَّد، نحو: «جاوَزْتُ زيداً»؛ أي: جُزْتُه، وموافقةُ «أَفْعَل» متعديًّا، نحو: «باعَدْتُ زيداً وأَبْعدته»، والإغناءُ عن «أَفْعَل»، نحو: «وارَيْتُ الشيءَ»، وعن المجرَّد، نحو: «سافَرْت» و«قاسَيْت» و«عاقَبْت».

معاني «أَفْعَل»:

«أَفعَل» بمعنى بلوغ المكان:

أورده المؤلِّف في اقتباسٍ من البحر المحيط يتعلَّق بقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ١]، إذ جعل أبو حيَّان «محلّ» من صفة الصَّيد على أن يكون المعنى: دخل في الحلِّ، قال أبو حيَّان[٥]: «فَمِنْ مَجِيءِ «أَفْعَل» لِبُلُوغِ الْمَكَانِ وَدُخُولِهِ قَوْلُهُمْ: أَحْرَمَ الرَّجُلُ، وَأَعْرَقَ، وَأَشْأَمَ، وَأَيْمَنَ، وَأَتْهَمَ، وَأَنْجَدَ إِذَا بَلَغَ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ وَحَلَّ بِهَا».

«أَفْعَل» بمعنى صار ذا كذا:

وهو المعنى الثَّاني الَّذي حمل عليه الشَّيخ[٦] «محلِّ الصَّيد»، قال: «وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ صَارَ ذَا حِلٍّ؛ أَيْ: حَلَالاً بِتَحْلِيلِ اللَّهِ.... وَمِنْ مَجِيءِ أَفْعَلَ بِمَعْنَى صَارَ ذَا كَذَا قَوْلُهُمْ: أَعْشَبَتِ الْأَرْضُ،

---

[١] قسم التحقيق: ١٢١.

[٢] انظر قسم التحقيق: ٣٢٢-٣٢٣.

[٣] انظر الكشّاف: ٢٦٧.

[٤] انظر قسم التحقيق: ٣٢١، والدر المصون: ١٢٦/١.

[٥] انظر البحر: ١٨/٨، وقسم التحقيق: ٤٠٢-٤٠٣.

[٦] انظر البحر: ١٨/٨-١٩، وقسم التحقيق: ٤٠٢-٤٠٣.

وَأَبْقَلَتْ، وَأَغَدَّ الْبَعِيرُ، وَأَلْبَنَتِ الشَّاةُ، وَغَيْرُهَا، وَأَجْرَتِ الْكَلْبَةُ، وَأَصْرَمَ النَّخْلُ، وَأَتْلَتِ النَّاقَةُ، وَأَحْصَدَ الزَّرْعُ، وَأَجْرَبَ الرَّجُلُ، وَأَنْجَبَتِ الْمَرْأَةُ)).

ومنه قراءة: ((مُكْلِبين)) بتخفيف اللَّام في قوله تعالى: ﴿وَما عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: ٤]، من ((أَكْلَب))، قال السَّمين[١]: ((((كَلَّبَ)) بالتَّشدِيدِ مَعنَاه عَلَّمَها وضَرَّاها، و((أَكْلَبَ)) مَعنَاه صَارَ ذا كِلَابٍ)).

((أفْعَل)) بمعنى ((فَعَل)):

أشار إلى ذلك في مواضع عديدة، منها: ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلى رَسُولِهِ وَالْكِتابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النِّساء: ١٣٦]، إذ ردَّ على الزَّمخشريّ[٢] في ادِّعائه أنَّ ((نزَّل)) تدلُّ على أنَّ القرآن نزل منجَّماً، قال السَّمين[٣]: ((التَّضعِيفَ في ((نَزَّلَ)) للتَّعدِيَةِ مُرَادِفَاً للهَمزَةِ لا للتَّكثِيرِ)).

وهو ردُّ أبي حيَّان على الزمخشري في البحر[٤].

ومنها: في سورة المائدة، في قوله تعالى: ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢]، فقد قرأ عبد الله ((يُجرمنَّكم)) بضمِّ الياء من ((أجرَم))، ونقل عن الكسائي أنَّهما بمعنىً واحد[٥].

معاني ((فعَّل)):

التَّكثير:

قال تعالى: ﴿أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾ [النِّساء: ٧٨]، ف ((مُشيَّدة)) من ((شَيَّدَ)) كُرِّرت العين للتَّكثير، أو للمبالغة كما قال ابن عطية[٦].

---

[١] انظر قسم التحقيق: ٤٣١.

[٢] انظر الكشّاف: ٢٦٥.

[٣] قسم التحقيق: ٣١٣.

[٤] انظر البحر: ٤١٤.

[٥] انظر قسم التحقيق: ٤١٢.

[٦] انظر المحرر: ٨١/٢، وقسم التحقيق: ٢٠١.

«فَعَّل» بمعنى «أَفعَل»:

أشار المؤلِّف إلى ذلك في غير موضع، كما في الحديث عن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ [النِّساء: ٨٨]، قال[١]: «ويُقالُ: «أَرْكَسَ» وَ«رَكَّسَ» بالتَّشدِيدِ و«رَكَسَ» بالتَّخفِيفِ: ثَلَاثُ لُغَاتٍ بمعنىً وَاحِدٍ». وحكى أبو حيَّان[٢] ذلك لغة عن الكسائي.

ومن ذلك قول السَّمين[٣] في «كَلَّب» و«أَكْلَبَ»: «و«فَعَّلَ» و«أَفْعَلَ» قد يشتَرِكَانِ في معنىً وَاحِدٍ».

أحكام تتعلَّق ببعض الصِّيغ:

لا يلحق التَّأنيث بوزن «فَعِيْل» بمعنى «مَفْعُول»:

أقرَّ النَّحويُّون أنَّ «فَعِيْلاً» يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث إذا كان بمعنى المفعول، ويختلف إن لم يكن بمعناه، ويخبر به عن الجمع كثيراً، وأجازوا إلحاق التَّأثيث بـ «فَعِيْل» إذا لم يذكر قبله موصوفاً يدلُّ على تأنيثه، وإذا لحق بالأسماء[٤].

وكلام السَّمين عن هذه القاعدة كان في ثلاثة مواضع من القطعة المحققة، الأوَّل عند دراسة «رفيقاً» في قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النِّساء: ٦٩]، فاسم الإشارة «أولئك» دالٌّ على الجمع، و«رفيقاً» مفردٌ، وتعليل ذلك عند السَّمين[٥] على وجهين: «إِمَّا لِأَنَّ «الرَّفِيقَ» كَـ«الخَلِيطِ» و«الصَّدِيقِ» في وُقُوعِهَا عَلى المفرَدِ والمثَنَّى والمجمُوعِ بِلَفظٍ وَاحِدٍ، وإِمَّا اكتِفَاءً بالوَاحِدِ عَن الجَمعِ لفَهْمِ المعنَى».

وهذان التوجيهان مذكوران في العديد من التفاسير والأعاريب.

أمَّا الموضع الثَّاني فهو موضعٌ علَّل به مجيء كلمة «النطيحة» على وزن «فَعِيْل» بمعنى «مفعول» وقد لحقت بها تاء التَّأنيث في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ﴾ [المائدة: ٣]، قال السَّمين[٦]: « «فَعِيلَةٌ» بمعنَى «مَفعُولٍ»، وكَانَ مِنْ حَقِّها ألَّا تدخُلَها تَاءُ التَّأنِيثِ، كـ «قَتِيلٍ» و«جَرِيحٍ»، إلَّا أنَّها جَرَتْ مَجْرَى الأسمَاءِ، أو لأنَّها لم يُذْكَرْ مَوصُوفُها، كَذَا قَالَه أبو البَقَاءِ[٧]».

---

[١] قسم التحقيق: ٢٢٤.

[٢] البحر: ٢٤٢/٧.

[٣] قسم التحقيق: ٤٣١.

[٤] انظر المذكَّر والمؤنَّث: ١٥/٢-١٦، وشرح السِّيرافي: ٣٨٢/٤، وأبنية الأسماء والأفعال: ٢٨٦، وشرح المفصَّل: ٢٩٣/٣، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٥٠/٩، وإرشاد المسالك: ٨٦٦/٢.

[٥] قسم التحقيق: ١٧١.

[٦] فسم التحقيق: ٤٢١.

[٧] انظر التِّبيان: ٤١٧/١.

أما الموضعِ الثالثِ ففيه ضعَّف قول من قال إنَّ «حليلة» في قوله: ﴿وَحَلائِلُ أَبْنائِكُمْ﴾ [النِّساء: ٢٣] مشتقَّة من الحلال؛ لأنها «فَعِيْل» بمعنى «مَفْعُول»؛ فلا تدخل عليه التاء، قال: «اللَّهم إلَّا أن يقال إنَّه جرى مجرى الجوامد كالنَّطيحة والذَّبيحة»[1].

جواز حذف الياء من «فَعَالِيل» وزيادتها في «فَعَالِل»:

جاء في كلام السمين عن قراءة: «أمانِيْكم» بالتَّخفيف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمانِيِّكُمْ وَلا أَمانِيِّ أَهْلِ الْكِتابِ﴾ [النِّساء: ١٢٣]، أنَّ العرب تزيد الياء في «فَعَالِل» إشباعاً للكسر كما تنقصها من «فَعَالِيل» تخفيفاً، قال السمين[2] معلِّقاً على القراءة: كأنَّهم جَمَعُوه على «فَعَالِل» دُونَ «فَعَالِيل»، كما قَالُوا: «قُرْقُور» و«قَرَاقِير» و«قَرَاقِر»، والعَرَبُ تُنْقِصُ من «فَعَالِيل» اليَاءَ كما تَزِيدُها في «فَعَالِل» ».

وتقدَّم الحديث عن حكم زيادة الياء في مثل «فَعَالِل»، وأن مذهب البصريِّين أنها لا تزاد إلَّا في الضرورة، ومذهب الكوفيين ومن تبعهم زيادتها مطلقاً، وهو مذهبهم في الحذف أيضاً.

جواز كسر فاء «فَعِيل» حلقيّ العين:

وقد تُجعَل العين الحلقيَّة متْبَعة الفاء في «فَعِيل»، سواء أكان اسماً أم صفة، ومؤنثا بالتاء كبهيمة أو غير مؤنث، وسواء أكانت الصفة بمعنى فاعِلٍ أو بمعنى مفعول، فيجوز في هذه كلها إتباع فاء الكلمة في الحركة لحركة العين، وهي لغة تميم[3].

وتعرض السمين لذكر هذه القاعدة عند التعليق على الآية الأولى من المائدة، قال السمين[4]: «وكُلُّ ما كَانَ على وَزنِ «فَعِيلٍ» أو «فَعِيلَةٍ» حَلقِيَّ العَينِ جَازَ في فَائِه الكَسرُ إتبَاعَاً لعَينِه، نحو: «بِهِيمَةٍ» و«شِعِيرَةٍ» و«صِغِيرَةٍ» و«بِحِيرَةٍ» ».

الفرق بين «فَاعَل» و«فَعَّل» في الدَّلالة على الضِّعف:

اختلفت أقوال العلماء في دلالة «ضاعف» و«ضعَّف»، فمذهب سيبويه وأكثر أهل اللغة أنَّهما لغتان بمعنى، وذهب بعضهم إلى أنَّ «ضاعف» يقتضي مراراً كثيرة، وأن «ضعَّف» يقتضي زيادة المثل، وقيل: المضاعفة تقتضي زيادة المثل والتضعيف يدل على التكثير[5].

---

[1] انظر قسم التحقيق: ٤٥.

[2] انظر قسم التحقيق: ٢٨٠.

[3] انظر الأصول: ١٠٥/٣، والارتشاف: ٨١/١٠.

[4] انظر قسم التحقيق: ٣٩٧.

[5] انظر الكتاب: ٦٨/٤، ومجاز القرآن: ١٢٧/١، وغريب القرآن: ١٢٧، وتهذيب اللغة: ٣٠٥/١، والمفردات: ٥٠٨، والمحرر: ٥٤/٢.

وساق السمين[1] ذكر هذه المذاهب في معرض كلامه عن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضاعِفْها﴾ [النِّساء: ٤٠]، وقراءة بعضهم: «يُضَعِّفْها» بالتَّضعيف، واختار السَّمين دلالة المُفَاعلة على زيادة المثل، ودلالة التَّشديد على التَّكثير، وهو مذهب شيخه.

ونبَّه السَّمين في موضع سابقٍ في دراسة سورة البقرة إلى أنَّ التَّضعيف الَّذي يدلُّ على الكثرة شرطه أن يكون من الأفعال المتعدِّية قبل التَّضعيف غالباً، نحو: «جَرَّحْتُ زيداً»، وجاء في اللَّازم قليلاً[2].

إسكان عين «فَعِلَ» و«فَعَلَ»:

استثقل النُّحاة كسر عين «فَعِل» فأسكنوها قياساً، ولم يستثقلوا «فَعَل» بالفتح، لأنَّ الفتحة خفيفة، فلم سكَّنوا عينه إلَّا شذوذاً[3].

ونبَّه السَّمين على القاعدة في ردِّه على ابن عطيَّة[4]، إذ جعل تسكين اللام في قراءة أبي السَّمَّال: ﴿لَعَلْمَه﴾ [النساء: ٨٣] كَتَسكِينِ ﴿فِيمَا شَجْرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النِّساء: ٦٥]، والفرق بينهما واضحٌ، فأحدهما مقيس والآخر شاذٌّ، وقد ردَّ قوله أبو حيَّان من قبل[5].

الإتباع:

وهو أن تَتبعَ حركةُ حرفٍ من الكلمة حركةَ حرفِ آخر منها طلباً للمجانسة؛ لأن الخروج من الشيء إلى مثله أخفّ من الخروج إلى ما يخالفه[6].

إتباع حركة حرفٍ متأخِّرٍ لحركة حرفٍ متقدِّمٍ:

كما في قراءة يزيد بن قطيب: «المُحْصُنات» في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَناتُ مِنَ النِّساءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ﴾ [النِّساء: ٢٤]، خرَّج الشَّيخ والسَّمين[7] ضمَّ الصَّاد على إتباع الميم، ولا اعتداد بالسَّاكن، قال أبو حيَّان: «وَلَمْ يَعْتَدُّوا بِالْحَاجِزِ لِأَنَّهُ سَاكِنٌ، فَهُوَ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ».

إتباع حركة حرفٍ متقدِّمٍ لحركة حرف متأخِّرٍ:

كما في قراءة الحسن البصري: «مَذَبْذَبِينَ» بفَتحِ المِيمِ في قوله تعالى: ﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النِّساء: ١٤٣]، خرَّجها أبو حيَّان على إتباع حركة الميم لحركة الذَّال، قال

---

[1] انظر قسم التحقيق: ١٠٤-١٠٥.

[2] انظر البحر: ٧٣/٧، والدر المصون: ١٩٨/١.

[3] انظر المنصف: ٢١، وشرح التَّعريف: ٣٦.

[4] انظر المحرَّر: ٨٤/٢.

[5] انظر البحر: ٢٢٨/٧، وقسم التحقيق: ٢٠٩-٢١٠.

[6] انظر المرتجل: ١٩٧، والإنصاف: ٦٠٦/٢-٦٠٧، وشرح المفصَّل: ٣٩١/٤.

[7] انظر البحر: ٥٥٥/٦، وقسم التحقيق: ٤٨.

السَّمين مقتبساً عن الشَّيخ[1]: «قَالَ: «وإذا كَانُوا قد أَتْبَعُوا في «مِنْتِنٍ» حَرَكَةَ الميمِ بحَرَكَةِ التَّاءِ مَعَ الحَاجِزِ بَينَهما، وفي نحوِ: «مُنحَدُرٌ» أتبَعُوا حرَكَةَ الدَّالِ بحَرَكَةِ الرَّاءِ حَالَ الرَّفعِ مَعَ أنَّ حَرَكَةَ الإعرَابِ غَيرُ لَازِمَةٍ، فَلأَنْ يُتْبِعُوا في نحوِ «مَذَبذَبِينَ» أَولَى» ».

وردَّ السَّمين توجيه شيخه؛ لأنَّ الإتبَاعَ في الأمثِلَةِ الَّتِي أورَدَها ونَظَائِرِها إنَّما هو إذا كانت الحَرَكَةُ قَوِيَّةً، وهي الضَّمَّةُ والكَسرةُ، وأمَّا الفَتحَةُ فخَفِيفَةٌ فلم يُتْبِعُوا لأَجلِها.

ومنه ما تقدم الحديث عنه مما ورد في الآية الأولى من المائدة في قوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعامِ إِلَّا ما يُتْلى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]، فقد أشار السَّمين[2] إلى جواز إتباع باء البهيمة لهائها، قال: «وكُلُّ ما كَانَ على وَزنِ «فَعِيلٍ» أو «فَعِيلَةٍ» حَلقِيَّ العَينِ جَازَ في فَائِه الكَسرُ إتبَاعَاً لعَينِه، نحوُ: «بِهِيمَةٍ» و«شِعِيرَةٍ» و«صِغِيرَةٍ» و«بِحِيرَةٍ» ». وتقدم أن الإتباع هنا لغة تميم.

الأفعال:

تدلُّ الأفعال على حدثٍ مقترنٍ بزمن[3]، ومن أقسامه:

الصَّحيح والمعتلُّ:

تقسم الأفعال من حيثُ وجود حرف علَّةٍ أو عدمه إلى صحيحٍ ومعتلٍّ، والصَّحيح ما خلا من حروف العلَّة، وهي الألف والواو والياء، ويقسم الصَّحيح إلى سالِمٍ ومهموزٍ ومضعَّف، فالسَّالم: ما سلمت أصوله من أحرف العلَّة والهمزة، والمهموز: ما كان أحد أصوله همزة، والمضعف نوعان: مضعَّف الثُّلاثيّ، ومضعَّف الرُّباعي، فأمَّا مضعَّف الثلاثي فهو: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو عضَّ، ومدَّ، وأمَّا مضعَّف الرُّباعي فهو: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، نحو زلزل ووسوس[4].

والمعتلُّ ما كان أحد حروفه حرف علَّةٍ، فإن كانت فاؤه حرف علَّة كان مثالاً، وإن كانت العين حرف علَّةٍ سمِّي أجوفاً، وإن كانت لامه حرف علة فهو ناقصٌ، وإن اجتمع في الفعل أصلان معتلَّان فهو لفيفٌ، واللَّفيف نوعان، لفيفٌ مقرون، وهو معتلٌّ بالفاء وَالْعين أَو بِالْعينِ وَاللَّام، ولفيفٌ مفروق وهو معتلٌّ بالفاء وَاللَّام[5].

---

[1] انظر البحر: ٤٣٤/٧، وقسم التحقيق: ٣٢٥-٣٢٦.

[2] انظر قسم التحقيق: ٣٩٧.

[3] انظر المفصَّل: ٢٤٣.

[4] انظر شرح ابن عقيل: ٢٦٨/٤، وشذا العرف: ١٩.

[5] انظر الشَّافية: ٦٠، وتسهيل الفوائد: ٢٠٢.

الصَّحيح:

جاء من حديث السَّمين عن المضعَّف:

يجوز في أوَّله ثلاث لغات:

فالقاعدة تقول: إنَّ المضعَّف المبنيَّ للمفعول يجوز في فائه ثلاث لغات، ضمُّ أوَّله، وكسره، والإشمام، والإشمام حركة بين الضَّمِّ والكسر، والضَّمُّ عند النُّحاة أكثر وأفشى، يليه الإشمام، والكسر أقلُّ هذه اللُّغات، وشبَّه السَّمين حكمه بحكم معتلِّ العين، نحو: ((قيل)) و((بيع))، وفي حكم معتلِّ العين خلافٌ عن المضعَّف، فالكسر فيه أقوى اللُّغات، يليه الإشمام، ثمَّ إخلاص الضَّمِّ[1].

وتعرَّض السَّمين[2] لذكر هذه اللُّغات عند دراسة قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ﴾ [النِّساء: ٥٥]، ففي الآية فعلٌ مضعَّفٌ، وهو ((صَدَّ))، وقد وردت فيه قراءتان غير قراءة الجمهور، الأولى: ((صُدَّ))، والثَّانية: ((صِدَّ))، وهما بصيغة البناء للمفعول، قال السَّمين ناقلاً عن شيخه[3]: ((المُضَاعَف الثُّلاثِيّ كالمُعتَلِّ العَينِ منه، فيَجُوزُ في أوَّلِه ثَلاثُ لُغَاتٍ؛ إخلَاصُ الضَّمِّ، وإخلَاصُ الكَسرِ، والإشمَامُ)).

فكُّ المضعَّف وإدغامه:

المدغم إذا سُكِّن في جزمٍ، نحو: لم يردَّ، أو شبه الجزم وهو في الوقف جاز فيه بقاء الإدغام والتفكيك على الأصل، والتفكيك لغة أهل الحجاز والإدغام لغة تميم وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن غالباً[4].

وهذه مسألة كرَّر السَّمين الإشارة إليها في مواضع كثيرة في "الدُّرِّ المصون" لتكرُّر أمثلتها في القرآن الكريم، منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّساء: ١١٥][5].

القول في أصل ما ضُعِّف أوَّله وثانيه وصحَّ المعنى بإسقاط ثالثه:

وهي مسألة خلافيَّة مرَّ ذكرها في دراسة قوله تعالى: ﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النِّساء: ١٤٣]، فقوله: ((مُذَبْذَبِينَ)) ضُعِّف فيه الذَّال والباء، وفي أصل فعله ثلاثة أقوال: قال

---

[1] انظر المنصف: ٢٤٩-٢٥٠، والمحتسب: ٣٤٥-٣٤٦، وشرح الكافية الشّافية: ٦٠٦/٢.

[2] انظر قسم التحقيق: ١٤٢.

[3] انظر البحر: ١٤٠/٧.

[4] انظر شرح الشافية لركن الدين: ٤٩٨/١، وشرح المكودي: ٤٠٠.

[5] انظر قسم التحقيق: ٢٦٩، والدر المصون: ٣٧٦/٣.

السَّمين[1]: «أَحَدُها: -وهو قَولُ جُمهُورِ البَصرِيِّينَ -أنَّ الكُلَّ أُصُولٌ؛ لأنَّ أَقَلَّ البِنيَةِ ثَلاثةُ أُصولٍ، وليسَ أَحَدُ المُكَرَّرِينَ أَوْلَى بالزِّيَادَةِ من الآخَرِ. الثَّانِي: -ويُعْزَى للزَّجَّاجِ[2] -أنَّ ما صَحَّ إسقَاطُه زَائِدٌ. الثَّالِثُ: -وهو قَولُ الكُوفِيِّينَ -أنَّ الثَّالِثَ بَدَلٌ من تضعِيفِ الثَّانِي، ويزعُمُونَ أنَّ أَصلَ «كَفْكَفَ»: «كَفَّفَ» بثَلَاثِ فَاءَاتٍ، و«ذَبْذَبَ»: «ذَبَّبَ» بثَلَاثِ بَاءَاتٍ، فاستُثْقِلَ تَوَالِي ثَلَاثَةِ أمثَالٍ فَأَبْدَلُوا الثَّالِثَ من جِنسِ الأَوَّلِ». وأشار أبو حيَّان وأبو البقاء من قبله[3] إلى بعض هذه المذاهب دون إمعانٍ فيها، وزاد السمين عليهما شرحاً وتفصيلاً، ودرست مذاهب النُّحاة هذه والرُّدود عليها في القسم المحقَّق.

المعتلُّ:

نبَّه السَّمين على بعض أحكام الفعل المعتلِّ، وجاء منها في قطعتي المحقَّة:

المثال حلقيّ العين أو اللَّام:

مذهب علماء اللُّغة في الفعل الثُّلاثي معتلِّ الفاء إذا كانت حروف الحلق عينات فيه أو لامات أن يقاس على فتح العين في الماضي والمضارع[4]، وعليه قراءة الحسن «تَهَنُوا» في قوله تعالى: ﴿وَلا تَهِنُوا فِي ابْتِغاءِ الْقَوْمِ﴾ [النِّساء: ١٠٤]، فالفعل «وَهَنَ» معتلُّ الفاء حلقيَّ العين، وجاءت قراءة الحسن بفتح العين على القياس، أمَّا قراءة الجمهور بالكسر فهي المراد من قول ابن جنِّي[5]: «وربّما جاء الفعل «وَهَنَ» فيه على الأصل». أي: على أصل قياس الفعل إن كان مثالاً ليس فيه حرف حلق، وقياسه أن يكون على: «فَعِل يفْعِل»، قال السَّمين[6] معقِّباً على قراءة الحسن: «مِن «وَهِنَ» بالكَسرِ في الماضِي، أو من «وَهَن» بالفَتحِ، وإنَّما فُتِحَتِ العَينُ لِكَونِها حَلقِيَّةً، فهو نحوُ: «يَدَعُ» ». وقال أبو حيَّان[7]: «وَهِيَ لُغَةٌ». ومنه أخذ السَّمين

المبني للفاعل والمبني للمفعول:

المبني للمفعول: هو ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه[8].

---

[1] قسم التحقيق: ٣٢٦-٣٢٧.

[2] انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٥/١.

[3] انظر التبيان: ٤٠٠/١-٤٠١، والبحر: ٤٢٩/٧.

[4] انظر المقتضب: ٧١/١، وشرح السّيرافي: ٤٣٤/٤، والمنصف: ٢٠٦/١، والارتشاف: ١٥٩/١.

[5] المنصف: ٢٠٦/١.

[6] اقسم التحقيق: ٢٦١.

[7] البحر: ٣٣٢/٧.

[8] انظر المفصَّل: ٢٥٩.

وإنَّ تتبُّع ما في القطعة المدروسة من كلامٍ عن الأفعال المبنيَّة للفاعل والمبنيَّة للمفعول ينتهي إلى أنَّ جلَّ حديث السَّمين عنهما كان إشارات وتنبيهات مقتضبة إلى هذه الصِّيغ، سواء كانت الصِّيغة واردة في النَّصِّ القرآني أو كانت قراءة متواترة أو شاذَّة، وذَكَر موضعين خلافيَّين يجدر التَّعرُّض لهما:

هل بنية المبني للمفعول بنية مستقلَّة أم محوَّلة:

وهي مسألة خلافيَّة تطرَّق السَّمين[1] إلى ذكر أحد المذاهب فيها، وهو مذهب الكوفيَّين، في سياق ردِّ بعض الأوجه الإعرابيَّة، قال في ردِّ إعراب «غير» حالاً من الضَّمير المجرور في «عليكم» من قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ١]: «وهذا الوَجهُ فيه ضَعفٌ من وُجُوهٍ: الأوَّلُ: أنَّ الفَاعِلَ المنُوبَ عنه صَارَ نَسيَاً مَنسِيَّاً غَيرَ مُلتَفَتٍ إليه، نَصُّوا على ذلك، لو قُلتَ: «أُنْزِلَ الغَيثُ مُجِيبَاً لدُعَائِهم»، وتجَعَلُ «مُجِيبَاً» حَالاً من الفَاعِلِ المنُوبِ عنه، فإنَّ التَّقدِيرَ: «أَنْزَلَ اللهُ الغَيثَ حَالَ إجَابَتِه لدُعَائِهم» لم يَجُزْ، فكذلك هذا، ولا سِيَّما إذا قِيلَ بأنَّ بِنْيَةَ الفِعلِ المبنِيِّ للمفعُولِ بِنيَةٌ مُستَقِلَّةٌ غيرُ مُحَوَّلَةٍ من بِنيَةٍ مَبنِيَّةٍ للفَاعِلِ كما هو قَولُ الكوفِيِّين وجَمَاعَةٍ من البصرِيِّين». وكلامه نقلٌ من البحر[2].

والمذهب الثَّاني في بنية المبني للمفعول أنَّها بنية محوَّلة من بنية المبني للفاعل وليست أصلاً، وهو مذهب جمهور البصريِّين[3].

اللَّازم والمتعدّي:

اللازم هو مَا لا يفْتَقر بعد فَاعله إِلَى محلٍّ مَخْصُوص يحفظه، والمتعدِّي مَا افْتقر بعد فَاعله إِلَى محلٍّ مَخْصُوص يحفظه[4].

وفيما يخص هذين القسمين من الأفعال في الكتاب المدروس، فقد كثر كلام المؤلِّف عنهما، وجلُّ كلامه كان إشاراتٍ إلى الأفعال اللَّازمة والمتعدِّية الواردة في الآيات المعربة، واهتمَّ بإعراب مفاعيل الأفعال المتعدِّية، كما نبَّه على بعض الأفعال الَّتي تأتي لازمة ومتعدِّية، وذكر بعض الأحكام الخاصَّة باللُّزوم والتَّعديِّ، ويجدر الحديث عن بعضها:

---

[1] انظر قسم التحقيق: ٤٠١.

[2] انظر البحر: ١٧/٨.

[3] انظر الكتاب: ١٢/١، والمنصف: ١٧/١، والتّذييل والتّكميل: ٢٧٦/٦، وشرح التّصريح: ٣٩٤/١-٣٩٥.

[4] انظر اللّباب: ٢٦٧/١، وشرح المفصَّل: ٢٩٥/٤.

التَّعدي بالنقل:

وفيه يتعدَّى اللَّازم إلى مفعولٍ واحدٍ، وأمَّا المتعدّي إلى واحدٍ فيتعدَّى إلى اثنين، ويتعدَّى المتعدِّي إلى اثنين إلى ثلاثة، وينقل الفعل بعدَّة طرق، منها ما يلي[1]:

الهمز:

وهو أن تزاد همزةٌ في أوَّل الفعل، وتسمَّى همزة النَّقل[2]، ومنه:

الفعل «رَأَى» في قوله تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النِّساء: ١٠٥]، وهي هنا رأى القلبيَّة، فتتعدَّى لواحدٍ[3]، ولكنَّها تعدَّت بالهمزة إلى مفعولٍ ثانٍ، فالكاف مفعولٌ والعائد المحذوف مفعولٌ ثان؛ أي: بما أراكه الله، قال السَّمين[4]: «والإِرَاءَةُ هنا يجُوزُ أن تَكُونُ من الرَّأيِ، كقَولِكَ: «رَأيتُ رَأْيَ الشَّافِعِيِّ»، أو من المعرِفَةِ، وعلى كِلَا التَّقديرِينِ فالفِعلُ قَبلَ النَّقلِ بالهمزَةِ مُتَعَدٍّ لوَاحِدٍ وبَعدَه مُتَعَدٍّ لاثنَينِ». وسبقه صاحب التبيان[5] في الإشارة إلى ذلك.

التَّضعيف:

بتشديد عين الفعل، ووقفت على أمثله منه خارج القطعة المحقَّقة، ومنها:

قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، قال السَّمين[6]: «نَفْسَهُ: مفعولٌ ثان لـ «حَذَّر»؛ لأنه في الأصل متعدٍّ بنفسه لواحد فازدادَ بالتَّضعيف آخرَ».

التَّضمين:

وهو إشراب فعلٍ لازمٍ معنى فعلٍ متعدٍّ، ليأخذ حكمه ويتعدى تعديته[7]، ومنه:

تضمين الفعل «رَضِيَ» معنى ما يتعدَّى لاثنين في قوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ذكر أبو البقاء[8] تضمين الفعل «رَضِيَ» معنى «صَيَّرَ» أو «جَعَلَ»، وبذلك يتعدَّى لاثنين، الأوَّل «الإسلام» والثَّاني: «ديناً»، ونقل السَّمين[9] من التِّبيان.

---

[1] انظر شرح السِّيرافي: ٤/٤٣٦، والإيضاح العضدي: ٧١، والمفصَّل: ٢٥٨.

[2] انظر شرح الكافية الشَّافية: ٢/٥٦٩.

[3] انظر البديع: ١/٤٤٥.

[4] انظر قسم التحقيق: ٢٦٣.

[5] انظر التبيان: ١/٣٨٧.

[6] انظر الدر المصون: ٣/١١٣.

[7] انظر شرح الأشموني: ١/٤٤٦-٤٤٩، وشذا العرف: ٣٩.

[8] انظر التّبيان: ١/٤١٨-٤١٩،

[9] انظر قسم التحقيق: ٤٢٦.

التَّوسُّع بحذف الجارِّ:

وهو جائزٌ في اللَّازم، والمتعدِّي إلى واحدٍ أو اثنين، ولا يجوز في المتعدِّي إلى ثلاثة، وهذا مذهب أكثر النُّحاة[1].

ومثاله: قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٩٥]، في الآية موضعين حذف منهما الخافض، «درجة» في الموضع الأوَّل، و«أجراً» في الموضع الثَّاني؛ أي: فضَّلهم بدرجة، وفضَّلهم بأجر[2].

المصدر:

اسم الحدث الجاري على الفعل، وهو من الثّلاثيّ سماعٌ، ومن غيره قياسٌ، وهو أصل الفعل، سمِّي مصدراً لصدور الأفعال عنه[3]، وقد نبَّه المؤلِّف إلى العديد من المصادر الواردة في الآيات القرآنيَّة المعربة والقراءات الواردة، وأشار إلى عملها إن عملت، وذكر في بعض المواضع خلافات المعربين في حمل الكلمات على المصدريَّة أو غيرها، وفي سياق كلامه كان يتطرَّق إلى أحكامٍ تخصُّ صياغة المصادر وقياسها وضوابطها، منها:

«الفُعُول» مصدرٌ للَّازم:

مصادر الفعل الثُّلاثي تكون مقيسةً وغير مقيسة، ومن القياس أنَّ الفعل اللَّازم إذا كان على وزن «فَعَل» كان مصدره في الغالب على «فُعُول»، نحو: «جَلَسَ جُلُوساً»[4]، واتَّخذ السَّمين من هذه القاعدة تعليلاً لنظره في قول أبي البقاء[5] إنَّ قراءة حمزة: «زُبُوراً» بضمِّ الباء في قوله تعالى: ﴿وآتَينَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النِّساء: ١٦٣] مصدرٌ على «فُعُول»، قال السَّمين[6]: «وفيه نَظَرٌ؛ من حَيثُ إنَّ «الفُعُولَ» يكُونُ مَصدَرَاً للَّازِمِ، ولا يكُونُ للمُتَعَدِّي إلَّا في ألفَاظٍ محفُوظَةٍ، نحوُ: «اللُّزُومِ» و«النُّهُوكِ» ، و«زَبَرَ» -كما تَرَى -مُتَعَدٍ، فيُضعِفُه جَعْلُ «الفُعُولِ» مَصدَراً له».

---

[1] انظر التَّعليقة: ١/١١٩-١٢٠، والارتشاف: ٣/١٤٦٥.

[2] انظر قسم التحقيق: ٢٤٦-٢٤٧.

[3] انظر الكافية: ٤٠، واللّمحة: ١/٣٤٧.

[4] انظر شرح المفصَّل: ٤/٢٩٦، وإيجاز التَّعريف: ٧٠، وشرح التَّسهيل: ٣/٤٧١.

[5] انظر التّبيان: ١/٤٠٩.

[6] قسم التحقيق: ٣٧٠.

قياس «فَعَّل» «تَفعِيْل»:

تجري مصادر الأفعال الرُّباعيَّة والثُّلاثيَّة المزيد فيها على سنن واحد، وقياسها في «فَعَّل» «تَفْعِيل»، هذا إذا كان الفعل صحيحاً، نحو: «عَلَّمَ تَعْلِيْماً»، أمَّا إذا اعتلَّت لام الفعل فقياس مصدره على «تَفْعِلَة»، بحذف الياء، لاستثقال الياء المشدَّدة، نحو: «رَبَّى تَرْبِيَة»، والتَّاء تعويضٌ عن المحذوف[1]، وجاء من ذلك كلمة «تَحِيَّة» في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النِّساء: ٨٦]، قال السَّمين[2]: «و«فَعَّلَ» مَصدَرُه على «التَّفْعِيْلِ»، إلَّا أن يكُون مُعتَلَّ اللَّام، نحوُ: «زَكَّى» و«غَطَّى» فإنَّه تُحذَفُ إحدَى اليَاءَينِ ويُعَوَّضُ منها تَاءُ التَّأنِيثِ، فيُقَالُ: تَزْكِيَةٌ وتَغْطِيَةٌ، إلَّا ما شَذّ».

اسم المصدر:

وهو ما دل على معناه وخالفه بخلوُّه لفظاً وتقديراً دون عوضٍ من بعض ما في فعله[3]، وبناؤه من الثُّلاثيِّ على «مَفْعَل»، نحو: «مَشْرَب»، و«مَذْهَب»، أمَّا إذا كان رباعيَّاً فما فوق فهو كصيغة اسم المفعول؛ أي: بزيادة ميمٍ مضمومةٍ أوَّله وفتح ما قبل آخره[4]، وذكر السَّمين[5] صوغه من فوق الثُّلاثي في تخريجه «مُدخلاً» بضمِّ الميم في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلاً كَرِيمًا﴾ [النِّساء: ٣١]، قال السَّمين: «وقد تقرَّر أنَّ اسم المصدر من الرباعيِّ فما فوقَه كاسمِ المفعول».

المشتقَّات:

الاشتقاق: نزع لفظٍ من آخر بشرط تناسبهما معنىً وتركيباً، وتغايرهما في الصِّيغة بحرفٍ أو بحركةٍ، وأن يزيد المشتقُّ على المشتقِّ منه بشيءٍ[6].

وقد اهتمَّ المصنِّف في كتابه بالتَّنبيه إلى مواضع المشتقَّات في الآيات إن دعا الحديث عنها إلى ذلك، واهتمَّ بتبيين أنواعها وإعراب معمولاتها إن عملت، وشرح فروق المعنى بين المشتقَّات إذا ما وردت القراءات باختلاف الاشتقاق، وساق ما دعت إليه الحاجة من قواعد الاشتقاق وأحكامه، ولم يتوسَّع في حديثه عن هذه الأحكام، فكان حديثه عنها في الغالب أشبه بملحوظات مختصرة، ومن هذه الأحكام:

---

[1] انظر المفتاح: ٦٤-٦٥، والمفصَّل: ٢١٦، وشرح الشَّافية للرَّضي: ١/١٦٤-٦٥.

[2] قسم التحقيق: ٢١٧.

[3] شرح التَّسهيل: ١٤٢-١٤٣.

[4] انظر الارتشاف: ٥/٢٢٦٣.

[5] قسم التحقيق: ٧٦.

[6] انظر المفتاح: ٦٢.

يجوز فتح عين اسم الفاعل شذوذاً:

نصَّ العلماء على أنَّ قياس اسم الفاعل من الفعل الثُّلاثيِّ على وزن «فَاعِل»، نحو: «ضَرَب ضَارِب»، وما زاد على الثُّلاثيّ فهو على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومةً وكسر ما قبل آخره، نحو: «دَحْرَجَ مُدَحْرِج»، وشذَّت في العربيَّة بعض الألفاظ، فجاءت بفتح ما قبل الآخر، وعدَّدها علماء اللُّغة، نحو: «أَسْهَب مُسْهَب».[1]

وأشار السَّمين إلى بعض الألفاظ الشَّاذَّة عندما حمل على الشُّذوذ كلمة «المُحصنات» من قوله تعالى: ﴿والمحصَنَاتِ من النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَت أيمَانُكُم كِتَابُ الله عَلَيكُم﴾ [النِّساء: ٢٤]، قال السَّمين[2]: «أنَّ هذا المفتُوحَ الصَّادِ بمنزلةِ المكسُورِها، يعني أنَّه اسمُ فَاعِلٍ، وإنَّما شَذَّ فَتحُ عَينِ اسمِ الفَاعِلِ في ثَلَاثةِ ألفَاظٍ: أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، وأَلْقَحَ فهو مُلْقَحٌ، وأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ».

مجيء اسم المفعول على صيغة المصدر:

قد يجيء اسم المفعول من الثلاثي على صيغة المصدر، نحو قولهم: «ضَرْب الأمير»، والمراد مضروبه، وقولهم: «نَسْجَ اليمن»، والمراد منسوجهم[3]، وعليه حمل السَّمين[4] بعض ألفاظ الكتاب، نحو: «المَغْنَم» في قوله تعالى: ﴿فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ﴾ [النِّساء: ٩٤]، ونحو: «زَبُوْرَاً» في قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النِّساء: ١٦٣]، وأشار إلى المثال الأول أبو حيان، وإلى الثاني صاحب الحجة والكشاف[5].

جمع التّصحيح وجمع التكسير:

جمع التّصحيح: هو ما صحَّ فِيهِ لفظ الوَاحِد بِعَيْنِه، وهو نوعان: جمع المذكَّر: وهو ما لحق آخره واوٌ مضمومٌ ما قبلها، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها، ونونٌ مفتوحةٌ؛ ليدلَّ على أنَّ معه أكثر منه.

وجمع المؤنّث: وهو ما لحق آخره ألفٌ وتاءٌ[6].

---

[1] انظر شرح التَّصريف: ٥٨-٣٨٧، والمساعد: ٢/١٨٨-١٨٩-١٩٠.

[2] قسم التحقيق: ٤٧.

[3] انظر المسائل الحلبيَّات: ٣٠٣-٣٠٤، والكناش: ١/٣٣٢.

[4] انظر قسم التحقيق: ٢٤٤-٣٦٩-٣٧٠.

[5] انظر الحجة: ٣/١٩٤، والكشاف: ٢٧٢، والبحر: ٧/٢٨٥.

[6] اللّباب: ١/١١٢، والكافية: ٣٩-٤٠، وشرح كتاب الحدود: ١١٤-١١٥.

وجمع التَّكسير: وَهُوَ كلُّ جمعٍ تغيَّر فِيهِ نظم الْوَاحِد وبناؤه، وَإِعْرَابه جَارٍ على آخِره كَمَا يجْرِي على الْوَاحِد، يسمَّى مكسَّراً؛ لأنَّ بناء الواحد فيه قد غُيِّر عمَّا كان عليه فكأنَّه قد كُسِّرَ؛ لأنَّ كَسْر كلِّ شيءٍ تغييره عمَّا كان عليه[1].

وعرض السَّمين في كتابه بعض أحكام هذه الجموع، ومنها:

العقل من شروط جمع المذكّر السّالم:

ذكر السّمين بعض شروط جمع المذكّر السّالم في الرّدّ على وجهٍ إعرابيٍ ساقه أبو البقاء[2] في إعراب «خالدين» من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النّساء: ٥٧].

فقد ردّ ما ذهب إليه أبو البقاء من إعراب «خالدين» حالاً من «جنّات» بأنّ شرط المجموع جمع مذكّرٍ سالمٍ أن يكون عاقلاً، قال السّمين[3]: «الَّذي قَالَه فيه نَظَرٌ لا يَخْفَى من وَجهَينِ.... الثَّاني: أنَّ هذا الجَمعَ شَرطُه العَقلُ، ولو أُرِيدَ ذلك لقِيلَ: خَالِدَاتٍ».

واشترط النّحاة في المجموع جمع مذكّرٍ سالمٍ شروطاً أخرى، وهي أن يكون مذكّراً علماً عاقلاً أو صفة لعاقلٍ خالياً من تاء التّأنيث وألفها[4].

وبيّن السّمين[5] في موضعٍ آخر مراد النّحويّين من العقل في اشتراطه لصحّة جمع السّلامة، فالمراد بالعاقل ما كان من جنس من يعقل وإن كان مسلوب العقل، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ على عَورَات النِّسَاءِ﴾ [النُّور: ٣١]، قال السّمين: «فالمرَادُ هنا بالطِّفلِ الصِّبيَانُ الصِّغَارُ، ومَعَ ذلك وَصَفَهُم بـ «الَّذِينَ» ».

جمع التّكسير جمع كثرة وجمع التّصحيح جمع قلّة إلّا إذا اقترن بـ «أل»:

المراد بجمع القلَّة ما يدلُّ على ثلاثةٍ فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدلُّ على ما فوق العشرة إلى غير نهايةٍ، ويستعمل كلٌّ منهما في موضع الآخر مجازاً، ونصّ النّحويّون على أنّ جمع التّكسير جمع

---

[1] انظر الأصول: ٤٢٩/٢، واللّمع: ٢٢.

[2] انظر التّبيان: ٣٦٦/١.

[3] قسم التحقيق: ١٤٥.

[4] انظر اللّمحة: ١٩٣/١، وشرح المكّودي: ١٦.

[5] قسم التحقيق: ١٩٠.

كثرةٍ إلّا أربعة أبنية، وهي «أَفعُل» و«أَفْعَال» و«أَفْعِلَة» و«فِعْلَة»، وأنّ جمع التّصحيح جمع قلّةٍ إلّا إذا اقترن بـ «أل» الدّالة على الاستغراق، أو اقترن بما يدلُّ على الكثرة[1].

وقد تعرّض السّمين الحلبيُّ إلى الحديث عن بعض ذلك في دراسة قوله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النّساء: ٣٤].

ذكر السّمين[2] قراءة عبد الله في مصحفه: «فالصَّوالحُ قوانتٌ حوافظٌ»، فقراءته جاءت بجمع التّكسير، قال: «فإنَّ «الصَّالحات» في القراءَةِ المشهورَةِ مُعرَّفةٌ بـ «أل»، وقد تقدَّم أنَّه تكونُ للعُمُومِ، إلَّا أنَّ العُمومَ المفيدَ للكثرةِ ليس مِنْ صِيغةِ الجَمعِ، بل من «أل»، وإذا ثَبَتَ أنَّ «الصَّالحات» جَمعُ كَثرَةٍ لزمَ أن يكونَ «قَانِتَات» و«حَافِظَات» للكثرَةِ؛ لأنَّه خَبرٌ عن الجميعِ، فيفِيدُ الكَثرَةَ، ألا ترى أنَّك إذا قُلتَ: «الرِّجالُ قَائِمُون» لَزِم أن يكونَ كلُّ واحدٍ من الرِّجالِ قَائماً، ولا يجوزُ أن يكونَ بعضُهم قَاعِداً، فإذاً القِراءةُ الشَّهِيرةُ وَافيةٌ بالمعنى المقصُودِ».

فنبَّه السَّمين على أنَّ القراءَتين تدلَّان على الكثرةِ، وأنَّ الكثرةَ في جمع التَّصحيحِ مفهومةٌ من «أل» التَّعريفِ، وأنّ خبرَ المجموع جمعَ كثرةٍ يدلُّ عليها وإن لم يقترن بـ «أل».

التّكسير على «فُعَالَى» و«فَعَالى»:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النّساء: ٤٣].

ذكر السّمين[3] في توجيه قراءة الجمهور: «سُكَارى» بضمِّ السّين وألفٍ بعد الكاف قولين، أحدهما: أنّه جمع تكسيرٍ وقال: «وهو الصّحيح». واحتجَّ بقول سيبويه[4]: «وقد يُكَسِّرونَ بَعضَ هذا على «فُعَالَى»، وذلك كَقَولِ بَعضِهم: «سُكَارَى» «وعُجَالَى» ».

ومذهب سيبويه والجمهور أنَّ الأكثر أن يُجمع «فَعْلَان» إذا كان وصفاً على «فِعَال»، وأقلّ منه «فَعَالَى» بالفتح، وأنّ التّكسير على «فُعَالى» قليلٌ[5].

---

[1] اللّباب: ٣٢١/١، وشرح الشّافية الكافية: ١٨١٠/٤، وشرح ابن عقيل: ١١٤/٤.

[2] انظر قسم التحقيق: ٨٦.

[3] انظر قسم التحقيق: ١١٥.

[4] الكتاب: ٦٤٥/٣.

[5] انظر الكتاب: ٦٤٥/٣، والأصول: ٢٤/٣، والبديع: ١٥٢/٢.

وخرّج السّمين قراءة «سَكارَى» بفتح السّين[1] على التّكسير أيضاً، وهو جائزٌ كما تقدّم وأقل من «فِعَال»، قال السّمين[2]: «وهذا جَمعُ تَكسِيرٍ، نحوُ: «نَدْمَانٍ» و«نَدَامَى» و«عَطْشَانٍ» و«عَطَاشَى». وكلامه نقلٌ من البحر[3].

يكسّر على «فَعْلى» ما كان في معنى الآفة:

وقد خصّ النّحاة بالجمع على «فَعْلَى» ما كان به آفةٌ أو بليّةٌ أو داءٌ أو مثلُ ذلك، نحو: «قَتْلى» و«جَرْحَى»[4]، وقال السّمين[5] عند حديثه عن قراءة «سَكْرَى» بفتح السّين وحذف الألف بعد الكاف: «وإنَّما جَمْعُ «سَكْرانَ» على «فَعْلَى» حَملاً على هذه؛ لِمَا فيه من الآفَةِ اللَّاحِقَةِ للعَقلِ». وهو تعليل الزمخشري[6].

يُجمع «فَعَل» على «أفْعَال» قياساً:

نصَّ على ذلك النَّحويُّون، نحو: «طَلَل» و«أطْلَال»، و«جَبَل» و«أجْبَال»، ولا يُجمع «فَعْل» بإسكان النُّون على «أفْعَال» إلَّا شذوذاً، نحو «فَرْخ» و«أفْرَاخ»، و«فَرْد» و«أفْرَاد»، وقياس جمعه إذا صحَّت عينه على «أفْعُل»، نحو «كَلْب» و«أكْلُب»[7]، وذكر السَّمين[8] بعض ما تقدم في دراسته الخلاف في تخريج قراءة «الدَّرَك» بفتح الرَّاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النِّساء: ١٤٥]، قال: «المُتَنَازَعَ فيه إنَّما هو «فَعْلٌ» بالتَّسكِينِ، هل يُجْمَعُ على «أَفْعَالٍ» أم لا؟ وأما «فَعَلٌ» بالتَّحرِيكِ فـ «أفْعَالٌ» قِيَاسُه.... وقد جُمِع «فَعْلٌ» بالسُّكُونِ على «أَفْعَالٍ» ».

التّكسير والتّصغير يجريان مجرى واحداً:

قال السّمين[9]: «إنَّ التَّكسِيرَ والتَّصغِيرَ يَجْرِيَانِ غَالِباً مَجرَىً وَاحِدَاً».

وهو حكمٌ مشهورٌ في كتب العربيَّة، يقول سيبويه[10]: «التَّصغير والجمع من وادٍ واحدٍ».

---

[1] انظر مختصر ابن خالويه: ٣٣.

[2] انظر قسم التحقيق: ١١٦.

[3] انظر البحر: ٨٥/٧.

[4] انظر البديع: ٥٨/٢، وشرح المفصّل: ٢٣٤/٣.

[5] قسم التحقيق: ١١٦.

[6] انظر الكشاف: ٢٣٨.

[7] انظر المقتضب: ٢٣٠/١، والمسائل الحلبيَّات: ١٦٧، شرح الشَّافية لركن الدِّين: ٤١٩/١.

[8] انظر قسم التحقيق: ٣٣١.

[9] قسم التحقيق: ٣٧٠.

[10] الكتاب: ٤١٧/٣.

وقال أبو عليّ[1]: «التَّكسير أخو التَّصغير».

وإنّما حملوا التَّصغير على التَّكسير؛ لأنَّه يغيِّر اللَّفظ والمعنى كما يغيِّر التَّكسير اللَّفظ والمعنى، قال ابن الأنباري[2]: «إذا قلت في تصغير «رَجُل»: «رُجيل» قد غيَّرت لفظه بِضَمِّ أوَّله، وفتح ثانيه، وزيادة ياءٍ ساكنةٍ ثالثةٍ، وغيَّرت معناه؛ لأنَّك نقلته من الكبر إلى الصِّغر، كما أنَّك إذا قلت في تكسيره: «رجال» غيَّرت لفظه بزيادة الألف، وفتح ما قبلها؛ وغيَّرت معناه؛ لأنَّك نقلته من الإفراد إلى الجمع ولهذا المعنى قلنا: إنَّهما من وادٍ واحدٍ».

التّكسير على حذف الزّوائد:

ويسمّيه بعض النّحاة: «جمع التّرخيم» تشبيهاً له بتصغير التّرخيم، وفيه تجريد المزيد من حروف الزّيادة قبل جمعه[3]، قال تعالى: ﴿وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النّساء: ١٦٣]، قرأ حمزة وخلف: «زُبوراً» بضمّ الزَّاي، فذكر السَّمين في أحد وجوه تخريج القراءة أن تكون جمعاً لـ «زَبور» بحذف الواو الزّائدة، فكما تحذف الحروف الزَّائدة في التَّصغير حذفت الواو هنا في التَّكسير، قال السَّمين[4] في تخريج القراءة: «جَمعُ «زَبُورٍ» في قِرَاءَةِ العَامَّةِ، ولكنَّه على حَذْفِ الزَّوَائِدِ، يعني حُذِفَتِ الوَاوُ منه فصَارَ اللَّفظُ: «زَبْر».... فإنَّ التَّكسِيرَ والتَّصغِيرَ يَجْرِيَانِ غَالِباً مَجرَىً وَاحِدَاً، وقد رأينَاهُم يُصَغِّرُون بحَذفِ الزَّوَائِدِ، نحو: «زُهَيْرٍ» و«حُمَيْدٍ» في «أَزهَرَ» و«مَحمُودٍ»، ويسَمِّيه النَّحوِيُّون «تصغِيرُ التَّرخِيمِ»، فكذلك التَّكسِيرُ».

«اللّاتي» جمع «الّتي» على غير قياس:

يقول المبرّد[5] في «اللّاتي»: «لَيْسَ جمع «الَّتِي» على لَفظهَا فَإِنَّمَا هُوَ اسْم للْجمع، كَقَوْلِك: «قومٌ» وَ«نَفر» ». وتطرق إلى ذلك السّمين[6] عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفاحِشَةَ مِنْ نِسائِكُمْ﴾ [النِّساء: ١٥]. قال السَّمين: « «اللَّاتي» جَمعُ «الَّتِي» في المعنى لا في اللَّفظِ؛ لأنَّ هذه صِيغٌ مَوضُوعةٌ للتَّثنِيَةِ والجمعِ، وليست بتَثنِيَةٍ ولا جَمعٍ حَقِيقَةً».

---

[1] التّعليقة: ٣/٢٤٤.

[2] أسرار العربيّة: ٢٥٤.

[3] انظر المقتضب: ٢/٢١٤-٢١٥، وتوضيح المقاصد: ٣/١٤١٥، والمساعد: ٣/٤٣٥.

[4] قسم التحقيق: ٣٧٠.

[5] المقتضب: ٢/٢٩٠.

[6] انظر قسم التحقيق: ٥.

اسم الجمع:

وهو جمعٌ ليس له واحدٌ من لفظه، وهو على وزن الآحاد، نحو: «رَهْطٍ» و«قَوْمٍ»[1].

ونبَّه السَّمين[2] في كتابه إلى بعض أسماء الجمع، من ذلك كلمة «طائفة» في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ المؤمنين اقتتلوا﴾ [الحجرات: ٩]، ومنه «سُكَارى» في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النِّساء: ٤٣]، ومنه «الفريق» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتالُ إِذا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النِّساء: ٧٧].

وذكر بعض أحكام اسم الجمع، وكلُّها خارج القطعة المحقَّقة، وأسوق بعضها:

اسمُ الجمع لما لا يَعْقِل يُذَكَّر ويؤنَّثُ:

نصَّ النُّحاة على أنّ اسم الجمع إن كان لغير العاقل فهو مؤنَّثٌ، وإن كان لعاقلٍ فالأعمُّ فيه التَّذكير، وجاء من اسم الجمع الَّذي لا يعقل ما هو مذكَّرٌ[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وذهب السَّمين إلى أنَّ اسم الجمع الدَّال على غير العاقل يذكَّر ويؤنَّث مستدلَّاً بهذه الآية، قال[4]: «واسمُ الجمع لما لا يَعْقِل يُذَكَّر ويؤنَّثُ، وهنا جاء مذكَّراً لثبوتِ التَّاءِ في عددِه».

الأفصحُ في اسمِ الجَمْعِ في بابِ العددِ أَنْ يُفْصَل بـ «مِنْ»:

الصَّحيح المتَّفق عليه في باب العدد ألَّا يضاف إلى اسم الجمع إلَّا بـ «من»، نحو: ثلاثٌ من الإبل، وكما في الآية السّابقة: أربعةٌ من الطَّير، وهو الفصيح عند السَّمين، وأجازوا الإضافة على قلَّةٍ، واستدلَّ السَّمين على صحَّتها بقوله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النَّمل: ٤٨]، وذهب الأخفش وابن مالكٍ إلى أنَّه لا يقاس عليها، ومنعها المازني إن كان اسم الجمع دالَّاً على الكثرة، وأجازها إن دلَّ على القلَّة[5].

---

[1] انظر إسفار الفصيح: ٢٠٧/١، وشرح ابن النّاظم: ٢٤.

[2] انظر قسم التحقيق: ١٢-١١٥-٢٠٤.

[3] انظر المقدّمة الجزوليّة: ١٧٨، والمقرّب: ٣٠٧/١-٣٠٨، والارتشاف: ٧٥٢/٢-٧٥٣.

[4] الدّرّ المصون: ٥٧٥/٢.

[5] انظر المرتجل: ٢٦٣-٢٦٤، والمقرّب: ٣٠٨/١، وشرح التّسهيل: ٣٩٧/٢، والدّرّ المصون: ٥٧٥/٢، وهمع الهوامع: ٣٤٧/٢.

لا يُثَنَّى اسم الجمع ولا يُجْمَعُ إلا شذوذاً:

ذهب النُّحاة إلى منع تثنية اسم الجمع وجمعه إلَّا في ضرورة الشِّعر اتِّفاقاً، إلَّا أنَّ ابن مالكٍ أجاز تثنيته وجمعه جمع تصحيحٍ، قال: «الحاجة داعيةٌ إلى عطف جمعٍ على جمعٍ، كما كانت داعيةً إلى عطف واحدٍ على واحدٍ، فإذا اتَّفق لفظاً جمعين مقصودٍ عطف أحدِهما على الآخر استُغني فيهما بالتَّثنية عن العطف، كما استغني بها عن عطف الواحد على الواحد». وقال: «جاز أن يجمع جمع تصحيحٍ، كقولهم في «أيَامِن»: «أَيَامِنون»، وفي «صَوَاحِب»: «صَوَاحِبَات» ». واستدلَّ على التَّثنية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطانُ﴾ [آل عمران: ١٥٥][1]، وأخذ السَّمين[2] بمذهب الجمهور، وقال عن تثنية «الجمعان» في الآية: «إنَّما ثُنِّي وإن كان اسم جمعٍ وقد نَصَّ النُّحاةُ على أنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ إلَّا شذوذاً؛ لأنَّه أُريد به النَّوعُ، فإنَّ المعنى: جَمْعُ المؤمنين وجَمْعُ المشركين».

جمع الجمع:

يجمع الجمع مثل جمع الواحد الَّذي على زِنَتِه، فإذا أرادوا جمعه قدروه مفرداً وجمعوه مثل جمع المفرد[3]، ونبَّه السَّمين في دراسته إلى بعض جموع الجموع، وتحدّث عن بعض أحكام ما يسمَّى بـ «جمع الجمع»، ومن هذه الأحكام:

جمع الجمع شاذّ لا ينقاس عليه:

إنَّ مذهب سيبويه والجمهور أنَّ جمع الجمع لا يُقاس عليه، ولا خلاف في أنَّ جموع الكثرة لا تجمع قياساً، واختلفوا في جموع القلَّة، ومذهب الأكثرين أنَّ جمعها منقاسٌ؛ لأنَّ ما سُمع من جمع جموع القلَّة أكثر ممَّا سُمع من جمع جموع الكثرة، ومنع قياسَه ابن عصفورٍ والجرميُّ، واختاره السّمين[4].

---

[1] انظر شرح التّسهيل: ١٠٥/١، والتّذييل والتّكميل: ٦٤/٢-٦٥، وهمع الهوامع: ١٥٤/١-١٥٥.

[2] الدّرّ المصون: ٤٥١/٣.

[3] انظر شرح الشَّافية لركن الدِّين: ٤٨٣/١.

[4] انظر الكتاب: ٦١٨/٣-٦١٩، والبديع: ١١٠/٢، والارتشاف: ٤٧٤/١، والمساعد: ٤٨٦/٣، وهمع الهوامع: ٣٧٣/٣.

وردَّد السَّـــمين في غير موضـــعٍ قاعدة شـــذوذ جمع الجمع، ففي قوله تعالى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْـلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ [النِّســاء: ١٠٢]، قال السَّــمين آخذا من بحر شــيخه[١]: ((وقُرِئَ ((أَمْتِعَاتِكُم))، وهو في الشُّذُوذِ من حَيثُ إنَّه جَمعُ الجَمعِ، كقَولِهِم: ((أَسْقِيَاتٍ)) و((أَعْطِيَاتٍ)))).

وجاء في دراســة قوله تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾ [النّســاء: ١١٧]، أنَّه قد قُرئ: ((إِلَّا أُنُثَاً))، وذكر المؤلّف[٢] في تخريجها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها جمع جمعٍ، قال: ((وهو شَاذٌّ عَندَ النَّحوِيِّينَ)).

وقرئ: ((أُثُناً)) بضَـمِّ الهمزِ والثَّاءِ، وذكر السّمين فيها وجهين، أحدهما أن تكون جمع جمع، قال: ((((وَثَناً)) المفرَد جُمِعَ على ((وِثَانٍ))، نحو: ((جَمَلٍ)) و((جِمَالٍ))، و((جَبَلٍ)) و((جِبَالٍ))، ثم جُمِعَ ((وِثَانٌ)) على ((وُثُنٍ)) نحو: ((حِمَارٍ)) و((حُمُرٍ))، ثمَّ قُلِبَتِ الوَاوُ هَمزَةً لِمَا تَقَدَّمَ، فهو جَمعُ الجَمْعِ)).

ثمَّ تعرَّض لذكر الخلاف المتقدم في جمع جموع القلَّة والكثرة، وانتهى إلى شــذوذ جمع الجمع ســواء كان جمع كثرةٍ أم جمع قلةٍ.

قال السّــــمين: ((وقد رَدَّ ابنُ عَطِيَّةَ[٣] هذا الوَجهِ بأنَّ ((فِعَالاً)) جَمعُ كَثرَةٍ، وجُمُوعُ الكَثرَةِ لا تُجْمَعُ ثَانِيَاً، إنَّما يجمَعُ من الجُمُوعِ ما كَانَ من جُموعِ القِلَّةِ. وفيه مُنَاقَشَــةٌ من حَيثُ إنَّ الجَمعَ لا يُجمَعُ إلَّا شَــاذَّاً سَوَاءٌ كَانَ من جُمُوعِ القِلَّةِ أم من غَيرِها)). وخطَّأ أبو حيَّان[٤] كلام ابن عطيَّة من قبل السَّمين ومنه نقل.

التَّثنية:

المثنَّى: هو ما لحقت آخره زيادتان: ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها ونونٌ مكسورةٌ، لتكون الأولى علماً لضــــمِّ واحدٍ إلى واحدٍ، والأخرى عوضــــاً ممَّا مُنع من الحركةِ والتَّنوين، الثِّنتين في الواحد[٥]، وممَّا جاء في الكتاب المدروس من مسائل التَّثنية:

ثبوت ياء المنقوص في التّثنية:

نصّ النّحاة على أنّ الاسـم المنقوص، وهو الاسـم المعتلُّ الَّذي لامه ياءٌ قبلها كسـرةٌ نحو: ((قاضٍ)) و((غازٍ)) تثبت ياؤه في التَّثنية[٦]، وتعرَّض السَّـمين[٧] لذكر هذه القاعدة عند دراسـة قوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ

---

[١] انظر البحر: ٣٢٩، وقسم التحقيق: ٢٥٩.

[٢] قسم التحقيق: ٢٧١.

[٣] انظر المحرّر: ١١٣/٢.

[٤] انظر البحر: ٣٦٢/٧.

[٥] انظر المفصّل: ١٧٠.

[٦] انظر الأصول: ٤١٩/٢، والتّذييل والتّكميل: ٦١/٢،

[٧] قسم التحقيق: ١٠-١١.

يَـأْتِيـانِهـا مِنْكُمْ فَـآذُوهُمـا﴾ [النِّســـاء: ١٦]، فقـد قرأ الجمهور «اللَّـذان» بتخفيف النُّون، وقرأ ابن كثير بتشـديدها، وذهب السـمين أنّ هذا التَّشـديد عوضٌ عن ياء «الَّذي» المحذوفة عند التَّثنية، وكان حقّها أن تثبت؛ لأنَّها اسم منقوص، لكن منع ذلك كون الاسم مبهماً، قال: «وذلك أنَّ «الَّذي» مثلُ «القَاضِي»، و«القَاضِـي» تثبُتُ ياؤُه في التَّثنِيةِ، فكان حقُّ ياءِ «الَّذي» و«الَّتي» أن تثبُتَ في التَّثنِيَةِ، ولكنَّهم حَذَفُوها، إمَّا لأنَّ هذه تثنِيةٌ على غَيرِ القِيَاسِ؛ لأنَّ المبهَمَاتِ لا تُثَنَّى حَقِيقَةً؛ إذ لا يثنَّى إلَّا ما يُنَكَّرُ، والمبهَمَاتُ لا تنكَّرُ، فجعلوا الحَذفَ مَنْبَهَةً على هذا، وإمَّا لطولِ الكَلامِ بالصِّـلةِ». وهذا التَّعليق على القراءة بمعناه في التِّبيان[١].

من شروط التّثنية التّنكير:

تعرّض السَّـمين للحديث عن بعض شـروط الاسـم المثنَّى عند تعليله حذف الياء من «الَّذي» و«الَّتي» عند دراسة الآية السَّابقة، فذكر أنَّ المبهمات لا تثنَّى حقيقةً؛ لأنّها لا تنكَّر، وشرط المثنَّى التَّنكير، وقد اشـترط النُّحاة للتَّثنية شـروطاً، منها ما ذكر من التَّنكير، ومنها الإفراد، والإعراب، وعدم التّركيب، واتّفاق اللّفظ، واتّفاق المعنى، وألّا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته، وأن يكون له ثانٍ في الوجود[٢].

«اللّذان» تثنية على غير قياس:

«اللَّذان» صيغةٌ موضوعةٌ للتَّثنية وليست تثنيةً حقيقيَّةً؛ لأنَّ «الَّذي» اسمٌ مبنيٌّ غير متمكِّنٍ لَا يتمَّ إلَّا بالصِّـلة، والتَّثنية الصِّـناعيَّة لَا تكون إلَّا بعد تَمام الِاسْـم، والتَّثنية الصِّـناعيَّة تُوجب التَّنكير كما تقدَّم، و«الَّذي» ليسـت بنكرةٍ[٣]. ولخَّص السَّـمين[٤] ما تقدم فقال عن «اللّذان» في قوله تعالى: ﴿وَاللَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فَآذُوهُما﴾ [النّسـاء: ١٦]: «هذه تثنيةٌ على غيرِ القياسِ، لأنَّ المبهماتِ لا تُثَنَّى حقيقةً، إذ لا يثنى إلا ما يُنَكَّر، والمبهمات لا تُنكَّر».

لا يثنّى اسم الجمع ولا يجمع إلّا شذوذاً: تقدَّم الحديث عنه عند دراسة اسم الجمع.

نتائج الَّتي انتهى إليها البحث:

١- غنى المادَّة الصَّرفيَّة في "الدُّرِّ المصون" وتنوُّع موضوعاتها.

٢- اهتمام كثير من كتب الأعاريب وبعض كتب القراءات بالجانب التصريفي في دراسة القرآن، لا سيما الحجة والمحتسب والكشاف والمحرر والتبيان والبحر المحيط والدُّر المصون.

---

[١] انظر ٣٣٩/١.

[٢] انظر التّعليقة: ٢٣٣/٣، والحدود: ٤٦٠-٤٦١-٤٦٢، وشرح التّصريح: ٦٥/١.

[٣] انظر شرح المقدّمة المحسبة: ١٣١/١، واللّباب: ٩٨/١، وشرح المفصّل: ٣٧٥/٢.

[٤] قسم التحقيق: ١١.

٣- أخذ السَّمين الحديث عن كثيرٍ من الجوانب الصَّرفيَّة من بحر شيخه أبي حيَّان، وأخذ بعضها من أعاريب أخرى كالمشكل والكشاف والمحرر والتبيان، وكثيراً ما كان ينقل أبو حيَّان التعليقات الصَّرفيَّة من المحرر الوجيز فيأخذ السمين عنه بالواسطة.

٤- أضاف السَّمين إلى بعض ما أخذه من البحر تعليلاتٍ وشروحاً وتوجيهات أغنت المادة الصَّرفية المقتبسة، وهذا مما أضافه السمين الحلبي إلى البحر.

٥- كان السَّمين يأخذ بمذهب الكوفيين في بعض مسائل التَّصريف، كما في القول في بنية المبني للمفعول، والقول في نصب جمع المؤنث السَّالم بالفتحة.

٦- كثُرَ حديث السمين عن الصرف في دراسته القراءات القرآنيَّة.

٧- استفاد السمين من الحديث عن الجوانب الصرفية في:

- توجيه القراءات القرآنية المتواترة والشَّاذة.
- إضافة أوجه إعرابية، وردُّ بعض الأوجه المستبعدة أو تضعيفها.
- شرح معاني الألفاظ.
- دراسة بنية بعض الأسماء والأفعال الواردة في النص القرآني.
- توجيه ما يتعلَّق برسم المصحف.
- الرد على ما حاد به بعض المفسرين والمعربين عن الصواب.
- إيضاح ما قد يبدو خروجاً عن القواعد الصَّرفيَّة المقرَّرة.

قسم التَّحقيق:

تحقيق القطعة السَّابعة من "الدُّرِّ المصون في علوم الكتاب المكنون"

للسَّمين الحلبيّ (٧٥٦) هـ

من الآية (١٣) من النِّساء إلى الآية (٧) من المائدة

وصف المخطوطات المعتمدة في تحقيق الكتاب

أوَّلا: نسخة الأصل:

نسخة المكتبة التُّركيَّة مكتبة شهيد علي باشا في إسطنبول، ذات الرَّقم (١١٥) إلى (١١٩)، رمزت لها بـ (أ)، تقع المخطوطة في خمسة مجلَّدات، ضمَّت إعراب القرآن كاملاً، وهي مخطوطةٌ جليلةٌ مكتوبةٌ بخطِّ المصنِّف، وهي أجود النُّسخ الَّتي وقفت عليها وأعلاها، فهي قليلة التَّصحيف والتَّحريف والسقط، ولم تخل من الزلات.

كُتبت المخطوطة بخطٍّ نُسَخيٍّ صغيرٍ، وكتبت فيها كلمة: «قولـــه» بخط عريض بداية كلِّ جزءٍ من الآية بتطويل المسافة بين اللَّام والهاء؛ تمييزاً لها وتنبيهاً إلى بداية الكلام الجديد، وهي قليلة الإعجام، عدد أسطرها ما بين عشرين إلى أربعين سطراً، وهي نسخة مرقَّمة، ترى كاتبها يستدرك ما فاته من العبارات بكتابتها أيمن الورقة وأيسرها، أو أعلاها وأسفلها، ويضع خطَّاً مائلاً إلى الجهة الَّتي استدرك فيها، وكان يشطب فيها بعض العبارات بخطٍّ طويلٍ منتصف العبارة.

وقد حصلنا من مجلَّدات هذه المخطوطة الخمسةِ على مجلد كامل، ومجلَّدين غير كاملين، أرسلها لنا مصوَّرةً بعض أهل العلم الكرام، واشتملت هذه الصُّور على جميع قطع الطُّلَّاب الَّذين اقتسموا تحقيق الكتاب. المجلَّد الأوَّل تحت الرَّقم (١١٥): صُوِر لنا كاملاً، كتب المؤلِّف على أوَّل ورقة منه: «المجلَّد الأوَّل من تفسير الدُّرِّ المصون، من أوَّل القرآن إلى أوَّل آل عمران». وانتهى المجلِّد بقوله: «قال ابنُ عطيَّة: يَحْسُن في هذا القول».

والمجلَّد الثَّاني تحت الرَّقم (١١٦): وفيه تقع قطعتي كاملة، ليست بدايته ممَّا صُوِّر لنا، وينتهي بقوله: «وقرأ يحيى: «دِمتم»، بكسرها من لغة مَنْ يقول: دام يدام».

والمجلَّد الثَّالث برقم: (١١٧): يبدأ بقوله: «كخاف يَخاف، وفيها لغةٌ أخرى: فتحُ عينها». وليست نهايته ممَّا حصلنا عليه، إذ لم نقع إلَّا على عشرين ورقة منه.

ثانياً: النُّسخة الظَّاهريَّة:

وهي مخطوطة كانت موجودة في المكتبة الظَّاهريَّة بدمشق، ثمَّ نُقلت إلى مكتبة الأسد تحت الرَّقم: (٣٩١٧ت١)، مكتوبة عام (١٠٠٣) هـ، رمزت لها بـ (ظ)، وتضمُّ إعراب القرآن للسَّمين الحلبي من

أول الفاتحة إلى سورة يوسف في أربعمئة وثلاث وسبعين ورقة، وتمام الكتاب من سورة الرَّعد إلى النَّاس في نسخة أخرى تحت الرَّقم (٥٦٥٢)، منسوخة عام (١٠٠٤) هـ.

تتألَّف كلُّ ورقة من المخطوطة من واحدٍ وأربعين سطراً، في كلِّ سطرٍ ما بين خمس عشرة إلى اثنتين وعشرين كلمة، كُتبت بخطٍّ نُسَخيٍّ واضحٍ، وكتبت أسماء السُّور ورأس كلِّ أية بحبرٍ أحمر، وقد تأثَّرت بالرُّطوبة.

وهي قليلة السَّقط، وفيها ما فيها من تصحيفٍ وتحريفٍ، في أوَّلها مختاراتٌ من كتاب "أدب الدُّنيا والدِّين" للماوردي (٤٥٠) هـ، وعلى الورقة الأولى قيد وقفٍ باسم أسعد باشا على مدرسة والده إسماعيل باشا، وعلى الورقة الخامسة قيود تملُّكٍ أخرى، أمَّا الورقة الثَّانية فعليها مختاراتٌ من كتاب "الإتقان" للسّيوطي (٩١١) هـ، وجاء أولها: «الحمد لله الَّذي أنزل على عبده الكتاب ناطقاً بالحكمة وفصل الخطاب، وجعل متَّبعه سالكاً طرق السَّداد والصَّواب».

ثالثاً: النُّسخة السُّعوديَّة:

نسخة جامعة محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، تحت رقم (٥٥٠٧)، وقفت على الجزء الأوَّل والثَّاني منها مرفوعين على موقع الجامعة، الأوَّل من أوَّل الكتاب إلى نهاية سورة آل عمران، والثَّاني من أوَّل سورة النِّساء إلى نهاية سورة الأعراف، وتقع قطعتي في الجزء الثَّاني، ويبدأ الجزء بقوله: «وباثٌّ، يقال: بَثَّ وأَبَثَّ بمعنى «فَرَّق» ثلاثياً ورباعياً، وقوله: ﴿كَثِيرًا﴾ [النِّساء: ١]: فيه وجهان». وينتهي بقوله: «والإيصال: مصدرُ آصَل؛ أي: دخل في الأصيل والله أعلم». كُتبت بخطٍّ نسخيٍّ واضحٍ، وعدد الأسطر في كلِّ صفحة ما بين اثنين وعشرين وخمسة وعشرين سطراً، بقياس: ١٦/٢٥.

وهي نسخة رديئة، توحي بجهل ناسخها، فقد كثر السَّقط فيها، وأخطاؤها تكاد لا تحصى، وفيها من التَّصحيف والتَّحريف ما يملأ كلَّ ورقة من أوراقها.

منهج التَّحقيق والتَّعليق

- اعتمدت في إقامة النَّصِّ على ثلاث نسخٍ وصفتها فيما سبق، فاتَّخذت من مخطوطة مكتبة علي باشا أصلاً؛ لأنَّ مصنِّف الكتاب خطَّها بيده، ولما اتَّسمت به من الجودة وقلَّة التَّحريف والتَّصحيف، ورمزت لها بـ (أ).
- أثبتُّ النَّصَّ من (أ)، ولم أغيِّر في النَّصِّ ولم أعدِّل إلَّا حين دعت الضَّرورة إلى ذلك، كتصحيح بعض الأخطاء فيه، وتخليصه من شوائب التَّصحيف والتَّحريف، وترميم المطموس فيه، وزيادة ما اعتراه من سقط بالاعتماد على النُّسخ الأخرى، أو على مصادر السَّمين في صناعة كتابه، وحصرت ما زِدتُه بين معقوفتين وأشرت إلى كلِّ ذلك في حواشي التَّحقيق.
- قابلت ما نسخته من نسخة الأصل بمخطوطتَي المكتبة الظَّاهريَّة، ورمزها (ظ)، وجامعة الملك محمَّد بن سعود، ورمزها (ح)، كما قابلته بمطبوعة "الدُّرِّ المصون" من تحقيق الدُّكتور محمَّد الخرَّاط، ورمزت لها بـ (ط).
- تتبَّعت الفروق بين النُّسخ، وأثبتُّ في الحواشي ما ارتأيت لإثباته فائدة، وصنعت لما بقي من الفروق فِهرساً في نهاية الرِّسالة، وسمَّيته (ملحق فروق النُّسخ).
- عنيت بتنسيق النَّصِّ وتفقيره وضبطه ضبطاً دقيقاً وافياً، ووضع علامات التَّرقيم، ومراعاة قواعد الإملاء المعروفة، والإشارة إلى ترقيم المخطوط الأمِّ أيسر الصَّفحة.
- أضفت الآيات القرآنيَّة قبل البدء بدراسة كلِّ آيةٍ؛ لضرورة تتبُّع أجزاء الآية أثناء قراءة النَّصِّ وفهمه، واختصاراً لعودة القارئ إلى القرآن.
- خرَّجت الآيات القرآنيَّة فذكرت اسماء سورها، ورقم كلِّ آية، وفصلت بينهما بخطٍّ مائلٍ، ووضعت التَّخريج أيسر الآيات، وأتممت في الحواشي الآيات الَّتي اجتزأ السَّمين موضع شاهده منها إن دعت الحاجة إلى ذلك.
- ربطت مادَّة القطعة المدروسة ببعضها البعض، وبما تقدَّمها وما تأخَّر عنها إن لزم ذلك، كما ربطت المادَّة بما اعتمد عليه السَّمين في صناعة كتابه من كتب المعربين والمفسِّرين، وهي: البحر المحيط، ومشكل إعراب القرآن، والكشَّاف، والمحرَّر الوجيز، والتِّبيان، والكتاب الفريد.
- أحلت أعاريب القرآن ومعانيه على أمَّات كتب إعراب القرآن ومعانيه وتفسيره، نحو: معاني القرآن للفرَّاء، وللأخفش، وتفسير الطَّبري، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج، وإعراب النَّحَّاس، ومعاني القرآن له، وتفسير الماتريدي، وبحر العلوم، والكشف والبيان، والهداية إلى بلوغ النِّهاية،

والتَّحصيل، والتَّفسير البسيط، وتفسير الرَّاغب الأصفهاني، وغرائب التَّفسير للكرماني، وإعراب الأصبهاني، وكشف المشكلات، والجواهر، ومجمع البيان، والبيان، وتفسير القرطبي، والرَّازي، والبيضاوي، والنَّسفي.

- وفي تفسير الألفاظ وشرح معانيها اعتمدت على كتب اللُّغة والمعجم، كغريب القرآن للرَّاغب الأصفهاني، وتهذيب اللغة، ولسان العرب، وأحلت إلى بعض التَّفاسير إن كان قد نقل كلامه عن اللَّفظ منها.
- درست مسائل العربيَّة اعتماداً على أمَّات كتب النَّحو، ومنها: الكتاب، وشروحه، والمقتضب، والأصول، والمفصَّل، والإيضاح العضدي، والمسائل الحلبيَّات، وغيرها من كتب أبي علي، وأمالي ابن الشَّجري، والمنصف، واللُّمع، والخصائص، ونتائج الفكر، والبديع، واللُّباب، وغيرها من كتب النَّحو والصَّرف.
- خرَّجت القراءات القرآنيَّة المتواترة والشَّاذَّة، وذكرت أسماء القرَّاء إن أغفل المؤلِّف ذكرها بالاعتماد على المشهور من كتب القراءات، نحو: السَّبعة في القراءات، والحجَّة للقرَّاء السَّبعة، والنَّشر والإتحاف، وغيرها، وإن كانت شاذَّة فمن كتب الشَّواذَّ، ومنها: مختصر ابن خالويه، والمحتسب، وإعراب القراءات الشَّاذَّة، وغيرها، وتتبَّعت بعضها في كتب التَّفسير.
- عزوت الشَّواهد الشِّعريَّة إلى قائليها، إن أمكن، وضبطَّتها ضبطاً وافياً، وذكرت بعض رواياتها إن كان لذلك أثر في الاستدلال بالبيت، وشرحت الغريب من مفرداتها، وأتممت ما أورد المؤلِّف منه شطراً أو جزءاً، وخرَّجتها من الدَّيوان إن وجد، ثمَّ من كتب الأصول وأمَّات كتب العربيَّة.
- خرَّجت الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة من كتب الحديث وعلومه، وخرَّجت الأمثال وأقوال العرب من مظانِّها.
- اجتهدت في توثيق الأقوال والآراء والاقتباسات من مصادرها، فإن تعذَّر فمن مصادر أخرى، كما عنيت بإبانة النُّقول سواء كانت بالمعنى أو باللَّفظ أو بتصَّرُّفٍ من المؤلِّف.
- ترجمت جلَّ ما ذُكر من أسماء الأعلام من كتب التَّراجم، وتركت ترجمة ما اشتهر اسمه منهم.
- علَّقت بإسهاب أو باختصارٍ كلَّما دعت الحاجة، وأرفقت من تعليقات العلماء والمعربين ما رأيت فيه زيادة فائدة.
- رتَّبت ذكر المصادر والمراجع ترتيباً زمنيَّاً حسب تاريخ وفاة المؤلِّفين، ابتداءً بالأقدم وفاةً.

- صـــنعت الفهارس الفنِّيَّة الَّتي تعين القارئ على الوصـــول إلى المواضـــع المرادة، وهذه الفهارس: فهرس شـــواهد القرآن، فهرس الأحاديث النبوية والآثار، فهرس القراءات الشـــاذة، فهلاس الأعلام، فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن، فهرس شـــواهد الشـــعر والرجز، فهرس الأمثال وأقوال العرب، فهرس الأســـاليب والنماذج النحوية، فهرس الأمثلة والأوزان والأبنية، فهرس القبائل والطوائف واللغات، فهرس اللغة، فهرس الأدوات، فهرس الجمل، فهرس مسـائل العربية، فهرس المصادر والمراجع، فهرس الفهارس.

كشَّاف مختصر بعض المصادر:

- الإتحاف = إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للعلَّامة الشَّيخ أحمد بن محمَّد البنَّا (ت١١١٧هـ).
- الارتشاف = ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب لأبي حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ).
- البحر = البحر المحيط في التَّفسير لأبي حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ).
- التَّحصيل = التَّحصيل لفوائد كتاب التَّفصيل الجامع لعلوم التَّنزيل لأبي العبَّاس المهدوي (٤٤٠هـ).
- تفسير البغوي = معالم التَّنزيل في تفسير القرآن لأبي محمَّد البغوي (٥١٠هـ).
- تفسير البيضاوي = أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل لناصر الدِّين البيضاوي (ت٦٨٥هـ).
- تفسير الرَّازي = التَّفسير الكبير = مفاتيح الغيب لفخر الدِّين الرَّازي (ت٦٠٦هـ).
- تفسير السَّمرقندي = بحر العلوم لأبي اللَّيث السَّمرقندي (ت٣٧٣هـ).
- تفسير الطَّبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر ابن جرير الطَّبري (ت٣١٠هـ).
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ).
- تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السُّنَّة لأبي منصور الماتريدي (ت٣٣٣هـ).
- تفسير النَّسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات النَّسَفي (ت٧١٠هـ).
- الحجَّة = الحجَّة للقرَّاء السَّبعة لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ).
- درج الدُّرر = درج الدُّرر في تفسير الآي والسُّور لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ).
- غرائب التَّفسير = غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل لبرهان الدِّين الكرماني (ت٥٠٥هـ).
- الفريد = الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ).
- اللِّسان = لسان العرب لابن منظور (ت٧١١هـ).
- المحتسب = المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ).
- المحرَّر = المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطيَّة الأندلسي (ت٥٤٢هـ).
- مختصر ابن خالويه = مختصر في شواذّ القرآن لابن خالويه (ت٣٧٠هـ).
- المغني = مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدِّين ابن هشام (ت٧٦١هـ).
- المفردات = المفردات في غريب القرآن للرَّاغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ).

نماذج من صور النُّسخ:

اللّوح الأوّل من النسخة (أ)

اللّوح الأخير من النسخة (أ)

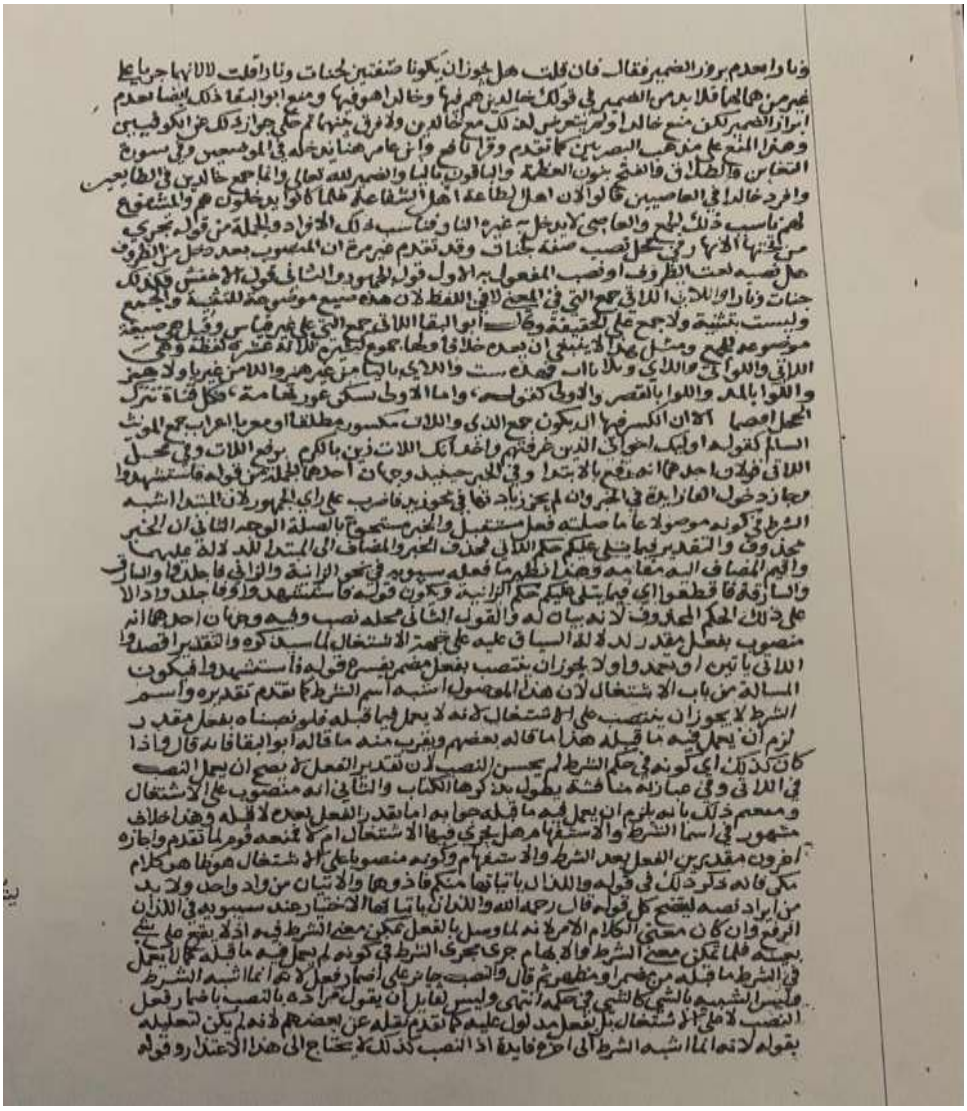

اللوح الأوّل من النسخة (ظ)

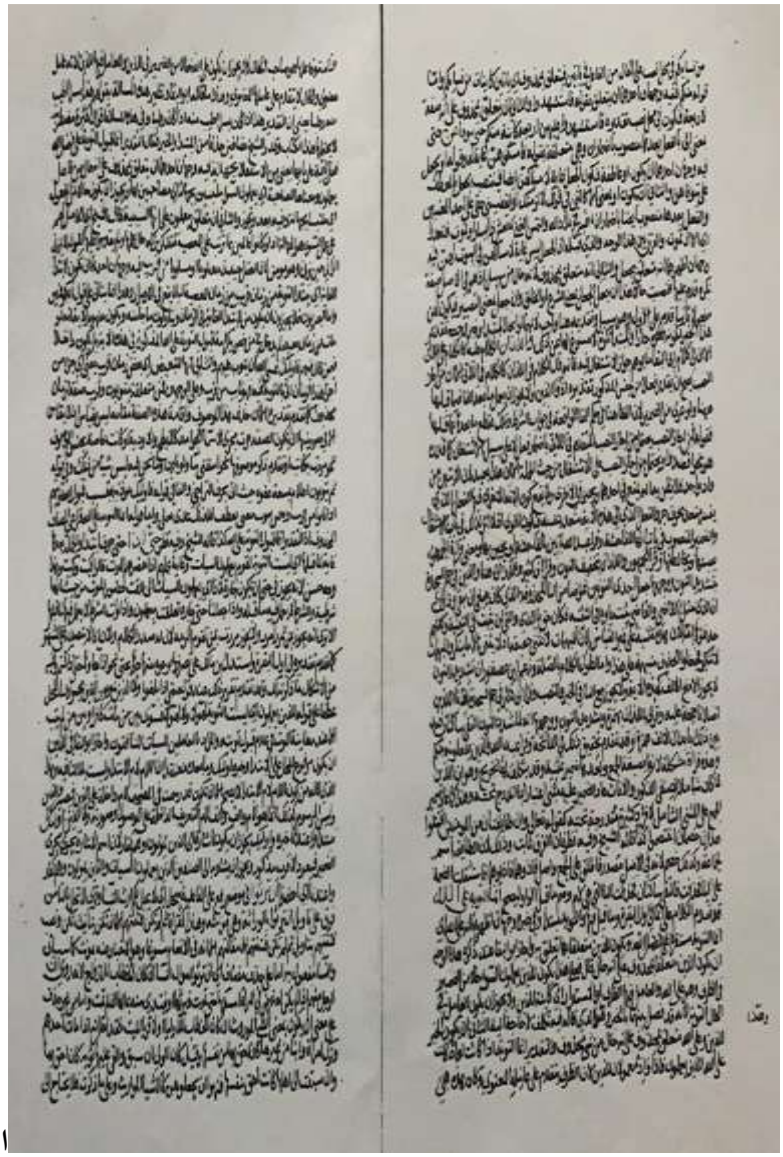

اللوح الثاني من النسخة (ظ).

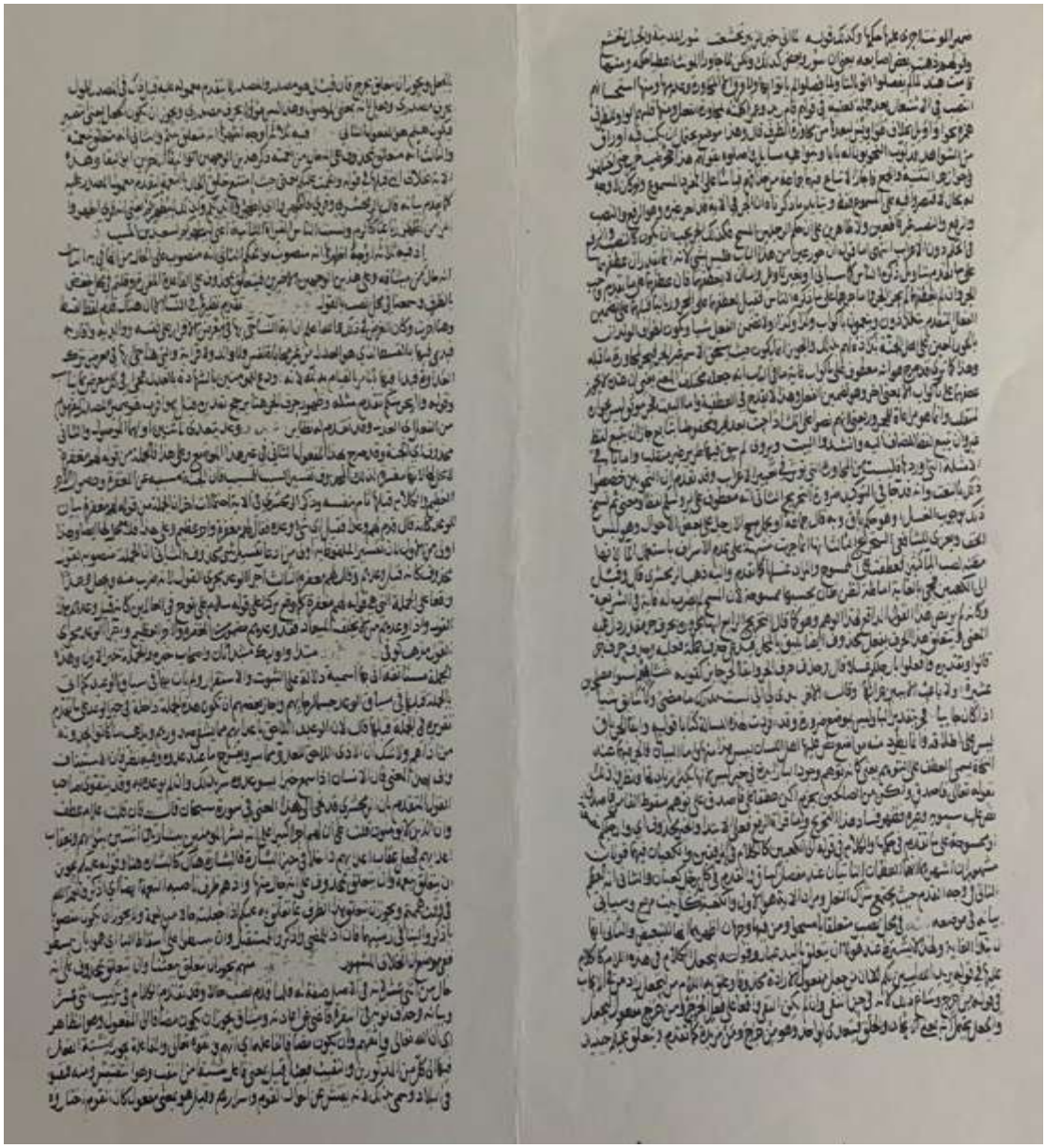

اللوح الأخير من النسخة (ظ)

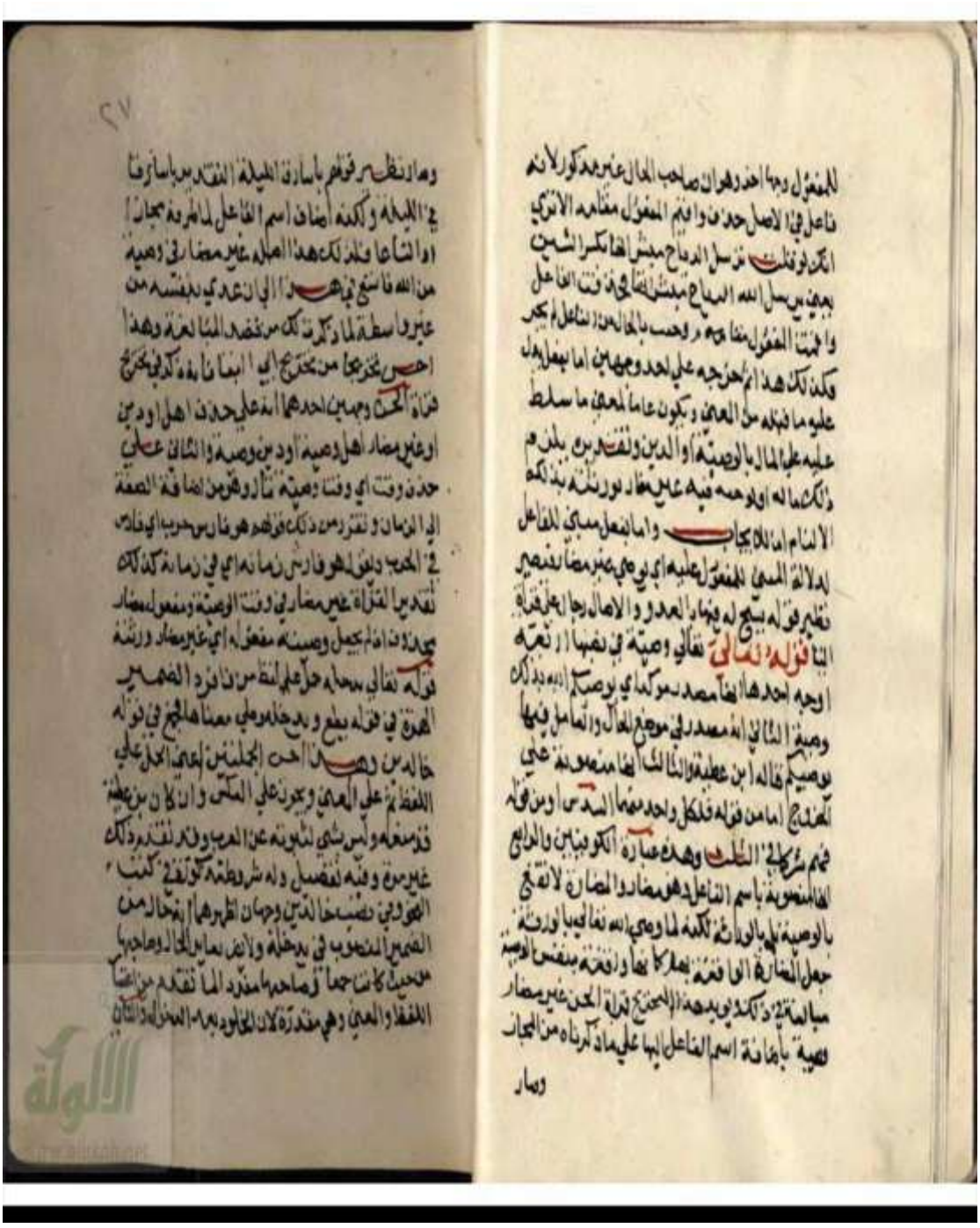

اللوح الأوّل من النسخة (ح)

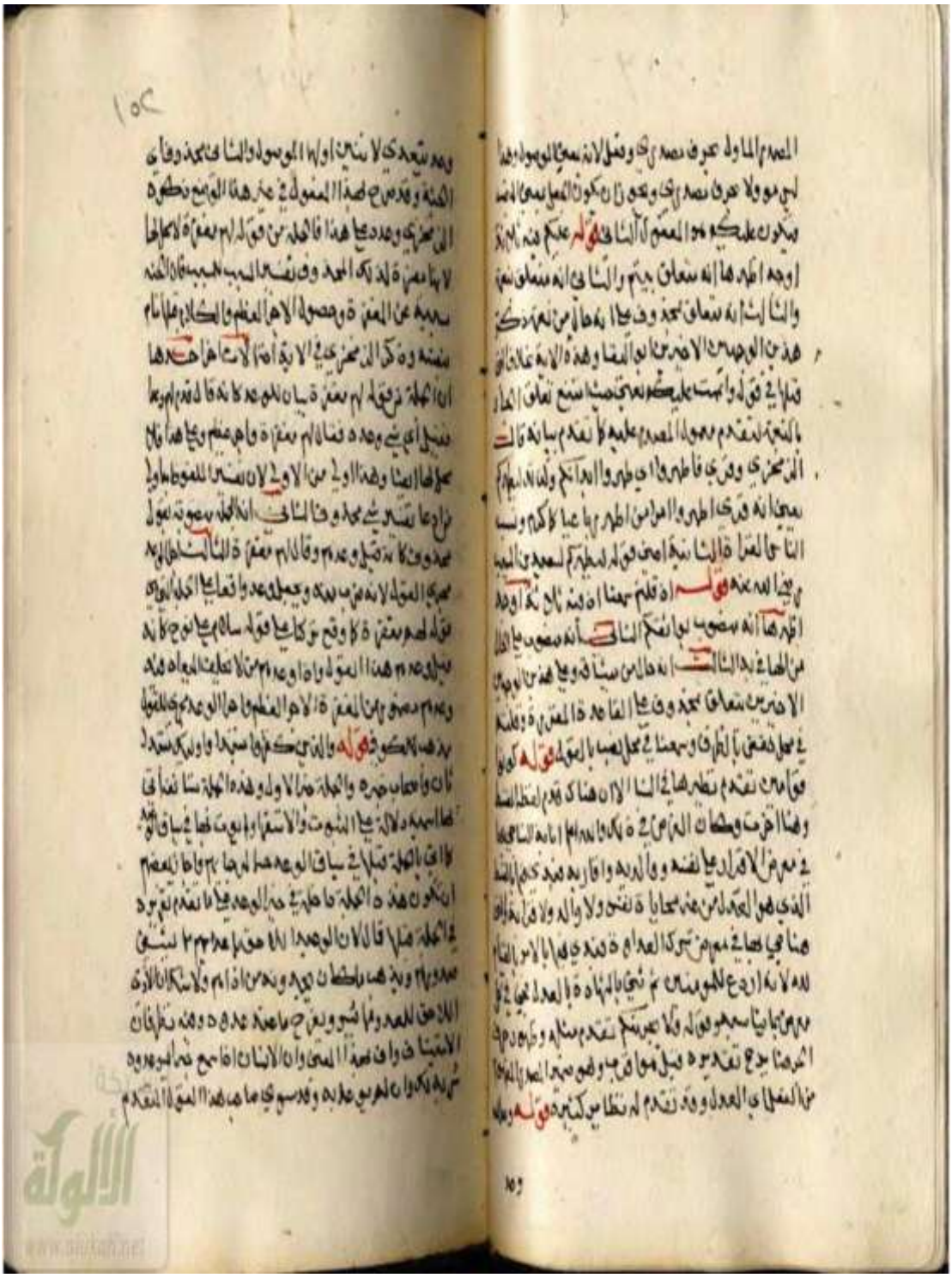

١

اللوح الأخير من النسخة (ح)

النَّصُّ المحقَّق:

قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها وَذلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۞ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نارًا خالِدًا فِيها وَلَهُ عَذابٌ مُهِينٌ﴾ [النِّساء: ١٣-١٤].

قَولُه: ﴿يُدْخِلْهُ﴾: حَمَلَ على لَفظِ «مَنْ» فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ في قَولِه: «يُطِعْ» و«يُدْخِلْهُ»، وعلى مَعنَاهَا فجمَعَ في قَولِه «خَالِدِينَ»، وهذا أحسَنُ الحَمْلين، أعْنِي الحمْلَ على اللَّفظِ ثمَّ على[1] المعنَى، ويجُوزُ العَكسُ، وإنْ كَانَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[2]، قد مَنَعَهُ، ولَيسَ بِشَيءٍ؛ لِثبوتِه عن العَرَبِ، وقد تَقَدَّمَ ذلكَ غيرَ مَرَّةٍ[3]، وفيه تفصِيلٌ، وله شُرُوطٌ مَذكُورةٌ في كُتُبِ النَّحوِ[4].

وفي نَصْبِ ﴿خَالِدِينَ﴾: وَجْهانِ[5]:

---

[1] سقطت من (ط).

[2] انظر المحرّر: ٢/٢١، وعلَّل منعه في غير موضعٍ من كتابه، قال: «لأنّ الإلباس يدخل في الكلام». وقال: «لأنّ الواحد قبل الجمع في الرّتبة، ولا يجوز أن يرجع متكلمٌ من لفظ جمعٍ إلى توحيد». وهو مذهب ابن خالويه وابن جنّي، فمنع ابن جنّي «شكرت من أحسنوا إليّ على فعله»؛ لأنَّه انتكاثٌ وتراجعٌ، وهو قول بعض الكوفيّين، انظر شرح السّيرافي: ١/٣٠٩، وليس في كلام العرب: ٢١٩، والخصائص: ٢/٤٢٢-٤٢٣، والمحرَّر: ١/٩٠-١٥٨، وشرح المفصّل: ٢/٤١٦.

وابن عَطِيَّة: هو أبو محمَّد عبد الحقّ بن غالب الغرناطيّ، إمامٌ فقيه لغويٌ أديب، له كتاب المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وألّف برنامجاً ضمّنه مرويّاته وأسماء شيوخه، توفّي سنة٥٤٦هـ، وقيل غير ذلك، انظر بغية الملتمس: ٣٨٩، والإحاطة في أخبار غرناطة: ٣/٤١٢، وبغية الوعاة: ٢/٧٣.

[3] في الآية (٨) و(١٧) و(١١٢) و(٢١٧) و(٢٦٤) من البقرة، و(١٩٩) من آل عمران، ذكر السّمين أنَّ مراعاة اللَّفظ أولى، وساق مذهب ابن عطيّة، وردَّ عليه بقول الشاعر:

لستُ مِمَّنْ يَكِعُّ أو يَسْتَكِنو ن إذا كافَحَتْهُ خيلُ الأعادي

راعى المعنى في قوله: «يستكينون»، ثمّ راعى اللّفظ في قوله: «إذا كافحته»، وذكر أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِن بالله وَيَعْمَلْ﴾ [التغابن: ٩] إلى أن قال: ﴿خالدين﴾ فراعى المعنى، ثمّ قال: ﴿قَدْ أَحْسَنَ الله لَهُ رِزْقًا﴾ فراعى اللّفظَ بعد مراعاةِ المعنى، انظر (أ): ١٣/ب، ١٨/ب، ٤٩/أ، ٨٤/أ، ١٠٦/ب، ١٩٤/ب، و(ط): ١/١٢١-١٢٢-١٥٦، ٢/٧٣-٧٤-٤٠١-٥٨٨-٥٤٩.

[4] شرط النُّحاة في جواز الحمل على اللَّفظ ثمَّ المعنى وعكسه عدم وقوع لبسٍ أو قبحٍ في الكلام، فإن وقع وجب مراعاة المعنى، وشرط قومٌ الفصل بين الجملتين، نحو: «من يقومون في غير شيء، وينظر في أمورنا قومك»، وعزي للكوفيّين، انظر المقرّب: ١/٦٣-٦٤، وشرح التّسهيل: ١/٢١٢-٢١٣-٢١٤، والارتشاف: ٢/١٠٢٦-١٠٢٧.

[5] انظر الوجه الأوّل في معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٢/٢٧، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٩٢-١٩٣، والكشّاف: ٢٢٦، والمحرَّر: ٢/٢٠-٢١، والبيان: ١/٢٤٦، والبحر: ٦/٤٩٨، قال الزَّجّاج: «أي يدخلهم مقدِّرين الخلودَ فيها، والحال يُستقبل بها، تقول مررتُ به معه بازٍ صائداً به غداً؛ أي: مقدِّرا الصَّيدَ به غداً». ولم أقف على أحدٍ أعرب=

أَظهَرُهما: أنَّه حَالٌ من الضَّمِيرِ المنصُوبِ في «يُدْخِلْهُ»، ولا يَضُرُّ تغايُرُ الحَالِ وصَاحِبِها مِن حَيثُ كَانَتْ جَمعَاً وصَاحِبُها مُفرَدَاً؛ لِما تَقَدَّمَ من اعتِبَارِ اللَّفظِ والمعنَى، وهي مُقَدَّرةٌ[١]؛ لأنَّ الخُلُودَ بَعدَ الدُّخُولِ.

والثَّاني: أنْ يكُونَ نَعتَاً لـ «جَنَّاتٍ» مِن بَابِ ما جَرَى على مَوصُوفِه لَفظَاً وهو لغَيرِه معنَىً، نحو: «مَرَرتُ برَجُلٍ قَائِمَةٍ أمُّه»، و«بامرَأَةٍ حَسَنٍ غُلَامُها»، فـ «قَائِمَةٍ» و«حَسَنٍ» وإنْ كَانَا جَارِيَيْنِ على ما قَبلَهما لَفظَاً فهما لِمَا بَعدَهما مَعنَىً، أَجَازَ ذلك في الآيةِ الكَرِيمةِ **الزَّجَّاجُ**[٢] وتبِعَهُ **التَّبْرِيْزِيُّ**[٣]، إلَّا أنَّ الصِّفَةَ إذا جَرَتْ على غَيرِ مَنْ هي له وَجَبَ/ إبرَازُ الضَّمِيرِ مُطلَقَاً على مَذهَبِ **البَصرِيِّينَ**، أَلْبَسَ أو لم يُلْبِسْ. ٢٠١/أ

وأمَّا **الكُوفِيُّونَ** فيُفَصِّلُون فيقُولُون: إذا جَرَتِ الصِّفَةُ على غَيرِ مَنْ هي له فإنْ أَلْبَسَ وَجَبَ إبرَازُ الضَّمِيرِ كما هو مَذهَبُ البَصرِيِّين، نحو: «زَيدٌ عَمْرٌو ضَارِبُه هو»، إذا كَانَ الضَّرْبُ وَاقِعَاً من زَيدٍ على عَمرٍو، وإنْ لم يُلْبِسْ لم يَجبِ الإبرَازُ، نحو: «زَيدٌ هِندٌ ضَارِبُها»[٤]، إذا تَقَرَّرَ هذا فمَذهَبُ **الزَّجَّاجِ** في الآيَةِ إنَّما يتمَشَّى على رَأيِ **الكُوفِيِّين**، وهو مَذهَبٌ حَسَنٌ.

=«خالدين» نعتاً لـ «جنّات»، وأعرب غيرُ معربٍ «خالداً» نعتاً لـ «ناراً»، وهما من وادٍ واحدٍ كما سيأتي، ومنهم الزَّجَّاج ومكِّي والواحدي وغيرهم، انظر التَّفسير البسيط: ٣٧٦/٦.

[١] الحال المقدَّرة: وهي حال مستقبَلَة، يتأخَّر حصول مضمونها عن حصول مضمون العامل، انظر البديع: ١٩٣/١، والمغني: ٦٠٥-٦٠٦، وشرح كتاب الحدود: ٢٣٠.

[٢] اقتصر الزّجاج في إعراب «خالدِين» على القول بأنّها حال مقدّرة، ولم يذكر أنّها نعت لجنّات، وأجاز الوجهين في إعراب «خالداً» في الآية الّتي تليها، وهما متشابهان، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢٧/٢.

والزّجاج: هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيِّ بن سهل، كَانَ يخرط الزّجاج، ثمَّ مَال إِلَى النَّحْو، فَلَزِمَ الْمبرد، من كتبه: معاني القرآن، والفرق بين المؤنّث والمذكّر، وكتاب فعلت وأفعلت، والاشتقاق، توفّي سنة ٣١١هـ، وقيل غير ذلك، انظر طبقات النّحويّين واللّغويين: ١١١، وتاريخ العلماء النَّحويِّين: ٤٠، ونزهة الألبّاء: ١٨٣، وبغية الوعاة: ٤١١/١.

[٣] لم أقف عليه، و**التّبريزي**: هو أبو زكريّا يحيى بن علي بن محمد، الخطيب التّبريزي، أصله من تبريز، صنّف تصانيف جمّة، منها: غريب القرآن، وشرح اللّمع لابن جنّي، وشرح الحماسة، وشرح ديوان المتنبّي، توفّي في بغداد سنة ٥٠٢هـ، انظر تاريخ دمشق: ٣٤٧/٦٤، ونزهة الألبّاء: ٢٧١، وإنباه الرّواة: ٢٨/٤، ووفيات الأعيان: ١٩١/٦.

[٤] التزم البصريون الإبراز مع عدم اللَّبس؛ ليجري الباب على سنن واحد؛ ولأن اسمَ الفاعلِ والصّفة المشبهَة به فَرعان على الفعلِ في العملِ وَتَحمُّلِ الضَّمِيرِ، وقد انضمّ إلى ذلك هُنا جريانُه على غيرِ من هو له، فقد انضمّ فرعٌ إلى فرعٍ، والفرعُ يقصرُ عن الأصلِ، فيجبُ أن يبرزَ الضَّميرُ ليظهرَ أثَر القُصور، ويمتاز الفرعُ عن الأصلِ، واختار ابن مالك مذهب الكوفيِّين، ورأى أبو حيَّان في مذهب البصريِّين تكلفاً، انظر معاني القرآن للفرّاء: ٣٤٧/٢، وأمالي ابن الشجري: ٥٤/٢-٥٥، والإنصاف المسألة: (٨): ٥٠/١، والتبيين عن مذاهب النحويين المسألة (٣٥): ٢٥٩، وشرح التّسهيل: ٣٠٧/١-٣٠٨-٣٠٩، والتَّذييل والتَّكميل: ١٩/٤ إلى ٢٣، وشرح ابن عقيل: ٢٠٧/١-٢٠٨.

واســتَدَلَّ مَنْ نَصَــرَ مَذهَبَ **الكُوفِيِّينَ** بالسَّــمَاعِ، فمِنهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ[١]: ﴿إلى طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إِنَاهُ[٢]﴾ [الأحزاب: ٥٣] بجرِّ ((غَيرِ)) مَعَ عَدَمِ بُرُوزِ الضَّــميرِ، ولو أَبْرَزَهُ لَقَالَ: ((غَيرِ نَاظِرِينَ إِنَاه أنتم))، ومنه قَولُ الآخَرِ[٣]: [البسيط]

قَوْمِيْ ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وقَحْطَانُ

ولم يَقُلْ: ((بَانُوها هُم))، وقد خَرَّجَ **بَعضُــهُمْ**[٤] البَيتَ على حَذفِ مُبتَدَأٍ تَقدِيرُه: ((هم بَانُوها))، فـــ((قَومِي)) مُبتَدَأٌ أَوَّلٌ، و((ذُرَا)) مُبتَدأٌ ثَانٍ، و((هم)) مُبتَدَأٌ ثَالِثٌ، و((بانُوها)) خَبَرُ الثَّالِثِ، والثَّالِثُ وخَبَرُه خَبَرُ الثَّانِي، والثَّانِي وخَبَرُه خَبَرُ الأوَّلِ.

وقد مَنَعَ **الزَّمَخْشَرِيُّ**[٥] كَونَ ((خَالِدِينَ)) و((خَالِدَاً)) صِفَةً لـــ((جنَّاتٍ)) و((نَارَاً))؛ بعَدَمِ بُرُوزِ الضَّمِيرِ فَقَالَ: ((فإنْ قُلتَ: هل يجُوزُ أنْ يكُونَا صِفَتَين لـــ((جنَّاتٍ)) و((نَاراً))؟ قُلتُ: لا؛ لأنَّهما جَرَيَا على غَيرِ مَنْ هما لَه، فلا بُدَّ من الضَّميرِ في قَولِكَ: ((خَالِدِينَ هم فيها))، و((خَالِدَاً هوَ فيها)))).

ومَنَعَ **أبو البَقَاءِ**[٦] ذلك أيضــاً بعَدَمِ إبرَازِ الضَّــمِيرِ لكِنْ مَعَ ((خَالِداً))، ولم يتَعرَّضْ لذلك مَعَ ((خالِدِين))، ولا فَرْقَ بَينَهُما، ثُمَّ حَكَى جَوَازَ ذلك عنِ **الكُوفِيِّين**، وهذا الــمَنعُ على مَذهَبِ **البَصرِيِّين** كَمَا تَقَدَّمَ.

---

(١) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة في غرائب التَّفسير: ٩٢١/٢، وتفسير القرطبي: ٢٢٣/١٤، وبلا نسبة في معاني القرآن للفرّاء: ٣٤٧/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٨١/٢، وإعراب القراءات الشّواذّ: ٣١٥/٢-٣١٦، وذهب الزّجّاج إلى عدم جواز جرّ ((غير)) في هذه الآية، فلم يتّبع الزّجّاج مذهب الكوفيّين كما في إعراب ((خالداً))، بل اعتمد رأي البصريّين، قال: ((ولا يجوز الخفض في ((غير))؛ لأنّها إذا كانت نعتاً للطّعام لم يكن بدٌّ من إظهار ضمير الفاعل، لا يجوز إلّا غير ناظرين إناه أنتم)). انظر معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٢٣٤/٤-٢٣٥.

(٢) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح التّسهيل: ٣٠٨/١، وشرح ابن النّاظم: ٧٨، والتّذييل والتّكميل: ٢١/٤، وشرح ابن عقيل: ٢٠٨/١، وشرح التّصريح: ٢٠٠/١، و((بانوها)) خبر جارٍ على ((ذرا المجد)) في اللّفظ، وهو في المعنى لـ ((قومي))؛ لأنّهم البانون، وأمّا المجد فهو المبنيّ، وتكلّف البعض فجعلوا التّقدير: ((قومي بانوا ذرا المجد بانوها))، فـ((قومي)) مبتدأٌ، و((بانوا)) خبرٌ محذوفٌ يفسّره المذكور بعده، و((ذرا)) مفعولٌ به للخبر، و((بانوها)) بدلٌ من الخبر.

(٤) ابن مالك في شرح التَّسهيل: ٣٠٨/١.

(٥) الكشَّاف: ٢٢٦.

والزّمخشري: هو جار الله محمود بن عمر بن محمّد بن عمر أبو القاسم، معتزلي، ألّف الكثير من التّصانيف، منها: الكشّاف في تفسير القرآن، والفائق في غريب الحديث، والمفصَّل، وربيع الأبرار، وأطواق الذَّهب، توفي في خوارزم، سنة ٥٣٨هـ، انظر نزهة الألبَّاء: ٢٩٠، ومعجم الأدباء: ٢٦٨٧/٦، وتاريخ الإسلام: ٦٩٧/١١، وبغية الوعاة: ٢٨٠/٢.

(٦) انظر التِّبيان: ٣٣٧/١-٣٣٨.

وقَرَأَ نَافِعٌ وابنُ عَامِرٍ[١] هُنا «نُدْخِلْه» في الـــمَوضِعَينِ، وفي سُورَةِ التَّغَابُنِ والطَّلاقِ والفَتْحِ بنُونِ العَظَمَةِ، والبَاقُونَ باليَاءِ، والضَّمِيرُ لله تَعَالَى.

وإنَّما جَمَعَ «خَالِدِينَ» في الطَّائِعِينَ، وأَفْرَدَ «خَالِدَاً» في العَاصِـــينَ، قَالُوا[٢]: «لأنَّ أَهْلَ الطَّاعةِ أَهْلُ الشَّفَاعَةِ، فلَمَّا كَانُوا يَدْخُلونَ هُم والـــمَشفُوعُ لهم نَاسَبَ ذلك الجَمعَ، والعَاصِي لا يَدْخُلُ به غَيرُه النَّارَ، فنَاسَبَ ذلك الإِفْرَادَ».

والجُملَةُ من قَولِه: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾: في مَحَلِّ نَصبٍ صِفَةً لـ«جَنَّاتٍ».

وقد تَقَدَّمَ غَيرَ مَرَّةٍ أنَّ المنصُوبَ بَعدَ «دَخَلَ» منَ الظُّرُوفِ هل نَصبُهُ نصْبُ الظَّرُوفِ أو نصْبُ المفعُولِ بهِ؟ الأوَّلُ قَولُ **الجُمهُورِ**، والثَّاني قَولُ **الأَخْفَشِ**[٣]، فكذلِك «جَنَّاتٍ» و«نَاراً».

وأبو البقاء: هو محبّ الدّين عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيُّ، فقيهٌ نحويٌّ ضريرٌ، من كتبه: اللُّباب في علل النّحو، وإعراب شعر الحماسة، وإعراب القرآن الكريم، وشرح اللّمع، وإعراب الحديث، توفّي في بغداد سنة ٦١٦هـــ، انظر إنباه الرّواة: ١١٦/٢، ووفيّات الأعيان: ١٠٠/٣، وسير أعلام النّبلاء: ٩١/٢٢.

[١] وأبو جعفر من تمام العشرة، انظر السّبعة: ٢٢٨-٦٠٤، والمبسوط: ١١٧، والنّشر: ٢٤٨/٢، والمراد الآية (٩) من التّغابن، و(١١) من الطّلاق، و(١٧) من الفتح.

ونافع: هو أبو رُوَيْمٍ نافع بن عبد الرّحمن، أحد القرّاء السّبعة، ومقرئ أهل المدينة، أصله من أصبهان، توفّي سنة ١٦٩هـ، انظر طبقات المحدّثين: ٣٨١/١، وتهذيب الأسماء واللُّغات: ١٢٣/٢.

وابن عامر: عبد الله بن عامر اليَحْصُبِي، أحد القرّاء السّبعة، ومقرئ أهل الشّام، كان من الطّبقة الثّانية من التّابعين، كان قاضياً، توفّي سنة ١١٨هـ، انظر أخبار القضاة: ٢٠٣/٣، وتاريخ دمشق: ٢٧١/٢٩، وميزان الاعتدال: ٤٤٩/٢.

[٢] أي: أبو حيّان في البحر: ٤٩٩/٦.

[٣] في الآية (٥٨) من البقرة، و(٣٧) من آل عمران، ذكر السّـــمين أنّ الفعل لا يتعدّى إلى ظرف المكان المختصّ إلّا بحرف الجرّ «في»، إلّا بعض الأفعال، منها «دخل»، ومذهب ســـيبويه أنّ المنصـــوب بعده ظرفٌ، وهو عند الأخفش مفعولٌ به، وقال إنّ كلام الأخفش مرجوحٌ؛ لأنّ «دخل» لو سُلّط على غير الظّرف المختصّ وجب وصوله إليه بـ«في»، مثل: دخلت في الأمر، فلا يقال: دخلت الأمر، فدلّ ذلك على عدم تعدّيه إلى المفعول به بنفسه، انظر (أ): ١٤٢/أ، و(ط): ٣٧٢/١، ١٤٤/٣.

والأخفش: هو الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدَةَ، مولى بني مُجَاشِع بن دارم، ويلقّب بالرّاوية، من كتبه: التّصريف، ومعاني الشّعر، والاشتقاق، والأصوات، توفّي سنة ٢٢٥هـــ، وقيل غير ذلك، انظر تاريخ العلماء النّحويّين: ٨٥، ونزهة الألبّاء: ١٠٧، ومعجم الأدباء: ١٣٧٦/٣، ووفيات الأعيان: ٣٨٠/٢.

قال تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفاحِشَةَ مِنْ نِسائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النّساء: ١٥].

قَولُه: ﴿واللَّاتي﴾: ((اللَّاتِي)): جَمعُ ((الَّتِي)) في المعنَى لا في اللَّفظِ؛ لأنَّ هذهِ صِيَغٌ مَوضُوعَةٌ للتَّثنِيَةِ والجَمعِ، وليسَتْ بتَثنِيَةٍ ولا جَمعٍ حَقِيقَةً[١].

وقَالَ **أبو البَقَاءِ**[٢]: ((((اللَّاتِي)) جَمعُ ((الَّتِي)) على غَيرِ قِيَاسٍ، وقيلَ: هي صِيغَةٌ مَوضُوعةٌ للجَمعِ)).

ومِثلُ هذا لا ينبَغِي أَنْ يَعُدَّه خِلَافاً.

ولها جُمُوعٌ كَثِيرةٌ، ثَلَاثَ عَشْرةَ لَفظَةً، وهي: ((اللَّاتِي)) و((اللَّوَاتِي)) و((اللَّائِي))، وبِلَا يَاءَاتٍ، فهذِه سِتٌّ، و((اللَّايُ)) باليَاءِ من غَيرِ هَمزٍ، و((اللَّا)) من غَيرِ يَاءٍ ولا هَمزٍ، و((اللَّواءُ)) بالمدِّ، و((اللَّوَا)) بالقَصْرِ، و((الأُلَى))، كقَولِه[٣]: [الطَّويل]

فَأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَفْصَمَا

إلَّا أنَّ الكَثِيرَ فيها أن تكُونَ جَمْعَ ((الَّذِي)).

و((اللَّاءَاتِ)) مَكسُوراً مُطلَقَاً، أو مُعرَباً إعرَابَ جَمْعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ[٤]، كقَولِه[٥]: [الطَّويل]

---

[١] انظر المقتضب: ٢٩٠/٢، وشرح المفصَّل: ١٤٠/١، والارتشاف: ١٠٠٦/٢.

[٢] التِّبيان: ٣٣٨/١.

[٣] البيت لعُمارة بن راشد في المحكم والمحيط الأعظم: ٣٤٦/٨، وفي اللّسان:٤٥٣/١٢، ولحُميد بن ثور الهلالي في الوسيط: ١٤٠، وفي حاشية ديوانه في الصفحة: ٢١، وهو بلا نسبةٍ في شرح الكافية الشّافية: ٢٧٢/١، وشرح ابن النّاظم: ٥٧، والمقاصد النّحوية: ٤١٩/١-٤٢٠-٤٢١، ويروى: ((كَعَابٍ)) بدل ((فتاة))، ويروى ((أقصما)) بالقاف، والحِجل: الخلخال، والأفصم: المكسور من غير إبانة، وبالقاف مكسور بإبانة، وبالقاف أظهر ها هنا؛ لأن معناه: أن سيقانها لضخامتها تكسر الخلاخيل.

[٤] فهذه اثنتا عشرة لغة، لم يشر إلى ((اللّوائي))، وقيل: إن ((الّلاءات)) معربة جمع جمع، و((اللَّائي)) و((واللَّاء)) تستخدمان للرّجال والنّساء، والأكثر في ((اللاّء)) أن تكون جمعاً لـ((التي))، و((الألى)) تكتب بالواو وبغير واو، انظر الأصول: ٢٦٢/٢، والمفصَّل: ١٣٧-١٣٨، وشرح جمل الزَّجّاجي لابن خروف: ٢٩٢/١-٢٩٣، وأمالي ابن الشّجري: ٥٨/٣ إلى٦١، وشرح المفصّل: ٣٧٧/٢، وشرح التّسهيل: ١٩٣/١ إلى١٩٦، وشرح الشَّافية الكافية: ٦٧٠/٢، والبسيط: ٣٦٤/١-٣٦٧ إلى ٣٦٩، وشرح التَّصريح: ١٥٢/١.

[٥] البيت بلا نسبة في المحكم والمحيط الأعظم: ٥٢١/٩، والإبانة: ١٨٤/٢، وشرح الكافية الشّافية: ٢٦٨/١، واللّسان:٢٤٠/١٥، وشرح التّسهيل للمرادي: ١٩٣/١، وروي البيت بكسر تاء ((الّلاءات)) وضمّها، وروي ((اللَّائي)) و((اللَّآت)) و((اللَّات)) بدل ((اللَّاءات))، وروي ((يُزَيِّنَّ))، و((أخدانك)) جمع ((خدين)) وهو الصّديق، و((الكتم)) نباتٌ فيه حمرةٌ، انظر اللّسان:١٣٩/١٣و٥٠٨/١٢.

أُولَئِكَ إِخْوَانِي الَّذِينَ عَرَفْتُهُمْ وأَخْدَانُكَ[١] اللَّاءَاتُ زُيِّنَّ بالكَتَمْ[٢]

برَفعِ «اللَّاءَات».

وفي محَلِّ «اللَّاتِي» قَولَانِ:

أَحَدُهما: أنَّه رَفعٌ بالابتِدَاءِ، وفي الخَبَرِ حِينَئِذٍ وَجهَانِ[٣]:

أَحَدُها: الجُملَةُ مِنْ قولِه: «فاسْتَشْهِدُوا»، وجَازَ دُخُولُ الفَاءِ زَائِدَةً في الخَبَرِ -وإنْ لم يَجُزْ زِيَادَتُها في نحوِ: «زَيدٌ فَاضْرِبْ» على رَأيِ **الجُمهُورِ**-؛ لأنَّ المبتَدَأَ أَشْبَهَ الشَّرطَ في كَونِهِ مَوصُولاً عَامَّاً صِلتُه فِعلٌ مُستَقبَلٌ، والخَبَرُ مُستَحَقٌّ بالصِّلَةِ[٤].

الوَجهُ الثَّاني: أنَّ الخَبَرَ مَحذُوفٌ، والتَّقدِيرُ: «فيما يُتلَى عَلَيكُم حُكمُ اللَّاتي»، فحُذفَ الخبَرُ والمضَافُ إلى المبتَدَأِ؛ للدِّلَالَةِ عليهما، وأُقِيمَ المضَافُ إليه مُقامَه.

وهذا نَظِيرُ ما فَعَلَه **سِيبَوَيهِ**[٥] في نحوِ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[٦] [النُّور: ٢]، و﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾[٧] [المائدة: ٣٨] أي: فيما يُتلى عليكم حُكمُ الزَّانِيةِ، ويكُونُ قولُه «فاسْتَشهِدُوا» و«فاجْلِدُوا» دَالَّاً على ذلك الحُكمِ المحذُوفِ؛ لأنَّه بَيَانٌ له.

والقَولُ الثَّانِي[٨]: أنَّ مَحَلَّه نَصبٌ، وفيه وَجهَانِ[٩]:

---

[١] في (ح): إخوانك، وهي رواية، انظر تعليق الفرائد: ١٩٦/٢.

[٢] في (ظ): بالكرم.

[٣] انظر الوجه الأوَّل في إعراب القرآن للنَّحَّاس: ٢٠٤/١، والثَّاني في إعراب القرآن للباقولي: ٧٤٤/٢، والوجهين في التِّبيان: ٣٣٨/١، والفريد: ٢٢٧/٢، والبحر: ٥٠٨/٦، ومن البحر نقل.

[٤] تمتنع الفاء في «زيد فاضرب»؛ لأنَّ الفاء لا معنى لها هنا، إذ لا تدخل الفاء إلَّا لعطفٍ أو جواب، فإذا أشبه المبتدأ الشرط جاز دخول الفاء على الخبر، والموصول الواقع مبتدأ إنَّما يشبه الشَّرط إذا وصل بِفعل أَو ظرف فِيهِ مَا يُؤذِنُ بأنَّ مَا فِي الْخَبَر مستحقّ الصِّلَة، نحو: «الَّذي في الدار فله درهم»، وكذلك إذا كان المبتدأ نكرة موصوفة، نحو: «كلُّ رجل يأتيني فَلهُ دِرْهَم»، وأجاز الأخفش زيادة الفاء في الخبر مطلقاً، وإن لم يشبه الشّرط، وقيَّد الفرَاء والأعلم الجواز بكونه أمراً أو نهياً، انظر الكتاب: ١٣٩/١-١٤٠، وشرح السيرافي: ٤٩٣/١، والإيضاح العضدي: ٥٣-٥٥، وسرّ صناعة الإعراب: ٢٦٩/١، واللُّباب: ١٤٧/١، وشرح المفصّل: ٢٥٠/١-٢٥١-٢٥٢، وأمالي ابن الحاجب: ٥٧٩/٢، وشرح التّسهيل: ٣٢٨/١، والارتشاف: ١١٤٣/٣-١١٤٤، والمغني: ٢١٩.

[٥] انظر الكتاب: ١٤٢/١-١٤٣، وذكر سيبويه أيضاً قوله: ﴿واللَّذانِ يَأتِيَانِها﴾ [النِّساء: ١٦].

[٦] ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾.

[٧] ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

[٨] من إعراب «اللَّاتي».

[٩] انظر الوجه الأوَّل في التِّبيان: ٣٣٨/١، والفريد: ٢٢٧/٢، والبحر: ٥٠٨/٦، والثاني في مشكل إعراب القرآن: ١٩٣/١، والبيان: ٢٤٦/١-٢٤٧.

أَحَدُهما: أنَّه مَنصُوبٌ بفِعلٍ مُقَدَّرٍ؛ لدِلَالَةِ السِّياقِ عليه لا على جِهَةِ الاشتِغَالِ؛ لِما سَنَذكُرُه، والتَّقدِيرُ: اقصِدُوا اللَّاتِي يَأتِينَ، أو تَعَمَّدُوا.

ولا يجُوزُ أن ينتَصِبَ بفِعلٍ مُضمَرٍ يفَسِّرُه قَولُه: «فاستَشهِدُوا» فتكونَ المسأَلةُ من بَابِ الاشتِغَالِ؛ لأنَّ هذا الموصُولَ أَشبَهَ اسمَ الشَّرطِ كما تَقَدَّمَ تَقرِيرُه، واسمُ الشَّرطِ لا يجُوزُ أَنْ ينتَصِبَ على الاشتِغَالِ؛ لأنَّه لا يعمَلُ فيه ما قَبلَهُ، فلو نَصبْنَاهُ بفِعلٍ مُقَدَّرٍ لَزِمَ أنْ يعمَلَ فيه ما قَبلَهُ[١]، هذا ما قَالَهُ **بَعضُهم**[٢].

ويَقْرُبُ منه ما قَالَهُ **أبو البَقَاءِ**[٣] فإنَّه قَالَ: «وإذا كَانَ كذلكَ -أي: كَونُه في حُكمِ الشَّرطِ- لم يَحْسُنِ النَّصبُ؛ لأنَّ تَقدِيرَ الفِعلِ قَبلَ أدَاةِ الشَّرطِ لا يجُوزُ، وتقدِيرُه بَعدَ الصِّلةِ يحتَاجُ إلى إضمَارِ فِعلٍ غَيرِ قَولِه: «فاستَشهِدُوا»؛ لأنَّ «استَشهِدُوا»[٤] لا يَصِحُّ أنْ يعمَلَ النَّصبَ في «اللَّاتِي»».

وفي عِبَارَتِه مُنَاقَشَةٌ يطُولُ بذكرِها الكِتَابُ.

والثَّاني: أنَّه مَنصُوبٌ على الاشتِغَالِ/، ومَنْعُهم ذلكَ بأنَّه يَلزَم أَنْ يعمَلَ فيه ما قَبلَه جوابُه: أنَّا ٢٠١/ب
نُقَدِّرُ الفِعلَ بَعدَه لا قَبلَه، وهذا خِلَافٌ مَشهُورٌ في أسماءِ الشَّرطِ والاستِفهَامِ، هل يَجْري فيها الاشتِغَالُ أم لا؟ فمَنَعَه **قَومٌ** لِما تَقَدَّمَ، وأجَازَهُ **آخَرُونَ**[٥] مُقدِّرِينَ الفِعلَ بَعدَ الشَّرطِ والاستِفهَامِ.

وكَونُه مَنصُوباً على الاشتِغَالِ هو ظَاهِرُ كَلَامِ **مَكِّيٍّ**[٦]، فإنَّه ذَكَرَ ذلك في قَولِه: ﴿واللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾ [النِّساء: ١٦] والآيَتَانِ من وَادٍ وَاحِدٍ، ولا بدَّ من إيرَادِ نَصِّه ليتَّضِحَ لك قَولُه، قَالَ رَحِمَه

---

[١] ذكر المحقِّق أنَّ تقدير: «اقصدوا اللّاتي أو تعمّدوا» يؤدّي إلى أن يعمل فيما يشبه الشّرط ما قبله، فيؤدّي إلى الوقوع في المحذور السّابق، ولعلَّ في قول مكّي: «إنَّما أشبَهَ الشَّرطَ، وليسَ الشَّبِيهُ بالشَّيءِ كالشَّيءِ في حُكْمِه» ما يعلِّل ذلك، وبه علل الهمذاني جواز الوجه، ويمكن أن يجاب أيضا بأنَّ تقدير: «اقصدوا اللّاتي أو تعمّدوا» أولى من تقدير فعل من جنس المذكور؛ لأنَّ في تقدير ما هو من جنسه أمرين ممتنعين، الأوَّل: عمل ما قبل الشَّرط فيه، والثاني: عمل ما بعد الشَّرط فيما قبله، لأنَّ جملة «فاستشهدوا» ستكون مفسِّرة لفعلٍ يقدَّر قبل الاسم الموصول، ومعروفٌ أن ما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً، وما اجتمع فيه ممتنعان أبعد من قول مكي مما وقع فيه ممتنع واحد، انظر (ط): ٦١٨/٣، الحاشية: ٣، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٣/١، والفريد: ٢٢٧/٢، وشرح الشافية الكافية: ١٢٥/١.

[٢] منهم الهمذاني وأبو حيَّان، وقد نصَّ النُّحاة على أنَّ من موانع الاشتغال أن يكون بين الاسم والفعل أحد الأشياء الَّتي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، نحو: الاستفهام والشَّرط و«ما» النافية، انظر الفريد: ٢٢٧/٢، وشرح الكافية الشَّافية: ١٢٥/١-١٢٦، وشرح ابن النَّاظم: ١٧٤، والبحر: ٥٠٨/٦.

[٣] التِّبيان: ٣٣٨/١.

[٤] من قوله: «قبل أداة» إلى هنا سقط من (ظ).

[٥] أجاز الكسائي الاشتغال في الشرط والاستفهام، ومنعه جمهور النحاة إلا في الضرورة، انظر الكتاب: ١٠١/١، والتذييل والتكميل: ٢٩٩/٦، والارتشاف: ٢١٦٦/٤، وشرح التصريح: ٤٤٢/١-٤٤٣

[٦] انظر مشكل إعراب القرآن: ١٩٣/١، وهو ظاهر كلام القرطبي أيضاً، انظر تفسيره: ٨٦/٥.

الله: « ((واللَّذانِ يَأتِيَانِها)): الاختِيَارُ عِندَ **سِـــيبَوَيهِ** في ((اللَّذان)) الرَّفعُ، وإنْ كَانَ مَعنَى الكَلَامِ الأمرَ؛ لأنَّه لـــمَّـــا وُصِلَ بالفِعلِ تمكَّنَ مَعنَى الشَّرطِ فيه، إذ لا يقَعُ على شَيءٍ بعَينِه، فلمَّا تمكَّنَ مَعنَى الشَّرطِ والإبهامِ جَرَى مَجْرَى الشَّرطِ في كَونِه لم يَعمَلْ فيه ما قَبلَه، كما لا يَعمَلُ في الشَّرطِ ما قَبلَه من مُضمَرٍ أو مُظهَرٍ)).

ثمَّ قَالَ: ((والنَّصبُ جَائزٌ على إضمَارِ فِعلٍ؛ لأنَّه إنَّما أشبَهَ الشَّرطَ، وليسَ الشَّبِيهُ بالشَّيءِ كالشَّيءِ في حُكْمِه)) انتهى.

ولَيسَ لِقَائِلٍ أنْ يقُولَ: مُرَادُه النَّصبُ بإضمَارِ فِعلِ النَّصبِ لا على الاشتِغَالِ، بل بفِعلٍ مَدلُولٍ عليه -كَمَا تقَدَّمَ نَقْلُه عن بَعضِـــهم-؛ لأنَّه لم يكُنْ لتَعلِيلِه بقَولِه: ((لأنَّه إنَّما أشْـــبَهَ الشَّـــرطَ)) إلى آخِرِه فَائِدَةٌ؛ إذِ النَّصبُ كذلك لا يَحْتاجُ إلى هذا الاعتِذَارِ[1].

وقَولُه: ﴿مِن نِّسَآئِكُمْ﴾: في مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ من الفَاعِلِ في[2] ((يأتِيْنَ))، فيَتَعَلَّقُ بمحذُوفٍ؛ أي: يأتِيْنَ كَائِنَاتٍ من نِسَائِكُم.

وأمَّا قَولُه: ﴿مِنْكُمْ﴾: ففِيهِ وَجهَانِ:

أَحَدُهما: أنْ يتعَلَّقَ بقَولِه: ((فَاسْتَشْهِدُوا)).

والثَّانِي: أنْ يتَعَلَّقَ بمحذُوفٍ على أنَّه صِفَةٌ لـ ((أَرْبَعَةً))، فيَكُونَ في مَحَلِّ نَصبٍ، تقدِيرُه: فَاستَشهِدُوا عليهنَّ أَربَعَةً كَائِنَةً منكم.

قَولُه: ﴿حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ[3]﴾: ((حَتَّى)) بمَعنَى ((إلى))، فالفِعلُ بَعدَها مَنصُـوبٌ بإضـمَارِ ((أنْ))، وهي مُتَعَلِّقةٌ بقَولِه: ((فَأَمسِكُوهنَّ)) غَايةً لَه[4].

وقَولُه: ﴿أَوْ يَجْعَلَ﴾ فيه وَجهَانِ[5]:

ومكِّيّ: هو أبو محمَّد مكِّي بن محمَّد بن حَمُّوش القيســي النحوي المقرئ، أصــله من قيروان، ســكن قرطبة، أَقرَأ بجامع قرطبة، وخطب بِهِ، صنّف: إعْرَاب الْقُرْآن، والموجز فِي الْقرَاءَات، والتَّبْصِرَة فِيهَا، والْهِدَايَة فِي التَّفْسِير، وغير ذلك، توفِّي سنة ٤٣٧هـ، انظر جذوة المقتبس: ٣٥١، وسير أعلام النُّبلاء: ٥٩١/١٧، وبغية الوعاة: ٢٩٨/٢.

[1] جعل الهمذاني هذا التعليل دليلاً على جواز إضـــمار فعل من غير جنس المذكور، كما تقدَّم، وســـبق بيان احتياج النَّصب إلى هذا الاعتذار، لكن سياق كلام مكي يفهم أنَّ مراده جواز الاشتغال؛ لأن سياق حديثه كان عن الاشتغال، ولم يشر إلى أنَّ الإضمار يجب أن يكون من غير جنس المذكور، ويؤكد ذلك ما ذكره ابن الأنباري من جواز الاشتغال ناقلاً عن مكي، انظر البيان: ٢٤٦/١-٢٤٧، والفريد: ٢٢٧/٢.

[2] في (ط): من.

[3] سقطت ((يتوفَّاهنَّ)) من (ط).

[4] الكلام عن إعراب ((منكم)) و((من نسائكم)) منقولٌ من البحر: ٥٠٨/٦.

[5] انظر الوجهين في التِّبيان: ٣٣٨/١، قال أبو البقاء: ((وكلاهما مستقيم))، والوجه الأوَّل في الفريد: ٢٢٨/٢.

أَحَدُهما: أنْ تكُونَ «أو» عَاطِفةً، فيكُونَ الجَعْلُ غَايَةً لإمسَاكِهنَّ أيضاً، فيَنتَصِبَ «يجعَلَ» بالعَطفِ على «يَتَوَفَّاهُنَّ».

والثَّانِي: أن تكُونَ «أو» بمعنَى «إلَّا»، كالَّتِي في قَولِهم: «لَأَلْزَمَنَّكَ أو تقضِيَنِي حَقِّي» على أَحَدِ المعنَيَينِ، والفِعلُ بَعدَها مَنصُوبٌ أيضاً بإضمَارِ «أنْ»[1]، كَقَولِه[2]: [الطَّويل]

فَسِرْ فِيْ بِلَادِ اللهِ وَالْتَمِسِ الغِنَى تَعِشْ ذَا يَسَارٍ أَو تَمُوتَ فَتُعْذَرَا

أي: إلَّا أَنْ تَمُوتَ. والفرْقُ بَينَ هذا الوَجهِ والَّذي قَبلَه أنَّ الجَعْلَ لَيسَ غَايةً لإمسَاكِهِنَّ في البُيُوتِ.

قَولُه: ﴿لَهُنَّ﴾: فيه وَجهَانِ[3]:

أَظهَرُهما: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بـ «يَجْعَلَ».

والثَّانِي: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بمحذُوفٍ؛ لأنَّه حَالٌ من «سَبيل»، إذ هو في الأصلِ صِفَةُ نَكِرةٍ قُدِّمَ عليها فَنُصِبَ حَالاً[4]، هذا إنْ جُعِل الجَعْلُ بمعنَى الشَّرعِ أوِ الخَلْقِ، وإنْ جُعِلَ بمَعنَى التَّصيِيرِ فيَكُونُ «لَهُنَّ» مَفعُولاً ثَانِياً قُدِّمَ على الأوَّلِ، وهو «سَبِيل»، وتقدِيمُه هنا وَاجِبٌ؛ لأنَّهما لو انْخَلَّا لمبتَدَأٍ وخَبَرٍ وَجَبَ تقدِيمُ هذا الخَبَرِ؛ لكَونِهِ جَارًّا، والمبتَدَأُ نَكِرةً لا مُسَوِّغَ لها غيرُ ذلك[5].

---

[1] أي: إلَّا أن تقضيَنِي، وإضمار «أنْ» هنا واجبٌ، وأراد بالمعنيين الاستثناء من الزمان والغاية، وأجاز بعضهم في المثال معنى التعليل؛ لأنه يصلح في موضع «أو» هنا «حتَّى» التي بمعنى «كي»، انظر الكتاب: ٤٧/٣، والمقتضب: ٢٨/٢-٢٩، ورصف المباني: ١٣٣، وتوضيح المقاصد: ١٢٤٧/٣، وشرح شذور الذَّهب لابن هشام: ٣٨٥.

[2] البيت لعروة بن الورد في ديوانه: ٨٩، وفي محاضرات الأدباء: ٥٧٢/١-٥٧٣، ولربيعة بن الورد في العقد الفريد: ٣٤٧/٢، ولأبي الفضل الرّياشي في المسائل البصريات: ٨٥٤/٢-٨٥٥، ولأبي العطاء السّندي في التّذكرة الحمدونيّة: ٩٩/٨، وللنّابغة الجعدي في لباب الآداب: ٢٧/١، وشرح مقامات الحريري: ٢٣٦/١، والدّر الفريد: ٤٩٩/٧، وبلا نسبة في المحاسن والأضداد: ١٥٥، وعيون الأخبار: ٣٥٠/١، والبصائر والذَّخائر: ١٧٥/٤، وضرائر الشِّعر: ٢٨٥-٢٨٦، وقياس البيت أن يكون: تعش ذا يسارٍ أو تمُتْ، لكنَّه قال «تموت» من أجل الوزن، فخرَّجوه على تقدير «أنْ» ناصبة، وعدَّ بعض النُّحاة «أو» في البيت عاطفة لا بمعنى «إلَّا» كما أشار المصنِّف، منهم الفارسي وابن عصفور؛ لفساد المعنى، إذ لا يلزم من سيره في بلاد الله والتماسه الغنى أن يعيش ذا يسار إلَّا أن يموت، قال أبو علي: «فهذا ليس بمعنى «أوْ تعطيَني»، ولكن المعنى: «يكنْ عيشٌ أو موتٌ» ». إلا أنَّه لما اضطر إلى استعمال النَّصب بدل الجزم حكم لها بحكم الفعل الواقع بعد «أو» الّتي بمعنى «إلّا أن».

[3] انظر الوجهين في التِّبيان: ٣٣٨/١، والفريد: ٢٢٨/٢.

[4] لا يجوز أن تتقدم الصِّفة على الموصوف؛ لأنها فرع عليه في الوجود، وإعرابها فرع على إعرابه، فإذا تقدمت فلا يخلو أن يكون الموصوف نكرةً أو معرفةً، فإن كان نكرة أعربت الصفة إعراب الحال، وإن كان معرفة أعربت إعراب الموصوف وجعل الموصوف بدلاً منها، انظر الخصائص: ٢٨٧/٢، والبديع: ٣٢٨/١-٣٢٩، وتوجيه اللمع: ٢٦٥.

[5] يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ نكرةً والخبر ظرفاً، وإذا تضمَّن الخبر ما له صدر الكلام، وإذا كان في الخبر ضميرٌ راجعٌ إلى شيءٍ من الخبر، وإذا كان المبتدأ محصوراً، انظر الكافية: ١٦، وشرح ابن عقيل: ٢٤٠/١ إلى ٢٤٣.

قال تعالى: ﴿وَاللَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فَآذُوهُما فَإِنْ تابا وَأَصْلَحا فَأَعْرِضُوا عَنْهُما إِنَّ اللَّهَ كانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النِّساء: ١٦].

قولُه: ﴿واللَّذانِ﴾: الكَلامُ عليه كالكَلامِ على «اللَّاتي»، إلَّا أنَّ في كَلامِ **أبي البَقاءِ**[١] ما يُوهِمُ جَوَازَ الاشتِغَالِ فيه، فإنَّه قَالَ: «الكَلَامُ في «اللَّذانِ» كالكَلَامِ في «اللَّاتي»، إلَّا أنَّ مَنْ أَجَازَ النَّصبَ يَصِحُّ أنْ يُقدِّرَ فِعلاً من جِنسِ المذكُورِ، تقديرُه: آذُوا اللَّذَينِ، ولا يجُوزُ أنْ يعمَلَ ما بَعدَ الفَاءِ فيما قَبلَها ههنا، ولو عَرِي من الضَّمِيرِ؛ لأنَّ الفَاءَ هنا في حُكمِ الفَاءِ الوَاقِعَةِ في جَوَابِ الشَّرطِ، وتلك تَقطَعُ ما بَعدَها عمَّا قَبلَها[٢]».

فقَولُه: «مَنْ أجازَ النَّصبَ» يَحْتَمِلُ[٣] مَنْ أَجَازَ النَّصبَ المتقَدِّمَ في «اللَّاتي» بإضمَارِ فِعلٍ لا على سَبِيلِ الاشتِغَالِ، كما قَدَّره هو بنحوِ: «اقصِدُوا»، ويَحْتَمِلُ مَنْ أجَازَ النَّصبَ على الاشتِغَالِ من حَيثُ الجُملَةُ، إلَّا أنَّ هذا بَعِيدٌ؛ لأنَّ الآيَتَينِ من وَادٍ وَاحِدٍ، فلا يُظَنُّ به أنَّه يَمنَعُ في إحدَاهما ويُجيزُ في الأخرَى، ولا ينفَعُ كَونُ الآيةِ الأولَى فيها الفِعلُ الَّذي يُفَسِّرُ مُتَعَدٍ بحَرفِ جَرٍّ والفِعلُ الَّذِي في هذهِ الآيَةِ مُتَعَدٍّ بنَفسِه فيكُونُ أقوَى؛ إذ لا أَثَرَ لذلك في بَابِ الاشتِغَالِ.

والضَّميرُ المنصُوبُ في «يأتِيانِها» للفَاحِشَةِ.

وَقَرَأَ عَبْدُ اللهِ[٤]: «يَأتِينَ بالفَاحِشَةِ»؛ أي: يَجِئْنَ بها، ومَعنَى قِرَاءَةِ الجمهورِ «يَغْشَيْنَها ويخَالِطْنَها»[٥].

وقَرَأَ الجمهورُ: «واللَّذانِ» بتخفِيفِ النُّونِ، وقَرَأَ ابنُ كَثِيرٍ[٦]: «واللَّذَانِّ» هنا، و«اللَّذَينِّ» في حَم السَّجدَةِ بتشدِيدِ النُّونِ.

---

[١] التّبيان: ١/٣٣٨-٣٣٩.

[٢] انظر شرح السيرافي: ٢/٢٧١، والجنى الداني: ٣٦٩.

[٣] قوله: «مَنْ أجازَ النصبَ» يَحْتمل» سقط من (ح).

[٤] أي عبد الله بن مسعود، وهي له في معاني القرآن للفرّاء: ١/٢٥٨، وتفسير الطّبري: ٨/٨١، والكشّاف: ٢٢٦، قال الفرّاء: «والعرب تقول: أتيت أمراً عظيماً، وأتيت بأمرٍ عظيمٍ، وتكلّمت كلاماً قبيحاً، وبكلامٍ قبيحٍ».

وعبد الله بن مسعود: هو أبو عبد الرَّحمن عبد الله بن مسعود بن حارث الهُذَلِي، أسلم أوَّل الإسلام، وشهد بدراً والحديبية، وهاجر الهجرتين، سكن الكوفة، وكان حليف بني زهرة، وكان على القضاء وبيت المال بالكوفة عاملا لعمر، توفِّي في المدينة سنة: ٣٢هـ، انظر معجم الصَّحابة للبغوي: ٣/٤٥٨، والاستيعاب: ٣/٩٨٧، وطبقات الفقهاء: ٤٣.

[٥] في (ظ): يصبنها ويخالطنها، وانظر المفردات: ٦٠-٦١، والكشَّاف: ٢٢٦.

[٦] انظر السّبعة: ٢٢٩، والمبسوط: ١٧٧، والإتحاف: ١/٥٠٦، وحم السّجدة هي سورة فصّلت، والمراد الآية: (٢٩).

وابن كثير: أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو الكناني المكِّي، مقرئ مكَّة، وأحد القرَّاء السَّبعة، اختلفوا في كنيته، وهو مولى عمرو بن علقمة الكناني، فارسي الأصل، وكان داريًّا؛ أي: عطَّاراً، توفِّي سنة: ١٢٠هـ، انظر تهذب الأسماء واللغات: ١/٢٨٣، ومعرفة القرَّاء: ٤٩.

ووجْهُها جَعْلُ إحدَى النُّونَينِ عِوضَاً من اليَاءِ المحذُوفَةِ الَّتي كانَ ينبَغِي أنْ تَبقَى، وذلك أنَّ «الَّذي» مِثلُ «القَاضِـي»، و«القَاضِـي» تَثبُتُ ياؤُه في التَّثنيةِ، فكانَ حَقُّ يَاءِ «الَّذي» و«الَّتي» أنْ تَثبُتَ في التَّثنِيَةِ، ولَكنَّهم حَذَفُوها؛ إمَّا لأنَّ هـذهِ تَثنِيةٌ على غَيرِ القِيَاسِ؛ لأنَّ المبهَمَاتِ لا تُثَنَّى حَقِيقَةً؛ إذ لا يُثنَّى إلَّا ما يُنَكَّرُ، والمبهَمَاتُ لا تُنَكَّرُ[١]، فجَعَلُوا الحَذفَ مَنْبَهَةً على هذا، وإمَّا لطُولِ الكَلَامِ بالصِّلةِ[٢].

وزَعَمَ **ابنُ عُصـفُورٍ**[٣] أنَّ تَشـدِيدَ النُّونِ لا يجُوزُ إلَّا مَعَ الألِفِ كهَذهِ الآيةِ، ولا يجُوزُ مَعَ اليَاءِ في الجرِّ والنَّصبِ، وقِرَاءَةُ ابنِ كَثِيرٍ في حم السَّجدَةِ: ﴿أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا[٤]﴾ [فصّلت: ٢٩] حُجَّةٌ عليه.

وقُرِئَ[٥]: «اللَّذَأَنِّ» بهَمزةٍ وتَشـدِيدِ النُّونِ، ووجْهُها أنَّه لَمَّا شَـدَّ[٦] النُّونَ التَقَى سَـاكِنَانِ فَفَرَّ من ذلك بإبدَالِ الألِفِ هَمزَةً، وقد تَقَدَّمَ تحقِيقُ ذلك في الفَاتِحَةِ[٧].

---

[١] المبهمات ضربان: الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، أُخِذَت تسميتهم من «أَبهَمت الباب» إذا أغلقته، ومن «استَبهَمَ عليَّ الجواب»؛ أي: استغلق، وذكر من شروط التَّثنيَة التَّنكير، ومن شروطها: الإفراد، والإعراب، وعدم التّركيب، واتّفاق اللّفظ، واتّفاق المعنى، وألّا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته، وأن يكون له ثانٍ في الوجود، انظر التَّعليقة: ٩١/٣، ونتائج الفكر: ١٧٧، وشرح المفصَّل: ٣٤٨/٣، والارتشاف: ١٣٥٨/٣، وشرح التَّصريح: ٦٥/١.

[٢] التّخفيف لغة الحجازيّين وبني أسـد، والتّشـديد لغة قريش وتميم وقيس، وقيل: إنّ الياء قد حذفت منعاً من التقاء السّاكنين؛ لأنّ الياء لا تحرّك لبنائها، وقيل: لكثرة الاستعمال، وقيل: هذه الزّيادة في النّون إنّما هي للفرق بين تثنية المبني وتثنية المعرب، لا للتّعويض من المحذوف؛ كما فرّقوا بالحركة بين المعرب والمبني في «قبل» و«بعد»، فجعلوا الحركة فيهما إذا كانا مبنيَّين ضـمّة، وقيل: زيدت النُّون فرقاً بين ما هي عوضٌ من التَّنوين وما هي عوضٌ من حرف، وقيل: زيدت فرقاً بين ما يُضـاف من المثنَّى فتسـقط نونه وبين ما لايضـاف، انظر الأمالي لابن الشّـجري: ٥٥/٣-٥٦، واللُّباب: ١١٨/٢، وشرح المفصَّل: ٣٧٦/٢، وشرح ابن النّاظم: ٥٥، والتّذييل والتّكميل: ٥٢/٣-٢٦، والبسيط: ٣٥٨/١-٣٥٩-٣٦٠.

[٣] انظر المقرب: ٥٧/١، وهو مذهب البصـريّين، أمّا الكوفيّون فيجيزون التّشـديد مع الألف والياء، انظر التّذييل والتّكميل: ٢٦/٣، وشرح ابن عقيل: ١٤١/١.

وابن عصـفور: هو أبو الحسـن علي بن مؤمن بن محمّد بن عصـفور النّحوي الحضـرمي الإشـبيلي، أخذ عن الدّبّاج والشَّلَوبين، ومن كتبه: الممتع في التّصريف، والمقرّب، والمفتاح، ومختصر المحتسب، توفّي سنة ٦٦٣هـ، وقيل: ٦٦٩هـ، انظر تاريخ الإسلام: ١٧٢/١٥، وفوات الوفيات: ١٠٩/٣، والبلغة: ٢١٨، وبغية الوعاة: ٢١٠/٢.

[٤] ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾.

[٥] بلا نسبة في مختصر ابن خالويه: ٣٢، والكشّاف: ٢٢٦، والبحر: ٥١٢/٦-٥١٣، قال أبو حيَّان عن قلب الألف همزة: «تشبيهاً لها بألف «فَاعِل» المدغم عينه في لامه». أي: مثل قولهم: «شَأَبَّة» و«دَأَبَّة»، انظر شرح الشَّافية للرَّضي: ٢٤٧/٢-٢٤٨.

[٦] في (ط): شدد.

[٧] في الآية (٧)، في قراءة ﴿ولا الضّآلّين﴾ بإبدال الألف همزة، ذكر أنَّ همز الألف لغة مطَّردة، وهي للجدِّ في الهرب من التقاء السَّاكنين، وقد فعلوا ذلك حيث لا ساكنان، انظر (أ): ٩/أ، و(ط): ٧٤/١-٧٥.

وقَرَأَ عبدُ اللهِ[١]: ((والَّذِينَ يَفْعَلُونَه منكم))، وهذهِ قِرَاءَةٌ مُشكِلَةٌ؛ لأنَّها بِصِيغَةِ الجَمعِ/ وبَعدَها ضَمِيرُ تَثنِيَةٍ. ٢٠٢/أ

وقد يُتَكَلَّفُ لها تَخرِيجٌ: وهو أنَّ ((الَّذِينَ)) لـــمَّا كَانَ شَامِلاً لصِنفَيِ الذُّكُورِ والإِنَاثِ عَادَ الضَّمِيرُ عليه مُثنًّى اعتِبَارَاً بما اندَرَجَ تَحتَهُ، وهذا كما عَادَ ضَمِيرُ الجَمعِ على المثنَّى الشَّامِلِ لأفرَادٍ كَثِيرةٍ مُندَرِجَةٍ تحتَه كقَولِه تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾[٢] [الحجرات: ٩]، ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اختَصَمُوا[٣]﴾ [الحج: ١٩] كَذَا قَالَ **الشَّيخُ**[٤].

وفيه نَظَرٌ، فإنَّ الفَرقَ ثَابِتٌ؛ وذلك؛ لأنَّ ((الطَّائِفَةَ)) اســـمٌ لجَمَاعَةٍ، وكذلك ((خَصْـــمٌ))؛ لأنَّه في الأصلِ مَصدَرٌ فأُطْلِقَ على الجَمعِ[٥].

وأَصـلُ ((فَآذُوهُما)): فآذِيُوهما، فاستُثقِلَتِ الضَّـمَّةُ على اليَاءِ فحُذِفَتْ، فالتَقَى سَـاكِنَانِ[٦] فحُذِفَتِ اليَاءُ الَّتي هي لَامٌ، وضُمَّ ما قَبلَ الوَاوِ لتَصِحَّ[٧].

---

[١] أي: عبد الله بن مســـعود، وهي له في معاني القرآن للفرّاء: ٢٥٨/١، والمحرّر: ٢٢/٢، والبحر: ٥١٢/٦، وهي في معاني الفرَّاء ((والَّذين يفعلون منكم)) بغير هاء.

[٢] ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾.

[٣] ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ﴾.

[٤] انظر البحر: ٥١٢/٦، وقال: ((وهي قراءة مخالفة لسواد مصحف الإمام، ومتدافعة مع ما بعدها.... والأولى اعتقاد قراءة عبد الله أنها على جهة التفسير، وأن المراد بالتثنية العموم في الزناة)).

[٥] المصـــدر لا يثني، ولا يجمع، ولا يؤنَّث؛ لأنَّه يدلُّ بلفظه على القليل والكثير كأسماء الأجناس، انظر اللُّمع: ٤٩، وإسفار الفصيح: ٢٠٧/١، وأراد السّمين أنّ في كلمتَي ((الطّائفة)) و((خصم)) ما يبرّر عود ضمير الجمع عليهما، وذلك المبرّر يكمن في الكلمة ذاتها، بصرف النّظر عن المعنى المكتسب من السيّاق، أمّا كلمة ((الَّذِين)) فليس فيها ما يدل على التّثنية، إذ هي في الأصل موضوعةٌ للجمع، ولعلّ في قول من قال إنَّ الاثنين أقلُّ الجمع ما يعلِّل التّعبير عن الاثنين بلفظ الجمع، قال ســيبويه: ((ســألت الخليل رحمه الله عن: ما أحســن وجوههما؟ فقال: لأنّ الاثنين جميعٌ، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذلك)) الكتاب: ٤٨/٢، ومن ذلك قول المتنبّي:

وتكرّمت رُكباتُها عن مَبْرَكٍ تقَعَانِ فيه وليس مِسْكاً أذْفَرَا

ديوانه:٥٩٥، ويقول الواحدي: ((والرّكبات جمع ركبةٍ، وهذا جمع أريد به الاثنان ..... وهو كثيرٌ، وذلك أنّ أوّل الجمع اثنان، فجاز أن يعبَّر عنهما بلفظ الجمع لمّا كانا جمعاً)). شرح ديوان المتنبّي للواحدي: ١٩٧٣.

[٦] قوله: ((فحذفتْ، فالتقَى ساكِنان)) سقط من (ط).

[٧] وهذا يسمَّى إعلالٌ بالتّسكين، انظر شرح الشّافية لركن الدّين: ٨٤٤/٢.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النِّساء: ١٧].

قَولُه: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى الله﴾: قد تقَدَّمَ الكَلَامُ على «إنَّما» في أوَّلِ البَقَرةِ وما قِيلَ فيها[١].

و«التَّوبةُ» مُبتدَأٌ، وفي خَبَرِها وَجهَانِ[٢]:

أظهَرُهما: أنَّه «على الله»؛ أي: إنَّما التَّوبةُ مُستَقِرَّةٌ على فَضلِ الله، ويكُونُ «لِلَّذِين» مُتَعَلِّقاً بما تعَلَّقَ به الخبرُ[٣].

وأجَازَ **أبو البَقَاءِ**[٤] عِندَ ذِكْرِه هذا الوَجهَ أنْ يكُونَ «لِلَّذِين» مُتعَلِّقاً بمحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ، قَالَ: «فعَلَى هذا يكُونُ «لِلَّذِين يعمَلُونَ السُّوءَ» حَالاً من الضَّميرِ في الظَّرفِ، وهو «على الله»، والعَامِلُ فيها الظَّرفُ أو الاستِقرَارُ؛ أي: كَائِنَةً لِلَّذِين، ولا يجُوزُ أَنْ يكُونَ العَامِلُ في الحَالِ التَّوبةَ؛ لأنَّه قد فُصِلَ بَينَهما بالخَبرِ[٥]». وهذا الَّذي قَالَه فيه تَكَلُّفٌ لا حَاجَةَ إليه.

الثَّاني: أن يكُونَ الخَبَرُ «لِلَّذِين»، و«على الله» مُتَعَلِّقٌ بمحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ من شَيءٍ محذُوفٍ، والتَّقدِيرُ: «إنَّما التَّوبَةُ إذا كَانَتْ أو إذ كَانَتْ على الله لِلَّذين يعمَلُون»، فـ«إذا» و«إذ» مَعمُولَانِ لـ«الَّذين»؛ لأنَّ الظَّرفَ يتَقَدَّمُ على عَامِلِه المعنَوِيِّ[٦].

و«كَانَ» هذه التَّامَّةُ، وفَاعِلُها هو صَاحِبُ الحَالِ.

---

[١] وذلك في الآية (١١)، فـ «إنّ» حرفٌ مكفوفٌ بـ«ما» الزّائدة عن العمل، وتفيد الحصر عند البعض، ويبطل عمل «إنّ» وأخواتها إذا وليتها «ما»، إلّا «ليت» فإنّه يجوز فيها الوجهان سماعاً، ويبعد أن تكون «إنَّما» مركَّبة من «إنَّ» الَّتي للإثبات و«ما» النَّافية، انظر تفصيل ذلك في (أ): ١٦/أ، و(ط): ١/١٣٧-١٣٨.

[٢] انظر الوجه الأوَّل في الفريد: ٢/٢٢٩، والبحر: ٦/٥١٧.

[٣] انظر التّبيان: ١/٣٣٩، والبحر: ٦/٥١٧، ومنهما أخذ المؤلِّف.

[٤] التّبيان: ٣٣٩.

[٥] ولا يجوز الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، انظر التَّذييل والتَّكميل: ٧/٨٤.

[٦] شرط العامل أن يتقدَّم على معموله، لكن الظَّرف والمجرور يُتوسَّع فيهما ما لا يُتوسَّع في غيرهما، فيتقدَّمان على العامل المعنوي، والعامل المعنوي: هو الَّذي لا يكون للِّسان فيه حظ، وإنَّما هو معنى يعرف بالقلب، فيُضمَّن معنى الفعل دون حروفه، كالابتداء والإشارة والتَّمنِّي والتَّشبيه وغير ذلك، انظر شرح المقدِّمة المحسبة: ٢/٣٤٤-٣٤٥، والكافية: ٢٤، واللُّباب: ١/١٢٧، وشرح التَّسهيل: ٢/١٢، والمغني: ٩٠٩-٩١٠-٩١١، وشرح ابن عقيل: ٢/٢٧١، والتَّعريفات: ١٤٦.

ولا يجُوزُ أنْ تكُونَ «على الله» حَالاً من الضَّـمِيرِ المسـتَتِرِ في «للَّذين» والعَامِلُ فيها «للَّذِين»؛ لأنَّه عَامِلٌ مَعنَويٌّ، والحَالُ لا تتقدَّمُ على عَامِلِها المعنَويِّ[١]. هذا ما قَالَه **أبو البَقَاءِ**[٢]، ونَظَّرَ هذه المسـألةَ بقَولِهم: «هذا بُسْـراً أطيَبُ منه رُطَباً» يعنِي أنَّ التَّقدِيرَ هنا: إذ كَانَ بُسْـراً أطيبُ منه إذْ كانَ رُطَباً، ففي هذهِ المسألةِ أقوَالٌ كَثِيرَةٌ مُضْطَرِبَةٌ لا يحمِلُها هذا الكتابُ[٣].

وقدَّرَ **الشَّـيخُ**[٤] مُضَـافَينِ حُذِفَا من المبتَدَأِ والخبرِ فقَالَ: «التَّقدِيرُ: إنَّما قَبولُ التَّوبةِ مُتَرَتِّبٌ على فَضلِ الله، فـ«على» بَاقِيَةٌ على بَابِها». يعنِي من الاستِعلَاءِ[٥].

قَولُه: ﴿بِجَهَالَةٍ﴾: فيه وَجهَانِ[٦]:

أَحَدُهما: أنْ يتعَلَّقَ بمحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ من فَاعِلِ «يعمَلُون»، ومَعنَاها[٧] الـمُصَـاحَبَةُ؛ أي: يعمَلُونَ السُّوءَ مُلتَبِسِين بجَهَالةٍ؛ أي: مُصَاحِبِين لها.

---

[١] لأنَّ العامل المعنوي منويٌّ غير ملفوظ به، فلا تذهب النِّية والوهم إلى غير موضعه، بخلاف اللَّفظي فإن محلَّ اللَّفظ اللِّسان ومحلَّ المعنى القلب، فإذا ذهب اللِّسان باللَّفظ إلى غير موضعه لم يذهب القلب بالمعنى إلَّا إلى موضعه، وهو التَّقديم، وأجاز الأخفش تقديم الحال إذا كان العامل ظرفاً كما في الآية بشـرط تقديم المبتدأ عليها، نحو: زيدٌ قائماً في الدَّار، لأنَّ تقدُّم الحال على جزء واحد كلا تقدُّم، والمبتدأ يُطالب بخبره فكأنّه في نيَّة التّقدّم، انظر المقتضب: ٤/١٧٠-١٧١، واللُّمع: ٦٢-٦٣، ونتائج الفكر: ٣٠٩، والبديع: ١/٢٠٠، واللُّباب: ١/٢٩٠، واللُّمحة: ١/٣٨٠.

[٢] انظر التّبيان: ٣٣٩-٣٤٠، قال أبو حيَّان عند ذكر هذا الوجه: «وهو وجهٌ متكلَّفٌ في الإعراب غير متَّضـحٍ في المعنى». البحر: ٦/٥١٧.

[٣] في (ط): يحتملها، ويتعلَّق الظَّرفان في المثال المذكور باسـم التَّفضـيل «أطيب»، وقيل: بمعنى «أفعَل»، و«كان» هنا هي التَّامَّة، و«بسراً» و«رطباً» حالان من المشار إليه، لكن في زمنين، وقيل: الأولى حال من الضَّمير في «منه» والثَّانية من الضَّمير في «أطيب»، والعامل في الحال «كان» المضمرة، وقيل: العامل في الحال الأولى معنى الإشارة والتَّنبيه، وفي الثَّانية معنى «أفعَل»، وقد أفرد السيوطي في هذه المسألة كتاباً سماه: «تحفة النُّجبا في قولهم: هذا بسراً أطيب منه رطبا»، انظر ما قيل في هذه المسألة في الكتاب: ١/٤٠٠، والمقتضب: ٣/٢٥١، والمسائل الحلبيَّات: ١٧٦وما بعدها، ونتائج الفكر: ٣٠٧ إلى ٣١١، والبديع: ١/١٦٢-١٩٣، وشرح المفصَّل: ٢/١٣-١٤-١٥، وأمالي ابن الحاجب: ٢/٨٥٧، والارتشاف: ٣/١٥٨٨، وكشف الظنون: ١/٣٧٥.

[٤] البحر: ٦/٥١٣، وقدَّر ابن عطيَّة والقرطبي المضاف الثَّاني، انظر المحرر: ٢/٢٤، وتفسير القرطبي: ٥/٩١.

[٥] و«على» عند الثَّعلبي والواحدي بمعنى «عند»، وروى الثَّعلبي عن ابن عبدوس أنَّها بمعنى «من»؛ أي: «إنَّما التوبة من الله»، انظر الكشف والبيان: ١٠/١٣٧، والتفسير البسيط: ٦/٣٨٨.

[٦] انظر الوجه الأوَّل (الحال من الفاعل) في الكشَّاف: ٢٢٧، والفريد: ٢/٢٢٩، وتفسير النَّسفي: ١/٣٤١، والوجهين في البحر: ٦/٥١٧، ومنه نقل بتصرُّف.

[٧] أي: الباء.

ويجُوزُ أنْ يكُونَ حَالاً من المفعُولِ؛ أي: مُلتَبِساً بجَهَالَةٍ، وفيه بُعْدٌ وَتَجَوُّزٌ[١].

والثَّاني: أنْ يتعَلَّقَ بـــ((يعمَلُون)) على أنَّها بَاءُ السَّبَبِيَّةِ، قَالَ **الشَّيخُ**[٢]: ((أي: الحَامِلُ لهم على عَمَلِ السُّـوءِ هو الجَهَالَةُ، إذ لو كَانُوا عَالِمِين بما يترتَّبُ على المعصِـيةِ مُتذَكِّرِين له حَالَ عَمَلِها لم يُقْدِموا عليها، كقَولِه[٣]: ((لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يزنِي وهو مُؤمِنٌ))؛ لأنَّ العَقلَ حِينَئِذٍ يكونُ مَغلُوباً أو مَسلُوباً)).

قَولُه: ﴿مِن قَرِيبٍ﴾: فيه وَجهَانِ[٤]:

أَحَدُهما: أنْ تكونَ ((من)) لابتِدَاءِ الغَايَةِ؛ أي: تُبتَدَئُ التَّوبَةُ من زَمَانٍ قَرِيبٍ من زَمَانِ المعصِـيَةِ؛ لئلَّا يقَعَ في الإصرَارِ، وهذا إنَّما يتَأتَّى على قَولِ **الكُوفِيِّينَ**، وأمَّا **البَصرِيُّونَ** فلا يُجيزُونَ أنْ تكونَ ((مِنْ)) لابتِدَاءِ الغَايَةِ في الزَّمَانِ، ويتأوَّلُونَ ما جَاءَ منه[٥]، ويكونُ مَفهُومُ الآيةِ أنَّه لو تَابَ من زَمَانٍ بَعِيدٍ لم يدخُلْ في مَنْ خُصَّ بكَرَامَةِ قَبولِ التَّوبَةِ على اللهِ المذكُورةِ في هذهِ الآيةِ، بل يكُونُ دَاخِلاً فيمن قَالَ فيهم: ﴿عَسَـى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾[٦] [التَّوبة: ١٠٢].

والثَّاني: أنَّها للتَّبعيضِ؛ أي: بعضَ زَمَانٍ قَرِيبٍ؛ يعنِي: أيُّ جُزءٍ من أجزَاءِ هذا الزَّمانِ أَتَى بالتَّوبةِ فيه فهو تَائِبٌ من قَرِيبٍ.

---

[١] من حيث المعنى؛ لأنَّ الجهل ممَّا يطلق على الإنسان الفاعل، يقال: ((فلان جاهل))؛ أي: لا علم له بالأشياء، انظر الإبانة: ٣٧٥/٢.

[٢] انظر البحر: ٥١٧/٦.

[٣] رواه البخاري في صـــحيحه: ١٦٤/٨، باب: ((إثم الزُّناة))، وابن ماجه في ســـننه: ١٢٩٨/٢، باب: ((النَّهي عن النُّهْبَة)).

[٤] انظر الوجه الثَّاني في الكشَّاف: ٢٢٧، والنَّسفي: ٣٤٢/١، والوجهين في تفسير الرازي: ٧/١٠، والبحر: ٥١٧/٦-٥١٨، والكلام عن قوله: ((من قريب)) منقول بمعناه من الرَّازي بواسطة البحر.

[٥] لأنهم جعلوا ((من)) في المكان نظير ((مذ)) في الزمان، وكما لا يجوز أن تكون ((مذ)) لابتداء الغاية في المكان لا يجوز أن تكون ((من)) لابتداء الغاية في الزمان، وذهب الأخفش إلى ما ذهب إليه الكوفيّون، ونقل ابن يعيش عن المبرِّد وابن درســـتويه موافقة مذهب الكوفيِّين، وصـــحَّحه ابن مالك وأبو حيَّان والمرادي وابن عقيل؛ لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة، انظر معاني القرآن للأخفش: ١١/١، والإنصاف المسألة (٥٤): ٣٠٦/١، وشرح المفصَّل: ٤٥٩/٤، وشرح التَّسهيل: ١٣١/٣-١٣٢، والارتشاف: ١٧١٨/٤، والجنى الدَّاني: ٣٠٨-٣٠٩، وتوضيح المقاصد: ٧٤٩/٢، والمساعد: ٢٤٦/٢.

[٦] ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، وقد ذكر السّمين الآية بلفظ ((أولئك عسى الله أن يتوب عليهم))، وهي كذلك في جميع النّسخ، وليس ثمّة آية بهذا اللّفظ، وهذا سهو أبي حيّان من قبله، تابعه فيه السّمين، ولعلّ أبا حيّان خلط بين آية التّوبة وبين آية النّساء: ﴿فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النّساء: ٩٩]، انظر البحر: ٥١٨/٦.

وعلى الوَجهَينِ فـ((مِنْ)) مُتعَلِّقَةٌ بـ((يتُوبُون))، و((قَرِيبٌ)) صِفَةٌ لزَمَانٍ مَحذُوفٍ كما تقَدَّمَ تقريرُه، إلَّا أنَّ حَذْفَ هذا الموصُوفِ وإقَامَةَ هذهِ الصِّفَةِ مُقامَه ليسَ بقِيَاسٍ؛ إذ لا ينقَاسُ الحَذْفُ إلَّا في صُوَرٍ، منها أنْ تكونَ الصِّفةُ جَرَتْ مَجْرى الأسماءِ الجَوَامِدِ كـ ((الأبْطَحِ)) و((الأبْرَقِ))[١]، أو كانتْ خَاصَّةً بجِنسِ الموصُوفِ، نحو: ((مَررتُ بكَاتِبٍ))، أو تقدَّمَ ذِكْرُ مَوصُوفِها، نحو: ((اسقِني مَاءً ولو بَارِداً))[٢]، وما نَحنُ فيه ليسَ شَيئَاً من ذلك.

وفي قَولِه: ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ﴾: إعلَامٌ بسَعَةِ عَفوِه، حَيثُ أَتَى بحَرفِ التَّراخِي.

والفَاءُ في قَولِه ﴿فأُولَئِكَ﴾: مُؤذِنَةٌ بتَسبُّبِ قَبولِ الله تَوبتَهم إذا تَابُوا من قَرِيبٍ.

وضَمَّن ((يتُوبُ)) مَعنَى ((يَعْطِفُ))[٣] فلذلِك عَدَّى بـــ ((على))، وأمَّا قَولُه: ((إنَّمَا التَّوبة عَلَى الله)) فرَاعَى المضَافَ المحذُوفَ، إذ التَّقديرُ: إنَّما قَبولُ التَّوبةِ على الله، كَذَا قَالَ **الشَّيخُ**[٤]، وفيه نظرٌ[٥].

قال تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئاتِ حَتَّى إِذا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولئِكَ أَعْتَدْنا لَهُمْ عَذابًا أَلِيمًا﴾ [النِّساء: ١٨].

قَولُه: ﴿حَتَّى إِذَا﴾: حتَّى حَرفُ ابتِدَاءٍ، والجملَةُ الشَّرطيَّةُ بَعدَها غَايَةٌ لِما قَبلَها؛ أي: لَيستِ التَّوبَةُ لقَومٍ يعمَلُونَ السَّيِّئاتِ، وغَايَةُ عَمَلِهم إذا حَضَرَهم الموتُ قَالُوا: كَيْتَ وكَيْتَ، وهذا وَجهٌ حَسَنٌ.

ولا يجُوزُ في ((حَتَّى)) أنْ تكُونَ جَارَّةً لـــ ((إذا))؛ أي: يعمَلُونَ السَّيِّئَاتِ إلى وَقتِ حُضُورِ الموتِ؛ من حَيثُ إنَّها شَرطيَّةٌ، والشَّرطُ لا يعمَلُ فيه ما قَبلَه، وإذا جَعلْنَا ((حتَّى)) جارَّةً تعلَّقَت بـــ((يعملونَ))، وأدوَاتُ

---

[١] الأبطح: مسيلٌ واسعٌ فيه دُقاق الحصى، والأبرق: أرضٌ غليظةٌ فيها حجارةٌ ورملٌ وطينٌ مختلطةٌ، انظر اللِّسان: ٤١٣/٢، و١٦/١٠.

[٢] أو مصاحبة مَا يُعيِّن الموصوف، نحو: ﴿وألَنَّا لَهُ الْحَدِيد أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١٠، ١١] أي: ((دروعاً))، أو إذا كان القصد من النَّعت الْعُمُومَ، نحو: ﴿وَلَا رطبٍ وَلَا يَابِس﴾ [الأنعام: ٥٩]، أو إشعار النَّعت بالتَّعليل، نحو: ((أَكْرِمِ الْعَالِمَ)) و((أهِنِ الْفَاسِقَ))، أو كَون النَّعت لمكان أَو زمَان، نحو: ((جَلَست قَرِيباً مِنْك))، ويحذف المنعوت إذا كان بعض ما قبله وجُرَّ بـــ ((من)) أو ((في))، التبعيضية، انظر الكتاب: ٢٢٧/١-٢٢٨، وشرح جمل الزّجاجي: ١٧٠/١، وشرح التَّسهيل: ٣٢٢/٣-٣٢٣، والارتشاف: ١٩٣٨/٤-١٩٣٩، وهمع الهوامع: ١٥٦/٣-١٥٧.

[٣] ((التَّضمين: إشراب اللّفظ معنى لفظٍ آخرٍ، وإعطاؤه حكمه؛ لتصير الكلمة تؤدّي مؤدّى كلمتين)). شرح الأشموني: ٤٤٦/١.

[٤] انظر البحر: ٥١٨/٦.

[٥] لأنّ ((يتوب)) يتعدّى بـــ((على)) في الأصل، و((تاب الله على فلان))؛ أي: وفَّقه إلى التَّوبة، فتضمين ((يتُوبُ)) معنى ((عَطَفَ)) لم يغيّر من حكمه شيئاً، انظر الصّحاح: ٩٢/١، ولعلَّ الأفضل أن يشير في كلامه عن الجارّ في قوله: ((إنَّما التَّوبة على الله)) إلى مراعاة المحذوف الثَّاني الَّذي قدَّره سابقاً عندما قال: ((والتَّقدير: إنَّما قَبولُ التَّوبةِ مُتَرَتِّبٌ على فَضلِ الله))، فقد راعى ((مترتِّب)) لا ((قبول))، انظر البحر: ٥١٣/٦.

الشَّـــرطِ لا يعمَلُ فيها ما قَبلَها، ألَا ترى أنَّه يجوزُ: «بمَنْ تمرُرْ أمْرُرْ»، ولا يجُوزُ: «مَرَرْتُ بمَنْ يَقُمْ أكرمْه»؛ لأنَّ له صَدرَ الكَلامِ[١]؛ ولأنَّ «إذا» لا تَتَصَرَّفُ على المشهُورِ كمَا تقدَّمَ تقريرُه في أوَّلِ البَقرةِ[٢].

واستَدَلَّ **ابنُ مَالِكٍ**[٣] على تصَرُّفِها بوُجُوهٍ، منها: جَرُّها بـــ«حتَّى»، نحو: ﴿حتَّى إِذَا جَآءُوهَا[٤]﴾ [الزُّمر: ٧١] ﴿حتَّى إِذَا كُنتُمْ[٥]﴾ [يونس: ٢٢]، وفيه من الإشكَالِ ما ذَكَرتُه لَك، وقد تقدَّمَ تقريرُ ذلك عندَ قولِه: ﴿حتَّى إِذَا بَلَغُواْ﴾[٦] [النساء: ٦].

---

[١] لا يعمل في الشرط شيءٌ ممّا قبله إلَّا إذا كان العاملُ خافضاً وكان في صلة ما بعده، أو كان اسماً مضافاً قد نصبه فعل الشَّرط، أو مبتدأً مضافاً؛ للضَّرورة المؤدِّية إلى ذلك، لذلك جاز: «بمن تمرر أمرر»، فقد عمل حرف الجرّ الباء في «من»، والباء في صلة «تمرُّ»، وساغ تقديمُ الجار هنا؛ لأنّ الجارّ يتنزّل منزلةَ الجزء ممّا يعمل فيه، انظر شرح السِّيرافي: ٢٦٧/٣-٢٦٨، وشرح المفصّل: ١١٧/٥-١١٨، وشرح التّسهيل: ٨٨/٤-٨٩، والمساعد: ١٦٧/٣.

[٢] في الآية: (١١)، انظر (أ): ١٥/ب، (ط): ١٣٣/١.

[٣] انظر شرح التّسهيل: ٢١٠/٢، إذ يقول: «وقد تفارقها الظّرفيّة مفعولاً بها أو مجرورةً بحتّى». أمّا في شرح الكافية الشّافية فقد ذهب إلى عدم تصرّفها، يقول: «الخروج عن الظّرفية إن لم يكن إلّا بدخول حرف الجرّ فلا يعتدّ به». ثمَّ قال: «فعُلِمَ بعد إخراج ما خرج منع تصرّف «إذا» ». شرح الكافية الشّافية: ٦٨٠/٢-٦٨١، وقال بتصرّفها بعد «حتّى» قبل ابن مالك الأخفش وابن جنّي، ونسبه ابن هشام للزّجّاج وابن درستويه، وجوّز الفارسي والزّمخشري الوجهين، وقال بتصرّفها إذا وقعت مبتدأً ابن جنّي، واذا وقعت مفعولاً به ابن مالك، ومذهب الجمهور أنّها لا تخرج عن الظّرفية، وردَّ أبو حيَّان على من قال بتصرُّفها بأنَّها إن تصرَّفت لا يبقى جملة شرطيَّة تستدعي جواباً، وجميع ما جاء في لسان العرب والقرآن لا يخلو من الجواب، انظر المحتسب: ٣٠٨/٢، والكشّاف: ٢٢٠-١٠٧٤، وشرح التَّسهيل: ٢٠١/٢، والتَّذييل والتَّكميل: ٣١٩/٧-٣٢٠، والجنى الدّاني: ٣٧١-٣٧٢-٣٧٣، والمغني: ١٢٨-١٢٩-١٧٦-٥٠٦، وهمع الهوامع: ١٧٩/٢.

وابن مالك: هو جمال الدّين أبو عبد الله، محمّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطّائي الجياني النّحوي، إمام في النَّحو واللُّغة، شافعي المذهب، من كتبه: تسهيل الفوائد، والكافية الشّافية وشرحها، والألفيّة، والعمدة وشرحها، وشرح أبنية الأفعال وغير ذلك، توفّي في دمشق سنة٦٧٢هـــ، انظر فوات الوفيات: ٤٠٧/٣، وطبقات الشّافعيين: ٩٠٨، والعقد المذهّب: ٣٧١، وبغية الوعاة: ١٣٠/١.

[٤] ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾.

[٥] ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾.

[٦] ﴿وَابْتَلُوا الْيَتامى حَتَّى إِذا بَلَغُوا النِّكاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوالَهُمْ﴾، ذكر أنّ «حتّى» إذا سبقت «إذا» فإنّ فيها وجهين: أن تكون ابتدائيّة، وأن تكون حرف جرٍّ وما بعدها مجرورٌ بها، وهو قول جماعة منهم الزَّجَّاج وابن درستويه، فتتمحّض «إذا» للظّرفية ولا يكون فيها معنى الشّرط، انظر تفصيل ذلك في (أ): ١٩٨/أ، و(ط): ٥٨٣/٣-٥٨٤.

قَولُه: ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾: «الَّذين» مَجرُورُ المحلِّ عَطفَاً على قَولِه: «لِلَّذِينَ يعمَلُون»؛ أي: ليستِ التَّوبةُ لهؤلاءِ ولا لهؤلاءِ، فَسَوَّى بينَ مَنْ مَاتَ كافراً وبينَ مَنْ لم يتُبْ إلَّا عِندَ مُعَاينةِ الموتِ في عَدمِ قَبُولِ تَوبَتِه، والمرادُ بالعَاملِينَ السَّيِّئاتِ المنافِقُونَ[١].

وأجَازَ **أبو البَقَاءِ**[٢] في «الَّذِين» أن يكُونَ مَرفُوعَ المحلِّ على الابتدِاءِ، وخَبَرُه «أولئك» وما بَعدَه مُعتقِداً أنَّ اللَّامَ لَامُ الابتِدَاءِ، وليستْ بـ «لا» النَّافيةِ.

وهذا الَّذي قَالَه من كَونِ اللَّامِ لامَ الابتِدَاءِ لا يَصِحُّ، إلَّا أنْ يكُونَ قد رُسِمَتْ في الـمُصحَفِ لامٌ دَاخِلَةٌ على «الَّذين»، فيصِيرَ «ولَلَّذين»، وليسَ المرسُومُ كذلك، إنَّما هو لَامٌ وأَلِفٌ، وألفُ لامِ التَّعريفِ الدَّاخِلةِ على الموصُولِ، وصُورَتُه: «ولا الَّذِين»[٣].

قولُه: ﴿أُولَئِكَ﴾: مُبتدأٌ، و«أَعْتَدْنا» خَبرُه، و«أولئك» يجُوزُ أن يكونَ إشَارةً إلى الَّذِين يموتُونَ وهم كفَّارٌ/؛ لأنَّ اسمَ الإشَارَةِ يَجْري مَجْرى الضَّميرِ، فيعودُ لأقرَبِ مَذكُورٍ[٤]، ويجُوزُ أَنْ يُشَارَ به إلى الصِّنفَينِ[٥]؛ الَّذين يعمَلُون السَّيِّئاتِ، والَّذين يَمُوتُون وهم كُفَّارٌ[٦]. وأعتَدْنا؛ أي: أَحْضَرْنا[٧]. ٢٠٢/ب

---

[١] وهو قول أبي عالية وابن جبير والرَّبيع وغيرهم، وقيل: إنّ المراد أهل الشّرك، وقيل: المراد عصاة المسلمين، ورجَّح أبو حيَّان أن يكون المراد عصاة المسلمين؛ لأنَّ المنافقين مندرجون في قوله: ﴿وَلا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾، انظر تفسير الطّبري: ٨/١٠٠-١٠١، والنُّكت والعيون: ١/٤٦٤، وزاد المسير: ٢٦٦، والبحر: ٦/٥٢٤.

[٢] انظر التّبيان: ٣٤٠.

[٣] ذكر ابن هشام أنّ هذا الإعراب للأخفش ثمّ تبعه فيه أبو البقاء، وذكر ابن الأنباري أنّ «ولَلَّذين» قراءة، وأجاز إعرابها مبتدأ، وذكر الكرماني أنّ بعض المصاحف رسمتها باللّام وأجاز وجه الرّفع، وأجازه الباقولي أيضاً، وردّه ابن هشام بالرّسم وبالظّاهر؛ لأنّ «الميّت على الكفر لا توبة له؛ لفوات زمن التّكليف... وهَذِه الْجُمْلَة لم تذكر ليفاد مَعْنَاهَا بمجرده، بل ليسوّى بَينهَا وَبَين مَا قبلهَا؛ أَي: إِنَّه لَا فرق فِي عدم الِانْتِفَاع بِالتَّوْبَةِ بَين من أَخّرهَا إِلَى حُضُور الْمَوْت وَبَين من مَاتَ على الْكفْر... وَحمل الرَّسْم على خلاف الأَصْل مَعَ إِمْكَانه غير سديد». انظر غرائب التفسير: ١/٢٨٨، وكشف المشكلات: ١/٢٩٩، انظر البيان: ١/٢٤٧، والمغني: ٧٧٧-٧٧٨.

[٤] فالأصل في ضمير الغائب إذا تقدّم عليه اسمان يستويان في الإسناد أن يعود إلى أقرب مذكورٍ، إلّا إذا دلّ دليلٌ أنّه لغير الأقرب، انظر شرح السّيرافي: ١/٥٧-٥٨، وتسهيل الفوائد: ٢٧، والارتشاف: ٢/٩٤١، والمساعد: ١/١٠٩-١١٠-١١١، وتعليق الفرائد: ٢/٤٢.

[٥] في (ط): الصفتين.

[٦] انظر الوجهين في المحرّر: ٢/٢٦، وتفسير القرطبي: ٥/٩٣، والبحر: ٦/٥٢٢-٥٢٣، والجواهر الحسان: ٢/١٩٣.

[٧] قيل أعتدنا: «أَفْعَلْنا» من العتاد، وهو الشَّيْء الَّذي تُعِدّه لأمر ما وتهيئُه له، وقيل: أصله: «أعددنا»، فأبدل من إحدى الدَّالين تاءً، وقيل: معناها أثبتنا وحصَّلنا، انظر تهذيب اللُّغة: ٢/١١٥، والمفردات: ٥٤٥، وعمدة الحفَّاظ: ٣/٢٦-٢٧.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النّساء: ١٩].

قولُه: ﴿أَن تَرِثُواْ﴾: في مَحَلِّ رَفعٍ على الفَاعِليَّةِ بـ «يَحِلُّ»؛ أي: لا يَحِلُّ لكم إرثُ النِّساءِ.

وقُرِئَ[١] «لا تَحِلُّ» بالتَّاءِ من فَوقُ على تَأويلِ «أن تَرِثُوا» بالوِرَاثَةِ، وهي مُؤنَّثةٌ، وهذا كقِرَاءَةِ[٢]: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُواْ﴾[٣] [الأنعام: ٢٣] بتَأنِيثِ «تَكُن» ونَصبِ «فِتنَتَهم» بتَأوِيلِ «ثمَّ لم تكُن فتنتَهم إلَّا مَقَالَتُهم»، إلَّا أنَّ في آيَةِ الأنعَامِ مُسَوِّغاً[٤]، وهو الإخبَارُ عنه بمؤنَّثٍ كَمَا سَيَأتِي[٥].

و﴿النِّسَاءَ﴾: مَفعُولٌ به، إمَّا على حَذْفِ مُضَافٍ؛ أي: «أنْ تَرِثُوا أَموَالَ النِّسَاءِ»، إنْ كانَ الخطَابُ للأزوَاجِ؛ لأنَّه رُويَ أنَّ الرَّجُلَ منهم إذا لم يكُنْ له غَرَضٌ في المرأةِ أَمسَكَها حتَّى تَمُوتَ فَيَرِثَها، أو تَفْتَدِيَ منه بمَالِها إنْ لم تَمُتْ[٦].

وإمَّا مِن غَيرِ حَذفٍ، على معنى أنْ يَكُنَّ بمعنَى الشَّيءِ المورُوثِ إنْ كَانَ الخِطَابُ للأولِيَاءِ أو لأقرِبَاءِ الميِّتِ، فقد نُقلَ أنَّه إذا مَاتَ أَحَدُهم وتَرَكَ امرَأَةً وابنَاً من غَيرِها كَانَ أَحَقَّ بها مِنْ نَفسِها[٧].

وقِيلَ: كَانَ الوَلِيُّ إنْ سَبَقَ وأَلْقَى عليها ثَوبَه كانَ أَحَقَّ بها، وإنْ سَبَقَتْ إلى أَهلِها كانَت أَحَقَّ بنَفسِها[٨]، فنُهُوا أنْ يجعَلُوهُنَّ كالأشيَاءِ المَوَارِيثِ.

---

[١] وهي قراءة نعيم بن مَيسَرة في مختصر ابن خالويه: ٣٢، وبلا نسبة في الكشّاف: ٢٢٩، وإعراب القراءات الشّواذ: ١/٣٧٦، والبحر: ٦/٥٢٥، وذكر أبو البقاء وجهاً ثانياً في تخريج القراءة، وهو أن يكون الفاعل ضمير النّساء، و«أن ترثوا» بدلاً منه؛ أي: لا تحل لكم النّساءَ إرثَهم.

[٢] وهي قراءة أبي جعفر ونافع وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم وخلف، انظر المبسوط:١٩٢، والنّشر: ٢/٢٥٧.

[٣] ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾.

[٤] أي: مسوّغاً أخر غير التّأويل بـ«مقالتهم».

[٥] ذكر السّمين وجهين في تخريج القراءة: أحدهما: ما تقدّم من تأويل «أن قالوا» بـ«مقالتهم»، والآخر: أنّ القول هو الفتنة في المعنى، وإذا أخبر عن الشّيء بمؤنّثٍ اكتسب تأنيثاً فعومل معاملته، انظر ٣٠٤/ب، (ط): ٤/٥٧٢-٥٧٣.

[٦] روي عن ابن عبَّاس وقتادة والسّدّي والضَّحَّاك وعكرمة والحسن وغيرهم انظر تفسير الطَّبري: ٨/١٠٥، ومجمع البيان: ٣/٣٩، والمحرَّر: ٢/٢٦.

[٧] روي عن ابن عبَّاس والسّدّي ومجاهد وغيرهم، انظر تفسير الطَّبري: ٨/١٠٤إلى ١٠٨، وزاد المسير: ٢٦٦.

[٨] روي عن السّدّي والضَّحَّاك وابن عبَّاس والزهري وغيرهم، انظر تفسير الطّبري: ٨/١٠٧-١٠٨، ومعاني القرآن للنَّحَّاس: ٢/٤٤، وتفسير ابن أبي حاتم: ٣/٩٠٢، والكشف والبيان: ٣/٢٧٥، وأسباب النُّزول: ١٥١.

وعلى ما ذَكَرْتُ فلا يُحتَاجُ إلى حَذْفِ أَحَدِ المفعُولَين إمَّا الأوَّلُ أو الثَّانِي على جَعْلِ «أن تَرِثُوا» مُتَعَدِّياً لاثنَينِ كمَا فَعلَ **أبو البَقَاءِ**[1]، قال: « «والنِّسَاءَ» فيه وَجهَانِ: أَحَدُهما: هُنَّ المفعُولُ الأوَّلُ، و«النِّسَاءَ» على هذا هنَّ المَورُوثَاتُ، وكَانَتِ الجاهِلِيَّةُ تَرِثُ نِسَاءَ آبَائِهم وتقُولُ: نحنُ أحقُّ بنِكَاحِهِنَّ. والثَّاني: أنَّه المفعولُ الثَّاني، والتَّقديرُ: «أنْ تَرِثُوا من النِّسَاءِ المالَ» ». انتهى.

قَولُه: «هُنَّ المفعُولُ الأوَّلُ» يعني والثَّاني مَحذُوفٌ تقديرُه: أَنْ تَرِثوا من آبَائِكم النِّسَاءَ.

و**﴿كَرْهًا﴾**: مَصدَرٌ في مَوضِعِ نَصبٍ على الحَالِ من النِّسَاءِ؛ أي: أنْ تَرِثُوهنَّ كَارِهَاتٍ أو مُكرَهَاتٍ[2].

وقرأَ الأخَوَانِ[3] «كُرْهاً» هنا وفي بَرَاءَةٍ والأحقَافِ بضَمِّ الكَافِ، وَافَقَهما عَاصِمٌ وابنُ عَامِرٍ من رِوَايَةِ ابنِ ذَكْوَانَ[4] عنه على ما في الأحقَافِ، والبَاقُون بالفَتحِ.

وقد تقدَّمَ الكَلَامُ في «الكُره» و«الكَره»، هل هما بمعنىً وَاحِدٍ أم لا في البَقَرَةِ، فأغنى عن إعَادَتِه[5].

---

[1] انظر التِّبيان: ١/٣٤٠.

[2] انظر البحر: ٦/٥٢٥.

[3] هما حمزة والكسائي، وقرأ مثلهما خلف من تمام العشرة، انظر المبسوط: ١٧٧، والعنوان: ٤٠-٨٣-١٧٥، والمراد الآية (٥٣) من براءة، و(١٥) من الأحقاف.

وحمزة: هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزَّيَّات، القارئ الكوفي، مولى لبني تيم الله، وقيل له: الزيات؛ لأنه كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان، وهو أحد القرَّاء السَّبعة، توفِّي سنة: ١٥٦هـ، انظر التاريخ الكبير: ٣/٥٢، ومعجم الأدباء: ٣/١٢٢٠.

والكسائي: هو أبو الحسن علي بن حمزة النحوي القارئ، مولى بني أسد، أحد القراء السبعة، لقِّب بالكسائي لكساءٍ أحرم فيه، جالس الخليل، وأخذ عن يونس، وصنَّف معاني القرآن وكتاب في القراءات ومختصر في النحو وغير ذلك، توفِّي سنة ١٨٩هـ، انظر طبقات النحويين واللغويين: ١٢٧، وتاريخ العلماء النحويِّين: ١٩٠، وسير أعلام النُّبلاء: ٩/١٣١.

[4] انظر السَّبعة: ٢٢٩، وجامع البيان: ٣/١٠٠٦، وفي (ظ) و(ح): وافقهما الكسائي، وهو تحريف.

وعاصم: أبو بكر عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ الْأَسَدِيُّ، أمُّه بَهْدَلَةَ، مَوْلَى لِبَنِي جَذِيمَةَ بْنِ مَالِكٍ، وهو أحد التَّابعين، وأحد القرَّاء السَّبعة، وإليه انتهت الإمامة في القراءة بالكوفة، توفِّي سنة ١٢٨هـ، انظر الطَّبقات الكبرى: ٦/٣٢٠، ومشاهير علماء الأمصار: ٢٦١، ومعرفة القرَّاء الكبار: ٥١.

وابن ذكوان: أبو عمرو عَبد الله بْن أَحْمَد بْن بشير بن ذكوان البَهْرَانِي الدمشقي الْمُقْرِئ، شيخ الإقراء بالشَّام، وإمام الْمَسْجِد الجامع، توفِّي سنة ٢٤٢هـ، انظر تاريخ دمشق: ٢٧/٦، وتهذيب الكمال: ١٤/٢٨٠.

[5] في الآية: (٢١٦)، قيل: هما مصدران بمعنىً واحدٍ، وقيل: المضموم اسم مفعولٍ والمفتوح مصدرٌ، وقيل: المفتوح ما أُكره عليه المرء والمضموم ما كرهه هو، انظر (أ): ٨٢/ب، و(ط): ٢/٣٨٦.

ولا مَفهُومَ لقَولِه «كَرهَاً»، يعني فـــــ[لا][1] يجُوزُ أن يرِثُوهُنَّ إذا لم يَكْرَهْنَ ذلك؛ لخُرُوجِه مَخْرَجَ الغَالِبِ[2].

قَولُه: ﴿وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ﴾: فيه وَجهَانِ[3]:

أَظهَرُهما: أنَّه مَجزُومٌ بـــ «لا» النَّاهيةِ، عَطَفَ جُملَةَ نَهيٍ على جُملةٍ خَبَرِيَّةٍ، فإنْ لم تُشْتَرَطِ المنَاسَبَةُ بينَ الجمَلِ كما هو مَذهَبُ **سِيبَوَيهِ** فوَاضِحٌ، وإن اشتَرَطْنا ذلك كما هو رَأيُ **بَعضِهم**[4] فلِأنَّ الجملَةَ قَبلَها في مَعنَى النَّهيِ، إذ التَّقدِيرُ: لا ترِثُوا النِّسَاءَ كَرهَاً فإنَّه غَيرُ حَلَالٍ لكم.

وجَعَلَه **أبو البَقَاءِ**[5] على هذا الوَجهِ مُستَأنَفَاً، يعني أنَّه ليسَ بمعطُوفٍ على الفِعلِ قَبلَه.

والثَّاني: أجَازَه **ابنُ عَطِيَّةَ وأبو البَقَاءِ**[6]، أنْ يكُونَ مَنصُوباً عَطفَاً على الفِعلِ قَبلَه.

---

[1] (لا) زيادة من البحر، ومنه نقل المؤلِّف بالمعنى، انظر البحر: ٥٢٤/٦.

[2] أي: ليس لفظ الكره قيداً للتّحريم، فتحرم وراثتهنَّ طوعاً وكرهاً؛ وهو مذهب البعض، لأنَّ الأصل عندهم أنه ليس في حظر الحكم في حالٍ دليلُ إباحته في حالٍ أخرى، وذهب آخرون إلى أنّ وراثة المرأة طوعاً جائز؛ لأنّ النّهي إنّما هو عن وراثتهنّ في حال الكره فقط، انظر تفسير الماتريدي: ٨١/٣.

[3] انظر الوجهين في معاني القرآن للفرَّاء: ٢٥٩/١، وتفسير الطَّبري: ١١٤/٨، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٠/٢، والتَّفسير البسيط: ٣٩٦/٦-٣٩٧، وتفسير الرَّاغب: ١١٥٠/٣-١١٥١، وغرائب التَّفسير: ٢٨٨/١، ومجمع البيان: ٣٨/٣، والبيان: ٢٤٧/١، وتفسير الرَّازي: ١١/١٠، وتفسير النسفي: ٣٤٣/١، والبحر: ٥٢٨/٦-٥٢٩، ومن البحر نقل السَّمين الكلام على الوجه الأوَّل.

[4] منع البيانيُّون والفارسي وابن مالك وابن عصفور والمرادي وابن هشام عطف الخبر على الإنشاء وعكسه؛ لما بينهما من التَّنافي وعدم التناسب، ونُسب جوازه لسيبويه، وأجازه الصَّفار تلميذ ابن عصفور وأبو حيَّان وجماعة، قال أبو حيَّان: «أجاز سيبويه التَّخالف في تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام، فأجاز: هذا زيد ومن عمرو؟». ونُقل عن سيبويه المنع أيضاً؛ لقوله: «واعلم أنه لا يجوز: «مَن عبد الله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين» رفعتَ أو نصبتَ؛ لأنك لا تُثني إلا على من أثبته وعلمتَه، ولا يجوز أن تَخلِط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة». واستدلَّ من أجاز هذا العطف بوروده في القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصَّفّ: ١٣]، وتأوَّل المانعون ما ورد من ذلك، انظر الكتاب: ٦٠/٢، وشرح التّسهيل: ٢٤٩/٢-٢٥٠، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٠٦/٥، ١٠٤/٨، وشرح المرادي: ٥١٥، وتوضيح المقاصد: ١٣٨/١، والمغني: ٤٥٩-٦٢٧-٦٢٨، والعدَّة: ٢١٢/١، وهمع الهوامع: ٢٢٥/٣-٢٢٦، وحاشية الصَّبَّان: ١٨٠/٣.

[5] انظر التّبيان: ٣٤٠/١، وإليه ذهب الماتريدي والنَّحَّاس والباقولي وابن عطيّة والهمذاني وغيرهم، انظر تفسير ٨٣/٣، وإعراب القرآن للنَّحَّاس: ٢٠٦/١، وكشف المشكلات: ٣٠٠/١، والمحرَّر: ٢٧/٢، والفريد: ٢٣١/٢.

[6] انظر المحرّر: ٢٧/٢-٢٨، والتّبيان: ٣٤٠/١، قال ابن عطيَّة: «واحتمال النَّصب أقوى».

قالَ **ابنُ عَطِيَّةَ**: «ويَحْتَمَلُ أنْ يكُونَ «تَعْضُلُوهنَّ» نَصباً عَطفاً على «تَرِثوا»، فتكُونَ الوَاوُ مُشَرِّكَةً عاَطِفَةً فِعْلاً على فِعلٍ، وقَرأَ ابنُ مَسعُودٍ[١]: «ولا أَنْ تَعْضُلُوهنَّ»، فهذِه القِرَاءَةُ تُقَوِّي احتِمَالَ النَّصبِ، وأنَّ العَضْل مِمَّا لا يَحِلُّ بالنَّصِّ».

ورَدَّ **الشَّيخُ**[٢] هذا الوَجهَ «بأنَّكَ إذا عَطَفتَ فِعلاً مَنفِيَّاً بـ«لا» على مُثبَتٍ وكَانَا مَنصُوبَين فإنَّ النَّاصِبَ لا يُقَدَّر إلَّا بعدَ حَرفِ العَطفِ لا بعدَ «لا»، فإذا قُلتَ: «أُرِيدُ أنْ أتُوبَ ولا أدخُلَ النَّارَ» فإنَّ التَّقدِيرَ: «أُرِيدُ أنْ أتوبَ وأَنْ لا أدخُلَ النَّارَ»؛ لأنَّ الفِعلَ يطلُبُ الأوَّلَ على سَبِيلِ الثُّبوتِ والثَّاني على سَبِيلِ النَّفيِ، فالمعنى: «أُرِيدُ التَّوبةَ وانتِفَاءَ دخولِي النَّارَ»، فلو كَانَ الفِعلُ المتسلِّطُ على المتعَاطِفَيْنِ مَنفيَّاً فكذلك، ولو قَدَّرْتَ هذا التَّقدِيرَ في الآيةِ لم يَصِحَّ، لو قُلتَ: «لا يَحِلُّ أنْ لا تَعْضُلوهُنَّ» لم يَصِحَّ، إلَّا أنْ تجعَلَ «لا» زَائِدةً لا نَافِيَةً، وهو خِلَافُ الظَّاهرِ، وأمَّا أَنْ تُقدِّرَ «أَنْ» بعدَ «لا» النَّافيةِ فلا يَصِحُّ، وإذا قَدَّرْتَ «أنْ» بعدَ «لا» كانَ من عَطفِ المصدَرِ المقدَّرِ على المصدَرِ المقدَّرِ، لا من بَابِ عَطفِ الفِعلِ على الفِعلِ، فالتَبَسَ على **ابنِ عَطِيَّةَ** العَطفَانِ، وَظنَّ أنَّه بصَلَاحيَّةِ تقدِيرِ «أَنْ» بعدَ «لا» يكُونُ من عَطفِ الفِعلِ على الفِعلِ، وفَرْقٌ بينَ قَولِك: «[لا][٣] أريدُ أن تقُومَ وأن لا تخرُجَ»، وقَولِك: «لا أريدُ أن تقُومَ ولا أن تخرُجَ»، مَعَ[٤] الأوَّلِ نَفَى إرَادَةَ وُجُودِ قِيَامِه، وأَرَادَ انتِفاءَ[٥] خُرُوجِهِ، فقد أَرَادَ خُرُوجَه، وفي الثَّانيةِ نَفَى إرَادَةَ وُجُودِ قِيَامِه ووجُودِ خُرُوجِه[٦]، فلا يريدُ لا القِيامَ ولا الخُرُوجَ، وهذا في فَهمِه بَعضُ غُمُوضٍ على منْ لم يتَمَرَّنْ في عِلمِ العَرَبِيَّةِ». انتَهى مَا رَدَّ به.

وفيه نظرٌ؛ من حَيثُ إنَّ المثالَ الَّذي ذَكَرَه في قَولِه: «أريدُ أن أتُوبَ ولا أدخُلَ النَّارَ» فإنَّ تقدِيرَ النَّاصِبِ فيه قَبلَ «لا» وَاجِبٌ؛ من حيثُ إنَّه لو قُدِّرَ بَعدَها لفَسَدَ التَّركيبُ، وأمَّا في الآيةِ فتقدِيرُ «أن» بَعدَ «لا» صَحِيحٌ، فإنَّ التَّقدِيرَ يَصِيرُ: «لا يَحِلُّ لكم إرثُ النِّساءِ كَرْهاً ولا عَضْلُهنَّ»[٧].

---

[١] في معاني القرآن للفرّاء: ٢٥٩/١، وتفسير الطّبري: ١١٤/٨، وإعراب القرآن للنَّحَّاس: ٢٠٦/١.

[٢] انظر البحر: ٥٢٩/٦.

[٣] سقطت (لا) من (أ) الأصل ومن (ظ) و(ح)، وأثبتّها من (ط) ومن البحر.

[٤] في (ط): (ففي)، وهي كذلك في البحر.

[٥] في (ط) انتقاء وهو تصحيف.

[٦] من قوله: «وفي الثَّانية...» إلى هنا سقط من (ح).

[٧] فيكون من عطف المصدر المؤوَّل على المصدر المؤوَّل كما بيَّن الشَّيخ.

[ويؤيِّدُ ما قُلتُه وما ذَهَبَ إليه **ابنُ عَطِيَّةَ** قَولُ **الزَّمَخشَرِيِّ**[١]، فإنَّه قَالَ: «فإنْ قُلتَ][٢]: تعضُلُوهنَّ ما وَجهُ إعرَابِه؟ قُلتُ: النَّصبُ عَطفاً على «أن تَرِثُوا»، و«لا» لتَأكِيدِ النَّفيِ؛ أي: لا يَحِلُّ لكم[٣] أن ترِثُوا النِّسَاءَ ولا أن تعضُلُوهنَّ».

فقد صَرَّحَ **الزَّمَخشَرِيُّ** بهذا المعنَى، وصَرَّحَ بزِيَادَةِ «لا» الَّتي جَعَلَها **الشَّيخُ** خِلَافَ الظَّاهرِ[٤].

وفي الكَلَامِ حَذفٌ تقدِيرُه: «ولا تَعْضُلُوهنَّ من النِّكَاحِ» إنْ كان الخِطَابُ للأولِيَاءِ، أو «ولا تعضُلوهنَّ من الطَّلَاقِ» إنْ كَانَ الخِطَابُ للأزوَاجِ[٥]. وتقدَّم معنَى العَضْلِ في البَقَرَةِ[٦].

قَولُه: ﴿لِتَذْهَبُواْ﴾: اللَّامُ مُتَعَلِّقةٌ بـ «تَعْضُلوهنَّ»، والبَاءُ في «ببَعضِ» فيها وَجهَانِ[٧]:

أَحَدُها: أنَّها باءُ التَّعدِيةِ المرَادِفَةُ لهَمزَتِها[٨]؛ أي: لِتَذْهَبُوا بما آتَيتُمُوهنَّ[٩].

---

[١] الكشَّاف: ٢٢٩.

[٢] سقط من (أ)، وأثبتُّه من بقيَّة النُّسخ.

[٣] قوله: « «أن تَرِثُوا»، و«لا» لتَأكِيدِ النَّفيِ؛ أي: لا يَحِلُّ لكم» سقط من (ح).

[٤] كلام الزَّمخشري يؤيِّد كلام الشَّيخ بأن العطف هو عطف مصدر مؤوَّل على مصدر مؤوَّل إذا قُدِّرت «أن» بعد «لا»، والشيخ منع أن تكون «لا» زائدة إذا كان العطف عطف فعل على فعل وقدرت «أن» قبل «لا»، إذ يصير المعنى: لا يحل لكم أن ترثوا ولا يحل لكم أن لا تعضلوا، فيكون نهياً عن عدم العضل، فهو أمرٌ بالعضل، لذلك قال إنَّها زائدةً خلافُ الظَّاهر، أمَّا في حال عطف المصدر المؤوَّل على المصدر المؤوَّل فلم يمنع الشيخ أن تكون «لا» زائدة كما ذكر السمين، ولا وجه لها غير الزيادة.

[٥] انظر التِّبيان: ٣٤١/١، ومنه نقل المؤلِّف بالمعنى، قال أبو حيَّان: «والظّاهر أنّ الخطاب بقوله: «ولا تعضلوهن» للأزواج، إذ ليس للوليّ حبسها حتّى يذهب بمالها، إجماعا من الأمة، وإنما ذلك للزوج». البحر: ٥٢٧/٦.

[٦] في الآية: (٢٣٢)، قال: «العضل»: قيل: المنع، ومنه: «عَضَلَ أَمَته» مَنَعَها من التَّزوَّجِ يَعْضِلُها بكسر العين وضَمِّها، ومنه: «دجاجةٌ مُعْضِلٌ»؛ أي: احتبس بيضُها، وقيل: أَصلُه الضيقُ، وعَضَلَتِ المرأةُ؛ أي: نَشَبَ ولدُها في بطنِها، وداءٌ عُضال؛ أي: ضَيِّقُ العلاجِ، والمُعْضِلات: المشكَلات؛ لضِيق فَهْمها، انظر (أ): ٩١/ب، و(ط): ٤٦٠/٢.

[٧] انظر الوجهين في البحر: ٥٢٦/٦، ومنه نقل.

[٨] أي: لهمزة التَّعدية، وسمّاها ابن هشام «باء النّقل»، ومذهب الجمهور أنّها بمعنى همزة التّعدية، وأنّها لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول في الفعل، وأكثر ما تعدِّي الفعل القاصر، وذهب المبرّد والسّهيلي والزَّمخشري إلى أنّ بين التّعديتين فرقاً، إذ أنّ الباء تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل بخلاف الهمزة، فإذا قلت: ذهبت بزيد، كنت مصاحباً له بالذّهاب، وردَّ عليهم بقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِم﴾ [البقرة: ١٧] لأن الله تعالى لا يوصف بالذَّهاب مع النُّور، انظر شرح السِّيرافي: ٢٤٣/١، الكشّاف: ٢٢٩، والرَّوض الأنف: ٢٥٣/٣-٢٥٤، وشرح الكافية الشَّافية: ٨٠٦/٢، ورصف المباني: ٥١-١٤٣، والجنى الدّاني: ٣٨، والمغني: ١٣٨-١٣٩.

[٩] في (ط): لتذهبوا [بعض] ما آتيتموهن، وهي كذلك في البحر: ٥٢٦/٦.

والثَّاني: أنَّها للمُصَـاحَبَةِ، فيكونُ الجَارُّ في مَحَلِّ نَصـبٍ على الحَالِ، ويتعلَّقُ بمحذُوفٍ؛ أي: لتَذْهَبُوا مَصحُوبِينَ ببَعضِ.

و﴿مَا﴾: مَوصُـولةٌ بمعنى «الَّذي»، أو نَكِرَةٌ مَوصُـوفَةٌ، وعلى التَّقدِيرَين فالعَائدُ مَحذُوفٌ، وفي تقدِيرِه إشكَالٌ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عليه في البَقَرةِ عندَ قَولِه: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] فلْيُلْتَفتْ إليه[١].

قَولُه: ﴿إِلَّا أَن يَأْتِينَ﴾: في هذا الاستِثنَاءِ قَولَانِ[٢]:

أَحَدُهما: أنَّه مُنقَطِعٌ[٣]، فيكُونُ «أنْ يَأتِينَ» في مَحَلِّ نَصبٍ.

والثَّاني: أنَّه مُتَّصِلٌ[٤]، وفيه حِينَئِذٍ ثَلَاثةُ أوجُهٍ[٥]:

أَحَدُها: أنَّه مُسـتَثنىً من ظَرفِ زَمَانٍ عَامٍّ، تقدِيرُه: «ولا تعضُـلُوهنَّ في وَقتٍ من الأوقَاتِ إلَّا وقتَ إتيَانهنَّ بفَاحِشَةٍ.

الثَّاني: أنَّه مُسـتَثنىً من الأحوَالِ العَامَّةِ، تقدِيرُه: لا تَعْضُـلُوهنَّ في حَالٍ من الأحوَالِ إلَّا في حَالِ إتيانِهنَّ بفَاحِشَةٍ.

الثَّالِثُ: أنَّه مُسـتَثنىً من العِلَّةِ العَامَّةِ، تقدِيرُه: لا تعضُـلُوهنَّ لعِلَّةٍ من العِلَلِ إلَّا لإتيَانهنَّ بفَاحِشَـةٍ. وقَالَ **أبو البَقَاءِ**[٦] بعدَ أنْ حَكَى فيه وَجهَ الانقِطَاعِ: «والثَّاني: هو في مَوضِـعِ الحَالِ، تقدِيرُه: إلَّا في حَالِ

---

[١] لأنَّ العائد هنا إمَّا أن يقدَّر متَّصـلاً أو منفصـلاً؛ أي: رزقناهموه وآتيتموهنَّه، أو رزقناهم إيَّاه وآتيتموهنَّ إيَّاه، وعلى كلا التَّقديرين إشكالٌ، فتقديره متَّصلاً يلزم منه اتِّصال الضَّمير مع اتِّحاد الرُّتبة، وهو واجب الانفصال، وتقديره منفصلاً يمنع حذفه؛ لأنَّ العائد متى كان منفصـلاً امتنع حذفه؛ لأنَّه لا يُفصـل إلَّا لغرض، وإذا حذف فاتت الدّلالة على ذلك الغرض، وأجاب السَّمين على الإشكال الأوَّل بأنَّه لما اختلف الضَّميران جمعاً وإفراداً وإن اتَّحدا رتبةً جاز اتِّصاله، ولزوال القبح اللَّفظي، وأجاب عن الثَّاني بأنَّه إنَّما يمنع لأجل اللَّبس الحاصل، ولا لبس هنا، انظر (أ): ١١/أ، (ط): ٩٥/١.

[٢] انظر الوجه الأوَّل في إعراب القرآن للنَّحَّاس: ٢٠٦/١، مشـكل إعراب القرآن: ١٩٤/١، والبيان: ٢٤٧/١، والوجهين في التِّبيان: ٣٤١/١، والفريد: ٢٣٢/٢، قال أبو حيّان: «ولا حاجة إلى دعوى الانقطاع فيه كما ذهب إليه بعضهم». البحر: ٥٢٦/٦.

[٣] الاسـتثناء المنقطع: هو اسـتثناء يكون فيه ما بعد «إلَّا» ليس من جنس ما قبله ولا جزءاً منه، نحو: «ما في الدَّار إنسان إلَّا حماراً»، ويقدَّر بـ «لكن» عند البصريِّين، وبـ «سوى» عند الكوفيِّين، انظر شرح السِّيرافي: ٦٤/٣، والإيضاح العضدي: ٢١١، والبديع: ٢٢٥/١.

[٤] الاستثناء المتَّصل: فيه يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، انظر توجيه اللُّمع: ٢٠٣.

[٥] انظر الأوَّل والثالث في الكشَّاف: ٢٢٩، والفريد: ٢٣٢/٢، والبحر: ٥٢٦/٦-٥٢٧، والثَّاني في التِّبيان: ٣٤١/١ ومنه نقله.

[٦] التِّبيان: ٣٤١/١.

إتيانِهِنَّ بفَاحِشَـةٍ[١]، / وقِيلَ: هو اسـتِثنَاءٌ مُتَّصـلٌ، تقدِيرُه: ولا تَعْضُـلُوهنَّ في حَالٍ إلَّا في حَالِ إتيَانِ ٢٠٣/أ
الفَاحِشَةِ» انتهى.

وهذَانِ[٢] الوَجهَانِ هما في الحَقِيقَةِ وَجهٌ وَاحِدٌ؛ لأنَّ القَائلَ بكَونِه مَنصُـوباً على الحَالِ لا بُدَّ أن يُقَدِّرَ شَيئَاً عَامًّاً يَجعَلُ هذه الحَالَ مُستَثنَاةً منه.

وقرأَ ابنُ كَثِيْرٍ وأبو بَكْرٍ عن عَاصِمٍ[٣]: «مُبَيَّنَةٍ» بفَتحِ اليَاءِ اسمَ مَفعُولٍ في جَمِيعِ القُرآنِ؛ أي: بَيَّنَها مَنْ يَدَّعِيها وأوضَحَها[٤]، والبَاقُون بكَسرِها اسمَ فَاعِلٍ، وفيه وَجهَانِ[٥]:

أَحَدُهما: أنَّه من «بَيَّنَ» المتَعَدِّي، فعلى هذا يكُونُ المفعُولُ مَحذُوفاً تقدِيرُه: مُبَيِّنَةً حَالَ مُرتَكِبِها.

والثَّاني: أنَّه من «بَيَّنَ» اللَّازِمِ، فإنَّ «بَيَّنَ» يكُونُ مُتَعَدِّياً ولَازِمَاً، يُقالُ: «بَانَ الشَّـيءُ» و«أبَانَ» و«استَبَانَ» و«بَيَّنَ» و«تبيَّنَ» بمعنىً وَاحِدٍ؛ أي: ظَهَرَ[٦].

وقرَأَ بَعضُـهم[٧]: «مُبْيِنَةٍ» بكَسـرِ البَاءِ وسُـكُونِ اليَاءِ اسـمَ فَاعِلٍ من «أَبَانَ»، وفيها الوَجهَانِ المتَقَدِّمَانِ في المشَدَّدَةِ المكسُورَةِ؛ لأنَّ «أَبَانَ» أيضاً يكُونُ مُتَعَدِّياً ولَازِمَاً.

وأمَّا «مُبَيِّنَاتٍ» جَمعَاً[٨] فقَرَأَهُنَّ الأخَوَانِ وابنُ عَامِرٍ وحَفْصٌ عن عَاصِمٍ[٩] بكَسرِ اليَاءِ اسمَ فَاعِلٍ، والبَاقُونَ بفَتحِها اسمَ مَفعُولٍ، وقد تَقَدَّمَ وَجهُ ذلك.

---

[١] من قوله: «وقال أبو البقاء بعد أن حكى» إلى هنا سقط من (ظ).

[٢] في (ط): هذا.

[٣] انظر السَّبعة: ٢٣٠، ومعاني القراءات: ١/٢٩٧-٢٩٨، والمبسوط: ١٧٧-١٧٨.

وأبو بكر: هو شعبة بن عيَّاش بن سالم الأسدي الكوفي، مولَى وَاصل بن حَيَّان، راوية عاصم في القراءة، اختلف في اسمه كثيراً، فقيل: عبد اللَّه، وقيل: عتيق، وقيل: سالم، وقيل: رؤبة، وقيل غير ذلك، توفِّي سنة: ١٩٣هـ، وقيل غير ذلك، انظر رجال صحيح البخاري: ٢/٨٢٩، والاستغناء: ١/٤٤٤، ووفيات الأعيان: ٢/٣٥٣.

[٤] انظر الحجَّة: ٣/١٤٦، والبحر: ٦/٥٢٨، ومنه نقل.

[٥] انظر الوجهين التِّبيان: ١/٣٤١، والفريد: ٢/٢٣٢، والبحر: ٦/٥٢٨، والوجه الثَّاني في الحجة: ٣/١٤٥، والتَّفسير البسيط: ٦/٣٩٩، ومن التبيان نقل، وقال الطَّبري: «الفاحشة إذا أظهرها صاحبها فهي ظاهرة بيِّنة، وإذا ظهرت، فبإظهار صاحبها إياها ظهرت، فلا تكون ظاهرة بيِّنة إلا وهي مبيَّنة، ولا مبيَّنة إلا وهي مبيِّنة». تفسيره: ٨/١٢١.

[٦] وكلها تكون لازمة ومتعدِّية، إلَّا «بَانَ» فلا يكون إلَّا لازماً، انظر الكتاب: ٤/٦٣، وتهذيب اللُّغة: ١٥/٣٥٥-٣٥٦، والإبانة: ١/٥، وعمدة الحفَّاظ: ١/٢٤٩.

[٧] قراءة ابن عباس في المحتسب: ١/١٨٣، والمحرَّر: ٢/٢٨، وتفسير القرطبي: ٥/٩٦.

[٨] سقطت من (ط)، والمراد «مبيّنات» في غير هذه السُّورة، وقد وردت في ثلاثة مواضع، في سورة النُّور في الآيتين (٣٤) و(٤٦) وفي الطَّلاق الآية (١١).

[٩] وخلف العاشر من تمام العشرة، انظر تحبير التَّيسير: ٤٨١، والإتحاف: ١/٥٠٧.

قولُه: ﴿بالمَعْرُوفِ﴾: في البَاءِ وَجهَانِ[١]:

أَظهَرُهما: أنَّها بَاءُ الحَالِ إمَّا من الفَاعِلِ؛ أي: مُصَاحِبِينَ لهنَّ بالمعرُوفِ، أو من المفعُولِ؛ أي: مَصحُوبَاتٍ بالمعرُوفِ.

والثَّاني: أنَّها بَاءُ التَّعدِيةِ، قَالَ **أبو البَقَاءِ**[٢]: «"بالمعرُوفِ" مَفعُولٌ أو حَالٌ».

قَولُه: ﴿فَعَسَى﴾: الفَاءُ جَوَابُ الشَّرطِ، وإنَّما اقتَرَنَتْ بها «عَسَى»؛ لكَونِها جَامِدَةً.

قَالَ **الزَّمَخشَرِيُّ**[٣]: «فإنْ قُلتَ: مِنْ أيِّ وَجهٍ صَحَّ أنْ يكُونَ "فعَسَى" جَزَاءً للشَّرطِ؟ قُلتُ: من حَيثُ إنَّ المعنَى: فإنْ كَرهتُمُوهنَّ فاصبِرُوا عليهنَّ معَ الكَرَاهَةِ، فلَعَلَّ لكم فيما تكرَهُونَ خَيراً كَثِيراً لَيسَ فيما تحبُّونَه».

وقُرِئَ[٤] «ويَجْعَلُ» برفعِ اللَّامِ، قَالَ **الزَّمَخشَرِيُّ**[٥]: «على أنَّه حَالٌ». يعنِي ويكُونُ خَبَراً لمبتَدَأٍ مَحذُوفٍ؛ لئلَّا يَلزَمَ دُخُولُ الوَاوِ على مُضَارِعٍ مُثبَتٍ[٦].

و«عَسَى» هنا تَامَّةٌ؛ لأنَّها رَفَعَتْ "أنْ" ومَا بَعدَها، والتَّقدِيرُ: فقد قَرُبَتْ كَرَاهَتُكم، فاستَغنَتْ عن تَقدِيرِ خَبَرٍ[٧].

وحفص: هو أبو عمر حفص بن سليمان بن مغيرة الأسدي الكوفي البزّاز الغاضريّ المقرئ، وهو ابن امرأة عاصم، يقال له: حفيص بن أبي داود، روى عن عاصم بن بهدلة، توفي سنة ١٨٠هـ، انظر الجرح والتّعديل لابن أبي حاتم: ١٧٣/٢، وميزان الاعتدال: ٥٥٩/١، وإكمال تهذيب الكمال: ٣٨١/٢.

[١] انظر الوجهين في التّبيان: ٣٤١/١، والفريد: ٢٣٢/٢.

[٢] التّبيان: ٣٤١/١.

[٣] الكشّاف: ٢٢٩.

[٤] وهي قراءة عيسى بن عمر في مختصر ابن خالويه: ٣٢، وبلا نسبة في الكشّاف: ٢٢٩، وإعراب القراءات الشّواذ: ٣٧٧/١.

[٥] انظر الكشّاف: ٢٢٩.

[٦] أي: يكون التّقدير: «وهو يجعلُ»، فقد ذهب أكثر النّحاة إلى تقدير مبتدأٍ محذوفٍ في مثل هذا الموضع؛ لامتناع الواو قبل المضارع المثبت الخالي من «قد» الواقع حالاً؛ لأنّ المضارع شديد الشّبه بالاسم، وكما لا يجوز «جاء زيد وضاحكاً» لا يجوز «ويضحك»، وأجاز الجزولي دخول الواو على المضارع قليلاً، وأجاز المالقي إثبات الواو وحذفها، وجعل في تقدير المبتدأ المحذوف تكلفاً لا ضرورة له، انظر البديع: ١٩٦/١، والمقدمة الجزولية: ٩١، وشرح التّسهيل: ٣٦٧/٢، وشرح ابن النّاظم: ٢٤٥/١، ورصف المباني: ٤١٩-٤٢٠، واللّمحة: ٣٩١/١-٣٩٢، ومنهج السّالك: ٢١٢.

[٧] تأتي «عسى» بمعنى «قَرُبَ» فتكون تامَّةً رافعةً فاعلاً، ولا يكون مرفوعها إلَّا «أن» والفعل، وتقع الكفاية به؛ لتضمُّنه معنى الحدث الَّذي كان في الخبر، انظر المرتجل: ١٣٢، وشرح المفصَّل: ٣٧٦/٤.

والضَّمِيرُ في «فيه» يعُودُ على «شَـــيءٍ»؛ أي: في ذلك الشَّـــيءِ المكرُوهِ، وقِيلَ: يعُودُ على الكُرهِ المدلُولِ عليه بالفِعلِ، وقيلَ: يعُودُ على الصَّبرِ وإنْ لم يَجْرِ له ذِكرٌ[١].

قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدالَ زَوْجٍ مَكانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْداهُنَّ قِنْطارًا فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتانًا وَإِثْماً مُبِينًا﴾ [النِّساء: ٢٠].

قَولُه: ﴿مَّكَانَ زَوْجٍ﴾: ظَرفٌ مَنصُـــوبٌ بالاســـتِبدَالِ، والمرادُ بالزَّوجِ هنا الجَمعُ؛ أي: وإنْ أرَدتُم استِبدَالَ أزوَاجٍ مَكَانَ أزوَاجٍ، وجَازَ ذلك؛ لدَلَالةِ جَمعِ الـــمُستَبدِلِينَ؛ إذ لا يُتَوَهَّم اشتِرَاكُ الـــمُخَاطَبِينَ في زَوجٍ وَاحِدٍ مَكَانَ زَوجٍ وَاحِدٍ[٢]، ولإرَادَةِ مَعنَى الجَمعِ عَادَ الضَّميرُ من قَولِه: «إحدَاهُنَّ» على «زَوجٍ» جَمعَاً.

والَّتي نَهَى عن الأَخذِ منها هي الـمُستَبدَلُ مَكَانَها؛ لأنَّها آخِذَةٌ منه؛ بدَلِيلِ قَولِه: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفضَى بَعْضُكُمْ إلى بَعْضٍ﴾ [النِّساء: ٢١]، وهذا إنَّما هو في القَدِيمَةِ لا الـمُستَحدَثَةِ[٣].

وقَالَ: «إحْدَاهُنَّ»؛ ليدُلَّ على أنَّ قَولَه: «وَآتَيْتُمْ» المرادُ منه: وآتَى كلُّ وَاحِدٍ منكم إحدَاهنَّ؛ أي: إحـدَى الأزوَاجِ، ولم يقُـلْ: «آتيتُمُوهنَّ قِنطَـارَاً»؛ لئلَّا يُتَوَهَّمَ أنَّ الجَمِيعَ المخَـاطَبِين آتَوا الأزوَاجَ قِنطَـاراً، والمرادُ: آتى كُلُّ وَاحِدٍ زَوجَه قِنطَاراً، فدَلَّ لَفظُ «إحدَاهنَّ» على أنَّ الضَّـــميرَ في «آتيتُم» المرادُ منه كلُّ وَاحدٍ وَاحدٍ، كما دَلَّ لَفظُ «وَإِنْ أَرَدْتُّمُ اســـتِبدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ» على أنَّ المرَادَ اســـتِبدَالُ أزوَاجٍ مَكانَ أزوَاجٍ، فـأُرِيدَ بالمفردِ هنا الجَمعُ؛ لـدِلَالَةِ «وَإِنْ أَرَدْتُّمُ»، وأُرِيدِ بقولِه: «وَآتَيْتُمْ» كلُّ وَاحدٍ وَاحدٍ؛ لـدِلَالَةِ «إحدَاهنَّ» وهي مُفرَدَةٌ على ذلك، ولا يُدَلُّ على هذا المعنَى البَلِيغِ بأَوجَزِ ولا أفصَحِ من هذا التَّركيبِ[٤].

وتقدَّم معنَى القِنطَارِ واشتِقَاقُه في آل عِمرَانَ[٥].

---

[١] انظر الوجه الأوَّل والثَّاني في تفسير الطّبري: ١٢٣/٨، في الهداية إلى بلوغ النِّهاية: ١٢٦٦/٢، والتَّفسير البسيط: ٤٠٠/٦، وتفسير النَّسفي: ٣٤٣/١، والأوجه الثَّلاثة في البحر: ٥٣٠/٦، ومنه نقل، وذهب الرَّازي إلى أنَّ المعنى: إن كرهتم صحبتهنَّ فأمسكوهنَّ بالمعروف، والضَّمير يعود على الصُّحبة، أو إن كرهتموهنَّ ورغبتم في مفارقتهنَّ فربَّما جعل الله في مفارقتهنَّ خيراً، فيعود الضَّـــمير على المفارقة، وأعاده السَّـــمرقندي على الصُّـــحبة، انظر بحر العلوم: ٢٩٠/١، وتفسير الرّازي: ١٣/١٠.

[٢] قوله: «مكانَ زوجٍ واحدٍ» سقط من (ح).

[٣] وخصَّ حال الاستبدال بالنَّهي عن الأخذ مع أن الأخذ محرَّم مع عدم الاستبدال؛ لئلَّا يتوهَّم جواز الاسترجاع إذا قامت الثَّانية مقام الأولى، انظر النُّكت والعيون: ٤٦٧/١، ومجمع البيان: ٤١/٣.

[٤] الكلام من قوله: «والمراد بالزَّوج هنا....» إلى هنا منقولٌ بتصرُّفٍ يسير من البحر: ٥٣٣/٦، والاستدلال بقوله: ﴿وقَد أَفضَى بَعضُكم إلى بَعضٍ﴾ على أنَّ المراد المستبدلة، والاستدلال بجمع المستبدلين على جمع الأزواج نقله الشيخ من التِّبيان: ٣٤٢/١، ومن البحر نقل السَّمين.

[٥] في الآية (١٤)، ذكر أنّه مشتقٌّ من «قَطَر يَقْطُرُ» إذا سال؛ لأنَّ الذهب والفضَّة يشبَّهان بالماء في سرعة الانقلاب وكثرة التَّقلُّب، وذهب الزّجّاج إلى أنّه من «قَنْطَرْتَ الشَّـــيءَ» إذا عقدته وأحكمته، وفي النّون قولان: زائدة ووزنه:=

والضَّميرُ في «منه» عَائِدٌ على «قِنطَاراً».

وقَرَأَ ابنُ مُحَيصِـــنٍ[١]: «آتَيتُمِ احْدَاهُنَّ» بوَصـــلِ أَلِفِ «احْدَى»[٢]، كَمَا قُرِئَ[٣]: ﴿إِنَّهَا لاحْدَى الكُبَرِ﴾ [المدَّثر: ٣٥]، حَذَفَ الهمزَةَ تخفِيفاً، كقَولِه[٤]: [الرَّجز]

إِنْ لَمْ أُقَاتِلْ فَالبِسُونِي بُرْقُعاً

وبهَذَا الَّذي ذَكَرتُه يتَّضِحُ مَعنَى الآيةِ.

وقد طَوَّل **أبو البَقَاءِ**[٥] فيها ولم يَأتِ بطَائِلٍ، ولا بدَّ من التَّعرُّضِ لما قَالَه والتَّنبِيهِ عليه، قالَ: «وفي قَولِه: «وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً» إشكَالَان: أَحَدُهما: أنَّه جَمَعَ الضَّميرَ والمتقَدِّمُ زَوجَانِ. والثَّاني: أنَّ الَّتي يرِيدُ أنْ يَسْـتَبدَلَ بها هي الَّتي تكُونُ قد أعطَاها مَالاً فيَنهَاهُ عن أَخذِه، فأمَّا الَّتي يرِيدُ أنْ يَسـتَحدِثها فلم يكُنْ أَعطَاهَا شَـــيئاً حتَّى يُنْهَى عن أَخْذِه، ويَتَأيَّدَ ذلك بقَولِه: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أفضـــى بَعْضُـــكُمْ إلى بَعْضٍ﴾ [النِّساء: ٢١].

والجَوَابُ عن الأوَّلِ: أنَّ الـــــمُرادَ بالزَّوجِ الجَمعُ؛ لأنَّ الخِطَابَ لجَمَاعَةِ الرِّجَالِ، وكُلٌّ منهم قد يرِيدُ الاستِبدَالَ، ويجُوزُ أنْ يكُونَ جُمِعَ؛ لأنَّ الَّتي يرِيدُ أنْ يَستَحدِثَها يُفْضِي حَالُها إلى أنْ تكُونَ زَوجَاً، وأنْ يرِيدَ أنْ يَستَبدِلَ بها كما استَبدَلَ بالأولى، فجُمِعَ على هذا المعنَى.

وأمَّا الإشكَالُ الثَّاني ففِيه جَوَابَانِ: أحَدُهما: أنَّه وَضَعَ الظَّاهرَ مَوْضِعَ المضمَرِ، والأصلُ: وآتَيتُمُوهنَّ.

=«فِنْعَال»، وأصـــليَّة ووزنه: «فِعْلَال»، انظر تفصـــيل ذلك في (أ): ١٢٩/ب، و(ط): ٥٨/٣، وانظر معاني القرآن وإعرابه: ٣٨٣/١.

[١] في مختصر ابن خالويه :٣٢، والمحتسب: ١٨٤/١، والمحرَّر: ٢٩/٢، وهي لغة.

وابن محيصـن: هو أبو حفص عمر بن عبد الرَّحمن بن محيصـن السَّـهمي القرشي المكِّي، اختلف في اسمه، فقيل: اسمه محمَّد، وقيل: عبد الرَّحمن بن محمَّد، وقيل غير ذلك، قارئ أهل مكَّة، كان قرين ابن كثير وغيره، توفِّي سنة ١٢٣هـ، انظر تهذيب الكمال: ٤٢٩/٢١، ومعرفة القرَّاء: ٥٦.

[٢] في (ط): «إحدى».

[٣] قراءة ابن كثير في السّبعة: ٦٥٩-٦٦٠، ومعاني القراءات للأزهري: ١٠٣/٣.

[٤] لم أقف على قائله، وتمامه: «وفَتَخاتٍ في اليَدين أربعا»، وهو في الحجّة ٣٤٠/٦، والخصـائص: ١٥٣/٣، وكتاب الشِّـعر: ٣٠٣، والمحتسـب: ١٢٠/١، ورسـالة الغفران: ٢٦، وضـرائر الشِّـعر: ١٠٠، والبرقع: خُريقة تُثقب فِي مَوضِـع الْعَينَيْنِ، وتلبسـها نسَـاء الْأَعْرَاب، والفتخات: خواتيمٌ تجعلُ فِي أصـابعِ الأرجلِ، ليسـتْ لها فصـوصٌ، انظر جمهرة اللُّغة: ١١٢٢/٢، والتَّلخيص: ٢٢٨.

[٥] انظر التّبيان: ٣٤٢/١.

والثَّاني: أنَّ الـــمُستبَدَلَ بها مُبهَمَةٌ، فقَالَ: ((إحدَاهنَّ))؛ إذ لم تتَعَيَّنْ حتَّى يَرْجِعَ الضَّميرُ إليها، وقد ذَكَرنَا نحوَاً مِنْ هذا في قَولِه: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخرَى﴾[1] [البقرة: ٢٨٢])). انتهى.

وفي قَولِه: ((وَضَعَ الظَّاهرَ مَوضِعَ المضمَرِ)) نظرٌ؛ لأنَّه لو كَانَ الأصلُ كذلك لأوهَمَ أنَّ الجَمِيعَ آتُوا الأزوَاجَ قِنطَاراً كما تقَدَّمَ، وليسَ كذلك.

قَولُه: ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾: الاستِفهَامُ للإنكَارِ؛ أي: أتفعَلُونَه معَ قُبْحِه؟

وفي نَصبِ ((بهتَانَاً وإثمَاً)) وَجهَانِ[2]:

أحَدُهما: أنَّهما مَنصُوبَانِ على المفعُولِ من أَجلِه؛ أي: لِبُهتَانِكم وإثْمِكم، قَالَ **الزَّمَخشَرِيُّ**[3]: ((وإنْ لم يكُن غَرَضاً كقَولِك: قَعَدَ عن القِتَالِ جُبْناً[4])).

والثَّاني: أنَّهما مَصدَرَانِ في مَوضِعِ الحَالِ، وفي صَاحِبَها وَجهَانِ[5]:

أظهرُهما: أنَّه الفَاعِلُ في ((أتَأخُذُونه))؛ [أي][6] بَاهِتِين وآثِمِين.

والثَّاني: أنَّه المفعُولُ؛ أي: أتأخُذُونَه مُبْهِتَاً مُحَيِّراً لشُنْعَتِه وقُبحِ الأُحدُوثَةِ عنه.

---

[1] ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَداءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما فَتُذَكِّرَ إِحْداهُمَا الْأُخْرى﴾ وذكر في تعليل ((إحداهما)) في آية البقرة الوجهين نفسيهما؛ أي وضع الظَّاهر موضع المضمر، والدّلالة على الإبهام وعدم التَّعيين، انظر التبيان: ٢٣٠/١.

[2] انظر الوجهين في الكشَّاف: ٢٢٨، والتِّبيان: ٣٤٢/١، والفريد: ٢٣٣/٢، وأمالي ابن الحاجب: ٢٤٢/١، والبحر: ٥٣٦/٦، والوجه الثَّاني في معاني القرآن وإعرابه: ٣١/٢، وإعراب القرآن للنَّحَّاس: ٢٠٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٤/١، والمحرَّر: ٢٩/٢، ومجمع البيان: ٤١/٣، والبيان: ٢٤٨/١، وذكر الثَّعلبي وجهين آخرين: أحدهما: أنّ ((بهتاناً)) و((إثماً)) منصوبان بنزع الخافض؛ أي: ببهتانٍ وبإثم، والثّاني: أنّهما منصوبان بإضمار فعلٍ، والتّقدير: تصيبون في أخذه بهتاناً وإثماً، انظر الكشف والبيان: ١٥٤/١٠، وأجاز ابن الحاجب إعراب ((بهتاناً)) مصدراً، نحو: ((قعد القرفصاء))؛ لأن البهتان ظلم، والأخذ على نوعين: ظلم وغير ظلم.

[3] الكشّاف: ٢٢٨.

[4] يكون المفعول له على ضربين: الأوَّل: أن يكون غرضاً صحيحاً لفاعل الفعل، نحو: ((زرتك إكراماً لك))، والثَّاني: ألَّا يكون غرضاً، ولكنَّه علَّة وسبب وعذر، وهو ما حُملت عليه الآية، انظر البديع: ١٧٣/١، وأوضح المسالك: ١٩٨/٢.

[5] انظر الأوَّل في معاني القرآن وإعرابه: ٣١/٢، والكشَّاف: ٢٢٨، ومجمع البيان: ٤١/٣، والبيان: ٢٤٨/١، والفريد: ٢٣٣/٢، والثَّاني في المحرَّر: ٢٩/٢، والوجهين في البحر: ٥٣٦/٦، والأوَّل تقدير الزّمخشري، وقدَّره غيره: ((مباهتين))، والثَّاني تقدير ابن عطيَّة ومنه نقل بواسطة البحر.

[6] سقطت من (أ) وأثبتها من (ظ) و(ط).

وبُهْتَانٌ: «فُعْلَانٌ» من البَهْتِ، وقد تقدَّمَ معنَاهُ في البقرةِ[١].

قالَ تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثاقًا غَلِيظًا﴾ [النِّساء: ٢١].

وتقدَّمَ أيضاً الكَلَامُ في «كيف» ومَحَلِّها من الإعرَابِ في البَقَرةِ أيضاً، في قولِه: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[٢] [البقرة: ٢٨].

قَولُه: ﴿وَقَدْ أَفضَى﴾: الوَاوُ للحَالِ، والجُملَةُ بَعدَها في مَحَلِّ نَصبٍ، وأتَى بـ«قد» لِيُقَرِّبَ الماضِيَ من الحَالِ، وكذلك «أَخَذْنَ»، و«قد» مُقَدَّرَةٌ مَعَه؛ لتقدُّمِ ذِكْرِها.

و﴿مِنكُم﴾: فيه وَجهَانِ[٣]:

أظهرُهما: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بـ «أَخَذْنَ».

وأَجَازَ فيه **أبو البَقَاءِ**[٤] أنْ يكُونَ حَالاً من «مِيثَاقَاً» قُدِّمَ عليه، كأنَّه لَمَّا رَأَى أنَّه يجُوزُ أن يكُونَ صِفَةً لو تَأَخَّرَ لجَازَ ذلك، وهو ضَعِيفٌ.

و﴿أَفضَى﴾: مَعنَاه ذَهَبَ إلى فَضَائِه؛ أي: نَاحِيَةِ سَعَتِه، يقَالُ: «فَضَا» «يفْضُو»، فَأَلِفُ «أَفْضَى» عن يَاءٍ أَصلُها وَاوٌ[٥].

---

[١] في الآية (٢٥٨)، قال السّمين: «البهت: التّحيّر والدّهش، وبَاهَتَه وبَهَتَه: واجهه بالكذب، ومنه الحديث: «إنّ اليهود قومٌ بُهْتٌ»، وذلك أنّ الكذب يحيّر المكذوب عليه». انظر (أ): ١٠٣/ب، و(ط): ٥٥٥/٢، وصحيح البخاري: ١٣٢/٤، باب: «خلق آدم».

[٢] ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، ذكر السّمين أنَّ «كيف» اسم استفهامٍ يُسأل به عن الأحوال، وتبنى لتضمُّنها معنى الهمزة، ويشذُّ دخول الجارِّ عليها، وتأتي للشَّرط قليلاً، ولا يجزم بها إلَّا عند الكوفيِّين، وإذا أبدل منها اسمٌ أو وقع جواباً لها فهو منصوبٌ إذا كان بعدها فعلٌ متسلِّطٌ عليها، وإلَّا فمرفوعان، وإن وقع بعدها اسمٌ مسؤولٌ عنه بها فهو مبتدأ وهي خبرٌ مقدَّمٌ، وقد يُحذف الفعل بعدها، ثمّ ذكر أنّ سيبويه أعربها في هذه الآية منصوبةً على التشبيه بالظّرف؛ أي: في أيّ حالة تكفرون، وأنّها عند الأخفش حالٌ العامل فيها «تكفرون»، وصاحبها الضّمير في «تكفرون»، وهذا في سقطٍ من النّسخة الأصل فانظر تفصيل ذلك في (ط): ٢٣٧/١-٢٣٨، والاستفهام هنا للنَّهي والإنكار، انظر درج الدُّرر: ٥٨٢.

[٣] انظر الوجهين في التِّبيان: ٣٤٣/١، والفريد: ٢٣٤/٢.

[٤] انظر التّبيان: ٣٤٣/١.

[٥] انظر تهذيب اللُّغة: ٥٤/١٢، والصّحاح: ٢٤٥٥/٦، والمخصّص: ٤٤٢/٤.

قال تعالى: ﴿وَلا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آباؤُكُمْ مِنَ النِّساءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كانَ فاحِشَةً وَمَقْتًا وَساءَ سَبِيلًا﴾ [النِّساء: ٢٢].

قَولُه: ﴿مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾: في «ما» هذه قَولَان[١]:

أَحَدُهما: أنَّها مَوصُولةٌ اسمِيَّةٌ وَاقِعَةٌ على أنوَاعِ مَنْ يَعْقِلُ، كَمَا تَقَدَّمَ ذلك في قَولِه: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ﴾[٢] [النِّساء: ٣]، وهذا عِندَ مَنْ لا يُجِيزُ وُقُوعَها على آحَادِ العُقَلَاءِ.

فأمَّا مَنْ يُجِيزُ ذلك فيَقُولُ إنَّها وَاقِعَةٌ مَوقِعَ «مَنْ»، فـ«ما» مَفعُولٌ به[٣] بقَولِه: «وَلاَ تَنكِحُواْ»، والتَّقدِيرُ: ولا تتزَوَّجُوا مَنْ تزَوَّجَ آبَاؤُكم.

والثَّانِي: أنَّها مَصدَرِيَّةٌ؛ أي: ولا تَنْكِحُوا مِثلَ نِكَاحِ آبَائِكُم الَّذي كَانَ في الجَاهِلِيَّةِ وهو النِّكَاحُ الفَاسِدُ كنِكَاحِ الشِّغَارِ[٤] وغَيرِه.

---

[١] انظر الوجه الأوَّل (كون «ما» بمعنى «من») في الكشف والبيان: ١٠/١٨١، والتَّحصيل: ٢/٢٠١-٢٠٢، والتَّفسير البسيط: ٦/٤٠٧، وتفسير الرَّاغب: ٣/١١٥٩-١١٦٠، والتِّبيان: ١/٣٤٣، والفريد: ٢/٢٣٥، وتفسير القرطبي: ٥/١٠٣، و(كون «ما» واقعة على أنواع من يعقل) في المحرَّر: ٢/٣١، والبحر: ٦/٥٣٨-٥٣٩، والوجه الثَّاني في المحرَّر: ٢/٣١، ومجمع البيان: ٣/٤٣، والتِّبيان: ١/٣٤٣.

[٢] ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتامى فَانْكِحُوا مَا طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ﴾، وانظر (أ): ١٩٥/ب، و(ط): ٣/٥٦١.

[٣] أجاز الفرَّاء وقطرب وأبو عبيدة والسِّيرافي وابن درستويه وأبو البقاء وابن خروف وابن هشام وغيرهم وقوع «ما» على آحاد من يعقل دون قيدٍ أو شرطٍ، ونسبه ابن خروف لسيبويه، وأجازه المبرِّد على بعد، ومذهب ابن الحاجب وابن مالك أنّ «ما» صالحة للصّنفين وهي في الغالب لمن لا يعقل، وذهب الفارسي وابن عصفور وأبو حيَّان وجمهور البصريِّين إلى منع وقوعها على آحاد من يعقل إلَّا في موضعين، الأوَّل: الاستثبات عمَّن يفعل إذا لم تفهم الاسم؛ لأنَّك في الحقيقة لم تستثبت عن عاقل، والثَّاني: الاستفهام بها عن صفات من يعقل، وذهب ابن السَّرَّاج والمبرِّد إلى أنَّ الصفة إذا كانت في موضع الموصوف على العموم جاز أن تقع على مَن يعقلُ، وعند السّهيلي لا تقع على من يعقل إلّا بقرينة التّعظيم والإبهام، انظر معاني القرآن للفرَّاء: ٢/٤١٥-٤١٦، ومجاز القرآن: ٢/٩٥، والمقتضب: ١/٤١-٤٢، ٢/٢٩٦، والأصول: ٢/١٣٥، وشرح السِّيرافي: ٢/٤٣٩، نتائج الفكر: ١٣٩-١٤٠-١٤١، وشرح جمل الزَّجاجي لابن خروف: ١/٢٩١-٢٩٢، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ١٣٤، وأمالي ابن الحاجب: ٢/٨٨٤، وشرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور: ١/١١٥-١١٦، وشرح التّسهيل: ١/٢١٧، والتَّذييل والتَّكميل: ٣/١٢٨ إلى١٣٣، والمغني: ٤٠٥، وهمع الهوامع: ١/٣٥١-٣٥٢.

[٤] الشّغار: «أن يزوِّج الرَّجل ابنته الرَّجل على أن يزوِّجه الرَّجل الآخر ابنته وليس بينهما صداق». الأمُّ للشّافعي: ٥/٨٢.

واختَارَ هذا القَولَ **جَمَاعَةٌ**[١] مِنهُم **ابنُ جَرِيرٍ الطَّبريُّ**[٢] قَالَ: ((ولَو كَانَ مَعنَاه: ((ولا تنكِحُوا النِّسَاءَ الَّتي نَكَحَ آبَاؤُكُم)) لوَجَبَ أنْ يكُونَ مَوضِعُ ((مَا)) ((مَنْ)))). انتهى.

وتبيَّنَ كونُه حَرَاماً أو فَاسِداً مِن قَولِه: ((إنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتاً)).

قَولُه: ﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾: تقدَّمَ نَظِيرُه أَوَّلَ السُّورةِ[٣].

قَولُه: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ في هذا الاستِثنَاءِ قَولَان:

أَحَدُهما: أنَّه مُنقَطِعٌ، إذِ الماضِي لا يُجَامِعُ الاستِقبَالَ، / والمعنى: أنَّه لَمَّا حَرَّمَ عليهم نِكَاحَ ما نَكَحَ ٢٠٣/ب
آبَاؤُهم تَطَرَّقَ الوَهمُ إلى ما مَضَى في الجَاهِلِيَّةِ ما حُكمُه؟ فقِيلَ: إلَّا ما قد سَلَفَ؛ أي: لكن ما سَلَفَ فلا إثمَ فيه[٤].

---

[١] اختاره الزّجّاج وأجازه الماوردي والواحدي والرّاغب وابن عطيّة، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٣٢/٢، والنّكت والعيون: ٤٦٨/١، والتَّفسير البسيط: ٤٠٧/٦، وتفسير الراغب: ١١٦٠/٣، والمحرّر: ٣١/٢.

[٢] القول بمعناه في تفسير الطّبري، انظر ١٣٧/٨-١٣٨، وهو بهذا اللّفظ في تفسير القرطبي: ١٠٣/٥، نقله أبو حيَّان في البحر: ٥٣٩/٦، ومن البحر نقله السَّمين ونقل الكلام عن الوجه، انظر البحر: ٥٣٩/٦-٥٤٢.

والطبريّ: هو أبو جعفر محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطّبري، من آمل طبرستان، كان حافظاً لكتاب الله، عالماً بالقراءات، فقيهاً عالماً بالسّنن وأقوال التّابعين، وبأيّام النّاس وأخبارهم، من كتبه: تفسير القرآن، وكتاب التَّاريخ، وكتاب لطيف القول في الفقه، وشرح الآثار، وهو كتاب لم يتمّه، وَكتاب الْقرَاءَات وَالْعدَد والتنزيل، وغير ذلك من التَّصانيف، توفّي في بغداد سنة ٣١٠هـ ودفن في داره، انظر الإرشاد: ٨٠٠/٢، وإنباه الرُّواة: ٨٩/٣، وطبقات الفقهاء الشّافعية: ١٠٦/١، وطبقات علماء الحديث: ٤٣١/٢.

[٣] في الآية (٣)، ذكر أنّ ((من النّساء)) في قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ﴾ فيها وجهان: أحدهما: أن تكون لبيان الجنس المبهم في ((ما)) عند من يثبت لها ذلك، والثّاني: أنّها للتّبعيض؛ أي: بعض النّساء، وتتعلّق بمحذوف حالٍ من ((ما طاب))، هذا إذا كانت ((ما)) موصولة أو مصدريّة والمصدر واقع موقع اسم الفاعل، فإن لم يقع موقع اسم الفاعل كان قوله: ((من النّساء)) مفعول ((فانكحوا))، نحو: ((أكلت من الرَّغيف))، انظر (أ): ١٩٥/ب، و(ط): ٥٦١/٣-٥٦٢.

[٤] انظر معاني القرآن للأخفش: ٢٥١/١، وتأويل مشكل القرآن: ٥٣، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٤/١، وإعراب القرآن للنَّحَّاس: ٢٠٧/١، والكشف والبيان: ١٨٢/١٠، والتَّحصيل: ٢٢٣/٢، والنُّكت والعيون: ٤٦٨/١، والتَّفسير البسيط: ٤٠٨/٦-٤٠٩، ودرج الدُّرر: ٥٨٣، والمحرَّر: ٣١/٢، وزاد المسير: ٢٦٨-٢٦٩، والتِّبيان: ٣٤٣/١، وهو مذهب الأكثرين وقول ابن عبَّاس والكلبي وقطرب وغيرهم، وجعله ابن مالك مثالاً على المستثنى السابق زمانه زمان المستثنى منه، وأجاز الجرجاني وابن الجوزي أن تكون ((إلَّا)) بمعنى واو العطف، ومذهب المفضل أن تكون بمعنى ((بعد))، ذكر ذلك ابن الجوزي والأصبهاني، انظر إعراب القرآن للأصبهاني: ٣٧٣، وشرح التَّسهيل: ٢٦٥/٢.

وقَالَ **ابنُ زَيدٍ**[١] في مَعنَى ذلك أيضاً: إنَّ المُرَادَ بالنِّكَاحِ العَقدُ الصَّحِيحُ، وحَمَلَ «إلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» على ما كَانَ يتَعَاطَاه بَعضُهم من الزِّنا فَقَالَ: «إلَّا ما قد سَلَفَ من الآبَاءِ في الجَاهِلِيَّةِ من الزِّنا بالنِّساءِ، فذلك جَائزٌ لكم زَوَاجُهم في الإسلَامِ».

وكأنَّه قِيلَ: ولا تَعْقِدوا على مَنْ عَقَدَ عليه آبَاؤُكم إلَّا ما قد سَلَفَ مِنْ زِنَاهم، فإنَّه يجُوزُ لكم أن تتَزَوَّجُوهم، فهو استِثنَاءٌ مُنقَطِعٌ أيضاً.

والثَّاني: أنَّه استِثنَاءٌ متَّصِلٌ، وفيه مَعنَيَان:

أَحَدُهما: أن يُحْمَلَ النِّكَاحُ على الوَطءِ، والمعنَى: أنَّه نَهَى أنْ يَطَأَ الرَّجُلُ امرَأَةً وَطِئَها أَبُوه إلَّا ما قد سَلَفَ من الأبِ في الجَاهِلِيَّةِ من الزِّنَا بالمرأَةِ فإنَّه يجُوزُ للابنِ تزوُّجُها[٢]، نُقِلَ هذا المعنَى عنِ **ابنِ زَيدٍ**[٣] أيضاً، إلَّا أنَّه لا بدَّ من التَّخصِيصِ في شَيئَين:

أَحَدُهما: قَولُه: «وَلاَ تَنكِحُواْ»؛ أي: ولا تَطَؤُوا وَطْئاً مُبَاحَاً بالتَّزوِيجِ.

والثَّانِي: التَّخصِيصُ في قَولِه: «إلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» بوَطءِ الزِّنا، وإلَّا فالوَطءُ فيما قد سَلَفَ قد يكُونُ وَطْئاً غَيرَ زِنَاً، وقد يكُونُ زِنَاً، فيَصِيرُ التَّقدِيرُ: ولا تَطَؤُوا ما وَطِئَ آبَاؤُكم وَطْأً[٤] مُبَاحَاً بالتَّزوِيجِ إلَّا مَنْ كَانَ وَطْؤُها[٥] فيما مَضَى وَطءَ زِنَاً. ويجُوزُ على هذا المعنَى الَّذِي ذَهَبَ إليه **ابنُ زَيدٍ** أنْ يُرادَ بالنِّكَاحِ الأوَّلِ العَقدُ، وبالثَّاني الوَطءُ؛ أي: ولا تتزَوَّجُوا مَنْ وَطِئَها آبَاؤُكم إلَّا من وَطْؤُها[٦] وَطءَ زِنَاً في الجَاهِلِيَّةِ[٧].

---

[١] انظر قوله في تفسير الطّبري: ٨/١٣٦-١٣٧، والنّكت والعيون: ١/٤٦٨، وزاد المسير: ٢٦٩، والبحر: ٦/٥٤٠.
وابن زيد: هو عبد الرّحمن بن زيد بن أسلم العدويّ العمريّ المدنيّ، مولى عمر رضي الله عنه، كان صاحب قرآنٍ وتفسيرٍ، جمع تفسيراً وكتاباً في النّاسخ والمنسوخ، توفّي في المدينة أوّل خلافة هارون سنة ١٨٢هـ، انظر الطّبقات الكبرى: ٥/٤١٣، وتاريخ الإسلام: ٤/٩٠٤، وسير أعلام النّبلاء: ٨/٣٤٩.

[٢] في جميع النّسخ: (تزويجها)، والصّواب: (تزوّجها)، وهو كذلك في البحر: ٦/٥٤٠.

[٣] انظر قوله في المحرَّر: ٢/٣١، وتفسير القرطبي: ٥/١٠٥، والبحر: ٦/٥٤٠، وروي هذا المعنى عن ابن عباس وعطاء وقتادة وعكرمة، وإليه ذهب الجصاص والسَّمرقندي والحنفي والنَّسفي وكثير من المفسِّرين، انظر أحكام القرآن للجصاص: ٢/١٤٢، وبحر العلوم: ١/٢٩١، وتفسير الرَّازي: ١٠/١٦، وتفسير النَّسفي: ١/٣٤٥، والبحر: ٦/٥٣٩.

[٤] كتبها المحقِّق في (ط): وطئاً، والصَّحيح ما أثبتُّه من (أ).

[٥] قوله: «إلا مَنْ كان وَطْؤُها» سقط من (ظ).

[٦] في (ط): كان وطؤها.

[٧] سقطت (في الجاهلية) من (ط).

والمعنَى الثَّاني[١]: ولا تَنْكِحُوا مِثلَ نِكَاحِ آبَائِكم في الجَاهِلِيَّةِ إلَّا ما تقَدَّمَ منكم مِنْ تلك العُقُودِ الفَاسِدَةِ فمُبَاحٌ لكم الإقَامَةُ عليها في الإسْلَامِ إذا كَانَ ممَّا تقرَّرَ[٢] الإسْلَامُ عليه، وهذا على رَأيِ مَنْ يَجْعَلُ «مَا» مَصدَرِيَّةً وقد تقدَّمَ[٣].

وقالَ **الزَّمَخشَرِيُّ**[٤]: «فإنْ قُلتَ: كيفَ استَثنَى «ما قد سَلَفَ» مِن «ما نَكَحَ آبَاؤُكم»؟ قُلتُ: كما استَثنَى «غَيرَ أنَّ سُيُوفَهم» من قَولِه: «ولا عَيبَ فيهم»، يعني: إنْ أمكَنَكُم أنْ تنكِحُوا ما قد سَلَفَ فانكِحُوه فلا يَحِلُّ لكم غَيرُه، وذلك غَيرُ مُمكنٍ، والغَرَضُ المبَالَغَةُ في تحرِيمِه وسَدُّ الطَّرِيقِ إلى إبَاحَتِه، كما تعلَّقَ بالمُحَالِ في التَّأبِيدِ في نحوِ قَولِهم[٥]: «حتَّى يَبْيَضَّ القَارُ» و«حتَّى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِيَاطِ» ». انتهى. أشَارَ رَحِمَه الله إلى بَيتِ **النَّابِغَةِ**[٦] في قَولِه[٧]: [الطَّويل]

وَلَا عَيبَ فِيهِم غَيرَ أنَّ سُيُوفَهُم بِهِنَّ فُلُولٌ من قِرَاعِ الكِتَائِبِ

يعنِي إنْ وُجِدَ فيهم عَيْبٌ فهو هذا، وهذا لا يَعُدُّه أَحَدٌ عَيباً، فانتَفَى العَيبُ عنهم بدَلِيلِه.

---

[١] إذا كان الاستثناء متَّصلاً.

[٢] في (ط): يقرر.

[٣] الكلام من قوله: «في هذا الاستِثنَاءِ قَولَان» إلى هنا منقولٌ بتصرُّفٍ من البحر، انظر ٦/٥٤٠.

[٤] الكشّاف: ٢٢٩.

[٥] مثلان من أمثال التأبيد؛ أي: لا يكونان أبداً، والقار: شبه الزّفت، وهو شيء أسود تطلى به السّفن يمنع الماء من الدخول، وقيل: هو الزّفت، والثّاني من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٠] انظر الحيوان: ٥/٢٧٩-٢٨٠، وثمار القلوب: ٤٦٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ١/١٨٩، واللّسان: ٥/١٢٤.

[٦] هو أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر المعروف بالنَّابغة الذُبياني، أحد شعراء الجاهلية المشهورين، من شعراء الطَّبقة الأولى، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها، سمِّي النَّابغة لقوله:

وَحَلَّتْ في بَنِي القَينِ بنِ جَسْرٍ وقد نَبَغَتْ لا منهمْ شُؤُونُ

ديوانه: ٢٥٦، وانظر طبقات فحول الشُّعراء: ١/٥١، والمؤتلف والمختلف: ٣/١٤٦٦، تاريخ دمشق: ١٩/٢٢١، والأعلام: ٣/٥٤.

[٧] انظر ديوان النّابغة الذّبياني: ٦٠، وهو له في الكتاب: ٢/٣٢٦، والكامل: ١/٤٦، والمنصف للسَّارق والمسروق: ١٧٨، والصِّناعتين: ٤٠٨، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٩١، وبلا نسبة في البصائر والذّخائر: ٨/١٢٩، محاضرات الأدباء: ٢/١٧٢، والبيت من تأكيد المدح بما يشبه الذَّمَّ، والفلول: الكسور في حدّ السّيف، الواحد «فَلٌّ»، وقراع الكتائب: قتال الجيوش، انظر مقاييس اللّغة: ٤/٤٣٤، واللّسان: ٨/٢٦٥.

ولكن هل الاستِثنَاءُ على هذا المعنَى الَّذي أَبدَاه **الزَّمَخشَرِيُّ** من قَبِيلِ المنقَطِعِ أو المتَّصِلُ؟ والحَقُّ أنَّه مُتَّصِلٌ؛ لأنَّ المعنى: ولا تَنْكِحُوا ما نَكَحَ آبَاؤُكم إلَّا اللَّائي مَضَيْنَ وفَنِينَ، وهذا مُحَالٌ، وكَونُه مُحَالاً لا يُخْرِجُه عن الاتِّصَالِ.

وأمَّا البَيتُ ففيه نظرٌ، والظَّاهرُ أنَّ الاستثناءَ فيه متَّصلٌ أيضاً؛ لأنَّه جَعَلَ العَيبَ شَامِلاً لقَولِه: «غيرَ أنَّ سُيُوفَهم» بالمعنَى الَّذي أرَادَه، وللبَحثِ فيه مَجَالٌ[1].

وتَلَخَّص مِمَّا تَقَدَّم أنَّ المرَادَ بالنِّكَاحِ في هذه الآيَةِ العَقدُ الصَّحِيحُ أو الفَاسِدُ أو الوَطءُ، أو يُرادُ بالأوَّلِ العَقدُ وبالثَّاني الوَطْءُ.

وقد تقَدَّم القَولُ في البَقَرَة هل هو حَقِيقَةٌ فيهما أو في أَحَدِهما؟ واختِلَافُ النَّاسِ في ذلك[2].

وزَعَمَ **بَعضُهم**[3] أنَّ في الآيَةِ تقدِيمَاً وتَأخِيراً، والأصلُ: ولا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكم من النِّسَاءِ، إنَّه كَانَ فَاحِشَةً ومَقْتاً وسَاءَ سَبِيلاً إلَّا ما قد سَلَفَ.

وهذا فَاسِدٌ من حَيثُ الإعرَابُ ومن حَيثُ المعنَى، أمَّا الأوَّلُ: فلِأنَّ ما في حَيِّزِ «إنَّ» لا يتقَدَّمُ عليها[4]، وأيضاً فالمستَثنَى لا يتَقَدَّمُ على الجُملَةِ الَّتي هو من مُتَعَلَّقَاتِها، سَواءٌ كَانَ مُتَّصِلاً أم مُنقَطِعَاً، وإنْ كَانَ في هذا خِلَافٌ ضَعِيفٌ[5].

---

[1] ذهب سيبويه إلى أنّ الاستثناء منقطعٌ في بيت النّابغة، وذكره في باب «مالا يكون إلّا على معنى «ولكن»»، وأجاز الرُّماني الوجهين، قال: «هذا استثناءٌ منقطعٌ؛ لأنّ الفلول ليس بعيبٌ فيهم، ووجه الاتّصال كأنّه قال: ولا عيب في شيءٍ منهم ولا من آلاتهم إلّا فلولٌ بسيفهم من قراع الكتائب». انظر الكتاب: ٣٢٦/٢، وشرح الرّمّاني: ٤٨٧.

[2] أي: هل النّكاح حقيقة أو مجاز في العقد والوطء؟ وذلك في الآية (٢٢١)، ذكر السّمين أنّ لفظ «النّكاح» ليس مشتركاً بين العقد والوطء، وإنّما هو حقيقة في أحدهما ومجاز في الآخر، وأنّ قوماً ذهبوا إلى أنّه حقيقةٌ في الوطء ومجازٌ في العقد، وذهب آخرون إلى العكس، انظر (أ): ٨٥/ب، و(ط): ٤١٤/٢-٤١٥.

[3] انظر بحر العلوم: ٢٩١/١، وتفسير الراغب: ١١٦١/٣، وإعراب القرآن للباقولي: ٧٢٠/٢، وتفسير القرطبي: ١٠٤/٥، والبحر: ٥٤١/٦، وقيل: إن في الآية إضماراً تقول: وَلا تَنْكِحُوا ما نَكَحَ آباؤُكُمْ من النساء، فإنكم إن فعلتم تعاقبون وتؤاخذون إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ، ثم قال: إِنَّهُ كانَ فاحِشَةً، وهو قول الأخفش، انظر معاني القرآن له: ٢٥١/١.

[4] لأنَّ الغرض من «إنَّ» التنبيه على القسم الذي دلَّ عليه الحرف ليصرف السَّامع فهمه إليه، وذلك يحصل بتقديم ذلك الحرف، ولو أخَّره لكان منقسم الخاطر في معاني ذلك الكلام المخصوص، وفي التَّردُّد بين أقسامه، فيختلُّ عليه التَّفهيم لاختلاف المعاني باختلاف الأقسام، انظر الأصول: ٢٣٥/٢، وأمالي ابن الحاجب: ٧٥٥/٢.

[5] المراد تقديم المستثنى مع «إلَّا» على العامل والمستثنى منه، وهو غير جائزٍ عند أكثر النحاة، وأجازه الكوفيون والزَّجاج، وإنَّما منعه جمهور النُّحاة؛ لأنَّ حرف الاستثناء جيء به وصلة للفعل وتقويه له، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله؛ ولأنَّ «إلَّا» مشبهة بـ «لَا» العاطفة وواو «مَعَ» وهما لا يتقدمان؛ ولأن فيه عمل ما بعد «إلَّا» فيما قبلها، وهو ممتنع، واحتجَّ الكوفيون بالسماع، وبأنَّ العامل في الاستثناء فعلٌ وتقديم المفعول على الفعل جائز، انظر الخصائص:=

وأمَّا الثَّانِي: فلأنَّه أَخْبرَ أنَّه فَاحِشَةٌ ومَقْتٌ في الزَّمَانِ الماضِي بقَولِه: «كَانَ»، فلا يَصِحُّ أن يُسْتَثْنَى منه الماضِي، إذ يصِيرُ المعنَى: هو فَاحِشَةٌ في الزَّمانِ الماضِي إلَّا ما وَقَعَ منه في الزَّمَانِ الماضِي فلَيسَ بفَاحِشَةٍ[١].

والمَقْتُ: بُغْضٌ مَقرُونٌ باستِحقَارٍ، فهو أَخَصُّ منه[٢].

والضَّمِيرُ في قَولِه: «إنَّه» عَائِدٌ على النِّكَاحِ المفهُومِ من قَولِه: «وَلاَ تَنكِحُواْ»، ويجُوزُ أن يعُودَ على الزِّنا إذا أُرِيدَ بقَولِه: «إلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» الزِّنَا[٣].

و«كَانَ» هنا لا تدُلُّ على الماضِي فقط؛ لأنَّ مَعنَاها هنا مَعنَى «لم يَزَلْ»[٤]، وهذا المعنَى هو الَّذي حَمَلَ **المُبَرِّدَ**[٥] على قَولِه: «إنَّها زَائِدَةٌ».

ورُدَّ عليه بوُجُودِ الخَبَرِ، والزَّائِدَةُ لا خَبَرَ لها[٦]، وكأنَّه يعني بزِيَادَتِها ما ذَكَرتُه من كَونِها لا تَدُلُّ على الماضِي فقط، فَعَبَّرَ عن ذلك بالزِّيَادَةِ[٧].

=٣٨٤/٢، والإنصاف: ٢٢٢/١، المسألة: (٣٦)، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٤٠٦، والاستغناء في الاستثناء: ١٣١-١٣٢.

[١] ردَّ الرَّاغب الوجه من حيث اللَّفظ فقط معلِّلاً بما ذُكر، انظر تفسيره: ١١٦١/٣، والكلام من قوله: «وزعم بعضهم» إلى هنا منقول من البحر: ٥٤١/٦.

[٢] العبارة للرَّازي في تفسيره: ٢٢/١٠، وانظر تهذيب اللُّغة: ٧٠/٩، والمفردات: ٧٧٢، وعمدة الحفاظ: ١٠٢/٤.

[٣] انظر الوجه الأوَّل في التَّفسير البسيط: ٤١٠/٦، وتفسير الرَّاغب: ١١٦٢/٣، وزاد المسير: ٢٦٩، والتِّبيان: ٣٤٣/١، والوجهين في تفسير الرَّازي: ٢١/١٠-٢٢، والبحر: ٥٤١/٦-٥٤٢.

[٤] ذهب ابن عصفور إلى أنَّ «كان» هنا تدلُّ على الانقطاع فقط، قال معلّقاً على الآية: «المراد الإخبار عن الزّنا كيف كان عندهم في الجاهليّة، ولم يتعرّض إلى أكثر من ذلك». وهو مذهب أكثر النَّحويِّين كما أشار أبو حيَّان، انظر شرح جمل الزّجّاجي: ٤٠٣/١، والارتشاف: ١١٨٤/٣.

[٥] انظر قوله في معاني القرآن وإعرابه: ٣٢/٢-٣٣، والتَّحصيل: ٢٠٢/٢، والمحرَّر: ٣١/٢، وانظر المقتضب: ١١٧/٤ وما بعدها، وذكر الزَّجَّاج عند ذكره كلام المبرِّد استشهاده بقول الفرزدق:

فَكَيفَ إذَا حَلَلْتُ بِدَارِ قَومٍ وجِيرَانٍ لنَا كَانُوا كِرَامِ

ديوانه: ٥٥٦/٢، لكنَّ المبرِّد في المقتضب لم يحمل «كان» في هذا البيت على الزِّيادة، بل جعلها ناقصة وخبرها «لنا»، وقدَّره: وجيران كرام كَانُوا لنا، وأشار المحقِّق إلى ذلك، ولعلَّ لأبي العبَّاس فيه كلامين في موضعين مختلفين.

[٦] هو ردّ أبي إسحاق الزّجّاج في معاني القرآن وإعرابه: ٣٣/٢.

[٧] التَّعليل من قوله: «وكأنَّه يعني بزيادتها...» إلى آخره تعليل أبي حيَّان في البحر: ٥٤٢/٦، ومنه نقل.

قَولُه: ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾: في «سَاءَ» قَولَان[١]:

أَحَدُهما: أنَّها جَارِيةٌ مَجْرَى «بِئسَ» في الذَّمِّ والعَملِ، ففيها ضَمِيرٌ مُبهَمٌ يُفَسِّرُه مَا بَعدَه، وهو «سَبِيلاً»، والمخصُوصُ بالذَّمِّ مَحذُوفٌ تقدِيرُه: «وسَاءَ سَبِيلاً سَبِيلُ هذا النِّكَاحِ»، كقَولِه: ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾[٢] [الكهف: ٢٩]؛ أي: ذلك المَاءُ.

والثَّاني: أنَّها لا تَجْرِي مَجْرى «بِئْسَ» في العَمَلِ بل هي كَسَائِرِ الأفعَالِ، فيكُونُ فيها ضَمِيرٌ يَعُودُ على ما عَادَ عليه الضَّميرُ في «إنَّه»، و«سَبِيلاً» على كلا التَّقدِيرَين تَمِيزٌ.

وفي هذه الجُملَةُ وَجهَان[٣]:

أَحَدُهما: أنَّه لا مَحَلَّ لها بل هي مُستَأنَفَةٌ، ويكُونُ الوَقفُ على قَولِه: «ومَقتَاً»، ثمَّ يُستَأنَفُ «وسَاءَ سَبِيلاً»؛ أي: وسَاءَ هذا السَّبيلُ مِنْ نِكَاحِ مَنْ نَكَحَهنَّ من الآبَاءِ.

والثَّاني: أنْ يكُونَ مَعطُوفاً على خَبَرِ «كَانَ»، على أَنْ يُجْعَلَ مَحكِيَّاً بقَولٍ مُضمَرٍ، ذلك القَولُ هو المعطُوفُ على الخَبَرِ، والتَّقدِير: ومَقُولاً فيه سَاءَ سَبِيلاً، هكذا قَدَّرَه **أبو البَقَاءِ**[٤].

ولقَائِلٍ أنْ يقُولَ: يجُوزُ أَنْ يكُونَ عَطفَاً على خَبَرِ «كَانَ» مِنْ غَيرِ إضمَارِ قَولٍ؛ لأنَّ هذه الجُملَةَ في قُوَّةِ المفرَدِ، ألا تَرَى أنَّه يقَعُ خَبَراً بنَفسِه، تقُولُ: «زَيدٌ سَاءَ رَجُلاً»، و«كَانَ زَيدٌ سَاءَ رَجُلاً»، فغَايَةُ ما في البَابِ أنَّك أتَيتَ بأَخبَارٍ «كَانَ» أَحَدُها مُفرَدٌ والآخَرُ جُملَةٌ[٥]، اللَّهم إلَّا أَنْ يُقَالَ: إنَّ هذه جُملَةٌ إنشَائِيَّةٌ[٦]، والإنشَائِيَّةُ لا تَقَعُ خَبَراً لـ «كَانَ»، فاحتَاجَ إلى إضمَارِ القَولِ، وفيه بحثٌ[٧].

---

[١] انظر القول الأوَّل في مجاز القرآن: ١٢١/١، وتفسير الطَّبري: ١٣٨/٨، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٢/٢، وتفسير الماتريدي: ٨٨/٣، والثَّاني في غريب القرآن: ١٢٣، والهداية إلى بلوغ النِّهاية: ١٢٧١/٢، والتفسير البسيط: ٤١١/٦، وتفسير الرَّازي: ٢٢/١٠، والقولين في البحر: ٥٤٢/٦، ومنه نقل بالمعنى.

[٢] ﴿وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾، وانظر الكشف والبيان: ١٦٨/٦، وغرائب التَّفسير: ٦٥٩/١.

[٣] انظر الوجهين في التِّبيان: ٣٤٣/١-٣٤٤، والفريد: ٢٣٥/٢-٢٣٦، ومن التِّبيان نقل.

[٤] انظر التّبيان: ٣٤٤/١.

[٥] يجوز عطف الجملة على المفرد والعكس إذا سهل تأولهما بفعلين أو اسمين، وتكون الجملة في تأويل المفرد إذا كانت حالاً أو صفة أو خبراً أو ثانيا لظننت أو ثالثا لأعلمت، ومنعه بعض النُّحاة كابن السَّرَّاج والمازني والمبرِّد والزَّجَّاج؛ لأنَّ العطف أخو التَّثنية، فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية، كذلك لا يجوز في العطف، انظر الأصول: ١٨٤/١، وشرح التَّسهيل: ٣٨٣/٣، والارتشاف: ٢٠٢٢/٤-٢٠٢٣.

[٦] أي: إذا كانت «ساء» جاريةً مجرى «بئس».

[٧] ذهب الجمهور إلى جواز وقوع الإنشاء خبراً، ومنع ذلك بعض الكوفيّن وابن الأنباري وابن السَّرَّاج والفارسي وابن الحاجب وأبو الفداء ومن وافقهم، وذهبوا إلى تقدير قولٍ محذوفٍ كما فعل أبو البقاء في الآية؛ لأنّ الخبر لا بدّ أن يحتمل الصدق أو الكذب، والطّلبيّة ليست كذلك، ولأنَّ الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ مؤولة بالمفرد، ولو حاولت تقدير الجملة=

قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ وَبَناتُكُمْ وَأَخَواتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخالاتُكُمْ وَبَناتُ الْأَخِ وَبَناتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَواتُكُمْ مِنَ الرَّضاعَةِ وَأُمَّهاتُ نِسائِكُمْ وَرَبائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلا جُناحَ عَلَيْكُمْ وَحَلائِلُ أَبْنائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النِّساء: ٢٣].

قَولُه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ﴾: «أمَّهات»: جَمعُ «أمٍّ»، فالهَاءُ زَائِدَةٌ في الجَمعِ، فَرقاً بَينَ العُقَلَاءِ وغَيرِهم، يُقالُ في العُقَلَاءِ: «أمَّهاتٌ»، وفي غَيرِهم: «أُمَّاتٌ»، كقَولِه[1]: [الطَّويل]

وَأُمَّاتِ أَطْلاءٍ صِغَارٍ

هذا هو المشهُورُ، وقد يُقالُ: «أُمَّاتٌ» في العُقَلَاءِ، و«أمَّهاتٌ» في غَيرِهم[2]، وقد جَمَعَ الشَّاعِرُ بينَ الاستِعمَالَين في العُقَلَاءِ فَقَالَ[3]: [المتقارب]

إِذَا الأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظَّلامَ بِأُمَّاتِكَا

وقد سُمِعَ «أُمَّهَةٌ» في «أُمٍّ» بزِيَادَةِ هَاءٍ بَعدَها تَاءُ تَأنِيثٍ، قَالَ[4]: [مشطور الرَّجز]

=الطلبية بمفرد لم يصح؛ لذهاب معنى الطلب، وردّ ابن مالك بأنّ أصل الخبر المفرد بلا خلاف، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الكذب أو الصّدق فكذلك الجملة الواقعة موقعه لا يشترط احتمالها للصّدق أو الكذب؛ لأنها نائبة عمّا لا يحتملهما، انظر الأصول: ١/٧١-٧٢، وأمالي ابن الحاجب: ٢/٥٤١-٥٤٢، وشرح التّسهيل: ١/٣٠٩-٣١٠، والكناش: ١/١٤٧، والمغني: ٥٣٠-٥٣٦، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٠٠، والمقاصد الشّافية: ١/٦٢٦-٦٢٧.

(١) البيت لحميد بن ثور الهلالي، وهو بتمامه:

وَأُمَّاتُ أَطلاءٍ صِغَارٍ كأنَّها دَمَالِيجُ يَحلُوها لِتَنْفُقَ بائِعُ

وهو في ديوانه: ٣١٣، ونُسب إليه في منتهى الطَّلب: ٧/٤٠٦، وشرح التّسهيل: ١/٩٩، وتمهيد القواعد: ١/٣٩٤، وبلا نسبة في التّذييل والتّكميل: ٢/٤٥، وعمدة الحفاظ: ١/١٢١، والأطلاء: جمع «الطَّلا» وهو ولد الظَّبي ساعة يولد، والدّماليج: دمع دُملوجٍ، وهو ضرب من الحليّ يحيط بالعضُد، ويحلوها: يصقلها.

(٢) وهو قليل، وقال الفرَّاء: «وإنما يقولُ: «أُمَّهَاتٌ» الَّذين يقولون: «أُمَّةٌ»، ويقولُ: «أُمَّاتٌ» مَن يقولُ: أُمٌّ». و«الأمَّة» بمعنى الأمّ، ونُقل عن أبي علي أنَّ «أمَّهات» جمع «أمٍّ» على الشُّذوذ، انظر لغات القرآن: ١٨٢، والمقتضب: ٣/١٦٩، وتهذيب اللُّغة: ٦/٢٥١، والمخصَّص: ٤/٢٧٢، وعمدة الحفاظ: ١/١٢١.

(٣) البيت لمروان بن الحكم في شرح الشّافية للرّضي: ٤/٣٠٨، وبلا نسبة في العين: ٨/٤٣٤، والجليس الصَّالح: ٢٥٥، وسر صناعة الإعراب: ٢/٢١٦، ومقاييس اللُّغة: ١/٢٢، وشرح المفصّل: ٥/٣٤٠، وتمهيد القواعد: ١/٣٩٣، و«قبحن الوجوه»: أخزينها، و«فرجت الظّلام»: كشفته، والشّاعر يمدح أمهات المخاطب اللّاتي يكشفن الظلمات بطهرهنّ بينما أمّهات أخر يقبّحن وجوه أولادهن بفجورهنّ.

(٤) البيت لقصيّ بن كلاب جدّ النّبيّ صلى الله عليه وسلم في معجم ديوان الأدب: ٤/١٧٥، والصِّحاح: ٦/٢٢٢٥، واللَّامع العزيزي: ١١٨٠، وسمط اللآلي: ١/٩٥٠، وشمس العلوم: ١/٣٢٣، والمقاصد النحويَّة: ٤/٢٠٨٥، وبلا نسبة

أُمَّهَتِي خِنْدِفٌ واليَاسُ أبِي

فعلى هذا يجُوزُ أن تكُونَ «أمَّهاتٌ» جَمعَ «أُمَّهةٍ» الـــمَزِيدِ فيها الهَاءُ[١]، والهاءُ قد أَتَتْ زَائِدَةً في مَوَاضِعَ، / قَالُوا: «هِبْلَعٌ» و«هِجْرَعٌ» من البَلْعِ والجَرْعِ[٢]. ٢٠٤/أ

قَولُه: ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾: عَطفٌ على «أُمَّهَاتِكم».

و«بَنَاتٌ» جَمعُ «بِنتٍ»، و«بِنتٌ» تَأنِيثُ «ابنٍ»، وتقدَّمَ الكَلَامُ عليه وعلى اشـــتِقَاقِه ووَزنِه في البَقَرةِ، في قَولِه: ﴿يَا بَنِي إِسْـــرَائِيلَ﴾[٣] [الآية: ٤٠]، إلَّا أنَّ **أبَا البَقَاءِ**[٤] حَكَى عن **الفَرَّاءِ** أنَّ «بَنَاتٍ»

في لغات القرآن: ١٢٨، وأمالي القالي: ٣٠١/٢، وتهذيب اللّغة ٢٥١/٦، والمحتســـب: ٢٢٤/٢، وخندف: هي أمّ مدركة امرأة إلياس بن مضر، واسمها ليلى بنت حلوان، وهي جدّة قصيّ، واشتقاق خندف من الخندفة، وهو مشي فيه سرعة وتقارب خطى، والياس: هو إلياس بن مضر جدّه، ولكن بوصل الهمز، وهو بيتٌ في الفخر، وروي: «واليأس».

[١] خص بعضـــهم بالأُمَّهَةِ من يعقل وبالأُمِّ مَا لَا يعقل، وفي هاء «أُمَّهة» خلافٌ، فهي زائدة عند الجمهور، ولا يقاس عليها، وأصليّة عند ابن السّرّاج وابن درستويه، ووزنها «فُعَّلَة» بمنزلة «تُرَّهَة»، واستدلَّ من قال بزيادتها بمجيء المصدر «الأُمُومَة» بغير هاء، ومن يجعلها أصليَّةً يستدلّ بقولهم: «تأمَّهت» بمنزلة «تنبَّهت»، ومنع ابن درستويه أن تكون زائدة؛ لأنَّ جمعها يكون على «فُعْلَهَات»، وهذا بناء ليس له في كلام العرب نظير، ولا يجوز أن تكون «أمَّهة» «فُعْلَهَة»؛ لأن «أمَّهة» ثانيها مضعف، و«فُعْلَهَة» ليس ثانيها مضعَّفا، فإن ضعف عين «فُعْلَهَة» صارت أقبح من الأول؛ إذ ليس في كلام العرب هذا المثال، مع ثقله، انظر الأصول: ٣٣٦/٣، وتصحيح الفصيح: ٢٠١-٢٠٢، وسرُّ صناعة الإعراب: ٢١٦/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ٣٦٣/٤، والمفردات: ٨٦، وشـرح المفصَّـل: ٣٤١/٥ إلى ٣٤٣، والممتع: ١٤٨-١٤٩، وشرح الشَّافية للرَّضي: ٣٠٢/٤، والمطلع: ٣٨٥.

[٢] الهبلع: الأكول، والهجرع: الطّويل، والجَرَع: المكان السّهل المنقاد، وقال بزيادتها فيهما الأخفش، واستدلَّ على زيادتها بالاشـتقاق، وتبعه الجرجاني وأبو البقاء، وذهب سـيبويه إلى أنّها أصـليّة؛ لقلّة زيادة الهاء أوّلا، وهو مذهب أكثر أهل العلم، وصـحّح ابن عصـفور زيادتها في «هبلع» دون «هجرع»؛ لوضـوح اشـتقاقه من «البلع»، وعدّها أصـليّة في «هجرع»؛ لعدم وضـوح وجه الجمع بينه وبين «جرع»، انظر الكتاب: ٢٨٩/٤، والمقتضـب: ٦٦/١، والمنصـف: ٢٥/١-٢٦، والمفتاح: ٨٩، واللُّباب: ٢٧٣/٢-٢٤٧، وشرح المفصّل: ١٦٢/٤، الممتع: ١٤٩، وشرح الشَّافية لركن الدين: ٦٣٧/٢-٦٣٨، والمزهر: ٦٩/٢.

[٣] ﴿يَا بَنِي إِسْرائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾، ذكر أنّ في لام «ابن» قولين: أحدهما: أنّها ياء؛ لاشتقاقه من البناء؛ لأنّ الابن فرع الأب ومبنيّ عليه، وقال هو الصّـحيح، وذكر أنّ الأخفش رجّح كونها واواً من البنوّة؛ لأنّ حذف الواو أكثر، وذكر أنّ في وزنه خلافٌ، فقيل: «بَنَي» بفتح العين، وقيل: «بَنْي» بسكونها، وهو أحد الأسماء العشرة التي سـكِّنت فاؤها وعوض من لامها همزة وصـل، ويجمع جمع مذكّرٍ سـالم، وهو شـبيه بجمع التَّكسـير لتغيُّر مفرده، فألحق البعض التاء بفعله المسند إليه، وأعربوه بالحركات إلحاقاً له به، وذلك في ورقة ساقطة من (أ) فانظر المطبوعة: ٣٠٩/١-٣١٠.

[٤] انظر التبيان: ٣٤٤/١، ونسبه للفرَّاء النَّحَّاس في إعرابه: ٢٠٧/١، والهمذاني في الفريد: ٢٢٦/٢.

ليسَ جَمعاً لـــ ((بِنتٍ)) -يعني بِكسرِ البَاءِ-بل جَمعُ ((بَنَةٍ))، يعني بفَتحِها، قَالَ: ((وكُسِرتِ البَاءُ تنبِيهاً على المحذُوفِ)).

قلتُ: هذا إنَّما يجِيءُ على اعتِقَادِ أنَّ لَامَها يَاءٌ، وقد تقدَّمَ لنا خِلَافٌ في ذلك، وأنَّ الصَّـحِيحَ أنَّها واوٌ[١].

وحَكَى عن غَيرِه[٢] أنَّ أَصـــلَها: ((بَنَوَةٌ))، وعلى ذلك جَاءَ جَمعُها ومُذكَّرُها، وهو ((بَنُون))، قَالَ: ((وهو مَذهَبُ البَصرِيِّينَ))[٣].

قلتُ: لا خِلَافَ بينَ القَولَينِ في التَّحقِيقِ؛ لأنَّ مَنْ قالَ: ((بَنَاتٌ)) جَمعُ ((بَنَةٍ)) بفتحِ البَاءِ لا بدَّ وأَنْ يَعتَقِدَ أنَّ أَصـــلَها ((بَنَوَةٌ))[٤]، حُذِفَت لَامُها وعُوِّضَ منها تَاءُ التَّأنيثِ، والَّذي قَالَ: ((بَنَاتٌ)) جَمعُ ((بَنَوَةٍ)) لَفَظَ بالأصلِ فلا خِلَافَ.

واعلمْ أنَّ تَاءَ ((بِنتٍ)) و((أُختٍ)) تَاءُ تعوِيضٍ عن اللَّامِ المحذُوفَةِ كما تقَدَّمَ تقرِيرُه، وليسَـتْ للتَّأنيثِ، ويَدُلُّ على ذلك وَجهَان: أحدُهما: أنَّ تـاءَ التَّأنِيـثِ يلزَمُ فَتحُ مـا قَبلَهـا لَفظَـاً أو تقـدِيراً، نحو: ((ثَمَرَةٍ))

---

[١] لأنَّ الكسـرة من جنس الياء، وقد ذكر السّـمين -كما لخَّصـتُ سـابقاً-خلافاً في أصـل لام ((ابن)) هل هي واوٌ أو ياءٌ، لكنَّه ذكر أنّ الصّـحيح أنّ أصـلها ياءٌ، وذلك في الآية (٤٠) من البقرة، وهذا عكس ما ذكره هنا، ولكنَّه أشـار إشارة في موضعٍ آخرٍ من البقرة في الآية (١٩٨) إلى أنّ أصل لام ((بنت)) واوٌ، ولم يذكر في ذلك خلافاً، انظر (ط): ٣٠٩/١، و(أ): ٧٦/أ، و(ط): ٣٣١/٢.

[٢] أي: حكى أبو البقاء عن غير الفرّاء، انظر التّبيان: ٣٤٤/١، وليس كلام أبي البقاء كما ذكر السَّـمين، إنَّما حكى عن غيره أنَّ أصل ((بنت)) الفتح، واستدلَّ على ذلك بجمعها على ((بَنُون))، ومراده أنَّ أصل باء ((بنت)) الفتح ولذلك فُتحت في جمع المذكَّر، لا أنَّ أصل ((بنات)): ((بَنَوة)) كما فهم السَّمين، فمدار حديث أبي البقاء عن حركة الباء، وظن السمين أن الكلام عن المحذوف، ولذلك رد السَّمين بقوله: ((قلت: لا خلاف بين القولين....))، وقد تحدث غير واحدٍ من علماء العربيَّة عن أصـل حركة هذه الباء، منهم ابن الورَّاق والسـهيلي وابن سـيده وابن مالك وأبو حيَّان، يقول ابن مالك: ((وكان حق ((ابن)) و((ابنة)) أن يقال في تصـــحيحهما: ((ابْنُون)) و((ابْنَات))....إلَّا أن المســـموع ما ذكر من ((بَنِينَ)) و((بَنَاتٍ)) فنبّه عليه، وحاملهم على ذلك الإشعار بأن أصـل الباء في الإفراد الفتح)). انظر علل النَّحو: ١٧٢، ونتائج الفكر: ٧٩، والمخصَّص: ١٢٦/٤-١٢٧، وشرح التَّسهيل: ٩٦/١، والتَّذييل والتَّكميل: ٣٩/٢.

[٣] انظر التّبيان: ٣٤٤/١، وانظر شـرح السّـيرافي: ١٩٦/٤، والمحكم والمحيط الأعظم: ٥٢٢/١٠، والبديع: ١٠٥/٢، وشرح المفصّل: ٤٦٧/٣، وشرح الشّافية للرّضي: ٢٥٧/٢.

[٤] في (ح): بنو.

و«فَتَاةٍ»، وهذه سَـــاكِنٌ ما قَبلَها. والثَّاني: أنَّ تَاءَ التَّأنيثِ تُبْدَلُ في الوَقفِ هَاءً، وهذه لا تُبْدَلُ بل تُقَرُّ على حَالِها[١].

وقالَ **أبو البَقَاءِ**[٢]: «فإنْ قِيلَ: لِمَ رُدَّ المحذُوفُ في «أخَوَاتٍ» ولم يُرَدَّ في «بَنَاتٍ»؟ قِيلَ: حُمِلَ كلُّ وَاحِدٍ من الجمعَينِ على مُذَكَّرِه، فمُذَكَّرُ «بَنَاتٍ» لم يُرَدَّ إليه المحذُوفُ، بل قَالُوا فيه «بَنُون»، ومُذَكَّرُ «أَخَوَاتٍ» رُدَّ فيه مَحذُوفُه، قَالُوا في جَمعِ «أَخٍ»: «إخْوَةٌ» و«إخْوَانٌ» ».

وهذا الَّذي قَالَه ليسَ بشَيءٍ؛ لأنَّه أَخَذَ جَمعَ التَّكسِيرِ وهو «إخوَةٌ» و«إخوَانٌ» مُقَابِلاً لـــ«أَخَواتٍ» جَمعِ التَّصـحِيحِ، فقَالَ: رُدَّ في «أَخَوَاتٍ» كما رُدَّ في «إخوَةٍ»، وهذا أيضـاً مَوجُودٌ في «بَنَاتٍ»؛ لأنَّ مُذكَّرَه في التَّكسِيرِ رُدَّ إليه المحذُوفُ، قالُوا: «ابنٌ» و«أَبنَاءٌ»، ولَمَّا جَمَعُوا «أَخَاً» جَمعَ السَّلَامَةِ قَالُوا فيه: «أَخُون» بالحَذفِ، فرَدُّوا في تكسِيرِ «ابنٍ» و«أخٍ» مَحذُوفَهما، ولم يَرُدُّوا في تصحِيحِهما، فبَانَ فَسَادُ ما قَالَ[٣].

قَولُه: ﴿وَخَالاَتُكُمْ﴾: ألِفُ «خَالَةٍ» و«خَالٍ» مُنقَلِبةٌ عن وَاوٍ، بدَلِيلِ جَمعِه على «أخوَالٍ»[٤]، قَالَ تعالى: ﴿أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ﴾ [النور: ٦١].

قَولُه: ﴿منَ الرَّضَـــاعَةِ﴾: في مَوضِـــعِ نَصـــبٍ على الحَالِ، فيَتَعَلَّقُ بمحذُوفٍ تقدِيرُه: «وأخَوَاتُكم كَائِنَاتٍ من الرَّضاعةِ».

وقَرَأَ أبو حَيْوَةَ[٥]: «من الرِّضَاعَةِ» بِكَسرِ الرَّاءِ.

---

[١] وهو مذهب سيبويه وأكثر النّحويّن، قال سيبويه: «وإن سمّيت رجلاً ببنت أو أخت صرفته». ولو كانت للتَّأنيث لما انصرف الاسم، وذهب البعض إلى أنّ التاء للتّأنيث فمنعوهما الصّرف في المعرفة، ونقل ذلك عن الفرّاء والكوفيين، انظر الكتاب: ٢٢١/٣، والأصول: ٩٨/٢، والتعليقة: ٣٠١/٣-٣٠٢، ومنازل الحروف: ٣٤، وسرّ صناعة الإعراب: ١٥٩/١-١٦٠، واللّباب: ٣٣٧/٢-٣٣٨، وشرح المفصّل: ٤٠٧/٣، والارتشاف: ٦٣٦/٢، وتوضيح المقاصد: ١٢٠٨/٣، وشرح الأشموني: ١٥٦/٣.

[٢] انظر التّبيان: ٣٤٤/١.

[٣] التَّاء في «بنت» و«أخت» تاء عوض، فإذا ذهب العوض عاد المحذوف، لذلك قالوا: «أَخَوَات»، أمَّا «بَنَات» فليس جمع سلامة؛ لأنَّ اللَّفظ لم يسلم فتقول: «بِنتَات»، ولم يرد المحذوف فتقول: «بَنَوَات»، لكنَّ الألف والتَّاء عوضٌ من المحذوف، واستغنوا بـ «بَنَات» عن «بَنَوَات»، انظر التَّذييل والتَّكميل: ٤٢/٢-٤٣.

[٤] انظر اللِّسان: ٢٢٤/١١، وشرح التَّصريح: ٥٤٢/٢.

[٥] في المحرَّر: ٣٢/٢، والبحر: ٥٤٧/٦، ولأبي الرَّجاء في مختصر ابن خالويه: ٣٢.

وأبو حيوة: هو أبو المقدام رجاء بن حيوة بن جندل، وقيل: أبو نصر، الكِنْدي الأزدي الفلسطيني، الوزير العادل، ولد في بيسـان، وهو من التَّابعين، ولجده جندل صـحبة، حدَّث عن طائفة منهم معاذ بن جبل وعبادة بن الصـامت، ولازم عمر بن عبد العزيز، توفي سنة ١١٢هـ، انظر الطَّبقات الكبرى: ٤٥٤/٧، والكمال في أسماء الرِّجال: ٤٧٤/٤، ووفيات الأعيان: ٣٠١/٢، وسير أعلام النبلاء: ٥٥٧/٤.

﴿من نِّسَائِكُمُ﴾: فيه وَجهَان[١]:

أحَدُهما: أنَّه حَالٌ من «ربائِبكم»، تقدِيرُه: «وربائِبكم كَائِنَاتٍ من نِسَائِكم».

والثَّاني: أنَّه حَالٌ من الضَّمِيرِ المستَكِنِّ في قَولِه: ﴿فِي حُجُورِكُمْ﴾؛ لأنَّه لَمَّا وَقَعَ صِلَةً تَحَمَّلَ ضَمِيراً؛ أي: اللَّاتي استَقْرَرْنَ في حُجُورِكم.

والرَّبائِبُ: جَمعُ «رَبِيبَةٍ»، وهي بِنتُ الزَّوجِ أو الزَّوجَةِ، والمذَكَّرُ: رَبِيبٌ، سُمِّيَا بذلك؛ لأنَّ أَحَدَ الزَّوجَين يَرُبُّه كما يَرُبُّ ابنَه[٢].

وقَولُه: ﴿اللَّاتي فِي حُجُورِكُمْ﴾: لا مَفهُومَ له؛ لخُرُوجِه مَخرَجَ الغَالِبِ[٣].

والحُجُورُ: جَمعُ «حِجْرٍ» بفَتحِ الحَاءِ وكَسرِها، وهو مُقَدَّمُ ثَوبِ الإِنسَانِ، ثمَّ استُعمِلَتِ اللَّفظَةُ في الحِفْظِ والسِّترِ[٤].

قَولُه: ﴿اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾: صفةٌ لـ«نسائِكم» المجرورِ بـ«مِنْ»، اشتُرط في تحرِيمِ الرَّبيبةِ أن يُدْخَلَ بأمِّها.

ولا جائزٌ أن تكونَ صفةً لـ«نسائكم» الأولى والثَّانيةِ[٥]؛ لوجهين[٦]:

أحدُهما: من جهة الصِّناعةِ، وهو أنَّ «نسائكم» الأولى مجرورةٌ بالإِضافةِ، والثَّانيةَ مجرورةٌ بـ«من»، فقد اختلف العاملان، وإذا اختلفا امتنعَ النَّعتُ، لا تقولُ: «رأيتُ زيداً ومررتُ بعمرٍو العاقلَين» على أن يكون «العاقلَين» نعتاً لهما[٧].

---

[١] انظر الوجهين في التبيان: ٣٤٥/١، والفريد: ٢٣٨/٢، ومن التبيان نقل.

[٢] انظر مشارق الأنوار: ٢٧٨/١، والمغرب: ١٨٠.

[٣] أي: تحرم الرّبيبة وإن لم تكن في حجره وبيته، إلَّا ما روي عن عليّ رضي الله عنه من أنّها لا تحرم إلا أن تكون في الحجر، فلو لم تكن في حجره وفارق أمّها جاز له أن يتزوّجها، ورُدّ على ذلك بأنّه ذكر الحجر؛ لأنّ أغلب حالها أن تكون فيه، وعند الزّمخشري أنّه ذكر الحجر لتعليل التّحريم، فبعد الدخول بأمهاتهنّ يجرين مجرى بناتهم، سواء كنّ في حجورهم أو في حكم التّقلب في حجورهم، انظر الكشّاف: ٢٣٠، والمحرر: ٣٢/٢، وتفسير القرطبي: ١١٢/٥.

[٤] انظر اللِّسان: ١٦٧/٤، والقاموس المحيط: ٣٧٢، والعبارة لابن عطيَّة في المحرّر: ٣٢/٢.

[٥] أي: صفة لهما معاً، وكذا قال المحقّق.

[٦] انظر الوجه الأوَّل في غرائب التَّفسير: ٢٨٩/١، والمحرَّر: ٣٢/٢، والبحر: ٥٤٨/٦، والوجهين في معاني القرآن وإعرابه: ٣٣/٢-٣٤، ومجمع البيان: ٤٦/٣-٤٧، والتبيان: ٣٤٥/١، والفريد: ٢٣٩/٢، وتفسير القرطبي: ١٠٦/٥-١٠٧، والوجه الثَّاني من قول الزَّجَّاج، ونسب الزَّجَّاج الوجه الأوَّل للمبرد، انظر المقتضب: ٣١٤/٤-٣١٥.

[٧] إذا تعدد العامل واتحد عمله ومعناه ولفظه و جنسه جاز الإتباع مطلقا، إلَّا عند ابن السَّرَّاج، وإذا تعدَّد العامل واختلف العاملان في المعنى والعمل أو في أحدهما وجب القطع عند جمهور البصريّن، وينتصب «العاقلين» في المثال على إضمار فعلٍ؛ أي: «أعني أو أمدح العاقلين»، وعلى إضمار مبتدأٍ في حالة الرّفع، وأجاز الكسائي والفرّاء وابن الطّراوة الإتباع إذا اختلف العاملان في العمل ورجعا إلى معنى واحدٍ كما في المثال المذكور؛ لأنّ المرور في معنى الرّؤية، ويتبع=

والثَّاني من جهةِ المعنى: وهو أنَّ أمَّ المرأةِ تَحْرُم بمجرَّدِ العَقْدِ على البنتِ، دَخَلَ بها أو لم يَدْخُلْ بها عند الجمهورِ، والرَّبيبةُ لا تَحْرُم إلَّا بالدُّخولِ على أمِّها.

وفي كلامِ **الزَّمخشريِّ**[١] ما يَلْزَمُ منه أنَّه يَجوزُ أَنْ يكونَ هذا الوصفُ راجعاً إلى الأولى في المعنى، فإنَّه قالَ: «من نسَآئِكُمُ: متعلِّقٌ بـ«ربائبكم» ومعناه: أنَّ الرَّبيبةَ من المرأةِ المدخولِ بها مُحَرَّمةٌ على الرَّجلِ حلالٌ له إذا لم يَدخلْ بها. فإن قلتَ: هل يَصِحُّ أنْ يتعلَّقَ بقولِه: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَآئِكُمْ﴾؟ قلتُ: لا يخلو: إمَّا أَنْ يتعلَّقَ بهنَّ وبالرَّبائبِ فتكونُ حرمُتهنَّ وحرمةُ الرَّبائبِ غيرَ مبهمتين جميعاً، وإمَّا أَنْ يتعلَّقَ بهنَّ دونَ الرَّبائبِ، فتكونُ حرمتُهن غيرَ مبهمةٍ وحرمةُ الرَّبائبِ مبهمةً[٢]، ولا يجوزُ الأوَّلُ؛ لأنَّ معنى «من» مع أحدِ المتعلَّقين خلافُ معناها مع الآخرِ، ألا تراكَ إذا قلتَ: «وأمَّهاتُ نسائِكم من نسائِكم اللَّاتي دخلتم بهنَّ» فقد جَعَلْتَ «مِنْ» لبيانِ النِّساءِ وتمييزاً للمدخولِ بهنَّ مِنْ غيرِ المدخولِ بهنَّ، وإذا قلتَ: «وربائِبكم من نسائِكم اللَّاتي دَخَلْتُم بهنَّ» فإنَّك جاعلٌ «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ كما تقولُ: «بناتُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من خديجة»، وليس بصحيحٍ أَنْ يَعْنِيَ بالكلمةِ الواحدةِ في خطابٍ واحدٍ معنيين مختلفين[٣]، ولا يجوزُ الثَّاني؛ لأنَّ الَّذي يليه هو الَّذي يستوجبُ التَّعليقَ به ما لم يَعْرِضْ أمرٌ لا يُرَدُّ، إلَّا أَنْ تَقولَ: أُعَلِّقُه بالنِّساءِ والرَّبائبِ، وأجعلُ «من» للاتِّصالِ كقولِه تعالى: ﴿المنَافِقُونَ والمنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّن بَعْضٍ﴾[٤] [التوبة: ٦٧]، وقالَ:[٥] [الوافر]

فإنِّي لَسْتُ مِنْكَ ولَسْتَ مِنِّي

=الفرّاء الأوّل، ويتبع الكسائي وابن الطّراوة الثّاني، وإن اتَّحد العمل واختلفا في جنس العامل، كأن يكونا مجرورين هذا بحرف وهذا بإضافة، فمذهب الجمهور وجوب القطع، وذهب الأخفش والجرمي والكسائي والفرّاء إلى جواز الإتباع، فإن اتَّفقا في العمل والجنس واختلفا في اللَّفظ أو المعنى جاز عند سيبويه والبصريِّين الإتباع والقطع، انظر الكتاب: ٦٠/٢، والمقتضب: ٣١٤/٤-٣١٥، والأصول: ٤٢/٢، وشرح المقدِّمة المحسبة: ٤١٩/٢-٤٢٠، وشرح التَّسهيل: ٣١٦/٣-٣١٧، والارتشاف: ١٩٢٢/٤-١٩٢٣-١٩٢٤، وتوضيح المقاصد: ٩٦٠/٢-٩٦١، والمساعد: ٤١٥/٢، وهمع الهوامع: ١٥١/٣-١٥٢.

[١] انظر الكشّاف: ٢٢٩-٢٣٠.

[٢] قوله: «وحرمةُ الرَّبائب مبهمةً» سقط من (ظ).

[٣] انظر حاشيتان ابن هشام: ٩٧٧/٢، وتمهيد القواعد: ٣٣٥٣/٧.

[٤] في (أ) و(ظ) و(ح): (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم من بعض)، وليس ثمّة آية بهذا اللّفظ، وصحّحها المحقّق في (ط)، ولعلّ المؤلِّف خلط بينها وبين قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِناتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِياءُ بَعْضٍ﴾ [التّوبة: ٧١].

[٥] البيت للنّابغة الذّبياني في ديوانه: ١٩٩، وله في الكتاب: ١٨٦/٤، والأنوار: ٢٥، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٣٣٩، وأمالي المرتضي: ٣٦/١، وصدره: «إذا حَاوَلتَ في أسدٍ فُجُوراً»، والفجور: الغدر.

وقولُه:[١] ((ما أنا مِن الدَّدِ ولا الدَّدُ مِنِّي)). وأمَّهاتُ النِّساءِ متَّصلاتٌ بالنِّساءِ لأنَّهنَّ أمَّهاتُهنَّ، كما أنَّ الرَّبائبَ متَّصلاتٌ بأمَّهاتهنَّ لأنَّهنَّ بناتُهنَّ، هذا وقد اتَّفقوا على أنَّ التَّحريمَ لأمَّهاتِ النِّساءِ مبهمٌ)). انتهى.

ثمَّ قالَ: ((إلَّا ما رُويَ عن عَلِيٍّ[٢] وابنِ عَبَّاسٍ[٣] وزَيدٍ[٤] وابنِ عُمَرَ[٥] وابنِ الزُّبَيرِ[٦] أنَّهم قرؤوا[٧]: ((وأمَّهاتُ نسائِكم اللَّاتي دَخَلْتُم بهنَّ))، فكان ابن عباس[٨] يقولُ: ((واللهِ ما أُنزلَ إلَّا هكذا)).

فقولُه: ((أعلِّقهُ بالنِّساءِ والرَّبائبِ)) إلى آخرِه يقتضي أنَّ القيدَ الَّذي في الرَّبائبِ -وهو الدُّخولُ- في أمَّهاتِ نسائِكم[٩]، كما تقدَّم حكايتُه عن عليّ وابن عباس.

---

[١] حديثٌ نبويٌّ رواه البخاري في الأدب المفرد: ٤٢١، باب: ((الغناء واللَّهو))، والبيهقي في السُّنن الكبرى: ٣٦٦/١٠، باب: ((مَنْ كَرِهَ كُلَّ مَا لَعِبَ النَّاسُ بِهِ مِنَ الْخَزَّةِ))، قال ابن قتيبة: ((الْدَّدُ: اللَّهْوُ وَالْبَاطِلُ)). انظر تأويل مختلف الحديث له: ٤١٩، وهو في (ط) بلفظ: (ما أنا من دَوْدٍ ولا دَوْدٌ منّي) وهو تحريفٌ، وليس ثمّة حديثٌ بهذا اللّفظ.

[٢] هو الصَّحابي علي بن أبي طالب بن عبد المطَّلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو الحسن، ابن عمِّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلم وصهره على فاطمة، أوَّل في خليفة من بني هاشم، هاجر إلى المدينة وشهد كل المشاهد مع النَّبي إلَّا تبوك، قتل بالكوفة في رمضان سنة أربعين، انظر معرفة الصَّحابة: ١٩٦٨/٤، أسد الغابة: ٨٧/٤.

[٣] هو الصَّحابي عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، أبو العبَّاس، أمُّه لبابة بنت الحارث، ترجمان القرآن، يُسَمَّى الْحَبْرَ وَالْبَحْرَ لِكَثْرَةِ عِلْمِهِ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات، دعا له النَّبي صلى الله عليه وسلَّم فقال: ((اللَّهم فهِّمه في الدِّين وعلِّمه التَّأويل))، توفي بالطَّائف سنة ٦٨هـ، انظر معجم الصَّحابة للبغوي: ٤٨٢/٣، معرفة الصَّحابة: ١٦٩٩/٣.

[٤] هو الصَّحابي زيد بن ثابت بن الضَّحَّاك بن حارثة الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد، كان يكتب الوحي للنَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، استصغر يوم بدر وأوَّل مشاهده الخندق، توفِّي سنة ٤٥هـ، وقيل غير ذلك، انظر معرفة الصَّحابة: ١١٥١/٣، والإصابة: ٤٩٠/٢.

[٥] الصَّحابي عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، هاجر قبل أبيه، وأوَّل مشاهده الخندق، توفِّي سنة ٧٤هـ، وصلَّى عليه الحجاج، انظر معجم الصَّحابة لابن قانع: ٨٢/٢، وأسد الغابة: ٣٣٦/٣.

[٦] هو الصَّحابي عبد الله بن الزُّبير بن العوَّام بن خويلد، أبو بكر، من صغار الصَّحابة، أمُّه أسماء بنت أبي بكر، أوَّل مولود ولد في الإسلام للمهاجرين بالمدينة، وحنَّكه النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وبايع النَّبي هو ابن ثمان، قتل سنة ٧٣هـ في مكَّة، انظر الطَّبقات الكبرى (متمِّم الصَّحابة): ٣٠/٢، ومعرفة الصَّحابة: ١٦٤٧/٣.

[٧] لابن عبَّاس في الكشف والبيان: ١٩٧/١٠، وبلا نسبة في روح المعاني: ٤٦٥/٢.

[٨] انظر الكشف والبيان: ١٩٧/١٠، وروي أنَّ ابن جريح قال لعطاء: ((أكان ابن عباس يقرأ: ((وأمهات نسائكم اللاتي دخلتم بهن))؟ قال: ((لا)))). انظر تفسير الطَّبري: ١٤٦/٨-١٤٧، والاستذكار: ٤٥٩/٥.

[٩] أي: ينطبق على أمَّهات النِّساء، وإليه أشار المحقِّق.

قالَ **الشَّـيخُ**[١]: ((ولا نعلمُ أحداً أثبتَ لـــ((مِنْ)) معنى الاتِّصـالِ[٢]، وأمَّا الآيةُ والبيتُ والحديثُ فمؤوَّلةٌ)).

قولُه: ﴿وَحَلَائِلُ﴾: جمعُ ((حليلةٍ)) وهي الزَّوجةُ، سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّها تَحُلُّ مع زوجِها حيثُ كانَ، فهي ((فَعِيلةٌ)) بمعنى ((فَاعِلَة))، والزَّوجُ حَليلٌ كذلك[٣]، قالَ[٤]: [الكامل]

أَغْشَى فَتَاةَ الحَيِّ عِنْدَ حَلِيلِهَا وإذَا غَزَا في الجَيْشِ لا أَغْشَاهَا

وقيلَ: اشـتِقَاقُها من لَفظِ الحَلَالِ؛ إذ كلٌّ منهما حَلَالٌ لصَـاحِبِه، وهو قَولُ **الزَّجَّاجِ وجَمَاعَةٍ**[٥]، فـــ((فَعِيلٌ)) بمعنى ((مَفعُولٍ))؛ أي: مُحَلَّلةٌ له وهو مُحَلَّلٌ لها، إلَّا أنَّ هذا يُضْعفُه دُخُولُ التَّأنيثِ، اللَّهمَ إلَّا أنْ يُقَالَ إنَّه جَرَى مَجْرى/ الجَوَامِدِ، كـ ((النَّطِيحَةِ)) و((الذَّبِيحَةِ))[٦]. ٢٠٤/ب

وقيلَ: هما من لَفظِ ((الحَلِّ)) ضِدِّ العَقْدِ؛ لأنَّ كلاً منهما يَحُلُّ إزارَ صَاحِبِه[٧].

و﴿الَّذِينَ مِنْ أَصْـلَابِكُمْ﴾: صـفةٌ مبيِّنةٌ؛ لأنَّ الابنَ قد يُطْلَقُ على المتَبَنَّى به وليسـت امرأتُه حراماً على مَنْ تَبَنَّاه، وأمَّا الابنُ من الرَّضاعِ فإنَّه وإنْ كانَ حكمُه حكمَ ابنِ الصُّلْبِ في ذلك فمبيَّنٌ بالسُّنةِ فلا يَرِدُ على الآيةِ الكريمةِ[٨].

---

(١) انظر البحر: ٥٤٩/٦.

(٢) تبع الزَّمخشري في إضافة معنى الاتِّصاليَّة لـــ ((من)) الرَّازي والطِّيبي والعيني والسُّيوطي، انظر تفسير الرَّازي: ٢٨/١٠، وفتوح الغيب: ٣٨٩/٤، وعمدة القاري: ٤٤/١٣، وعقود الزّبرجد: ٤٦٤/٢.

(٣) قال أبو عبيد: ((وكل من نازلك أَو جاورك فَهُوَ حليلك)). انظر غريب الحديث له: ٢٤٧/٢، والمخصَّص: ٣١٢/٣.

(٤) البيت لعنترة في ديوانه: ٣٠٨، وفي أشعار الشُّعراء السِّتَّة: ٨٥، والمعنى: أنَّه لا يزورها إلّا بوجود زوجها.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه: ٣٥/٢، وممَّن ذكر هذا القول الأنباري ومكِّي وابن حزم والرَّاغب وغيرهم، انظر الزَّاهر: ١٨٥/١، وقوت القلوب: ٤٨١/٢، والمحلى بالآثار: ١٤٠/٩، والمفردات: ٢٥٢.

(٦) إذا كانت الصِّفة على وزن ((فَعِيْل)) بمعنى ((مَفْعُول)) استوى فيها التَّذكير والتَّأنيث، فلا تلحقها التَّاء إلَّا إذا جرِّدت عن الوصـفيَّة فجرت مجرى الأسماء، أو حذف الموصـوف قبلها؛ خشـية اللَّبس، انظر الكتاب: ٦٤٧/٣، وإسـفار الفصيح: ١٩٩/١-٢٠٠، وشرح الكافية الشَّافية: ١٧٤٠/٤، وشرح المكُّودي: ٣١٤.

(٧) وقيل: لأنَّ كل واحد منهما محلّ إرادة صـاحبه، انظر تهذيب اللُّغة: ٢٨٢/٣، والتَّكملة والذَّيل: ٨٦٥، وغريب الحديث لابن الجوزي: ٢٣٧/١، وعمدة الحفَّاظ: ٤٤٧/١.

(٨) أراد قوله صلّى الله عليه وسلّم: ((يحرم من الرّضاع ما يحرم من النّسب)). انظر صحيح البخاري: ١٧٠/٣، باب: ((الشَّهَادَةِ عَلَى الأَنْسَابِ، وَالرَّضَاعِ المُسْتَفِيضِ، وَالمَوْتِ القَدِيمِ)).

وأَصْلابٌ: جمعُ «صُلْبٍ» وهو الظَّهْرُ، سُمِّيَ بذلك لقوَّتِه اشتقاقاً من الصَّلابةِ[١]، وأَفصَحُ لُغَتَيْه: «صُلْبٌ» بضمِّ الفاءِ وسكونِ العينِ، وهي لغةُ الحجازِ، وبنو تميمٍ وأسدٍ يقولون «صَلَباً» بفتحِهما، حكى ذلك **الفرّاءُ**[٢] عنهم في كتاب «لغاتِ القرآنِ» له، وأنشدَ عن **بعضِهم**[٣]: [الرَّجز]

وصَلَبٌ[٤] مِثلُ العِنانِ المُـؤْدَمِ

وحَكَى عنهم[٥]: [الرَّجز]

إذَا أَقُومُ أَشتَكِي صَلَبِي.

قولُه: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ﴾: في محلِّ رفعٍ عطفاً على مرفوعِ «حُرِّمت»؛ أي: وحُرِّم عليكم الجمعُ بين الأختين، والمرادُ الجمعُ بَينَهما في النِّكاحِ، أمَّا في الـــــمِلْكِ فجائزٌ اتِّفَاقاً، وأمَّا الوطءُ بِملكْ اليمينِ ففيه خِلَافٌ ليسَ هذا مَوضِعَه[٦].

قولُه: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾: استثناءٌ منقطعٌ، فهو منصوبُ المحلِّ كما تقدَّم في نظيرِه[٧]؛ أي: لكن ما مضى في الجاهليَّةِ فإنَّ الله يَغْفِرُه، وقيلَ: المعنى: إلَّا ما عَقَد عليه قبلَ الإسلامِ، فإنَّه بعدَ الإسلامِ يبقى

---

[١] انظر مقاييس اللُّغة: ٣/٣٠١، والمفردات: ٦٢.

[٢] انظر لغات القرآن: ١٥٥، ويقال أيضاً: الصَّالب، ثلاث لغات، انظر الإبانة: ٣/٣٤٧، وعمدة الحفّاظ: ٢/٣٤٦.

[٣] البيت للعجّاج في ديوانه: ١/٤٤٩-٤٥٠، وهو له في إصلاح المنطق: ٣٦، والتَّقفية: ١٥٧، وشرح القصائد السَّبع: ٦٤، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١١٣٨، وقبله: رَبَّا العِظَامِ فَعْمةُ المُـخَدَّمِ، وفيه يصف جاريةً، ربّا العظام: ممتلئة لحماً، فعمة المخدّم: أي ضخمة موضع الخلخال، والعنان المؤدّم: الّذي قد ظهرت أدمته ممّا يلي اللّحم.

[٤] في (ط): في صلب.

[٥] في (ط): اشتكى، والرجز لمعروف بن عبد الرحمن أو حميد بن ثور في المقاصد الشَّافية: ٤/٢٠٣٦، وبلا نسبة في مجالس ثعلب: ٧٤، والمحكم والمحيط الأعظم: ٨/٣٣١، واللِّسان: ١/٥٢٦، وصنَّفه محقِّق ديوان حميد بما نسب لحميد وليس له، انظر الديوان: ٣٩٨، وهو في الديوان بلفظ «إذا مشيت أتشكَّى الأصلبا»، واللَّفظ المذكور قريب من لفظ الفرَّاء في لغات القرآن: ١٥٥، وفيه «أتشكَّى» بدل «أشتكي».

[٦] أجمع العلماء على جواز الجمع بين الأختين في ملك اليمين، أمَّا الوطء بملك اليمين فملخَّصه عند أكثر العلماء أنَّه إن وطئ إحدى الأختين المملوكتين حُرِّم عليه وطء الثَّانية حتَّى تحرَّم الأولى بما تحرَّم به عليه من بيع أو عتق أو غير ذلك، انظر تفصيل ذلك في تفسير الماتريدي: ٣/١٠٤-١٠٥، والتحصيل: ٢/٢٢٧-٢٢٨، والمحرر: ٢/٣٣، وتفسير القرطبي: ٥/١١٧-١١٨-١١٩.

[٧] في الآية (٢٢) من النّساء، انظر (أ): ٢٠٣/ب، و(ط): ٣/٦٣٥-٦٣٦.

النِّكاحُ على صـــحَّتِه، ولكن يَخْتارُ واحدةً منهما ويفارقُ الأخرى[١]، وكان قد تقدَّمَ قريبٌ من هذا المعنى في ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ الأوَّلِ[٢]، ويكونُ الاستثناءُ عليه متَّصلاً، وهنا لا يتأتَّى الاتِّصال البتَّةَ؛ لفسادِ المعنى.

قال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النِّساء: ٢٤].

قَولُه: ﴿والمُحْصَنَاتِ﴾: قَرَأَ الجمهُورُ هذه اللَّفظَةَ -سَوَاءٌ كَانَتْ مُعرَّفةً بـــ«أل» أم نَكِرَةً- بفَتحِ الصَّادِ، والكِسَائِيُّ بكَسرِها في الجَميعِ[٣]، إلَّا قَولَه: ﴿والمحصَنَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾ في رَأسِ الجُزءِ، فإنَّهُ وَافَقَ الجمهُورَ. فأمَّا الفَتحُ ففيه وَجهَانِ:

أَشهَرُهما: أنَّه أَسْندَ الإحصَانَ إلى غَيرِهنَّ، وهو إمَّا الأزوَاجُ أو الأولِياءُ، فإنَّ الزَّوجَ يُحْصِنُ امرَأَتَه؛ أي: يُعِفُّها، والوَلِيَّ يُحصِنُها بالتَّزويجِ أيضاً، واللهُ يُحْصِنُها بذلك.

والثَّاني: أنَّ هذا المفتُوحَ الصَّادِ بمنزلةِ المكسُورِها[٤]، يعني أنَّه اسمُ فَاعِلٍ، وإنَّما شَذَّ فَتحُ عَينِ اسمِ الفَاعلِ في ثَلَاثةِ ألفَاظٍ: أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، وأَلْقَحَ فهو مُلْقَحٌ، وأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ[٥].

---

[١] انظر القول الأول في تفسير الطَّبري: ٨/١٥٠، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/٣٥، والتحصيل: ٢/٢٢٧، والتَّفسير البسيط: ٦/٤٢٦-٤٢٧، والكشَّاف: ٢٣١، والمحرر: ٢/٣٤، ومعناه مروي عن الكلبي ومقاتل، والقول الثاني في زاد المسير: ٢٧٠، وانظر الوجهين في البحر: ٦/٥٥٣، ومنه نقل، وروي عن عطاء والسدي أنَّ المعنى إلَّا ما كان من يعقوب عليه السلام، فإنه جمع بين ليا أم يهوذا، وراحيل أم يوسف، وكانتا أختين، انظر الكشف والبيان: ١٠/٢٠٣.

[٢] أي: الآية السّابقة: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النّساء: ٢٢]، والمعنى الَّذي ذكره في الآية: «ولا تَنْكِحُوا مِثلَ نِكَاحِ آبَائِكم في الجَاهِلِيَّةِ إلَّا ما تقَدَّمَ منكم مِنْ تلك العُقُودِ الفَاسِدَةِ فمُبَاحٌ لكم الإقَامَةُ عليها في الإسلَامِ إذا كَانَ ممَّا تقرَّرَ الإسلَامُ عليه»، انظر (أ): ٢٠٤/أ، (ط): ٣/٦٣٦.

[٣] في (ح) و(ط): الجمع، وهو تحريف، والمراد الآية (٢٥) من النِّساء، و(٥) من المائدة، و(٤) و(٢٣) من النّور، انظر السَّبعة: ٢٣٠، والحجة: ٣/١٤٦، والإتحاف: ١/٥٠٨.

[٤] في (ط) و(ظ): (المكسور).

[٥] وقيل: أَلْفَجَ فهو مُلْفَجٌ، وهذا الشّذوذ نقله ثعلب عن ابن الأعرابي، قال: «كلام العرب كلّه على «أَفْعَلَ» فهو «مُفْعِل» إلّا ثلاثة أحرف، «أَحْصَنَ» فهو «مُحْصَنٌ»، و«أَلْفَجَ» فهو «مُلْفَجٌ»، و«أَسْهَبَ» فهو «مُسْهَبٌ» ». وألفج الرّجل: إذا افتقر وعدِم، وأسهب الرّجل: أكثر الكلام، انظر تهذيب اللّغة: ٤/١٤٤، ٦/٨٣، وأبنية الأسماء: ٣٤٣-٣٤٤، والارتشاف: ٢/٥٠٩.

وأمَّا الكَسرُ فإنَّه أَسنَدَ الإحصَانَ إليهنَّ؛ لأنهنَّ يُحْصِنَّ أنفُسَهنَّ بعَفَافِهنَّ، أو يُحْصِنَّ فُرُوجَهنَّ بالحِفظِ، أو يُحْصِنَّ أزوَاجَهنَّ[١].

وأمَّا استِثنَاءُ **الكِسَائِيِّ** الَّتي في رَأسِ الجُزءِ[٢] قَالَ: «لأنَّ المرادَ بهنَّ المُزَوَّجَاتُ، فالمعنى: أنَّ أزوَاجَهُنَّ أَحصَنُوهنَّ، فهنَّ مَفعُولَاتٌ». وهذا على أَحَدِ الأقوَالِ في المحصَنَاتِ هنا مَنْ هنَّ.

على أنَّه قد قُرِئَ[٣] شَاذّاً الَّتي في رَأسِ الجُزءِ بالكَسرِ أيضاً، وإنْ أُريدَ بهنَّ المزوَّجاتُ؛ لأنَّ المرَادَ أَحصَنَّ أزوَاجَهنَّ أو فُرُوجَهنَّ، وهو ظَاهرٌ.

وقَرَأَ يزِيدُ بنُ قُطَيبٍ[٤]: و«المُحْصُناتُ» بضَمِّ الصَّادِ، كأنَّهُ لم يَعْتَدَّ بالسَّاكِن، فأتبَعَ الصَّادَ للمِيمِ، كقولِهم: «مُنْتُنٌ»[٥].

وأصلُ هذه المادَّةِ الدِّلَالةُ على المَنْعِ، ومنه: «الحِصْنُ»؛ لأنَّه يُمْنعُ به، و«حِصَانٌ» للفَرَسِ من ذلك، ويقالُ: «أَحْصَنَتِ المرأةُ» و«حَصُنَتْ»، ومَصدرُ «حَصُنَتْ»: «حُصْنٌ» عندَ **سِيبَوَيهِ**[٦]،

---

[١] انظر معاني القرآن وإعرابه: ٣٥/٢، ومعاني القراءات: ٢٩٩/١-٣٠٠، وإعراب القراءات السَّبع: ٨٢، والتفسير البسيط: ٤٣٢/٦-٤٣٣، والمحرّر: ٣٥/٢، والتّبيان: ٣٤٥/١-٣٤٦.

[٢] الجزء الخامس من القرآن الكريم ويبدأ بالآية المدروسة، وانظر قول الكسائي في الهداية إلى بلوغ النِّهاية: ١٢٨٦/٢-١٢٨٧.

[٣] هي قراءة طلحة بن مصرف في الكشَّاف: ٢٣١، وعلقمة في المحرر: ٣٥/٢، وعلقمة ومجاهد في لغات القرآن: ٥٤.

[٤] في المحرر: ٣٥/٢، والبحر: ٥٥٥/٦.

ويزيد بن قطيب: هو يزيد بن قطيب السُّكوني الحمصي، من الشَّاميين، ومن الثِّقات، وليس فيما وقفت عليه من كتب التَّراجم عناية كافية بترجمته، انظر التاريخ الكبير: ٣٨٩/١٠، وتهذيب الكمال: ٢٢٧/٣٢.

[٥] من قوله: «وقرأ يزيد» إلى هنا سقط من (ح)، و«مُنْتُن» اسم فاعل من «أَنْتَنَ»، وقياسه أن يكون على «مُفْعِل»؛ أي: «مُنْتِن»، لكنَّهم أتبعوا العين بالميم فقالو: «مُنْتُن»، كما أتبعوا الميم بالعين فقالوا: «مِنْتِن»؛ وذلك لأنَّ ما بين الحرفين نون ساكنة، وهي حاجزٌ غير حصينٍ؛ لغنَّتها في الخيشوم وخفائها، فهذه ثلاث لغات أقلُّها مضمومة الميم والعين، وقيل: إنَّ «مِنْتِن» بالكسر من «نَتُنَ» فهو على «مِفْعِل»، انظر الكتاب: ١٠٩/٤-٢٧٣، والأصول: ٣٣٦/٣، وليس في كلام العرب: ٩٣، والخصائص: ١٤٥/٢، وشرح المفصَّل: ١١٩/٣.

[٦] انظر الكتاب: ٣٦/٤، وهي عنده بالضّمّ والكسر، قال: «وقالوا: حِصناً، كما قالوا: عِلماً، وقالوا: حُصناً مثل قولهم: جُبناً». وزاد ابن سيدة الفتح؛ أي: «حَصْناً»، انظر المحكم والمحيط الأعظم: ١٥٣/٣.

و«حَصَانَةٌ» عن **الكِسَائِيِّ وأبي عُبَيدَةَ**[١]، واسمُ الفَاعِلِ من «أَحْصَنَتْ»: «مُحْصَنَةٌ»، ومن «حَصُنَتْ»: «حَاصِنٌ»[٢]، قالَ[٣]: [الرَّجز]

وحَاصِنٍ من حَاصِنَاتٍ مُلْسِ مِنَ الأذَى ومِن قِرافِ الوَقْسِ

ويُقَالُ لها: «حَصَانٌ» أيضاً بفَتحِ الحَاءِ[٤]، قَالَ **حَسَّانُ**[٥] يصِفُ عَائِشَةَ[٦] رَضِيَ الله عنها: [الطَّويل]

حَصَانٌ رَزَانٌ ما تُزَنُّ بِرِيبَةٍ وتُصْبِحُ غَرْثَى مِنْ لُحومِ الغَوافِلِ

---

[١] انظر معاني القرآن للكسائي: ١١٢، والبحر: ٥٠٣/٦، ونسبه الأزهري والواحدي والنَّووي لأبي عبيد، انظر الغريبين: ٤٥٦/٢، وتهذيب اللغة: ١٤٣/٤، والتفسير البسيط: ٤٣٠/٦، وتهذيب الأسماء: ٦٦/٣.

وأبو عبيدة: هو معمر بن المثنّى التّيمي البصري النّحوي العلّامة، منسوبٌ إلى تيم قريش، وكان مولى لهم، وقيل كان مولى لبني عبد الله بن معرم التّيمي، ولد في اللّيلة الّتي توفّي فيها الحسن البصري سنة ١١٠هـ، قدم بغداد أيّام هارون الرّشيد وقرأ عليه من كتبه، ومن كتبه: التّاج والحدود والدّيباج وغريب الحديث وغريب القرآن ومجاز القرآن، توفّي سنة ٢٠٩هـ، وقيل غير ذلك، انظر تاريخ بغداد: ٣٣٨/١٥، وتاريخ دمشق: ٤٢٣/٥٩، ونزهة الألبّاء: ٨٤، ووفيّات الأعيان: ٢٣٥/٥.

[٢] انظر الزّاهر: ٢٠٩، والغريبين: ٤٥٦/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٥٤/٣، والمفردات: ٢٣٩.

[٣] البيت للعجّاج في ديوانه: ٢٠٨/٢-٢٠٩، وفي مجاز القرآن: ١٢٢/١، والبيان والتّبيين: ١٩٦/١، وجمهرة اللّغة: ٨٥٣/٢، وسمط اللّآلي: ٦٤٨/١، واللّسان: ١٨٣/٦، أي: هنّ نساءٌ عفيفاتٌ ملسٌ من العيب؛ أي: ليس فيهنّ عيبٌ، والقراف: المداناة، والوقس: الجرب، وهو هنا: الفجور.

[٤] انظر مجمل اللّغة: ٢٣٧، ومقاييس اللّغة: ٦٩/٢.

[٥] ديوانه: ٢٩٢/١، وهو له في الدَّلائل: ١١٩٦/٣، وجمهرة اللغة: ٥٤٣/١، والعقد الفريد: ١٣١/٤، وشرح القصائد السبع: ٣٨١، والأوائل: ٤٠٠، والعمدة: ٢٤/١، ومحاضرات الأدباء: ٢٥٣/٢، واللّسان: ١٧٩/١٣، وبلا نسبة في إصلاح المنطق: ٢٠٧. ورزان: ذات وقارٍ وثباتٍ، تزنّ بريبة: تُتّهم بتهمة، غرثى: جائعة؛ أي: تصبح جائعة من الكلام في الناس؛ لأنّها لو اغتابتهم لشبعت من لحمهم، وفي هذا إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢]، والغوافل: جمع غافلة.

وحسَّان: هو الصَّحابي الجليل أبو عبد الرحمن، حسَّان بن ثابت بن منذر الأنصاري، شاعر الرَّسول صلّى الله عليه وسلم، سكن المدينة، ولم يكن ممَّن يشهد الوغى، عاش ستِّين سنة في الجاهليَّة وستين في الإسلام، وتوفِّي بالشَّام سنة ٨٠هـ، انظر معجم الصَّحابة للبغوي: ١٥٠/٢، ومعرفة الصَّحابة: ٨٤٥/٢، والاستيعاب: ٣٤١/١.

[٦] **عائشة**: عائشة بنت أبي بكرٍ الصِّديق بن أبي قحافة، أمُّها أمُّ رومان بنت عمير، زوج النّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، تزوجها بِكراً قبل الهجرة بسنتين، كانت من أفقه النَّاس وأعلمهم، وروى عنها كثيرٌ من الصَّحابة والتَّابعين، توفّيت سنة ٥٧هـ، ودفنت بالبقيع، انظر الطَّبقات الكبرى: ٥٨/٨، وأسد الغابة: ١٨٦/٧.

والإحصَـــانُ في القُرآنِ وَرَد ويُرادُ به أَحَدُ أَربَعَةِ مَعَانٍ: التَّزوُّجُ والعِفَّةُ والحرِّيَّةُ والإســـلَامُ[١]، وهذا تَنفَعُكَ مَعرِفَتُه في الاستِثنَاءِ الوَاقِعِ بَعدَه.

فإنْ أُريدَ به هنا التَّزوُّجُ كانَ المعنَى: وحُرِّمَتْ عليكم المحصَـــنَاتُ؛ أي: المزوَّجاتُ إلَّا النَّوعَ الَّذي مَلَكَته أيمَانُكم، إمَّا بالسَّـــبْيِ أو بِمِلْكٍ مِنْ شَـــرْيٍ وهِبَةٍ وإرثٍ، وهو قَولُ **بَعضِ أَهلِ العِلمِ**[٢]، ويدُلُّ على الأوَّلِ قَولُ **الفَرَزدَقِ**[٣]: [الطَّويل]

وذَاتِ حَليلٍ أَنْكَحَتْهَا رِمَاحُنَا حَلالٌ لِمَنْ يَبْنِي بِها لم تُطَلَّقِ

يعني: أنَّ مُجَرَّدَ سِبَائِها أَحَلَّهَا بعدَ الاستِبرَاءِ.

وإنْ أُريدَ به الإِســلَامُ أو العِفَّةُ فالمعنى: أنَّ المســلِماتِ أو العَفِيفَاتِ حَرَامٌ كلُّهنَّ، يعني فلا يُزْنَى بهنَّ إلَّا ما مُلِكَ منهن بتزويجٍ أو مِلْك يمِينٍ، فيكُونُ المرَادُ بـــ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾: التَّسلُّطَ عليهنَّ، وهو قَدْرٌ مُشتَرَكٌ[٤]، وعلى هذه الأوجُهِ الثَّلاثةِ يكونُ الاستِثنَاءُ مُتَّصِلاً.

وإنْ أريدَ به الحَرَائرُ فالمرَادُ: إلَّا ما مُلِكت بِمِلْكِ اليمينِ[٥]، وعلى هذا فالاستِثنَاءُ مُنقَطِعٌ.

وقَولُه: ﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾: في مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ كنَظِيرِه المتَقَدِّمِ[٦].

وقَالَ **مَكِّيٌّ**[٧]: «فَائِدَةُ قولِه: ﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾ أنَّ الـــمُحْصَناتِ تقَعُ على الأنفُسِ[٨]، فقَولُه: ﴿مِنَ النِّســـاءِ﴾ يرفَعُ ذلك الاحتِمَالَ، والدَّلِيلُ على أنَّه يُرَادُ بالمحصَـــنَاتِ الأنفُسُ قَولُه: ﴿والَّذِينَ يَرْمُونَ

---

[١] انظر النِّهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٩٧/١، والتّفسير الوسيط: ٣٣/٢، والمحرّر: ٣٤/٢.

[٢] وهو قول أبي ســـعيد الخدريّ وابن عبّاس والزهري وأبي قلابة والزّهريّ وابن زيد وغيرهم، انظر تفســـير الماتريدي: ١٠٦/٣-١٠٧، والنّكت والعيون: ٤٦٩/١، والمحرّر: ٣٤/٢-٣٥، وتفسير القرطبي: ١٢١/٥.

[٣] في ديوانه: ١٣٧/٢، وفي العقد الفريد: ٢٢٩/٦، ومحاضرات الأدباء: ٥٦٣/١، والدر الفريد: ٤٨/٨، والمحاضرات والمحاورات: ١٤٠، وروي: جَهَارًا بِأَيْدِيْنَا وَلَمَّا تُطَلَّقِ، أنكحتها رماحنا: كان الرّمح سبب نكاحها؛ أي: كسب المعركة. **والفرزدق**: أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التَّميمي البصري من شعراء الطَّبقة الأولى من الإسلاميين، والفرزدق: قطع العجين، واحدتها فرزدقة، لقب به، لأنه كان جهم الوجه، وقيل: إنّما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره، وفد على الوليد وعلى سليمان بن عبد الملك ومدحهما، توفِّي سنة ١١٠هـ، انظر تاريخ دمشق: ٤٨/٧٤، ووفيات الأعيان: ٨٦/٦، وسير أعلام النبلاء: ٥٩٠/٤، والأعلام: ٩٢/٨.

[٤] وهو قول أبي العالية وعبيدة السّلماني وطاوس وسعيد بن جبير وعطاء والسّدّي وغيرهم، انظر المحرّر: ٣٥/٢، ومجمع البيان: ٥٠/٣، وزاد المسير: ٢٧٠.

[٥] قاله عَزْرَة وابن عباس وعبيدة، انظر تفسير الطّبري: ١٦٣/٨، زاد المسير: ٢٧١، والبحر: ٥٥٥/٦.

[٦] في الآية (٣) من النّساء، انظر (أ): ١٩٥/ب، و(ط): ٥٦١/٣-٥٦٢.

[٧] انظر الهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٢٨٠/٢.

[٨] أي: «على معنى: والأنفس المحصنات، فيكون للرّجال والنّساء». الهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٢٨٠/٢.

المحصَـنَاتِ﴾[١] [النُّور: ٤] فلو أُريدَ به النِّسَـاءُ خَاصَّـةً لَمَا حُدَّ مَنْ قَذَفَ رَجُلاً بِنَصِّ القُرآنِ، وقد أَجمَعُوا على أنَّ حَدَّه بهذا النَّصِّ)). انتهى.

وهذا كَلَامٌ عَجِيبٌ؛ لأنَّه بَعدَ تسلِيمِ ما قَالَه في آيةِ النُّورِ كَيفَ يَتَوهَّمُ ذلك هنا أَحَدٌ من النَّاسِ؟[٢]

قَولُه: ﴿كِتَابَ اللهِ﴾: في نَصبِه ثَلَاثةُ أَوجهٍ[٣]:

أظهَرُها: أنَّه مَنصُـوبٌ على أنَّه مَصـدَرٌ مُؤَكِّدٌ لمضـمُونِ الجُملَةِ المتقَدِّمَةِ قَبلَه، وهي قَولُه: ((حُرِّمَتْ))، ونَصبُه بفِعلٍ مُقدَّرٍ؛ أي: كَتَبَ اللهُ ذلك عليكم كِتَاباً.

وأَبعَدَ **عُبَيدَةُ السَّلْمَانِيُّ**[٤] في جَعْلِه هذا المصدَرَ مؤَكِّداً لمضمُونِ الجُملَةِ من قَولِه تعالى: ﴿فانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٣].

---

[١] ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً﴾.

[٢] قال المحقّق: ((لأنّ المقام هنا تعداد الصّـور المحرّمة للزّواج، فهل يُتصـوّر الزّواج من الأنفس؟)). انظر (ط): ٦٤٨/٣ الحاشية: (٣)؛ أي: إنّ سياق الآية مفهمٌ أنّ المراد النّساء وإن لم يقل: ((من النِّساء)).

[٣] انظر الوجه الأوَّل في الكتاب: ٣٨١/١-٣٨٢-٣٨٣، والمقتضب: ٢٠٣/٣، والأصول: ١٤٢/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٤/١، وكشف المشكلات: ٣٠١/١، والكشّاف: ٢٣١، وهو مذهب الجمهور، وانظر الوجه الأوَّل والثّاني في معاني القرآن للفرّاء: ٢٦٠/١، وإعراب القرآن للنَّحّاس: ٢٠٨/١، والكشـف والبيان: ٢٠٦/١٠، والثّالث في التّحصـيل: ٢٥٢/٢، والأول والثّالث في معاني القرآن وإعرابه: ٣٦/٢، وبحر العلوم: ٢٩٣/١، وغرائب التّفسـير: ٢٩٠/١، والتبيان: ٣٤٦/١، والفريد: ٢٤٢/٢، والثّلاثة في تفسير الرّاغب: ١١٧٦/٣-١١٧٧.

[٤] انظر المحرَّر: ٣٦/٢، وتفسير القرطبي: ١٢٤/٥.

وأبو عبيدة السَّلماني: هو أبو مسـلم، وقيل: أبو عمرو، عبيدة بن عمرو، وقيل: عبيدة بن قيس، السّـلماني المرادي الهمذاني الكوفي الفقيه، أسـلم زمن فتح مكّة باليمن قبل وفاة النّبيّ بسـنتين ولم يره، برع في الفقه وكان ثبتاً في الحديث، وكان أعوراً، أخذ عن عليّ وابن مسعود وغيرهما، توفّي سنة ٢٧هـ، انظر تاريخ بغداد: ٤٢٢/١٢، وطبقات الفقهاء: ٨٠، وطبقات علماء الحديث: ١٠٣/١، وسير أعلام النّبلاء: ٤٠/٤.

الثَّاني: أنَّه مَنصُوبٌ على الإغرَاءِ بـــ ((عليكم))، والتَّقدِيرُ: عليكم كِتَابَ الله؛ أي: الْزَمُوه، كقَولِه: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[١] [المائدة: ١٠٥]، وهذا رَأيُ **الكِسَائِيِّ ومَنْ تَابَعَه**[٢]، أجَازُوا تقدِيمَ المنصُوبِ في بَابِ الإغراءِ مُستدِلِّين بهذه الآيةِ، وبقولِ الآخَرِ[٣]: [الرَّجز]

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِيْ دُوْنَكَا إنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُوْنَكَا[٤]

فـ((دَلوِيَ)) مَنصُوبٌ بـ((دونَك)) وقد تقدَّمَ، والبَصرِيُّون يمنَعُون ذلك، قَالُوا: ((لأنَّ العَامِلَ ضَعِيفٌ))[٥]، وتأوَّلُوا الآيَةَ على ما تقدَّمَ، والبَيتَ على أنَّ ((دَلوي)) مَنصُوبٌ بـ((المائِح))[٦]؛ أي: الَّذي مَاحَ دَلْوي.

والثَّالثُ: أنَّه مَنصُوبٌ بإضمَارِ فِعلٍ؛ أي: الْزَمُوا كِتَابَ الله، وهذا قَرِيبٌ من الإغرَاءِ.

وقَالَ **أبو البَقَاءِ**[٧] في هذا الوَجهِ: ((تقدِيرُه: الزَمُوا كِتَابَ الله، و((عَلَيكم)) إغرَاءٌ)).

يعني أنَّ مَفعُولَه قد حُذفَ؛ للدِّلالةِ بـ ((كِتَابَ الله)) عليه؛ أي: عليكم ذلك، فيكُونُ أكثَرَ تَأكِيداً.

---

[١] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾.

[٢] انظر معاني القرآن للكسائي: ١١٣، والإنصاف: ١/١٨٤، المسألة: (٢٧)، والارتشاف: ٥/٢٣١١، والمراد بمن تابعه أهل الكوفة، إلَّا أنَّ الفرَّاء قال: ((والأوَّل أشبه بالصَّواب))؛ أي: نصبه على المصدريَّة، ثمَّ قال: ((وقلما تقول العرب: ((زيداً عليك))، أو ((زيداً دونك))، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله)). ومعاني القرآن للفرَّاء: ١/٢٦٠.

[٣] البيت لراجزٍ جاهليٍّ من بني أسيد بن عمرو بن تميم في إصلاح ما غلط فيه النميري: ٧٦-٧٧، والخزانة: ٦/٢٠٤، ولجارية من مازن في المقاصد النَّحويَّة: ٤/١٧٨٨، وشرح التَّصريح: ٢/٢٩١، ولجارية من العرب في شرح مقامات الحريري: ٣/٦٧، ونهاية الأرب: ١٧/٢٢٢، ولرؤبة في الوساطة: ٢٧٥، وأمالي ابن الشجري: ٣/١٤٠، وبلا نسبة في الزاهر: ٢/٧٩، وكتاب الشعر: ٢٣، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٣٧٦، والمائح: الرّجل الّذي يكون أسفل البئر إذا قلّ ماؤها فيملأ الدّلو، دونك: خذ.

[٤] في (ظ): يمدحونكا.

[٥] ذهب الكوفيّون إلى أنّ أسماء الأفعال ((عليك، ودونك، وعندك)) يجوز تقديم معمولاتها عليها في الإغراء، وخالفهم في ذلك البصريّون والفرَّاء، وعللّ الكوفيّون رأيهم بأنّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ويجوز تقديم المفعول على فعله فكذلك ما قام مقامه، أمّا البصريّون فيمنعون التّسوية بين الفرع والأصل، فالأسماء الموضوعة موضع الأفعال لا تتصرَّف تصرف الأفعال، انظر الكتاب: ١/٢٥٢-٢٥٣، ومعاني القرآن للفرَّاء: ١/٢٦٠، والمقتضب: ٣/٢٢٢، والإيضاح العضدي: ١٦٦، والمرتجل: ٢٥٥، والإنصاف: ١/١٨٤، المسألة: (٢٧).

[٦] وقيل: منصوب بتقدير فعل قبله، أي: خذ دلوي، أو املأ دلوي، وقيل: ((دلوي)) مرفوع والتَّقدير: هذه دلوي، أو على أنَّ ((دلوي)) مبتدأ والخبر ((دونك))، انظر معاني القرآن للفراء: ١/٣٢٣، وشرح السِّيرافي: ٢/١٥٣-٢٦٨، والمرتجل: ٢٥٧، وشرح المفصّل: ١/٢٨٨.

[٧] التّبيان: ١/٣٤٦.

وأمَّا ﴿عَلَيكُم﴾: فقَالَ **أبو البَقَاءِ**[١]: «إنَّها على القَولِ بأنَّ «كِتَابَ» مَصـدَرٌ يتعلَّقُ بذلك الفِعلِ المقدَّرِ النَّاصِبِ لـ«كتابَ»، ولا يتعَلَّقُ بالمصدَرِ»، قَالَ: «لأنَّه هنا فَضْلةٌ».

قالَ: «وقيلَ[٢]: يتعلَّقُ بنَفسِ المصـدَرِ؛ / لأنَّه نَابَ عن الفِعلِ حَيثُ لم[٣] يُذكرْ مَعَه، فهو كقَولِك: ٢٠٥/أ مُرُوراً بزيدٍ».

قُلتُ: وأمَّا على القَولِ بأنَّه إغرَاءٌ فلا مَحَلَّ له؛ لأنَّه وَاقِعٌ مَوقِعَ فِعلِ الأمرِ، وأمَّا على القَولِ بأنَّه مَنصُوبٌ بإضمَارِ فِعْلٍ؛ أي: الْزَمُوا، فـ «عليكم» مُتَعَلِّقٌ بنَفسِ «كِتَاب»، أو بمحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ منه.

وقَرَأَ أبو حَيْوَةَ[٤]: «كَتَبَ اللهُ» على أنَّ «كَتَبَ» فِعلٌ مَاضٍ و«الله» فَاعلٌ به، وهي تؤَيِّدُ كَونَه مَنصُوباً على المصدَرِ المؤَكِّدِ.

وقَرَأَ ابنُ السَّمَيْفَعِ اليَمَانِيُّ[٥]: «كُتُبُ الله»، جَعَلَه جَمعَاً مَرفُوعاً مُضَافَاً لله تعالى على أنَّه خَبَرُ مُبتَدَأٍ مَحذُوفٍ، تقدِيرُه: هذه كُتُبُ الله عليكم.

قَولُه: ﴿وَأُحِلَّ﴾: قَرَأَ الأَخَوَانِ وحَفصٌ عن عَـاصِـمٍ «أُحِلَّ» مَبنِيَّاً للمَفعُولِ، والبَاقُون مَبنيَّاً للفَاعِلِ[٦]، وكلَتا القِرَاءَتَين الفِعلُ فيهما مَعطُوفٌ على الجُملَةِ الفِعليَّةِ من قَولِه: «حُرِّمَتْ».

والـمُحَرِّمُ والـمُحَلِّلُ هو الله تعالى في الموضِعَين، سَواءٌ صُرِّحَ بإسنَادِ الفِعلِ إلى ضَمِيرِه أو حُذِفَ الفَاعِلُ للعلمِ به.

---

[١] انظر التّبيان: ٣٤٦/١.

[٢] قاله ابن جنّي، انظر المحتسب: ١٨٥/١.

[٣] من قوله: «قال: وقيل...» إلى هنا سقط من (ح).

[٤] في المحرَّر: ٣٥/٢-٣٦، والبحر: ٥٥٦/٦، وزادا ابن السـميفع، وهي لابن السـميفع في مختصـر ابن خالويه: ٣٢، والمحتسب: ١٨٥/١، والتحصيل: ٢٤٩/٢، والكشف والبيان: ٢٠٦/١٠، والكشّاف: ٢٣١.

[٥] من قوله: « «كتب» فعل ماض...» إلى هنا سـقط من (ظ)، والقراءة لليماني في الكشّـاف: ٢٣١، والبحر: ٥٥٦/٦، وبلا نسبة في تفسير البيضاوي: ٦٨/٢.

وابن السميفع: هو محمَّد بن السميفع اليماني، أحد القرَّاء، له قراءة شاذَّة منقطعة السَّند، توفِّي سنة: ٩٠هـ في خلافة الوليد بن عبد الملك، انظر ميزان الاعتدال: ٥٧٥/٣، ولسان الميزان: ١٩٣/٥.

[٦] وقرأ أبو جعفر وخلف من تمام العشرة بالبناء للمفعول، انظر معاني القراءات: ٣٠٠/١، والمبسوط: ١٧٨.

وادَّعَى **الزَّمَخشَـرِيُّ**[١] أنَّ قِرَاءَةَ «أُحِلَّ» مَبنيَّاً للمَفعُولِ عَطفٌ على «حُرِّمَتْ»؛ ليُعْطَفَ فِعلٌ مَبنِيٌّ للمَفعُولِ[٢] على مِثلِه، وأمَّا على قِرَاءَةِ بِنَائِه للفَاعِلِ فجَعَلَه مَعطُوفاً على الفِعلِ الـمُقدَّرِ النَّاصِبِ لـ«كِتَابَ»، كأنَّه قِيلَ: «كَتَبَ الله عليكم تحرِيمَ ذلك وأَحَلَّ لكم مَا وَرَاءَ ذَلِكم».

قَالَ **الشَّيخُ**[٣]: «وما اختَارَه -يعني من التَّفرقَةِ بينَ القِرَاءَتَين- غَيرُ مُختَارٍ؛ لأنَّ النَّاصبَ لـ «كِتَابَ الله» جُملةٌ مُؤَكِّدَةٌ لمضمُونِ الجُملَةِ من قَولِه: «حُرِّمَت» إلى آخرِه، وقَولُه: «وأُحِلَّ لكم» جُملَةٌ تأسِيسِيَّةٌ، فلا يناسِبُ أن تُعْطَفَ إلَّا على تأسِيسِيَّةٍ مِثلِها لا على جملةٍ مؤَكِّدةٍ، والجُملَتان هنا مُتقَابِلَتان، إذ إحدَاهُما للتَّحرِيمِ والأخرى للتَّحلِيلِ، فالمنَاسِبُ أنْ تُعطَفَ إحدَاهُما على الأخرى لا على جُمَلَةٍ أُخرى غَيرِ الأولى، وقد فَعَلَ هو مِثلَ ذلك في قِرَاءَةِ البِنَاءِ للمَفعُولِ، فليكُنْ هذا مِثلَه». وفي هذا الرَدَّ نَظَرٌ[٤].

و**﴿ما وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾**: مَفعُولٌ به، إمَّا مَنصُوبُ المحَلِّ أو مَرفُوعُه على حَسَبِ القِرَاءَتَين في «أحلَّ».

قَولُه: ﴿أَن تَبْتَغُواْ﴾: في مَحَلِّهِ ثَلَاثَةُ أوجُهٍ: الرَّفعُ والنَّصبُ والجرُّ.

فالرَّفعُ على أنَّه بَدَلٌ من ﴿ما وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ على قِرَاءَةِ «أُحِلَّ» مَبنِيَّاً للمَفعُولِ؛ لأنَّ «ما» حِينَئذٍ قَائِمَةٌ مَقَامَ الفَاعِلِ، وهذا بدَلٌ منها بَدَلُ اشتِمَالٍ.

وأمَّا النَّصبُ فالأجوَدُ أن يكُونَ على أنَّه بدَلٌ من «ما» المتقَدِّمَةِ على قِرَاءَةِ «أَحَلَّ» مَبنيَّاً للفَاعِلِ، كأنَّه قَالَ: «وأَحَلَّ اللهُ لكم الابتِغَاءَ بأموَالِكم من تزوِيجٍ أو مِلْكِ يمينٍ»[٥].

وأجَازَ **الزَّمَخشَـرِيُّ**[٦] أن يكُونَ نَصبُه على المفعُولِ من أَجلِه، قَالَ: «بمعنى: بَيَّن لكم مَا يَحِلُّ مِمَّا يَحْرُمُ إرَادَةَ أن يكُونَ ابتِغَاؤُكم بأموَالِكم الَّتي جَعَلَ الله لكم قِيَامَاً في حَالِ كَونِكم مُحصِنِين».

---

[١] انظر الكشّاف: ٢٣١، وسبقه إلى القول بذلك السمرقندي والفارسي والواحدي والرازي، انظر بحر العلوم: ٢٩٤/١، والحجة: ١٥٠/٣، والتفسير البسيط: ٤٣٩/٦، وتفسير الرازي: ٣٥/١٠.

[٢] من قوله: «عطفٌ على «حُرِّمَتْ»» إلى هنا سقط من (ح).

[٣] انظر البحر: ٥٦٠/٦.

[٤] إنّ كلًّا من الزَّمخشري والشَّيخ رجح تطابق المعطوف والمعطوف عليه بأمرٍ رآه أولى من الآخر، فالشَّيخ رجَّح تطابق التَّأسيس مع التَّأسيس ورآه أولى من تطابق بنيتي الفعلين، والزَّمخشري رجَّح تطابق البنيتين، فاهتمَّ الشَّيخ بالجانب المعنوي، وركَّز الزمخشري على تطابق صيخ الأفعال، وكلا الوجهين مستقيم من جهة الصِّناعة والمعنى.

[٥] انظر وجهي الرَّفع والنَّصب على البدليَّة في مشكل إعراب القرآن: ١٩٥/١، والتَّحصيل: ٢٥٢/٢-٢٥٣، والتفسير البسيط: ٤٤٠/٦، ومجمع البيان: ٤٩/٣، والبيان: ٢٤٩/١-٢٥٠، وتفسير الرازي: ٣٨/١٠.

[٦] الكشّاف: ٢٣١.

وأنحَى عليه **الشَّيخُ**[١]، وجَعَلَه إنَّما قَصَدَ بذلك دَسِيسَةَ الاعتِزَالِ[٢][٣]، ثمَّ قَالَ: ((وظَاهِرُ الآيَةِ غَيرُ ما فَهِمَه، إذ الظَّاهرُ أنَّه تعالى أَحَلَّ لنا ابتِغَاءَ ما سِوَى المحرَّماتِ السَّابقِ ذِكرُها بأموالِنا حَالَ[٤] الإحصَانِ لا حالَ[٥] السِّفاحِ، وعلى هذا الظَّاهرِ لا يجُوزُ أن يُعْرِبَ ((أنْ تبتغُوا)) مَفعُولاً له؛ لأنَّه فَاتَ شَرطٌ من شُرُوطِ المفعُولِ له، وهو اتِّحادُ الفَاعِلِ في العَامِلِ والمفعُولِ له[٦]؛ لأنَّ الفَاعِلَ بـ ((أحلَّ)) هو الله تعالى، والفَاعِلَ في ((تَبتَغُوا)) ضَمِيرُ المخَاطَبين، فقد اختَلَفا، ولمَّا أحَسَّ **الزَّمَخشَرِيُّ** -إن كَانَ أَحَسَّ- جَعَلَ ((أن تَبتَغُوا)) على حَذفِ ((إرَادَة)) حَتَّى يتَّحدَ الفَاعِلُ في قَولِه: ((وأحلَّ)) وفي المفعُولِ له، ولم يجعَلْ ((أن تبتغوا)) مَفعُولاً له إلَّا على حَذفِ مُضَافٍ وإقَامَتِه مُقامَه، وهذا كُلُّه خُرُوجٌ عن الظَّاهرِ)). انتهى.

ولا أدري ما هذا التَحَمُّلُ، ولا كيف يَخْفَى على **أبي القَاسِمِ** شَرطُ اتِّحادِ الفَاعلِ في المفعُولِ له حتَّى يقُولَ: ((إن كَانَ أحَسَّ)).

---

[١] انظر البحر: ٥٦١/٦.

[٢] **الـمُعْتَزِلَة**: فرقة كلاميّة أسّسها واصل بن عطاء تلميذ الحسن البصري وتابعه عمرو بن عبيد، سُمّوا بذلك؛ لاعتزالهم أقوال المسلمين، وقيل: لاعتزال واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري بسبب الحكم على مرتكب الكبيرة، فقال الحسن: اعتزلنا واصل، فسمّوا بذلك، وقيل لاعتزالهم الحقّ، ويقوم مذهبهم على خمسة أصول: العدل، والتوحيد، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، انظر الملل والنّحل للشهرستاني: ٤٣/١ وما بعدها، والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: ٤٩ وما بعدها، والفرق بين الفرق: ١١٤ وما بعدها.

[٣] يظهر المذهب المعتزلي للزَّمخشري في تتمّة كلامه ممَّا لم يورده السَّمين، إذ يقول: ((إرادة أن يكون ابتغاؤكم بأموالكم الّتي جعل الله لكم قياماً في حال كونكم محصنين غير مسافحين؛ **لئلّا تضيعوا أموالكم وتفقروا أنفسكم فيما لا يحلّ لكم، فتخسروا دنياكم ودينكم، ولا مفسدة أعظم ممّا يجمع بين الخسرانين**)) الكشّاف: ٢٣١، ففي عبارة الزَّمخشري ما يدلّ على معتقدٍ من أهم معتقدات المعتزلة وهو أنّ مرتكب الكبيرة ليس بمؤمنٍ، بل هو بمنزلة بين الكفر والإيمان، فحذّرهم من الوقوع فيها اجتناباً للخروج عن الإيمان الّذي فيه خسارة الدنيا والآخرة، انظر الملل والنّحل للشهرستاني: ١/ ٤٧-٤٨، والفرق بين الفرق: ١١٨.

[٤] في (ط) و(ح): حالة.

[٥] في (ط) و(ح): حالة.

[٦] يشترط في المفعول له أن يكون مصدراً معلّلاً لحدثٍ شاركه في زمانٍ واحدٍ وفاعلٍ واحدٍ، فإن فقد شرطاً من هذه الشّروط جُرَّ بلام التّعليل أو ما يقوم مقامها، وهو ((من)) و((في)) والباء، وأجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتحاد الفاعل، وزعم أنّه لم ينصّ على منعه أحدٌ من المتقدّمين، وقيل: هو ظاهر كلام سيبويه، انظر الكتاب: ٣٦٩/١-٣٧٠، وشرح التّسهيل: ١٩٦/٢-١٩٧، والتّذييل والتّكميل: ٢٣٩/٧، وتوضيح المقاصد: ٦٥٤/٢، وتمهيد القواعد: ١٨٧٩/٤-١٨٨١، وهمع الهوامع: ١٣٠/٢٢-١٣١-١٣٢.

وأجَازَ **أبو البَقَاءِ**[١] فيه النَّصبَ على حَذفِ حَرفِ الجرِّ، قَالَ **أبو البَقَاءِ**: «وفي «ما» -يعنِي من قولِه: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾-وَجهَانِ: أَحَدُهما: هي بمعنى «مَنْ»، فعلى هذا يكُونُ قَولُه: «أن تبتغُوا» في مَوضِعِ جرٍّ أو نَصبٍ على تقدِيرِ: «بأن تَبتَغُوا أو لأنْ تَبتَغُوا»؛ أي: أُبيحَ لكم غيرُ مَنْ ذَكَرنا من النِّسَاءِ بالمهورِ. والثَّاني: أنَّ «ما» بمعنى «الَّذي»، و«الَّذي» كِنَايةٌ عن الفِعلِ؛ أي: وأُحِلَّ لكم تَحصِيلُ ما وَرَاءَ ذلك الفِعلِ المحرَّمِ، و«أن تبتغوا» بدَلٌ منه، ويجُوزُ أن يكُونَ «أن تبتغوا» في هذا الوجهِ مثلَه في الوجهِ الأوَّلِ». يعني فيكونَ[٢] أصلُه «بأن تبتغوا»، أو «لأن تبتغوا»، وفيما قالَه نظرٌ لا يخفَى[٣].

وأمَّا الجرُّ فعلى ما ذَكَرَه **أبو البَقَاءِ**، وقد تقَدَّمَ ما فيه.

و﴿مُّحْصِنِينَ﴾: حَالٌ من فَاعلِ «تَبْتغوا».

و﴿غَيرَ مُسَافِحِين﴾: حَالٌ ثَانِيةٌ، ويجُوزُ أن يكُونَ حَالاً من الضَّميرِ في «مُحْصِنِين».

ومَفعُولُ «محصِنِين» و«مسَافِحِين» مَحذُوفٌ؛ أي: مُحْصِنين فُرُوجَكم غَيرَ مُسَافِحِين الزَّوانيَ، وكأنَّها في الحقِيقَةِ حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ[٤]؛ لأنَّ المُحْصِن غَيرُ مُسَافِحٍ.

ولم يقرَأْ أَحَدٌ بفتح الصَّادِ من «محصِنين» فيما عَلِمت[٥].

قوله: ﴿فَمَا استَمتَعتُم بِهِ﴾ يجوزُ في «ما» وَجهَانِ[٦]:

أحَدُهما: أن تكُونَ شَرطِيَّةً، والثَّاني: أن تكُونَ موصُولةً. وعلى كلا التَّقدِيرَين فيجُوزُ أن يكُونَ المرادُ بها النِّساءَ المستَمتَعَ بهنَّ؛ أي: النَّوعَ المسْتمتَع به، وأن يُرادَ بها الاستِمتَاعُ الَّذي هو الحَدَثُ.

---

[١] التّبيان: ٣٤٦/١-٣٤٧، وأجاز حذف الجار الفراء والطَّبري والنحاس والمهدوي والواحدي وابن عطيَّة والطبرسي وابن الأنباري، وغيرهم، انظر معاني القرآن للفراء: ٢٦١/١، وتفسير الطبري: ١٧٤/٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٠٨/١، والتَّحصيل: ٢٥٢/٢-٢٥٣، والتفسير البسيط: ٤٤٠/٦، والمحرَّر: ٣٦/٢، ومجمع البيان: ٤٩/٣، والبيان: ٢٤٩/١-٢٥٠.

[٢] قوله: « «أن تبتغوا» في هذا الوجهِ مثلَه في الوجهِ الأوَّلِ». يعني فيكون». سقط من (ط).

[٣] ظنّ المحقّق أنّ النّظر يكمن في عبارة أبي البقاء: «في موضع جرٍّ أو نصبٍ على تقدير بأن تبتغوا أو لأن تبتغوا» فقال: «إنّ التّقديرين في محلّ جرٍّ ولكن الحرف قد اختلف، فكيف يقول في موضع نصب؟» انظر الحاشية (١) في (ط): ٦٥٢/٣، ولا يبدو أنّ السّمين أراد ذلك، ولعلَّ نظره في جعل «ما» بمعنى «من»، وجمهور البصريِّين منعوا وقوع «ما» على آحاد العقلاء، وتقدَّم الكلام عن هذه المسألة في الصَّفحة: (٣١)، الحاشية: (٣).

[٤] الحال المؤَكِّدة: هي التي تجيء على إثر جملة عقدُها من اسمين لا عمل لهما؛ لتوكيد خبرها، وتقرير مؤدَّاه، ونفي الشَّك عنه، انظر المفصَّل: ٨١.

[٥] أجمعوا على كسر الصَّاد من «محصنين» حيث وقع، انظر جامع البيان: ١٠٠٧/٣.

[٦] انظر الوجه الأوّل في إعراب القرآن للنحاس: ٢٠٨/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٥/١، والتحصيل: ٢٥٣/٢، وغرائب التّفسير: ٢٩٠/١، والبيان: ٢٥٠/١، والوجهين في التّبيان: ٣٤٧/١، والفريد: ٢٤٤/٢، والبحر: ٥٦٦/٦، والمغني: ٣٩٨، ومن التبيان نقل بواسطة البحر، وتصرَّف أبو حيَّان في نقله من التِّبيان.

وعلى جَمِيعِ الأوجُهِ المتقَدِّمةِ فهي في مَحلِّ رفعٍ بالابتِدَاءِ، فإنْ كانت شَـــرطيَّةً ففي خَبرِها الخِلافُ المشهُورُ: هل هو فِعلُ الشَّرطِ أو جَوَابُه أو كِلَاهما؟ وقد تقدَّمَ تحقِيقُه في البَقرةِ[١].

وإنْ كانت مَوصُولةً فالخَبرُ قَولُه: «فَآتُوهُنَّ»، ودَخلتِ الفَاءُ لشَبَهِ الموصُولِ باسمِ الشَّرطِ، وقد تَقَدَّمَ أيضاً تحقِيقُه[٢].

ثمَّ إنْ أُريدَ بها النَّوعُ المســتَمتَعُ به فالعَائِدُ على المبتدأ -سَـوَاءٌ كانَتْ «ما» شــرطاً أو موصــولةً- الضَّـــميرُ المنصـــوبُ في «فآتوهنَّ»، ويكونُ قد راعَى لفظَ «ما» تَارَةً فأَفْرَدَ في قولِه: «به»، ومَعنَاها أخرى فَجَمعَ في قولِه: «منهنَّ» و«فآتوهنَّ»، فيصِيرُ المعنى: أيُّ نَوعٍ من النِّسَـاءِ اسـتَمتَعتُم به فآتُوهُنَّ، أو النَّوعُ الَّذي اسـتَمتَعتُم به من النِّسَـاءِ فآتوهنَّ[٣]، وإنْ أُريدَ بها الاسـتِمتَاعُ فالعَائدُ حِينئذٍ مَحذُوفٌ، تقدِيرُه: فأيُّ نوعٍ من الاسـتِمتَاعِ اسـتَمتَعتُم به من النِّسَـاءِ فآتوهُنَّ أجُورَهنَّ لأجلِه، أو أيُّ نَوعٍ من الاسـتِمتَاعِ الَّذي استَمتَعتُم به من النِّسَاءِ فآتُوهنَّ أجُورَهُنَّ لأجلِه[٤].

و«مِنْ» في «منهنَّ» تحتَمِلُ وَجهَين[٥]: أحَدُهما: أن تكُون للبَيَانِ، والثَّاني: أن تكُونَ[٦] للتَّبعِيضِ، ومحلُّها النَّصبُ على الحَالِ من الهاءِ في «به».

ولا يجوزُ في «ما» أن تكونَ مَصدَريَّةً؛ لفَسَادِ المعنى، ولعَوْدِ الضَّميرِ في «به» عليها[٧]. / ٢٠٥/ب

---

[١] في الآية (٣٨) و(٩٧)، ذكر السّـمين أنّ الأصـحَّ أنَّ الخبر فعل الشّـرط؛ لعود ضـميرٍ من فعل الشَّـرط على اسـم الشّـرط، ولا يلزم ذلك في الجواب، ومن قال إنّ الخبر هو الجواب يلزم أن يأتي بعائدٍ على اسـم الشّـرط، وقيل: مجموع الفعل والجزاء هو الخبر؛ لأنّ الفائدة تحصـل منهما، ولابدّ من الضّـمير في هذا الوجه أيضـاً، وقيل: ما فيه ضـميرٌ عائدٌ على المبتدأ فهو الخبر، انظر تفصيل ما قال في (أ): ٤٢/ب، ٤٣/أ، و(ط): ١/٣٠٢، ٢/١٦-١٧.

[٢] في الآية (٦٢) و(١٥٠) و(١٥٨) و(١٧٣) و(٢٧٤) و(٢٧٥) من البقرة، والآية (٢١) و(٦١) و(٨٢) و(٩٧) من آل عمران، والآية (١٥) من النّساء، انظر (أ): ٢٧/أ، و٥٩/ب، و٦٠/ب، و٦٥/أ، و١١١/أ-ب، و١٣٥/ب، و١٥٢/أ، و١٦٣/أ، و١٦٧/ب، و٢٠١/ب، و(ط): ١/٤٠٤، و٢/١٧٩-١٨٠-١٩٢-٢٣٨-٦٢٧-٦٣٣-٦٣٤، و٣/٩٣-٢٢٣-٢٩٥-٣٢٤-٦١٧.

[٣] قوله: «أو النَّوعَ الَّذي استمتعتم به من النِّساءِ فآتوهنَّ» سقط من (ح).

[٤] من قوله: «أو أيَّ نوعٍ من الاستمتاعِ...» إلى هنا سقط من (ح).

[٥] انظر الوجهين في الكشاف: ٢٣١، وتفسير الرازي: ١٠/٤٠، والفريد: ٢/٢٤٤، والبحر: ٦/٥٦٦.

[٦] سقطت من (أ) وأثبتها من باقي النّسخ.

[٧] فالضّمير لا يعود إلّا على الاسم، و«ما» المصدريّة حرفٌ عند سيبويه والمبرّد وجمهور البصريّين، خلافاً لما ذهب إليه الأخفش وابن السّـــراج وجماعة من الكوفيّين من أنّها اســـم يفتقر إلى عود الضَّـــمير عليه، انظر الكتاب: ٣/١١، والمقتضب: ٣/٢٠٠، والأصول: ١/١٦١، والتّذييل والتّكميل: ٣/١٥٤، والجنى الدّاني: ٣٣٢.

والسِّـفاح: الزِّنا، وأصـلُه الصَّـبُّ؛ لأنَّ الزَّاني يَصُـبُّ فيه، وكانوا يقولون: «سَـافِحِيني ومَاذِيْنِي». والمسَافِحُ: مَنْ تظَاهَرَ بالزِّنا، ومتَّخِذُ الأخدَانِ: مَنْ تَسَتَّر فاتَّخَذَ وَاحِدَةً خِفيَةً[١].

قَولُه: ﴿فَرِيضَةً﴾: حَالٌ من «أجُورِهنَّ»، أو مَصدَرٌ مُؤَكِّدٌ؛ أي: فَرَضَ الله ذلك فَرِيضَةً، أو مَصدَرٌ على غيرِ الصَّدرِ؛ لأنَّ الإيتَاءَ مَفرُوضٌ، فكأنَّه قيلَ: «فآتُوهُنَّ أجُورَهنَّ إيتَاءً مَفرُوضَاً»[٢].

قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَناتِ الْمُؤْمِناتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ مِنْ فَتَياتِكُمُ الْمُؤْمِناتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَناتٍ غَيْرَ مُسافِحاتٍ وَلا مُتَّخِذاتِ أَخْدانٍ فَإِذا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَناتِ مِنَ الْعَذابِ ذلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النِّساء: ٢٥].

قَولُه: ﴿وَمَن لَّمْ﴾: «مَنْ» شَرطِيَّةٌ وهو الظَّاهرُ، ويجُوزُ أن تكُونَ مَوصُولَةً.

وقَولُه: ﴿فمِمَّا مَلَكَتْ﴾: إمَّا جَوَابُ الشَّـرطِ، وإمَّا خَبرُ الموصُـولِ، وشُـرُوطُ دُخُولِ الفَاءِ في الخَبَرِ مَوجُودَةٌ[٣].

و﴿مِنكُم﴾: في مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ مِنْ فَاعِلِ «يستَطِعْ».

وفي نَصْبِ ﴿طَوْلًا﴾: ثَلَاثَةُ أوجُهٍ:

أظهَرُها: أنَّه مَفعُولٌ بـ«يستَطِع»، وفي قَولِه: ﴿أن ينكِحَ﴾ على هذا ثَلَاثَةُ أقوَالٍ[٤]:

---

[١] انظر الزَّاهر: ١٦٦/٢، ومجمل اللغة: ٤٦٤، النّكت والعيون: ٤٧٣/١، والكشَّاف: ٢٣١، وقيل: سمِّي الزِّنا سفاحاً لأنَّه بلا عقد، فهو كالشَّيء يُسفح ضياعاً.

[٢] انظر الوجه الأوَّل في مشـكل إعراب القرآن: ١٩٥/١، والبيان: ٢٥٠/١، والثاني في إعراب القرآن للنحاس: ٢٠٨/١، والأوَّل والثَّاني في غرائب التّفسير: ٢٩٠/١، والمحرر: ٣٦/٢، والتبيان: ٣٤٧/١، والفريد: ٢٤٥/٢، والأوجه الثَّلاثة في الكشَّاف: ٢٣١، وتفسير النسفي: ٣٤٨/١، والبحر: ٥٦٧/٦.

[٣] تقدّم الحديث عنها في الصفحة: (٦)، الحاشية: (٤).

[٤] انظر الوجه الأوَّل في كشـف المشـكلات: ٣٠٦/١، والبيان: ٢٥٠/١، وتفسـير الرازي: ٤٦/١٠، والبيضـاوي: ٦٩/٢، والأول والثاني في الفريد: ٢٤٦/٢، وتفسير النسفي: ٣٤٩/١، والثاني والثالث في المحرر: ٣٧/٢، والثالث في معاني القرآن للأخفش: ٢٥١/١، وإعراب القرآن للنَّحَّاس: ٢٠٨/١، ومشـكل إعراب القرآن: ١٩٥/١، والأوجه الثَّلاثة في التِّبيان: ٣٤٨/١، والبحر: ٥٧٢/٦-٥٧٣، ومن التبيان نقل بواسـطة البحر، وأجاز البيضـاوي أن يكون منصوباً بفعلٍ مقدَّر، والتَّقدير: ومن لم يستطع منكم أن يعتلي نكاح المحصنات، أو من لم يستطع منكم غنى يبلغ به نكاح المحصنات.

القَولُ الأوَّلُ: أنَّه في مَحَلِّ نَصبٍ بـــ((طَوْلاً)) على أنَّه مَفعُولٌ بالمصدَرِ المنوَّنِ؛ لأنَّه مَصدرُ ((طُلْتُ الشَّيءَ))؛ أي: ((نِلْتُه))[١]، والتَّقدِيرُ: ((ومَن لم يستَطِعْ أن يَنَالَ نِكَاحَ المحصَناتِ))، ومِثلُه قَولُ **الفَرَزدَقِ**[٢]: [الكامل]

إنَّ الفَرَزْدَقَ صَخْرَةٌ مَلْـمُوْمَةٌ طالَتْ فليسَ يَنَالُها الأوْعَالَا

أي: طَالَتْ الأوعَالَ فلم تَنَلْها، وإعمَالُ المصدَرِ المنوَّنِ كَثِيرٌ[٣]، قَالَ الشَّاعِرُ[٤]: [الوافر]

بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هـامَهُـنَّ عـنِ المَـقيْلِ

وقَولُ الله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا﴾[٥] [البلد: ١٤-١٥].

وهذا الوَجهُ ذَهَبَ [إليه][٦] **الفَارِسِيُّ**[٧].

القَولُ الثَّاني: أنَّ ((أَنْ ينكِحَ)) بدَلٌ من ((طَوْلاً)) بدَلُ الشَّـيءِ من الشَّـيءِ؛ لأنَّ الطَّوْلَ هو القُدرَةُ أو الفَضْلُ[٨]، والنِّكَاحُ قُدرَةٌ[٩] وفَضْلٌ[١٠].

---

[١] انظر تهذيب اللُّغة: ١٥/١٤، وكتاب الأفعال: ٣٠٨/٢.

[٢] ليس في ديوانه، وهو له في الزّاهر: ٩٧/٢، والإبانة: ٤٤٩/٣، والانتخاب: ٦٥، وللأخطل في ديوانه: ٥٦٩، وفي الجليس الصَّـالح: ٢٥١، ولسُـنَيْح بن رياح أو رياح بن سـنيح في الكامل للمبرد: ٢١٨/٢، وأمالي ابن الشّـجري: ٣٠٠/١-٣٠١، والحماسة البصريّة: ١٨٠/١، والدر الفريد: ٤٣٦/٤، وبلا نسبة في عمدة الكتاب: ١٠٨، والمنصف: ٢٤٢/١، وأمالي المرتضى: ٢٢٤/٢، والعمدة: ٢٦٠/١، وروي: ((عزَّت)) بدل ((طالت))، و((فقصر دونها)) بدل ((فليس ينالها))، و((الأجبالا)) بدل ((الأوعالا))، وملمومة: مستديرة صلبة، انظر الصحاح: ٢٠٣٣/٥.

[٣] وهو مذهب البصريِّين، ومنعه الكوفيّون، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ قدّروا فعلاً مضمراً يفسره المصدر، انظر الكتاب: ١٨٩/١-١٩٠، واللُّمع: ١٩٥-١٩٦، والتّذييل والتّكميل: ٨٠/١١-٨١، وتوضيح المقاصد: ٨٤٠/٢.

[٤] سـقطت من (ط)، والبيت للمِرَارِ بن مُنْقِذ في الكتاب: ١١٦/١، والمقاصـد النّحويّة: ١٣٩٦/٣، وبلا نسـبة في اللُّمع: ١٩٦، واللَّامع العزيزي: ٦٢١، والمرتجل: ٢٤٢، وشرح المفصّل: ٧٦/٤، وحياة الحيوان: ٥١٠/٢، والهام: جمع الهامة وهي الرّأس، والمقيل: موضـع القيلولة، والمراد به الأعناق، والشـاهد إعمال المصـدر المنوّن ((بضـربٍ)) عمل الفعل فنصَب ((رؤوس))، وروي: ((ونضرب))، وليس فيه شاهد على هذه الرواية.

[٥] تمام الآية: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾، وهي عند الكوفيِّين على تقدير: ((يطعم))، انظر التذييل والتكميل: ٨١/١١.

[٦] إضافة من المحقّق في (ط).

[٧] ذكر هذا الوجه في كتابه التّذكرة، كذا قال أبو حيّان، انظر البحر: ٥٧٣/٦.

[٨] في (أ) و(ح) و(ط): الفصل، وهو تصحيف، والصّواب ما أثبته من (ظ) ومن التّبيان، فهي عبارة أبي البقاء، انظر ٣٤٨/١، وانظر معنى الطَّول في مجاز القرآن: ١٢٣/١، والمحكم والمحيط الأعظم: ٢٣٦/٩، والمغرب: ٢٩٤.

[٩] في (ظ): قوّة، وهي كذلك في عبارة أبي البقاء، والتّبيان: ٣٤٨/١.

[١٠] في جميع النّسخ: فصل، وهو تصحيف، والصّحيح ما أثبتّه.

القَولُ الثَّالِثُ: أنَّه على حَذفِ حَرفِ الجرِّ، ثمَّ اختَلَفَ هؤلاءِ، فمنهم مَنْ قَدَّرَه بـ((إلى))؛ أي: طَوْلاً إلى أن ينكِحَ، ومنهم مَنْ قَدَّره باللَّامِ؛ أي: لِأَنْ ينكِحَ، وعلى هذين التَّقدِيرَينِ فالجَارُّ في مَحَلِّ الصِّفةِ لـ((طَوْلاً)) فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، ثمَّ لَمَّا حُذِفَ حَرفُ الجرِّ جاءَ الخلافُ المشهُورُ في مَحلِّ ((أَنْ))، أنصبٌ هو أم جرٌّ[١]؟

وقيلَ: اللَّامُ المقدَّرةُ مع ((أنْ)) هي لامُ المفعُولِ من أَجلِه؛ أي: طَوْلاً لأَجلِ نِكَاحِهِنَّ[٢].

الوَجهُ الثَّاني مِنْ نَصبِ ((طَولاً)): أن يكونَ مَفعُولاً له على حَذفِ مُضَافٍ؛ أي: ومَنْ لم يستَطِعْ منكم لعَدَمِ طَوْلِ نِكَاحِ المحصنَاتِ، وعلى هذا فـ((أنْ ينكِحَ)) مَفعُولُ ((يستَطِع))؛ أي: ومَنْ لم يستَطِعْ نِكَاحَ المحصَنَاتِ لعَدمِ الطَّولِ[٣].

الوَجهُ الثَّالثُ: أن يكونَ مَنصُوباً على المصدَرِ، قَالَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[٤]: ((ويَصِحُّ أن يكونَ ((طَوْلاً)) نَصبَاً على المصدرِ، والعَامِلُ فيه الاستِطَاعَةُ؛ لأنَّهما بمعنىً، و((أن ينكحَ)) على هذا مَفعُولٌ بالاستِطَاعةِ أو بالمصدَرِ)). يعني أنَّ الطَّوْلَ هو استِطَاعةٌ في المعنى، فكأنَّه قِيلَ: ومَنْ لم يستَطِعْ منكم استِطَاعَةً.

---

[١] يطّرد حذف الجار مع ((أنْ)) و((أنَّ)) لطولهما بالصّلة، والمصدر المؤوّل بعد حذفه منصوبٌ عند الخليل فيما نصّ عليه سيبويه، وهو مذهب الفرّاء في معانيه، وهو مذهب أكثر النّحويِّين، وهو الأصحُّ عن ابن مالك؛ لأنَّ بقاء الجرِّ بعد حذف عامله قليلٌ والنَّصب كثيرٌ، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل، وذهب الكسائي إلى أنّ محلّه الجرّ، ودليله في ذلك السّماع، فقد عاد المعطوف على محل ((أنْ)) مجروراً في قول الفرزدق:

وما زُرت ليلى أنْ تكونَ حبيبةً إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبه

ديوانه: ١٤٣/١، وهو مذهب سيبويه، قال: ((ولو قال إنسان: إن ((أنَّ)) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء ولكنَّه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار... لكان قولاً قويّاً)). وقيل: ظاهر كلام سيبويه جواز الوجهين، انظر الكتاب: ١٢٦/٣-١٢٧-١٢٨، ومعاني القرآن للكسائي: ١٩٢، ومعاني القرآن للفرّاء: ١٧٣/٢، شرح التّسهيل: ١٥٠/٢، والمغني: ٦٨٢-٦٨٣، وتخليص الشّواهد: ٥١١.

[٢] انظر الوجه الأوَّل في معاني القرآن للأخفش: ٢٥١/١، وللنَّحَّاس: ٢٠٨/١، والثاني في المحرر: ٣٧/٢، والأوَّل والثاني في مشكل إعراب القرآن: ١٩٥/١، والأوجه الثلاثة في التبيان: ٣٤٨/١، والبحر: ٥٧٢/٦-٥٧٣، ومن التبيان نقل بواسطة البحر.

[٣] انظر الوجه في كشف المشكلات: ٣٠٥/١، والتّبيان: ٣٤٨/١، والفريد: ٢٤٥/٢-٢٤٦، والبحر: ٥٧٣/٦، ولم يُجز ابن الأنباري هذا الوجه، قال: ((ولا يجوز أن يكون ((ينكح)) منصوباً بـ((يستطيع))؛ لإحالة المعنى؛ لأنّه يصيّر المعنى: ومن لم يستطع أن ينكح المحصنات طولاً؛ أي للطّول، فيصير الطّول علّةً في عدم نكاح الحرائر، وهذا خلاف المعنى، لأنّ الطّول به يُستطاع نكاح الحرائر، فبطل أن يكون منصوباً بـ ((يستطيع)))). البيان: ٢٥٠/١-٢٥١، وجوابه ما تقدَّم من تقدير مضافٍ محذوفٍ يستقيم به المعنى.

[٤] المحرّر: ٣٧/٢.

قَولُه: ﴿فَمِنْ مَا﴾: الفَاءُ قد تقَدَّمَ أنَّها: إمَّا جَوَابُ الشَّـــرطِ، وإمَّا زَائِدَةٌ في الخَبَرِ على حَسَـــبِ القَولَين في «مَنْ». وفي هذه الآيةِ سَبعةُ أَوجهٍ:

أَحَدُها: أنَّ «مِمَّا»[١] مُتَعَلِّقةٌ بفِعلٍ مُقَدَّرٍ بَعدَ الفَاءِ، تقديرُه: فلينكِحْ مِمَّا مَلَكَتْه أيمَانُكم، و«مَا» على هذا مَوصُـــولَةٌ بمعنى «الَّذي»؛ أي: النَّوعَ الَّذي مَلَكَتْه، ومَفعُولُ ذلك الفِعلِ المقدَّرِ مَحذُوفٌ تقديرُه: فلينكحْ امرَأَةً أو أَمَةً مِمَّا مَلَكَتْه أيمانُكم، فـــ«مِمَّا» في الحقِيقةِ مُتَعَلِّقٌ بمَحذُوفٍ؛ لأنَّه صِـفَةٌ لذلكَ المفعُولِ المحذُوفِ، و«مِنْ» للتَّبعيضِ، نحو: «أكلْتُ من الرَّغيفِ»، و«من فَتَياتِكم» في مَحَلِّ نَصـــبٍ على الحَالِ من الضَّميرِ المقدَّرِ في «مَلَكَتْ» العَائدِ على «ما» الموصُولةِ، و«المؤمناتِ» صِفَةٌ لـ «فتياتِكم»[٢].

الثَّاني: أن تكُونَ «مِنْ» زَائِدَةً و«ما» هي المفعُولَةُ بذلك الفِعلِ المقَدَّرِ؛ أي: فليَنكحْ ما مَلَكَتْه أَيْمانُكم[٣].

الثَّالِثُ: أنَّ «مِنْ» في «من فَتَيَاتِكم» زَائِدَةٌ، و«فتياتِكم» هو مَفعُولُ ذلك الفِعلِ المقدَّرِ[٤]؛ أي: فلينكحْ فتياتِكم، و«مِمَّا مَلَكَت» متعلِّقٌ بنفسِ الفِعلِ، و«من» لابتِدَاءِ الغَايَةِ، أو بمحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ من «فَتَيَاتكم» قُدِّمَ عليها، و«مِنْ» للتَّبعِيضِ.

الرَّابعُ: أنَّ مَفعُولَ «فلينكحْ» هو المؤمناتُ؛ أي: فلْينكِحِ المؤمِنَاتِ الفَتَيَاتِ[٥]، و«مِمَّا مَلَكَت» على ما تقدَّمَ في الوَجهِ قَبلَه، و«من فَتَياتِكم» حَالٌ من ذلك العَائِدِ المحذُوفِ.

الخامِسُ: أنَّ «مِمَّا» في مَحَلِّ رفعٍ خَبَراً لمبتدأٍ مَحذُوفٍ، تقديرُه: فالمنكُوحَةُ مِمَّا مَلَكَتْ[٦].

السَّـــادِسُ: أنَّ «ما» في «مِمَّا» مَصـــدَرِيَّةٌ؛ أي: فلْيَنكِحْ مِنْ مِلْكِ أيمَانِكم[٧]، ولا بدَّ أن يكُونَ هذا المصدَرُ وَاقِعَاً مَوقِعَ المفعُولِ، نحو: ﴿هذا خَلْقُ اللهِ﴾ [لقمان: ١١] ليَصِحَّ وقوعُ النِّكاحِ عليه.

---

[١] في (ط): أنَّها، وسقطت من (ح).

[٢] انظر الوجه في غرائب التَّفسير: ٢٩١/١، والتِّبيان: ٣٤٩/١، والفريد: ٢٤٦/٢-٢٤٧، والبحر: ٥٧٢/٦-٥٧٤، وهو الوجه الأظهر عند أبي حيان، ومن البحر نقل، وقال الهمذاني في إعراب «من فتياتكم»: «ولك أن تجعله بدلا من «ما ملكت أيمانكم» بإعادة العامل».

[٣] انظر التِّبيان: ٣٤٨/١، والفريد: ٢٤٦/٢، والبحر: ٥٧٣/٦.

[٤] انظر الوجه في التِّبيان: ٣٤٩/١، والبحر: ٥٧٣/٦.

[٥] في (ظ) و(ط): الفتيات المؤمنات، وهي كذلك في البحر، وانظر الوجه في التِّبيان: ٣٤٩/١، والبحر: ٥٧٣/٦-٥٧٤.

[٦] انظر الوجه في التبيان: ٣٤٩/١، والفريد: ٢٤٦/٢.

[٧] انظر المحرّر: ٣٨/٢، والبحر: ٥٧٤/٦، قال أبو حيان: «وعلى هذا يتعلّق «من فتياتكم» بقوله: «ملكت» ».

السَّـــابِعُ: -وهو أغرَبُها ونُقِلَ عن **جَمَاعَةٍ** منهم **ابنُ جَرِيرٍ**[١]-أنَّ في الآيَةِ تقديماً وتأخِيراً، وأنَّ التَّقديرَ: ومَنْ لم يستَطِعْ منكم طوْلاً أن ينكِحَ المحصَنَاتِ المؤمِنَاتِ فليَنكِحْ بَعضُكم من بَعضٍ الفَتَيَاتِ، فـــ((بعضُكم)) فَاعِلُ ذلك الفِعلِ المقدَّرِ، فعلى هذا يكُونُ قَولُه: ﴿والله أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ مُعتَرِضَاً بينَ ذلك الفِعلِ المقَدَّرِ وفَاعِلِه. ومِثلُ هذا لا ينبَغِي أنْ يُقالَ[٢].

قَولُه: ﴿والله أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾: جُمَلَةٌ من مُبتَدَأٍ وخَبَرٍ، وجِيءَ بها بعدَ قَولِه: ﴿من فَتَيَاتِكُمُ المؤمِنَاتِ﴾؛ ليُفِيدَ أنَّ الإيمَانَ الظَّاهِرَ كَافٍ في نِكَاحِ الأَمَةِ المؤمِنَةِ ظَاهِراً، ولا يُشـــتَرَطُ في ذلك أَنْ يُعْلَمَ إيمَانُها عِلمَاً يقِينَاً، فإنَّ ذلك لا يطَّلِعُ عليه إلَّا اللهُ تعالى، وفيه تَأنِيسٌ أيضـــاً بنكَاحِ الإِمَاءِ، فإنَّهم كانوا يَنْفِرُون من ذلك[٣].

قولُه: ﴿بَعْضُكُمْ مِّن بَعْضٍ﴾: مُبتَدَأٌ وخَبَرٌ أيضـاً، جِيءَ بهذه الجُملَةِ أيضـاً تأنِيسَـاً بنِكَاحِ الإِمَاءِ لمـــا[٤] تقدَّمَ، والمعنى: أنَّ بعضَكُم من جِنسِ بَعضٍ في النَّسَبِ والدِّينِ فلا يترفَّعِ الحُرُّ عن نِكَاحِ الأَمَةِ عِندَ الحَاجَةِ إليه[٥]، وما أَحسَنَ قَولَ أمِيرِ المؤمِنِينَ عليٍّ[٦]: [البسيط]

النَّاسُ من جِهَةِ التَّمْثِيلِ أَكْفَاءُ أَبُوْهُمُ آدَمٌ والأُمُّ حوَّاءُ

قولُه: ﴿بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾: مُتعَلِّقٌ بـــ((انكِحُوهنَّ))، وقَدَّرَ **بَعضُهم**[٧] مُضَـافاً مَحذُوفاً؛ أي بإذنِ أهلِ ولَايَتِهنَّ، وأَهلُ وَلَاءٍ[٨] نِكَاحِهِنَّ هم المـُلَّاكُ.

و﴿بِالمعْرُوْفِ﴾: فيه ثَلَاثَةُ[٩] أَوجُهٍ[١٠]:

---

[١] الطبري، انظر تفسـيره: ١٩١/٨، وممَّن ذكره النَّحَّاس والمهدوي وأبو البقاء والقرطبي، وذكره السَّـمرقندي مرويَّاً عن مقاتل، ونسبه الكرماني للفارسي، انظر إعراب القرآن للنَّحَّاس: ٢٠٨/١، وبحر العلوم: ٢٩٥/١، والتحصيل: ٢٤٤/٢، وغرائب التفسير: ٢٩٢/١، والتبيان: ٣٤٩/١، وتفسير القرطبي: ١٤١/٥.

[٢] قال أبو حيّان: ((وهذا قولٌ ينزَّه حمل كتاب الله عليه؛ لأنّه قولٌ جمع الجهل بعلم النّحو وعلم المعاني وتفكيك نظم القرآن عن أسلوبه الفصيح، فلا ينبغي أن يُسطّر ولا يلتفت إليه)). وضعَّفه ابن عطيَّة أيضاً، انظر المحرّر: ٣٨/٢، البحر: ٥٧٤/٦.

[٣] انظر بحر العلوم: ٢٩٥/١، وتفسير الراغب: ١١٨٦/٣، والكشَّاف: ٢٣٢، والبحر: ٥٧٤/٦-٥٧٥، ومنه نقل.

[٤] في (ط): كما.

[٥] العبارة لأبي البقاء في التبيان: ٣٤٩/١، وانظر معاني القرآن وإعرابه: ٤٠/٢-٤١، وتفسـير الماتريدي: ١٢٧/٣، والبحر: ٥٧٥/٦.

[٦] في ديوانه: ٧، وهو له في شمس العلوم: ١٤٩/١، وشرح مقامات الحريري: ٢٧٢/٢، ونهاية الأرب: ١٠٨/٢.

[٧] انظر البحر: ٥٧٦/٦.

[٨] في (ظ) و(ح) و(ط): ولاية.

[٩] غير واضحة في (أ) وأثبتّها من (ط).

[١٠] انظر الوجه الأول والثالث في زاد المسير: ٢٧٣، والبحر: ٥٧٧/٦، ومنه نقل.

أَحَدُها: أنَّه مُتعلِّقٌ بـ((آتوهُنَّ))؛ أي: آتُوهُنَّ مُهُورَهنَّ بالمعرُوفِ.

الثَّانِي:/ أنَّه حَالٌ من ((أجُورِهنَّ))؛ أي: مُلتَبِسَاتٍ بالمعرُوفِ، يعني غَيرَ مَطُولَةٍ. ٢٠٦/أ

والثَّالثُ: أنَّه مُتَعلِّقٌ بقَولِه: ((فانكِحُوهنَّ))؛ أي: فانكِحُوهنَّ بالمعرُوفِ بإذن أَهلِهنَّ، ومَهْرِ مِثلِهنَّ، والإشهَادِ عليه، وهذا هو المعرُوفُ.

وقِيلَ[١]: في الكَلَامِ حَذفٌ تقدِيرُه: وآتوهُنَّ أجُورَهنَّ بإذنِ أَهلِهنَّ، فحَذَفَ من الثَّاني؛ لدِلَالَةِ الأوَّلِ عليه، نحوُ: ﴿والذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾[٢] [الأحزاب: ٣٥] أي: الذَّاكراتِ اللهَ.

وقيلَ[٣]: ثَمَّ مُضَافٌ مُقَدَّرٌ؛ أي: وآتُوا مَوَالِيَهنَّ أجُورَهُنَّ؛ لأنَّ الأَمَةَ لا يُسَلَّمُ لها شَيءٌ من المَهرِ[٤].

قَولُه: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ﴾: حَالَانِ من مَفعُولِ ((فآتوهنَّ))، و((مُحصَنَاتٍ)) على هذا بمعنى ((مُزَوَّجَاتٍ)).

وقيلَ[٥]: ((محصَنَاتٍ)) حَالٌ من مَفعُولِ ((فانكِحُوهنَّ))، و((محصَنَاتٍ)) على هذا بمعنَى[٦] ((عَفَائِفَ)) أو ((مسْلِماتٍ))، والمعنى: فانكِحُوهنَّ حَالَ كَونِهنَّ مُحصَناتٍ لا حَالَ سِفَاحِهنَّ واتِّخَاذِهِنَّ للأَخْدَانِ.

وقد تقدَّمَ أنَّ ((مُحْصِنَات)) بكَسرِ الصَّادِ وفَتحِها وما مَعنَاها، وأنَّ ((غَيرَ مُسَافِحِينَ)) حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ[٧].

﴿وَلاَ مُتَّخِذَاتِ﴾: عَطفٌ على الحَالِ قَبلَه، و((الأخْدانُ)) مَفعُولٌ بـ((متَّخِذَاتٍ))؛ لأنَّه اسمُ فَاعِلٍ.

---

[١] إليه ذهب الماتريدي والرَّاغب والبيضاوي، وذكره أبو حيان، انظر تفسير الماتريدي: ١٣٠/٣، وتفسير الراغب: ١٨٨٨/٣، والبيضاوي: ٦٩/٢، والبحر: ٥٧٧/٦.

[٢] ﴿وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾، وانظر أمالي ابن الشجري: ٦٦/٢، وشواهد التوضيح: ١٠٢.

[٣] قاله الزمخشري وإليه ذهب النسفي، وذكره أبو حيَّان، انظر الكشاف: ٢٣٢، وتفسير النسفي: ٣٤٩/١، والبحر: ٥٧٧/٦.

[٤] ومذهب ابن مالك أنّ الإماء أحقّ بمهورهنّ من السّادة، انظر تفسير الرّازي: ٥١/١٠، وتفسير القرطبي: ١٤٢/٥

[٥] قاله الرازي وابن جزي، انظر تفسير الرّازي: ٥١/١٠، وتفسير ابن جزي: ١٨٨/١، والأوَّل في البيان: ٢٥١/١، والتبيان: ٣٤٩/١، والفريد: ٢٤٧/٢، والوجهين في البحر: ٥٧٨/٦، وجعل مكِّي ((محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان)) ثلاثَ أحوال من الهاء والنُّون في ((منهن)) في الآية السَّابقة من قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النِّساء: ٢٤]، انظر مشكل إعراب القرآن: ١٩٥/١.

[٦] من قوله: ((مزوَّجات...)) إلى هنا سقط من (ح).

[٧] في الآية السَّابقة: (٢٤) من سورة النّساء، انظر (أ): ٢٠٥/أ-ب، و(ط): ٦٤٥/٣-٦٤٦-٦٥٢.

و﴿أخدَانٍ﴾: جَمعُ «خِدْنٍ»، كـ«عِدْلٍ» و«أَعْدالٍ»، و«الخِدْنُ»: «الصَّاحِبُ»[١]، وقد تقدَّمَ أنَّ المسَافِحَ هو المجَاهِرُ بالزِّنا، ومتَّخذَ الأخدَانِ هو المستَتِرُ به[٢]، وكذلك هو في النِّسَاءِ، وكانَ الزِّنا في الجَاهِليَّةِ مُنقَسِماً إلى هذَين القِسمَينِ.

قَولُه: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَّ﴾: قَرَأَ نَافِعٌ وابنُ كَثِيرٍ وأبو عَمروٍ[٣] وابنُ عَامِرٍ وحَفصٌ عن عَاصِمٍ[٤]: «أُحْصِنَّ» بِضَمِّ الهمزَةِ وكَسرِ الصَّادِ على البِنَاءِ للمَفعُولِ، والبَاقُون بفَتحِهمَا على البِنَاءِ للفَاعِلِ، فمعنى الأولى: «فإذا أُحْصِنَّ بالتَّزوُّجِ»، فالمُحْصِنُ لهنَّ هو الزَّوجُ، ومعنى الثَّانيةِ: «فإذا أَحْصَنَّ فُرُوجَهنَّ أو أَزوَاجَهنَّ»، وهو وَاضِحٌ ممَّا تقدَّمَ.

والفَاءُ في «فإنْ» جَوَابُ «إذا»، وفي «فَعَلَيهنَّ» جَوَابُ «إنْ»، فالشَّرطُ الثَّاني وجَوَابُه مُتَرتِّبٌ على وُجُودِ الأوَّلِ، ونَظِيرُه: «إنْ أَكَلتَ فإنْ ضربْتَ عَمراً فأنت حرٌّ»، لا يُعْتَقُ حتَّى يَأكُلَ أوَّلاً ثمَّ يَضْرِبَ عَمرَاً ثانياً، ولو أُسقِطَتِ الفَاءُ الدَّاخِلَةُ على «إنْ» في مِثلِ هذا التَّركيبِ انعَكَسَ الحُكمُ، ولزِمَ أنْ يَضْربَ أوَّلاً ثمَّ يأكُلَ ثَانِياً، وهذا يُعْرَفُ من قَوَاعِدِ النَّحوِ، وهو أنَّ الشَّرطَ الثَّانيَ يُجعَلُ حَالاً، فيَجِبُ التَّلبُّسُ به أوَّلاً[٥].

قَولُه: ﴿مِنَ العَذَابِ﴾: مُتعَلِّقٌ بمَحذُوفٍ؛ لأنَّه حَالٌ من الضَّمِيرِ المستَكِنِّ في صِلَةِ «ما»، وهو «على»، فالعَاملُ فيها مَعنَويٌّ، وهو في الحَقِيقَةِ ما تعلَّقَ به هذا الجَارُّ.

ولا يجُوزُ أن يكُونَ حَالاً من «مَا» المجرُورَةِ بإضَافَةِ «نِصْفُ» إليها؛ لأنَّ الحَالَ لا بدَّ أنْ يعمَلَ فيها ما يعمَلُ في صَاحِبِها، و«نِصفُ» هو العَاملُ في صَاحِبِها الخَفضَ بالإضَافَةِ، ولكنَّه[٦] لا يعمَلُ في الحَالِ؛

---

[١] انظر جمهرة اللّغة: ٥٨١/١، واللّسان: ١٣٩/١٣.

[٢] في الآية (٢٤) من سورة النّساء، انظر (أ): ٢٠٦/أ، و(ط): ٦٥٣/٣.

[٣] **أبو عمرو**: الإمام أبو عمرو زَبَّانُ بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري أحد القرَّاء السبعة، اختلف في اسمه اختلافاً كبيراً، أخذ عن الحسن البصري وأنس بن مالك وغيرهما، وأخذ عنه النحو الخليل ويونس، وأخذ عنه الأدب أبو عبيدة والأصمعي، توفي بالكوفة سنة ١٥٤هـ، انظر طبقات النحويين واللغويين: ٣٥، ومعجم الأدباء: ١٣١٧/٣، ومعرفة القراء: ٥٨.

[٤] وأبو جعفر من تمام العشرة، انظر المبسوط: ١٧٨، والإتحاف: ٥٠٩/١.

[٥] وإذا دخلت الفاء على أداة شرط بعد أخرى فالجواب للثَّاني، وما دخلت عليه الفاء من الشرط وجوابه جواب الأول، وإذا لم تدخل الفاء فالجواب للشّرط الأوّل، وجواب الشّرط الثّاني محذوفٌ؛ لدلالة الشّرط الأوّل وجوابه عليه، وهو مذهب الجمهور، وقال بعض الفقهاء الجواب للثّاني، وجواب الأوّل الشّرط الثّاني وجوابه، وعليه فلا يعتق حتّى يأكل ثمّ يضرب، ولا ينعكس الحكم، وقال بعضهم: يقع العتق إذا اجتمعت، تقدّم المتأخّر أو لا، انظر شرح الكافية الشّافية: ١٦١٤/٣، والارتشاف: ١٨٨٥/٤، والمغني: ٨٠١، واعتراض الشّرط على الشرط: ٤٠ إلى ٥٤، والمساعد: ١٧٣/٣-١٧٤، وتمهيد القواعد: ٤٣٨٧/٩ إلى ٤٣٩١.

[٦] مطموسة في(أ) وأثبتّها من (ظ) و(ط) و(ح).

لأنَّه لَيسَ من الأسمَاءِ العَامِلَةِ، إلَّا أنَّ **بَعضَهم**[١] يَرى أنَّه إذا كَانَ جُزءَاً من المضَافِ جَازَ ذلك فيه، والنِّصفُ جُزءٌ، فيجوزُ ذلك.

قَولُه: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ﴾: «ذَلِك» مُبتَدَأٌ، و«لِمَنْ خَشِيَ» جَارٌّ ومَجرُورٌ خَبَرُه، والمُشَارُ إليه بـ«ذلك» إلى نِكَاحِ الأَمَةِ المؤمِنَةِ لِمَنْ عَدِمَ الطَّوْلَ.

و﴿العَنَتَ﴾: في الأَصلِ انكِسَارُ العَظمِ بَعدَ الجَبرِ، فاستُعيرَ لِكُلِّ مَشَقَّةٍ[٢]، وأُريدَ به هنا ما يَجُرُّ إليه الزِّنا من العِقَابِ الدُّنيَوِيِّ والأُخرَوِيِّ[٣].

و﴿مِنْكُم﴾: حَالٌ من الضَّمِيرِ في «خَشِيَ»؛ أي: في حَالِ كَونِه مِنكُم، ويجوزُ أن تكُونَ «مِنْ» للبيانِ.

قَولُه: ﴿وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾: مُبتَدَأٌ وخَبَرٌ؛ لتأوُّلِه بالمَصدَرِ، وهو كقَولِه: ﴿وَأَنْ تَعفُوا أَقْرَبُ للتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧]

قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النِّساء: ٢٦].

قَولُه: ﴿يُرِيدُ الله لِيُبَيِّنَ﴾: في مِثلِ هذا التَّركِيبِ للنَّاسِ مَذَاهِبٌ، مَذهَبُ **البَصرِيِّين** أنَّ مَفعُولَ «يُرِيدُ» مَحذُوفٌ تقدِيرُه: يرِيدُ اللهُ تحرِيمَ ما حَرَّمَ وتحلِيلَ ما حَلَّلَ وتشرِيعَ ما تقَدَّمَ لأجلِ التَّبيينِ لكم، ونَسَبَه

---

[١] الأخفش وابن مالك وابن هشام، أجازوا مجيء الحال من المضاف إليه في ثلاثة مواضع، أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كالجزء منه أو عاملاً في الحال؛ وإنَّما حسن جعل الذي أضيف إليه جزؤه أو مثلُ جزئه صاحبَ حال؛ لأنَّه قد يستغنى به عن المضاف، ولأنّه إذ ذاك يعمل عامل المضاف في الحال، وأجاز النّحاة مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملاً فيها بلا خلاف، نحو: اعتكافي صائماً، ومنعوه في غير ذلك؛ لما تقدم من أَنَّ العامل في الحال هو العامل فِي صاحبها، وعامل المضاف إليه لَا يصلح أَن يعْمل فِي الحال، إذ لا يعمل في الحال إلَّا الفعل وما فيه معنى الفعل، ولا يجوز أن يعمل فيها معنى الإضافة؛ لأنَّه أضعف من لام الإضافة، ولام الإضافة لا يعمل معناه في ظرف ولا حال، فمعناها – إذا لم يلفظ بها – أضعف وأجدر ألَّا يعمل، وذهب بعض البصريّين وصاحب البسيط إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، انظر نتائج الفكر: ٢٤٥، وشرح الكافية الشّافية: ٢/٧٥٠-٧٥٠، وشرح التّسهيل: ٢/٣٤٢، وشرح ابن النّاظم: ٢٣٧-٢٣٨، والارتشاف: ٣/١٥٨٠، وشرح التّسهيل للمرادي: ٥٦٨-٥٦٩، وأوضح المسالك: ٢/٢٦٩، والمقاصد الشَّافية: ٣/٤٦٤-٤٦٥، وهمع الهوامع: ٢/٣٠٥-٣٠٦، والكلام من قوله: «من العذاب...» منقول بتصرُّفٍ من التِّبيان: ١/٣٤٩.

[٢] وهذه عبارة الزّمخشري، انظر الكشّاف: ٢٣٢، وانظر الزّاهر: ١/٣٣٢-٣٣٣، ومجمل اللّغة: ٦٣١، وأساس البلاغة: ١/٦٨٠، وعمدة الحفاظ: ٣/١٢٩.

[٣] وهو قول ابن عبَّاس وابن زيد ومقاتل وغيرهم، وروي في معنى العنت في الآية خمسة أقوال: الزّنا والهلاك والإثم والحد والمشقّة في محبّة الأمة، انظر النّكت والعيون: ١/٤٧٣، والمحرّر: ٢/٣٩، وزاد المسير: ٢٧٣-٢٧٤.

بَعضُـــهم لسِـــيبَوَيهِ[١]، فمُتَعلَّقُ الإرَادَةِ غَيرُ التَّبيينِ وما عُطِفَ عليه، وإنَّما تأوَّلُوه بذلك؛ لئلَّا يلزَمَ تعَدِّي الفِعلِ إلى مَفعُولِه المتَأَخِّرِ عنه باللَّامِ، وهو **مُمتَنِعٌ**[٢]، وإلى إضمَارِ «أَنْ» بَعدَ اللَّامِ الزَّائدَةِ[٣].

والمذهَبُ الثَّاني: -ويُعزَى أيضـاً **لبَعضِ البَصـرِيِّينَ**[٤]-أَنْ يُقَدَّرَ الفِعلُ الَّذي قَبلَ اللَّامِ بمَصـدَرٍ في مَحَلِّ رَفعٍ بالابتِدَاءِ، والجَارُ بَعدَه خَبَرُه، فيُقَدَّرَ ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ﴾: إرَادَةُ اللهِ للتَّبيينِ، وقَولُه[٥]: [الطَّويل]

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا

أي: إرَادَتي، وقَولُه تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْـلِمَ﴾ [الأنعام: ٧١]؛ أي: أُمِرْنا بما أُمِرْنا[٦] لِنُسـلِمَ، وفي هذا القَولِ تَأوِيلُ الفِعلِ بمَصدَرٍ من غَيرِ حَرفِ مَصدَرٍ، وهو ضَعِيفٌ[٧]، نحو: «تَسْمَعُ بالـمُـعَيْدِيِّ خَيرٌ مِنْ أنْ

---

[١] المهدوي وابن عطيّة، واللام متعلقة بـ «يريد»، والتقدير لأبي البقاء، انظر الوجه في معاني القرآن للأخفش: ٢٥٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤٢/٢، والتحصـيل: ٢٤٥/٢، وغرائب التّفسـير: ٢٩٣/١، إعراب القرآن للأصـبهاني: ٩٠، والمحرّر: ٤٠/٢، ومجمع البيان: ٥٥/٣، وتفسير الرّازي: ٥٣/١٠-٥٤، والتّبيان: ٣٥٠/١، والفريد: ٢٤٩/٢، وتفسير البيضاوي: ٧٠/٢، والبحر: ٥٨٤/٦، والجنى الداني: ١٢١-١٢٢، والمغني: ٢٨٥.

[٢] تزاد اللّام المسمّاة لام التّقوية في المفعول به إذا تقدّم على العامل؛ لضعف العامل بالتّأخير، نحو: لزيدٍ ضربت، وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وتزاد إذا كان العامل فرعاً في العمل كالمشـتقّ، نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، ولا تزاد في غير هذين الموضـعين إلّا لضـرورةٍ لا ينقاس عليها، انظر المقرّب: ١١٥/١، واللُّباب: ١٥٥/١، وشرح الكافية الشّافية: ٨٠٣/٢، وشرح ابن النّاظم: ٢٦٢/١، والمغني: ٢٨٦-٢٨٧.

[٣] تضمر «أنْ» بعد اللَّام إذا كانت لام الجحود أو لام «كي»، انظر رصف المباني: ٢٢٤-٢٢٥، والكناش: ١٥/٢.

[٤] ونسبه الواحدي والأصبهاني والطبرسي والمرادي وابن هشام وغيرهم لسيبويه، وعلى هذا فلا مفعول للفعل، انظر الكتاب: ١٦١/٣، والتّفسير البسيط: ٤٦٢/٦، وغرائب التّفسير: ٢٩٣/١، وتفسير الأصبهاني: ٨٩، والمحرر: ٤٠/٢، ومجمع البيان: ٥٥/٣، والبحر: ٣٦٣/٣-٥٨٤/٦، والمغني: ٢٨٥، والجنى الدّاني: ١٢١-١٢٢، وتمهيد القواعد: ٤٢٦٢/٨.

[٥] البيت لكثيّر عزّة في ديوانه: ١٠٨، وهو بتمامه:

أُريدُ لأنسَى ذِكْرَهَا فكأنَّما تُمَثَّلُ لي لَيْلَى بكُلِّ سَبيلِ

وهو له في الكامل: ٧٣/٣، والعقد الفريد: ١٩٢/٦، وأمالي القالي: ٦٣/٢، وحماسة الخالديين: ٧٧، والموشح: ١٩٤، ونشوار المحاضرة: ٢٧٢/٥، والجليس الصّالح: ٦٧٧، والوساطة: ٢٠٥، وبلا نسبة في البديع: ٤٣٧/١، والمغني: ٢٨٥، فاللَّام للتَّعليل والتَّقدير: إرادتي لهذا؛ أي: لنسيان ذكرها، وقيل: إنَّ اللَّام زائدة.

[٦] في (ط): أمرنا به، زيادة من المحقّق.

[٧] اختلف النّحاة في عمل «أنْ» المحذوفة من غير بدل، فذهب البصـريّون إلى أنّه شـاذّ لا يُقاس عليه؛ لقلّته؛ ولأنَّ حرف النصـب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضـعيفة، فينبغي ألَّا تعمل مع الحذف من غير بدل، فإذا حذفت بطل عملها، ورُفع الفعل، وذهب الكوفيّون ومن وافقهم إلى أنّ عملها محذوفة جائزٌ ينقاس عليه، فنصـبوا بها محذوفة، وقاسوا ذلك على عوامل الأسماء، وردَّ عليهم بأنَّه قياس فاسد؛ لأنَّها أقوى من عوامل الأفعال، انظر المقتضب: ٨٤/٢-

تَرَاهُ»[١]، قَالُوا: تقدِيرُه: «أنْ تسمَعَ»، فلمَّا حَذَفَ «أنْ» رَفَعَ الفِعلَ، وهو في تَأوِيلِ المصدَرِ لأجلِ الحرفِ المقدَّرِ فكذَلك هذا، فلَامُ الجرِّ على الأوَّلِ في مَحَلِّ نَصبٍ؛ لتَعَلُّقِها بـــ «يريدُ»، وعلى هذا الثَّاني في مَحَلِّ رَفعٍ؛ لوُقُوعِها خَبَراً.

الثَّالثُ: -وهو مَذهبُ **الكُوفِيِّينَ**[٢]-أنَّ اللَّامَ هي النَّاصِبةُ بنَفسِها من غَيرِ إضمَارِ «أَنْ»، وهي وما بَعدَها مَفعُولُ الإِرَادَةِ، ومَنَعَ **البَصرِيُّون** ذلك؛ لأنَّ اللَّامَ ثَبَتَ لها الجرُّ في الأسمَاءِ، فلا يجُوزُ أنْ يُنْصَبَ بها، فالنَّصبُ عِندَهم بإضمَارِ «أنْ» كما تَقَدَّمَ.

الرَّابعُ: وإليه ذَهبَ **الزَّمَخشَرِيُّ وأبو البَقَاءِ**[٣] أنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ، و«أَنْ» مُضمَرَةٌ بَعدَها، والتَّبيينُ مَفعُولُ الإِرَادَةِ. قَالَ **الزَّمَخشَرِيُّ**: « «يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ»: يريدُ اللهُ أنْ يُبيِّنَ، فزِيدَتِ اللَّامُ مُؤَكِّدَةً لإِرَادَةِ التَّبيِينِ، كمَا زِيدَتْ في «لا أَبا لكَ» لِتَأكِيدِ إضَافَةِ الأبِ[٤]».

=٨٥-٨٦، والمسائل العسكريات: ٩٩-١٠٠، وعلل النّحو: ٤٤٢-٤٤٣، والإنصاف: المسألة (٧٧): ٤٥٦/٢، واللّباب: ٣١/٢-٣٢، وشرح التسهيل: ٥٠/٤، والمساعد: ١٠٩/٣-١١٠، وهمع الهوامع: ٤٠٥/٢-٤٠٦.

[١] مثلٌ لمن خبره خيرٌ من مرآه، وروي: «أن تسمع» و«لأن تسمع»، والمُعَيدِيّ: تصغير مَعَدِّيّ، وهو رجل منسوب إلى مَعَدّ، وَقَالَ بَعضهم هُوَ مَنْسُوب إِلَى مُعَيْدٍ، وَهُوَ اسْم قَبيلَة، انظر الأمثال لابن سلّام: ٩٧، وجمهرة الأمثال: ٢٦٦/١، ومجمع الأمثال: ١٢٩/١.

[٢] أي: الكسائي والفرّاء وإليه ذهب الطّبري والثعلبي والبغوي؛ لأنَّها قامت مقام «كي»، فهي تشتمل على معنى «كي»، وكما أن «كي» تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه، وقال الفرّاء: «وإنّما صلحت اللّام في موضع «أن» في «أمرتك» و«أردت»؛ لأنّهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي، ألا ترى أنّك تقول: «أمرتك أن تقوم»، ولا يصلح «أمرتك أن قمت»، فلمّا رأوا «أن» في غير هذين تكون للماضي والمستقبل استوثقوا لمعنى الاستقبال باللّام وبـــ«كي» وباللام التي بمعنى «كي» »، وغلطه الزجاج، قال: «وهذا غلط أن تكون لام الجر تقوم مقام «أن» وتَؤدي معناها؛ لأن ما كان في معنى أن دخلتْ عليه اللام». ومنع البصريُّون أن تكون االلَّام هي النَّاصبة؛ لما تقدَّم من أن اللَّام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، انظر معاني القرآن للفرّاء: ٢٦١/١-٢٦٢، وتفسير الطّبري: ٢١٠/٨-٢١١-٢١٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤٢/٢، والكشف والبيان: ٢٣٣/١٠، ودرج الدّرر: ٥٨٦، وتفسير البغوي: ٦٠١/١، والإنصاف المسألة (٧٩): ٤٦٩/٢، وشرح التسهيل: ٤٩/٤، والارتشاف: ١٦٥٩/٤-١٦٦٠، والجنى الدَّاني: ١٢١، وتمهيد القواعد: ٤٢٦١/٨-٤٢٦٢.

[٣] انظر الكشاف: ٢٣٢، والتّبيان: ٣٥٠/١، وإليه ذهب الكرماني والهمذاني وابن مالك والبيضاوي وابن النَّاظم والنسفي والمرادي وغيرهم، انظر غرائب التّفسير: ٢٩٣/١، والفريد: ٢٤٩/٢، وشرح التسهيل: ٤٩/٤، وتفسير البيضاوي: ٧٠/٢، وشرح ابن النَّاظم: ٤٧٨-٤٧٩، والنسفي: ٣٥٠/١، وتوضيح المقاصد: ١٢٤٥/٣.

[٤] انظر المقتضب: ٣٧٣/٤-٣٧٤، واللّامات: ١٠٢-١٠٣، والتعليقة: ٣١/٢.

وهذا كما رأيْتَ خَارجٌ عن أقوَالِ **البَصـريِّينَ والكُوفِيِّينَ**، وفيه أنَّ «أنْ» تُضـمَرُ بَعدَ اللَّامِ الزَّائدةِ، وهي لا تُضْمَرُ فيما نَصَّ **النَّحويُّون** بَعدَ لامٍ وتلك اللَّامُ للتَّعلِيلِ أو للجُحُودِ[١].

وقَالَ **بَعضُـهم**[٢]: اللَّامُ هنا لَامُ العَاقِبَةِ كَهِيَ في قَولِه: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[٣] [القصـص: ٨].

ولم يَذْكُرْ مَفعُولَ التَّبيينِ بل حَذَفَه للعِلمِ به، فقدَّرَه **بَعضُـهم**: ليبيِّنَ لكم ما يقرِّبُكم، **وبعضُـهم**: أنَّ الصَّبرَ عن نِكَاحِ الأمَاءِ خَيرٌ، **وبَعضُهم**: ما فَصَّلَ من الشَّرَائعِ، **وبعضُهم**: أَمرَ دِينِكُم، وهي مُتَقَارِبةٌ[٤].

ويجوزُ في الآيَةِ وَجهٌ آخَرُ حَسَـنٌ، وهو أَنْ تكُونَ المسـأَلَةُ من بَابِ الإعمَالِ، تَنَازَعَ «يبيِّنَ» و«يَهْدِيَ» في ﴿سُـنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾؛ لأنَّ كُلًّا منهما يَطْلُبُه من جِهَةِ المعنى، وتكُونُ المسـأَلَةُ من إعمَالِ الثَّاني وحَذْفِ الضَّميرَ من الأوَّلِ، تقدِيرُه: لِيُبَيِّنَهَا لكم ويهدِيَكم سُنَنَ الَّذين من قَبلِكم[٥].

والسُّنَّة: الطَّرِيقَةُ[٦]، ويؤيِّدُ هذا أنَّ الـمُفَسِّرِين نَقَلُوا أنَّ كُلَّ ما بَيَّنَ لنا تحريمَه وتحليلَه من النِّساءِ في الآياتِ المتقدِّمةِ فقد كَانَ الحُكمُ كذلك أيضـاً في الأُمَمِ السَّـالِفَةِ، أو أنَّه بَيَّن لكم المصَـالحَ؛ لأنَّ الشَّـرَائِعَ وإنْ كانَتْ مُختَلِفَةً في نَفسِها إلَّا أنَّها مُتَّفِقَةٌ في المصلَحَةِ[٧].

---

[١] هذا سبب خروجه عن أقوال البصريِّين، أمَّا كونه خارجاً عن أقوال الكوفيِّين فلأنهم يجعلون النصب باللام لا «أنْ»، وهو قد جعل النصب بـ «أن» مضمرة بعد اللام، انظر البحر: ٥٨٥/٦.

[٢] ذكره أبو حيَّان، ولام العاقبة تسمَّى لام الصَّيرورة، وتسمى لام المآل، ذكرها الكوفيُّون والأخفش وابن مالك، وهي صنف من أصناف لام «كي» عند أكثر البصريين، وهي ناصبة لما تدخل عليه من الأفعال بإضمار «أن» والمنصوب بعدها بتقدير اسـم مخفوض، والكوفيون على مذهبهم في أنَّها ناصـبة بنفسـها، ولعلَّ هذا الوجه بعيدٌ؛ لأنَّ لام العاقبة يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها، كما في آية القصص، فَإن التقاطهم له كان رغبة في أن يكون قُرَّة عين لهم، فآل بهم الأمر إلى أَن صَار عدوا لهم وحزنا، وليس الأمر في آية النِّساء كذلك، انظر اللَّامات: ١١٩، وشرح التسهيل: ٤٩/٤، والارتشاف: ١٦٦٠/٤، والبحر: ٥٨٥/٦، والجنى الدَّاني: ١٢١، وشرح شذور الذَّهب: ٣٨٣.

[٣] ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾.

[٤] الأوَّل قول عطاء وابن عبَّاس، والثَّاني قول الكلبي، والثَّالث والرَّابع من قول الماتريدي والنَّحَّاس والثعلبي وأبي حيَّان وغيرهم، انظر تفسير الماتريدي: ١٣٣/٣، وإعراب القرآن للنَّحَّاس: ٢٠٩/١، والكشف والبيان: ٢٩٠/٣، والتّفسير الوسيط: ٣٧/٢، والبحر: ٥٨٥/٦.

[٥] قاله أبو حيَّان، والكلام من بداية الآية إلى هنا منقولٌ من البحر: ٥٨٤/٦-٥٨٥-٥٨٦.

[٦] مأخوذة من «السَّـنَن»، وهو الطَريق، والسُّـنَّة الطَّريقة المسـتقيمة المحمودة، انظر الزَّاهر: ٣٣٩/٢، وتهذيب اللُّغة: ٢١٢/١٢، وعمدة الحفاظ: ٢٢٧/٢.

[٧] انظر التفسـير البسـيط: ٤٦٣/٦، وتفسـير الراغب: ١١٩٣/٣-١١٩٤، وتفسـير الرازي: ٥٤/١٠، والبحر: ٥٨٧/٦.

قَالَ تَعَالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٢٧].

وزَعمَ **بَعضُهم**[١] أنَّ في قَولِه: **﴿والله يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾**: تَكرِيراً لقَولِه: ﴿ويَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النِّساء: ٢٦] المعطُوفَ على ((لِيُبَيِّنَ)).

قَالَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[٢]: ((وتَكرَارُ إرَادَةِ اللهِ التَّوبَةَ[٣] على عِبَادِه تَقوِيَةٌ للإخبَارِ الأوَّلِ، وليسَ القَصدُ في الآيةِ إلَّا الإخبَارَ عن إرَادَةِ الَّذين يتَّبعُون الشَّهَوَاتِ، فَقُدِّمَتْ إرَادَةُ اللهِ تَوطِئَةً مُظْهِرَةً لفَسَادِ إرَادَةِ مُتَّبعِي الشَّهَوَاتِ)).

وهذا الَّذي قَالَه إنَّما يتَمَشَّى على أنَّ المجرُورَ باللَّامِ في قَولِه: ((لِيُبيِّن)) مَفعُولٌ به للإرَادَةِ لا على كَونِه عِلَّةً، وقد تقَدَّمَ أنَّ ذلك قَولُ **الكُوفيِّين**، وهو ضَعِيفٌ، وقد ضَعَّفَه هو أيضاً[٤].

وإذا تَقَرَّرَ هذا فنقُولُ: لا تَكرَارَ في الآيَةِ؛ لأنَّ تَعَلُّقَ الإرَادَةِ بالتَّوبة في الأوَّلِ على جِهَةِ العِلِّيَّةِ، وفي الثَّاني على جِهَةِ المفعُوليَّةِ، فقد اختَلَفَ المتَعَلَّقَان[٥].

قَولُه: ﴿وَيُرِيدُ الَّذِيْنَ﴾: بالرَّفعِ عَطفَاً على ((والله يريدُ))، عَطَفَ جُملَةً فِعلِيَّةً على جُملةٍ اسمِيَّةٍ، ولا يجوزُ أنْ يَنتَصِبَ[٦]؛ لفَسَادِ المعنى، إذ يصِيرُ التَّقدِيرُ: والله يرِيدُ أنْ يتُوبَ ويريدُ أنْ يريدَ الَّذِين[٧].

وأجَازَ[٨] **الرَّاغبُ**[٩] أنَّ الوَاوَ للحَالِ؛ تنبِيهاً على أنَّه يريدُ التَّوبةَ عليكم في حَالِ ما يرِيدُون أنْ تَمِيلُوا، فخَالَفَ بينَ الإخبَارَين في تقدِيمِ المُخْبَرِ عنه في الجُملةِ الأولى وتأخِيرِه في الثَّانيةِ؛ ليبيِّنَ أنَّ الثَّانيَ ليسَ على العَطفِ.

---

(١) ابن عطيّة والطبرسي والبيضاوي والنّسفي، انظر المحرّر: ٢/٤٠، ومجمع البيان: ٣/٥٦، وتفسير البيضاوي: ٢/٧٠، وتفسير النّسفي: ١/٣٥١.

(٢) المحرّر: ٢/٤٠.

(٣) في (ط): للتَّوبة.

(٤) انظر المحرّر: ٢/٤٠.

(٥) من قوله: ((وهذا الَّذي قاله إنَّما يتماشى...)) إلى هنا منقولٌ بالمعنى من البحر: ٦/٥٨٨.

(٦) أي: عطفاً على الفعل ((يتوب)).

(٧) انظر التّبيان: ١/٣٥٠، ومنه نقل.

(٨) في (ط): واختار.

(٩) انظر تفسير الرّاغب: ٢/١١٩٧.

وقد رُدَّ عليه بأنَّ إرَادَةَ اللَّهِ التَّوبةَ ليسَتْ مُقيَّدةً بإرَادَةِ غَيرِه الـــمَيلَ، وبأنَّ الوَاوَ باشَرَتِ المضَارِعَ المُثبَتَ[١].

وأتَى بالجملَةِ الأولى اسمِيَّةً؛ دِلَالةً على الثُّبوتِ، وبالثَّانيةِ فِعلِيَّةً؛ دِلَالَةً على الحُدُوثِ[٢].

قَالَ تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفًا﴾ [النِّساء: ٢٨].

قَولُه: ﴿يُرِيدُ الله أَنْ يُخَفِّفَ﴾: في هذه الجُملَةِ احتِمَالَان[٣]:

أَحَدُهما: وهو الأَصَحُّ أنَّها مُستَأنَفَةٌ لا مَحَلَّ لها من الإعرَابِ.

والثَّاني: أنَّها حَالٌ من قَولِه: ﴿والله يُرِيدُ أَن يَتُوبَ﴾ [النِّساء: ٢٧] العَامِلُ فيها «يرِيدُ»؛ أي: واللهُ يرِيدُ أنْ يتُوبَ عليكم يرِيدُ[٤] أنْ يخفِّفَ عنكم. وفي هذا الإعرَابِ نَظرٌ من وَجهَينِ[٥]:

أَحَدُهما: أنَّه يؤدِّي إلى الفَصـــلِ بَينَ الحَالِ وبَينَ عَامِلِها بجُملَةٍ مَعطُوفَةٍ على جُملةِ العَامِلُ في الحَالِ في[٦] ضِـــمْنَ تلك الجُملةِ المعطُوفِ عليها، والجُملةُ المعطُوفَةُ -وهي «ويرِيدُ الَّذين يتَّبعُون» -جُملةٌ أجنَبِيَّةٌ من الحَالِ وعَامِلِها[٧].

والثَّاني: أنَّ الفِعلَ الَّذي وَقَعَ حَالاً رَفَعَ الاســمَ الظَّاهِرَ فوَقَعَ الرَّبطُ بالظَّاهرِ؛ لأنَّ «يرِيدُ» رَفَعَ اســمَ اللهِ/ وكَانَ من حَقِّه أنْ يرفَعَ ضَـمِيرَه، والرَّبطُ بالظَّاهرِ إنَّما وقعَ في الجملَةِ الوَاقِعَةِ خَبَراً أو صِـلَةً، أمَّا الوَاقِعَةُ ٢٠٦/ب حَالاً وصِفَةً فلا، إلَّا أَنْ يَرِدَ به سَمَاعٌ، ويصِيرُ هذا الإعرَابُ نَظِيرَ: «بَكرٌ يخرُجُ يضرِبُ بَكرٌ خَالِدَاً»[٨].

---

[١] وهو ردُّ أبي حيّان في البحر: ٥٩٠/٦، وقد تقدَّم الحديث عن دخول الواو على المضارع المثبت في الصَّفحة: (٢٦)، الحاشية: (٦).

[٢] قال أبو حيَّان: «لأنَّ إرادتهم تتجدَّد في كلِّ وقت»، وأشـــار إلى أنَّ في الاسميَّة تأكيداً بتكرار اســـم الله عن طريق الإظهار والإضمار، انظر البحر: ٥٩٠/٦.

[٣] انظر الوجه الأوَّل في البحر: ٥٩١/٦، والثاني في تفسير الراغب: ١١٩٩/٣.

[٤] لعل الأصوب: مريداً، وهو كذلك في تفسير الراغب وفي البحر: ٥٩١/٦.

[٥] ضعَّف أبو حيان إعراب الجملة حالاً معلِّلاً بهذين الوجهين، ومنه نقل المؤلف، انظر البحر: ٥٩١/٦.

[٦] سقطت من (ط).

[٧] ولا يجوز الفصل بين الحال وعاملها بالأجنبي، انظر أمالي ابن الحاجب: ١٣٠/١، واللُّباب: ١٥٥/١.

[٨] الظَّاهر متى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة فالاختيار أن يذكر ضـميره؛ لأنَّ ذلك أخف وأنفى للشُّـبهة واللَّبس، ولو عاد لفظه بعينه في موضع الضَّمير جاز، ويكثر الاستغناء بالظَّاهر عن المضمر في الإخبار، وهو نادرٌ في الصِّلة، ومن النُّحاة من لا يجيزه، ومنعه سيبويه في خبر المبتدأ، قال أبو حيَّان: «فأحرى أن لا يجوز عنده في الصلة»، وحمل أبو حيَّان ما جاء من ربط بالظاهر على أنَّ الضَّمير محذوفٌ والظَّاهر بدلٌ منه، وقبَّح ابن جنِّي الرَّبط بالظَّاهر إذا كان بلفظ الأوَّل، واستحسن أن يعود مخالفاً للأوَّل بلفظه؛ ليشابه الضَّمير الَّذي هو أبداً مخالفٌ للمظهر، انظر معاني القرآن للأخفش: ٤٩٢/٢، وشرح السِّيرافي: ٣٣٤/١-٣٣٥، والخصائص: ٥٥/٣-٥٦، وشرح التَّسهيل: ٢١٢/١، والارتشاف: ٩٩٨/٢-٩٩٩، وتوضيح المقاصد: ٤١٦/١-٤٤٢-٤٤٣.

ولم يُذكَرْ مَفعُولَ التَّخفِيفِ فهو مَحذُوفٌ، فقِيلَ: تقديرُه: يخفَّفَ عنكم تكلِيفَ النَّظَرِ وإزَالَةَ الحَيرَةِ، وقيلَ: إثمَ ما ترتَكِبُون[١].

قَولُه: ﴿ضَعِيفًا﴾: في نَصبِه أربَعَةُ أوجُهٍ[٢]:

الأظهَرُ: أنَّه حَالٌ من «الإنسَانِ»، وهي حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ.

الثَّاني: أنَّه تمييزٌ، قَالُوا: لأنَّه يَصْلُحُ لدُخُولِ «مِنْ»، وهذا غَلَطٌ[٣].

الثَّالثُ: أنَّه على حَذفِ حَرفِ الجرِّ، والأصلُ: خُلِق من شَيءٍ ضَعِيفٍ؛ أي: من مَاءٍ مَهِينٍ أو من نُطفَةٍ، فلمَّا حُذفَ الموصُوفُ وحَرفُ الجرِّ وَصَلَ الفِعلُ إليه بنَفسِه فنَصَبَه.

والرَّابعُ: وإليه أشَارَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[٤] أنَّه مَنصُوبٌ على أنَّه مَفعُولٌ ثَانٍ بـــ «خُلِقَ»، قَالُوا[٥]: «ويَصِحُّ أنْ يكُونَ «خُلِقَ» بمعنَى «جُعِلَ» فيُكسِبَها ذلك قُوَّةَ التَّعدِّي إلى مَفعُولَين، فيكُونَ قَولُه: «ضَعِيفاً» مَفعُولاً ثَانِياً».

وهذا الَّذي ذَكَرَه غَرِيبٌ، لم نرَهم نَصُّوا على أنَّ «خَلَقَ» يكُونُ كـــ «جَعَلَ»[٦] فيَتَعَدَّى لاثنَينِ مَعَ حَصْـــرِهم للأفعَالِ[٧] المتَعَدِّيةِ لاثنَينِ، بل رَأينَاهم يقُولُون: إنَّ «جَعَلَ» إذا كَانَتْ بمعنَى «خَلَقَ» تَعَدَّتْ لوَاحِدٍ[٨].

---

[١] روي معنى الأوَّل عن مجاهد وطاوس، واللفظ لفظ الراغب، ومعنى الثاني عن الضَّحَّاك، وقيل: المراد عموم التكليف؛ لأنَّ الله خفَّف عن هذه الأمة ما لم يخفف عن غيرها، وقيل غير ذلك، انظر بحر العلوم: ٢٩٧/١، والتفسير البسيط: ٤٦٦/٦، وتفسير الراغب: ١١٩٩/٣، والمحرر: ٤٠/٢-٤١، ومجمع البيان: ٥٦/٣.

[٢] انظر الأول في إعراب القرآن للنَّحَّاس: ٢١٠/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٦/١، والمحرر: ٤١/٢، وشرح ابن الناظم: ٢٢٨، وتوضيح المقاصد: ٦٩٣/٢، والمغني: ٦٠٥، والأوجه الثلاثة في التبيان: ٣٥٠/١، والفريد: ٢٤٩/٢-٢٥٠، والأوجه الأربعة في البحر: ٥٩٢/٦-٥٩٣، ومن التبيان نقل بواسطة البحر.

[٣] يُجاء بـــ «من» عند قصد التَّمييز لدفع توهُّم الحاليَّة، لكن هنا لا يستقيم أن يقال: خلق الإنسان من ضعيف، فلا يكون «ضعيفاً» تمييزاً، ويقوِّي ذلك أنَّ حق التمييز أن يكون جامداً، و«ضعيفاً» مشتق، فالأولى أن يكون على الحال، انظر شرح التسهيل: ٣٨٤/٢، والمغني: ٦٠٣.

[٤] انظر المحرر: ٤١/٢.

[٥] أي: ابن عطيَّة، وفي (ظ): قال.

[٦] في (أ): لجعل، وفي (ح): فجعل، والصّواب ما أثبته من (ظ) و(ط).

[٧] في (ظ) و(ط): الأفعال.

[٨] نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُماتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وهو ردُّ أبي حيَّان على ابن عطيَّة نقله المؤلِّف من البحر: ٥٩٣/٦، وقد ذكر النُّحاة لـ «جَعَلَ» معنيين، الأوَّل: معنى «صَنَعَ» أو «خَلَق» ويتعدَّى فيه لواحد كما ذكر، والثَّاني: «صَيَّرَ»، وفيه يتعدَّى لاثنين، انظر شرح السِّيرافي: ١٩/٢، وشرح المفصَّل: ٤٣/١، والتَّذييل والتكميل: ٥٣/٦.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجارَةً عَنْ تَراضٍ مِنْكُمْ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النِّساء: ٢٩].

قَولُه: ﴿إِلَّا أَن تَكُونَ﴾: في هذا الاستِثنَاءِ قَولَان:

أَحَدُهما: -وهو الأصحُّ-أنَّه استِثنَاءٌ مُنقَطِعٌ؛ لوَجهَينِ[١]:

أَحَدُهما: أنَّ التِّجَارَةَ لم تندَرِجْ في الأموَالِ المأكُولَةِ بالبَاطِلِ حتَّى يُستَثنَى عنها، سَوَاءٌ فَسَّرتَ البَاطِلَ بغَيرِ عِوضٍ أو بغَيرِ طَرِيقٍ شَرعِيٍّ[٢].

والثَّاني: أنَّ المستَثنَى كَونٌ، والكَونُ ليسَ مَالاً من الأموَالِ.

والثَّاني: أنَّه مُتَّصِلٌ، واعتَلَّ صَاحِبُ هذا القَولِ بأنَّ المعنى: لا تأكُلُوها بسَبَبٍ إلَّا أَنْ تكُونَ تجَارَةً[٣].

قَالَ **أبو البَقَاءِ**[٤]: «وهو ضَعِيفٌ؛ لأنَّه قَالَ: «بالبَاطِلِ»، والتِّجَارَةُ ليست من جِنسِ البَاطِلِ، وفي الكَلَامِ حَذفُ مُضَافٍ تقدِيرُه: إلَّا في حَالِ كَونِها تجَارَةً، أو في وَقتِ كَونِها تجَارَةً». انتهى.

فـ «أن تكُونَ» في مَحَلِّ نَصبٍ على الاستِثنَاءِ، وقد تَقَدَّمَ لك تحقِيقُ ذلك[٥].

---

[١] الانقطاع مذهب سيبويه والأخفش والفارسي والثعلبي ومكي وابن الأنباري والجمهور، ونقل الواحدي الإجماع على ذلك، والتعليل الأول لأبي علي، والثَّاني لأبي حيَّان، نقلهما المؤلِّف من البحر، انظر الكتاب: ٣٤٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٥٣/١، والحجة: ١٥٢/٣، والكشف والبيان: ٢٣٩/١٠، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٦/١، والتفسير البسيط: ٤٦٨/٦، والبيان: ٢٥١/١، والبحر: ٨/٧-٩.

[٢] الأوَّل قول الحسن وابن عباس، والثَّاني قول السُّدِّي وغيره، انظر تفسير السَّمعاني: ٤١٨/١، والرازي: ٥٦/١٠،

[٣] ذكر أبو البقاء القول وتعليله بلا نسبة، وأجازه الرَّازي على تقدير: لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وإن تراضيتم إلَّا أن تكون تجارة عن تراض، وقال أبو حيَّان: «وقد تكلف بعض أصحابنا في جعله استثناء متصلاً بما يعسر تقديره»، انظر تفسير الرازي: ٥٧/١٠، والتبيان: ٣٥١/١، والارتشاف: ١٥٤١/٣.

[٤] انظر التبيان: ٣٥١/١.

[٥] في الآية (٧٨) و(٢٣٥) من البقرة، فتقدَّم أنَّ الاستثناء المنقطع قسمان، قسمٌ يصحُّ تسلُّط العامل عليه، نحو: «ما جاء أحدٌ إلَّا حماراً»، وفيه لغتان، لغة الحجاز وجوب النَّصب، ولغة تميم أنَّه كالمتَّصل، فيجوز فيه بعد النفي وشبهه النَّصب والإتباع، وقسمٌ لا يصحُّ تسلُّط العامل عليه، نحو: «ما زاد إلَّا ما نقَص»، وهذا واجب النَّصب عند العرب قاطبة، انظر (أ): ٣٢/ب، ٩٥/أ-ب، و(ط): ٤٤٦/١، ٤٨٤/٢، والاستثناء في الآية المدروسة يجوز فيه النَّصب على لغة الحجاز والرفع على البدل على لغة تميم، انظر الارتشاف: ١٥٤١/٣.

وقرأ الكوفِيُّون[١]: «تجَارَةً» نَصبَاً على أنَّ «كَانَ» نَاقِصَةٌ، واسمُها مُستَتِرٌ فيها يعُودُ على الأموَالِ، ولا بدَّ من حَذفِ مُضَافٍ من «تجَارَةً» تقدِيرُه: إلَّا أن تكُونَ الأموَالُ أموَالَ تجَارَةٍ، ويجُوزُ أن يُفَسَّرَ الضَّمِيرُ بالتِّجَارَةِ بَعدَها؛ أي: إلَّا[٢] أن تكُونَ التِّجَارَةُ تجَارَةً[٣]، كقوله[٤]: [الطَّويل]

إِذَا كَانَ يَومَاً ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا

أي: إذا كَانَ اليَومُ يَومَاً، واختَارَ **أبو عُبَيدٍ**[٥] قِرَاءَةَ الكُوفِيِّينَ.

وقرأَ البَاقُون «تجَارةٌ» رَفعَاً على أنَّها «كَانَ» التَّامَّةُ.

---

[١] أي: عاصم وحمزة والكسائي وخلف، انظر المبسوط: ١٧٨، والنشر: ٢٤٩/٢.

[٢] سقطت من (ظ) و(ط).

[٣] قدَّر هذين التقديرين الفارسي ومكي والواحدي وابن عطية وأبو حيَّان، واستحسن مكي التقدير الأوَّل؛ لتقدم ذكر الأموال، وقدر الزجاج والسيرافي والثعلبي والقرطبي التقدير الأوَّل، وقدر الثاني الزمخشري وابن الأنباري وأبو البقاء، وذكر أبو البقاء تقديرا آخر: «إلا أن تكون المعاملة تجارة»، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٤٤/٢، وشرح السيرافي: ٩٨/٣، والحجة: ١٥٢/٣، والكشف والبيان: ٢٤٠/١٠، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٦/١، والتفسير البسيط: ٤٦٨/٦، والكشاف: ٢٣٣، والمحرر: ٤١/٢، ومجمع البيان: ٥٦/٣-٥٧، والبيان: ٢٥١/١، وتفسير القرطبي: ١٥١/٥، والبحر: ١٠/٧.

[٤] البيت لجرير في ديوانه: ٩٠٨/٢، وفي شرح نقائض جرير والفرزدق: ٩٥٢/٣، وفي منتهى الطلب: ٣٦٠/٥، وللحُصَينِ بن الحُمَامِ المُرِّيّ في المفضليات: ٦٥، والمعاني الكبير: ٩٧٣/٢، وشرح الحماسة للتبريزي: ١٤٧/١، والتذكرة الحمدونية: ٤٠٠/٢، ولعمرو بن شأس في الكتاب: ٤٧/١، وخزانة الأدب: ٥٢١/٨، وروي: إذا كانَ يَوْمٌ ذو كواكِبَ أشنعا، والمذكور عجزٌ تعدَّدت روايات صدره، فما نسب لجرير كان بلفظ: فَوَارِسَ لا يَدْعُونَ بَالَ مُجَاشِعٍ، وما نسب لغيره عدَّة روايات، أشهرها: بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا، وأضمر «اليوم» في البيت؛ لعلم المخاطب به.

[٥] انظر إعراب القرآن للنَّحاس: ٢١٠/١، والكشف والبيان: ٢٣٩/١٠، والمحرر: ٤١/٢، وجهود الإمام أبي عبيد في القراءات: ٢٦٧، ورجحها الطبري لوجهين، الأوَّل: تقدُّم ذكر الأموال، والثَّاني: أنه لو لم يُجعل فيها ذكرٌ منها ثم أفردت بـ «التجارة» وهي نكرة كان فصيحا في كلام العرب النصبُ، إذ كانت مبنيةً على اسم وخبر، ورجح الواحدي الرفع لمعنيين: أحدهما: أن الرفع أدل على انقطاع الاستثناء، وأن الأول محرّم على الإطلاق، والثاني: أن من نصب أضمر التجارة، فقال: معناه: إلا أن تكون التجارة تجارة، والإضمار قبل الذكر ليس بقوي، انظر تفسير الطبري: ٢٢٠/٨، والتفسير البسيط: ٤٦٨/٦.

وأبو عبيد: هو القاسم بن سلَّام اللُّغوي، ولد بهراة، وكان أبوه عبداً روميَّاً، وولي قضاء طرسوس، وروى الناس من كتبه المصنّفة بضعة وعشرين كتابا في القرآن والفقه، وغريب الحديث والغريب المصنّف، والأمثال، ومعاني الشعر، توفي بمكة سنة ٢٢٤هـ، انظر الطبقات الكبرى: ٣٥٥/٧، وإنباه الرُّواة: ١٢/٣.

قالَ **مَكِّيٌّ**[١]: «الأكثرُ في كَلَامِ العَرَبِ أنَّ قَولَهم: «إلَّا أَن تَكُونَ» في الاستِثنَاءِ بغَيرِ ضَمِير فيها على مَعنَى يَحْدُثُ ويَقَعُ». وقد تقدَّمَ القَولُ في ذلك في البقَرَةِ[٢].

و**﴿عَن تَرَاضٍ﴾**: مُتَعَلِّقٌ بمحذُوفٍ؛ لأنَّه صِفَةٌ لـــ «تِجَارَةً»، فمَوضِعُه رَفعٌ أو نَصبٌ على حَسَبِ القِرَاءَتَينِ.

وأصلُ «تَرَاضٍ» «تَرَاضِوٌ» بالوَاوِ؛ لأنَّه مَصدَرُ «تَرَاضَى»: «تَفَاعَلَ» من «رَضِيَ»، و«رَضِيَ» من ذَوَاتِ الوَاوِ، بدَلِيلِ الرِّضوَانِ[٣]، وإنَّما تطرَّفَتِ الوَاوُ بعدَ كَسرَةٍ فقُلِبَت يَاءً، فقُلتَ: «تَرَاضِيَاً».

و**﴿منكم﴾**: صِفَةٌ لـ «تَرَاضٍ»، فهو في مَحَلِّ جَرٍّ، و«من» لابتِدَاءِ الغَايَةِ.

وقَرَأَ عَلِيٌّ[٤] رَضِيَ الله عنه: «تُقَتِّلُوا» بالتَّشدِيدِ على التَّكثِيرِ، والمعنى: لا يقتِلْ بَعضُكُم بَعضَاً[٥].

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النِّساء: ٣٠].

قَولُه: ﴿وَمَن يَفْعَلْ﴾: «مَنْ» شَرطِيَّةٌ مُبتَدَأٌ، والخَبَرُ: «فسوف»، والفاءُ هنا وَاجِبَةٌ؛ لعَدَمِ صَلَاحِيَّةِ الجَوَابِ للشَّرطِ[٦].

و**﴿ذَلِكَ﴾**: إشَارَةٌ إلى قَتْلِ الأنفُسِ[٧].

---

[١] انظر الهداية إلى بلوغ النهاية: ١٢٩٨/٢.

[٢] في الآية (٢٨٢)، انظر (أ): ١١٧/أ، و(ط): ٦٧٢/٢-٦٧٣.

[٣] انظر مجمل اللغة: ٣٨١.

[٤] في الكشاف: ٢٣٣، والبحر: ١٢/٧، وهي له وللسلمي في مختصر ابن خالويه: ٣٢، وللحسن في الهداية إلى بلوغ النهاية: ١٣٠٠/٢، والمحرر: ٤٢/٢.

[٥] هذا قول ابن عباس والحسن وابن جبير وغيرهم، وقيل: الكلام على ظاهره، وقيل: لا تكلفوا أنفسكم عملاً يؤدِّي إلى هلاك النفس، وقيل: لا تقتلوها بارتكاب المعاصي، انظر تفسير الطبري: ٢٢٩/٨، وزاد المسير: ٢٧٤-٢٧٥.

[٦] الأصل في جواب الشَّرط أن يكون جملةً يصحُّ جعلها شرطاً، وهي الجملة الفعليَّة المصدَّرة بماضٍ مجرَّدٍ من «قد» لفظاً أو تقديراً، أو بمضارع مجرَّدٍ أو مسبوقٍ بـ «لا» أو «لم»، فإذا خالف الأصل وجب اقترانه بالفاء؛ ليعلم ارتباطه بالشَّرط، كأن يكون جملة اسميَّة أو طلبيَّة أو فعليَّة فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، أو مصدَّرة بفعل غير متصرِّفٍ، أو مسبوقٍ بـــ «قد» أو «لن» أو «ما» أو «أن» أو التَّنفيس، ولا تحذف هذه الفاء إلَّا لضـــرورة أو ندور، ومذهب الأخفش أنَّها تحذف في الاختيار، ومنع المبرِّد حذفها مطلقاً حتَّى في الشِّـــعر، انظر الكتاب: ٦٤/٣-٦٥، ومعاني القرآن للأخفش: ١٦٨/١، والمقتضب: ٧١/٢-٧٢-٧٣، وشرح ابن الناظم: ٤٩٨-٤٩٩، والارتشاف: ١٨٧٢/٤، والجنى الداني: من ٦٦ إلى ٧٠، والمغني: ٢١٧-٢١٨-٢١٩، وتمهيد القواعد: ٤٣٣٩/٩-٤٣٤٠.

[٧] لأنَّه أقرب مذكور، وهو قول ابن عباس وعطاء، وقيل: إشارة إلى قتل النفس وأكل المال بالباطل؛ لأن النهي عنهما جاء متسقاً مسروداً، وقيل: إلى كلِّ ما نهى عنه الله من أوَّل السُّورة إلى هنا، وقيل: من قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا=

و﴿عُدوَانًا وظُلمًا﴾: حَالَانِ؛ أي: مُعتَدِيَاً ظَالِـــماً، أو مَفعُولٌ من أجلِهما[١]، وشُـرُوطُ النَّصـبِ مُتَوَفِّرَةٌ[٢].

وقُرِئَ[٣]: «عِدوَاناً» بكَسرِ العَينِ.

وقرأَ الجمهُورُ «نُصْلِيه» من «أَصلَى»، والنُّونُ للتَّعظِيمِ.

وقرأَ الأعمَشُ[٤]: «نُصَلِّيهِ» مُشَدَّدَاً.

وقُرِئَ[٥] «نَصْلِيهِ» بفَتحِ النُّونِ، من «صَلَيْتُه النَّارَ»، ومنه: «شَاةٌ مَصْلِيَّةٌ».

و«يُصْلِيهِ» بيَاءِ الغَيْبَةِ[٦]، وفِي الفَاعِلِ احتِمَالَانِ[٧]:

أحَدُهما: أنَّه ضَمِيرُ البَارِي تعالى.

والثَّاني: أنَّه ضَميرٌ عَائدٌ على ما أشِيرَ بـ «ذلك» إليه من القَتلِ؛ لأنَّه سَببٌ في ذلك.

ونَكَّرَ «ناراً» تعظِيمَاً.

قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَـيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النِّساء: ٣١].

وقَرَأَ ابنُ جُبَيرٍ وابنُ مَسعُودٍ[٨] «كَبِيرَ»: بالإفرَادِ، والمرادُ به الكُفرُ.

=يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩]؛ لأنَّ كل ما سبقها من نهي قُرن به وعيدٌ إلَّا هذه الآية، انظر تفسير الطبري: ٨/٢٣٠-٢٣١، والمحرر: ٢/٤٢-٤٣، وزاد المسير: ٢٧٥.

[١] في (أ) و(ط): أجلها، وهو تحريفٌ، وانظر الوجه الأوَّل في مشـــكل إعراب القرن: ١/١٩٦، والبيان: ١/٢٥١، والفريد: ٢/٢٥١، والوجهين في التبيان: ١/٣٥١، وتفسير النسفي: ١/٣٥٢، والبحر: ٧/١٥.

[٢] تقدَّم الحديث عنها في الصَّفحة: (٥٥)، الحاشية: (٦).

[٣] في (ح): قرأ أبيّ، وهي بلا نسبة في الكشَّاف: ٢٣٣، والفريد: ٢/٢٥١، والبحر: ٧/١٥.

[٤] بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/٢٦٣، والكشَّاف: ٢٣٣، والمحرر: ٢/٤٣.

والأعمش: هو أبو محمد سليمان بن مِهْرَانَ الأسدي الكوفي، مولى بني كاهل، أصله من طبرستان، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض، توفي سنة: ١٤٨هـ، انظر الطبقات الكبرى: ٦/٣٤٢، والكمال في أسماء الرجال: ٥/٣٠٤.

[٥] للنخعي والأعمش وحميد في المحتسب: ١/١٨٦، وللأعمش وحميد في مختصر ابن خالويه: ٣٢، وللأعمش والنخعي في التحصيل: ٢/٢٥٠، والمحرر: ٢/٤٣، وتفسير القرطبي: ٥/١٥٨، والشَّاة المصليّة: المشويَّة.

[٦] بلا نسبة في الكشَّاف: ٢٣٣، والفريد: ٢/٢٥١، وتفسير البيضاوي: ٢/٧١.

[٧] انظر الوجهين في الكشَّاف ٢٣٣، والفريد: ٢/٢٥١.

[٨] في التحصيل: ٢/٢٥٠، والمحرر: ٢/٤٣، والبحر: ٧/٢٠، ولابن جبير ومجاهد في مختصر ابن خالويه: ٣٢.

وابن جبير: هو أبو عبد الله سعيد بن جبير بن هشام الكوفي الأسدي المقرئ، مولى بني والِبة، من فقهاء التابعيين، قتله الحجاج ســنة ٩٥هـ وعمره ٤٩، انظر التاريخ الكبير: ٤/٤٤٣، ومشــاهير علماء الأمصــار: ١٣٣، وطبقات علماء الحديث: ١/١٤٩.

وقَرَأَ المُفَضَّلُ[١] ((يُكَفِّرْ)) و((يُدْخِلْكُمْ)) بيَاءِ الغَيبَةِ لله تعالى.

وابنُ عَبَّاسٍ[٢] ((مِنْ سَيِّئَاتِكم)) بزِيَادَةِ ((مِن)).

وقرأَ نَافِعٌ[٣] وَحدَه هنا وفي الحجِّ: ((مَدْخَلاً)) بفَتحِ الميمِ، والباقُون بضمِّها، ولم يختَلِفُوا في ضَمِّ الَّتي في الإسرَاءِ.

فأمَّا المضمُومُ الميمِ فإنَّه يحتَمِلُ وَجهَينِ[٤]:

أَحَدُهما: أنَّه مَصدَرٌ، وقد تقرَّرَ أنَّ اسمَ المصدَرِ من الرُّبَاعِيِّ فما فَوقَه كاسمِ المفعُولِ[٥]، والمَدْخُولُ فيه على هذا مَحذُوفٌ؛ أي: ويُدْخِلْكمُ الجنَّةَ إدخَالاً.

والثَّانِي: أنَّه اسمُ مَكَانِ الدُّخُولِ، وفي نَصبِه حينَئذٍ احتِمَالَان:

أَحَدُهما: أنَّه مَنصُوبٌ على الظَّرفِ، وهو مَذهَبُ **سِيبوَيهِ**[٦].

والثَّاني: أنَّه مَفعُولٌ به، وهو مَذهبُ **الأخفَشِ**[٧]، وهكذا كلُّ مَكَانٍ مُختَصٍّ[٨] بَعدَ ((دَخَلَ)) فإنَّ فيه هذَينِ المذهَبَين، وهذه القِرَاءَةُ وَاضِحَةٌ؛ لأنَّ اسمَ المصدَرِ والمكانِ جَارِيان على فِعلَيهما.

---

[١] في التحصيل: ٢/٢٥٠، والمحرر: ٢/٤٣، وتفسير الرازي: ١٠/٦٣.

والمفضَّل: هو أبو عبد الرحمن المفضَّل بن محمَّد بن يعلى الضَّبِّي اللغوي المقرئ، من أكابر الكوفيِّين، يروي المفضّل عن عاصم بن أبي النّجود، له اختيارٌ من الشعر يسمَّى بالمفضَّليَّات، وله كتاب الأمثال، ومعاني الشعر، والعروض، توفي سنة ١٦٨هـ، انظر تاريخ العلماء النحويِّين: ٢١٤، ونزهة الألبَّاء: ٥١، وإنباه الرُّواة: ٣/٢٩٨، ومعرفة القراء الكبار: ٧٩.

[٢] في المحرر: ٢/٤٣، والبحر: ٧/٢٠.

[٣] وأبو جعفر، والمراد الآية (٥٩) من الحج، و(٨٠) من الإسراء، انظر السبعة: ٢٢٢، وتحبير التيسير: ٣٣٨.

[٤] انظر الوجه الأوَّل في تفسير الطبري: ٨/٢٥٩، والكشف والبيان: ١٠/٢٧٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٩٦، والتبيان: ١/٣٥١-٣٥٢، والوجهين في معاني القراءات للأزهري: ١/٣٠٥، وبحر العلوم: ١/٢٩٨، والتحصيل: ٢/٢٥٤، والتفسير البسيط: ٦/٤٧٥، والكشَّاف: ٢٣٤، والمحرر: ٢/٤٣، ومجمع البيان: ٣/٥٨، والبيان: ١/٢٥١، وتفسير القرطبي: ٥/١٦١، والبحر: ٧/٢٠.

[٥] أي: اسم المصدر الميمي، انظر المقتضب: ٢/١١٩، وشرح الشافية لركن الدين: ١/٣٠٢، والتذييل والتكميل: ١١/١٠٠.

[٦] انظر الكتاب: ١/٣٥-٣٦، وشرح السيرافي: ١/٣٧١-٣٧٢.

[٧] انظر معاني القرآن له: ١/١٥٧، ومذهب الأخفش أنَّ ((دَخَلَ)) يتعدَّى بنفسه تارة، وبحرف الجرِّ تارة أخرى، وإليه ذهب المبرد والجرمي، ومذهب الفارسي أنَّ حرف الجرِّ حذف اتِّساعاً فنصب ما بعده نصب المفعول به، وإليه ذهب ابن مالك، انظر المقتضب: ٤/٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩، والإيضاح العضدي: ١٧٠-١٧١، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٠٧، واللباب: ١/٢٧٣، وشرح الشافية الكافية: ٢/٦٨٣، والتَّذييل والتكميل: ٧/٢٥٠-٢٥١.

[٨] ظرف المكان المختصُّ: هو ما له اسم من جهة نفسه كالدَّار، والمسجد، فهذا لا يتعدَّى إليه الفعل إلا بواسطة ((في)) أو الباء الظَّرفيَّة، تقول: ((قعدت في الدَّار)). انظر الارتشاف: ٣/١٤٣٥.

وأمَّا قرَاءَةُ نَافعٍ فتَحتَاجُ إلى تأويلٍ؛ وذلك لأنَّ المفتُوحَ الميمِ إنَّما هو من الثُّلَاثيِّ[١]، والفِعلُ السَّابِقُ لهذا كما رأيتَ رُبَاعِيٌّ، فقِيلَ[٢]: إنَّه مَنصُوبٌ بفِعلٍ مُقدَّرٍ مُطَاوِعٍ لهذا الفعلِ، والتَّقدِيرُ: يُدْخِلْكم فتَدخُلُون مَدْخلاً، و((مَدْخلاً)) مَنصوبٌ على ما تقدَّمَ إمَّا المصدَرِيَّةِ وإمَّا المكانِيَّةِ بوَجهَيها.

وقيلَ: هو مَصدرٌ على حَذفِ الزَّوَائِدِ، نحو: ﴿أَنبَتَكُمْ مِّنَ الأرضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] على أَحَدِ القَولَين[٣].

قَالَ تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [النِّساء: ٣٢].

و﴿مَا﴾: في قَولِه: ﴿مَا فَضَّلَ الله﴾: مَوصُولةٌ أو نَكِرَةٌ مَوصُوفَةٌ، والعَائدُ الهاءُ في ((به)).

و﴿بَعضَكم﴾: مَفعُولٌ بـ ((فَضَّل))، و**﴿على بَعضٍ﴾**: متعلق به.

قَولُه: ﴿واسْأَلُوا﴾: الجُمهُورُ على إثبَاتِ الهمزَةِ في الأمرِ من السُّؤَالِ المُوَجَّهِ نحوَ المخَاطَبِ إذا تقدَّمَه وَاوٌ أو فَاءٌ، نحو: ﴿فَاسْأَلِ الَّذِينَ﴾[٤] [يونس: ٩٤] ﴿واسْأَلُوا الله مِن فَضْلِهِ﴾ [النِّساء: ٣٢].

وابنُ كَثِيرٍ والكِسَائيُّ[٥] بنَقْلِ حَرَكَةِ الهمزَةِ إلى السِّينَ تخفِيفَاً؛ لكثرَةِ استِعمَالِه، فإنْ لم تتقَدَّمْه وَاوٌ ولا فاءٌ فالكلُّ على النَّقلِ، نحو: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[٦] [البقرة: ٢١١]، وإن كَانَ لغَائبٍ فالكلُّ على الهمزِ، نحو: ﴿وَلْيَسْأَلُواْ مَا أَنفَقُواْ﴾[٧] [الممتحنة: ١٠].

---

[١] انظر شرح الشَّافية لركن الدين: ٣٠٢/١.

[٢] انظر الوجه في معاني القرآن وإعرابه: ٤٥/٢، والحجة: ١٥٣/٣-١٥٤، والتَّحصيل: ٢٥٤/٢، والتفسير البسيط: ٤٧٥/٦-٤٧٦، والمحرر: ٤٣/٢، ومجمع البيان: ٥٨/٣، والفريد: ٢٥٢/٢، والبحر: ٢٠/٧، وذهب الفارسي إلى أنَّ حمله على المكان أشبه في القراءتين؛ لأنَّ المكان وصف بالكريم في قوله تعالى: ﴿وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ [الدُّخان: ٢٦].

[٣] والقول الثَّاني أن يكون المصدر منصوباً بفعلٍ مقدَّرٍ كما تقدَّم في ((مَدخلاً))، فيكون التَّقدير: أنبتكم فنبتُّم نباتاً، وإنَّما يأتي المصدر على غير الفعل إذا كان معنى الفعلين واحداً، فإذا قال: ((أَنْبَتَ)) فكأنه قال: ((نَبَتَ))، انظر الكتاب: ٨١/٤، والمقتضب: ٧٣/١-٧٤، وشرح المفصَّل: ٢٧٤/١-٢٧٥-٢٧٦.

[٤] ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يَقْرَؤُنَ الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾.

[٥] وخلف، انظر السبعة: ٢٣٢-٢٣٣، وتحبير التيسير: ٣٣٨.

[٦] ﴿سَلْ بَنِي إِسْرائِيلَ كَمْ آتَيْناهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾.

[٧] ﴿وَلا جُناحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَلا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوافِرِ وَسْئَلُوا ما أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْئَلُوا ما أَنْفَقُوا ذلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ﴾، وانظر معاني القراءات: ٣٠٥/١، وتحبير التيسير: ٣٣٨.

ووهِمَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[١] فنقلَ اتِّفاقَ القرَّاءِ على الهمزِ في نحوِ: ﴿وَاسْـأَلُواْ مَا أَنفَقْتُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وليسَ اتِّفَاقُهم في هذا بل في ﴿وَلْيَسْأَلُواْ مَا أَنفَقُواْ﴾ [الممتحنة: ١٠] كما تقدَّمَ.

وتخفِيفُ الهمزِ لُغةُ الحجَازِ[٢]، ويحتَمِلُ أن يكونَ ذلك من لُغةِ مَنْ يقُولُ: «سَـالَ يسَـالُ» بأَلفٍ مَحضَـةٍ، وقد تقدَّمَ تحقِيقُ ذلك في البقَرَةِ[٣] عندَ ﴿سَـلْ بنِي إسـرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١] فعليكَ بالالتِفَاتِ إليه.

وهذا إنَّما يتأتَّى في «سَلْ» و«فَسَلْ»، وأمَّا «وسَلُوا» فلا يتَأتَّى فيه ذلك؛ لأنَّه كَانَ ينبَغِي أن يُقالَ: «سَالُوا» كـ «خَافُوا»، وقد يقَالُ: إنَّه التَزَمَ الحَذفَ لكَثرَةِ الدَّوْرِ[٤].

وهو يتَعدَّى لاثنَينِ، والجَلَالةُ مَفعُولُ أوَّلٌ، وفي الثَّاني قَولَان[٥]:

أحَدُهما: أنَّه مَحذُوفٌ فقَدَّره **ابنُ عَطِيَّةَ**[٦]: «أمَانيَّكم»، وقَدَّره **غَيرُه**[٧]: «شَيئَاً من فَضلِه»، فحذَفَ الموصُوفَ وأبقَى صفَتَه، نحو: «أَطعَمتُه من اللَّحمِ»؛ أي: شَيئَاً منه، و«مِنْ» تبعِيضِيَّةٌ.

---

[١] انظر المحرر: ٤٥/٢، ونبه الشيخ على ذلك الوهم من قبل المؤلف، وقال: «ولعلَّ الوهم وقع له في ذلك من قول ابن مجاهد في كتاب السَّبعة له: «ولم يختلفوا في قوله: ﴿وَلْيَسْـأَلُواْ مَا أَنفَقُواْ﴾ [الممتحنة: ١٠] أنَّه مهموزٌ؛ لأنَّه غائبٌ» ». انظر السبعة: ٢٣٢-٢٣٣، والبحر: ٢٥/٧.

[٢] واثباتها لغة بعض تميم، فبعضـهم يقولون: «اِسْـأَلْ» بالهمزِ، وبعضُـهم يقولُ: «اِسَـلْ»، انظر الكتاب: ٥٤٢/٣، ولغات القرآن: ٣٤.

[٣] ذكر أنَّ في «سَـلْ» وجهين: أحدهما: أن تكون من «سَـالَ يسَـالُ»، مثل: «خَافَ يخَافُ»، فيكونُ الأمر منها: «سَلْ» مثل: «خَفْ»، لَمَّا سكِّنت اللَّام حَمْلاً للأمر على المجزوم التقى ساكنان، فَحُذِفت العين، والثَّاني: أن تكون من «سَأَلَ» بالهمز، والأصل: «اسْـأَلْ» ثمَّ أُلقيت حركة الهمزة على السِّين تخفيفاً، واعتدَدْنا بحركةِ النقلِ فاستَغْنينا عن همزة الوصلِ، انظر (أ): ٨٠/أ، و(ط): ٣٦٦/٢، وقيل: هذه لغة هذيل، ونسبها الزَّمخشري لقريش، وقال أبو حيَّان: «ينبغي أن يتثبت في قوله: إنَّها لغة قريش». انظر الكتاب: ٥٥٥/٣، والمحتسـب: ١٧٧/٢، والكشـاف: ١١٣٨، والبحر: ٥٠٩/٢٠-٥١٠، وتاج العروس: ١٥٨/٢٩.

[٤] من قوله: «وهذا إنَّما يتأتَّى..» إلى هنا سقطٌ من (ظ) و(ح).

[٥] انظر الوجه الأول في التبيان: ٣٥٢/١، الوجهين في التحصـيل: ٢٥٤/٢، والتفسـير البسـيط: ٤٧٩/٦، وتفسـير الرازي: ٦٧/١٠، والفريد: ٢٥٢/٢، والبحر: ٢٦/٧، ونسب المهدوي والواحدي والرازي الوجه الأول لسيبويه، واختار الهمذاني الأوَّل.

[٦] انظر المحرر: ٤٥/٢.

[٧] أبو البقاء وأبو حيان، وقدره الفارسـي فيما نقل عنه الرازي: واسـألوا الله نعمته من فضـله، انظر تفسـير الرازي: ٦٧/١٠، والتبيان: ٣٥٢/١، والبحر: ٢٦/٧، ومن التبيان نقل المؤلف بواسطة البحر.

والثَّاني: أنَّ «مِنْ» زائدَةٌ، والتَّقديرُ: واسألُوا الله مِن فَضْلِهِ، وهذا إنَّما يتَمَشَّى على رَأيِ **الأخفَشِ**[١]؛ لِفِقدَانِ الشَّرطَينِ، وهما تنكِيرُ المجرُورِ، وكَونُ الكَلَامِ غَيرَ مُوجَبٍ.

قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ [النِّساء: ٣٣].

قَولُه: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا﴾: فيه سِتَّةُ أوجُهٍ، وذلك يستَدعِي مقدِّمَةً قَبلَه، وهو أنَّ «كُلَّ» لا بُدَّ لها من شَيءٍ تُضافُ إليه[٢]، واختَلَفُوا في تقدِيره، فقِيلَ: تقدِيرُه: «ولكلِّ إنسَانٍ»، وقِيل: «لكلِّ مَالٍ»، وقيلَ: «لكلِّ قَومٍ»، فإنْ كانَ التَّقدِيرُ: «لكلِّ إنسَانٍ» ففيه ثَلَاثةُ أوجهٍ:

أحَدُها: «ولكلِّ إنسَانٍ مَورُوثٍ جَعَلنَا مَوَالِيَ»؛ أي: وُرَّاثاً مِمَّا تَرَكَ، ففي «تَرَكَ» ضَمِيرٌ عَائِدٌ على «كُلٍّ»، وهنا تمَّ الكَلَامُ، ويتعلَّقُ «مِمَّا تَرَكَ» بـ «مَوَالِيَ»؛ لِما فيه من مَعنَى الوِرَاثَةِ، أو بفعلٍ مُقَدَّرٍ؛ أي: يَرِثُون ممَّا[٣]، و«موالِيَ» مَفعُولٌ أوَّلٌ لـ «جَعَلَ» بمعنَى «صَيَّرَ»، و«لِكُلٍّ» جَارٌّ ومَجرُورٌ هو المفعُولُ الثَّاني قُدِّم على عَامِلِه، ويرتفِعُ «الوَالِدَان» على خَبَرِ مُبتَدَأٍ محذُوفٍ، أو بفِعلٍ مقَدَّرٍ؛ أي: يَرِثُون ممَّا[٤]، كأنَّه قيلَ: ومَنْ الوَارِثُ؟ فقيلَ: هم الوالِدَان والأقرَبُون، والأصلُ: وجَعَلنا لكُلِّ مَيِّتٍ وُرَّاثاً يَرِثُون ممَّا تَرَكَه هم الوَالِدَان والأقرَبُون[٥].

والثَّانِي: أنَّ التَّقدِيرَ: «ولكلِّ إنسانٍ مَورُوثٍ جَعَلنا وُرَّاثاً ممَّا تَرَكَه[٦] ذلك الإنسانُ»، ثُمَّ بَيَّن الإنسَانَ المضَافَ إليه «كُلٍّ» بقَولِه: الوَالِدَانِ، كأنَّه قيلَ: ومَنْ هو هذا الإنسَانُ المورُوثُ؟ فقيلَ: الوَالِدَان

---

[١] انظر معاني القرآن له: ٢٢٥/١-٢٤٢-٣٣٣، وهو مذهب الكسائي، وتبعهم في ذلك ابن مالك؛ لثبوته نظماً ونثراً، وأجاز ابن جنِّي وبعض الكوفيّين زيادتها في غير الواجب، إلّا أنّهم اشترطوا تعريف ما بعدها، واشترط سيبويه والبصريّون أن يكون ما قبلها غير واجب وما بعدها نكرة، وزاد ابن هشام أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ، والمراد بغير الموجب: النَّهي والنَّفي والاستفهام، انظر الكتاب: ٣٨/١-٢٢٥/٤، ومعاني القرآن للكسائي: ٢٣٣، وللفراء: ١٤١/٢، والمقتضب: ١٣٧/٤-١٣٨، والخصائص: ١٠٨/٣، وشرح المفصّل: ٤٦٠/٤-٤٦١، وشرح التسهيل: ١٣٨/٣، والارتشاف: ١٧٢٣/٤، والجنى الداني من ٣١٧ إلى ٣٢٠، والمغني: ٤٢٥-٤٢٦.

[٢] انظر نتائج الفكر: ٢١٦، والمغني: ٢٥٨، والعدة: ٥٠٦/٢.

[٣] قوله: «أو بفعلٍ مُقَدَّرٍ؛ أي: يَرِثُون ممَّا» سقط من (ظ) و(ط).

[٤] قوله: «أي: يَرِثُون ممَّا» سقط من (ظ).

[٥] انظر الكشف والبيان: ٢٨٣/١٠، والتفسير البسيط: ٤٨٠/٦، وغرائب التفسير: ٢٩٤/١، وتفسير البغوي: ٦٠٩/١، والمحرر: ٤٦/٢، والكشَّاف: ٢٣٤، وزاد المسير: ٢٧٨، وتفسير الرازي: ٦٧/١٠، والتبيان: ٣٥٢/١، والفريد: ٢٥٤/٢، وتفسير البيضاوي: ٧٢/٢، والبحر: ٢٧/٧، ومنه نقل، وضعَّفه الكرماني؛ لخروج الأولاد من الوالدين.

[٦] في (ط): تركه.

والأقرَبُون[١]. والإعرَابُ كما/ تقدَّمَ في الوَجهِ قَبلَه، وإنَّما الفَرقُ بينَهما أنَّ الوَالدَين في الأَوَّلِ وَارِثون، وفي الثَّاني مَوْرُوثُون، وعلى هذَينِ الوَجهَين فالكَلَامُ جُملَتَانِ، ولا ضَمِيرَ مَحذُوفَ في «جَعَلنا»، و«مَوَالِيَ» مَفعُولٌ أوَّلٌ، و«لكلٍّ» مَفعُولٌ ثَانٍ. ٢٠٧/أ

الثَّالِثُ: أن يكُونَ التَّقدِيرُ: ولكلِّ إنسَـــانٍ وَارِثٍ مِمَّنْ تَرَكَه الوَالِدَان والأقرَبُون جَعَلنا مَوَالِيَ؛ أي: مَورُوثِينَ، فيُرادُ بالمَــوْلى الموروثُ، ويرتَفِعُ «الوَالِدَان» بــ «تَرَكَ»، وتكُون «ما» بمعنَى «مَن»، والجَارُّ والمجرُورُ صِفَةٌ للمضَافِ إليه «كُلٍّ»، والكَلَامُ على هذا جُملةٌ وَاحِدَةٌ[٢]، وفي هذا بُعْدٌ كَبِيرٌ.

الرَّابِعُ: وإنْ كان التَّقدِيرُ: «ولكلِّ قَومٍ» فالمعنى: ولكلِّ قَومٍ جَعَلْناهم مَوَاليَ نَصِـــيبٌ مِمَّا تَرَكَه وَالِداهم[٣] وأقرَبُوهم، فـــ «لكُلٍّ» خَبَرُ مَقدَّمٌ، و«نصِيبٌ» مُبتَدَأٌ مؤخَّرٌ، و«جَعَلْنَاهم» صِفةٌ لـــ «قَومٍ»، والضَّـــميرُ العَائِدُ عليهم مَفعُولُ «جَعَلَ»، و«مَواليَ»: إمَّا ثَانٍ وإمَّا حَالٌ، على أنَّها بمعنَى «خَلَقنَا»، و«مِمَّا تَرَكَ» صِفَةٌ للمبتَدَأِ، ثمَّ حُذِفَ المبتَدَأُ وبقِيَت صِفَتُه، وحُذِفَ المضَافُ إليه «كُلٍّ» وبقِيَت صِفَتُه أيضاً، وحُذِفَ العَائِدُ على الموصُوفِ، ونظِيرُه: «لكلٍّ خَلَقَه الله إنسَاناً مِنْ رِزقِ الله»؛ أي: لكلِّ أَحَدٍ خَلَقَه الله إنسَاناً نَصِيبٌ من رِزقِ الله[٤].

الخَامِسُ: وإنْ كانَ التَّقدِيرُ: «ولكلِّ مَالٍ» فقَالُوا: يكون المعنى: ولكلِّ مَالٍ مِمَّا تَرَكَه الوَلِدَان والأقرَبُون جَعَلنا مَوَاليَ؛ أي: وُرَّاثاً يَلُونه ويَحُوزُونه[٥]، وجَعَلُوا «لكلٍّ» مُتَعَلِّقَةً بـ «جَعَلَ»، و«مِمَّا تَرَكَ» صِفَةٌ لـ «كُلٍّ»، والوَالدَانِ فَاعِلٌ بـ «تَرَكَ»[٦]، فيكونُ الكَلَامُ على هذا وعلى الوَجهَينِ قَبلَه كَلَاماً وَاحِدَاً، وهذا وإن كانَ حَسَناً إلَّا أنَّ فيه الفَصلَ بينَ الصِّفَةِ والموصُوفِ بجُملةٍ عَامِلَةٍ في الموصُوفِ.

---

[١] انظر الكشف والبيان: ٢٨٢/١٠، والتفسير البسيط: ٤٧٩/٦، وتفسير البغوي: ٦٠٩/١، والبحر: ٢٧/٧، ومنه نقل.

[٢] انظر غرائب التفسير: ٢٩٤/١.

[٣] في (ط): والدهم.

[٤] انظر الكشَّاف: ٢٣٤، وإعراب القرآن للباقولي: ٦٥٦/٢، وتفسير الرازي: ٦٧/١٠، والبيضاوي: ٧٢/٢، والبحر: ٢٧/٧، ولم يستحسن الرازي هذا الوجه؛ لكثرة الإضمار، ومن الكشاف نقل المؤلف بواسطة البحر.

[٥] العبارة للزَّمخشري في الكشَّاف: ٢٣٤، نقلها السمين بتصرُّفٍ من البحر: ٢٨/٧.

[٦] انظر التحصيل: ٢٥٤/٢-٢٥٥، والتفسير البسيط: ٤٨٠/٦، ودرج الدرر: ٥٨٩-٥٩٠، وغرائب التفسير: ٢٩٤/١، والكشَّاف: ٢٣٤، وإعراب القرآن للباقولي: ٦٥٦/٢، وتفسير الرازي: ٦٧/١٠، والتبيان: ٢٥٢/١، والفريد: ٢٥٤/٢، وتفسير النسفي: ٣٥٤/١، والبحر: ٢٨/٧، وبعضهم جعل التَّقدير «لكلِّ شيءٍ» بدل «مال»، ومن البحر نقل المؤلف.

قالَ **الشَّيخُ**[١]: ((وهو نظِيرُ قولِك: ((بكلِّ رَجُلٍ مَرَرت تمِيمِيٍّ))، وفي جَوَازِ ذلك نَظَرٌ)).

قلتُ: ولا يحتَاجُ إلى نظَرٍ؛ لأنَّه قد وُجِدَ الفَصلُ بينَ الموصُوفِ وصِفَتِه بالجملَةِ العَامِلَةِ في المضَافِ إلى الموصُوفِ، كقَولِه تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾ [الأنعام: ١٤]، فـ ((فاطِرِ)) صِفَةٌ لـ ((الله))، وقد فُصِلَ بَينَهما بـ ((أَتَّخِذُ)) العَامِلِ في ((غَيرَ))، فهذا أَولَى[٢].

السَّادِسُ: أَنْ يكونَ ((لكلِّ مَالٍ)) مفعُولاً ثانِياً لـ ((جَعَلَ)) على أَنَّها تصيِيرِيَّةٌ، و((موالِيَ)) مفعُولٌ أَوَّلٌ، والإِعرَابُ على ما تقدَّمَ[٣]. وهذا نهَايَةُ ما قِيلَ في هذه الآيَةِ فللَّه الحمدُ.

قَولُه: ﴿والَّذِينَ عَاقَدَتْ[٤]﴾: في مَحَلِّه أربعةُ أوجهٍ[٥]:

أحدُها: أنَّه مُبتَدَأٌ والخبرُ قولُه: ((فآتُوهم)).

الثَّاني: أنَّه منصُوبٌ على الاشتِغَالِ بإضمَارِ فِعلٍ، وهذا أرجَحُ من حيثُ إنَّ بَعدَه طَلَباً.

والثَّالثُ: أنَّه مَرفُوعٌ عَطفَاً على ((الوَالِدان والأقرَبُون))، فإنْ أُرِيدَ بالوَالدَين أنَّهم مُوروثُون عَادَ الضَّمِيرُ مِنْ ((فآتُوهم)) على ((مَوَالِيَ))، وإنْ أُرِيدَ أنَّهم وَارِثُون جَازَ عَوْدُه على ((مَوَالِيَ)) وعلى الوَالدَين وما عُطِفَ عليهم.

---

(١) البحر: ٢٨/٧، وإليه ذهب الواحدي، وضعَّف الكرماني الوجه من أجل ذلك، إلَّا أنَّ أبا حيَّان قد أجاز في كتابه الارتشاف الفصل بين الموصوف وصفته بالفعل العامل بالموصوف، ومثَّل له بقوله: ((أزيداً ضربت العاقلَ))، وليس بين المثال والآية فرق إلَّا أنَّه في الآية قد فصل بالفعل ومفعوله الأوَّل، ولم يفصل بالمثال إلَّا بالفعل العامل، انظر التفسير البسيط: ٤٨٠/٦، وغرائب التفسير: ٢٩٤/١، والارتشاف: ١٩٣٥/٤.

(٢) وهو ردُّ الباقولي، انظر إعراب القرآن له: ٧٢١/٢، وقد نصَّ النُّحاة على أنَّ حق التابع أن يتصل بمتبوعه، ويجوز أن يفصل بينهما بغير الأجنبي، فأجازوا أن يفصل بين الصِّفة والموصوف بالفعل العامل في الموصوف، وبالفعل وأحد مفعوليه إذا كان المفعول الثَّاني مضافاً إلى الموصوف، انظر شرح الكافية الشافية: ١١٤٨/٢، والارتشاف: ١٩٣٥/٤، والمساعد: ٣٨٢/٢، وتمهيد القواعد: ٣٢٧٩/٧.

(٣) انظر التبيان: ٣٥٢/١.

(٤) كتبها السَّمين على قراءة غير الكوفيِّين كما سيأتي، وقد نبَّه على ذلك المحقِّق.

(٥) انظر الوجه الأوَّل في انظر الكشف والبيان: ٢٨٣/١٠، وتفسير الرازي: ٦٩/١٠، والثالث في التفسير البسيط: ٤٨١/٦، والمحرر: ٤٦/٢، الوجه الأول والثاني والثالث في الكشاف: ٢٣٤، وتفسير البيضاوي: ٧٢/٢، والأول والثاني في مجمع البيان: ٦٢/٣، والأول والثاني والرابع في التبيان: ٣٥٢/١-٣٥٣، والأوجه الأربعة في الفريد: ٢٥٤/٢، والبحر: ٣٠/٧، ومنه نقل المؤلّف.

الرَّابعُ: أنَّه مَنصُــوبٌ عَطفاً على «مَوالِيَ»، قالَ **أبو البَقَاءِ**[١]: «أي: وَجَعَلْنا الَّذِين عاقَدتَ وُرَّاثاً، وكانَ ذلك ونُسِخَ[٢]».

وَردَّ عليه **الشَّـيخُ**[٣] بفسَـادِ العَطفِ، قالَ: «إذ يصِـيرُ التَّقدِيرُ: ولكلِّ إنسَـانٍ، أو لكلِّ شَـيءٍ من المالِ جَعَلْنا وُرَّاثاً والَّذين عَاقَدَتْ أَيْمانكم». ثمَّ قالَ: «فإنْ جُعِلَ من عَطفِ الجمَلِ وحُذِفَ المفعُولُ الثَّاني لدِلَالَةِ المعنى عليه أمكَنَ ذلك؛ أي: جَعَلْنا وُرَّاثاً لكلِّ شـــيءٍ من المالِ، أو لكلِّ إنســـانٍ، وجَعَلْنا الَّذين عاقَدَتْ أيمانُكُم وُرَّاثاً، وفيه بَعدَ ذلك تكَلُّفٌ». انتهى.

وقرأ الكوفيُّون[٤]: «عَقَـدَتْ»، والبَـاقُون: «عـاقَـدَتْ» بـألِفٍ، ورُوِيَ عن حَمزَةَ[٥] التَّشـــدِيـدُ في «عَقَّدَتْ». والمفَاعَلَةُ هنا ظَاهِرَةٌ؛ لأنَّ المرَادَ المُحَالَفَةُ.

والمفعُولُ مَحذُوفٌ على كلٍّ من القِرَاءَاتِ؛ أي: عـاقَدْتَهم أو عَقَدْتَ حِلْفَهم، ونِســـبَةُ المعَاقَدَةِ أو العَقدِ إلى الأيمَانِ مَجَازٌ، سَواءٌ أُرِيدَ بالأيمَانِ الجَارِحَةُ أم القَسَمُ[٦].

وقيلَ[٧]: ثَمَّ مُضَافٌ مَحذُوفٌ؛ أي: عَقَدَت ذَوُو أيمَانِكُم.

---

[١] التبيان: ٣٥٢/١.

[٢] ذهب جمهور العلماء منهم ابن عباس والحسن وقتادة والأوزاعي والشافعي والحنبلي وابن مالك إلى أنَّ الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُـهُمْ أَوْلى بِبَعْضٍ فِي كِتابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وروي عن ابن عبَّاس أنَّها منسـوخة بآية المواريث أيضاً، وروي عن مجاهد وعطاء وغيرهما أنَّ الآية محكمة والمراد آتوهم نصيبهم من النصرة والنصيحة، وذهب أبو حنيفة إلى أنَّ المراد أنَّ ذوي الأرحام أولى من موالي المعاقدة، فإن فقد ذوي الرحم ورثوا وكانوا أحق من بيت المال، فالآية محكمة، انظر الناسخ والمنسوخ لابن سلام: ٢٢٦، وتفسير الطبري: ٢٧٤/٨ إلى ٢٨١، والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه: ٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨، والنكت والعيون: ٤٧٩/١-٤٨٠، وناسخ القرآن ومنسوخه لابن الجوزي: ٣٦٩/٢-٣٧٠، وزاد المسير: ٢٧٨-٢٧٩، وتفسير القرطبي: ١٦٦/٥، وناسخ القرآن ومنسوخه لابن البارزي: ٣٠.

[٣] انظر البحر: ٣١/٧.

[٤] انظر معاني القراءات للأزهري: ٣٠٦/١، والحجة في القراءات: ٢٠١، والمبسـوط: ١٧٩، قال أبو منصـور الهروي: «هما لغتان: «عَقَدَ يَعْقِدُ»، و«عَاقَدَ يُعَاقِدُ»».

[٥] في رواية علي بن كبشـة في المحرر: ٤٦/٢، وتفسـير القرطبي: ١٦٧/٥، ولأم سـعد بنت سـعد بن الربيع ومبشـر بن عبيد في مختصر ابن خالويه: ٣٢، ولأم سعد في الكشف والبيان: ٢٨٣/١٠.

[٦] انظر التحصيل: ٢٥٥/٢، والمحرر: ٤٦/٢، وتفسير الرازي: ٦٨/١٠، والتبيان: ٣٥٣/١، والبحر: ٣١/٧.

[٧] انظر التبيان: ٣٥٣/١، والإتحاف: ٥١٠/١.

قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ [النِّساء: ٣٤].

وقَولُه: ﴿عَلَى النِّسَاءِ﴾: متَعَلِّقٌ بـــ ((قَوَّامُون))، وكذا ((بما))، والبَاءُ سَبَبِيَّةٌ، ويجُوزُ أن تكُونَ للحَالِ فتَتَعَلَّقَ بمحذُوفٍ؛ لأنَّها حَالٌ من الضَّمِيرِ في ((قَوَّامُون))، تقدِيرُه: مُستَحِقِّينَ بتَفضِيلِ الله إيَّاهُم.

و﴿مَا﴾: مَصدَرِيَّةٌ، وقِيلَ: بمعنى ((الَّذي))، وهو ضَعِيفٌ؛ لحَذْفِ العَائِدِ من غيرِ مُسَوِّغٍ[1].

والبَعضُ الأوَّلُ المرَادُ به الرِّجَالُ، والبَعضُ الثَّاني النِّسَاءُ، وعَدَلَ عن الضَّمِيرَين فلم يَقُلْ: بما فَضَّلَهم الله عليهنَّ؛ للإبهَامِ الَّذي في ((بَعضٍ)).

و﴿بمَا أنفَقُوا﴾: مُتَعَلِّقٌ بما تعلَّقَ به الأوَّلُ، و((ما)) يجُوزُ هنا أن تكُونَ بمعنَى ((الَّذي)) من غَيرِ ضَعْفٍ؛ لأنَّ للحَذفِ مُسَوِّغاً[2]؛ أي: وبما أنفَقُوه مِنْ أموَالِهم.

و﴿مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾: مُتَعلِّقٌ بـ ((أَنْفَقُوا))؛ أو بمحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ من الضَّميرِ المحذُوفِ[3].

قَولُه: ﴿فالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ﴾: ((الصَّالِحَاتُ)): مبتَدَأٌ، وما بَعدَه خَبَرَان له.

و﴿للغَيبِ﴾: مُتَعَلِّقٌ بـ ((حَافِظَات)).

---

[1] انظر الوجه الأول في تفسير الطبري: ٢٩٣/٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٢١٢/١، والمحرر: ٢/ ٤٧، والتبيان: ٣٥٣/١، والوجهين في كشف المشكلات: ٣٠٩/١، والبحر: ٣٣/٧، وضعَّف الثاني أبو حيَّان والتَّعليل تعليله، وإنَّما ضعف حذفه هنا؛ لأنَّ التَّقدير: بالَّذي فضَّل الله إيَّاهم، والعائد على هذا التَّقدير ضميرٌ منفصلٌ، وهو ممتنع الحذف؛ لأنَّه يجري مجرى الظَّاهر؛ ولئلَّا تفوت فائدة الانفصال، ويسوغ حذف الضَّمير المنصوب إذا كان متَّصلاً بفعلٍ تامٍّ أو وصفٍ، وكان متعيِّناً للرَّبط، قلا يجوز حذفه في: ((جاء الَّذي ضربته في داره))، انظر اللباب: ١٢٦/٢-١٢٧، وتوجيه اللمع: ٤٩٨، وتوضيح المقاصد: ٤٥٣/١ إلى ٤٥٦، وشرح ابن عقيل: ١٦٩/١ إلى ١٧٢.

[2] فالعائد ضميرٌ منصوبٌ متعيِّنٌ متَّصلٌ بفعلٍ تامٍّ.

[3] الكلام من أول الآية إلى هنا منقولٌ بتصرُّفٍ من التبيان: ٣٥٣/١، والبحر: ٣٣/٧-٣٤.

و((أل)) في ((الغَيبِ)) عِوَضٌ من الضَّمِيرِ عِندَ **الكُوفِيِّين**[١]، كقوله: ﴿واشتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] أي: رَأسِي، وقوله[٢]: [البسيط]

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللِّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ

أي: لِثَّاتِها[٣].

والجمهورُ على رفع الجلالة من **﴿حَفِظ اللهُ﴾**:

وفِي ((مَا)) على هذهِ القِرَاءَةِ ثَلَاثَةُ أوجُهٍ[٤]:

أَحَدُها: أنَّها مَصدَرِيَّةٌ، والمعنى: بِحِفْظِ الله إيَّاهنَّ؛ أي: بتوفِيقِه لهنَّ، أو بالوصيَّةِ منه تعالى عليهنَّ.

والثَّاني: أن تكُونَ بمعنى ((الَّذي))، والعائدُ محذوفٌ؛ أي: بالَّذي حَفِظَه الله لهنَّ مِنْ مُهُورِ أزواجِهِنَّ والنَّفقةِ عليهنَّ، قَالَه **الزَّجَّاجُ**[٥].

والثَّالِثُ: أن تكُونَ ((ما)) نكِرَةً موصُوفةً، والعائِدُ محذُوفٌ أيضاً كما تقرَّرَ في الموصُولَةِ بمعنى ((الَّذي)).

---

[١] وإليه ذهب بعض البصريِّين، ومذهب أكثر البصريِّين أن الضَّمير محذوف تخفيفاً؛ للعلم بموضعه، ولو كان حرف التّعريف عوضاً من الضمير لم يجتمعا، إذ اجتماع العوض والمعوض منه ممتنع، وقد اجتمعا في قول طرفة:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ منها رَفِيقَةٌ

ديوانه: ٤٣، وأجاز ابن مالك هذا التعويض فيما يستقبح خلوه من الضَّمير و((أل)) معاً، وأجاب عن البيت بأنَّ ((أل)) للتعريف لا العوض، وبأنَّها إن كانت للعوض فقد جمع بين العوض والمعوض عنه اضطراراً، انظر شرح المفصَّل: ١١٧/٤، وأمالي ابن الحاجب: ٢٢٢/١-٢٢٣، وشرح التسهيل: ٢٦١/١ إلى ٢٦٤، والجنى الداني: ١٩٨-١٩٩، والمقاصد الشافية: ٤٢٣/٤.

[٢] البيت لذي الرُّمَّة في ديوانه: ٣٢/١، وفي جمهرة أشعار العرب: ٧٤٨، والكامل: ١١٩/٢، والموازنة: ٥١/١، والموشح: ٢٥٠، و((اللَّمى)): سمرة في الشَّفتين، وكذلك ((الحوَّة))، شبيهة باللَّمى، تضرب إلى سواد، وكذلك ((اللَّعس))، يكون في الشَّفتين واللِّثة، و((الشَّنب)): عذوبة في الأسنان، وقيل: تحديد ودقَّة.

[٣] انظر البحر: ٣٦/٧، ومنه نقل.

[٤] انظر الوجه الأوَّل في تفسير الطبري: ٢٩٦/٨، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٧/١، وتفسير الراغب: ١٢٢٣/٣، والكشاف: ٢٣٥، ومجمع البيان: ٦٦/٣، والأول والثاني في معاني القرآن وإعرابه: ٤٧/٢، والتحصيل: ٢٥٥/٢، والمحرر: ٤٧/٢، وغرائب التفسير: ٢٩٥/١، والبيان: ٢٥٢/١، والأوجه الثلاثة في التبيان: ٣٥٤/١، والفريد: ٢٥٦/٢-٢٥٧، والبحر: ٣٧/٧، ومنه نقل.

[٥] انظر معاني القرآن وإعرابه: ٤٧/٢، وعبارته: ((بالشَّيءِ الَّذي يحفظ أمْرَ الله ودين الله))، والعبارة المذكورة نسبها للزَّجَّاج الماوردي وأبو حيَّان، انظر النكت والعيون: ٤٨١/١، والبحر: ٣٧/٧، ومنه نقل.

وقرأ أبو جَعفَرٍ[١] بنَصبِ الجَلالةِ، وفي «ما» ثَلَاثَةُ أوجهٍ أيضاً[٢]:

أحَدُها: أنَّها بمعنى «الَّذي»، والثَّاني: نكرةٌ موصُوفةٌ، وفي «حَفِظ» ضَمِيرٌ يعودُ على «ما»؛ أي: بما حَفِظَ من البرِّ والطَّاعَةِ.

ولا بدَّ من حذفِ مُضَافٍ، تقدِيرُه: بما حَفِظَ دِينَ الله أو أَمْرَ الله؛ لأنَّ الذَّاتَ المقدَّسَةَ لا يحفَظُها أَحَدٌ[٣].

والثَّالثُ: أن تكُونَ «ما» مَصدَرِيَّةً، والمعنى بما حَفِظنَ الله في امتِثَالِ أمرِه، وسَاغَ عَودُ الضَّمِيرِ مُفرَداً على جَمعِ الإِنَاثِ؛ لأنهنَّ في معنى الجِنسِ، كأنَّه قِيلَ: مِمَّنْ صَلَحَ، فعَادَ الضَّمِيرُ مفرَدَاً بهذا الاعتِبَارِ[٤].

وردَّ **النَّاسُ**[٥] هذا الوَجهَ بعدَمِ مُطَابَقَةِ الضَّمِيرِ لما يعودُ عليه، وهذا جَوَابُه.

---

[١] انظر المبسوط: ١٧٩، والنشر: ٢/٢٤٩.

وأبو جعفر: هو يزيد بن القعقاع القارئ المدني، مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، أحد القرَّاء العشرة، قرأ على أبي هريرة وابن عبَّاس، وقرأ عليه نافع، كان يقرئ الناس في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وقعة الحَرَّة، توفي سنة: ١٢٧هـ، انظر مشاهير علماء الأمصار: ١٢٤، ووفيات الأعيان: ٦/٢٧٤، وسير أعلام النبلاء: ٥/٢٨٧.

[٢] انظر الوجه الأول في كشف المشكلات: ١/٣٠٩، والكشاف: ٢٣٥، والمحرر: ٢/٤٧، ومجمع البيان: ٣/٦٦، والبيان: ١/٢٥٢، والثالث في مشكل إعراب القرآن: ١/١٩٧، والأول والثالث في إعراب القرآن للنحاس: ١/٢١٢، والتحصيل: ٢/٢٥٥، والبحر: ٧/٣٧-٣٨، والأوجه الثلاثة في التبيان: ١/٣٥٤، والفريد: ٢/٢٥٧، ومن البحر نقل.

[٣] قاله الزَّجَّاج، وإليه ذهب ابن خالويه وابن جني وابن عطية وغيرهم، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/٤٧، وليس في كلام العرب: ١٤٧، والمحتسب: ١/١٨٨، والمحرر: ٢/٤٧، ومجمع البيان: ٣/٦٥، والتبيان: ١/٣٥٤.

[٤] قاله النحاس، وذكره ابن عطية وأبو البقاء والقرطبي وأبو حيان، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/٢١٢، والمحرر: ٢/٤٧، والتبيان: ١/٣٥٤، وتفسير القرطبي: ٥/١٧٠، والبحر: ٧/٣٨.

[٥] منهم ابن عطيَّة والباقولي وأبو حيَّان، قال أبو حيان: «وهذا كله توجيه شذوذٍ أدَّى إليه قول من قال في هذه القراءة: إن «ما» مصدريَّة، ولا حاجة إلى هذا القول بل ينزَّه القرآن عنه». وردَّه الفرَّاء والطَّبري بأنَّ العرب لا تحذف الفاعل مع المصدر؛ لأنَّه إذا حذف الفاعل لم يكن للفعل صاحب معروف، وردَّه الباقولي والكرماني وابن الأنباري والهمذاني بأمرٍ آخر، وهو أنّ «ما» إذا كانت مصدريَّةً كانت حرفاً، وإن كانت حرفاً فلا ضمير في «حفظ» يعود إليه، فيبقى الفعل بلا فاعل، ولا بدَّ من فاعل، فوجب أن تكون موصولة، انظر معاني القرآن للفراء: ١/٢٦٥، وتفسير الطبري: ٨/٢٩٧، وكشف المشكلات: ١/٣٠٩-٣١٠، وغرائب التفسير: ١/٢٩٥، والمحرر: ٢/٤٧، والبيان: ١/٢٥٢، والفريد: ٢/٢٥٧، والبحر: ٧/٣٨، وهذا إنَّما يتماشى مع مذهب الجمهور في حرفيَّة «ما» المصدريَّة، أمَّا من قال إنَّها اسم فليس عنده هذا الإشكال، انظر الجنى الداني: ٣٣٢.

وجَعَلَه **ابنُ جِنِّي**[١] مِثلَ قَولِ الشَّاعِرِ[٢]: [المتقارب]

فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

أي: أَوْدَيْنَ، ويَنبَغِي أن يُقَالَ: الأصلُ بما حَفِظَتِ اللهَ، والحَوَادِثُ أَوْدَتْ؛ لأنَّها يجُوزُ أن يعُودَ الضَّمِيرُ على جمعِ الإِنَاثِ كعَودِه على الوَاحِدَةِ منهنَّ، تقُولُ: «النِّسَاءُ قَامَت»[٣]، إلَّا أنَّه شَذَّ حَذفُ تَاءِ التَّأنِيثِ من الفِعلِ المسنَدِ إلى ضَمِيرِ المؤنَّثِ[٤].

وقرأَ عَبدُ الله[٥] -وهي في مُصحَفِه كذلك- «فالصَّوَالحُ قَوَانِتٌ حَوَافِظٌ» بالتَّكسِيرِ.

قالَ **ابنُ جِنِّي**[٦]: «وهي أشبهُ بالمعنَى؛ لإِعطَائِها الكَثرَةَ، وهي المقصُودَةُ هنا».

يعني أنَّ «فَوَاعِل» من جُمُوعِ الكَثرَةِ، وجمعُ التَّصحِيحِ جَمعُ قِلَّةٍ ما لم يَقْتَرِنْ بالأَلِفِ واللَّامِ[٧].

---

[١] لم يذكر ابن جني البيت الشعري ولم يحمل الآية عليه، إنَّما استشهد به النحاس وابن عطية وغيرهما، ولعلَّ السَّمين حين اطَّلع على كلام ابن عطيَّة وقد استشهد بالبيت الشعري ثم ذكر تقدير ابن جنِّي للمضاف المحذوف اختلط عليه الأمر فنسب الاستشهاد سهواً لابن جنِّي، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٢١٢/١، والمحرر: ٤٧/٢.

[٢] البيت للأعشى في ديوانه: ١٧١، وفي الكتاب: ٤٦/٢، والأصول: ٤١٣/٢، والجليس الصالح: ٤٣، وخزانة الأدب: ٤٣٠/١١، وبلا نسبة في المسائل البصريات: ٣٦٧/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٥٦، وهو عجزٌ صدره: فَإِنْ تَعْهَدِينِي وَلِيَ لِمَّةٌ، وروي: «أَلْوَى» بدل «أودى»، وقيل: التاء حذفت للضرورة، وقيل: لأنَّ الحوادث بمعنى «الحِدثَان»، وقيل: لأنَّ تأنيث «الحوادث» مجازيٌّ، وقيل: حمل على حذف مضاف؛ أي فإن مرَّ الحوادث أودى، وقال ابن السراج: «لأن الحوادث جمع حَدثٍ، والحدثُ مصدر والمصدر واحدهُ وجمعه يؤولان إلى معنى واحد». و«اللِّمة» بِالْكَسْرِ: الشَّعْر الَّذِي يلمُّ بالمنكب، و«أودى بها»: ذهب بها.

[٣] انظر شرح المفصل: ٣٧٨/٣، واللمحة: ٣١٤/١، والتذييل والتكميل: ١٥٦/٢.

[٤] يجب إلحاق التَّاء إذا كان الفاعل ضميراً مؤنثاً وإن كان التَّأنيث مجازياً؛ لئلّا يُتوهّم أنَّ الفعل مسندٌ إلى شيء من سببه، فيُنتظرَ ذلك الفاعلُ؛ فلزم إلحاقُ العلامة لقَطْعِ هذا التوهُّم، وتحذف علامة التَّأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنَّث في الضرورة، خلافاً لابن كيسان فإنَّه يقيس عليه، انظر شرح السيرافي: ٣٧٥/٢-٣٧٦، ونتائج الفكر: ١٢٩-١٣٠، وشرح المفصَّل: ٣٦١/٣، وشرح الشافية الكافية: ٥٩٦/٢-٥٩٧، والمغني: ٨٦٠.

[٥] أي: عبد الله بن مسعود، وهي له في معاني القرآن للفراء: ٢٦٥/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢١٢/١، والبحر: ٣٨/٧، وله وللنخعي في التحصيل: ٢٥١/٢، ولطلحة بن مصرف في إعراب ثلاثين سورة: ١٧٦، والمحتسب: ١٨٧/١، وتتمَّة القراءة: «بما حفظ الله فأصلحوا إليهنَّ»، قال أبو حيَّان: «وينبغي حملها على التَّفسير؛ لأنَّها مخالفة لسواد الإمام وفيها زيادة، وقد صحَّ عنه بالنَّقل الَّذي لا شكَّ فيه أنَّه قرأ وأقرأ على رسم السَّواد».

[٦] انظر المحتسب: ١٨٧-١٨٨.

[٧] المراد بجمع القلَّة: العشرة فما دونها، وأمثلته: «أَفْعُلٌ»، و«أَفْعَالٌ»، و«أَفْعِلَةٌ»، و«فِعْلَةٌ»، وما جمع بالواو والنُّون والألف والتاء، وما عدا ذلك جمع كثرة، وإذا اقترن جمعا التَّصحيح بالألف واللَّام الدالَّتين على الاستغراق أو أضيفا إلى ما يدلُّ على الكثرة كانا دالَّين على الكثرة، انظر الكتاب: ٥٧٨/٣، والإيضاح: ١٢٢، وشرح السِّيرافي: ٣٠٩/٤،=

وظَاهِرُ عِبَارَةِ **أبي البَقَاءِ**[١] أنَّه للقِلَّةِ وإن اقتَرَنَ بـ «أل»، فإنَّه قالَ: «وجَمْعُ التَّصحِيحِ لا يَدُلُّ على الكثرَةِ بوَضعِه، وقد استُعْمِلَ فيها، كقولِه تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]».

وفيما قالَه **أبو الفَتحِ وأبو البَقَاءِ** نَظرٌ، فإنَّ «الصَّالحَاتُ» في القِرَاءَةِ المشهُورَةِ مُعَرَّفةٌ بـ «أل»، وقد تقدَّمَ أنَّه تكُونُ للعُمُومِ[٢]، إلَّا أنَّ العُمُومَ المفِيدَ للكَثرةِ ليسَ مِنْ صِيغَةِ الجمعِ، بل من «أل»، وإذا ثَبَتَ أنَّ «الصَّالحَات» جَمعُ كَثرةٍ لَزِمَ أن يكُونَ «قَانِتَات حَافِظَات[٣]» للكثرَةِ؛ لأنَّه خَبرٌ عن الجمِيعِ، فيُفِيدُ الكثرَةَ، ألا ترى أنَّك إذا قُلتَ: «الرِّجَالُ قَائِمُون» لَزِم أن يكُونَ كلُّ وَاحدٍ من الرِّجالِ قَائِمَاً[٤]، ولا يجُوزُ أن يكُونَ بَعضُهم قَاعِداً، فإذاً القِرَاءَةُ الشَّهِيرَةُ وَافِيَةٌ بالمعنى المقصُودِ[٥].

قولُه: ﴿فِي المَضَاجِعِ﴾: فيه وَجهَان[٦]:

=والمفصَّل: ١٧٥، والبديع: ١٣٢/٢، وتوجيه اللمع: ٤٧٠، وشرح الشافية الكافية: ١٨١٠/٤، وشرح ابن الناظم: ٥٥٥.

[١] التبيان: ٣٥٤/١.

[٢] في الآية (٢٢) من البقرة، ذكر أنَّ «أل» التي للعموم إذا دخلت على جمع السَّلامة أفاد الكثرة، انظر (أ): ٢٤/ب، (ط): ١٩٤/١.

[٣] في (ط): وحافظات.

[٤] في (أ) و(ظ) و(ح): قائمٌ، والصَّواب ما أثبتُّه من (ط).

[٥] ظاهر كلام السَّمين أنَّ ابن جنِّي وأبا البقاء ذهبا إلى أن الجمع في قوله: ﴿فالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ﴾ جمع قلَّة، إلَّا أنَّ ابن جنِّي قد بيَّن في المحتسب أنَّ جمع التَّصحيح هذا جمع كثرة، قال: «ذلك أنَّه إنَّما يراد هنا معنى الكثرة، لا «صالحات» من الثَّلاث إلى العشر». ثمَّ بيَّن سبب كون جمع التكسير أشبه بالمعنى هنا، قال: «ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلَّة بمعنى الكثرة». أي: إنَّ جمع التَّكسير أبلغ وأدلُّ على معنى الكثرة من جمع القلَّة إذا جاء دالَّاً على الكثرة؛ لأنَّ جمع التَّصحيح يدلُّ على القلَّة في الأصل، وفي دلالته على الكثرة خروجٌ عن أصل معناه، وجمع التَّكسير يدلُّ على الكثرة أصلاً، فهو آكد في الدّلالة على هذا المعنى، ولا يفهم من كلام أبي البقاء أنَّ جمع التَّصحيح في الآية جاء للقلَّة، بل يفهم منه عموم القاعدة النَّحويَّة، أنَّ جمع التَّصحيح جمع قلَّة ويجوز أن يجيء بمعنى الكثرة، فيحتمل كلامه الوجهين، القلَّة والكثرة، ولم يجزم بكونه للقلَّة كما ظهر للسَّمين، بل إنَّه أجاز في «الصَّالحات» معنى الكثرة؛ لأنَّه لولا ذلك لما ذكر جواز دلالة جمع التصحيح على الكثرة، ولكان اكتفى بقوله: «وجمع التصحيح لا يدل على الكثرة بوضعه»، ففي قوله: «وقد استعمل فيها» ما يوحي بجواز معنى الكثرة في «الصَّالحات».

[٦] انظر الوجهين في المحرر: ٤٨/٢، والبيان: ٢٥٢/١، وأحكام القرآن لابن الفرس: ١٧٧/٢، والتبيان: ٣٥٤/١، والفريد: ٢٥٨/٢، والوجه الثَّاني في إعراب القرآن للنَّحَّاس: ٢١٣/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٧/١، وقدَّر ابن عطيَّة محذوفاً، والتَّقدير: اهجروهن في سبب المضاجع، وقال ابن هشام معلِّقا على الوجه الثاني: «لا يخفى ما فيه من تكلف الحذف وتقدير في للسببية». أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن: ١١.

أحَدُهما: أنَّ «في» على بَابِها من الظَّرفِيَّةِ مُتَعَلِّقَةٌ بـــ «اهجرُوهُنَّ»؛ أي: اترُكُوا مُضَـاجعَتهنَّ؛ أي: النَّومَ معهنَّ دُونَ كَلَامِهنَّ ومُؤاكَلَتِهنَّ.

والثَّاني: أنَّها للسَّـببِ، قَالَ **أبو البَقَاءِ**[١]: «واهجُرُوهُنَّ بسَـبَبِ المضَـاجِعِ، كما تقولُ: «في هذه الجِنَايَةِ عُقُوبَةٌ».

وجَعَلَ **مَكِّيٌ**[٢] هذا الوَجهَ متَعَيِّنَاً، ومَنَعَ الأوَّلَ، قالَ: «ليسَ «في المضَـاجِعِ» ظَرفاً للهِجرَانِ، وإنَّما هو سَبَبٌ لهِجرَانِ[٣] التَّخَلُّفِ، ومعنَاه: فاهجُرُوهنَّ من أَجلِ تخلُّفِهِنَّ عن المضَاجَعَةِ مَعَكم».

وفيه نَظَرٌ لا يَخْفَى[٤].

وكَلَامُ **الوَاحِدِيِّ**[٥] يُفْهِمُ أنَّه يجُوزُ تعَلُّقُهُ بـــ «نشُـوزِهنَّ»، فإنَّه قَالَ بَعدَما حَكَى عن ابنِ عَبَّاسٍ كَلَاماً: «والمعنى على هذا: واللَّاتي تخَافُون نشُوزَهنَّ في المضَاجِعِ».

والكَلامُ الَّذي حَكَاه عن ابنِ عَبَّاسٍ[٦] هو قَولُه: «هذا كلُّه في المضَـجَعِ إذا هي عَصَـتْ أن تضطَجِعَ مَعَه». ولكن لا يجُوزُ ذلك؛ لئلَّا يلزَمَ الفَصلُ بينَ المصدَرِ ومَعمُولِه بأجنَبِيٍّ[٧].

وقَدَّرَ **بَعضُهم**[٨] معطُوفاً بعدَ قَولِه: «واللَّاتي تخَافُون»؛ أي: واللَّاتي تخافُون نشُوزَهنَّ ونَشَزْنَ، كأنَّه يريدُ أنَّه لا يجُوزَ الإقدَامُ على الوَعظِ وما بعدَه بمجرَّدِ الخَوفِ.

---

[١] التبيان: ٣٥٤/١.

[٢] انظر مشكل إعراب القرآن: ١٩٧/١.

[٣] قوله: «وإنَّما هو سَبَبٌ لهِجرَانِ» سقط من (ظ).

[٤] إذ لا يمتنع أن يكون النُّشور بغير المضاجع، والآية تحتمل المعنيين، وجمهور المفسِّرين على أنَّ هجران المضجع عقوبة النُّشوز لا سببه، انظر تفسير الطبري: ٣٠٢/٨-٣٠٣، والبيان: ٢٥٢/١.

[٥] انظر التفسير البسيط: ٤٩١/٦-٤٩٢.

الواحدي: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي المفسر النحوي النيسابوري الشافعي، لزم الثعلبي وأخذ عنه، وصنف التَّفسير الكبير وسمَّاه البسيط، وصنف الوسيط والوجيز، وأسباب النزول، والتحبير، وشرح ديوان المتنبي، وكتاب المغازي، وغيرها من التصانيف، توفي بنيسابور سنة ٤٦٨هـ، انظر إنباة الرواة: ٢٢٣/٢، وسير أعلام النبلاء: ٣٣٩/١٨.

[٦] انظر القول في إعراب القرآن للنحاس: ٢١٣/١، والهداية إلى بلوغ النهاية: ١٣١٦/٢.

[٧] وهو ممتنع؛ لأنَّ المصدر كالموصول؛ لأنَّه ينحل لحرف مصدري وفعل، ومعمول المصدر كالصِّلة، فكما لا يفصل بين الموصول وصلته بأجنبي فكذلك لا يفصل بين المصدر ومعموله، والمراد بالأجنبي: الجزء المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة، ولا يكون للمصدر فيه عملٌ، انظر البديع: ٥٢٤/١، وشرح المفصل: ٨٣/٤، وأمالي ابن الحاجب: ٧٥١/٢-٧٥٢، والتذييل والتكميل: ٧٦/١١.

[٨] أبو حيان، انظر البحر: ٤٦/٧.

وقيل[١]: لا حَاجَةَ إلى ذلك؛ لأنَّ الخَوفَ بمعنى اليقِينِ.

وقيلَ[٢]: غَلَبَةُ الظَّنِّ كَافِيَةٌ في ذلك[٣]/. ٢٠٧/ب

قولُه: ﴿فَلاَ تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾: في نَصبِ «سَبِيلًا» وَجهَان[٤]:

أحَدُهما: أنَّه مَفعُولٌ به. والثَّاني: أنَّه على إسقَاطِ الخَافِضِ، وهذان الوَجهَان مَبنِيَّان على تَفسِيرِ البَغيِ هنا ما هو، فقِيل[٥]: هو الظُّلمُ، من قَولِه: ﴿فَبَغَى عَلَيْهِمْ﴾[٦] [القصص: ٧٦]، فعلى هذا يكُونُ لَازِمَاً، و«سَبِيلاً» مَنصُوبٌ بإسقَاطِ الخَافِضِ؛ أي: بسَبِيلٍ.

وقِيلَ[٧]: هو الطَّلَبُ، من قَولِهم: بَغَيْتُه؛ أي: طَلَبتُه.

وفي «عَلَيهنَّ» وجهَانِ[٨]:

أحَدُهما: أنَّه متَعَلِّقٌ بـ «تبغُوا».

والثَّاني: أنَّه متعَلِّقٌ بمحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ من «سَبِيلاً»؛ لأنَّه في الأصلِ صِفَةُ النَّكِرَةِ قُدِّمَ عليها.

---

[١] روي معناه عن ابن عباس، وقاله الفراء وأبو عبيدة والطبري وابن عطيَّة وغيرهم، قال الفراء في معنى الخوف: «كالظَّنِّ؛ لأن الظَّانَّ كالشَّاك، والخائف قد يرجو، فلذلك ضارع الخوف الظَّنَّ والعلم». انظر معاني القرآن للفراء: ٢٦٥/١، ومجاز القرآن: ١٢٦/١، وتفسير الطبري: ٢٩٨/٨، والمحرر: ٤٨/٢، والفريد: ٢٥٨/٢، وتفسير القرطبي: ١٧٠/٥، والبحر: ٣٩/٧.

[٢] قاله الماتريدي والماوردي وابن عطية وأبو حيَّان وغيرهم، انظر تفسير الماتريدي: ١٦٠/٣، والنكت والعيون: ٤٨٢/١، والمحرر: ٤٨/٢، والبحر: ٤٠/٧.

[٣] في (ط): (في ذلك كافية).

[٤] انظر الوجه الأول في تفسير النسفي: ٣٥٥/١، والوجهين في التبيان: ٣٥٥/١، والفريد: ٢٥٨/٢-٢٥٩، والبحر: ٤٦/٧، ومن التبيان نقل.

[٥] روي معناه عن ابن عباس، وقاله ابن قتيبة والثعلبي والبغوي وأبو البقاء والقرطبي وغيرهم، انظر غريب القرآن: ١٢٦، والكشف والبيان: ٢٩٦/١٠، والتفسير البسيط: ٤٩٣/٦، وتفسير البغوي: ٦١٣/١، والتبيان: ٣٥٥/١، وتفسير القرطبي: ١٧٣/٥.

[٦] ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسى فَبَغى عَلَيْهِمْ﴾.

[٧] قاله الطبري والنحاس والماوردي وابن عطية والطبرسي وأبو البقاء وغيرهم، فيكون الفعل متعدِّياً و«سبيلاً» مفعول به، انظر تفسير الطبري: ٢١٦/٨، ومعاني القرآن للنحاس: ٨٠/٢، والنكت والعيون: ٤٨٣/١، والمحرر: ٤٨/٢، ومجمع البيان: ٦٥/٣، والتبيان: ٢٥٩/١.

[٨] انظر الوجه الثاني في التبيان: ٣٥٥/١، والفريد: ٢٥٩/٢.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِـــقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النِّساء: ٣٥].

قوله: ﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾: فيه وجهان[١]:

أحَدُهما: أنَّ الشِّقَاقَ مُضَافٌ إلى «بَين»، ومَعنَاها الظَّرفِيَّةُ، والأصلُ: شِقَاقاً بَينَهما، ولكنَّه اتُّسِعَ فيه فَأُضِيفَ الحدَثُ إلى ظَرفِهِ، وظَرفِيَّتُه بَاقِيَةٌ، نحو: «سَرَّنِي مَسِيرُ اللَّيلَةِ»، ومنه: ﴿مَكْرُ اللَّيلِ﴾[٢] [سبأ: ٣٣].

والثَّانِي: أنَّه خَرَجَ عن الظَّرفِيَّةِ، وبقِيَ كسَائِرِ الأسمَاءِ، كأنَّه أُرِيدَ به المعَاشَرةُ والمصَاحَبَةُ بينَ الزَّوجَينِ، وإلى هذا مَيْلُ **أبي البَقَاءِ**[٣]، قالَ: «والبَيْنُ هنا الوَصلُ الكَائِنُ بينَ الزَّوجَينِ».

و﴿مِنْ أَهْلِهِ﴾: فيه وَجهَان[٤]:

أحَدُهما: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بـ «ابعثُوا»، فهي لابتِدَاءِ الغَايَةِ.

والثَّاني: أن يتعلَّقَ بمحذُوفٍ؛ لأنَّها صفةٌ للنَّكِرَةِ؛ أي: كَائِنَاً من أهلِه، فهي للتَّبعِيضِ.

قولُه: ﴿إِنْ يُرِيدَا﴾: الضَّـــمِيرَان في «يُرِيدَا» و «بَينِهما» يجُوزُ أن يعُودَا على الزَّوجَين؛ أي: إنْ يُرِدِ الزَّوجَان إصـلَاحَاً يُوَفِّقِ الله بينَ الزَّوجَينِ، وأَنْ يعُودا على الحَكَمَين، وأَنْ يعُودَ الأَوَّل على الحَكَمَين والثَّاني على الزَّوجَين، وأن يكونَ بالعَكسِ[٥].

وأُضْمِر الزَّوجَان وإن لم يَجْرِ لهما ذِكْرٌ؛ لدِلَالَةِ ذِكْرِ الرِّجَالِ والنِّساءِ عليهما[٦].

وجَعَلَ **أبو البقاءِ**[٧] الضَّـمِيرَ في «بَينِهما» عَائِدَاً على الزَّوجَين فقط، سَواءٌ قيلَ بأنَّ ضَـمِيرَ «يرِيدَا» عائِدٌ على الحَكَمَين أو الزَّوجَين.

---

[١] انظر الوجه الأول في مجمع البيان: ٦٨/٣، وتفسير الرازي: ٧٣/١٠، وحاشيتان لابن هشام: ٦٦٥/١، والثاني في المحرر: ٤٩/٢، والوجهين في معاني القرآن للأخفش: ٢٥٦/١، والكشاف: ٢٣٥، والفريد: ٢٥٩/٢، وتفسير القرطبي: ١٧٥/٥، وأجاز الأخفش تقدير «ما» محذوفة؛ أي: شقاق ما بينهما.

[٢] ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا﴾، والمراد: مسيرٌ في اللَّيلة، ومكركم في الليل والنَّهار، فالليلة لا تسير لكن السَّير فيها، والليل والنهار لا يمكران لكن المكر فيهما، انظر الكتاب: ١٧٦/١، والإيضاح العضدي: ١٨٤.

[٣] التبيان: ٣٥٥/١.

[٤] انظر الوجهين في التبيان: ٣٥٥/١، والفريد: ٢٥٩/٢.

[٥] انظر المحرر: ٤٩/٢، ومجمع البيان: ٦٨/٣، وتفسير الرازي: ٧٥/١٠، والبحر: ٥٠/٧.

[٦] أي: ذكرهما في الآية الَّتي تسبق هذه الآية: ﴿الرِّجالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّساءِ بِما فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ وَبِما أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]، وإليه أشار الزمخشري في الكشَّاف: ٢٣٥، ومنه نقل المؤلف.

[٧] انظر التبيان: ٣٥٥/١.

قال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النِّساء: ٣٦].

قولُه: ﴿وبالوَالِدَين إحْسَانًا﴾: تقدَّمَ نظِيرَتُها في البَقَرةِ[١]، إلَّا أنَّ هنا قَالَ: «وَبِذِي القُربَى» بإعَادَةِ البَاءِ؛ وذلك لأنَّها في حَقِّ هذه الأمَّةِ فالاعتِنَاءُ بها أَكثَرُ، وإعَادَةُ البَاءِ تدُلُّ[٢] على زِيَادَةِ تَأكِيدٍ فنَاسَبَ ذلك هنا، بخِلَافِ آيةِ البَقَرةِ فإنَّها في حقِّ بنِي إسرَائِيلَ[٣].

وقرأَ ابنُ أبي عَبلَةَ[٤]: «إحسَانٌ» بالرَّفعِ على أنَّه مبتَدَأٌ، وخَبَرُه الجارُّ قَبلَه، والمرادُ بهذه الجُملةِ الأمرُ بالإحسَانِ وإن كانَت خَبَرِيَّةً، كقَولِه: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٥] [يوسف: ٨٣].

قولُه: ﴿والجَارِ ذِي القُربَى﴾: الجمهُورُ على خَفضِ «الجَارِ»، والمرادُ به القَرِيبُ النَّسَبِ، وبـ «الجَارِ الجُنُبِ» البَعِيدُ النَّسَبِ[٦].

وعن مَيمُونِ بنِ مِهرَانَ[٧]: «والجَارِ ذِي القُربى أُرِيدَ به جَارُ القَرِيبِ».

---

[١] في (٨٣)، ذكر أن فيها عدَّة أوجه: الأوَّل: أن تتعلق الباء بـ «إحسانا» على أنَّه مصدر واقع موقع الفعل، والثَّاني: أن تتعلق بفعل محذوف؛ أي: وأحسنوا بالوالدين، وينتصب «إحسانا» على المصدر المؤكد، والثالث: أن يكون التقدير: واستوصوا بالوالدين، وينتصب «إحسانا» على المفعول به، الرابع: أن يكون التقدير: وصيناهم بالوالدين، ويكون «إحسانا» مفعولاً من أجله، والوالدان: الأم والأب، يقال لكل منهما والد، وقيل: يقال للأم «والدة» ولكن غلَّبوا المذكَّر في «الوالدين»، والإحسان: الإنعام على الغير، وقيل: هو النافع لكلِّ شيء، انظر تفصيل ذلك في (أ): أ-ب، و(ط): ١/٤٦١-٤٦٢-٤٦٣.

[٢] في (ط): يدل.

[٣] الكلام منقول بمعناه من البحر: ٧/٥١-٥٢.

[٤] في الكشف والبيان: ١٠/٢٩٩، وتفسير القرطبي: ٥/١٨٢، وله ولأبي حَيْوة في المحرر: ٢/٥٠.

وابن أبي عبلة: هو أبو العباس وقيل: أبو سعيد إبراهيم بن شِمْر بن يَقظَان العُقَيلي الشامي المقدسي، من بقايا التابعين، توفي سنة: ١٥٢هـ، انظر مشاهير علماء الأمصار: ١٨٩، وسير أعلام النبلاء: ٦/٣٢٣.

[٥] من قوله: «وقرأ ابن أبي عبلة...» إلى هنا سقط من (ح).

[٦] روي ذلك عن ابن عبَّاس وعكرمة ومجاهد والضحاك وغيرهم، وقيل: الجار ذي القربى هو الجار المسلم والجار الجنب النصراني أو اليهودي، وقيل: قريب الجوار وبعيد الجوار، انظر تفسير الطبري: ٨/٣٣٥ إلى ٣٤٠، والتحصيل: ٢/٢٤٦-٢٤٧، والمحرر: ٢/٥٠.

[٧] انظر تفسير الطبري: ٨/٣٣٦، والمحرر: ٢/٥٠، والبحر: ٧/٥٢.

وميمون بن مهران: هو أبو أيوب، مولى بني أسد، فقيه أهل الجزيرة، كان عبداً فأعتقته امرأة بالكوفة، فنشأ بها، واستوطن الجزيرة، استعمله عمرُ بن عبد العزيز على خَراجِ الجزيرة وقضائها، توفي سنة: ١١٧هـ، انظر التاريخ الكبير: ٩/١١٥، وتاريخ دمشق: ٦١/٣٣٦، وطبقات علماء الحديث: ١/١٧٢.

قالَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[١]: ((وهذا خَطَأٌ؛ لأنَّه على تأوِيلِه جَمَعَ بينَ ((أل)) والإِضَـافَةِ، إذ كانَ وَجهُ الكَلَامِ ((وجَارٍ ذِي القُربَى)).

ويمكنُ تَصحِيحُ كَلَامِ ابنُ مِهرَانَ على أنَّ ((ذي القُربى))[٢] بَدَلٌ من ((الجَارِ)) على حَذفِ مُضَافٍ؛ أي: والجَارِ جَارِ ذي القُربى، كقَولِه[٣]: [الخفيف]

نَضَّرَ اللهُ أَعْظُمَاً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلحَةِ الطَّلَحَاتِ

أي: أعظَمَ طَلحَة، ومِنْ كَلَامِهم: ((لو يعلَمُون العِلمَ الكَبِيرةِ سِـنُّه))[٤]؛ أي: عِلمَ الكَبِيرَةِ سِـنَّه[٥]، فحَذَف البَدَلَ لدِلَالَةِ الكَلَامِ عليه[٦].

---

(١) انظر المحرر: ٢/٥٠، وردَّه الطَّبري بفساد المعنى؛ لأنَّ الوصيَّة في الآية وصيَّةٌ ببر الجار ذي القرابة لا جار ذي القرابة، ومعنى كلام ابن مهران الوصية بجار ذي القرابة، فبان خطأ كلامه، انظر تفسيره: ٨/٣٣٦.

(٢) قوله: ((ويمكنُ تَصحِيحُ كَلَامِ ابنُ مِهرَانَ على أنَّ ((ذي القُربى)))) سقط من (ح).

(٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيَّات في ديوانه: ٢٠، وفي الحيوان: ١/٢٢٠، واللامع العزيزي: ٦٤٧، والحماسة البصرية: ١/٢٠٧، وبلا نسبة في شرح المعلقات التسع: ١٤٧، والعقد الفريد: ١/٢٤٧، وشرح المفصَّل: ١/١٤٤-١٤٥، والانتخاب: ٢٣-٢٤، ويروى بنصب: ((طلحة)) على تقدير فعلٍ محذوفٍ؛ أي: أعني طلحة، وطلحة الطلحات: هو طلحة بن عبد الله بن خَلَف الخُزاعيّ، إنَّما قيل له ذلك، لأنّه كان في أجداده جماعةٌ يسمّون بطلحة، فأُضيف إليهم؛ لأنّه كان أكرمهم، وقيل: كان في زمانه جماعةٌ اسمُ كلٍّ واحد منهم طلحة فعَلَاهم بالكرم.

(٤) في (ط): سنة، وهو تصحيفٌ، وقد حكى الفرَّاء القول عن بعض العرب، وليس في معاني القرآن له، وانظر ضرائر الشِّعر: ١٦٦-١٦٧، والارتشاف: ٤/١٨٤٠.

(٥) في (ظ) و(ط): سنة، وهو تصحيفٌ.

(٦) وتخريج القراءة هذا هو تخريج أبي حيان في البحر: ٧/٥٣، وحذف المضاف مع إبقاء المضاف إليه على إعرابه ضعيفٌ في القياس قليلٌ في الاستعمال؛ لأنَّ المضاف نائب عن حرف الجر، فإذا حذفته فقد أجحفت في حذف النائب والمنوب عنه؛ ولأنَّ المضاف عاملٌ في المضاف إليه الجرَّ، فلا يجوز حذف العامل وإبقاء عمله، وأجازوا القياس عليه إذا ذكر قبل المضاف المحذوف مثله لفظاً ومعنى، وكان المحذوف بعد عاطفٍ منفصلٍ بـ ((لا)) أو غير منفصل، نحو: ((ما كلُّ سوداءَ تمرةٌ، ولا بيضاءَ شحمةٌ))، ولم يشترط ابن عصفور في حذفه إلَّا أن يكون الكلام مشعراً بحذفه، ولا يجوز الحذف مع اللبس إلَّا في الشعر، وربَّما حذف المضاف دون عاطف كما في المثالين المذكورين، فأجاز الكوفيون القياس عليه، وعدَّه البصريون شذوذا، انظر الكتاب: ١/٦٥-٦٦، والبديع: ١/٣٠٣-٣٠٤، وشرح المفصل: ٢/١٩٦-١٩٧، والمقرب: ١/٢١٤، وشرح التسهيل: ٣/٢٧٠-٢٧١، والارتشاف: ٤/١٨٣٩-١٨٤٠، وتوضح المقاصد: ٢/٨١٩-٨٢٠-٨٢١.

وقرأَ بَعضُــهم[١]: ((والجَارَ ذَا القُربى)) نصــبَاً، وخَرَّجَه **الزَّمَخشَــرِيُّ**[٢] على الاختِصَــاصِ، كقولِه: ﴿حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلَاةِ الوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨].

و((الجُنُب)): صِــفَةٌ على ((فُعُل))، نحو: ((نَاقَةٌ سُــرُحٌ))، ويســتَوِي فيه المفرَدُ والمثَنَّى والمجمُوعُ مذَكَّراً ومؤنَّثَاً، نحو: ((رِجَالٌ جُنُبٌ))، قَالَ تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُباً[٣]﴾ [المائدة: ٦]، وبَعضُــهم يُثَنِّيه ويجمَعُه، ومِثلُه: ((شُلُلٌ))[٤].

وعن عَاصِمٍ[٥]: ((والجَارِ الجَنْبِ)) بفَتحِ الجِيمِ وسكُونِ النُّونِ، وهو وَصفٌ أيضاً بمعنَى الــمُجَانِبِ، كقَولِهم: ((رَجُلٌ عَدْلٌ)).

وأَلِفُ ((الجَارِ)) عن وَاوٍ؛ لقَولهم: ((تَجَاوَرُوا)) و((جَاوَرْتُه))، ويُجمَعُ على ((جِيْرَةٍ)) و((جِيْرَانٍ))[٦].

و((الجَنَابَةُ)): البُعْد، قالَ[٧]: [الطَّويل]

فَلَا تَحْرِمَنِّيْ نَائِلَاً عَنْ جَنَابَةٍ فَإِنِّي امْرُؤٌ وَسْطَ القِبَابِ[٨] غَرِيْبُ

لأنَّ الإنسَانَ يُتْرَكُ جَانِبَاً، ومنه: ﴿وَاجْنُبنِي وَبَنِيَّ[٩]﴾ [إبراهيم: ٣٥].

---

[١] أبو حيوة في مختصــر ابن خالويه: ٣٣، وأبو حيوة وابن أبي عبلة في المحرر: ٥٠/٢، وفي مصــاحف أهل الكوفة في معاني القرآن للفراء: ٢٦٧/١، وبلا نسبة في الكشاف: ٢٣٦.

[٢] انظر الكشاف: ٢٣٦، قال: ((تنبيهاً على عظم حقه لإدلائه بحق الجوار والقربى))، وإليه ذهب الفراء من قبله، وذكره الرازي وأبو البقاء والبيضــاوي، وأجاز أبو البقاء أن تكون ((ذا)) زائدة، وخرج الثعلبي القراءة على الإغراء، انظر معاني القرآن للفراء: ٢٦٧/١، والكشف والبيان: ٢٩٩/١٠، وتفسير الرازي: ٧٧/١٠، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٨٥/١، وتفسير البيضاوي: ٧٤/٢.

[٣] ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا﴾.

[٤] من جمعه قال في جمع الرِّجال: ((جُنُبُون))، و((أَجْنَاب))، وفي جمع الإناث: ((جُنُبَات))، وفي المثنَّى: ((جُنُبَان))، والناقة السـرح: المنْسـرِحةُ فِي سـيرِها السـريعة، ورجلٌ شُـلل: خفيفٌ سـريعٌ، انظر تهذيب اللغة: ١٧٥/٤، ٨١/١١، والمحكم والمحيط الأعظم: ٦١٧/٧، والفائق: ٢٣٨/١.

[٥] من رواية المفضل، انظر السبعة: ٢٣٣، وهما لغتان، وقيل: المراد بالجنب: النَّاحية، فحذف المضاف؛ أي: والجَارِ ذِي الجَنْبِ؛ أَيْ؛ ذِي النَّاحِيَة، انظر معاني القرآن للأخفش: ٢٥٧/١، والحجة: ١٥٨/٣، وتفســير القرطبي: ١٨٣/٥، وعمدة الحفاظ: ٣٤٥/١.

[٦] ويجمع على ((أَجْوَار))، انظر تهذيب اللغة: ١٢٢/١١، والمحكم والمحيط الأعظم: ٥٤٣/٧، واللسان: ١٥٣/٤.

[٧] البيت لعلقمة بن عبدة الفحل في ديوانه: ٤٨، وفي المفضَّليات: ٣٩٤، والكامل: ١٣/٣، وأشعار الشعراء الستة: ٢٥، ونائلاً: عطاءً، يريد به فك أسر أخيه شأس، وكان قد أسره الحارث الغسَّاني.

[٨] في (ح): العباد.

[٩] ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنامَ﴾، وانظر المنجد: ١٦٠، ومجمل اللغة: ١٩٩.

قولُه: ﴿بالجَنْبِ﴾: يجُوزُ في البَاءِ وَجهَانِ[١]:

أحَدُهما: أن تكُونَ بمعنَى «في».

والثَّاني: أن تكُونَ على بَابِها[٢]، وهو الأَولَى، وعلى كِلَا التَّقدِيرَين تتعَلَّقُ بمحذُوفٍ؛ لأنَّها حَالٌ من الصَّاحِبِ.

و﴿وَمَا مَلَكَتْ﴾: يجُوزُ أن يرِيدَ غَيرَ العَبِيدِ والإِمَاءِ بـــ «ما» حَمْلاً على الأنوَاعِ، كقَولِه: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ﴾[٣] [النِّساء: ٣]، وأن يكُونَ أُرِيدَ جَمِيعُ ما مَلَكَه الإِنسَانُ من الحَيَوَانَاتِ، فاختَلَطَ العَاقِلُ بغَيرِه فأَتَى بـ «ما»[٤].

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النِّساء: ٣٧].

قَولُه: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾: فيه سَبعَةُ أوجُهٍ[٥]:

أحَدُها: أن يكُونَ مَنصُوباً بَدَلاً من «مَنْ»، وجُمِعَ حَمْلاً على المعنَى.

الثَّاني: أنَّه نُصِبَ على البَدَلِ من «مختَالاً» وجُمِعَ أيضاً لما تقدَّمَ.

الثَّالِثُ: أنَّه نَصبٌ على الذَّمِّ.

الرَّابعُ: أنَّه مبتَدَأٌ، وفي خَبَرِه قَولَان:

---

[١] انظر الوجهين في التبيان: ٣٥٦/١.

[٢] وبابها الإلصاق، قال سيبويه: «وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط... فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله». انظر الكتاب: ٢١٧/٤، والجنى الدَّاني: ٣٦.

[٣] ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتامى فَانْكِحُوا مَا طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ﴾.

[٤] لأن الحيوانات أكثر من الأرقاء في يد الإنسان، فغلَّب جانب الكثرة، انظر زاد المسير: ٢٨٢، وتفسير الرازي: ٧٧/١٠-٧٨، والبحر: ٥٥/٧.

[٥] انظر الوجه الأول في مشكل إعراب القرآن: ١٩٧/١، والبيان: ٢٥٣/١، والأول والثاني في الكشف والبيان: ٣١١/١٠، والأول والثالث والرابع في الهداية إلى بلوغ النهاية: ١٣٢٤/٢-١٣٢٥، والكشاف: ٢٣٦، وتفسير القرطبي: ١٩٢/٥-١٩٣، والأول والرابع في التحصيل: ٢٥٦/٢، والأوَّل والرابع والخامس في كشف المشكلات: ٣١١/١، والأول والثالث والخامس في تفسير النسفي: ٣٥٧/١، والسادس والسابع في تفسير الطبري: ٣٥٠/٨، والأوجه كلها عدا الثاني والسابع في التبيان: ٣٥٦/١، وعدا السادس والسابع في الفريد: ٢٦٣/٢، والأوجه كلَّها والكلام عليها منقول من البحر: ٥٩/٧-٦٠-٦١، وأجاز الزمخشري والهمذاني الرفع على الذَّمِّ.

أحدُهما: أنَّه محذُوفٌ، فقَدَّره **بعضُهم**[١]: ((مُبْغَضُون))؛ لدِلَالَةِ ﴿إِنَّ الله لا يُحِبُّ﴾[٢] [النِّساء: ٣٦]، **وبعضُهم**[٣]: ((مُعَذَّبُون))؛ لقَولِه: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا﴾.

وقَدَّرَه **الزَّمَخشَرِيُّ**[٤]: ((أَحِقَّاءُ بكُلِّ مَلَامَةٍ))، وقَدَّرَه **أبو البَقَاءِ**[٥]: ((أولئك قُرَنَاؤُهم الشَّيطَانُ)).

والثَّاني: أنَّه قَولَه: ﴿إِنَّ الله لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ﴾ [النِّساء: ٤٠]، ويكونُ قولُه: ﴿والَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾ عَطفَاً على المبتَدَأِ، والعَائِدُ محذُوفٌ، والتَّقديرُ: الَّذِين يبخَلُون والَّذِين يُنْفقُونَ أَموَالَهم رِئَاءَ النَّاسِ إنَّ الله لا يظلِمُهم مِثقَالَ[٦] ذَرَّةٍ، أو مِثقَالَ ذَرَّةٍ لهم، وإليه ذَهَبَ **الزَّجَّاجُ**[٧]، وهذا مُتَكَلَّفٌ جِدَّاً؛ لكَثرةِ الفَوَاصِلِ؛ ولِقَلَقِ المعنَى أيضاً[٨].

الخَامِسُ[٩]: أنَّه خَبَرُ مُبتَدَأٍ مُضمَرٍ؛ أي: هم الَّذِينَ.

السَّادِسُ: أنَّه بَدَلٌ من الضَّمِيرِ المستَكِنِّ في ((فَخُوراً))، ذَكَرَه **أبو البَقَاءِ**[١٠]، وهو قَلِقٌ.

---

(١) أبو البقاء والهمذاني، ولفظ الهمذاني: ((مَشْنُوْءُون))، انظر التبيان: ٣٥٦/١، والفريد: ٢٦٣/٢.

(٢) في الآية السَّابقة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾.

(٣) ابن عطية وأبو البقاء والهمذاني، وذكر أبو البقاء وجهاً آخر في تقدير الخبر، وهو أن يكون تقديره: ((كافرون))، لقوله: ﴿وَأَعتدْنَا للكَافِرِين﴾، وهو إمَّا كفر بالنِّعم أو كفر حقيقي بحسب ما فسِّرت به الآية، انظر المحرر: ٥٢/٢، والتبيان: ٣٥٦/١، والفريد: ٢٦٣/٢.

(٤) الكشاف: ٢٣٦، وإليه ذهب الرازي، انظر تفسير الرازي: ٧٨/١٠.

(٥) ليس في التبيان هذا التقدير، وقد نسبه لأبي البقاء أبو حيَّان، فتابعه السَّمين في نسبته، ونسبه النحاس ومكي للأخفش، قال النحاس: ((وللأخفش فيه قول حسن لم يذكره في الإعراب، جعل ((الذين)) في موضع رفع بالابتداء، وجعل خبره محذوفا؛ لعلم السامع؛ أي: الذين يبخلون أولئك قرناؤهم الشيطان، ودلَّ على هذا الحذف: ﴿ومَن يكُنِ الشَّيطَانُ لَه قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾)). انظر القطع والائتناف: ١٦٥، والهداية إلى بلوغ النهاية: ١٣٢٤/٢-١٣٢٥، والبحر: ٦١/٧.

(٦) من قوله: ((ويكونُ قولُه: ﴿والَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾...)) إلى هنا سقطٌ من (ظ).

(٧) انظر معاني القرآن وإعرابه: ٥١/٢، وأجازه النحاس والمهدوي والباقولي والطبرسي وأبو البقاء، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٢١٤/١، والتحصيل: ٢٥٦/٢، وكشف المشكلات: ٣١١/١، ومجمع البيان: ٧١/٣، والتبيان: ٣٥٦/١.

(٨) من قوله: ((أو مِثقَالَ ذَرَّةٍ لهم...)) إلى هنا سقط من (ح)، وقال أبو حيَّان في تعليل قلق المعنى: ((لأنَّ الخبر لَا ينتظم مَعَ المبتدأ مَعْنَاهُ انتظاماً وَاضِحاً؛ لِأَنَّ سِيَاقَ المبتدأ وَمَا عُطِفَ عليه ظاهر من قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٣٨]، لَا يُنَاسِبُ أَنْ يُخْبَرَ عنه بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، بَلْ مَسَاقُ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ﴾ أَنْ يكون اسْتِئْنَافَ كلام إِخْبَاراً عَنْ عَدْلِهِ وَعَنْ فضله تعالى وَتَقَدَّسَ)). البحر: ٦٠/٧.

(٩) من أوجه اعراب ((الذين يبخلون)).

(١٠) انظر التبيان: ٣٥٦/١، فيكون في محل رفع.

السَّابِعُ: أنَّه صِفَةٌ لـ «مَنْ»، كأنَّه قِيلَ: لا يُحِبُّ المختَالَ الفَخُورَ البَخِيلَ[١].

و﴿بالبُخلِ﴾: فيه وَجهَانِ[٢]:

أحَدُهما: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بـ «يأمُرُون»، فالبَاءُ للتَّعدِيَةِ على حَدِّ: «أَمَرتُك بكَذَا».

والثَّاني: أنَّها بَاءُ الحَالِيَّةِ، والمأمُورُ مَحذُوفٌ، والتَّقدِيرُ: ويأمُرُون النَّاسَ بشُكرِهم معَ التِبَاسِهم بالبُخلِ، فيكُونُ في المعنَى كقَولِ الشَّاعِرِ[٣]: [البسيط]

أجْمَعْتَ أَمْرَيْنِ ضَاعَ الحَزْمُ بَينَهُمَا تِيْهَ المُلُوكِ وأَفعَالَ المَمَالِيْكِ

و«المُخْتَالُ»: التَّيَّاهُ الجَهُولُ، و«المُخْتَالُ» اسمُ فَاعِلٍ من «اخْتَالَ يَخْتَالُ»؛ أي: تَكَبَّرَ وأُعجِبَ بنَفسِه، وأَلِفُه عن يَاءٍ؛ لِقَولِهم: «الخُيَلَاءُ» و«المَخِيْلَةُ»، وسُمِعَ أيضاً: «خَالَ الرَّجُلُ» «يَخَالُ» «خَوْلاً» بالمعنى الأوَّلِ، فيكُونُ لهذا المعنى مَادَّتَانِ: «خَيَلَ» و«خَوَلَ»[٤].

و«الفَخرُ»: عَدُّ مَنَاقِبِ الإنسَانِ ومَحَاسِنِه، و«فَخُورٌ» صِيغَةُ مُبَالَغَةٍ[٥].

وفي «البُخلِ» أربَعُ لُغَاتٍ: فتحُ الخَاءِ والبَاءِ، وبها قرأَ حَمزَةُ والكِسَائِيُّ[٦].

وبضَمِّهما، وبها قرأَ الحَسَنُ وعِيسَى بنُ عُمَرَ[٧].

---

[١] منعه الهمذاني والقرطبي؛ لأنَّ «من» لا يوصف ولا يوصَف به، انظر الفريد: ٢٦٣/٢، وتفسير القرطبي: ١٩٢/٥/٥.

[٢] انظر الوجهين في البحر: ٥٨/٧، ومنه نقل.

[٣] البيت لعلي بن الجَهْم في ديوانه: ١٦١، وفي الزهرة: ٦٢٢، ومحاضرات الأدباء: ٣٢١/١، والتذكرة الحمدونية: ١٠٩/٣، وبلا نسبة في التمثيل والمحاضرة: ٤٤٥، وهو في هجاء عمر بن الفَرَج.

[٤] انظر غريب الحديث لابن قتيبة: ١٦١/٢، ومقاييس اللغة: ٢٣٥/٢-٢٣٦، والمحكم والمحيط الأعظم: ٢٥٩/٥، وعمدة الحفاظ: ٥٤٢/١-٥٤٣، والبحر: ٦/٧، ومنه نقل كلامه عن «المختال».

[٥] انظر جمهرة اللغة: ٥٨٩/١، واللِّسان: ٤٨/٥.

[٦] وكذا خلف، انظر تحبير التيسير: ٣٣٩، والإتحاف: ٥١١/١، واختار أبو عبيد قراءة الجمهور؛ لأنها اللغة العالية، انظر الكشف والبيان: ٣١٢/١٠.

[٧] في المحرر: ٥٢/٢، والبحر: ٥٩/٧، ولعيسى بن عمر في مختصر ابن خالويه: ٣٣، والكشف والبيان: ٣١٢/١٠، وللحسن في التحصيل: ٢٥١/٢

والحسن: هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري الفقيه القارئ، ولد في المدينة في خلافة عمر، وكانت أمه خادمة لزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة، وهو إمام أهل البصرة وسيد زمانه، وكان من التَّابعين، توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ، انظر ذكر أسماء التابعين: ١٠١/١، والسلوك: ١٢٥/١، والوافي بالوفيات: ١٩٠/١٢.

وعيسى بن عمر: هو عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري المقرئ، قيل: هو مولى لبني مخزوم، وهو من ولد الحكم بن عبد الله الأعرج، وقيل: كان من ثقيف، لخالد بن الوليد، وقيل: هو مولى خالد بن الوليد المخزومي ونزل في ثقيف، كان من قراء البصرة ونحاتها، وله في النحو نيّف وسبعون تصنيفا، عدمت، ومنها تصنيفان كبيران، اسم أحدهما=

وبفَتحِ الباءِ وسكُونِ الخاءِ، وبها قرأَ قَتَادَةُ وابنُ الزُّبَيرِ[١].

وبضمِّ الباءِ وسكُونِ الخاءِ، وبها قرأَ[٢] جمهُورُ النَّاسِ.

و«البُخْلُ» و«البَخَلُ» كـ «الحُزْنِ» و«الحَزَنُ»، و«العُرْبِ» و«العَرَبِ»[٣].

و﴿مِن فَضْلِهِ﴾: يجُوزُ أن يتعلَّقَ بـــ «آتَاهُم»، أو بمحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ من «ما»، أو مِنَ العَائِدِ عليها[٤].

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النِّساء: ٣٨].

قَولُه: ﴿والَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾: فيه ثَلَاثَةُ أوجُهٍ[٥]:

أحَدُها: أن يكُونَ مَرفُوعَاً عَطفَاً على «الَّذين يبخَلُون»، والخَبَرُ ﴿إِنَّ الله لاَ يَظْلِمُ﴾[٦] [النِّساء: ٤٠]، وقد تقدَّمَ ذلك وضَعْفُه.

الثَّاني: أنَّه مجرُورٌ عَطفَاً على «الكَافِرِين»؛ أي: أعتدنا للكَافِرِين وللَّذِين ينفِقُون أموَالَهم رِئَاءَ النَّاسِ، قَالَه **ابنُ جَرِيرٍ**[٧].

=الإكمال والآخر الجامع، توفي سنة ١٤٩هـ، انظر أخبار النحويين البصريين: ٢٦، والمتفق والمفترق: ١٥٩٧/٣، وإنباه الرواة: ٣٧٤/٢.

[١] في البحر: ٥٩/٧، ولقتادة في التحصيل: ٢٥١/٢، ولقتادة وعبد الله بن سراقة وأيوب السختياني في الكشف والبيان: ٣١١/١٠-٣١٢، وهي لغة بكر بن وائل في مختصر ابن خالويه: ٣٣.

وقتادة: هو الصحابي الجليل أبو عمر قتادة بن النعمان بن زيد الأنصاري الخزرجي، شهد بدراً وأحد والمشاهد كلها، ورميت عينه يوم أحد فردَّها النبي صلى الله عليه وسلم، توفي سنة ٢٣هـ، انظر الطبقات الكبرى: ٤٥٢/٣، ومعجم الصحابة للبغوي: ٤٦/٥.

[٢] قوله: «قتادة وابن الزبير، وبضم الباء وسكون الخاء وبها قرأ» سقط من (ح).

[٣] قال الرَّضي: «و«فُعْل» و«فَعَل» يشتركان في كثير من المصادر». و«البُخْل» لغة تميم والحجاز، و«البُخُل» لغة الحجاز، و«البَخْل» لغة بعض بكر بن وائل، و«البَخَل» لأسد، انظر الكتاب: ٣٤/٤، ولغات القرآن للفراء: ٥٤-٥٥، والخصائص: ١٠٢/٢، وشرح الشَّافية للرضي: ٩٤/٢.

[٤] انظر الوجه الثاني في التبيان: ٣٥٦/١، والوجه الثَّاني «الحال من العائد» في الفريد: ٢٦٤/٢.

[٥] انظر الوجه الأول في معاني القرآن وإعرابه: ٥١/٢، والتحصيل: ٢٥٦/٢، والتفسير البسيط: ٥١١/٦، والأوَّل والثاني في إعراب القرآن للنحاس: ٢١٤/١، وتفسير الرازي: ٧٩/١٠، والتبيان: ٣٥٧/١، والأوجه الثلاثة في كشف المشكلات: ٣١١/١، والمحرر: ٥٢/٢، والبحر: ٦٢/٧، وزاد الباقولي أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف؛ أي: هم الذين ينفقون، وزاد النَّحاس وغيره أن يكون في محل نصب عطفاً على «الَّذين» إذا كان بدلا من «من».

[٦] ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾.

[٧] انظر تفسير الطبري: ٣٥٦/٨.

الثَّالِثُ: أنَّه مبتَدَأٌ وخَبَرُه محذُوفٌ؛ أي: «مُعَذَّبُون»، أو «قَرِينُهم الشَّيطَانُ»، فعلى الأوَّلَين يكُونُ من عَطفِ المفرَدَاتِ، وعلى الثَّالِثِ مِنْ عَطفِ الجمَلِ.

قَولُه: ﴿رِئَاءَ النَّاسِ﴾: فيه ثَلَاثَةُ أوجُهٍ[١]:

أحدُها: أنَّه مَفعُولٌ من أجلِه، وشُرُوطُ النَّصبِ متوَفِّرَةٌ[٢].

والثَّاني: أنَّه حَالٌ من فَاعِلِ «ينفِقُون»، يعني مَصدَراً وَاقِعَاً مَوقِعَ الحَالِ؛ أي: مُرَائِينَ.

والثَّالِثُ: أنَّه حَالٌ من نَفسِ الموصُولِ، ذَكَرَه **المَهدَوِيُّ**[٣].

و«رِئاءَ» مَصدرٌ مُضافٌ إلى المفعُولِ.

قولُه: ﴿وَلا يُؤْمِنُونَ﴾: فيه ثَلَاثةُ أوجُهٍ[٤]:

أحدُها: أنَّه مستَأنَفٌ.

والثَّاني: أنَّه عَطفٌ على الصِّلَةِ، وعلى هذَين الوَجهَين فلا مَحَلَّ له من الإعرَابِ.

والثَّالثُ: أنَّه حَالٌ من فَاعِلِ «ينفِقُون».

إلَّا أنَّ هذَين الوَجهَين الأَخِيرَين -أعنِي العَطفَ على الصِّلَةِ والحَالِيَّةَ- يمتَنِعَان على الوَجهِ المحكِيِّ عن **المَهدَوِيِّ**، وهو كَونُ «رِئَاءَ» حَالاً من نَفسِ الموصُولِ؛ لئلَّا يلزَم الفَصلُ بينَ أبعَاضِ الصِّلَةِ أو بَينَ الصِّلَةِ ومَعمُولِها بأجنَبِيٍّ[٥]، وهو «رِئاءَ»؛ لأنَّه حَالٌ من الموصُولِ لا تعلُّقَ له بالصِّلَةِ، بخِلَافِ ما إذا جَعَلْنَاه

---

[١] انظر الوجه الأول في تفسير النسفي: ٣٥٨/١، والثاني في المحرر: ٥٢/٢، ومجمع البيان: ٧١/٣، والأوجه الثلاثة في مشكل إعراب القرآن: ١٩٧/١، والتحصيل: ٢٥٦/٢-٢٥٧، والبيان: ٢٥٣/١، والتبيان: ٣٥٧/١، والبحر: ٦٢/٧-٦٣، ومنه نقل.

[٢] تقدَّم الحديث عنها في الصَّفحة: (٥٥)، الحاشية: (٦).

[٣] انظر التحصيل: ٢٥٦/٢-٢٥٧، وضعفه ابن عطية، انظر المحرر: ٥٢/٢-٥٣.

والمهدوي: هو أبو العباس، أحمد بن عمَّار بن أبي العباس المهدوي المغربي المفسر النحوي، أصله من المهديَّة من بلاد إفريقية، كان عالماً بالأدب والقراءات، ألف كتاب التَّفصيل، وهو كتاب كبير في التفسير، ثمَّ ألَّف التحصيل، وهو كالمختصر منه، وله كتاب تعليل القراءات السبع، وشرح كتاب الهداية، توفي سنة ٤٤٠هـ، انظر إنباه الرواة: ١٢٦/١، والوافي بالوفيات: ١٦٩/٧، والبلغة: ٨٠.

[٤] انظر الوجه الأول والثاني في مشكل إعراب القرآن: ١٩٧-١٩٨، والتحصيل: ٢٥٦/٢-٢٥٧، والبيان: ٢٥٣/١-٢٥٤، والتبيان: ٣٥٧/١، والأول والثالث في الهداية إلى بلوغ النهاية: ١٣٢٧/٢، والثالث في تفسير الراغب: ١٢٤٠/٣، والمحرر: ٥٣/٢، والأوجه الثَّلاثة في البحر: ٦٢/٧-٦٣.

[٥] إلَّا ما شذَّ؛ لأنَّ الصلة كجزءٍ من الاسم، انظر المقدمة الجزولية: ٥٢، واللباب: ١٢٨/٢، ومثل المقرب: ١٢٢-١٢٣، وشرح التسهيل: ٢٣٣/١.

مَفعُولَاً له أو حالاً من فَاعِلِ «ينفِقُون»؛ فإنَّه على الوَجهَين مَعمُولٌ لـ «ينفِقُون» فلَيسَ أجنَبِيَّاً، فلم نُبَالِ[1] بالفَصلِ به[2].

وفي جَعْلِ «وَلا يُؤْمِنُونَ» حَالاً نَظَرٌ؛ من حَيثُ/ إنَّ **بَعضَهم**[3] نَصَّ على أنَّ المضَارِعَ المنفِيَّ بـ «لا» ٢٠٨/أ كالمُثبَتِ في أنَّه لا تدخُلُ عليه واوُ الحَالِ، وهو مَحَلُّ تَوَقُّفٍ.

وكُرِّرَت «لا» في قَولِه: ﴿ولا باليَومِ﴾: وكذا البَاءُ؛ إشعَارَاً بأنَّ الإِيمَانَ مُنتَفٍ عن كلٍّ على حِدَتِه، لو قُلتَ: «لا أَضرِبُ زَيدَاً وعُمَرَاً» احتَمَلَ نَفيَ الضَّربِ عن المجمُوعِ، ولا يلزَمُ منه نَفيُ الضَّربِ عن[4] كلِّ وَاحِدٍ على انفِرَادِه، واحتَمَلَ نَفيَه عن كلِّ وَاحدٍ بانفِرَادِه، فإذا قُلتَ: «ولا عَمرَاً» تعَيَّنَ هذا الثَّانِي[5].

قَوله: ﴿فَسَاءَ قَرِينًا﴾: في «سَاءَ» هذه احتِمَالَان[6]:

---

[1] في (ظ) و(ط): يبال.

[2] أشار إلى ذلك مكي والمهدوي نفسه وابن الأنباري وأبو البقاء وأبو حيَّان وغيرهم، وقال أبو حيَّان: «وهذا وجه متكلف، وتعلق «رئاء» بقوله: «ينفقون» واضح، إما على المفعول له أو الحال، فلا ينبغي أن يعدل عنه». انظر مشكل إعراب القرآن: ١٩٧/١-١٩٨، والتحصيل: ٢٥٦،٢-٢٥٧، والبيان: ٢٥٣/١-٢٥٤، والتبيان: ٣٥٧/١، والبحر: ٦٣/٧ وكلام المؤلِّف عن الوجه منقولٌ من البحر، ونقله أبو حيَّان من المشكل.

[3] نصَّ عليه ابن مالك وأبو حيَّان وابن هشام، وأجاز مكي والزمخشري وابن عصفور وابن الحاجب وابن الناظم والمرادي وغيرهم دخول الواو على المضارع المنفي بـ «لا» وعدمه، وجعل ابن النَّاظم ترك الواو في مثله أكثر من دخولها، انظر الهداية إلى بلوغ النهاية: ١٣٢٧/٢، والمفصل: ٨٢، وأمالي ابن الحاجب: ٨٣٠/٢، وشرح التسهيل: ٣٥٩/٢-٣٦٠، وشرح ابن النَّاظم: ٢٤٦، والارتشاف: ١٦٠٣/٣، والجنى الداني: ١٦٤، وأوضح المسالك: ٢٨٩/٢، وتمهيد القواعد: ٢٣٤٠/٥.

[4] قوله: «المجمُوعِ، ولا يلزَمُ منه نَفيُ الضَّربِ عن» سقطٌ من (ح).

[5] زيادة «لا» مع الواو العاطفة تفيد المنع من الجميع، لِأَن الْوَاو للْجمع وإعادة «لَا» كإعادة الفعل فَيصير الكلام بهَا جملتين، انظر الأصول: ٤٠٠/١، واللباب: ٤٢٦/١، وكلامه عن تكرار «لا» منقول بالمعنى من البحر: ٦٣/٧.

[6] انظر الوجه الأول في معاني القرآن للفراء: ٢٦٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥٢/٢، وإعراب القرآن للنَّحَّاس: ٢١٤/١، والتفسير البسيط: ٥١٢/٦، والمحرر: ٥٣/٢، ومجمع البيان: ٧١/٣، والتبيان: ٣٥٧/١، والبحر: ٦٤/٧، والمغني: ٢١٧، والوجهين في الكشف والبيان: ٣١٧/١٠، وتفسير البغوي: ٦٢١/١، ومن التبيان نقل الكلام عن الوجه الأول.

أحَدُهما: أنَّها نُقِلَتْ إلى الذَّمِّ فجَرَت مَجرَى «بِئسَ»، ففيها ضَمِيرُ فَاعِلٍ لها مُفسَّرٌ بالنَّكِرَةِ بَعدَه، وهو[1] «قَرِيناً»، والمخصُوصُ بالذَّمِّ مَحذُوفٌ؛ أي: فسَاءَ قَرِيناً هو، وهو عَائِدٌ إمَّا على الشَّيطَانِ، وهو الظَّاهِرُ، وإمَّا على «من». وقد تقدَّم حُكمُ «نِعمَ» و«بِئسَ»[2].

والثَّاني: أنَّها على بَابِها فهي متَعَدِّيَةٌ ومَفعُولُها محذُوفٌ، و«قَرِيناً» على هذا مَنصُوبٌ على الحَالِ أو على القَطعِ، والتَّقدِيرُ: فسَاءَه؛ أي: فسَاءَ الشَّيطَانُ مُصَاحِبَه.

واحتَجُّوا للوَجهِ الأوَّلِ بأنَّه كانَ ينبَغِي أن يَحْذِفَ الفَاءَ من «فسَاءَ» أو تقتَرِنَ به «قد»؛ لأنَّه حينَئِذٍ فعلٌ متَصَرِّفٌ مَاضٍ، وما كانَ كذلك ووقَعَ جَوَاباً للشَّرطِ تجَرَّدَ من الفَاءِ أو اقتَرَنَ بـ «قد»، هذا معنى كَلَامِ **الشَّيخِ**[3].

وفيه نَظَرٌ؛ لقَولِه تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ﴾[4] [النَّمل: ٩٠] ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧] فما يُؤَوَّلُ به هذا ونحوُه يُتَأَوَّلُ به هذا[5].

ومِمَّنْ ذَهَبَ إلى أنَّ «قريناً» مَنصُوبٌ على الحَالِ **ابنُ عَطِيَّةَ**[6]، ولكن يحتَمِلُ أن يكُونَ قَائِلاً بأنَّ «سَاءَ» مُتعَدِّيَةٌ، وأن يكُونَ قَائِلاً برَأيِ **الكوفِيِّين**[7]، فإنَّهم ينصِبُون ما بَعدَ «نِعمَ» و«بِئسَ» على الحالِ.

---

[1] في (ط): وهي.

[2] في الآية (٩٠) من البقرة، ذكر أنَّهما فعلان ماضيان غير متصرِّفان، فلا يعملان إلا بمعرَّفٍ بـ «أل»، أو فيما أضيف إلى ما هما فيه، أو في مضمر مفسرٍّ بنكرة، أو في «ما» على قول سيبويه، وزعم الكوفيون أنهما اسمان، وذكر أنَّ فيهما لغات، وأنَّ ما بعدهما مخصوص بالمدح أو الذم، وقد يحذف لقرينة، واختلف النحويون في «ما» الداخلة عليهما اختلافاً كبيراً، انظر تفصيل ذلك في (أ): ٣٩/ب، ٤٠/أ، و(ط): ٥٠٧/١ إلى ٥١٠.

[3] انظر البحر: ٦٤/٧، وضعف الوجه الثاني من أجل ذلك، فالفاء إنَّما تدخل على جواب الشَّرط الماضي وجوباً إذا كان ماضياً لفظاً ومعنى ومعه «قد» ظاهرة أو مقدَّرة، وتدخل عليه جوازاً إذا كان ماضياً باللفظ لا بالمعنى وفيه معنى الوعد أو الوعيد، انظر أمالي ابن الحاجب: ١١٤/١-١١٥، وشرح التسهيل: ٧٦/٤، وتوضيح المقاصد: ١٢٨٢/٣، وشرح التَّصريح: ٤٠٤/٢.

[4] ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾.

[5] أجاز النُّحاة اقتران جواب الشَّرط بالفاء في الشَّاهد الأوَّل من سورة النمل؛ لأنَّ الفعل ماضٍ باللَّفظ لا بالمعنى، فقد تضمن معنى الوعيد، ونزل لتحقُّق وقوعه منزلة ما وقع، فهو ماضٍ مجازاً ومعناه الاستقبال، وأمَّا الشَّاهد الثَّاني من سورة يوسف فالجواب فيه ماضٍ لفظاً ومعنى، فقدَّروا معه «قد»، ومنهم من جعل التقدير: فقولوا أو فاعلموا كذبت، انظر معاني القرآن للفراء: ٢٤/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٠٧/١، والبديع: ٦٣٣/١، وشرح الشافية الكافية: ١٥٩٥/٣، والجنى الداني: ٦٧، والمغني: ٢١٧-٢١٨.

[6] لم ينصبه ابن عطية على الحال، بل أعربه تمييزاً، انظر المحرر: ٥٣/٢.

[7] وهو مذهب الكسائي من الكوفيين، ومذهب البصريين والفراء النصب على التمييز، انظر حاشيتان لابن هشام: ٨٩٩/١، والمساعد: ١٢٩/٢.

و((القَرِينُ)): المُصَاحِبُ الملَازِمُ، وهو ((فَعِيْلٌ)) بمعنى ((مُفَاعِلٍ)) كـ ((الخَلِيطِ)) و((الجَلِيسِ)).

و((القَرَنُ)): الحَبلُ، لأنَّه يُقْرَنُ به بَينَ البَعِيرَينِ[١]، قَالَ[٢]: [البسيط]

وابنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرَنٍ

قال تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ [النِّساء: ٣٩].

قولُه: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ﴾: قد تقدَّمَ الكَلَامُ على نظِيرَتِها[٣]، وهذا يَحْتَمِلُ أن يكُونَ الكَلَامُ قد تَمَّ هنا؛ أي: وأيُّ شَيءٍ عليهم في الإِيمَانِ بالله، أو وماذا عليهم من الوَبَالِ والعَذَابِ يومَ القِيَامَةِ، ثمَّ استَأنَفَ بقَولِه: ﴿لَوْ آمَنُواْ﴾، ويكُونُ جَوَابُها مَحذُوفَاً؛ أي: لحَصَلَت لهم السَّعَادَةُ.

ويحتَمِلُ أن يكُونَ تمامُ الكَلَامِ بـــ ((لو)) وما بَعدَها، وذلك على جَعْلِ ((لو)) مَصدَرِيَّةً عِندَ مَنْ يُثْبِتُ لها ذلك[٤]؛ أي: وماذا عليهم في الإِيمَانِ، ولا جَوَابَ لها حِينَئِذٍ[٥].

---

[١] انظر إصلاح المنطق: ٤٧، وتهذيب اللغة: ٨٧/٩-٨٩، والمحكم والمحيط الأعظم: ٣٦٤/٦-٣٦٥، والكلام عن معاني ((القرين)) و((القرن)) منفولٌ من البحر: ٦/٧.

[٢] البيت لجرير في ديوانه: ١٢٨/١، وهو له في الكتاب: ٩٧/٢، وفي فحولة الشعراء: ٩، والمقتضب: ٤٦/٤، والعقد الفريد: ٣٣٠/٢، وشرح أبيات سيبويه: ٣١٠/١-٣١١، والصناعتين: ٢٤، وعجزه: لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ، وابن اللبون من الإبل: الَّذي استوفى سنتين ودخل في الثالثة، والبزل: الَّذي له تسع سنين، ولز: شدَّ، والقناعيس: الشداد، يهجو الشَّاعر عدي بن الرِّقَاع العاملي، يقول له: أنت في الشعراء بمنزلة ابن اللبون في الإبل، وأنا بمنزلة الفحل البازل، وابن اللبون لا يستطيع دفع الفحول.

[٣] في الكلام عن الآية (٢٦) من البقرة، ففي ((ماذا)) وجهان: أن تكون ((ما)) وحدها اسم استفهام، و((ذا)) بمعنى ((الَّذي))، أو تكون ((ماذا)) اسماً واحداً، انظر (ط): ٢٣١/١.

[٤] ذهب الفرَّاء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك وابن هشام إلى أنَّ ((لو)) تأتي مصدريَّة، وعلامتها أن تصلح في موضعها ((أنْ))، وأكثر وقوعها بعد ما يدلُّ على تمنٍّ، وقلَّ وقوعها بعد غير ذلك، وأكثر النحويّين لا يذكرون ((لو)) في الحروف المصدرية، انظر معاني القرآن للفرَّاء: ١٧٥/١، وشرح التسهيل: ٢٢٨/١-٢٢٩، والجنى الداني: ٢٨٧-٢٨٨، والمغني: ٣٤٩-٣٥٠.

[٥] انظر التبيان: ٣٥٨/١، والبحر: ٦٥/٧، ومنه نقل.

وأجَازَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[١] أن يكُون ((وَمَاذَا عَلَيْهِمْ)) جَوَابَاً لـــ ((لو))، فإنْ أرادَ مِنْ جِهَةِ المعنى فَمُسَلَّمٌ، وإن أَرَادَ من جِهَةِ الصِّنَاعَةِ ففَاسِدٌ؛ لأنَّ الجَوَابَ الصِّنَاعِيَّ لا يتقدَّمُ عندَ **البَصرِيِّين**[٢]، وأيضاً فالاستِفهَامُ لا يُجابُ به ((لو))[٣].

وأجَازَ **أبو البَقَاءِ**[٤] في ((لو)) أن تكُونَ بمعنَى ((إنْ)) الشَّرطِيَّةِ، كما جَاءَ في قَولِه: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾[٥] [البقرة: ٢٢١]؛ أي: وأيُّ شَيءٍ عليهم إنْ آمَنُوا، ولا حَاجَةَ إلى ذلك.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٤٠].

قَولُه: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾: فيه وَجهَانِ[٦]:

أَحَدُهما: أنَّه مَنصُوبٌ على أنَّه نَعتٌ لمصدَرٍ مَحذُوفٍ؛ أي: لا يَظْلِمُ أَحَدَاً ظُلمَاً وَزنَ ذَرَّةٍ، فَحَذَفَ المفعُولَ والمصدَرَ وأقَامَ نَعتَه مُقَامَه.

ولـــمَّا ذَكَرَ **أبو البَقَاءِ**[٧] هذا الوَجهَ قَدَّرَ قَبلَه مُضَافَاً مَحذُوفَاً، قَالَ: ((تقدِيرُه: ظُلماً قَدْرَ مِثقَالِ ذَرَّةٍ)). فَحَذَفَ المصدرَ وصفته، وأَقَامَ المضَافَ إليه مُقَامَهمَا.

---

[١] انظر المحرر: ٥٣/٢.

[٢] لأنَّ الشَّرط له الصدر، ومذهب الكوفيِّين والأخفش والمبرد وأبي زيد الأنصاري جواز تقديم الجواب، قال ابن مالك: ((ويردّه أنّ حرف الشّـرط دالٌّ على معنى في الشَّـرط والجزاء، وهو الملازمة بينهما، فوجب تقديمه عليهما، كما وجب تقديم سـائر حروف المعاني على ما فيه معناه)). واحتجّ أبو زيدٍ على مذهبه بمجيء المتقدّم مقترناً بالفاء، وأجاز المازني تقديمه إن كان فعلاً مضارعاً ومنعه إن كان ماضياً، وأجاز بعض البصريّين تقديم الجواب إذا كان ماضياً أو كان الفعل والجواب ماضيين، انظر الكتاب: ٦٦/٣، والنَّوادر: ٢٨٣، والمقتضب: ٦٨/٢، والخصائص: ٣٨٩/٢-٣٩٠، وشرح التسـهيل: ٨٥/٤-٨٦، والارتشـاف: ١٨٧٩/٤، والمغني: ٧٠٦، واعتراض الشـرط على الشـرط: ٤٣، والمسـاعد: ١٦٣/٣.

[٣] لأنَّ ((لو)) انفردت بأنَّ جوابها لا يكون إلَّا فعلاً ماضياً مثبتاً أو منفيَّاً بـ ((ما))، أو مضارعاً مجزوماً بـ ((لم))، انظر شرح الشـافية الكافية: ١٦٣٩/٣، والجنى الداني: ٢٨٣، والمغني: ٣٥٨، والردِّ المتقدِّم على ابن عطيَّة هو رد أبي حيان عليه، نقله المؤلف بالمعنى، انظر البحر: ٦٥/٧-٦٦.

[٤] انظر التبيان: ٣٥٨/١.

[٥] ﴿وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾.

[٦] انظر الوجهين في المحرَّر: ٥٣/٢-٥٤، والتِّبيان: ٣٥٨/١، والبحر: ٧١/٧-٧٢، والوجه الثَّاني في الفريد: ٢٦٦/٢، ومن المحرَّر نقل المؤلِّف بواسطة البحر.

[٧] التِّبيان: ٣٥٨/١.

ولا حَاجَةَ إلى ذلك؛ لأنَّ المثقَالَ نفسَه هو قَدْرٌ من الأقدَارِ، جُعِلَ مِعيَاراً لهذا القَدْرِ المَخصُوصِ.

والثَّاني: أنَّه مَنصُوبٌ على أنَّه مَفعُولٌ ثانٍ لـ «يَظْلمُ»، والأوَّلُ مَحذُوفٌ، كأنَّهم ضَمَّنوا «يظلِمُ» مَعنَى «يَغْصِبُ» و«يُنقِصُ»[1] فَعَدَّوه لاثنَينِ، والأصل: إنَّ الله لا يظلِمُ أحَدَاً مِثقَالَ ذَرَّةٍ.

قَولُه: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾: حُذِفَتِ النُّونُ تخفِيفاً؛ لكثرَةِ الاستِعمَالِ، وهذه قَاعِدَةٌ كُلِّيَّةٌ، وهو أنَّه يجُوزُ حَذفُ نُونِ «يكون» مَجزُومَةً، بشَرطِ ألَّا يَلِيَها[2] ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ، نحو: «لَم يَكُنْه» وألَّا تُحَرَّكَ النُّونُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[3] [البينة: ١] خِلَافاً **لِيُونُسَ**[4]، فإنَّه أَجَازَ ذلك مُستَدِلَّاً بقَولِه[5]: [الطَّويل]

فَإِنْ لم تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَد أَبْدَتِ المِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

وهذا عندَ **سِيبويهِ**[6] ضَرُورَةٌ، وإنَّما حُذِفَتِ النُّونُ لِغُنَّتِها وسُكُونِها فأشبَهَتِ الواوَ[7]، وهذا بخلَافِ سَائِرِ الأفعالِ، نحو: «لم يَضِنَّ» و«لم يَهُنْ»؛ لكثرَةِ استِعمَالِ «كَانَ»، وكان ينبَغِي أن تعُودَ الوَاوُ عندَ حَذْفِ هذه النُّونِ؛ لأنَّها إنَّما حُذِفَتْ لالتِقَاءِ السَّاكِنَين، وقد زَالَ ثَانِيهِمَا وهو النُّونُ، إلَّا أنَّها كالملفُوظِ بها[8].

---

[1] في (ط): ضَمَّنوا «بظلمُ» مَعنَى «بغضب» و«بنقص»، وهو تصحيف.

[2] في (أ): يلها.

[3] ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾.

[4] انظر شرح التَّسهيل: ٣٦٦/١، وشرح ابن الناظم: ١٠٢، ونسب ابن هشام ذلك للكوفيِّين أيضاً، انظر تخليص الشَّواهد: ٢٦٧-٢٦٨.

[5] البيت لخِنجَر بن صخر الأسدي في سر صناعة الإعراب: ١٩٥/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٤٥/٧، واللِّسان: ٣٦٤/١٣، والمقاصد الشَّافية: ٢١٣/٢، وشرح التَّصريح: ٢٦٠/١، وخزانة الأدب: ٣٠٤/٩، ولبعض بني أسد في التَّمام في تفسير أشعار هذيل: ١٧٦، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل: ٣٦٧/١، وروي: «فإلَّا تك»، والضَّيغم: الأسد، ولا ضرورة في البيت على رأي ابن مالك؛ لإمكان أن يقال: لم تكن المرآة.

[6] انظر الكتاب: ١٨٤/٤.

[7] أي: واو «يكون»، وأشار المحقق إلى أنَّ الشبه في الحذف لا سببه؛ لأن الواو حذفت لالتقاء الساكنين، والنون للتخفيف وكثرة الاستعمال، انظر (ط): ٦٨١/٣، الحاشية: ٤.

[8] وحذف نون النَّاقصة كثيرٌ، ويقل الحذف في التَّامَّة، وإنما يمتنع حذفها مع الضَّمير؛ لأنَّ الضَّمير يردُّ الشَّيء إلى أصله، ويمتنع إذا تحرَّكت النُّون لالتقاء السَّاكنين؛ لأنَّها بحركتها قد فارقت شبه حروف اللين إذْ كُنّ لا يكُنّ إلا سواكن، ولأنَّ مخرجها يكون من الفم لا من الأنف، وهي إنَّما تحذف لشبهها بحروف العلَّة في الحذف لالتقاء السَّاكنين ولأنَّها غنَّة في الخيشوم، ووافق ابن مالك يونس في جواز الحذف إن وليها ساكن، قال: «لم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول؛ لأنَّ هذه النُّون إنَّما حذفت للتَّخفيف، وثقل اللَّفظ بثبوتها قبل ساكنٍ أشدُّ من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى». وردَّ عليه أبو حيَّان بأن التَّخفيف ليس علةً للحذف، إنَّما العلَّة كثرة الاستعمال وشبه النُّون بحروف العلَّة لأجل سكونها،=

وقَرَأَ الجمهُورُ «حَسَنَةً» نَصباً على خَبَرِ «كَانَ» النَّاقِصَةِ، واسمُها مُستَتِرٌ فيها، يعُودُ على «مِثقَال»، وإنَّما أَنَّثَ ضَمِيرَه حَملاً على المعنَى؛ لأنَّه بمعنَى: وإنْ تكُن زِنَةَ ذَرَّةٍ حَسَنَةً، أو لإضَافَتِه إلى مُؤَنَّثٍ فاكتَسَبَ منه التَّأنِيثَ[١].

وقَرَأَ ابنُ كَثِيرٍ ونَافِعٌ[٢] «حَسَنَةٌ» رَفعاً على أنَّها التَّامَّةُ؛ أي: وإنْ تَقَعْ أو تُوجَدْ حَسَنَةٌ.

وقَرَأَ ابنُ كَثِيرٍ وابنُ عَامِرٍ[٣]: «يُضَعِّفْها» بالتَّضعِيفِ، والبَاقُونَ «يُضَاعِفْها».

قَالَ **أبو عُبَيدَةَ**[٤]: «ضَاعَفَهُ» يقتَضِي مِرَاراً كَثِيرَةً، و«ضَعَّفَ» يقتَضِي مَرَّتَينِ.

وهذا عَكسُ كَلَامِ العَرَبِ؛ لأنَّ المضَاعَفَةَ تقتَضِي زِيَادَةَ المِثلِ، فإذا شَدَّدْتَ دَلَّتِ البِنْيَةُ على التَّكثِيرِ، فيقتَضِي ذلك تكرِيرُ المضَاعَفَةِ بحسَبِ ما يكُونُ من العَدَدِ[٥].

=انظر الكتاب: ١٨٤/٤، وشرح السِّيرافي: ١٨٠/١، والمسائل العسكريَّات: ٩١-٩٢، وسر صناعة الإعراب: ١٩٣/٢، وشرح التَّسهيل: ٣٦٦/١-٣٦٧، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٣٥/٤ إلى ٢٣٨، وقال الزَّجَّاج: «أما سقوط النون من «تكن» فأكثر الاستعمال جاءَ في القرآن بإثباتها، وإسقاطها قليل». معاني القرآن وإعرابه: ٥٢/٢، والكلام عليها منقول بتصرُّف من البحر: ٧٢/٧.

[١] الثَّاني قول الزَّمخشري، وذكره البيضاوي، والقولان في البحر ومنه نقل، وذكر البيضاوي وجهاً آخر، وهو تأنيث الضَّمير لتأنيث الخبر، والمضاف يكتسب من المضاف إليه كثيراً من أحكامه، كالتَّعريف والبناء والتأنيث، فيكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وبالعكس، وشرط ذلك أن يصحَّ الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه بكونه جزءاً منه، انظر شرح السِّيرافي: ٣١٣/١، والكشَّاف: ٢٣٧، والبديع: ٢٩٦/١-٢٩٧، وتفسير البيضاوي: ٧٥/٢، والبحر: ٧٢/٧، وأوضح المسالك: ٨٥/٣-٨٦، وشرح ابن عقيل: ٤٩/٣-٥٠.

[٢] وأبو جعفر، انظر الحجة: ١٦٠/٣، والمبسوط: ١٧٩، قال أبو علي: «النَّصب حسن لتقدُّم ذكر: مثقالَ ذرَّةٍ».

[٣] وأبو جعفر ويعقوب، انظر حجَّة القراءات: ٢٠٣، والإتحاف: ٥١٢/١.

[٤] انظر مجاز القرآن: ١٢٧/١، وإليه ذهب ابن قتيبة والطَّبري، انظر غريب القرآن: ١٢٧، وتفسير الطَّبري: ٣٦٦/٨.

[٥] انظر العدَّة: ٣٧٦/١، والتَّعليق على كلام أبي عبيدة لابن عطيَّة في المحرَّر، نقله المؤلف بواسطة البحر، ونسب ابن عطيَّة ذلك لسيبويه والخليل، انظر المحرَّر: ٥٤/٢، البحر: ٧٣/٧.

وقَالَ **الفَارِسِيُّ**[١]: ((هما لغَتَانِ بمعنىً، يدُلُّ عليه قَولُه: ﴿نُضَعِّفْ لَهَا العَذَابَ ضِعْفَيْنِ﴾[٢] [الأحزاب: ٣٠] ﴿فَيُضَعِّفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[٣] [البقرة: ٢٤٥])).

وقد تقَدَّمَ لنا الكلامُ على هذا بأبسَطَ منه هنا[٤].

وقَرَأَ ابنُ هُرْمُزَ[٥]: ((نُضَاعِفْها)) بالنُّونِ، وقُرِئَ[٦] ((يُضْعِفْها)) بالتَّخفِيفِ مِنْ ((أَضْعَفَه)) مثل: ((أَكرَمَ))[٧].

قَولُه: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾: فيه وَجهَانِ[٨]:

أَحَدُهما: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بـ ((يُؤْتِ))، و((مِن)) للابتِدَاءِ مَجَازاً.

والثَّانِي: يتعلَّقُ بمحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ من ((أَجراً))؛ فإنَّه صِفَةُ نكرَةٍ في الأصلِ قُدِّمَ عليها فانتَصَبَ حَالاً.

---

[١] انظر الحجَّة: ١٦١/٣، وقال سيبويه: ((وقد تجيء ((فَاعَلْت)) لا تريد بها عمل اثنين ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على ((أَفعَلْت))... ونحو ذلك: ((ضَاعَفْت)) و((ضَعَّفْت))، مثل: ((نَاعَمْت)) و((نَعَّمْت)))). وهذا يدلُّ على أنَّهما لغتان، وهو قول أكثر أهل اللُّغة، انظر الكتاب: ٦٨/٤، وتهذيب اللُّغة: ٣٠٥/١، والمفردات: ٥٠٨.

[٢] وهي بلفظ ((نضعِّف)) قراءة ابن عامر وابن كثير وقراءة الجمهور: ((يُضَاعَفْ))، انظر السَّبعة: ٥٢١، وتمام الآية: ﴿يَا نِساءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضاعَفْ لَهَا الْعَذابُ ضِعْفَيْنِ﴾.

[٣] قراءة الجمهور: ((فيُضَاعِفَه))، وما ذكر قراءة ابن عامر ويعقوب، انظر في السَّبعة: ٦٢٥، والنَّشر: ٢٢٨/٢، وتمام الآية: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضاعِفَهُ لَهُ أَضْعافًا كَثِيرَةً﴾.

[٤] في الآية (٢٣) من البقرة، ذكر أنَّ التَّضعيف الدَّال على الكثرة من شرطه أن يكون في الأفعال المتعدِّيَة قبل التَّضعيف غالباً، نحو: ((جَرَّحْت)) و((فَتَّحْت))، ولا يقال: ((جَلَّسَ))، وقد جاء التَّضعيف الدَّال على الكثرة في اللَّازم قليلاً، نحو: ((مَوَّت المال))، ولا يجعل التَّضعيفُ الدال على الكثرة اللَّازم متعدِّياً، وقد جاء التَّضعيف حيث لا يمكن فيه التَّكثير إلَّا بتأويلٍ بعيدٍ جدَّاً، نحو: ﴿وَقالُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ﴾ [الأنعام ٣٧]، انظر تفصيل ذلك في (أ): ٢٥/أ-ب، و(ط): ١٩٨/١-١٩٩.

[٥] في مختصر ابن خالويه: ٣٣، والكشاف: ٢٣٧، وللحسن في الكشف والبيان: ٣٢٥/١٠، واختار الثَّعلبي قراءة الجمهور؛ لقوله: ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ﴾.

وابن هرمز: هو أبو داود عبد الرحمن بن هرمز بن أبي سعد الأعرج المدني التابعي المقرئ، مولى محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، كان عالما بالنحو وأنساب قريش، أخذ القراءة عن ابن عباس وأبي هريرة، توفي سنة ١١٧هـ، انظر الطبقات الكبرى: ٢٨٣/٥، وطبقات النحويين واللغويين: ٢٦، وإنباه الرواة: ١٧٢/٢.

[٦] قراءة الحسن في مختصر ابن خالويه: ٣٣، والمحرَّر: ٥٤/٢، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشَّواذِّ: ٣٨٨/١.

[٧] قوله: ((مِنْ ((أَضْعَفَه)) مثل: ((أَكرَمَ)))). سقط من (ح).

[٨] انظر الوجهين في التِّبيان: ٣٥٨/١، والفريد: ٢٦٨/٢، واستحسن الهمذاني الوجه الأوَّل، قال: ((والأوّل أحسن؛ أي: ويؤت صاحبها من عنده على سبيل التَّفضّل عطاء عظيماً)).

قال تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النِّساء: ٤١].

قَولُه: ﴿فَكَيْفَ﴾: فيها ثَلَاثَةُ أقوَالٍ[١]:

أَحَدُها: أنَّها في مَحَلِّ رَفعٍ خَبراً لمبتدَأٍ مَحذُوفٍ؛ أي: فكيف حَالُهم أو صُنعُهم؟ والعَامِلُ في «إذا» هو هذا المُقَدَّرُ.

والثَّانِي: أنَّها في مَحَلِّ نَصبٍ بفِعلٍ مَحذُوفٍ؛ أي: فكيف تكُونُون أو تَصْنَعون؟ ويَجْري فيها الوَجهَانِ: النَّصبُ على التَّشبِيهِ بالحَالِ كما هو مَذهَبُ **سِيبَوَيهِ**، أو على التَّشبِيهِ بالظَّرفِيَّةِ كما هو مَذهَبُ **الأخفَشِ**[٢]، وهو العَامِلُ في «إذا» أيضاً.

والثَّالثُ: حَكَاه **ابنُ عَطِيَّةَ**[٣] عن **مَكِّيٍّ**[٤] أنَّها مَعمُولَةٌ لـ «جئنا»، وهذا غَلَطٌ فَاحِشٌ[٥].

قَولُه: ﴿مِن كُلِّ﴾: فيه وَجهَان[٦]:

أحدُهما: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بـ «جئنا».

والثَّانِي: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بمحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ من «شَهِيد»، وذلك على رَأيِ مَنْ يُجَوِّزُ تقدِيمَ حَالِ المجرورِ بالحرفِ عليه، وقد تقدَّمَ تحرِيرُه[٧].

---

[١] انظر الوجه الأوَّل في تفسير الرَّاغب: ١٢٤٤/٣، ومجمع البيان: ٧٤/٣، وتفسير البيضاوي: ٧٥/٢، والوجه الثَّاني في معاني القرآن وإعرابه: ٥٣/٢، والمحرَّر: ٥٥/٢، والتِّبيان: ٣٥٩/١، والفريد: ٢٦٨/٢، وتفسير القرطبي: ١٩٨/٥، والمغني: ٢٧١، والوجهين الأول والثاني في البحر: ٧٤/٧، ومنه نقل، وأشار الزَّجَّاج وغيره إلى أنَّ معنى الاستفهام التَّوبيخ.

[٢] تقدم الحديث عن المسألة في الصفحة: (٦٠)، الحاشية: (١).

[٣] انظر المحرَّر: ٥٥/٢، وخطأه ابن عطيَّة.

[٤] انظر الهداية إلى بلوغ النهاية: ١٣٣٠/٢، وإليه ذهب القرطبي في تفسيره: ١٩٨/٥.

[٥] لأنَّ الفعل في موضع جر بإضافة «إذا» إليه، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، كما لا تعمل الصلة فيما قبل الموصول؛ لأنَّه من تمام الاسم، انظر مجمع البيان: ٧٤/٣.

[٦] انظر الوجهين في التِّبيان: ٣٥٩/١، والفريد: ٢٦٨/٢، والوجه الثَّاني في مجمع البيان: ٧٤/٣.

[٧] أشار في الآية (٤١) من البقرة إلى جواز تقديم حال المجرور بالحرف عند بعضهم، ولم يسمِّ صاحب المذهب، وهو الأخفش، وحجَّته في ذلك قراءة من قرأ: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزّمر: ٦٧] بنصب السَّماوات، وأجازه ابن كيسان والفارسي وابن برهان، وصححه ابن مالك؛ لأنَّ العامل عندهم الفعل الَّذي يتعلَّق به الجار؛ ولأنّ المجرور بحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، ومنعه الجمهور؛ لأنَّ العامل في الحال الحرف المعلَّق بالفعل، فَصَارَا كالشَّيء الواحد، فتقديمها على الجارّ يفصل بَين الفعل والحرف؛ ولأنّ حرف الجرّ لا تصرّف له، وهو العامل في صَاحب الحال وليس له معنى يعمل به، قال سيبويه: « «مررت قائماً برجل لا يجوز»؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسن هذا لحسن «قائماً هذا رجل» ». وأشار السَّمين=

والمشهُودُ عليه محذُوفٌ؛ أي: بشَهِيدٍ على أمَّتِه[١]/. ٢٠٨/ب

والمِثْقَالُ: ((مِفْعَالٌ)) من الثِّقَلِ وهو زِنَةُ كلِّ شَيءٍ[٢].

والذَّرَّةُ: النَّملَةُ الصَّغِيرةُ، وقيلَ: رَأسُها، وقيلَ: الخَرْدَلَةُ، وقيلَ: جُزءُ الهَبَاءَةِ[٣].

وعن ابنِ عَبَّاسٍ: أنَّه أَدْخَلَ يدَه في التُّرابِ ثمَّ نَفَخَها وقَالَ: ((كُلُّ وَاحِدَةٍ منه ذَرَّةٌ))[٤].

والأوَّلُ هو المشهُورُ؛ لأنَّ النَّملَةَ يُضْرَبُ بها المثلُ في القِلَّةِ، وأصغَرُ ما تكُونُ إذا مَرَّ عليها حَوْلٌ، قَالُوا: لأنَّها حِينَئذٍ تَصْغُرُ جِدًّا[٥]، قال **حَسَّانُ**[٦]: [الخفيف]

لَوْ يَدِبُّ الحَوْلِيُّ مِنْ وَلَدِ الذَّرْ رِ عَلَيهَا لأنْدَبَتْها الكُلُومُ

وقَالَ **امرُؤُ القَيسِ**[٧]: [الطَّويل]

=إلى مذهب الأخفش وحجَّته في مواضع لاحقة كما في الآية (١٢٠) من سورة هود، انظر (ط): ٣١٦/١، ٤٢٨/٦، وانظر الكتاب: ١٢٤/٢، والمرتجل: ١٦٧، وإعراب القراءات الشَّواذّ: ٤١٤/٢، واللُّباب: ٢٩١/١، وشرح الكافية الشافية: ٧٤٤/٢-٧٥٢-٧٥٣، وشرح التَّسهيل: ٣٣٧/٢.

[١] حذف لجريان ذكره في الجار والمجرور فاختُصر، انظر البحر: ٧٥/٧.

[٢] قال الزَّجَّاج: ((وقيل لكل ما يُعمَل ((وزْن مِثْقَالٍ)) تمثيلا؛ لأن الصَّلاة والصِّيام والأعمال لا وَزْن لها لكنَّ الناسَ خوطبوا فيما في قلوبهم بتمثيل ما يُدْرَكُ بأبصَارِهم؛ لأن ذلك -أعني ما يبصَر-أبينُ لهم)). معاني القرآن وإعرابه: ٥٢/٢، وانظر تهذيب اللُّغة: ٧٩/٩، والصِّحاح: ١٦٤٧/٤.

[٣] القول الأوَّل مرويٌّ عن ابن عبَّاس وابن زيد، والثَّاني عن ابن عبَّاس، والهباءة ما يظهر في ضوء الشَّمس إذا طلعت من ثقب، انظر الكشف والبيان: ٣٢١/١٠، والتفسير البسيط: ٥١٤/٦، والكشَّاف: ٢٣٧، وزاد المسير: ٢٨٣.

[٤] انظر غريب الحديث: ٢٥٩/١، والكشف والبيان: ٣٢١/١٠، والتفسير البسيط: ٥١٥/٦.

[٥] وفي قراءة ابن مسعود: مثقال نملة، وانظر المصاحف: ١٦٦، وتفسير الماتريدي: ١٨٥/٣، والمحرر: ٥٣/٢-٥٤، والبحر: ٦٨/٧-٦٩، ومن المحرِّر لخص المؤلِّف بواسطة البحر.

[٦] ديوانه: ٤٠/١، وهو له في البيان والتَّبيين: ٢٨٩/٣، وقواعد الشعر: ٨٦، والموشى: ١٣٤، والموازنة: ٢٦٨/١، والموشح: ٧٣، والحماسة المغربيَّة: ٨٩٦/٢، والتَّكملة والذيل: ٢٧٥/١، قال الآمدي: ((لم يرد بالحولي من ولد الذَّر ما أتى عليه الحول، ولكنَّه أراد بالحولي أصغر ما يكون من الذَّر)). ونقل ابن خالويه عن ثعلب أنَّ الحولي هنا ما أتى عَلَيْهِ يومٌ واحدٌ؛ لأنَّ الذَرَّ لا يعيش سنةً، انظر إعراب القراءات السَّبع: ٣٦٧، والبيت من التَّشبيب بوصف النِّساء، وأندبتها الكلوم: أثرت فيها الجروح.

[٧] ديوانه: ٦٨، وهو له في قواعد الشعر: ٣٩-٤٠، وعيار الشعر: ٧٨، والموازنة: ٢٦٨/١، والموشح: ٧٢، والوساطة: ٤٢٦-٤٢٧، والصناعتين: ٣٦٠، والقاصرات الطرف: من يقصرن نظرهن على أزواجهنَّ، والإتب: ثوب رقيق له جيب وليس له كمَّان؛ أي: إذا مرّ محول من الذر فوق ثوبها لأثَّر في جلدها لفرط نعومتها، وذهب الآمدي هنا أيضا إلى أنّ الحولي إنما يراد به الصّغر دون معنى الحول، في (أ) و(ظ): ((على الحسم)) بدل ((من الذر))، وهو تحريف.

مِن القَاصِراتِ الطَّرْفِ لو دَبَّ مُحْوِلٌ من الذَرِّ فَوقَ الإِتْبِ مِنْها لأَثَّرَا

قَولُه: ﴿وَجِئْنَا بِكَ﴾: في هذه الجُملَةِ ثَلَاثَةُ أوجهٍ[١]:

أظهَرُها: أنَّها في مَحَلِّ جرٍّ عَطفَاً على «جئنا» الأولَى؛ أي: فكيف تصنعُون في وَقتِ المجيئَينِ؟

والثَّاني: أنَّها في مَحَلِّ نَصـــبٍ على الحَالِ، و«قد» مُرَادَةٌ معَها، والعَامِلُ فيها «جئنا» الأولى؛ أي: جئنا من كلِّ أمَّةٍ بشَهيدٍ وقد جئنا، وفيه نَظَرٌ.

والثَّالِثُ: أنَّها مُســـتَأنَفَةٌ فلا مَحَلَّ لها. قال **أبو البَقَاءِ**[٢]: «ويجوزُ أن يكونَ مُســـتَأنَفَاً، [ويكون الماضِي بمعنى المستَقبَلِ». انتهى][٣].

وإنَّما احتَاجَ لذلك[٤]؛ لأنَّ المجيءَ بَعدُ لم يقَعْ، فادَّعى ذلك، والله أعلم.

و﴿عَلَى هَؤُلَاءِ﴾: مُتَعَلِّقٌ بـ «شهيداً»، و«على» على بابها[٥].

وقيلَ[٦]: هي بمعنى اللَّام، وفيه بُعْدٌ، وأُجِيزَ أن تكون «على» مُتَعَلِّقَةً بمحذُوفٍ على أنَّها حَالٌ من «شَهِيداً»، وفيه بُعْدٌ[٧].

و﴿شَهِيدًا﴾: حَالٌ من الكَافِ في «بِكَ».

وامرؤ القيس: هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، من شعراء الجاهلية، وهو من شعراء الطبقة الأولى، وهو أشهر شعراء العرب، يماني الأصل وولد بنجد، اختلف في اسمه فقيل: حُنْدُج، وقيل: عدي، وقيل غير ذلك، وأمه أخت المهلهل الشاعر، فلقنه المهلهل الشعر فقاله وهو غلام، توفي سنة ٨٠ قبل الميلاد، انظر طبقات فحول الشعراء: ٥١/١، وبغية الطلب: ١٩٩١/٤، والأعلام: ١١/٢.

[١] انظر الأوجه الثَّلاثة في التِّبيان: ٣٥٩/١، والفريد: ٢٦٨/٢-٢٦٩، والوجه الأوَّل والثاني في البحر: ٧٦/٧.

[٢] التِّبيان: ٣٥٩/١.

[٣] غير واضحة في (أ)، ورمِّم من بقيَّة النُّسخ.

[٤] في (ط): إلى ذلك.

[٥] وبابها الاستعلاء، ولم يثبت لها أكثر البصريين غير هذا المعنى، انظر اللمع: ٧٤، والجنى الداني: ٤٧٦، وانظر هذا الوجه في البيان: ٢٥٤/١، والتبيان: ٣٥٩/١، والفريد: ٢٦٩/٢، والبحر: ٧٥/٧.

[٦] قاله الزَّجَّاج والماتريدي وابن الجوزي، قال الزجاج: «أي: نأتي بكل نبي أمَّةٍ يشهدُ عَليها ولها». واستبعد أبو حيَّان هذا الوجه أيضاً، ولعلَّ هذا الاستبعاد محمولٌ على أنَّ المراد بـ «هؤلاء» الكفار، وهو قول مقاتل وغيره، ولا بعد فيه على قول من قال إن المراد أمَّة محمَّد، وهو قول بعض المفسِّرين، انظر تفسير مقاتل: ٣٧٣/١، وتفسير الطبري: ٣٦٨/٨-٣٦٩، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥٣/٢-٥٤، وتفسير الماتريدي: ١٨٦/٣، والمحرَّر: ٥٥/٢، وزاد المسير: ٢٨٤، والبحر: ٧٥/٧.

[٧] أجاز هذا الوجه الأخير أبو البقاء، انظر التِّبيان: ٣٥٩/١.

قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النّساء: ٤٢].

قَولُه: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: فِيه ثَلَاثةُ أَقوَالٍ[١]:

أَحَدُهُا: أنَّه مَعمُولٌ لـ ((يَودُّ))، أي: يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَومَ إِذ جِئنَا.

وَالثَّاني: أنَّه مَعمُولٌ لـ ((شَهِيدَاً))، قَالَه **أَبُو البَقَاءِ**[٢]، قَالَ: ((وعَلَى هَذَا يَكُونُ ((يَوَدُّ)) صِفَةً لـ ((يَومٍ))، والعَائِدُ محذُوفٌ تَقدِيرُه: فِيه، وَقَد ذُكِرَ ذَلَك في قَولِه: ﴿واتَّقُوْا يَوْمًا لا تَجْزِي﴾[٣] [البقرة: ٤٨])).

وفِيمَا قَالَه نَظَرٌ لَا يَخْفَى[٤].

والثَّالِثُ: أنَّ ((يَومَ)) مَبنِيٌّ لِإِضَافَتِه إِلَى ((إِذ))، قَالَه **الحَوْفِيُّ**[٥].

---

[١] انظر الوجه الأول في مشـــكل إعراب القرآن: ١٩٨/١، والتبيان: ٣٥٩/١، والبيان: ٣٥٩/١، والبحر: ٧٦/٧، والثالث في إعراب القرآن للنحاس: ٢١٥/١، والمحرر: ٥٥/٢، والأول والثالث في الفريد: ٢٦٩/٢.

[٢] التّبيان: ٣٥٩/١، والمراد ((شهيداً)) في الآية السّابقة، ﴿وجئنا بك على هؤلاء شهيدًا﴾ [النّساء: ٤١].

[٣] ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾، ذكر أبو البقاء أنّ العائد حذف ثم حُذف الجار؛ لأنّ الظّروف يتّسع فيها ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، هذا رأي سيبويه، ثمّ ذكر أنّه قيل: إنّ ((في)) حذفت أوّلاً ووصل الفعل إلى المفعول بنفسه ثمّ بعد ذلك حذف المفعول، وساق السّمين كل ذلك وزاد أنّ هذا القول الأخير يعزى إلى الأخفش، وأنّ المهدوي نقل الوجهين عن ســـيبويه والأخفش والزّجّاج، انظر التّبيان: ٦٠/١، وانظر (ط): ٣٣٥/١-٣٣٦.

[٤] لعله أراد أن في الوجه تكلف تقدير حذف جارّ وعائدٍ ولا ضرورة داعية إلى ذلك مع وضوح الوجه الأول.

[٥] انظر قوله في البحر: ٧٦/٧-٧٧، قال أبو حيّان: ((وهو كلامٌ جيّدٌ)).

والحوفي: هو أبو الحســن علي بن إبراهيم بن ســعيد الحوفي، أصــله من قرية اسمها شــبرا اللّنجة من حوف بلبيس من الدّيار المصــريّة، والحوفي بفتح الحاء المهملة وســكون الواو نســبةً إلى حَوْف، كان نحويّاً قارئاً مفسّــراً، من كتبه: كتاب الموضّح في النّحو، وكتاب البرهان في إعراب القرآن، توفّي سنة ٤٣٠هـــ، انظر معجم الأدباء: ١٦٤٣/٤، وإنباه الرّواة: ٢١٩/٢، ووفيات الأعيان: ٣٠٠/٣، وتاريخ الإسلام: ٤٧٨/٩.

قَالَ: «لِأَنَّ الظَّرفَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى غَيرِ مُتَمَكِّنٍ جَازَ بِنَاؤُه مَعَه[١]، و«إذ» هُنَا اسمٌ؛ لِأَنَّ الظُّرُوفَ إِذَا أُضِيفَ إِلَيهَا خَرَجَتْ إلى مَعنَى الاسميَّةِ مِن أَجلِ تَخصِيصِ المضَافِ إليها كَمَا تُخَصِّصُ الأَسماءُ، ومَعَ استِحقَاقِها[٢] الجرَّ، والجرُّ لَيسَ مِن عَلَامَاتِ الظُّرُوفِ[٣]».

والتَّنوِينُ فِي «إذ» تَنوِينُ عِوَضٍ على الصَّحِيحِ[٤].

فَقِيلَ[٥]: عِوَضٌ عَن[٦] الجُملَةِ الأُولَى فِي قَولِه: ﴿جِئْنَا مِن كُلِّ﴾؛ أي: يَومَئِذٍ جِئْنا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ، وجِئْنا بِكَ على هَؤُلَاءِ شَهِيداً يَودُّ[٧]، والرَّسُولُ على هَذَا اسمُ جِنسٍ.

وقِيلَ[٨]: عِوَضٌ عَن[٩] الجُملَةِ الأَخِيرةِ، وهِي «وجِئْنا بِكَ»، وَيَكُونُ المرَادُ بالرَّسُولِ محمَّداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وكَانَ النَّظمُ «وعَصَوْك» ولَكِنْ أُبْرِزَ ظَاهِراً بِصَفَةِ الرِّسَالَةِ تَنوِيهَاً بِقَدرِه[١٠] وشَرَفِه.

وَفِي قَولِه: ﴿وَعَصَوُاْ﴾: ثَلَاثةُ أَوجُهٍ:

---

[١] لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه كثيراً من الأحكام، ويجوز إعرابه أيضاً على الأصل، والمراد بغير المتمكن: المبني، وبالمتمكن المعرب، انظر الأصول: ١٤٠/٢، وشرح السّيرافي: ٥٢/١، وشرح المفصل: ٢٨٧/٢، وشرح ابن عقيل: ٣٦/١.

[٢] في (ط): مع استحقاقها.

[٣] ولا يجوز أن يكون مع الإضافة ظرفا؛ لأنّ معنى الظرف ما كانت فيه «في» مقدَّرة، فلو قدّرت فيه «في» وجعلته مجرورا بالإضافة وفيه معنى «في» كنت قد فصلت بين المضاف والمضاف إليه بها، وهو غير جائز، انظر شرح السّيرافي: ١٢٤/١، والبديع: ١٥٥/١، وشرح المفصل: ٤٣٥/١.

[٤] وذهب الأخفش إلى أن التنوين تنوين تمكين، والكسرة إعراب المضاف إليه، وتنوين العوض: هو تنوينٌ يعوّض به اختصاراً عن مضافٍ إليه محذوفٍ، وله نوعان: عوضٌ عن جملةٍ، وذلك مع «إذ»؛ لأنها تضاف إلى جملة، فلما حذفت للعلم بها عوض منها التنوين، أو عوضٌ عن مفردٍ، سواء كان المفرد اسماً، مثل: «كلّ» و«بعض»، أو حرفاً، وهو الياء، مثل: «جَوَارٍ»، والأصل: جواري، وتنوين التمكين: هو الدال على تمكن الاسم وصرفه، انظر شرح المقدمة المحسبة: ١٨٨/١، والبديع: ٤٤٦/٢، وشرح المفصّل: ١٥٥/٥، والجنى الدّاني: ١٤٥، والمغني: ٤٤٧.

[٥] قاله أبو البقاء والهمذاني وأبو حيّان، والكلام بلفظه في البحر، انظر التّبيان: ٣٥٩/١، والفريد: ٢٦٩/٢، والبحر: ٧٦/٧.

[٦] في (ط): من.

[٧] سقطت من (ظ) و(ط).

[٨] قاله أبو حيّان، انظر البحر: ٧٦/٧.

[٩] في (ط): من.

[١٠] في (أ) و(ظ): تقديره، وهو تحريفٌ، والصّواب ما أثبتّه من (ط)، والكلام من قوله: «والتّنوين في «إذا» تنوين...» إلى هنا منقول من البحر: ٧٦/٧.

أَحَدُهَا: أَنَّها جُمْلَةٌ مَعطُوفَةٌ عَلَى «كَفَرُوا»[١] فَتَكُونُ صِلَةً، فَيَكُونُونَ جَامِعِينَ بَينَ كُفرٍ ومَعصِيَةٍ.

وَقِيلَ[٢]: بَل هِي صِلَةٌ لموصُولٍ آخَرَ فَيَكُونُونَ طَائِفَتَينِ.

وَقِيلَ[٣]: هِيَ فِي مَحَلِّ نَصبٍ عَلَى الحَالِ مِن «كَفَرُوا»، وَ«قَد» مُرَادَةٌ؛ أَي: وَقَد عَصَوا.

وَقَرَأَ يَحيَى وأبو السَّمَّالِ[٤]: «وعَصَوِا الرَّسولَ» بكسرِ الواوِ على الأصلِ.

قَولُه: ﴿لَوْ تُسَـوَّى﴾: إِنْ قِيلَ: إِنَّ «لَو» عَلَى بَابِهَا كَمَا هُو قَولُ **الجُمهُورِ** فَمَفعُولُ «يَودُّ» مَحذُوفٌ؛ أَي: يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا تَسوِيَةَ الأَرضِ[٥]، وَيَدُلُّ عَلَيه: ﴿لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الأَرضُ﴾، وَجَوَابُها حِينَئِذٍ مَحذُوفٌ؛ أَي: لَسُرُّوا بِذَلِكَ[٦].

وإِنْ قِيلَ: إِنَّهَا مَصدَرِيَّةٌ كَانَتْ هِي ومَا بَعدَهَا فِي مَحَلِّ مَفعُولِ «يَودُّ»[٧]، ولَا جَوَابَ لَهَا حِينَئِذٍ، وَقَد تَقَدَّمَ تَحقِيقُ ذَلِكَ فِي ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[٨] [البقرة: ٩٦].

قَالَ **أَبُو البَقَاءِ**:[٩] « «وَعَصَوا الرَّسُولَ» فِي مَوضِعِ الحَالِ، وَ«قَد» مُرَادَةٌ، وهِي مُعتَرِضَةٌ بَينَ «يَودُّ» وَبَينَ مَفعُولِها وهُو «لَو تُسَوَّى»، و«لَو» بمعنَى «أَنْ» المصدَرِيَّةِ». انتهى.

---

[١] انظر الفريد: ٢٦٩/٢، البحر: ٧٦/٧.

[٢] قاله أبو حيّان، قال: «أي والّذين عصوا، فهما فرقتان». البحر: ٧٦/٧.

[٣] قاله أبو البقاء، انظر التّبيان: ٣٥٩/١.

[٤] في المحرّر: ٥٦/٢، والبحر: ٧٧/٧، وبلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٥٤/٢، وإعراب القرآن للنّحّاس: ٢١٥/١، وأراد بالأصل: أصل التقاء السّاكنين.

ويحيى: هو أبو سليمان، يحيى بن يعمر العَدواني البصري المقرئ، من بني كنانة، كان تابعيا، وكان عالما بالعربية، ولي القضاء بمَرو، وقرأ القرآن على أبي الأسود وأخذ عنه النحو، ونفاه الحجاج إلى خراسان، وتوفي فيها سنة ١٢٩هـ، انظر الطبقات الكبرى: ٣٦٨/٧، وطبقات النحويين واللغويين: ٢٧، ونزهة الألباء: ٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٤٣/٤.

وأبو السَّمَّال: قَعْنَب بن هلال العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن قراءة العامة، توفي سنة ١٦٠هـ، انظر الوافي بالوفيات: ١٩٧/٢٤، وغاية النهاية: ٢٧/٢، ولسان الميزان: ٨٦/٩.

[٥] في (ط): تسويه الأرض بهم، وهو كذلك في البحر: ٧٨/٧.

[٦] انظر البحر: ٧٨/٧.

[٧] إليه ذهب ابن الأنباري وأبو البقاء، وذكره أبو حيّان، انظر البيان: ٢٥٤/١، والتّبيان: ٣٥٩/١، والبحر: ٧٨/٧.

[٨] ذكر أنّ الكوفيّين والفارسي وأبي البقاء ذهبوا إلى أنّ «لو» تأتي مصدريّة، ولا جواب لها، وأنّ نحاة البصرة منعوا ذلك، وقالوا إنّها حرفٌ لما سيقع لوقوع غيره والجواب محذوف، انظر (أ): ٤٢/أ، و(ط): ١٣/٢، وتقدّم ذكر ذلك أيضاً في الآية (١٠٩) من البقرة، انظر (أ): ٤٨/أ، (ط): ٦٦/٢، وفي الآية (٣٠) من آل عمران، انظر (أ): ١٣٩/أ، و(ط): ١٢٤/٣-١٢٥، وفي الآية (٦٩) من آل عمران، انظر (أ): ١٥٥/ب، و(ط): ٢٤٤/٣، وفي الآية (٣٩) من النّساء: انظر (أ): ٢٠٨/ب، و(ط): ٦٨٠/٣، وانظر المسألة في الحاشية (٤)، في الصفحة: (١٠١).

[٩] التّبيان: ٣٥٩/١.

وفِي جَعْلِهِ الجُملَةَ الحَالِيَّةَ مُعترِضَةً بَينَ المفعُولِ وعَامِلِهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُملَةِ مُتَعلِّقَاتِ العَامِلِ الَّذِي هُو صِلَةٌ للمَوصُولِ، وهَذَا نَظِيرُ مَا لَو قُلتَ: «ضَرَبَ الَّذِينَ جَاؤُوا مُسْرِعِينَ زَيداً»، فَكَمَا لَا يَقَالُ إنَّ «مُسرِعِينَ» مُعتَرَضٌ بِه فَكَذَلِكَ هَذِهِ الجُملَةُ[١].

وَقَرَأَ أَبُو عَمرٍو وابنُ كَثِيرٍ وعَاصِمٌ[٢]: «تُسَوَّى» بِضَمِّ التَّاءِ وتَخفِيفِ السِّينِ مَبنِيَّاً للمَفعُولِ.

وَقَرَأَ حَمزَةُ والكِسَائِيُّ[٣]: «تَسَوَّى» بِفَتحِهَا والتَّخفِيفِ، ونَافِعٌ وابنُ عَامِرٍ[٤] بالتَّثقِيلِ.

فَأَمَّا القِرَاءَةُ الأُولَى فمَعنَاهَا: أَنَّهم يَوَدُّونَ أنَّ الله تَعَالى يُسَوِّي بِهِمُ الأَرضَ، إمَّا على أنَّ الأَرضَ تَنشَقُّ وتَبتَلِعُهُم، وَتَكُونُ البَاءُ بمعنَى «على»[٥].

وإمَّا عَلَى أَنَّهم يَوَدُّونَ أَنْ لَو صَارُوا تُرَاباً كَالبَهَائِمِ[٦].

والأَصلُ: يَوَدُّونَ أنَّ الله يُسَوِّيهِم بِالأَرضِ، فَقُلِبَ إلى هَذَا كَقَولِهِم[٧]: «أَدخَلتُ القَلَنْسُوةَ فِي رَأسِي».

وإمَّا عَلَى أَنَّهم يَوَدُّونَ لَو يُدْفَنُونَ فِيهَا[٨]، وَهُو كَمَعنَى القَولِ الأَوَّلِ.

وَقِيلَ[٩]: لَو تُعْدَلُ بِهِم الأَرضُ؛ أَي: يُؤْخَذُ مَا عَلَيها مِنهُم فِديَةً.

---

[١] تقدم الكلام عن عدم جواز الفصل بين أبعاض الصلة أو بين الصلة ومعمولها بأجنبي، انظر الصفحة: (٩٨)، الحاشية: (٥).

[٢] انظر الحجّة: ١٦١/٣، والمبسوط: ١٧٩.

[٣] وخلف، انظر حجّة القراءات: ٢٠٤، والنّشر: ٢٤٩/٢، وفي تفسير الطّبري: ٣٧٢/٨: «قراءة أهل الكوفة، وتركوا تشديد السّين؛ واعتلّوا بأنّ العرب لا تكاد تجمع بين تشديدين في حرفٍ واحدٍ».

[٤] أي: «تَسَّوَّى»، وهي أيضا قراءة أبي جعفر، انظر الحجّة: ١٦١/٣-١٦٢، والمبسوط: ١٧٩، قال أبو علي: «ولا ينبغي أن يكره هذا لاجتماع تشديدتين، ألا ترى أن في التنزيل: «اطَّيَّرْنَا» [النمل: ٤٧] و«ازَّيَنَتْ»، [يونس: ٢٤] و«لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُوْنَ» [الأنعام: ١٥٢] ونحو ذلك».

[٥] روي هذا المعنى عن الحسن وابن عبّاس وابن جريح وقتادة والكلبي، انظر تفسير ابن المنذر: ٧١٤/٢، وتفسير أبي حاتم: ٩٥٧/٣، والكشف والبيان: ٣٢٩/١٠-٣٣٠، والتّحصيل: ٢٦٧/٢، والدّرّ المنثور: ٥٤٢/٢.

[٦] ذكر هذا المعنى الفرّاء والطّبري والزّجّاج والمهدوي وغيرهم، انظر معاني القرآن للفرّاء: ٢٧٠/١، وتفسير الطّبري: ٣٧٢/٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٥٤/٢، والتّحصيل: ٢٦٧/٢-٢٦٨، والتّفسير الوسيط: ٥٥/٢.

[٧] حكاه أبو زيد، والمراد أدخلت رأسي في القلنسوة، وقلب الكلام يستعمل في الكلام اتّساعاً لكثرته، وقيل: هو من الضرورة؛ لأنه لم يكثر في الكلام كثرته في الشعر، انظر شرح السّيرافي: ٢٤٠/١، وأمالي ابن الشّجري: ١٣٥/٢، وضرائر الشّعر: ٢٧١، والارتشاف: ٢٤٤٩/٥، وذكر هذا المعنى في الآية المهدوي وابن عطية، انظر التّحصيل: ٢٧٨/٢، والمحرّر: ٥٥/٢.

[٨] قاله الزّمخشري، انظر الكشّاف: ٢٣٧.

[٩] ذكره الثّعلبي عن أبي القاسم بن حبيب، وأبو حيّان بلا نسبة، انظر الكشف والبيان: ٣٣٠/١٠، والبحر: ٧٨/٧.

وأمَّا القِرَاءَةُ الثَّانِيَةُ: فَأَصلُها «تَتَسَوَّى» بِتَاءَينِ، فحُذفَتْ إِحدَاهُما.

وفِي الثَّالثةِ حُذِفَتِ إِحدَاهُما[1].

ومَعنَى القِرَاءَتَينِ ظَاهرٌ مِمَّا تَقَدَّمَ، فَإِنَّ الأَقوَالَ الجَارِيَةَ فِي القِرَاءَةِ الأُولَى جَارِيَةٌ فِي القِرَاءَتَينِ الأُخْرَيَيْنِ، غَايَةُ مَا فِي البَابِ أَنَّه نَسَبَ الفِعلَ إِلَى الأَرضِ ظَاهِراً.

قَولُه: ﴿وَلاَ يَكْتُمُونَ﴾: فِيهِ سِتَّةُ أَوجُهٍ:

وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الوَاوَ تَحتَمِلُ أَن تَكُونَ للعَطفِ وأَن تَكُونَ للحَالِ[2].

فَإِنْ كَانَت للعَطفِ[3] احتَمَلَ أَن يَكُونَ مِن عَطفِ المفرَدَاتِ، وأَن يَكُونَ مِن عَطفِ الجُمَلِ.

إِذَا تَقَرَّرَ هَـذَا فَيَجُوزُ أَن [يَكُون][4] ﴿وَلاَ يَكْتُمُونَ﴾ عَطفَـاً عَلَى مَفعُولِ «يوَدُّ»[5]؛ أَي: يَوَدُّونَ تَسوِيَةَ الأَرضِ بِهِم وانتِفَاءَ كِتمَانِ الحَدِيثِ، و«لَو» على هَذَا مَصدَرِيَّةٌ.

ويَبْعُدُ جَعْلُها حَرفَاً لِمَا كَانَ سَـيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيرِهِ، وَيَكُونُ «ولَا يَكتُمُونَ» عَطفَاً عَلَى مَفعُولِ «يَوَدُّ» المحذُوفِ.

فَهَذَانِ وَجهَانِ عَلَى تَقدِيرِ كَونِه مِن عَطفِ المفرَدَاتِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطفَـاً عَلَى جُملَةِ «يَوَدُّ»[6]، أَخْبَرَ تَعَـالَى عَنهُم بِخَبَرَينِ: أَحَـدُهُمَا: الوَدَادَةُ لِكَـذَا، والثَّانِي: أَنَّهم لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الكَتمِ فِي مَوَاطِنَ دُونَ مَوَاطِنَ، و«لَو» عَلَى هَذَا مَصدَرِيَّةٌ.

وَيَجُوزُ أَن تَكُونَ «لَو» حَرفَاً لِمَا كَانَ سَـيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيرِه، وَجَوَابُها مَحذُوفٌ، وَمَفعُولُ «يَوَدُّ» أَيضَـاً مَحذُوفٌ، وَيَكُونُ «وَلَا يَكتُمُونَ» عَطفَاً عَلَى «لَو» ومَا فِي حَيِّزِهَا[7]، ويَكُونُ تَعَالى قد أَخْبَرَ عنهم بِثَلَاثِ جُمَلٍ؛ الوَدادةِ، وجُملَةِ الشَّرطِ بـ «لو»، وانتِفَاءِ الكِتمَانِ.

---

[1] أي أنّ التّاء الثّانية أبدلت سـيناً لقرب مخرجهما، وأدغمت السّـين في السّـين، انظر البيان: ٢٥٤/١، والتّبيان: ٣٦٠/١.

[2] وجوّز الفرّاء والزّجّاج والمهدوي والواحدي والرّاغب وابن عطيّة والباقولي وغيرهم أن تكون مسـتأنفة، أي وهم لا يكتمون الله حديثاً يوم القيامة، قال الزّجّاج: «لأنّ ما عملوه ظاهر عند الله لا يقدرون على كتمه». انظر معاني القرآن للفرّاء: ٢٧٠/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٥٤/٢، والتّحصيل: ٢٦٨/٢، والتّفسير الوسيط: ٥٦/٢، وتفسير الرّاغب: ١٢٤٦/٣ إلى ١٢٤٩، كشف المشكلات: ٣١٣/١، والمحرّر: ٥٦/٢.

[3] من قوله: «وأن تكون للحال...» إلى هنا سقط من (ح).

[4] زيادة من (ط).

[5] إليه ذهب المهدوي والباقولي وابن الأنباري، انظر التّحصـيل: ٢٦٨/٢، وكشـف المشـكلات: ٣١٢/١، والبيان: ٢٥٥/١.

[6] قاله الماتريدي وأبو حيّان، انظر تفسير الماتريدي: ١٨٧/٣، والبحر: ٨١/٧.

[7] ذكر ذلك الطّبرسي والهمذاني وأبو حيّان، انظر مجمع البيان: ٧٥/٢، والفريد: ٢٧٠/٢، والبحر: ٨١/٧.

فّهَذَان أيّضَاً وَجهَانِ عَلَى تَقدِيرِ كَونِه مِن عَطفِ الجُمَلِ[١].

وإنْ كَانَتْ للحَالِ جَازَ أنْ تَكُونَ حَالاً مِن الضَّـميرِ في «بِهِم»، والعَامِلُ فِيهَا «تُسَـوَّى»، ويجُوزُ في «لَو» حِينَئِذٍ أَنْ تَكُونَ مَصـدَرِيَّةً وأَن تَكُونَ امتِنَاعِيَّةً، والتَّقدِيرُ: يَوَدُّون تَسـوِيَةَ الأَرضِ بهم غَيرَ كَاتِمِينَ، أو لو تُسَوَّى بهم غيرَ كَاتِمِينَ[٢] لَكَانَ بُغيَتَهُم.

ويجُوزُ أَن تَكُونَ حَالاً مِن ﴿الَّذين كَفَرُواْ﴾، والعَامِلُ فيها «يَوَدُّ»[٣]، ويَكُونُ الحَالُ قَيدَاً فِي الوَدادةِ.

و«لو» على هذا مَصـدَرِيَّةٌ في مَحَلِّ مَفعُولِ الوَدَادَةِ، والمعنَى: يَومَئِذٍ يَوَدُّ الَّذينَ كَفَرُوا تَسـوِيَةَ الأَرضِ بهم غَيرَ كَاتِمِينَ الله حَدِيثَاً، ويَبعُدُ أَن تَكُونَ «لَو» على هذا الوَجهِ امتِنَاعيَّةً؛ للزُومِ الفَصـلِ بَينَ الحَالِ وعَامِلِهَا بالجُملَةِ[٤].

و«يَكتُمُونَ» يَتَعَدَّى لاثنَينِ، والظَّاهرُ أنَّه يَصِلُ إلى أَحَدِهمَا بالحَرفِ[٥]، والأَصلُ: ولَا يَكتُمُونَ مِن الله حَدِيثَاً.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّـلَاةَ وَأَنْتُمْ سُـكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النِّساء: ٤٣].

قولُه: ﴿لا تَقْرَبُواْ الصَّلَاةَ﴾: فيه وَجهَانِ[٦]:

أَحَدُهما: أنَّ في الكَلَامِ حَذْفَ مُضَـافٍ تَقدِيرُه: مَواضِعَ الصَّـلَاةِ، والمرَادُ بمواضِعِهَا المسَـاجِدُ، ويَؤَيِّدُ هذا قَولُه بَعدَ ذَلِكَ: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ في أَحَدِ التَّأوِيلَينِ[٧].

---

[١] الكلام من قوله: «فإن كانت للعطف....» إلى هنا منقول بتصرّفٍ من البحر: ٧/٨٠-٨١، أضاف السّمين الوجه الثّاني وليس في البحر.

[٢] من قوله «أو لو تسوّى...» إلى هنا سقط من (ظ).

[٣] إليه ذهب الزّمخشـري والباقولي وابن الأنباري وأبو البقاء وغيرهم، انظر الكشّـاف: ٢٣٧، وكشـف المشـكلات: ١/٣١٢-٣١٣، والبيان: ١/٢٥٥، والتّبيان: ١/٣٦٠.

[٤] الكلام من قوله: «وإن كانت للحال...» إلى هنا منقول من البحر: ٧/٨٠.

[٥] تعدية «كتم» إلى مفعولٍ واحدٍ متّفقٌ عليه، وذهب بعضـهم إلى أنّه يتعدّى بنفسـه إلى المفعولين، وإليه ذهب أبو البقاء، وقال صاحب المصباح: إنّه يتعدّى إلى مفعولين، وقد تزاد «من» جوازاً، وذهب ابن هشام إلى أنّه لا يتعدّى بـ «من»، انظر التّبيان: ١/١٢٣، والمغني: ٤٣٠، والمصباح المنير: ٢/٥٢٥، وتاج العروس: ٣٣/٣٢٣.

[٦] الأوّل مرويٌّ عن الحسن وعكرمة والضّحّاك وابن المسيب وابن مسعود وغيرهم، والثّاني روي عن ابن عبّاس ومجاهد وسعيد بن جبير وابن زيد، انظر الكشف والبيان: ١٠/٣٣٩، ودرج الدّرر: ٧٧.

[٧] وهو تأويل العبور بالاجتياز في قوله: «عابري سبيل»، وسيأتي الكلام على التأويلين.

والثَّانِي: أنَّه لَا حَذفَ، والنَّهيُ عن قرُبانِ نَفسِ الصَّلاةِ في هذه الحَالَةِ.

قَولُه: ﴿وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾: مَبتَدَأٌ وخَبَرٌ في مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ مِن فَاعِلِ «تَقرَبُوا».

وقَرَأَ الجُمهُورُ: «سُكَارَى» بِضَمِّ السِّينِ وأَلِفٍ بَعدَ الكَافِ، وفيه قَولَانِ:

أَحَدُهما: وهو الصَّحِيحُ أنَّه جَمعُ تَكسِيرٍ، نَصَّ عليه **سِيبَوَيهِ**[1]، قَالَ: «وقد يُكَسِّرونَ بَعضَ هذا على «فُعَالَى»، وذلك كَقَولِ بَعضِهم: «سُكَارَى» «وعُجَالَى» ».

والثَّانِي: أنَّه اسمُ جَمعٍ، وزَعَمَ **ابنُ البَاذِشِ**[2] أنَّه مَذهَبُ **سِيبَوَيهِ**، قَالَ: «وهو القِيَاسُ لِأنَّه لم يَأتِ مِن أَبنِيةِ الجَمعِ شَيءٌ على هذا الوَزنِ».

وذَكَرَ **السِّيرَافِيُّ**[3] الخِلَافَ، ورَجَّحَ كَونَه تَكسِيراً.

وَقَرَأَ الأَعمَشُ[4]: «سُكْرى» بِضَمِّ السِّينِ وسُكُونِ الكَافِ/، وتَوجِيهُها أنَّها صِفَةٌ على «فُعْلى» كـ «حُبْلى»، وقَعَتْ صِفَةً لجَمَاعَةٍ، أي: وأنتم جَمَاعَةٌ سُكْرَى[5]. ٢٠٩/أ

وحَكَى جَنَاحُ بنُ حُبَيْشٍ[6]: « «كُسْلَى» و«كَسْلَى» بِضَمِّ الكَافِ وفتَحِهَا». قَالَه **الزَّمَخشَرِيُّ**[7].

---

(١) الكتاب: ٦٤٥/٣، قال الجرجاني: «وقيل: الجمع «سَكْرَى» و«سُكَارَى» جمع الجمع». درج الدّرر: ٥٩٦.

(٢) انظر قوله في البحر: ٨٥/٧، قال أبو حيّان: «وليس في الأبنية إلّا نصّ سيبويه على أنّه تكسيرٌ».

وابن الباذش: هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، ولد بغرناطة، وأبوه جَيَانِيٌّ الأصل، جمع علم القرآن والحديث واللغة والشعر والنحو، ألّف في النّحو كثيراً، منها شرح كتاب سيبويه وشرح كتاب الإيضاح والأصول لابن السّرّاج والمقتضب للمبرّد غير ذلك، توفّي في غرناطة، في سنة ٥٢٨هـ، انظر بغية الملتمس: ٤١٩، وتاريخ الإسلام: ٤٧٧/١١، والإحاطة في أخبار غرناطة: ٧٨/٤، والدّيباج المذّهب: ١٠٧/٢.

(٣) انظر شرح السّيرافي: ١٦٧/٥، قال في ترجيح التكسير: «وهذا أقوى القولين وأشبههما بمذهب سيبويه؛ لأنَّ سيبويه ذكر أن «فُعَالَى» لا يكون وصفا إلا أن يكسر عليه الواحد للجمع، نحو «عُجَالَى» و«سُكَارَى»، فقوله: «إلا أن يكسر عليه الواحد للجمع»، دليل على أن الألف الأولى وألف التأنيث زيدا للجمع على سبيل التكسير».

والسّيرافي: هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبَان، كان أبوه يهوديّاً اسمه: بَهْزَاد، فسمّاه أبو سعيد: عبد الله، لحق الزّجّاج والسّرّاج وأخذ عنهما، لم يشرح كتاب سيبويه أحدٌ أحسن منه، ووُلّي القضاء في آخر عمره، وتوفّي سنة ٣٦٨هـ، انظر طبقات النّحويّين واللّغويّين: ١١٩، وتاريخ العلماء النّحويّين: ٢٨، وتاريخ بغداد: ٣١٦/٨، ونزهة الألبّاء: ٢٢٧.

(٤) في المحتسب: ١٨٨/١، ومختصر ابن خالويه: ٣٣، والتّحصيل: ٢٧٧/٢.

(٥) وإليه ذهب ابن جنّي والمهدوي وابن عطيّة وأبو البقاء وغيرهم، انظر المحتسب: ١٨٩/١، والتّحصيل: ٢٧٩/٢-٢٨٠، والمحرّر: ٥٧/٢-٥٨، والتّبيان: ٣٦٠/١.

(٦) لم أقف على ترجمته.

(٧) انظر الكشّاف: ٢٣٨، وحكاها عنه ابن خالويه في المختصر: ٣٣.

والكلام من قوله: «وحكى جناح...» إلى هنا سقط من (ظ) و(ح).

وَقَرَأَ النَّخَعِيُّ[١]: ((سَكْرَى)) بِفَتحِ السِّينِ وسُكُونِ الكَافِ، وهذه تحتَمِلُ وَجهَينِ[٢]:

أَحَدُهما: مَا تَقَدَّمَ في القِرَاءَةِ قَبلَها وهو أنَّها صِفَةٌ مُفرَدَةٌ على ((فَعْلى))، كـ ((امرَأَةٍ سَكْرى)) وُصِفَ بها الجَمَاعَةُ.

والثَّاني: أنَّها جَمعُ تَكسِيرٍ كـ ((جَرْحَى)) و((مَوْتَى)) و((هَلْكَى))، وإنَّما جَمْعُ ((سَكْرانَ)) على ((فَعْلَى)) حَملاً على هذه؛ لِمَا فيه من الآفَةِ اللَّاحِقَةِ للعَقلِ[٣]، وقد تَقَدَّمَ لَكَ شَيءٌ من هذا في قَولِهِ في البَقَرَةِ[٤]: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى﴾[٥] [الآية: ٨٥].

وقُرِئَ[٦]: ((سَكَارَى)) بِفَتحِ السِّينِ، والأَلِفِ، وهذا جَمعُ تَكسِيرٍ، نحوُ: ((نَدْمَانٍ)) و((نَدَامَى)) و((عَطْشَانٍ)) و((عَطَاشَى))[٧].

والسُّكْر لُغَةً: السَّدُّ، ومنه قِيلَ لِما يَعْرِضُ للمَرءِ مِنْ شُربِ المُسْكِرِ؛ لأنَّه يَسُدُّ ما بَينَ المرءِ وعَقلِه، وأَكثَرُ ما يُقَالُ السُّكْرُ لإِزَالَةِ العَقلِ بالمُسكِرِ، وقد يُقالُ ذلك لإِزَالَتِهِ بِغَضَبٍ ونحوِه من عِشقٍ وغَيرِه[٨]، قَالَ[٩]: [الكامل]

سُكْرانِ سُكْرُ هوىً وسُكْرُ مُدامَةٍ أنَّى يُفيقُ فتىً به سُكْرانِ

---

[١] في المحتسب: ١٨٨/١، ومختصر ابن خالويه: ٣٣، والتّحصيل: ٢٧٧/٢، والمحرّر: ٥٦/٢.

والنَّخعي: هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد، الفقيه الكوفي النخعي، من التابعين، نسبته إلى النَّخَع وهي قبيلة باليمن، توفي سنة ٩٥هـ، انظر مشاهير علماء الأمصار: ١٦٣، ووفيات الأعيان: ٢٥/١.

[٢] انظر الوجهين في انظر المحتسب: ١٨٩/١، والتّحصيل: ٢٧٩/٢، الكشّاف: ٢٣٨، والمحرّر: ٥٦/٢-٥٧.

[٣] في (ظ) و(ط): للفعل، وهو تصحيف.

[٤] في (ط) في قوله في البقرة عند قوله، وهو تحريف.

[٥] ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾، ذكر السّمين أنّ في قراءة الجماعة ((أُسَارَى)) أوجه: منها أنّها جمع ((أَسِيْر))، مثل: ((كَسْلَان)) و((كُسَالَى))، و((سَكْرَان)) و((سُكَارَى))؛ لما فيها من عدم النّشاط والتّصرّف، انظر تفصيل ذلك في (ط): ٤٨٠/١-٤٨١.

[٦] رويت عن عيسى في مختصر ابن خالويه: ٣٣، وبلا نسبة في الكشّاف: ٢٣٨، والبحر: ٨٥/٧، وهي لغة تميم.

[٧] الكلام من قوله: ((وأنتم سكارى))...)) إلى هنا مأخوذٌ من البحر: ٨٤/٧-٨٥-٨٦.

[٨] انظر المفردات: ٤١٦، وعمدة الحفّاظ: ٢٠٧/٢.

[٩] البيت لديك الجنّ عبد السّلام بن رغبان في ديوانه: ٢٨٨، وفي عقلاء المجانين: ١٧، وفي الدّرّ الفريد: ٤٣٩/٦، وهو بلا نسبة في المفردات: ٤١٦، ونهاية الأرب: ١٠٩/٧، والطّراز: ٢٠٥/٢، وتحقيق الفوائد الغيائيّة: ٨١٧/٢، وشرح لاميّة العجم: ٧٩، وبصائر ذوي التّمييز: ٢٣٣/٣، وخزانة الأدب للحموي: ٢٥٥/١.

والسَّكْرُ بالفَتحِ وسُكُونِ الكَافِ حَبْسُ الماءِ، وبِكَسرِ السِّينِ نَفسُ الموضِعِ المسدُودِ، وأمَّا السَّكَرُ بفَتحِهِمَا فما يُسْكَرُ بِه مِن المشرُوبِ، ومنه: ﴿سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾[١] [النَّحل: ٦٧].

وقِيلَ: السُّكْرُ بِضَمِّ السِّينِ وسُكُونِ الكَافِ: السَّدُّ، أي: الحَاجِزُ بَينَ الشَّيئَينِ[٢] قَالَ[٣]: [الهزج]

فمَا زِلْنَا على السُّكْرِ نُدَاوِي السُّكْرَ بِالسُّكْرِ

والحَاصِلُ أنَّ أَصلَ المادَّةِ الدِّلَالةُ على الانسِدادِ، ومِنه: «سَكِرتْ عَينُ البَازِي»[٤] إذا خَالَطَها نَومٌ، و«سَكَرَ النَّهرُ» إذا لم يَجْرِ وسَكَرْتُه أنا[٥].

قَولُه: ﴿حَتَّى تَعْلَمُواْ﴾: «حتَّى» جَارَّةٌ بمعنَى «إلى»، فهي مُتَعَلِّقَةٌ بِفعلِ النَّهيِ، والفِعلُ بَعدَها مَنصُوبٌ بِإضمَارِ «أَنْ»، وتَقَدَّمَ تحقِيقُه[٦].

و﴿مَا﴾: يجُوزُ فيها ثَلَاثَةُ أَوجُهٍ[٧]:

أن تَكُونَ بمعنَى «الَّذِي»، أو نَكِرَةً مَوصُوفَةً، والعَائِدُ على هَذَينِ القَولَينِ مَحذُوفٌ؛ أي: يَقُولُونَه، أو مَصدَرِيَّةً فَلَا حَذْفَ إلَّا على رَأيِ **ابنِ السَّرَّاجِ**[٨] ومَنْ تَبِعه.

---

[١] ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

[٢] انظر مقاييس اللّغة: ٨٩/٣، والمفردات: ٤١٦، وعمدة الحفّاظ: ٢٠٧/٢، وحاشية الشّهاب: ١٣٨/٣.

[٣] البيت لأبي القاسم عبد العزيز بن يوسف في يتيمة الدّهر: ٣٦٩/٢-٣٨٢، وخاص الخاص: ١٦٥، ولأبي علي أحمد بن صدقة الرُّوْذَبَارِيّ في المقفّى الكبير: ٢٥١/١، وبلا نسبة في البحر: ٧٠/٧، وحاشية الشّهاب: ١٣٨/٣، والسُّكر هنا هو السُّكر العضدي المبني بشيراز.

[٤] لم أجد هذه العبارة فيما وقفت عليه من كتب اللّغة، وهي منقولة من البحر: ٩٦/٧، وهي بلفظ شَصَرْتُ عين البازي، إذا خِطْتَهَا في الصّحاح: ٦٩٧/٢، واللّسان: ٤٠٥/٤، وبلفظ حُصْتُ عين البازي؛ أي: خِطْته في معجم ديوان الأدب: ٣٩٥/٣، وتهذيب اللّغة: ١٠٥/٥، والصّحاح: ١٠٣٤/٣، وفقه اللّغة وسرّ العربيّة: ١٦٨.

[٥] من قوله: «والحاصل أنّ...» إلى هنا سقط من (ظ)، وانظر إصلاح المنطق: ١٤٥، وكتاب الأفعال: ١٤٦/٢.

[٦] في الآية: (١٠٢) و(٢١٤) و(٢١٧) و(٢٢١) و(٢٢٢) من البقرة، ذكر السّمين أنّه لا يجوز إظهار «أن» بعدها، وذكر أنَّ «حتَّى» تكون حرف جرٍّ بمعنى «إلى»، وتكون حرف عطف، وتكون حرف ابتداء فتقع بعدها الجمل، والغاية معنى لا يفارقها، انظر (أ): ٤٤/ب، ٤٥/أ، ٢٨/أ، ٨٤/أ، ٨٦/أ-ب، و(ظ): ٣٦/٢-٣٧-٣٨٢-٣٩٩-٤١٥-٤٢١.

[٧] انظر الوجه الأوّل في الإبانة في تفصيل ماءات القرآن: ١٢٠، والأوجه الثّلاثة في التّبيان: ٣٦١/١، والوجهين الأوّل والثّالث في الفريد: ٢٧٢/٢.

[٨] انظر الأصول: ١٦١/١، فقد وذهب ابن السّرّاج إلى القول بأن «ما» المصدريّة اسم يفتقر إلى عائد، وتقدّم الحديث عن الخلاف في اسميّة «ما» المصدريّة وحرفيّتها في الصّفحة: (٥٧)، الحاشية: (٧).

وابن السّرّاج: هو أبو بكر محمّد بن السَّرِيّ المعروف بابن السّرّاج، أخذ عن المبرّد، وأخذ عنه الزّجّاج والفارسي والرّماني والسّيرافي، كان يلثغ في الرّاء فيلفظها غيناً، وكان أديباً شاعراً، له مصنّفات حسنة أكبرها كتاب الأصول، وله كتاب=

قَولُه: ﴿وَلا جُنُبًا﴾: نَصــبٌ على أنَّه مَعطُوفٌ على الحَالِ قَبلَه، وهو قَولُه: ﴿وَأَنْتُمْ سُــكَارَى﴾، عَطَفَ المفرَدَ على الجُملَةِ لَمَّا كَانَتْ في تَأوِيلِه، وأَعَادَ مَعَهَا «لَا»؛ تَنبِيهَاً على أنَّ النَّهيَ عن قُربَانِ الصَّــلَاةِ مَعَ كُلِّ وَاحِدةٍ من هذَينِ الحَالَينِ على انفِرَادِهما، فالنَّهيُ عنها مَعَ اجتِمَاعِ الحَالَينِ آكَدُ وأَوْلَى[1].

والجُنُبُ: مُشتَقٌّ مِن الجَنابةِ وهِي البُعْدُ، قَالَ[2]: [الكامل]

فَلَا تَحْرِمَنِّي نَائِلاً عَن جَنابَةٍ فَإِنِّي امرُؤٌ وَسْطَ القِبابِ غَرِيْبُ

وسُمِّي الرَّجلُ جُنُباً لبُعْدِه عن الطَّهَارةِ، أَو لأنَّه ضَــاجَعَ بجَنْبِه ومَسَّ به[3]، والمشــهُورُ أنَّه يُســتَعمَلُ بِلَفظٍ وَاحِدٍ لِلُمفرَدِ والمثنَّى والمجمُوعِ والمذَكَّرِ والمؤنَّثِ، ومِنه الآيَةُ الكَرِيمَةُ، قَالَ **الزَّمَخشَــرِيُّ**[4]: «لجَرَيانِه مَجرَى المصدَرِ الَّذي هو «الإِجْنَابُ» ».

ومِن العَرَبِ مَنْ يُثَنِّيه فيَقُولُ: «جُنُبَانِ»، ويجمَعُه سَــلامَةً فيقُولُ: «جُنُبونَ»، وتَكسِــيراً فيقُولُ: «أَجْنَابٌ»، ومِثلُه في ذلك: «شُلُلٌ» وتَقَدَّمَ تحقِيقُ ذَلكُم[5].

قَولُه: ﴿إِلَّا عَابِرِي﴾: فيه وَجهَانِ[6]:

=الموجز الصّغير، وكتاب الاشتقاق ولم يتم، وكتاب الشّعر والشّعراء وكتاب الجمل وغير ذلك، توفّي سنة ٣١٦هـ، انظر نزهة الألبّاء: ١٨٦، والدّرّ الثّمين: ٢١٨، ووفيات الأعيان: ٣٣٩/٤، وتاريخ الإسلام: ٣١٣/٧.

[1] الكلام بمعناه في البحر: ٨٨/٧.

[2] البيت لعلقمة بن عبدة، وتقدّم تخريجه في الصّفحة: (٩٣)، الحاشية: (٧).

[3] قاله ابن عطية، انظر المحرّر: ٥٧/٢.

[4] الكشّاف: ٢٣٨.

[5] في (ظ) و(ح) و(ط): ذلكم، وتقدّم في الآية (٣٦) من النّساء، انظر (أ): ٢٠٨/أ، و(ط): ٦٧٥/٣-٦٧٦، وانظر تحقيق ذلك في الصفحة: (٩٣)، الحاشية: (٤-٦-٩).

[6] انظر الوجه الأوّل في معاني القرآن للأخفش: ٢٥٨/١، وللنحاس: ٢١٦/١، ومشــكل إعراب القرآن: ١٩٨/١، وغرائب التّفسير: ٢٩٧/١، والتّبيان: ٣٦١/١، والفريد: ٢٧٢/٢، والثاني في تفسير النّسفي: ٣٦٠/١، والوجهين في الكشّاف: ٢٣٨، والظاهر في الوجه الأول أن الحال من الضمير في «لا تقربوا»، وقد ذهب الفارسي والمهدوي إلى أن صاحب الحال الضمير في «جنبا»، انظر التّحصيل: ٢٧٩/٢، وكشف المشكلات: ٣١٣/١-٣١٤.

أَحَدُهما: أنَّه مَنصُــوبٌ على الحَالِ، فهو اســتِثنَاءٌ مُفَرَّغٌ[١]، والعَامِلُ فيها فِعلُ النَّهيِ، والتَّقدِيرُ: لا تَقرَبُوا الصَّلاةَ في حَالِ الجَنَابَةِ إلَّا في حَالِ السَّفَرِ أو عُبُورِ المسجِدِ[٢] على حَسَب القَولَينِ[٣].

وقَالَ **الزَّمَخشَـرِيُّ**[٤]: «﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ اسـتِثنَاءٌ من عَامَّةِ أَحوَالِ المخَاطَبِينَ، وانتِصَـابُه على الحَالِ، فإنْ قُلتَ: كيفَ جَمَعَ بينَ هذه الحَالِ والحَالِ الَّتي قَبلَها؟ قُلتُ: كَأنَّه قِيلَ: لَا تَقرَبُوا الصَّلاةَ في حَالِ الجَنَابَةِ إلَّا ومَعَكُم حَالٌ أخرى تُعْذَرُونَ فيها، وهي حَالُ السَّفرِ، وعبُورِ السَّبيلِ عِبَارةٌ عنه».

والثَّاني: أنَّه مَنصُوبٌ على أنَّه صِفَةٌ لِقَولِه: «جُنُباً»، وَصَفَه بـــ «إلَّا» بمعنَى «غَير» فَظَهَرَ الإعرَابُ فيما بَعدَها.

وسَيَأتي لهذا مَزِيدُ بَيَانٍ عِندَ قَولِه تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[٥] [الأنبياء: ٢٢].

كَأنَّه قِيلَ: «لَا تَقْرَبُوهَا جُنُباً غَيرَ عَابِرِي سَبِيلٍ؛ أي: جُنُباً مُقِيمِينَ غَيرَ مَعْذُورِينَ»[٦].

وهذا مَعنىً وَاضِحٌ على تَفسِيرِ العُبُورِ بالسَّفَرِ.

وأمَّا مَنْ قَدَّرَ مَوَاضِعَ الصَّلاةِ فالمعنَى عِندَه: «لا تقْرَبُوا المسَاجِدَ جُنُباً إلَّا مُجتَازِينَ»[٧]؛ لِكَونهِ لَا مَمَرَّ سِوَاهُ، أو غَيرِ ذلك بحَسَبِ الخِلَافِ.

والعُبُورُ: الجَوَازُ، ومنه: «نَاقَةٌ عُبْرُ الهَوَاجِرِ»[٨]، قالَ[٩]: [الكامل]

---

[١] الاستثناء المفرَّغ: هو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، فلا عمل لـــ «إلَّا»، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها، وشرطه: كون الكلام غير إيجاب، انظر أوضح المسالك: ٢/٢٢٢، وشرح الأشموني: ١/٥٠٩.

[٢] العبارة لأبي البقاء في التّبيان: ١/٣٦١.

[٣] ذهب علي وابن عبّاس وقتادة وابن زيد ومقاتل ومجاهد وغيرهم إلى أنّ المراد بالعبور السـفر، وذهب ابن عبّاس والحسـن والزُّهْرِيّ وعطاء وإبراهيم وغيرهم إلى أنّ المراد بالعبور الاجتياز، انظر تفسير الطّبري: ٨/٣٧٩ إلى٣٨٥، وزاد المسير: ٢٨٥، والبحر: ٧/٨٩-٩٠.

[٤] الكشّاف: ٢٣٨.

[٥] ذكر أنّ «إلّا» تأتي صـفة للنّكرة قبلها بمعنى «غير»، والإعراب فيها متعذّر فيُجعل على ما بعدها، وللوصـف بها شروطٌ، منها تنكير الموصوف، أو قربه من النّكرة بأن يكون معرّفاً بـــ «أل» الجنسيّة، ومنها أن يكون جمعاً أو في قوّة الجمع، ومنها ألَّا يحذف موصـوفها، انظر تفصـيل ذلك في (ط): ٨/١٤٢، وانظر الكتاب: ٢/٣٣١ وما بعدها، والمقتضـب: ٤/٤٠٨-٤٠٩، وحروف المعاني والصّفات: ٧، والإيضـاح العضـدي: ٢٠٩، والمفصّـل: ٩٩-١٠٠، والبديع: ١/٢١٦، والكافية: ٦٢، والجنى الدّاني: ٥١٧-٥١٨.

[٦] وهي عبارة الزّمخشري، انظر الكشّاف: ٢٣٨.

[٧] وهي عبارة الزّمخشري، انظر الكشاف: ٢٣٨.

[٨] انظر المحرّر: ٢/٥٧.

[٩] البيت لخُوَيْلَة الرّئاميّة في أمالي القالي: ١/١٢٦-١٢٧، وبلا نسـبة في المحرّر: ٢/٥٧، وتفسـير القرطبي: ٥/٢٠٦، والبحر: ٧/٨٩، والعيرانة من الإبل: النّاجية في نشـاط، والسّـرح: السّـريعة المشـي، وشمّلة: خفيفة سـريعة مشـمِّرة،=

عَيْرانَةٌ سُرُحُ[١] اليَدَيْنِ شِمِلَّةٌ عُبْرُ الهَوَاجِرِ كالهِجَفِّ[٢] الخاضِبِ

وقَولُه: ﴿حتَّى تَغْتَسِلُواْ﴾: كَقَولِه: ﴿حتَّى تَعْلَمُواْ﴾ فهي مُتعلِّقةٌ بِفِعلِ النَّهيِ.

قَولُه: ﴿أَوْ على سَفَرٍ﴾: في مَحَلِّ نَصبٍ عَطفَاً على خَبَرِ «كَانَ»، وهو «مَرْضَى».

وكَذَلك قَولُه: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ﴾ ﴿أَوْ لاَمَسْتُمُ﴾.

وفيه دَلِيلٌ على مَجِيءِ خَبَرِ «كَانَ» فِعلاً مَاضِـيَاً مِن غَيرِ «قد»[٣]، وادِّعاءُ حذفِهَا تَكَلُّفٌ لا حَاجَةَ إليه. كَذَا استَدَلَّ به **الشَّـيخُ**[٤]، ولا دَلِيلَ فيه لاحتِمَالِ أنْ يَكُونَ «أو جَاءَ» عَطفَاً على «كُنتُم»، تَقدِيرُه: «وإنْ جَاءَ أَحَدٌ»، وإليه ذَهَبَ **أبو البَقَاءِ**[٥] وهو أَظهَرُ مِن الأوَّلِ، والله أَعلَمُ[٦].

و﴿مِنكُم﴾: في مَحَلِّ رَفعٍ لأنَّه صِفَةٌ لـ «أَحَدٍ»، فَيَتَعَلَّقُ بمحذُوفٍ.

و﴿مِنَ الغَائِطِ﴾: مُتَعَلِّقٌ بـ «جَاء»، فهو مَفعُولُه.

وقَرَأَ الجُمهُورُ: «الغَائِطِ» بِزِنَةِ «فَاعِلٍ»، وهو المكَانُ المطمَئِنُّ من الأَرضِ، ثمَّ عُبِّرَ به عن نَفسِ الحَدَثِ كِنَايَةً؛ للاسـتحيَاءِ مِنْ ذِكرِه، وفَرَّقَتِ العَرَبُ بَينَ الفِعلَينِ منه، فَقَالَت: «غَاطَ في الأَرضِ»؛ أي: ذَهَبَ وأَبعَدَ إلى مَكَانٍ لا يَرَاهُ فيه إلَّا مَنْ وَقَفَ عليه، و«تغوَّطَ»: إذا أَحْدَثَ[٧].

وقَرَأَ ابنُ مَسعُودٍ[٨]: «مِن الغَيْطِ» وفيه قَولَانِ:

=والهجفّ: الجافي من الظّلمان، أو الطّويل الرّيش، والخاضـــب من النّعام: الظّليم الّذي اغتلم، وروي البيت بلفظ: «الهزف»، وهو لغة في «الهجف»، انظر العين: ١٦/٤، وشمس العلوم: ٦٩٣٠/١٠.

[١] في (ظ) و(ط): سبح.

[٢] في (ط): كالهِزَف.

[٣] وهو مذهب البصـريّين؛ لكثرته في كلام العرب شـعراً ونثراً مما يوجب القياس، خلافاً للكوفيّين، فقد اشـترطوا تقدير «قد»، وحجّتهم في ذلك أنّ «كان» تدخل على الجملة لتدلّ على زمان، فإذا دلّ الخبر عليه لم يُحتج إليها، فأضـمروا «قد»، لأنّها تقرّب الماضـي من الحال، انظر شـرح جمل الزّجاجي: ٣٦٤/١-٣٦٥، وتسـهيل الفوائد: ٥٣، والتّذييل والتّكميل: ١٥١/٤، والمساعد: ٢٥٥/١-٢٥٦، وهمع الهوامع: ٤١٧/١-٤١٨.

[٤] انظر البحر: ٩٦/٧.

[٥] انظر التّبيان: ٣٦١/١.

[٦] من قوله: «كذا استدلّ به...» إلى هنا سقط من (ح).

[٧] انظر الزّاهر: ٤٢/١، وتهذيب اللغة: ١٥٢/٨، واللّسان: ٣٦٥/٧.

[٨] في التّبيان: ٣٦١/١، والبحر: ٩٥/٧، ولابن مسـعود والزّهري في المحتسـب: ١٩٠/١، ومختصـر ابن خالويه: ٣٣، وهي بحذف التّعريف في المحتسب، ولقتادة والزّهري في المحرّر: ٥٨/٢.

أَحَدُهما: وإليه ذَهَبَ **ابنُ جِنِّي**[١] أنَّه مُخَفَّفٌ من «فَيْعِلٍ» كـــــ «هَيْنٍ» و«مَيْتٍ» في: «هَيِّنٍ» و«ميِّتٍ»[٢].

والثَّاني: أنَّه مَصدَرٌ على وَزنِ «فَعْلٍ»، قَالُوا: «غَاطَ يغِيْطُ غَيْطاً»، و«غَاطَ يَغُوْطُ غَوْطاً»[٣].

وقَالَ **أبو البَقَاءِ**[٤]: «هو مَصدَرُ «يَغُوْطُ»، فَكَانَ القِيَاسُ «غَوْطاً»، فَقَلبَ الوَاوَ يَاءً وإنْ سُكِّنَتْ وانفتَحَ ما قَبلَها لِخِفَّتها».

كَأنَّه لم يَطَّلِعْ على أنَّ فيه لُغَةً أُخرَى مِن ذَوَاتِ اليَاءِ حتَّى ادَّعى ذلك.

وقَرَأَ الأَخَوَانِ[٥] هنا وفي المائِدَةِ: «لَمَسْتم»، والبَاقُون: «لَامَستُم»، فَقِيلَ[٦]: «فَاعِلَ» بمعنَى «فَعَلَ»، وقِيلَ[٧]: «لمَسَ»: جَامَعَ، و«لَامَسَ» لما دُونَ الجِمَاعِ.

قَولُه: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ﴾: الفَاءُ عَطَفَتْ ما بَعدَهَا على الشِّرطِ.

وقَالَ **أبو البَقَاءِ**[٨]: «على جَاءَ»، لأنَّه جَعَلَ[٩] «جَاءَ» عَطفَاً على «كُنتُم» فهو شَرطٌ عِندَهُ.

والفَاءُ في قَولِه: **﴿فَتَيَمَّمُوا﴾**: هي جَوَابُ الشَّرطِ.

والضَّميرُ في «تَيَمَّمُوا» لِكُلِّ مَنْ تقدَّمَ من مَرِيضٍ ومُسَافِرٍ ومُتَغوِّطٍ ومُلَامِسٍ أو لَامَسٍ، وفيه تَغلِيبٌ للخِطَابِ على الغَيْبَةِ، وذلك أنَّه تَقَدَّمَ غَيبَةٌ في قَولِه: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ﴾، وخِطَابٌ في «كُنتُم» و«لمستُم»، فَغَلَّبُ الخِطَابَ في قولِه: «كُنتُم» ومَا بَعدَه عليه.

---

[١] انظر المحتسب: ١/١٩٠، وإليه ذهب المهدوي والزّمخشري وأبو البقاء والهمذاني والقرطبي، انظر التّحصيل: ٢/٢٧٩-٢٨٠، الكشّاف: ٢٣٩، والتّبيان: ١/٣٦١، والفريد: ٢/٢٧٣ وتفسير القرطبي: ٥/٢٢٠.

[٢] قوله: «في «هيّن» و«ميّت» » سقط من (ظ).

[٣] وهو قول أبي حيّان، وقال: هو الصّحيح، البحر: ٧/٧٠، وانظر تهذيب اللغة: ٨/١٥٢، والصّحاح: ٣/١١٤٧، والفائق: ٣/٧٩.

[٤] التّبيان: ١/٣٦١، وقاله ابن جنّي والمهدوي والهمذاني والقرطبي، انظر المحتسب: ١/١٩٠، والتّحصيل: ٢/٢٨٠، والفريد: ٢/٢٧٣، وتفسير القرطبي: ٥/٢٢٠.

[٥] وخلف، انظر السّبعة: ٢٣٤، والتّيسير: ٩٦، والإتحاف: ١/٥١٣، والمراد الآية (٦) من المائدة.

[٦] إليه ذهب مكّي والسّمعاني وأبو حيّان، وذكرها الطّبرسي، انظر الهداية إلى بلوغ النّهاية: ٢/١٣٤٢، وتفسير السّمعاني: ١/٤٣٢، ومجمع البيان: ٣/٧٦، والبحر: ٧/٩٦.

[٧] ذهب علي وابن عبّاس ومجاهد وقتادة وغيرهم إلى أنّ اللّمس الجماع ولكنّ الله كنّى به، وعن الشّعبي وعمر وابن مسعود وعطاء وغيرهم أنّ الملامسة دون الجماع، وروي عن البعض عكس ذلك، انظر تفسير الطّبري: ٨/٣٨٩ إلى ٣٩٢، ودرج الدّرر: ٧٩، وزاد المسير: ٢٨٦، والبحر: ٧/٩٥.

[٨] انظر التّبيان: ١/٣٦١.

[٩] قوله: « «على جاء»، لأنَّه جَعَلَ» سقط من (ظ).

ومَا أَحسَنَ مَا أَتَى هُنَا بِالغَيبَةِ؛ لِأَنَّه كِنَايَةٌ عمَّا يُسْتَحيَ منه فلم يخَاطِبْهم بِه، وهذا من مَحَاسِنِ الكَلَامِ[١]، ونحوُه: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾[٢] [الشّعراء: ٨٠].

و((وَجَد)) هنا بمعنَى ((لَقِي)) فَتَعَدَّتْ لِوَاحِدٍ[٣].

و﴿صَعِيْدًا﴾: مَفعُولٌ به لِقَولِه: ((تَيمَّمُوا))[٤]؛ أي: اقصِدُوا.

وقِيلَ[٥]: هو على إِسقَاطِ حَرفٍ، أي: بِصَعِيدٍ، وليسَ بِشَيءٍ؛ لِعَدَمِ اقتِيَاسِه.

و﴿بِوُجُوهِكُم﴾: مُتَعلِّقٌ بـ ((امْسَحُوا))، وهذه البَاءُ تحتَمِلُ أَنْ تَكُون زَائِدَةً، وبه قَالَ **أبو البَقَاءِ**[٦].

ويحتَمِلُ أن تَكُونَ مُتَعَدِّيةً، لأنَّ **سِيبَوَيهِ** حَكَى[٧]: ((مَسَحْتُ رأسَهُ وبرأسِهِ))، فيكُونُ من بَابِ: ((نَصَحْتُه ونَصَحْتُ له)).

وحُذِفَ الممسُوحُ به، وقد ظَهَرَ في آيةِ المائِدَةِ، في قَولِه: ((منه)) فَحُمِلَ عليه هَذَا[٨].

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ [النِّساء:٤٤].

قَولُه: ﴿مِنَ الكِتَابِ﴾: فِيهِ وَجهَانِ[٩]:

أَحَدُهمَا: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بمَحذُوفٍ إذ هُو صِفَةٌ لـ ((نَصِيبًا)) فهُو في مَحَلِّ نَصبٍ.

والثَّانِي: مُتَعلِّقٌ[١٠] بـ ((أُوتُوا))؛ أَي: أُوتُوا مِن الكِتَابِ نَصِيبًا.

---

[١] انظر البحر: ٩٦/٧.

[٢] فالشفاء محبوب وهو من النعم، والمرض مكروه وليس من النعم، فلم يضف الله تعالى المرض إليه، وقيل: هذا من آداب القرآن حيث لم يصرِّحْ إلا بما هو محبوبٌ لخَلْقِه انظر تفسير الرازي: ٥١٢/٢٤، والدر المصون: ١٠٢/٣.

[٣] ويتعدى لاثنين إذا كان بمعنى ((عَلِمَ))، وإن جاء بمعنى ((حَزِن)) و((حَقَد)) فهو لازم، انظر شرح الكافية الشافية: ٥٤٧/٢، وتوضيح المقاصد: ٥٥٥/١.

[٤] وذكر المهدوي أنّ ذلك على القول بأنّ الصّعيد التّراب، أمّا إذا كان بمعنى الأرض أو وجه الأرض فعند ذلك يكون ((صعيدا)) ظرف مكان، وأشار إلى ذلك الهمذاني وقال: ((والوجه هو الأوّل وعليه المعنى والإعراب))، انظر التّحصيل: ٢٨٠/٢، والفريد: ٢٧٣/٢.

[٥] قاله المهدوي وأبو البقاء والهمذاني، انظر التّحصيل: ٢٨٠/٢، والتّبيان: ٣٦٢/١، والفريد: ٢٧٣/٢.

[٦] انظر التّبيان: ٣٦٢/١.

[٧] انظر الكتاب: ٩٢/١، والبحر: ٩٩/٧.

[٨] في قوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]، وانظر التّبيان: ٣٦٢/١، والفريد: ٢٧٤/٢، والبحر: ١٠١/٧.

[٩] الوجه الأوّل في التّبيان: ٣٦٢/١، والوجهان في الفريد: ٢٧٤/٢، والبحر: ١٠٣/٧.

[١٠] في (ح) و(ط): أنه متعلق.

وَ﴿يَشْتَرُونَ﴾: حَالٌ، وفي صَاحِبِها وَجهَانِ[١]:

أَحَدُهما: أنَّه وَاوُ ((أُوتُوا)).

والثَّاني: أنَّه الموصُولُ[٢]، وهي على هذا حَالٌ مُقَدَّرةٌ.

والمشتَرَى بِه مَحذُوفٌ؛ أي: بِالهُدَى[٣]، كَمَا صُرِّحَ بِه في مَوَاضِعَ[٤].

وَ﴿يُرِيدُونَ﴾: عَطفٌ على ((يَشتَرُونَ)).

وَقَرَأَ النَّخَعِيُّ[٥]: ((ويُرِيدُونَ أَنْ تَضِـــلُّوا)) بِتَاءِ الخِطَابِ، والمعنَى: وَتُرِيدُون أيُّها المؤمِنُونَ أَن تَدَّعُوا الصَّوَابَ[٦]/. ٢٠٩/ب

وَقَرَأَ الحَسَنُ[٧]: ((أَن تُضِلُّوا)) مِن ((أَضَلَّ)).

وَقُرِئَ[٨]: ((أَنْ تُضَلُّوا السَّبيلَ)) بِضَمِّ التَّاءِ وفَتحِ الضَّادِ على مَا لم يُسَمَّ فَاعِلُه.

و﴿السَّبِيلَ﴾: مَفعُولٌ بِه، كَقَولِك: ((أَخطَأَ الطَّرِيقَ))، وَلَيسَ بِظَرفٍ[٩].

وَ((ضلَّ))[١٠] يَتَعَدَّى بـ ((عَنْ))، تَقُولُ: ضَلَلْتُ السَّبيلَ، وعَنِ السَّبيلِ[١١].

---

[١] انظر الوجه الأوّل في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢١٧/١، والبيان: ٢٥٥/١، وتفسير القرطبي: ٢٤٢/٥، والوجهان في التّبيان: ٣٦٢/١، والفريد: ٢٧٤/٢-٢٧٥، والثّاني في مشكل إعراب القرآن: ١٩٨/١.

[٢] من قوله: ((أي أوتوا من الكتاب....)) إلى هنا سقط من (ظ).

[٣] قاله ابن قتيبة، وقال ابن عبّاس وأبو صالح: بالإيمان، وقيل: كانوا يكذّبون النّبي عليه السّلام بدل تصديقه، وقيل غير ذلك، انظر غريب القرآن: ٤٢، وبحر العلوم: ٣٠٦/١، وزاد المسير: ٢٨٨، والبحر: ١٠٣/٧.

[٤] في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦]، وفي قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

[٥] في التّحصيل: ٢٧٧/٢، والمحرّر: ٦١/٢، والبحر: ١٠٤/٧.

[٦] المعنى لابن عطيّة، وتتمته: ((أي تدّعون الصّـــواب في اجتنابهم، وتحســـبونهم غير أعداء، والله أعلم بهم)). وقد نقله السّمين عنه بالواسطة، انظر المحرّر: ٦١/٢، والبحر: ١٠٤/٧.

[٧] في الكشف والبيان: ٣٨٨/١٠، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشّواذّ: ٣٩١/١، في الإتحاف: ٥١٣/١ عن الحسن ((أن يُضِلّوا)) بالغيب من ((أضلّ)).

[٨] قراءة الحسن في تفسير القرطبي: ٢٤٢/٥، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشّواذّ: ٣٩١/١.

[٩] العبارة لأبي البقاء في التّبيان: ٣٦٢/١.

[١٠] في (ط): وقيل، وهو تحريف.

[١١] انظر كتاب الأفعال: ٢٧٩/٢، وأساس البلاغة: ٥٨٥/١، والمُغرِب: ٢٨٤.

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النّساء: ٤٥].

قَولُه: ﴿وكَفَى بِالله﴾: قَد تَقَدَّم الكَلَامُ على هذا التَّركِيبِ أَوَّلَ السُّورَةِ[١] فَأَغْنَى عَن إِعَادَتِه، وكذلك تَقَدَّمَ الكَلَامُ في المنصُوبِ بَعدَهُ[٢].

قال تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النّساء: ٤٦].

قولُه: ﴿مِنَ الَّذِيْنَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ﴾: فيه سَبعَةُ أَوجُهٍ:

أَحَدُها: أَنْ يَكُونَ «مِن الَّذينَ» خَبَرَاً مُقَدَّماً[٣]، و«يُحَرِّفُونَ» جُملَةٌ في مَحَلِّ رَفعٍ صِفَةً لموصُوفٍ مَحذُوفٍ هو مُبتَدَأٌ، تَقدِيرُه: «مِن الَّذينَ هَادُوا قَومٌ يُحَرِّفونَ»[٤].

وحَذْفُ الموصُوفِ بَعدَ «مِنْ» التَّبعِيضِيَّةِ جَائِزٌ، وإِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ فِعلاً؛ لِقَولِهِم[٥]: «مِنَّا ظَعَنَ ومنَّا أَقَامَ»؛ أي: فَرِيقٌ ظَعَنَ، وهذَا هو مَذهَبُ **سِيبَوَيهِ والفَارِسِيِّ**[٦]، ومِثلُه[٧]: [الطَّويل]

ومَا الدَّهرُ إِلَّا تَارَتَانِ فمِنْهُمَا أَمُوْتُ وأُخْرَى أَبْتَغِيْ العَيْشَ أَكْدَحُ

---

[١] في الآية (٦)، ذكر أنّ في «كفى» قولين؛ الأوّل: أنّها اسم فعلٍ، والثّاني: أنّها فعلٌ، وقال: وهو الصّحيح، وذكر أنّ في فاعلها قولين، الأوّل: وهو الصّحيح أنّه مجرورٌ بالباء الزّائدة، والثّاني: أنّه مضمرٌ، وتقديره: كفى الاكتفاء، والباء ليست زائدة، والجار والمجرور في موضع نصبٍ؛ لأنّه مفعولٌ به في المعنى، ويتعلّق بالفاعل، وهو رأي ابن السّرّاج، ورُدَّ بأنّ إعمال المصدر المحذوف لا يجوز عند البصريّين إلّا ضرورةً، وذكر أنّ «كفى» يتعدّى إلى واحدٍ، والتّقدير: وكفاكم الله، وأنّ أبا البقاء جعله متعلّقاً باثنين، والتّقدير: كفاك الله شرّهم، وأنّه قد يأتي متعدّياً لاثنين بغير هذا المعنى، انظر تفصيل ذلك في (أ): ١٩٨/أ، و(ط): ٥٨٦/٣-٥٨٧-٥٨٨.

[٢] ذكر السّمين أنّ فيه وجهين: الأوّل: وهو الأصحّ أنّه تمييزٌ؛ لصلاحيّة دخول «من» عليه، والثّاني: أنّه حالٌ، انظر (أ): ١٩٨/أ، و(ط): ٥٨٧/٣.

[٣] في (أ) و(ظ) و(ح): خبر مقدّم، وهو سهو.

[٤] وإليه ذهب الأخفش والزّجّاج والفارسي وابن جنّي والواحدي والرّاغب وغيرهم، انظر معاني القرآن للأخفش: ٢٥٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٥٧/٢، والحجّة: ٣٥/٢، والمحتسب: ٢١٢/١، والتّحصيل: ٢٨١/٢-٢٨٢، وتفسير الرّاغب: ١٢٦١/٣.

[٥] انظر شرح السّيرافي: ٢٢٥/١، والمغني: ٥١٥.

[٦] انظر الكتاب: ٣٤٥/٢-٣٤٦، والحجّة: ٣٥/٢، والمسائل البصريّات: ٨٣٩/٢-٨٤٠، وهو حذف حسنٌ يكثر في الكلام والشعر، انظر المقتضب: ١٣٧/٢، وشرح السيرافي: ٢٣٥/١، والارتشاف: ١٩٣٩/٤، وتقدم الحديث عن صور حذف الموصوف في الصفحة: (١٦)، الحاشية: (٢).

[٧] البيت لتميم بن مقبل في ديوانه: ٣٨، وهو له في الكتاب: ٣٤٦/٢، والحيوان: ٢١/٣، وحماسة البحتري: ٢٥٨، وتهذيب اللّغة: ٥٩/٤، وسمط اللآلي: ٧٧٥/١.

أي: فمنهما تَارَةٌ أَمُوتُ فيها.

الثَّانِي: قَولُ **الفَرَّاءِ**[١] وهو أنَّ الجَارَّ والمجرُورَ خَبرٌ مُقَدَّمٌ أَيضَـــاً، ولَكِنَّ المبتَدَأَ المحذُوفَ تَقدِيرُه[٢] مَوصُـولَاً تَقدِيرُه: ((مِن الَّذينَ هَادُوا مَنْ يحرِّفونَ))، وَيَكُونُ قد حَمَلَ على المعنَى في ((يُحَرِّفونَ))، قَالَ **الفَرَّاءُ**[٣]: ((ومِثلُه[٤]: [الطَّويل]

فَظَلُّوا ومِنْهُم دَمْعُهُ سَابِقٌ لَهُ وآخَرُ يَثْنِيْ دَمْعَةَ العَيْنِ بِاليَدِ

قَالَ: ((تَقدِيرُه: ومنهم مَنْ دَمعُهُ سَابِقٌ له)).

والبَصـــرِيُّونَ لَا يجِيزُونَ حَذْفَ الموصُـــولِ لِأَنَّه جُزءُ كَلِمَةٍ[٥]، وهذا عِندَهم مُؤوَّلٌ على حَذفِ مَوصُـــوفٍ كما تَقَدَّمَ، وتَأوِيلُهم أَوْلَى؛ لِعَطفِ النَّكرةِ عليه وهو ((آخَرُ))، و((أُخرَى)) في البَيتِ قَبلَه، فيَكُونُ في ذلك دِلَالَةٌ على المحذُوفِ، والتَّقدِيرُ: فمنهم عَاشِقٌ سَابِقٌ دَمعُه لَهُ وآخَرُ.

الثَّالِثُ: أنَّ ((مِن الَّذينَ)) خَبرُ مُبتَدَأٍ محذُوفٍ؛ أي: هم مِنَ[٦] الَّذينَ هَادُوا، و((يُحَرِّفونَ)) على هَذَا حَالٌ من ضَمِيرِ ((هَادُوا))[٧].

وعلى هذه الأَوجُهِ الثَّلاثَةِ يَكُونُ الكَلَامُ قد تَمَّ عِندَ قَولِه: ((نَصِيراً)).

---

[١] انظر معاني القرآن للفرّاء: ٢٧١/١، وهو مذهب الكوفيّين والبغداديّين، ونســـب للأخفش، وتبعهم ابن مالك، واحتجوا بالسماع، وشرط ابن مالك أن يكون الموصول معطوفاً على موصولٍ قبله للعلم به، ورجّح ابن عطية مذهب سيبويه؛ لأنّ إضمار الموصوف أسهل وإضمار الموصول ثقيل. انظر المحرّر: ٦٢/٢، وشرح الكافية الشّافية: ٣١٣/١-٣١٤، والارتشاف: ١٠٤٥/٢-١٠٤٦، والمغني: ٨١٥، والمساعد: ١٧٨/١، وهمع الهوامع: ٣٤٣/١-٣٤٤.

[٢] في (ط): يقدره.

[٣] معاني القرآن له: ٢٧١/١.

[٤] البيت لذي الرّمة في ديوانه: ١٤١، وهو له في معاني القرآن للفرّاء: ٢٧١/١، وتفسير الطّبري: ٤٣١/٨، والتّفسير البسيط: ١٦٧/٣، والإبانة: ١٤٩/١، والمحرّر: ٦٢/٢، وضرائر الشّعر: ١٧١، وتفسير القرطبي: ٢٤٣/٥، وبلا نسبة في المذكّر والمؤنّث: ٢٦٥/٢، والارتشاف: ١٠٤٥/٢.

[٥] ولأنَّ الموصـــول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اســـم معرف، فلو حذف لكانت الجملة نكرة، فيختل المعنى، انظر علل النّحو: ٤٤٢، وشرح الرّمّاني: ٥٠٩، وأمالي ابن الحاجب: ٨٣٥/٢.

[٦] سقطت من (ط).

[٧] قاله أبو البقاء وأبو حيّان، انظر التّبيان: ٣٦٢/١، والبحر: ١٠٧/٧.

الرَّابعُ: أنْ يَكُونَ ((مِنَ الَّذينَ)) حَالاً مِن فَاعِلِ ((يُرِيدُونَ))، قَالَه **أَبُو البَقَاءِ**[١]، ومَنَعَ أَن يَكُونَ حَالاً مِن الضَّـمِيرِ فِي ((أُوتُوا)) ومِن ((الَّذينَ))، أَعنِي فِي قَولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُواْ﴾ [النِّسـاء: ٤٤]، قَالَ[٢]: ((لِأَنَّ الحَالَ لَا تكُونُ لِشَيءٍ وَاحِدٍ إلَّا بِعَطفِ بَعضِهَا على بَعضٍ)).

قُلتُ: وهذه مَسأَلةٌ خِلَافٍ، مِن **النَّحوِيِّينَ** مَنْ مَنَعَ، **ومنهم** مَنْ جَوَّزَ وهُو الصَّحِيحُ[٣].

الخَامِسُ: أَنَّ ((مِن الَّذينَ)) بَيَانٌ للمَوصُـولِ فِي قَولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُواْ﴾ [النِّسـاء: ٤٤]؛ لأنَّهم يَهُودٌ ونَصَارَى فبيَّنَهم باليَهُودِ، قَالَه **الزَّمَخشَرِيُّ**[٤]، وفيه نَظَرٌ مِن حَيثُ إنَّه قَد فُصِلَ بَينَهما بِثَلَاثِ جُمَلٍ، وَهِي: ((والله أَعلمُ)) إلى آخِرِه، وإذا كَانَ **الفَارِسِـيُّ**[٥] قد مَنَعَ الاعتِرَاضَ بجملتَينِ فما بَالُكَ بِثَلَاثٍ! قَالَهُ **الشَّيخُ**[٦].

---

[١] انظر التّبيان: ٣٦٣/١، وقال: ((وفي كلّ موضعٍ جعلت فيه ((من الّذين)) حالاً فـ ((يحرّفون)) فيه حال من فاعل ((هادوا)))).

[٢] من قوله: ((ومن ((الّذين))....)) إلى هنا سقط من (ح).

[٣] ذهب جمهور النّحاة إلى جواز تعدّد الحال كما يتعدّد الخبر والنّعت؛ لشبهها بهما، سواء كان صاحب الحال واحداً، نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً مسرعاً، أو متعدّداً، وسواء في المتعدّد اتّفق إعرابه نحو: جاء زيد وعمرو مسرعَين، أم اختلف نحو: لقي زيدٌ عمراً ضاحكين، وذهب بعض النّحاة منهم الفارسيّ وابن عصفور إلى أنّ الفعل الواحد لا ينصب إلّا حالاً واحدةً لصاحبٍ واحدٍ قياساً على الظّرف، إلّا بحرف عطفٍ، وإلا أن يكون العامل ((أفعل)) التّفضيل، نحو: زيدٌ راكباً أحسن منه ماشياً، فجاز هذا كما جاز في الظّرف: زيد اليوم أفضل منه غداً؛ لأنّ ((أفعل)) تقوم مقام الفعل الثّاني، وهو مذهب أبو البقاء كما تقدّم، انظر معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ١٠٧/٥، والحجّة: ٢٤١/٢، والمحتسب: ٣٠٧/٢، والتّبيان: ٣٦٣/١، والمقرّب: ١٥٥/١، وشرح التّسهيل: ٣٤٨/٢-٣٤٩-٣٥٠، وشرح ابن النّاظم: ٢٤١-٢٤٢، والتّذييل والتّكميل: ١٣١/٩-١٣٢، وهمع الهوامع: ٣١٥/٢.

[٤] انظر الكشّاف: ٢٣٩، وإليه ذهب الفرّاء والطّبري والزّجّاج والنّحّاس والرّاغب وغيرهم، انظر معاني القرآن للفرّاء: ٢٧١/١، وتفسير الطّبري: ٤٣٠/٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٥٧/٢، ومعاني القرآن للنّحّاس: ١٠٠/٢، وتفسير الرّاغب: ١٢٦١/٣.

[٥] انظر الحجّة: ٨٧/٦-٨٨، وشرح التّسهيل: ٦٣/٢، والتّذييل والتّكميل: ٢٧٢/٥، وأجاز غيره الاعتراض بأكثر من جملة، وممّن أجاز ابن جنّي وابن مالك وأبو حيّان وابن هشام، وأجاز الزّمخشري الاعتراض بسبع جملٍ، وردّ أبو حيّان على أبي علي في الارتشاف بأنّه قد سمع الاعتراض بجملتين، وممّا ردّ به ابن مالك عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ، بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [النّحل: ٤٣-٤٤]، انظر الخصائص: ٣٣٨/١-٣٣٩، والكشّاف: ٣٧٥، وشرح التّسهيل: ٣٧٨/٢، والارتشاف: ١٦١٧/٣، والمغني: ٥١٤-٥١٥، والمساعد: ٥٣/٢.

[٦] انظر البحر: ١٠٨/٧، ولا يمنع قوله هذا من أنّ مذهبه جواز الاعتراض بأكثر من جملة، ولكنّه ضعّف الوجه لكثرة الاعتراض فيه، قال: ((ويضعّفه أنّ هذه جملٌ ثلاثٌ))، كأنّه يرى أنّ الاعتراض بأكثر من جملتين ضعيف، يؤيّد ذلك=

وفيه نَظرٌ فَإنَّ الجُمَلَ هنا مُتَعَاطِفَةٌ، والعَطفُ يُصَيِّر الشَيئَين شَيئَاً وَاحِدَاً.

السَّادِسُ: أنَّه بَيَانٌ لأَعدَائِكُم[١]، ومَا بَينَهُمَا اعتِرَاضٌ[٢] أيضاً وقد عُرِفَ مَا فِيه.

السَّابِعُ: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بـ ((نَصِيراً))[٣]، وهذه المادَّةُ تَتَعَدَّى بـ ((مَن))، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ القَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِن بَأْسِ اللهِ﴾ [غافر: ٢٩] على أَحَدِ تَأوِيلَين: إمَّا على تَضمِينِ النَّصرِ مَعنَى المنعِ؛ أي: مَنَعنَاه من القَومِ، وكَذَلكَ: وكَفَى باللهِ مَانِعَاً بِنَصرِهِ مِن الَّذينَ هَادُوا، وإمَّا على جَعْلِ ((مِنْ)) بِمعنَى ((على))، والأوَّلُ مَذهَبُ **البَصرِيِّينَ**[٤].

فإذا جَعَلنَا ((مِنَ الَّذِينَ)) بَيَانَاً لِما قَبلَهُ فبِمَ يَتَعَلَّقُ؟ والظَّاهرُ أنَّه يَتَعَلَّقُ بمَحذُوفٍ، ويَدُلُّ على ذلك أنَّهم قَالُوا في ((سُقْيَاً لَكَ)): إنَّ ((لَكَ)) مُتَعلِّقٌ بمَحذُوفٍ لِأنَّه بَيَانٌ[٥].

وقَالَ **أَبُو البَقَاءِ**[٦]: ((وقِيلَ: هو حَالٌ من ((أَعدَائِكُم))؛ أي: واللهُ أعلمُ بِأَعدَائِكُم كَائِنِينَ من الَّذِينَ هَادُوا، والفَصلُ بَينَهما مُسَدّدٌ فَلَم يمنعْ مِن الحَالِ)).

فَقَولُه هذا يُعْطِي أنَّه بَيَانٌ لِأَعدَائِكم مَعَ إعرَابِه لَه حَالاً فَيَتَعَلَّقُ أَيضَاً[٧] بمحذُوفٍ، لَكن لَا على ذَلِك الحذفِ المقصُودِ في البَيَانِ.

وقد ظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ أنَّ ((يُحَرِّفونَ)) إمَّا لَا مَحَلَّ لَه، أو لَه مَحَلُّ رَفعٍ أو نَصبٍ على حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ.

=لفظه في الارتشاف: ١٦١٧/٣: ((وقد سمع الاعتراض بجملتين)). قيّد العدد باثنين، فهو يرى أنّ الاعتراض بأكثر من جملتين أضعف منه إذا كان جملتين.

[١] إليه ذهب الجرجاني والزّمخشري والهمذاني والبيضاوي والنّسفي وأبو حيّان، انظر درج الدّرر: ٥٩٧، والكشّاف: ٢٣٩، والفريد: ٢/من ٢٧٥ إلى ٢٨٠، وتفسير البيضاوي: ٧٧/٢، وتفسير النّسفي: ٣٦١/١، والبحر: ١٠٧/٧.

[٢] قال الزّمخشري: ((أو صلة لنصيراً؛ أي: ينصركم من الّذين هادوا)). انظر الكشّاف: ٢٣٩.

[٣] انظر معاني القرآن للنّحّاس: ١٠١/٢، والحجّة: ٣٥/٢، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٨/١، والمحرّر: ٦١/٢، وكشف المشكلات: ٣١٥/١، والبيان: ٢٥٦/١، والتّبيان: ٣٦٣/١، وأشار أبو علي ومكّي والمنتجب إلى أنّ قوله: ((يحرّفون)) حال من ((الّذين هادوا)) على هذا الوجه.

[٤] والثّاني قول الأخفش والكوفيّين وبعض اللّغويّين، قال أبو حيّان: ((والأحسن ألّا يُضمّن الحرف معنى الحرف، ويُضمّن الفعل معنى الفعل، فتكون ((من)) على بابها)). انظر إعراب القرآن للأخفش: ٥١/١-١٤٠، وحروف المعاني: ٥٠-٨٢، والحجّة: ٣٥/٢، والصّاحبي: ١٢٧، والإبانة: ٣٦٣/١، وأمالي ابن الشّجري: ٦١٣/٢، والتّبيان: ٣٦٣/١-٩٢٣/٢، والتّذييل والتّكميل: ١٣٢/١١-١٣٣، والجنى الدّاني: ٣١٣.

[٥] ولأنّ الفعل ((سَقَى)) يصل بغير اللّام، وذهب ابن مالك إلى أنّ اللّام متعلّقة بالمصدر ((سقيا))، انظر التّعليقة: ٣٣/٢، وشرح التّسهيل: ٣٢١/٣، والمغني: ١٩٤-٧٠٤.

[٦] التّبيان: ٣٦٣/١.

[٧] سقطت من (ط).

وقَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ والنَّخَعِيُّ[١]: «الكَلَامَ».

وقُرِئَ[٢]: «الكِلْمَ» بِكَسْرِ الكَافِ وسُكُونِ اللَّامِ جَمعُ «كِلْمةٍ» مخفَّفَةً مِن كَلِمةٍ، ومَعَانِيهمَا مُتَقَارِبَةٌ[٣].

و﴿عَن مَّوَاضِعِهِ﴾: مُتَعَلِّقٌ بـ «يُحَرِّفونَ»، وذَكَّرَ الضَّميرَ في «مَوَاضعِهِ» حَمْلاً على «الكَلِمِ» لِأَنَّها جِنسٌ.

وجَاءَ هنا: ﴿عَن مَّوَاضِعِهِ﴾، وفي المائِدَةِ: ﴿مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [الآية: ٤١] قَالَ **الزَّمَخشَرِيُّ**[٤]: «أمَّا «عن مواضِعِه» فَعَلى ما فَسَّرْناه مِن إزَالَتِه عَن مَوَاضِعِه الَّتي أَوْجَبَتْ حِكمَةُ اللهِ وَضْعَه فيها بما اقتَضَتْ شَهَوَاتُهم مِن إبدَالِ غَيرِه مَكَانَه، وأمَّا «من بَعْدِ مَوَاضِعِهِ» فالمعنَى أنَّه كَانَتْ لَه مَوَاضِعُ هو قَمِنٌ[٥] بِأَن يكونَ فيها، فَحِينَ حَرَّفُوه تَرَكُوه كالغَرِيبِ الَّذي لَا مَوضِعَ لَه بَعدَ مَوَاضِعِه ومَقَارِّه، والمعنَيَان مُتَقَارِبَانِ».

قَالَ **الشَّيخُ**[٦]: «وقد يُقَالُ إنَّهما سِيَّانِ، لَكِنَّه حُذِف هنا، وفي أَوَّلِ المائِدَةِ «مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ»؛ لِأَنَّ قَولَه: «عَنْ مواضِعِه» يَدُلُّ على استِقرَارِ مَوَاضِعَ له، وحُذِفَ في ثَانِي المائِدَةِ «عن مَوَاضِعِه» لِأنَّ التَّحرِيفَ مِن بَعدِ مَوَاضِعِه يَدُلُّ على أنَّه تَحرِيفٌ عن مَوَاضِعِه، فالأَصلُ: يُحَرِّفون الكَلِمَ مِن بَعدِ مَوَاضعِه عنها، فَحَذَفَ هنا البَعدِيَّةَ وهُنَاك «عنها» توسُّعاً في العِبَارَةِ، وكَانَتِ البَدَاءَةُ هنا بقَولِه: «عن مَوَاضِعِه»؛ لَأنَّه أَخصَرُ، وفيه تَنصِيصٌ باللَّفظِ على «عن» وعلى المَوَاضِعِ وإشَارَةٌ إلى البَعدِيَّةِ».

وقَالَ أيضاً[٧]: «والظَّاهِرُ أنَّهم حيثُ وُصِفُوا بِشِدَّةِ التَّمرُّدِ والطُّغيانِ وإظهَارِ العَدَاوَةِ واشتِرَاءِ الضَّلَالَةِ ونَقْضِ الميثَاقِ جَاءَ «يُحَرِّفُونَ الكلمَ عَن مَّوَاضِعِهِ»، كَأَنَّهم حَرَّفُوها مِن أَوَّلِ وَهلَةٍ قَبلَ استِقرَارِها في مَوَاضِعِها

---

[١] في المحرّر: ٦٢/٢، والبحر: ١٠٨/٧، ولعلي بن أبي طالب والسّلمي في مختصر ابن خالويه: ٣٣، وللسّلمي والنّخعي في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢١٧/١، وتفسير القرطبي: ٢٤٣/٥، قال النّحّاس: «والكلم في هذا أولى؛ لأنهم إنما يحرّفون كلم النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أو ما عندهم في التوراة وليس يحرفون جميع الكلام».

وأبو رجاء: هو أبو رجاء الْعُطَارِدِيُّ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، اسمه عمران بن مِلْحَان وقيل: اسْمُهُ عُطَارِدُ بْنُ بَرْزٍ، وقيل غير ذلك، أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره؛ لذلك يعدُ من التابعين، تلقَّنَ القُرآن من أبي موسى، وعَرَضَه على ابنِ عباسٍ، توفي سنة ١٠٥هـ، وقيل غير ذلك، انظر الطبقات الكبرى: ١٣٨/٧، ومعرفة الصحابة: ٢١١٣/٤، وطبقات علماء الحديث: ١٣١/١.

[٢] لأبي رجاء في مختصر ابن خالويه: ٣٣، وبلا نسبة في الكشّاف: ٢٣٩.

[٣] الكلام من بداية الآية إلى هنا ملخّص من البحر: ١٠٦/٧-١٠٧-١٠٨.

[٤] الكشّاف: ٢٣٩.

[٥] قمن: جدير وخليق، انظر جمهرة اللّغة: ٩٧٧/٢، والمخصّص: ٤٠٨/٤، والنّهاية في غريب الحديث: ١١١/٤.

[٦] البحر: ١٠٩/٧-١١٠.

[٧] انظر البحر: ١٠٩/٧.

وبَادَرُوا إلى ذَلِك، ولِذَلِك جَاءَ أَوَّلُ المائِدَةِ كَهذهِ الآيةِ حَيثُ وَصَفَهم بِنَقضِ الميثَاقِ وقَسوَةِ القُلُوبِ، وحَيثُ وُصِفُوا باللِّينِ وتَرْدِيدِ الحُكمُ إلى الرَّسُولِ جَاءَ ((مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ))، كَأَنَّهم لم يُبَادِرُوا إلى التَّحرِيفِ، بَل عَرضَ لهم بَعدَ استِقرَارِ الكَلِمِ في مَوَاضِعِها فهما سِيَاقَانِ مختَلِفَانِ)).

وقَولُه: ﴿وَيَقُولُونَ﴾: عَطفٌ على ((يُحَرِّفُونَ))، وقد تَقَدَّمَ، ومَا بَعدَه في مَحَلِّ نَصبٍ بِه.

قَولُه: ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾: في نَصبِه وَجهَانِ[1]: أَحَدُهما: أنَّه حَالٌ.

والثَّاني: أنَّه مَفعُولٌ به، والمعنَى: اسمَعْ غيرَ مُسْمَعٍ كَلَاماً ترَضاَه، فَسَمعُك عنه نَابٍ.

قَالَ **الزَّمَخشَرِيُّ**[2] بَعدَ حِكَايتِه نَصبَه على الحَالِ وذِكرِه المعنَى المتقَدِّمَ[3]: ((ويجوزُ على هذا أن يَكُونَ ((غيرَ مُسْمَعٍ)) مَفعُولَ ((اسمَعْ))؛ أي: اسْمَعْ كَلَاماً غيرَ مُسمعٍ إيَّاك؛ لِأنَّ أُذُنَكَ لَا تَعِيهِ نُبُوًّا عنه)).

وهذا الكَلَامُ ذُو وَجهَينِ: يعنِي أنَّه يحتَمِلُ المدحَ والذَّمَ، فبِإِرَادَةِ المدحِ تقدِّرُه[4]: ((غَيرَ مُسْمَعٍ مَكرُوهَاً))، فيَكُونُ قد حُذِفَ المفعُولُ الثَّاني؛ لأنَّ الأوَّلَ قَامَ مَقَامَ الفَاعِلِ، وبإرَادَةِ الذَّمِّ تُقَدِّرُ: ((غَيرَ مُسْمَع خَيراً))، وحُذِفَ المفعُولُ الثَّاني أَيضاً[5].

وقَالَ **أَبُو البَقَاءِ**[6]: ((وقِيلَ: أَرَادُوا غَيرَ مسمُوعٍ منك)). وهذا القَولُ نَقَلَه **ابنُ عَطِيَّةَ**[7] عن **الطَّبرِيِّ**[8]، وقَالَ: ((إنَّه حِكَايةٌ عن الحَسَنِ ومُجَاهِدٍ)). قَالَ **ابنُ عَطِيَّةَ**: ((ولَا يُسَاعِدُه التَّصرِيفُ)).

يعنِي أنَّ العَرَبَ لَا تَقُولُ: ((أَسْمَعْتُك)) بمعنَى قَبِلْتُ منك، وإنَّما تَقُولُ: ((أَسْمَعْتُه)) بمعنَى سَبَبْتُه، و((سَمِعْتُ منه)) بمعنَى: قَبِلْتُ مِنه، يُعَبِّرون بالسَّمَاعِ لا بالإِسمَاعِ عن القَبُولِ مَجَازَاً[9].

---

[1] انظر الوجه الأول في انظر إعراب القرآن للنّحّاس: ٢١٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٩/١، والتّحصيل: ٢٨١/٢-٢٨٢، والبحر: ١١١/٧، والوجهين في الكشاف: ٢٣٩.

[2] الكشّاف: ٢٣٩.

[3] من قوله: ((بعد حكايته...)) إلى هنا سقط من (ح).

[4] في (ط): تقدِّر، وفي (ظ) و(ح): يقدَّر.

[5] الكلام بمعناه في التّبيان: ٣٦٣/١، وإلى قريب منه ذهب النّحّاس ومكّي والقرطبي والنَسفي، انظر إعراب القرآن للنّحّاس: ٢١٧/١-٢١٨، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٩/١، والتّحصيل: ٢٨١/٢-٢٨٢، وتفسير القرطبي: ٢٤٣/٥، وتفسير النّسفي: ٣٦٢/١.

[6] التّبيان: ٣٦٣/١.

[7] انظر المحرّر: ٦٢/٢.

[8] روى الطّبري عن الحسن ومجاهد: ((واسمع غير مقبول منك))، وروى عن الحسن فقط: ((اسمع غير مسموع منك))، انظر تفسير الطّبري: ٤٣٤/٨، وما نقله ابن عطيّة عن الطّبري برواية الحسن ومجاهد هو لفظ ((غير مقبول)).

[9] انظر الصّحاح: ١٢٣٢/٣، والمفردات: ٤٢٥، وشمس العلوم: ٣٢٠٩/٥، وعمدة الحفّاظ: ٢٢١/٢-٢٢٢، وإلى هذا المعنى أشار النّحّاس، فقد ذهب إلى أنّ المعنى لو كان ((غير مقبول)) لوجب أن يكون اللّفظ ((غير مسموع))، وإليه=

وتَقَدَّمَ القَولُ في ﴿رَاعِنَا﴾ في البَقَرَةِ[١].

قَولُه: ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا﴾: فيهما وَجهَانِ:[٢]

أَحَدُهما: أنَّهما مَفعُولٌ من أَجلِهِ نَاصِبُهمَا: ((ويقُولُونَ)).

والثَّاني: أنَّهما مَصدَرَانِ في مَوضِعِ الحَالِ؛ أي: لَاوِينَ وطَاعِنِينَ.

وأَصـــلُ لَيّاً: ((لَوْيٌ)) مِن ((لَوَى يَلْوِي))، فأُدْغِمَتِ الوَاوُ في اليَاءِ بَعدَ قَلْبِها يَاءً، فهو مِثلُ: ((طَيٍّ)) مَصدرِ ((طَوَى يَطْوِي))[٣].

و﴿بِأَلسِنَتِهم﴾ و﴿في الدِّينِ﴾: مُتَعَلِّقَانِ بالمصدَرَينِ قَبلَهُمَا.

و﴿لَوْ أَنَّهُمْ قَالُواْ﴾: تَقَدَّمَ الكَلَامُ على ذَلِكَ في البَقَرَةِ[٤] بأَشبَعَ قَولٍ.

قَولُه: ﴿لَكَانَ خَيْرًا﴾: فيه قَولَانِ[٥]:

أَظهَرُهما: أنَّه بمعنَى ((أَفعَل))، ويَكُونُ المفَضَّـلُ علَيه مَحذُوفاً؛ أي: لو قَالُوا هَذَا الكَلَامَ لَكَانَ خَيراً من ذلك الكَلَامِ.

والثَّاني: أنَّه لا تَفضِيلَ فيه، بل يَكُونُ بمعنَى ((جَيِّدٍ)) و((فَاضِلٍ))، فلَا حَذْفَ حِينَئِذٍ.

والبَاءُ في ﴿بِكُفرِهم﴾ للسَّبَبِيَّةِ.

=ذهب مكّي، وأبو حيّان ومنه أخذ السّـــمين، انظر إعراب القرآن للنّحّاس: ٢١٨/١، والهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٣٤٧/٢، والبحر: ١١١/٧.

[١] في الآية (١٠٤)، ذكر أنّ ((راعنا)) أمرٌ من المراعاة، وهي النّظر في مصالح الإنسان وتدبّر أموره، وفيها معنى المشاركة، ولذلك نهوا عنه؛ لأنّ فيه مساواتهم بالرّسول عليه السّلام، وقرئ هنا وفي البقرة: ((راعناً)) بالتّنوين صفة لمصدر محذوف؛ أي: قولاً راعناً، والرّعونة: الجهل والحمق، انظر تفصيل ذلك في (أ): ٤٦/ب، و(ط): ٥١/٢.

[٢] انظر الوجه الأوّل في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢١٨/١، ودرج الدّرر: ٥٩٨، وتفسير القرطبي: ٢٤٣/٥، والثّاني في التّحصـــيل: ٢٨١/٢-٢٨٢، ومجمع البيان: ٨٢/٣، والوجهين التّبيان: ٣٦٣/١، والفريد: ٢٧٨/٢-٢٧٩، والبحر: ١١١/٧، وذكر الجرجاني النّصب على التّفسير، والنّحّاس وابن الأنباري والهمذاني والقرطبي النّصب على أنه مصدر لفعل محذوف، والتّقدير: يلوون بألسنتهم ليّاً ويطعنون طعناً، انظر البيان: ٢٥٦/١.

[٣] انظر معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٥٩/٢، وجمهرة اللّغة: ٩٩٠/٢، والتّبيان: ٣٦٣/١، واللّسان: ٢٦٢/١٥.

[٤] في الآية (١٠٣) من البقرة، وهي بلفظ: ﴿ولو أنّهم آمنوا﴾، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾، وأراد حديثه عن المصـــدر المؤوّل إذا جاءت ((أنَّ)) بعد ((لو))، فقد ذكر أنّ فيه قولين: الأوّل قول سيبويه، وهو أنّ المصدر في محلّ رفع مبتدأ والخبر محذوف، والثّاني قول المبرّد، وهو أنّه فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتّقدير: لو ثبت إيمانهم، أو قولهم، حسـب لفظ الآية، لأنّ ((لو)) لا يليها إلّا الفعل، ورُدّ عليه بأنّ الفعل لا يضـمر بعدها إلّا أن يكون مفسّراً بفعل مثله، انظر ذلك في (أ): ٤٦/أ، و(ط): ٤٨/٢-٤٩.

[٥] الكلام عنهما مأخوذ من التّبيان: ٣٦٤/١.

قَولُه: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾: فيه ثَلَاثةُ أَوجُهٍ[١]:

أَحَدُها: أنَّه مَنصُوبٌ على الاستِثنَاءِ من ((لَعَنَهُم))؛ أي: لَعَنَهُم اللهُ إلَّا قَلِيلاً منهم، فإنَّهم آمَنُوا فلم يَلْعَنْهُم.

والثَّاني: أنَّه مُستَثنىً مِن الضَّميرِ في ((فَلَا يؤمِنُونَ))، والمرَادُ بالقَلِيلِ عَبدُ الله بنُ سَلَامٍ وأَضرَابُه[٢].

ولم يَستَحسِنْ **مَكِّيٌّ**[٣] هَذَينِ الوَجهَينِ: أمَّا الأوَّلُ قَالَ: ((لِأنَّ مَنْ كَفَرَ مَلعُونٌ لا يُستَثنى منهم أَحَدٌ،

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ الوَجهَ الرَّفعُ على البَدَلِ)). لأنَّ الكَلَامَ غَيرُ مُوجِبٍ[٤].

والثَّالِثُ[٥]: أنَّه صِفَةٌ/ لمصدَرٍ مَحذُوفٍ؛ أي: إلَّا إيمَانَاً قَلِيلاً، وتَعلِيلُه هو أنَّهم آمَنُوا بالتَّوحِيدِ وكَفَرُوا بمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشريعتِه[٦]. ٢١٠/أ

---

[١] انظر الأوجه الثَّلاثة في معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٥٩/٢، والحجّة: ٢٢٥/١-٢٢٦، والوجه الأول في درج الدرر: ٢٢٦، والثَّاني في معاني القرآن للنحاس: ١٠٥/٢، تفسير الرازي: ٩٤/١٠-٩٥، والفريد: ٢٧٩/٢، والثالث في مشكل إعراب القرآن: ١٩٩/١، والتّحصيل: ٢٨١/٢-٢٨٢، والوجيز: ٢٦٧، والمحرّر: ٦٣/٢، ورجح أبو علي الوجه الثالث، قال: ((وهذا أوجه من أن يحمل القليل على أنّهم ناس؛ لأنّ ((قليلاً)) مفرد، وفي التّنزيل: ﴿إِنَّ هؤُلاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤] إلّا أنّه قد جاء ((فَعِيل)) مفردا يراد به الكثرة كـ ((فَعُول))، نحو قوله: ﴿وَحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩])). وذكر الطّبرسي النّصب على الحال، والتّقدير: يؤمنون وهم قليلٌ، وذكر ابن عطيّة النّصب على الحال على تقدير: نفراً قليلاً، وذكر الهمذاني النّصب على أنّه نعت لزمان؛ أي: إلّا وقتاً قليلاً، انظر مجمع البيان: ٨٢/٣.

[٢] وهذا مرويّ عن ابن عبّاس، انظر زاد المسير: ٢٨٩.

وعبد الله بن سلام: هو الصحابي الجليل أبو يوسف عبد الله بن سلام بن الحارث من بني القينقاع، من ولد يوسف بن يعقوب عليهما السلام، كان اسمه حصينا، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله، توفي سنة ٧٣هـ، انظر معرفة الصحابة: ١٦٦٥/٣، والاستيعاب: ٩٢١/٣.

[٣] انظر مشكل إعراب القرآن: ١٩٩/١-٢٠٠، وإليه ذهب ابن الأنباري، انظر البيان: ٢٥٧/١.

[٤] ظنّ السمين أنّ مراد مكّي أنّ الوجه لم يحسن لأنّ الكلام غير موجب، وإنّما مراده أنّ ((قليلاً)) لو كانت بدلاً لرُفعت، لأنّها بدلٌ من الضمير في ((يؤمنون))، وهو في محلّ رفع فاعلٍ، فلمّا لم يتطابق البدل والمبدل منه في المحلّ الإعرابي بطل الوجه، أمّا كون الكلام غير موجبٍ فإنّه يقتضي جواز النّصب على الاستثناء، وجواز الرّفع أو النّصب أو الجرّ على البدليّة عند البصريّين، وعلى عطف النّسق عند الكوفيّين، لأنّ الاستثناء تامٌّ، والبدل أو العطف أرجح، انظر المقتضب: ٣٩٤/٤، واللّامات: ٣٨، والإيضاح العضدي: ٢٠٥-٢٠٦، وشرح المفصّل: ٥٨/٢-٥٩، والكافية: ٢٥، واللّمحة: ٤٦٥/١/١-٤٦٦، والجنى الدّاني: ٥١٥، وأوضح المسالك: ٢٢٥/٢-٢٢٦-٢٢٧.

[٥] أي: الوجه الثّالث من إعراب ((قليلاً)).

[٦] روي هذا المعنى عن مقاتل، وروي عن الكلبي قريبٌ منه، انظر تفسير مقاتل: ٣٧٧/١، وتفسير عبد الرّزّاق: ٤٦٢/١

وعَبَّرَ **الزَّمَخشَـــرِيُّ** و**ابنُ عَطِيَّةَ**[١] عن هذا التَّقلِيلِ بالعَدَمِ، يَعنِي أنَّهم لا يُؤمِنُونَ البَتَّةَ، كَقَولِه[٢]: [الطَّويل]

قَلِيلٌ التَّشَكِّي لِلْمُهِمِّ يُصِيْبُهُ

قَالَ **الشَّـــيخُ**[٣]: «وما ذَكَرَاهُ من أنَّ التَّقليلَ يُرادُ به العَدَمُ صَـــحِيحٌ[٤]، غَيرَ أنَّ هذا التَّركِيبَ الاسـتثنائيَّ يَأبَاهُ، فإذَا قُلتَ: «لَمْ أقمْ إلَّا قَلِيلاً»، فالمعنَى: انتِفَاءُ القِيَامِ إلَّا القَلِيلَ فَيُوجَدُ منك، لا أنَّه دَالٌّ على انتِفاءِ القِيَامِ البَتَّةَ، بخلَافِ «قَلَّمَا يَقُولُ ذلك أَحَدٌ إلَّا زَيدٌ»، و«أقَلَّ رَجُلٌ يَفعَلُ ذلك»، فإنَّه يَحْتمِلُ التَّقلِيلَ المقَابِلَ للتَّكثِيرِ، ويحتَمِلُ النَّفيَ المحضَ، أمَّا أنَّك تَنفِي ثمَّ تُوجِبُ، ثمَّ تُرِيدُ بالإيجَابِ بَعدَ النَّفيِ نَفيَاً فَلَا؛ لِأنَّه يَلزَمُ أَنْ تَجِيءَ «إلَّا» ومَا بَعدَّها لَغوَاً من غَيرِ فَائِدَةٍ؛ لِأنَّ انتِفَاءَ القِيَامِ قد فُهِمَ من قولِك: «لم أقمْ»، فأيُّ فَائِدَةٍ في اسـتِثنَاءٍ مُثبَتٍ يُرَادُ به انتِفَاءٌ مَفهُومٌ من الجُملَةِ السَّـابقةِ؟ وأيضـاً فإنَّه يُؤدِّي إلى أن يَكُونَ مَا بَعدَ «إلَّا» مُوَافِقَاً لِمَا قَبلَها في المعنَى، والاســتِثنَاءُ يَلزَمُ أن يَكُونَ مَا بَعدَ «إلَّا» مخَالِفَاً لِما قَبلَها فيه[٥]».

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَـــدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْـــحَابَ السَّـــبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النِّساء: ٤٧].

قَولُه: ﴿مِن قَبْلِ أَن نَطْمِسَ﴾: مُتَعَلِّقٌ بالأَمرِ في قَولِه: ﴿آمِنُوا﴾.

و«نَطْمِس» يَكُونُ مُتَعَدِّيَاً، ومِنه هذهِ الآيَةُ، ومِثلُهَا: ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَـــتْ﴾ [المرســلات: ٨]؛ لِبنَائِه للمَفعُولِ مِن غَيرِ حَرفِ جَرٍّ.

---

[١] انظر الكشّاف: ٢٤٠، والمحرّر: ٦٣/٢، وإليه ذهب الهمذاني والبيضاوي، انظر الفريد: ٢٧٩/٢، وتفسير البيضاوي: ٧٧/٢.

[٢] البيت لتأبّط شرّاً في ديوانه: ١٥١، وفي العقد الفريد: ١٠٧/١، ونقد الشّعر: ٢٩، وأمالي القالي: ١٣٨/٢، وزهر الآداب: ٣٥٨/٢، وشرح حماسة أبي تمّام الفارسي: ٩٨/٢، ونشوة الطّرب: ٥٨٩، وتمامه: كَثِيْرُ الهَوَى شَتَّى النَّوَى وَالمَسَالِكِ، وهو في مدح شمس بن مالك.

[٣] انظر البحر: ١١٤/٧.

[٤] لأن التقليل كالنفي، انظر شرح السّيرافي: ٧٨/٣، واللّباب: ٣٦٥/١، وشرح الشّافية للرّضي: ١٣٧/٤.

[٥] انظر اللّامات: ٣٩، وشرح التّسهيل: ٢٧٦/٢، والمقاصد الشّافية: ٣٤٩/٣.

ويَكُونُ لَازِمَاً، يُقَالُ: «طَمَسَ المطَرُ الأَعلَامَ»، و«طَمَسَتِ الأَعلَامُ»،[١] قَالَ **كَعبٌ**[٢]: [البسيط]

مِنْ كُلِّ نَضَّاخَةِ الذِّفْرى إِذَا عَرِقَتْ عُرْضَتُها طَامِسُ الأَعْلَامِ مَجْهُولُ

وَقَرَأَ الجُمهُورُ: «نَطْمِسَ» بِكَسرِ الميمِ، وأَبُو رَجَاءٍ[٣] بِضَمِّها، وهُمَا لُغَتَانِ[٤] في المضَارِعِ.

وَقَدَّرَ **بَعضُهُم**[٥] مُضَافَاً؛ أي: عُيُونَ وُجُوهٍ، ويُقَوِّيه أنَّ الطَّمسَ للأَعيُنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَطَمَسْنَا على أَعْيُنِهِمْ﴾ [يس: ٦٦].

وقَولُه: ﴿على أَدْبَارِهَا﴾: فيه وَجهَانِ:

أَظهَرُهما: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بـ «نَرُدَّهَا».

والثَّانِي: أنْ يَتَعلَّقَ بمحذُوفٍ؛ لِأنَّه حَالٌ مِن المفعُولِ في «نَرُدَّها»، قَالَه **أَبُو البَقَاءِ**[٦]، ولَيسَ بِوَاضِحٍ.

قَولُه: ﴿أو نَلعَنَهُم﴾: عَطفٌ على «نَطْمِسَ».

---

[١] قاله أبو زيد، والطَّمس: الانمحاء، انظر الصّحاح: ٩٤٤/٣، والفائق: ٣٨٧/٢، وشمس العلوم: ٤١٦٠/٧، واللّسان: ١٢٦/٦، والبحر: ١١٦/٧.

[٢] كعب بن زهير، وهو في ديوانه: ٦٢، وهو له في جمهرة أشعار العرب: ٦٣٤، والمحكم والمحيط الأعظم: ٣٩٩/١، والنّهاية في غريب الحديث والأثر: ٧١/٥، ونهاية الأرب: ٤٣٣/١٦، وبلا نسبة في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٠٠/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١٨٤/١، النّضّاخة: السّائلة، الذّفرى: ما تحت أذن النّاقة ممّا يلي الرّقبة، عرضتها: اهتمامها ومقدرتها، الطّامس: المندرس المختفي، الأعلام: «الواحد علم» وهو الإشارة على الطّريق، أي تعرف قوّة النّاقة وقدرتها على التّحمّل إذا نزلت في هذه الأماكن المجهولة.

وكعب بن زهير: هو أبو المضرّب كعب بن زهير بن أبي سُلمى المُزْنِي، واسم أبي سلمى ربيعة بن رياح، من أهل نجد، وهو شاعرٌ عالي الطبقة، كان ممن اشتهر في الجاهلية، وله صحبة، وأخوه بجير، وابنه عقبة وحفيده العوّام، كلهم شعراء، وقد كثر مخمّسو لاميته ومشطّروها ومعارضوها وشرّاحها، توفي سنة ٢٦هـ، انظر الاستيعاب: ١٣١٣/٣، والأعلام: ٢٢٦/٥.

[٣] في الكشف والبيان: ٣٩١/١٠، والبحر: ١١٨/٧.

[٤] انظر جمهرة اللّغة: ١٢٧٤/٣، والصّحاح: ٩٤٤/٣، والمخصّص: ٣٠١/٣.

[٥] أبو حيّان، فقد روي عن ابن عبّاس وقتادة والضّحّاك أنّ طمسها أن تعمى، وعن ابن عبّاس وعطيّة العوفي أنّ طمسها أن تزال العينان وتُردّان إلى القفا، وذكر الوجوه وأراد عيونها؛ لأنّ الطّمس من نعوت العين، قال تعالى: ﴿فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُم﴾ [القمر: ٣٧] انظر تفسير الطّبري: ٤٤٠/٨، الكشف والبيان: ٣٩١/١٠، والبحر: ١١٨/٧-١١٩.

[٦] انظر التّبيان: ٣٦٤/١، وقال: هي حالٌ مقدَّرةٌ، وتبعه الهمذاني، انظر الفريد: ٢٨٠/٢.

والضَّميرُ في ((نَلعَنَهُم)) يَعُودُ على[١] ((الوُجُوهِ))، على حَذْفِ مُضَافٍ إليه؛ أي: وُجُوهَ قومٍ، أو على أن يُرادَ بهم الوُجَهَاءُ والرُّؤَسَاءُ، أو يَعُودُ على الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ، ويَكُونُ ذلك التِفَاتاً مِن خِطَابٍ إلى غَيبَةٍ[٢]، وفيه استِدعَاؤُهم لِلإيمانِ، حَيثُ لم يُواجِهْهم باللَّعنةِ بَعدَ أَنْ شَرَّفَهم بِكَونِهم مِن أَهلِ الكِتَابِ.

وقَولُه: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللهِ﴾: أَمرٌ وَاحِدٌ أُرِيدَ به الأُمُورُ[٣].

وقِيلَ[٤]: هو مَصدَرٌ وَاقِعٌ مَوقِعَ[٥] المفعُولِ بِهِ؛ أي: مَأمُورُه؛ أي: مَا أَوْجَدَه كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٤٨].

وقولُه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾: مُستَأنَفٌ، ولَيسَ عَطفَاً على ((يَغْفِرُ)) الأَوَّلِ؛ لِفَسَادِ المعنَى[٦].

والفَاعِلُ في ﴿يَشَاءُ﴾ ضَمِيرٌ عَائِدٌ على الله تعالى، ويُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ **الزَّمَخشَرِيِّ**[٧] أنَّه ضَمِيرٌ عَائِدٌ على ((مَنْ)) في ((لِمَنْ))، المعنَى عِندَهُ: إنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ الشِّركَ لمن لَا يَشَاءُ أن يُغفَرَ لَه، بِكَونِهِ مَاتَ على الشِّركِ غَيرَ تَائِبٍ منه، ويَغفِرُ ما دُونَ ذلك لِمَنْ يَشَاءُ أَنْ يُغفَرَ لَه، بِكَونِهِ مَاتَ تَائِبَاً مِن الشِّركِ[٨].

---

[١] من قوله ((((نطمس)) .....)) إلى هنا سقط من (ح).

[٢] انظر الأوجه الثلاثة في الكشّاف: ٢٤٠، وتفسير الرّازي: ٩٧/١٠، والبحر: ١٢١/٧. قال أبو حيّان في ترجيح الوجه الثالث: ((وهذا عندي أحسن، ومحسِّن هذا الالتفات هو أنّه تعالى لمّا ناداهم كان ذلك تشريفاً لهم، وهزّاً لسماع ما يلقيه إليهم، ثمّ ألقى إليهم الأمر بالإيمان بما نرل، ثمّ ذكر أنّ الّذي نزل هو مصدّقٌ لما معهم من كتابٍ، فكان ذلك أدعى إلى الإيمان، ثمّ ذكر هذا الوعيد البالغ، فحذف المضاف إليه من قوله: ((من قبل أن نطمس وجوهاً))، والمعنى: وجوهكم، ثمّ عطف عليه قوله: ((أو نلعنهم))، فأتى بضمير الغيبة لا الخطاب، حتّى كان الوعيد بطمس الوجوه وباللّعنة ليس لهم، ليبقى التّأنيس والهزّ، والاستدعاء إلى الإيمان غير مشوبٍ بمفاجأة الخطاب الّذي يوحش السّامع، ويروّع القلوب، ويصير أدعى إلى عدم القبول، وهذا من جليل المخاطبة وبديع المحاورة)). ومن الكشاف نقل المؤلف بواسطة البحر.

[٣] إليه ذهب ابن عطيّة وأبو حيّان، واكتُفي بالواحد؛ لأنّه دالٌّ على الجنس، انظر المحرّر: ٦٤/٢، والبحر: ١٢٢/٧.

[٤] قاله الطّبري ومكّي والمهدوي والنّسفي وأبو حيّان، انظر تفسير الطّبري: ٤٤٨/٨، والهداية إلى بلوغ النّهاية: ٢/ ١٣٥٠، والتّحصيل: ٢٧١/٢، وتفسير النّسفي: ٣٦٣/١، والبحر: ٧/ ١٢٢.

[٥] سقطت من (أ)، وأثبتُّها من بقيّة النّسخ.

[٦] لأنّه لو عُطف عليه لصار منفيّاً، انظر التّبيان: ٣٦٤/١، والفريد: ٢٨١/٢.

[٧] انظر الكشّاف: ٢٤٠.

[٨] ذهب أبو حيّان إلى أنّ هذا التّأويل منافٍ لما دلّت عليه الآية فلا يصحّ عنده، وقال: ((إن عنى أنّ الجار يتعلّق بالفعلين فلا يصحُّ ذلك، وإن عنى أن يقيّد الأوّل بالمشيئة كما قيّد الثّاني فهو تأويلٌ.....والّذي يدلّ عليه ظاهر الكلام أنّه لا قيد في الفعل الأوّل بالمشيئة.... وأنّ الفاعل في ((يشاء)) هو عائدٌ على الله تعالى)). والكلام من قوله: ((المعنى عنده...)) إلى هنا مأخوذ بلفظه من البحر، انظر البحر: ١٢٥/٧.

و﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾: مُتَعَلقٌ بـ ((يَغفِرُ)).

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النِّساء: ٤٩].

وقولُه: ﴿أَلَمْ تَرَ إلى[١]﴾: تَقَدَّمَ مِثلُه[٢].

و﴿**بَلِ**﴾: إضرَابٌ عن تَزكِيَتِهِم أَنفُسَهُم. وقَدَّرَ **أَبُو البَقَاءِ**[٣] قَبلَ هذا الإضرَابِ جُمْلَةً، قَالَ: ((تَقدِيرُه: أَحطَؤُوا بَل اللهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ)).

وقَولُه: ﴿وَلاَ يُظْلَمُونَ﴾: يجُوزُ أَن يَكُونَ حَالاً مِمَّا تَقَدَّمَ، وأَنْ يَكُونَ مُستَأنَفاً[٤].

والضَّمِيرُ في ((يُظْلمون)) يجوزُ أَن يَعُودَ على ((مَنْ يَشَاءُ))؛ أي: لَا يُنْقِصُ مِن تَزكِيَتِهِم شَيئاً، [وإِنَّما جَمَعَ الضَّمِيرَ حَمْلاً على معنَى ((مَنْ))][٥]، وأَنْ يَعُودَ على الَّذِينَ يُزَكُّونَ، وأَن يَعُودَ على القَبِيلَينِ: مَنْ زَكَّى نَفسَه ومَنْ زَكَّاه الله، فَذَاكَ لا يُنْقِصُ مِن عِقَابِه شَيئاً، وهذا لا يُنْقِصُ من ثَوَابِه شَيئاً[٦].

والأَوَّلُ أَظهَرُ؛ لِأَنَّ ((مَنْ)) أَقرَبُ مَذكُورٍ؛ ولِأَنَّ ((بَل)) إِضرَابٌ مُنقَطِعٌ مَا بَعدَها عَمَّا قَبلَها[٧].

وقَالَ **أَبُو البَقَاءِ**[٨]: ((ويجُوزُ أَن يَكُونَ مُستَأنَفاً؛ أي: مَنْ زَكَّى نَفسَه، ومَنْ زَكَّاه الله)). انتَهى، فَجَعَلَ عَودَ الضَّمِيرِ على الفَرِيقَينِ بِنَاءً على وَجهِ الاستِئنَافِ، وهذا غَيرُ لَازِمٍ، بَل يَجُوزُ عَوْدُه[٩] عليهما والجُمَلةُ حَالِيَّةٌ.

---

[١] سقطت من (ط).

[٢] في الآية (٢٤٣) من البقرة، ذكر أنّ همزة الاستفهام دخلت على حرف نفيٍ فصيّرت النّفي تقريراً؛ لأنّ المخاطب يمكن أن يكون قد علم بالقصّة قبل نزول الآية؛ أي: قد رأيت حال هؤلاء، وممكنٌ أنّه لم يعلم بها فيكون الكلام للتّنبيه والتّعجّب، والمخاطب إمّا النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أو كلّ سامع، والرّؤية عِلْميّةٌ تتعدّى لاثنين، لكنّها ضُمّنت معنى ما يتعدّى بـ ((إلى))، والمعنى: ألم ينته علمك إلى كذا، انظر (أ): ٩٧/ب، و(ط): ٥٠٥/٢.

[٣] التّبيان: ٣٦٤/١.

[٤] قاله أبو البقاء، انظر التّبيان: ٣٦٤/١.

[٥] غير واضحة في (أ) وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[٦] انظر الوجه الأول والثاني في التّبيان: ٣٦٤/١، والثالث في المحرّر: ٦٦/٢، والأوجه الثلاثة في البحر: ١٢٨/٧-١٢٩-١٣٠.

[٧] وهو اختيار أبي حيّان وتعليله، والأصل في ضمير الغائب إذا تقدّم عليه اسمان يستويان في الإسناد أن يعود إلى أقرب مذكورٍ، إلّا إذا دلّ دليلٌ على أنّه لغير الأقرب، انظر تسهيل الفوائد: ٢٧، والارتشاف: ٩٤١/٢، والبحر: ١٢٩/٧.

[٧] التّبيان: ٣٦٤/١.

[٨] التّبيان: ٣٦٤/١.

[٩] في (أ): عود، والصحيح ما أثبته.

و﴿فَتِيلًا﴾: مَفعُولٌ ثَانٍ، لِأَنَّ الأَوَّلَ قَامَ مَقَامَ الفَاعِلِ، ويَجُوزُ أن يَكُونَ نَعتَ مَصـــدَرٍ مَحذُوفٍ[١]، كَمَا تَقَدَّمَ تَقرِيرُه في ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾[٢] [النِّساء: ٤٠].

والفَتِيلُ: خَيطٌ رَقِيقٌ في شِقِّ النَّواةِ، يُضْرَبُ بِه المَثَلُ في القِلَّةِ[٣].

وقِيلَ[٤]: هو مَا خَرَجَ مِن بَينِ إِصـبَعَيكَ أَو كَفَّيْكَ مِن الوَسَـخَ حِينَ تَفتِلُهُما، فهُو «فَعِيْلٌ» بمعنَى «مَفْعُوْلٍ».

وقد ضَـرَبَتِ العَرَبُ المَثَلَ في القِلَّةِ التَّافِهَةِ بِأَربَعَةِ أَشـيَاءَ اجتَمَعنَ في النَّواةِ، وهي: الفَتِيلُ، والنَّقِيرُ: وهو النُّقْرةُ الَّتي في ظَهرِ النَّواةِ[٥]، والقِطْمِيرُ: وهو القِشـــرُ الرَّقِيقُ فَوقَها[٦]، وهذه الثَّلَاثةُ وَارِدَةٌ في الكِتَابِ العَزِيزِ[٧]، والثُّفْرُوقُ[٨]: وهو مَا بَينَ النَّواةِ والقِمْعِ الَّذِي يَكُونُ في رَأسِ التَّمرةِ كالعَلَاقَةِ بَينَهُمَا[٩].

---

[١] ذهب ابن عطيّة والطبرسـي والهمذاني إلى القول بأنه مفعول به، قال أبو حيّان: «يعني على تضـمين «يُظلمون» معنى ما يتعدّى لاثنين». وذهب الهمذاني إلى أنّ «ظلم» يتعدّى لاثنين إذا كان بمعنى النّقص، والوجه الثاني قاله أبو البقاء، وذكر الطّبرسي أنّ علي بن عيسى أجاز أن يكون تمييزاً كما في قولك: «تَصَبَّبْت عَرَقًا»، انظر المحرّر: ٦٦/٢، ومجمع البيان: ٨٧/٣، والتّبيان: ٣٥٨/١-٣٦٤، والفريد: ٢٨١/٢، والبحر: ١٢٩/٧.

[٢] ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

[٣] روي عن مجاهد وقتادة وعطاء وغيرهم، انظر تفسير ابن أبي حاتم: ٩٧٣/٣، والتّحصيل: ٢٧٢/٢، والمحرّر: ٦٦/٢.

[٤] روي عن ابن عبّاس والسّـدي وسـعيد بن جبير وغيرهم، انظر معاني الفرآن للفرّاء: ٢٧٣/١، وتفسـير ابن المنذر: ٧٤١/٢-٧٤٢، وتفسير ابن أبي حاتم: ٩٧٢/٣.

[٥] انظر تصحيح الفصيح: ٥٢٧، وتهذيب اللغة: ٢٠٦/١٤، وقيل: هي الحبّة في وسط النّواة، وقيل: هي نقر الرّجل الشّيء بطرف إصبعه، انظر تفسير الطّبري: ٤٧٢/٨ إلى ٤٧٥.

[٦] وقيل: هو شق النواة، انظر الزاهر: ٢٥٦/١، والمحكم والمحيط الأعظم: ٦٣٢/٦.

[٧] الفتيل: في هذه الآية وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النّسـاء: ٧٧]، وفي قوله: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [الإسراء: ٧١].

والنّقير: في قوله: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِـيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النّسـاء: ٥٣]، وفي قوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النّساء: ١٢٤].

والقطمير: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣].

[٨] في (ظ): التُّفْرُوق: وهو لغة في التُّفروق، انظر التّكملة والذّيل والصّلة: ١٧/٥.

[٩] وهو اسـمٌ منحوتٌ من «التَّفْرِ» وهو المؤخّر، ومن «فَرَقَ»؛ لأنّه في مؤخّر التّمرة يفارقها، وقيل: هو قمع التّمرة أو البسرة، انظر الجراثيم: ٧٣/٢، وتهذيب اللّغة: ٣٠٩/٩، ومقاييس اللّغة: ٤٠٣/١.

قال تعالى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا﴾ [النِّساء: ٥٠].

قولُه: ﴿انظُرْ كَيفَ يَفْتَرُونَ﴾: «كيف» مَنصُوبٌ بـ «يَفْتَرون»، وتقدَّمَ الخِلَافُ فيه[١]، والجُملَةُ في مَحَلِّ نَصبٍ بعدَ إسقَاطِ الخَافِضِ؛ لأنَّها مُعَلَّقَةٌ لـ «انظر»[٢]، و«انظر» يَتعدَّى بـ «في»؛ لأنَّها هنا ليسَتْ بَصَرِيَّةً[٣].

و﴿عَلَى الله﴾: مُتَعلِّقٌ بـ «يفترون»، وأَجَازَ **أبو البَقَاءِ**[٤] أنْ يَتَعَلَّقَ بمَحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ من «الكَذِبِ» قُدِّمَ عليه، قالَ: «ولا يجُوزُ أَنْ يَتَعلَّقَ بالكَذِبِ؛ لأنَّ مَعمُولَ المصدَرِ لا يَتَقَدَّمُ عليه[٥]، فإنْ جُعِلَ على التَّبيينِ جَازَ».

وجَوَّزَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[٦] أنْ تَكونَ «كيف» مُبْتَدَأً، والجُمْلَةُ من قولِه: «يفترون» الخَبَرُ، وهذا فاسِدٌ؛ لأنَّ «كيف» لا تُرْفَعُ بالابتِدَاءِ، وعلى تَقديرِ ذلك فأين الرَّبْطُ بينَها وبينَ الجُملَةِ الوَاقِعَةِ خَبَراً عنها؟ ولم تكن نَفْسَ المُبتَدأِ حتَّى تَسْتغنيَ عن رَابطٍ[٧].

و﴿إِثْمًا﴾: تَمِيزٌ، والضَّميرُ في «به» عَائدٌ على الكَذِبِ[٨]. وقيلَ[٩]: على الافتِرَاءِ.

---

[١] في الآية (٢٨) من البقرة، ذكر أنّ مذهب سيبويه نصب «كيف» في مثل هذه الآية على التّشبيه بالظّرف، ومذهب الأخفش النّصب على الحال من الضمير في الفعل، انظر (ظ): ١/٢٣٧-٢٣٨.

[٢] انظر التّبيان: ١/٣٦٤، والفريد: ٢/٢٨٢، والبحر: ٧/١٣٠.

[٣] الفعل «انظر» يتعدى بـ «في» إذا كان بمعنى التفكر كما في الآية، ويتعدى بـ «إلى» إذا كان بمعنى الميل، ويتعدى بنفسه إذا كان بمعنى الرؤية البصرية، انظر اللّسان: ٥/٢١٧، وعمدة الحفّاظ: ٤/١٩٣، وتمهيد القواعد: ٣/١٥٣٣.

[٤] التّبيان: ١/٣٦٥، وأجاز تعليقه بـ «يفترون» وبه بدأ.

[٥] لأنّ المصدر موصول من حيث إنّه يقدّر بـ «أن» والفعل، فلا يتقدّم عليه ما كان من صلته؛ لأنّه من تمامه، وذكر ابن مالك أنّه إذا ورد ما يوهم تقدّم المعمول على المصدر قُدّر فعل قبل المعمول، وأجاز قوم منهم الرضي أن يتقدم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه، والأكثرون على منعه، وأجاز المبرد وابن السراج والسيرافي وابن هشام تقديم معمول المصدر إذا كان نائباً عن فعله؛ لأنه لا ينحل إلى «أن» والفعل، انظر المقتضب: ٤/١٥٧، والأصول: ١/١٣٩، وشرح السيرافي: ٢/٤٥-٤٦، والمرتجل: ٢٤١، والبديع: ١/٥٢٣، واللّباب: ١/٤٥١، وشرح المفصّل: ٤/٨٢، وشرح التّسهيل: ٣/١٠٨-١٠٩، وتخليص الشواهد: ١١٧، والمغني: ٢٩٢-٥٦٩، وشرح التصريح: ١/٤٥٧.

[٦] انظر المحرّر: ٢/٦٦.

[٧] وهذا ردّ أبي حيّان عليه، والأصل في الخبر أن يكون مفرداً، وقد يأتي جملة بشرط أن ترتبط بالمبتدأ، وهذا الارتباط إمَّا أن يكون بضميرٍ مذكورٍ أو مقدر، أو باسم إشارة يشار به إلى المبتدأ، أو يكون المبتدأ معاداً، وإذا كانت الجملة نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى عائدٍ، ويكون الرابط لها به هو كون مفهومهما هو المراد بالمبتدأ، انظر ذلك في المقدمة الجزولية: ٩٥، وشرح التّسهيل: ٣/١٦، وشرح ابن النّاظم: ٧٧-٧٨، والبحر: ٧/١٣٠.

[٨] انظر البحر: ٧/١٣١.

[٩] قاله الواحدي والهمذاني، وذكره أبو حيان، انظر الوجيز: ٢٦٨، والفريد: ٢/٢٨٢، والبحر: ٧/١٣١.

وجَعَلَه **الزَّمَخْشَرِيُّ**[١] عَائِدَاً على زَعْمِهم، يعني مِنْ حَيثُ التَّقدِيرُ.

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾ [النِّساء: ٥١].

قولُه: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾: فيه وجهان[٢]:

أَحَدُهما: أنَّه حَالٌ، إمَّا من «الَّذين»، وإمَّا مِن وَاوِ «أُوتُوا»، و«بالجِبْتِ» مُتَعَلِّقٌ به، و«يقولون» عَطْفٌ عليه، و«للَّذين» مُتَعلِّقٌ بـ «يقولون»، واللَّامُ: إمَّا للتَّبليغِ[٣]، وإمَّا للعِلَّةِ كنَظَائِرِها، و«هؤلاء أَهْدَى» مبتدأٌ وخبرٌ في مَحَلِّ نَصْبٍ بالقَولِ، و«سَبيلاً» تَمييزٌ.

والثَّاني: أنَّ «يؤمنون» مُستَأنَفٌ، وكأنَّه تَعَجَّبَ مِنْ حَالِهم، إذ كَانَ يَنبَغِي لِمَنْ أُوتِيَ نَصِيباً من الكِتَابِ أَلَّا يَفعَلَ شَيئَاً مِمَّا ذُكِرَ، فيكونُ جَوَاباً لِسُؤالٍ مُقَدَّرٍ، كَأنَّه قِيلَ: أَلَا تَعجَبُ من حَالِ الَّذين أوتُوا نَصِيباً من الكِتَابِ؟ فقِيلَ: وما حَالُهم؟ فقَالَ: يؤمنُون ويقولُون، وهذان مُنَافِيَان لحَالِهم.

و«الجِبْتُ»: هو «الجِبْسُ» بالسِّينِ المهمَلةِ[٤]، أُبْدِلَتْ تَاءً، كـ «النَّاتِ» و«الأَكْيَاتِ» و«سِتٍّ»، في «النَّاسِ» و«الأَكْيَاسِ» و«سِدْسٍ»[٥]، قَالَ[٦]: [الرَّجز]

..... **شِرَارُ النَّاتِ**[٧]

لَيْسُوا بأَجْوَادٍ ولا أَكْيَاتِ

و«الجِبْسُ»: هو الَّذي لا خَيرَ عِندَه[٨]، يُقالُ: رَجُلٌ جِبْسٌ وجِبْتٌ؛ أي: رَذْلٌ[٩].

---

[١] انظر الكشّاف: ٢٤١.

[٢] انظر الوجه الأوّل في التّبيان: ٣٦٥/١، والفريد: ٢٨٢/٢-٢٨٣، والوجهين في البحر: ١٣٥/٧، ومنه نقل.

[٣] وإليه ذهب أبو حيّان، وعند أبي البقاء للتّخصيص والتّبيين، انظر البحر: ١٣٥/٧، والتّبيان: ٣٦٥/١.

[٤] وهو قول قطرب، انظر المذكّر والمؤنّث: ٢٨٤/١، والفائق في غريب الحديث: ٣٧٢/٢.

[٥] وإبدال السّين تاء لغة أهل اليمن، ويسمّى: الوَتْم، وهي لغة رديئة مذمومة، قال مكّي: «لغة رديئة لا يجب أن يحمل القرآن عليها». الهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٣٥٥/٢، ولسان العرب: ١٠١/٢، والمزهر: ١٧٥/١-١٧٦.

[٦] البيت لعِلْبَاء بن أرقم اليشكري في النّوادر: ٣٤٤-٣٤٥، والكنز اللّغوي: ٤٢، والمذكّر والمؤنّث: ٢٨٤/١، واللّسان: ١٠١/٢، وبلا نسبة في أمالي القالي: ٦٨/٢، والخصائص: ٥٥/٢، وسرّ صناعة الإعراب: ١٦٥/١، والمخصّص: ١٨٩/٤، والمفصّل: ٥١٣، والإنصاف: ٩٧/١، والبديع: ٥٤٦/٢، والممتع: ٢٥٧، وشرح الشّافية للرّضي: ٢٢١/٣، وقبله:

يَا قَبَّحَ الله بني السِّعْلَاتِ عَمْرَو بنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ.

والسّعلات: الغول أو ساحرة الجن، أمّا أكيات فهي: أكياس، جمع كيِّس وهو الفطن اللّبيب.

[٧] في (ح): النَّاس.

[٨] وهو تتمّة قول قطرب السابق.

[٩] انظر الهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٣٥٥/٢، والتّحصيل: ٢٧٣/٢.

قِيلَ[١]: وإنَّما ادَّعَى قَلْبَ السِّـــينِ تاءً؛ لأنَّ مادَّةَ جَ بَ تَ مُهمَلَةٌ، وهذا قَولُ **قُطْرُبٍ**[٢]، وغَيرُه يجعَلُها مَادَّةً مُسْتَقِلَّةً[٣].

وقِيلَ[٤]: ((الجِبْتُ)): السَّاحِرُ بلُغَةِ الحَبَشَةِ، ويُطلقُ الجِبْتُ على كُلِّ ما عُبِدَ مِنْ دُونِ الله[٥]، ولذلك سَمَّوا به صَنَماً بعَينِه[٦].

و((الطَّاغوتُ)) تَقَدَّمَ تَفسِيرُه وتَصرِيفُه[٧].

---

[١] انظر القول في غرائب التّفسير: ١/٣٠٠، والبحر: ٧/١١٧، وحاشية الشّهاب: ٣/١٤٥.

[٢] أي: ((و((الجِبْتُ)): هو ((الجِبْسُ)) بالسِّينِ المهملة، وهو الّذي لا خير عنده))، أمّا التّعليل فليس من كلامه.

وقطرب: هو أبو علي محمد بن المستنير، مولى سَلْم بن زياد، سمي قطرباً لقول سيبويه لما وجده على بابه في الأسحار حريصا على العلم: ((إنَّما أنت قطرب الليل)). والقطرب دويبة تدب ولا تفتر، أخذ النحو عن سيبويه، من كتبه: معاني القرآن، وكتاب في النحو اسمه الجماهير، وكتاب الأصوات، والصفات، والمثلث، والعلل، وغير ذلك، توفي سنة ٢٠٦هـ، انظر تاريخ العلماء النحويين: ٨٢، ونزهة الألباء: ٧٦.

[٣] انظر تهذيب اللّغة: ١١/٨، ومجمل اللّغة: ٢٠٥، ومقاييس اللّغة: ١/٥٠٠.

[٤] روي ذلك عن ابن جبير وأبي عالية وابن زيد، وقد روي عن عمر والشّعبي ومجاهد أنّه السّحر، وذكر الطّبرسي أنّ الجبت لا تصريف له في اللّغة، وأنّ ما روي عن ابن جبير من أنّه السّاحر بلغة الحبشة محمولٌ على موافقة اللّغتين، أو على أنّ العرب أدخلوها في لغتهم فصارت لغة لهم، وعلّلوا ذلك بأنّ التّاء والجيم لا يجتمعان في اللّغة ما لم يكن معهما حرف ذَوْلَقِيٌّ مثل: ((تَلِجُ)) و((نَتَجَ))، انظر الصّحاح: ١/٢٤٥، والمحرّر: ٢/٦٦، ومجمع البيان: ٣/٨٩، وشمس العلوم: ٢/٩٧٤، وزاد المسير: ٢٩١، والبحر: ٧/١٣٣-١٣٤.

[٥] روي عن مالك بن أنس، وإليه ذهب ابن قتيبة وأبو عبيدة والزّجّاج وابن عطيّة، انظر مجاز القرآن: ١/١٢٩، وغريب القرآن: ١٢٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٢/٦١، والمحرّر: ٢/٦٦.

[٦] روي عن ابن عبّاس أنّ الجبت الأصنام، وعن عكرمة أنّه صنمٌ، وذكروا للجبت معان أخرى كالشّيطان وغير ذلك، انظر المحرّر: ٢/٦٦، ومجمع البيان: ٣/٨٩-٩٠، وزاد المسير: ٢٩١، والبحر: ٧/١٣٣-١٣٤.

[٧] في الآية (٢٥٦) من البقرة، ذكر أنّ الطّاغوت بناء مبالغةٍ مثل: ((جبروت))، وأنّ مذهب الفارسي فيه أنّه مصدرٌ يُوَحَّد ويُذَكّر كسائر المصادر الواقعة على الأعيان، ومذهب سيبويه أنّه اسم جنسٍ مفردٍ يلزم الإفراد والتّذكير، ومذهب المبرّد أنّه جمعٌ، وذكر السّمين أنّ اشتقاقه من ((طَغَى)) ((يَطْغَى))، أو من ((طَغَا)) ((يطْغُو))، فأصله ((طَغَيُوت)) أو ((طَغَوُوت))، انظر تفصيل ذلك في (أ): ١٠٣/أ، و(ط): ٢/٥٤٧-٥٤٨، ولم يذكر في حديثه معنى الطّاغوت أو تفسيره، وقد قيل فيه ما قيل في الجبت من معانٍ، فقيل: هو السّاحر وقيل: السّحر، وقيل: الشيطان، وقيل: الصّنم، وقيل: كلّ معبودٍ من دون الله، وقيل هما واحدٌ وقيل غير ذلك، انظر مجمع البيان: ٣/٨٩-٩٠، وزاد المسير: ٢٩١.

قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ۝ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ [النّساء: ٥٣-٥٤].

قولُه: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ﴾: «أم» هذه مُنقَطِعَةٌ؛ لِفَواتِ شَرطِ الاتِّصَالِ[١]، وقد تَقَدَّمَ ذلك أوَّلَ البَقرةِ[٢]، فتتقدَّرُ بـ «بل» والهمزةِ الَّتي يُرادُ بها الإنكَارُ.

وكذلك هي في قولِه: **﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾**.

وقولُه: ﴿فإذَنْ﴾: حرفُ جَوابٍ وجَزاءٍ ونُونُها أصليَّةٌ.

قالَ **مكِّيٌّ**[٣]: «وحُذَّاقُ النَّحويِّين على كَتْبِ نونِها نوناً، وأجازَ **الفرَّاءُ**[٤] أن تُكْتَبَ ألفاً».

---

[١] إليه ذهب الطّبري والزّمخشري والمهدوي وابن عطيّة والجمهور، وذكر النّحّاس والمهدوي والرّاغب والطّبرسي وغيرهم إعرابها عاطفة على حذف الهمزة، والمعنى: أهم بالنّبوّة أولى أم من رسلنا أم لهم نصيب من الملك، وضعّفه الطّبرسي؛ لأنّ حذف الهمزة يجوز في ضرورة الشّعر ولا ضرورة في القرآن، وحكى ابن قتيبة أنّ «أم» يستفهم بها ابتداء؛ لأنّها بمعنى ألف الاستفهام، قال ابن عطيّة: «وهذا غير مشهور للعرب». وذكر الرّازي أنّ الميم صلة والتّقدير: ألهم، انظر تأويل مشكل القرآن: ٢٩١، وتفسير الطّبري: ٤٧٥/٨، وإعراب القرآن للنّحّاس: ٢١٩/١، والتّحصيل: ٢٧٣/٢، وتفسير الرّاغب: ١٢٧٥/٣، والكشّاف: ٢٤١، والمحرّر: ٦٧/٢، ومجمع البيان: ٩٠/٣-٩١، وتفسير الرّازي: ١٠٢/١٠-١٠٣.

[٢] في الآية (٦)، ذكر أنّ للاتصال شرطين، الأوّل: أن يتقدّمها همزة استفهامٍ أو تسويةٍ لفظاً أو تقديراً، والثّاني: أن يكون ما بعدها مفرداً أو مؤوّلاً بمفردٍ، وجوابها أحد الشّيئين أو الأشياء، فإن كانت منفصلة فإنّها تجاب بـ «نعم» أو «لا»، انظر (أ): ١٢/أ، و(ط): ١٠٦/١.

[٣] انظر مشكل إعراب القرآن: ٢٠٠/١.

[٤] أجاز الفرّاء كتبها ألفاً إذا أُلغيت؛ لضعفها، وللفرق بينها وبين «إذا»، وإذا عملت كتبت نوناً؛ لقوّتها، وتبعه في ذلك ابن خروف، والألف رسم المصحف، وذهب المازني والمبرّد والأكثرون إلى كتابتها نوناً، قال المبرّد: «أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف؛ لأنها مثل «لن» و«أن»، ولا يدخل التنوين في الحروف». وذهب المالقي إلى أنّ الاختيار أن ينظر، فإن وصلت في الكلام كتبت بالنّون، عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحروف، وإذا وقف عليها كتبت بالألف؛ لأنّها إذ ذاك مشبّهة بالأسماء المنقوصة، مثل: «دَمَاً»، «ويداً»، انظر إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٠/١، والتّحصيل: ٢٨٢/٢-٢٨٣، والمحرّر: ٦٨/٢، وشرح جمل الزّجّاجي: ٣٧٩/٢، ورصف المباني: ٦٧-٦٨، والجنى الدّاني: ٣٦٦، والمغني: ٣١، وشرح الأشموني: ٦/٤-٧.

وما قَالَه **الفرَّاءُ** هو قِيَاسُ الخَطِّ؛ لأنَّه مَبنيٌّ على الوَقْفِ، والوَقْفُ على نُونِها بالألِفِ[١]، وهي حَرفٌ يَنصِبُ المضَارِعَ بشُرُوطٍ تقدَّمَتْ[٢]، ولكِن إذا وَقَعَتْ بَعدَ عَاطِفٍ فالأحسَنُ الإهمَالُ[٣].

وقد قرَأَ ابنُ مَسْعُودٍ وابنُ عبَّاسٍ[٤] رَضِيَ الله عنهما هنا بإعمَالِهَا، فحَذَفَا النُّونَ من قَولِه: ((لا يؤتُون)).

وقَالَ **أبو البَقَاءِ**[٥]: ((ولم يَعْملْ هنا من أَجلِ حَرفِ العَطفِ وهو الفَاءُ، ويَجُوزُ في غَيرِ القُرآنِ أن يَعمَلَ مع الفَاءِ، ولَيسَ المُبطِلُ ((لا))؛ لأنَّ ((لا)) يَتَخَطَّاها العَامِلُ)).

فظَاهرُ هذ العِبَارَةِ أَوَّلاً أنَّ المانِعَ حَرفُ العَطْفِ، وليسَ كذلك بل المَانعُ التِّلاوةُ، ولذلك قَالَ أخِيراً: ((ويَجُوزُ في غَيرِ القُرآنِ)).[٦] وقد تَقَدَّمَ قِرَاءَةُ عَبدِ الله وعَبدِ الله[٧].

---

[١] لشبهها بالمنصوب المنوّن، وهو مذهب الجمهور، وعليه إجماع القرّاء، وذهب المازني إلى الوقوف عليها بالنّون في غير القرآن؛ لأنّها حرفٌ مثل: ((لن))؛ وحتّى لا تلتبس بـ ((إذا))، وأجاز المبرّد الوجهين، انظر الارتشاف: ٨٠١/٢، والجنى الدّاني: ٣٦٥، والمغني: ٣١، وشرح الأشموني: ٦/٤، والإتقان في علوم القرآن: ١٨٣/٢.

[٢] في الآية (١٤٥) من البقرة، وهي أن تكون صدراً، وألّا يفصل بينها وبين الفعل بغير الظّرف والقسم، وألّا يكون الفعل حالاً بل يدلّ على الاستقبال، انظر (أ): ٥٨/أ، و(ط): ١٦٦/٢-١٦٧.

[٣] الإلغاء أكثر في كلام العرب، وهو لغة القرآن، قال ابن عصفور: ((وإنّما جاز إلغاؤها وإعمالها بعد حرف العطف؛ لأنّ من راعى كونها لم تتقدّم ألغاها، ومن رأى أنّ حرف العطف لا يطلب الفعل خاصّة بل يطلب الجملة لم يعتبره، فلذلك أعمل)). شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور: ٢٨١/٢، وانظر الكتاب: ١٣/٣-١٤، وعلل النّحو: ١٩٠-١٩١، وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف: ٨١٧، وشرح التّسهيل: ٢١/٤، ورصف المباني: ٦٧.

[٤] في البحر: ١٣٦/٧، وروح المعاني: ٥٥/٣، ولابن مسعود في معاني القرآن للفرّاء: ٢٧٣/١، ومختصر ابن خالويه: ٣٤، والكشّاف: ٢٤١، وبلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٦٢/٢، وتفسير البيضاوي: ٧٩/٢، والمغني: ٣٢.

[٥] التّبيان: ٣٦٥/١.

[٦] ليس مراد أبي البقاء أنّ حرف العطف مانعٌ عمل ((إذن))، إنّما أراد أنّ حرف العطف أجاز إبطال عملها، فهو السّبب في جواز الإبطال لا المانع من العمل، لذلك استخدم لفظ ((من أجل حرف العطف))؛ أي: بسببه، ثمّ قال: ((ويجوز في غير القرآن أن تعمل مع الفاء))، يعني أنّ حرف العطف سبب الجواز، والتّلاوة سبب الالزام بهذا الوجه الجائز، وكلامه هذا أدقّ من القول إنّ المانع التّلاوة فقط؛ لأنّ فيه التّطرّق للعلّة النّحويّة.

[٧] أي: عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عبّاس.

قال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ [النِّساء: ٥٥].

والضَّمِيرُ في **قوله: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ﴾**: عَائِدٌ على إبرَاهِيمَ أو على القُرآنِ أو على الرَّسُولِ محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو على ما أُوتِيَه إبرَاهِيمُ عليه السَّلَامُ[١].

وقَرَأَ الجُمهُورُ: «صَدَّ» بِفَتحِ الصَّادِ.

وقَرَأَ ابنُ مَسعُودٍ وابنُ عَبَّاسٍ وعِكْرِمَةُ[٢]: «صُدَّ» بِضَمِّها.

وقَرَأَ أبو رَجَاءٍ وأبو الجَوْزَاءِ[٣] بِكَسرِها، وكلتا القِرَاءتَين على/ البِنَاءِ للمَفعُولِ، إلَّا أَنَّ المُضَاعَفَ الثُّلاثِيَّ كالمُعتَلِّ العَينِ[٤] منه، فيَجُوزُ في أوَّلِه ثَلاثُ لُغَاتٍ؛ إخلَاصُ الضَّمِّ، وإخلَاصُ الكَسرِ، والإشمَامُ[٥]. ٢١٠/ب

---

[١] روي الوجه الأول عن السدي، والثاني عن مجاهد ومقاتل، وقيل: هو مذهب الجمهور، والثالث عن ابن عبّاس، وإليه ذهب الزّجّاج، والرابع قاله الماتريدي، انظر تفسير الطّبري: ٤٨٢/٨، وتفسير الماتريدي: ٢١١/٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٦٤/٢، والمحرّر: ٦٨/٢، والتّفسير البسيط: ٥٢٥/٦، وزاد المسير: ٢٩٣، والبحر: ١٣٩/٧.

[٢] في البحر: ١٤٠/٧ وزاد: أبيّ بن كعب والجوني، وهي لابن مسعود وابن عبّاس في مختصر ابن خالويه: ٣٣، ولابن عبّاس في التّحصيل: ٢٧٥/٢، ولأبي الجوزاء وأبي رجاء وابن جبير وابن يعمر والجحدري في زاد المسير: ٢٩٣.

وعكرمة: هو أبو عبد الله عكرمة بن عبد الله البربري المدني الهاشمي التابعي، أصله من البربر من المغرب، وهو مولى ابن عباس، عالم بالتفسير، اجتهد ابن عباس في تعليمه القرآن والسنن، توفي سنة ١٠٤هـ، وقيل غير ذلك، انظر وفيات الأعيان: ٢٦٥/٣، وطبقات المفسرين: ٣٨٦/١.

[٣] في زاد المسير: ٢٩٣، والبحر: ١٤٠/٧، وزيد فيهما: أبي بن كعب والجوني، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشّواذّ: ٣٩٢/١، وأصله «صَدِد»، فلمّا أدغم نقلت الكسرة إلى الصّاد.

وأبو الجوزاء: هو أوس بن عبد الله الربعي البصري التابعي، صحب ابن عباس، قام على الحجاج وقتل يوم الجماجم سنة ٨٣هـ، انظر الثقات لابن حبان: ٤٢/٤، وسير أعلام النبلاء: ٣٧١/٤.

[٤] إن كان المعتل العين مبنيّاً للمجهول، والكسر في المعتل هو الأصل نحو: «بِيْع»، وهو اللّغة الجيّدة، وهو لغة الحجاز من قريش ومجاوريهم من بني كنانة، والإشمام هو الإتيان بحركةٍ بين الضّمّ والكسر، ولا يظهر ذلك إلا في اللّفظ ولا يظهر في الخطّ، فيشمّ موضع الفاء الضّمّة، وهو لغة كثيرٍ من قيسٍ وعقيلٍ ومن جاورهم، وعامّة بني أسدٍ، والضّمّ، لغة هذيل وبني دُبَيْرٍ وبني قَمْعَسٍ من أسدٍ، نحو: «بُوْع»، انظر الكتاب: ٣٤٢/٤، ولغات القرآن: ١٤، والمنصف: ٢٤٨/١-٢٤٩، وشرح التّصريف: ٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨، وشرح المفصّل: ٤٤٤/٥-٤٤٥، والممتع: ٢٩٤-٢٩٥، وشرح الكافية الشّافية: ٦٠٤/٢، وشرح ابن عقيل: ١١٤/٢-١١٥-١١٧، وتمهيد القواعد: ١٦٤٢/٤، والبحر: ١٧٢/١-١٧٣.

[٥] وذلك إذا كان المضاعف الثّلاثيّ مبنيّاً للمجهول، والأفصح فيه الضّمّ، وهو الأكثر عند العرب، ثمّ يليه الإشمام، والكسر أقلّ اللّغات، قال الفرّاء: «ولست أشتهي مثل هذه اللّغة في القرآن». والكسر لغة عُكْلٍ من بني تميمٍ، وبعض بني ضَبَّةٍ، وهو مذهب بعض الكوفيّين، ومنعه الجمهور وأجازوا الضّمّ، انظر لغات القرآن: ٣٥، والمنصف: ٢٤٩/١-٢٥٠، والمحتسب: ٣٤٥-٣٤٦، وشرح الكافية الشّافية: ٦٠٦/٢، واللّمحة: ٣١٩/١، والارتشاف: ١٣٤٤/٣، وتوضيح المقاصد: ٦٠٣/٢، والمساعد: ٤٠٤/١، وشرح ابن عقيل: ١١٧/٢-١١٨، وهمع الهوامع: ٣١٥/٣.

و﴿سَعِيرًا﴾: تَمييزٌ، فإنْ كانَ بمعنَى التِهَابٍ واحتِراقٍ فلا بُدَّ من حَذفِ مُضَافٍ؛ أي: كفى بسَعِيرِ جَهَنَّمَ سَعِيراً؛ لأنَّ[1] توقُّدَها والتِهَابَها لَيسَ إيَّاها، وإنْ كَانَ بمَعنَى ((مُسْعِرٍ))[2] فلا يَحْتاجُ إلى حَذفٍ.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النِّساء: ٥٦].

وقَرَأَ الجُمهُورُ: ﴿نُصْلِيهِمْ﴾: بِضَمِّ النُّونِ مِن ((أَصْلَى))، وحُمَيْدٌ[3] بِفَتحِها من ((صَلَيْتُ)) ثُلَاثِيّاً.

وسَلَّامٌ ويَعْقُوْبُ[4]: ((نُصْلِيهُم)) بِضَمِّ الهَاءِ، وهِي لُغَةُ الحِجَازِ، وتَقَدَّمَ تَقرِيرُ ذلك[5].

قَولُه: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ﴾: قد تَقَدَّمَ الكَلَامُ على ((كُلَّما))[6] وأنَّها ظَرفُ زَمَانٍ، والعَامِلُ فيها ((بَدَّلْناهُم)). والجُملَةُ في مَحلِّ نَصبٍ على الحَالِ من الضَّميرِ المنصُوبِ في ((نُصْلِيهم))، ويجُوزُ أن يَكُونَ صِفَةً لـ ((نَاراً))، والعَائِدُ محذُوفٌ، وليسَ بالقَويِّ.

و﴿لِيَذُوقُوا﴾: مُتَعلِّقٌ بـ ((بَدَّلنَاهُم)).

---

[1] في (ط): إلا أن.

[2] وتقدير أبي البقاء: مستعراً، والأخفش والطّبري والنّحّاس والفارسي ومكّي وغيرهم: مسعورة، فهي ((فَعِيل)) بمعنى ((مَفعُول))، و((سعيراً)) على هذه التّقديرات حالٌ، انظر معاني القرآن للأخفش: ٢٦٠/١، وتفسير الطّبري: ٤٨٣/٨، وإعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٠/١، والحجة: ٣٨٠/٦، والهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٣٦٠/٢، والتّبيان: ٣٦٥/١.

[3] في المحتسب: ١٩١/١، والتّحصيل: ٢٧٨/٢.

وحميد: هو أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج، مولى بنى أسد بن عبد العزى، وقيل: مولى بنى فزارة، قارئ أهل مكة، قرأ القرآن على مجاهد، توفي سنة ١٣٠هـ، انظر مشاهير علماء الأمصار: ٢٢٩، وتاريخ دمشق: ٢٩١/١٥، والعقد الثمين: ٤٤٤/٣.

[4] في البحر: ١٤٠/٧، وليعقوب في النّشر: ٢٧٢/١، والبدور الزّاهرة: ٨٠.

وسلّام: هو أبو المنذر سلّام بن سليمان القارئ المزني البصري، مولى مُزَيْنَة، وهو شيخ يعقوب القارئ، قرأ القرآن على عاصم بن بهدلة بالكوفة، وعلى أبي عمرو، توفي سنة ١٧١هـ، انظر الطبقات الكبرى: ٢٨٢/٧، وميزان الاعتدال: ١٧٧/٢، ومعرفة القرّاء الكبار: ٧٩، والوافي بالوفيات: ٣٥/١٦.

ويعقوب: هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، كان عالما بالقرآن والعربية والرواية الكثيرة للحروف والفقه، وله كتاب سمّاه ((الجامع)) جمع فيه عامّة اختلاف وجوه القراءات، ونسب كلّ حرف إلى من قرأ به، توفي سنة ٢٠٥هـ، انظر طبقات النحويين واللغويين: ٥٤، ومعرفة القراء الكبار: ٩٤.

[5] في الآية (٧) من سورة الفاتحة، ذكر أنّ الأصل في هاء الكناية الضّمّ، فإن تقدّمها ياءٌ ساكنةٌ أو كسرةٌ كسرها غير الحجازيّين، والأصل في الميم إذا كُسرت الهاء السّكون قبل متحرّكٍ والكسر قبل ساكنٍ، وإذا ضممت فالكسر ممتنعٌ إلّا في الضّرورة، انظر (أ): ٨/ب، و(ط): ٧٠/١-٧١.

[6] في الآية (٢٠) من البقرة، قال: لأنّها أُضيفت إلى ((ما)) الظّرفيّة، والعامل فيها جوابها، وقيل: إنّ ((ما)) نكرة موصوفة، ومعناها الوقت، انظر و(أ): ٢٢/أ، (ط): ١٧٩/١-١٨٠.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النّساء: ٥٧].

قولُه: ﴿والَّذينَ آمَنُواْ﴾: فيه ثَلَاثةُ أَوجُهٍ[١]:

أظهَرُها: أنَّه مُبتَدَأٌ، وخَبَرُه ((سَنُدْخِلُهم)).

والثَّاني: أنَّه في مَحَلِّ نَصبٍ عَطفَاً على اسمِ ((إنَّ))، وهو ((الَّذينَ كَفَرُوا))، والخَبَرُ أيضاً ((سَنُدخِلُهم جنَّاتٍ))، ويَصِيرُ هذا نَظِيرَ قَولِك: ((إنَّ زَيدَاً قائمٌ وعَمرَاً قَاعِدٌ))[٢]، فعَطَفتَ المنصُوبَ على المنصُوبِ والمرفُوعَ على المرفُوعِ.

والثَّالثُ: أن يَكُونَ في مَحَلِّ رَفْعٍ عَطفَاً على مَوضِعِ اسمِ ((إنَّ))؛ لِأنَّ مَحَلَّهُ الرَّفعُ[٣]، ذكرَ ذلك **أبو البَقَاءِ**[٤]، وفيه نَظَرٌ من حيثُ الشَّنَاعَةُ اللَّفظيَّةُ، حيثُ يُقَالُ: ((والَّذين آمنوا)) في مَوضِعِ نَصبٍ عَطفَاً على ((الَّذين كَفَروا)).

وأَتَى بجُملَةِ الوَعِيدِ مُؤَكَّدةً بـ ((إنَّ))؛ تَنبِيهَاً على شِدَّةِ ذلك، وبجُملَةِ الوَعدِ خَالِيةً منه؛ لتَحَقُّقِها وأنَّه لا إنكَارَ لذلك، وأَتَى فيها بحَرفِ التَّنفِيسِ القَرِيبِ المدَّةِ؛ تَنبِيهاً على قُربِ الوَعدِ[٥].

و﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنهَارُ﴾: في مَحَلِّ نَصبٍ صِفَةً لـ ((جنَّاتٍ)).

وقَرَأَ النَّخَعِيُّ[٦]: ((سَيُدْخِلُهم)) وكذلك ((ويُدْخِلُهم ظِلَّاً)) بيَاءِ الغَيْبةِ[٧]، رَدَّاً على قَولِه: ﴿إِنَّ اللهَ كَانَ عَزِيزًا﴾، والجُمهُورُ بالنُّونِ رَدَّاً على قَولِه: ﴿سَوْفَ نُصْلِيهِمْ﴾[٨].

---

[١] انظر الأوجه الثّلاثة في إعراب القرآن للنّحّاس: ١/٢٢٠-٢٢١، والتّبيان: ١/٣٦٦، والفريد: ٢/٢٨٦، والثّالث عند النّحّاس هو الأجود.

[٢] وهذا من العطف على معمولي عاملٍ واحدٍ، وهو جائزٌ باتّفاقٍ، انظر شرح أبيات سيبويه: ١/١٦٢-١٦٣، والارتشاف: ٤/٢٠١٦، والمغني: ٦٣٢، وشرح الأشموني: ٢/٤٠٧-٤٠٨.

[٣] تختصّ ((إنَّ)) المكسورة بالعطف على اسمها بعد خبرها بالرّفع على الموضع؛ لبقاء معنى الابتداء معها وزواله مع أخواتها، وأكثر النّحويّين يلحقون بها ((لكنّ))، وذهب ابن الحاجب إلى جواز ذلك مع ((أنَّ)) المفتوحة إذا كانت بحكم المكسورة، والنّصب مشترك بين ((إنّ)) وسائر الحروف، انظر البديع: ١/٥٤٤، والتّبيين عن مذاهب النّحويّين: ٣٥٧، وتوجيه اللّمع: ١٥٥-١٥٦، وأمالي ابن الحاجب: ١/١٨٢-١٨٣، وشرح ابن عقيل: ١/٣٧٥-٣٧٦.

[٤] انظر التّبيان: ١/٣٦٦.

[٥] انظر البحر: ٧/١٤٢.

[٦] للنّخعي وابن الوثّاب في التّحصيل: ٢/٢٧٨، والمحرّر: ٢/٦٩، والبحر: ٧/١٤٤، ولابن وثّاب في مختصر ابن خالويه: ٣٣، ولعبد الله بن مسعود في الكشّاف: ٢٤٢.

[٧] للنّخعي وابن الوثّاب في التّحصيل: ٢/٢٧٨، والمحرّر: ٢/٦٩، والبحر: ٧/١٤٤.

[٨] من قوله: ((وقرأ النّخعي...)) إلى هنا سقطٌ من (ح).

و﴿خَالِدِينَ﴾: يجُوزُ فيه ثَلَاثةُ أَوجهٍ[١]:

أَحَدُهما: أنَّه حَالٌ من الضَّميرِ المنصُوبِ في ((سَنُدْخِلُهم)).

والثَّاني: أَجَازَه **أبو البَقَاءِ**[٢]، أن يَكونَ حَالاً من ((جَنَّاتٍ))، قَالَ: ((لأنَّ فيها ضَمِيراً لِكُلِّ وَاحِدٍ منهما)).

يعنِي أنَّه يجُوزُ أن يَكُونَ حَالاً من مَفعُولِ ((سَنُدخِلُهم)) كمَا تَقَدَّمَ، أو مِن ((جَنَّاتٍ))؛ لِأنَّ في الحَالِ ضَمِيرَينِ[٣]، أَحَدُهما: المُستَتِرُ في ((خَالدين)) العَائِدُ على ((الَّذِين آمَنُوا)).

والآخَرُ: المجرُورُ بـ ((في)) العَائِدُ على ((جَنَّاتٍ))، فصَحَّ أن يُجعَلَ حَالاً من كُلِّ وَاحِدٍ؛ لِوُجُودِ الرَّابطِ وهو الضَّمِيرُ.

وهذا الَّذي قَالَه فيه نَظَرٌ لا يَخْفَى من وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أنَّه يُصَيِّرُ المعنَى: أنَّ الجَنَّاتِ خَالدَاتٌ في أَنفُسِها؛ لِأنَّ الضَّمِيرَ في ((فيها)) عَائِدٌ عليها، فكَأنَّه قِيلَ: جنَّاتٌ خَالِدَاتٌ في الجنَّاتِ أَنفُسِها.

والثَّاني: أنَّ هذا الجَمعَ شَرطُه العَقلُ[٤]، ولو أُرِيدَ ذلك لقِيلَ: خَالِدَاتٍ.

والثَّالثُ[٥]: أن يَكُونَ صِفَةً لـ ((جَنَّاتٍ)) أَيضاً. قَالَ **أبو البَقَاءِ**[٦]: ((على رَأيِ الكُوفِيِّينَ)).

يعنِي أنَّه جَرَتِ الصِّفةُ على غَيرِ مَنْ هي له في المعنَى، ولم يَبْرُزِ الضَّميرُ، وهذا **مَذهَبُ الكُوفِيِّينَ**، وهو أنَّه إذا جَرَتْ على غَيرِ مَنْ هي له وأُمِنَ اللَّبْسُ لم يَجِبْ بُرُوزُ الضَّمِيرِ كهذه الآيةِ.

ومَذهَبُ البَصرِيِّينَ وُجُوبُ بُرُوزِه مُطلَقاً، فكَانَ ينبَغِي أَنْ يُقَالَ على مَذهَبِهم: ((خَالِدِين هم فيها))، ولَمَّا لم يَقُلْ كذلك دَلَّ على فَسَادِ هذا القَولِ[٧]، وقد تَقَدَّمَ لك تحقِيقُ ذلك[٨].

---

[١] انظر الوجه الأوّل في مشكل إعراب القرآن: ٢٠١/١، والبيان: ٢٥٧/١، والأوّل والثّاني في الفريد: ٢٨٦/٢، والأوّل والثّالث في التّبيان: ٣٦٦/١، والثّاني والثّالث في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢١/١.

[٢] التّبيان: ٣٦٦/١.

[٣] في (أ) و(ظ) و(ح): ضميران، وهو خطأ.

[٤] أي: جمع المذكر السالم، وهو ما جمع عليه ((خالدين))، ومن شروطه أن يكون مذكّراً علماً عاقلاً أو صفة لعاقلٍ خالياً من تاء التّأنيث وألفها، انظر نتائج الفكر: ٨٣، وشرح المفصّل: ٢١٤/٣، وتسهيل الفوائد: ١٣، وشرح ابن النّاظم: ٢٥، واللّمحة: ١٩٣/١، وشرح المكّودي: ١٦.

[٥] أي الوجه الثّالث في إعراب ((خالدين)).

[٦] التّبيان: ٣٦٦/١.

[٧] الكلام من قوله: ((فكان ينبغي...)) إلى هنا سقط من (ح).

[٨] في الآية (١٥) و(١٣٦) من آل عمران، والآية (١٣) من النّساء، انظر (أ): ١٣١/ب، و١٧٨/ب، ٢٠١/أ-ب، و(ط): ٦٨/٣-٣٩٨-٦١٤-٦١٥، وانظر دراسة هذا المسألة في الصفحة: (٢-٣).

فإنْ قلتَ: فلْتكُنْ المسألةُ الأولى كذلك، أَعنِي أنَّك إذا جَعَلتَ ((خالدين)) حَالاً من ((جنَّاتٍ))، فيَكُونُ حَالاً منها لَفظاً وهي لِغَيرِها معنًى، ولم يَبْرُزِ الضَّمِيرُ على **رَأيِ الكُوفِيِّينَ**، ويَصِحُّ قولُ **أبي البَقَاءِ**، فالجَوابُ أنَّ هذا لو قِيلَ به لَكَانَ جَيِّداً، ولكن لا يَدْفَعُ الرَّدَّ عن **أبي البَقَاءِ**، فإنَّه خَصَّصَ **مَذهَبَ الكُوفِيِّينَ** بوَجهِ الصِّفَةِ دُونَ الحَالِ.

وقولُه: ﴿لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ﴾: مُبتَدَأٌ وخَبَرٌ، ومَحَلُّ هذه الجُملَةِ: إمَّا النَّصبُ أو الرَّفعُ، فالنَّصبُ: إمَّا على الحَالِ من ((جنَّاتٍ))، أو من الضَّميرِ في ((سندخلُهم))، وإمَّا على كونِها صِفَةً لـ ((جنَّاتٍ)) بعدَ صِفَةٍ[1].

والرَّفعُ على أنَّه خَبَرٌ بَعدَ خَبَرٍ.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النِّساء: ٥٨].

قولُه: ﴿أَنْ تُؤَدُّواْ﴾: مَنصُوبُ المَحَلِّ؛ إمَّا على إسقَاطِ حَرفِ الجَرِّ؛ لِأنَّ حَذْفَه يَطَّرِدُ مَعَ ((أنْ)) وَ((أنَّ))[2] إذَا أُمِنَ اللَّبْسُ؛ لطُولِهِمَا بالصِّلةِ[3].

وإمَّا لِأنَّ ((أَمَرَ)) يَتَعدَّى إلى الثَّانِي بِنَفسِه، نحو: ((أمرْتُك الخَيرَ))[4]. فعلى الأوَّلِ يَجرِي الخِلافُ في مَحَلِّها، أهي في مَحَلِّ نَصبٍ أم جَرٍّ[5]، وعلى الثَّانِي: هي في مَحَلِّ نَصبٍ فقط.

وقُرِئَ[6]: ((الأَمَانَةَ)).

---

[1] انظر وجهي النصب في التبيان: ٣٦٦/١، والوجه الأول منه في مشكل إعراب القرآن: ٢٠١/١، والبيان: ٢٥٧، والفريد: ٢٨٦/٢.

[2] سقطت ((وأن)) من (ط).

[3] ويؤمن اللّبس بأن يكون حرف الجرّ متعيّناً، فلا يتعدّى الفعل بحرفين مختلفين في المعنى، نحو: ((رغبت في أن تقوم))، و((رغبت عن أن تقوم))، انظر أمالي ابن الحاجب: ٦٨٦/٢، وشرح التّسهيل: ١٤٨/٢، والارتشاف: ٢٠٨٩/٤-٢٠٩٠، والمغني: ٦٨١، والمساعد: ٤٢٩/١.

[4] انظر الكتاب: ١٩/٤، والمقتضب: ٣٣١/٤، والأصول: ١٧٨/١-١٧٩، والإيضاح العضدي: ١٧٤.

[5] تقدّم الحديث عنه في الصّفحة: (٦٠)، الحاشية: (١).

[6] قراءة عيسى بن عمر في مختصر ابن خالويه: ٣٣، وبلا نسبة في الكشّاف: ٣٤٢، وإعراب القراءات الشّواذّ: ٣٩٢/١.

والظَّاهِرُ أنَّ **قولَه: ﴿أَن تَحْكُمُواْ﴾**: مَعطُوفٌ على ((أَنْ تُؤَدُّوا))[١]؛ أي: يَأمُرُكُم بِتَأدِيَةِ الأَمَانَاتِ وبالحُكمِ بالعَدلِ، فيَكُونُ قد فَصَلَ بينَ حَرفِ العَطفِ والـمَعطُوفِ بالظَّرفِ، وهي مَسألةُ خِلَافٍ، ذَهَبَ **الفَارِسِيُّ**[٢] إلى مَنْعِها إلَّا في الشِّعرِ، وذَهَبَ **غيرُه**[٣] إلى جَوَازِها مُطلَقاً.

ولننقِّحْ مَحَلَّ الخِلَافِ أوَّلاً، فأَقُولُ: إنَّ حَرفَ العَطفِ إذا كَانَ على حَرفٍ وَاحِدٍ كالوَاوِ والفَاءِ هل يَجُوزُ أن يُفْصَلَ بَينَه وبَينَ ما عَطَفَه بالظَّرفِ وشِبْهِهِ أم لا؟

ذَهَبَ **الفَارِسِيُّ** إلى مَنْعِه مُستَدِلّاً بأنَّه إذا كَانَ على حَرفٍ وَاحِدٍ فقد ضَعُفَ، فَلا يَتَوَسَّطُ بَينَه وبَينَ ما عَطَفَه شَيءٌ إلَّا في ضَرُورةٍ، كقولِه[٤]: [المنسرح]

يَوْمَاً تَرَاْهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الـ عَصْبِ[٥] وَيَوْمَاً أَدِيمُهَا نَغِلَا

تَقدِيرُه: ((وتَرَى أَدِيمَها نَغِلاً يَوماً))، فَفَصَلَ بـ ((يَوماً)).

وذَهَبَ **غيرُه**[٦] إلى جَوَازِه مُستَدِلاً بِقَولِه: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١]، ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، ﴿وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا

---

[١] إليه ذهب أبو البقاء وابن مالك وأبو حيّان وغيرهم، انظر التّبيان: ٣٦٦/١-٣٦٧، وشرح الكافية الشّافية: ١٢٣٩/٣، والبحر: ١٤٩/٧-١٥٠.

[٢] انظر الإيضاح العضدي: ١٤٤-١٤٨، والحجّة: ٣٦٥/٤-٣٦٦-٣٦٧.

[٣] ابن مالك في شرح التّسهيل: ٣٨٤/٣، وشرح الكافية الشّافية: ١٢٣٩/٣-١٢٤٠.

[٤] البيت للأعشى، وهو في ديوانه: ٢٣٣، وهو له في غريب الحديث: ١٥٧/٥، والشّعر والشّعراء: ٧٠/١، والتّقفية: ٤٥٦، وتهذيب اللّغة: ٩٠/٧، والإيضاح العضدي: ١٤٤-١٤٨، والحجّة: ٣٦٧/٤، والصّحاح: ١٨٣٣/٥، ومجمل اللّغة: ٣٠٣، والمحكم والمحيط الأعظم: ٩١/٥، والبديع: ٥١٣/١، وشرح التّسهيل: ٣٨٤/٣، واللّسان: ٩٠/٦، وهو في وصف الأرض، وهو من قصيدة مدح بها سَلَامَة ذا فَائِشٍ، والأردية: جمع رداء، وروي بـ ((الخِمْسِ)) وبـ ((العَصْبِ)) بدل ((العضب))، وهي ضرب من البرود اليمانيّة، أمر به ملك من ملوك اليمن يقال له الخمس فنسب له، ونغل وجه الأرض: إذا تهشّم من الجدوبة.

[٥] في (ظ): العصب، وهي رواية كما تقدّم.

[٦] ابن مالك كما تقدّم، في شرح التّسهيل: ٣٨٤/٣، وشرح الكافية الشّافية: ١٢٣٩/٣-١٢٤٠، واشترط ألّا يكون المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً، ومذهب سيبويه أنّ المعطوف المجرور لو فصل بينه وبين الواو بالظّرف كان قبيحاً خبيثاً، قال: ((لأنّه فصلٌ بين المجرور والحرف الّذي يشركه وهو الواو في الجارّ، كما أنّه لو فصل بين الجارّ والمجرور كان قبيحاً، فكذلك الحروف الّتي تدخله في الجارّ)). وهو مذهب الكسائي والفرّاء والزّجّاج وجمهور البصريّين في المجرور، وأجازوا الجرّ بإعادة الجارّ، وإلّا وجب النّصب بفعلٍ محذوفٍ، وأجاز الكسائي والفرّاء أن يكون المعطوف مجروراً بتقدير حرف جرّ محذوف، وأجاز أبو الفتح الفصل إذا كان المعطوف منصوباً أو مرفوعاً، انظر الكتاب: ٥٠٢/٣، ومعاني القرآن للكسائي: ١٦٣، ومعاني القرآن للفرّاء: ٢٢/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٨٥/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٦٢/٣، والخصائص: ٣٩٥/٢-٣٩٦-٣٩٧، وشرح التّسهيل: ٣٨٤/٣، والمساعد: ٤٧٨/٢-٤٧٩.

ومِنْ خَلْفِهِمْ سَـدًّا﴾ [يس: ٩]، ﴿الله الذي خَلَقَ سَـبْعَ سمواتٍ وَمِنَ الأرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطَّلاق: ١٢]، ﴿أَنْ تُؤدُّواْ الأمَانَاتِ﴾ الآية.

وقَالَ صَاحِبُ هذا القَولِ[١]: ((إنَّ الـمَعطُوفَ عليه إذا كَانَ مَجرُوراً بِحَرفٍ أُعِيدَ ذلك الحَرفُ معَ المَعطُوفِ، نحوُ: ((امرُرْ بزيدٍ وغداً بعمروٍ)))).[٢]

وهذه الشَّوَاهِدُ لا دَلِيلَ فيها، أمَّا ﴿فِي الدُّنيَا حَسَنَةً وفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً﴾، وقَولُه: ﴿وجَعَلْنَا مِن بَينِ أَيدِيهِم﴾؛ فَلِأنَّه عَطَفَ شَـيئَينِ على شَـيئَينِ؛ عَطَفَ ((الآخِرَةَ)) على ((الدُّنيا)) بإعَادَةِ الخَافِضِ، وعَطَفَ ((حَسَنَةً)) الثَّانيةَ على ((حَسَنَةً)) الأُولى[٣]، وكذلك عَطَفَ ((مِنْ خَلفِهم)) على ((مِن بَينِ))، و((سَدًّا)) على ((سَدًّا))[٤].

كذلك البَيتُ عَطَفَ فيه ((أَدِيمَها)) على المفعُولِ الأوَّلِ لـ ((تَراها))، و((نَغِلاً)) على الثَّاني وهو ((كشِبْهِ))، و((يومَاً)) الثَّاني على ((يومَاً)) الأوَّلِ، فلا فَصْلَ فيه حِينَئذٍ[٥]، وحِينَئذٍ يُقَالُ: يَنبَغِي **لأبي عَليٍّ** أن يَمنَعَ مُطلَقَاً ولا يَستَثني الضَّرُورَةَ، فإنَّ ما استَشهَدَ به مُؤَوَّلٌ على ما ذَكَرْتُ.

فَإنْ قِيلَ: إنَّما لَمْ يَجعَلْه **أبو عَلِيٍّ** من ذلك؛ لأنَّه يُؤَدِّي إلى تَخصِيصِ الظَّرفِ الثَّاني بما وَقَعَ في الأوَّلِ، وهو أنَّه تَرَاها كشِبْهِ أرديةِ العَصْبِ في اليَومِ الأوَّلِ والثَّاني؛ لأنَّ حُكمَ المعطُوفِ حُكمُ المعطُوفِ عليه[٦]، فهو نَظِيرُ قولِك: ((ضربْتُ زَيداً يَومَ الجُمُعَةِ ويَومَ السَّبتِ))، فـ ((يَومَ السَّبتِ)) مُقيَّدٌ بِضَربِ زيدٍ كما يُقيَّدُ به ((يَومَ الجُمُعَةِ))، لكنَّ الغَرَضَ أنَّ اليَومَ الثَّاني في البَيتِ مُقَيَّدٌ بِقَيدٍ آخَرَ وهو رُؤيَةُ أَدِيمِها نَغِلاً، فالجوابُ: أنَّه لو تُرِكَنا والظَّاهِرَ من غَيرِ تَقييدِ الظَّرفِ الثَّاني بمعنىً آخَرَ كَانَ الحُكمُ كما ذَكَرتَ؛ لِأنَّه الظَّاهرُ كما ذَكَرتَ في مِثَالِكَ: ((ضَرَبْتُ زَيداً يَومَ الجُمُعَةِ ويَومَ السَّبتِ))، أمَّا إذا قَيَّدْتَه بِشَيءٍ آخَرَ فقد تُرِكَ ذلك الظَّاهِرُ لهذا النَّصِّ، ألَا تَرَاكَ تَقُولُ:[٧] ((ضَرَبْتُ زَيداً يَومَ الجُمُعَةِ وعَمرَاً يَومَ السَّبتِ)) فكذلك هذا، وهو مَوضِعٌ يَحتَاجُ لِتَأمُّلٍ[٨].

---

[١] انظر شرح التّسهيل: ٣٨٤/٣، وقال: ((وإن لم يعد وجب النّصب بفعلٍ مضمر)). وهو مذهب المانعين في حال الجرّ كما تقدّم.

[٢] الكلام من قوله: ((والظّاهر أنّ قوله: ((أن تحكموا)))) إلى هنا منقولٌ بتصرّفٍ من البحر: ١٤٩/٧.

[٣] وهو قول أبي حيّان، انظر البحر: ٥٣٧/٣.

[٤] انظر تمهيد القواعد: ٣٥١٨/٧.

[٥] هذا تخريج ابن عصفور للبيت الشّعري، انظر ضرائر الشّعر: ٢٠٦.

[٦] انظر الكافية: ٣٠، وأمالي ابن الحاجب: ٥١٧/٢، وشرح التّصريح: ٤٢٧/٢.

[٧] من قوله: ((ضربت زيداً يوم الجمعة....)) إلى هنا سقط من (ح).

[٨] جاء في حاشية الصّبّان: ((لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلّا في الجهة الّتي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله)). انظر ٢٧٩/٣.

وأمَّا ﴿فَبَشَّرنَاها بِإسحَاقَ﴾: فـ ((يَعقُوبَ)) لَيسَ مَجرُوراً عَطفَاً على ((إسحَاقَ))، بَل مَنصُوبَاً بِإضمَارِ فِعلٍ؛ أي: ووَهَبنَا لها يَعقُوبَ[1]، ويَدُلُّ عليه قِرَاءَةُ الرَّفعِ[2]، فَإنَّها مُؤذِنَةٌ بِانقِطَاعِه مِن البِشَـــارةِ بِه، كيفَ وقد تَقَدَّمَ أنَّ هذا القَائِلَ يَقُولُ: إنَّه متى كَانَ المَعطُوفُ عليه مَجرُوراً أُعِيدَ معَ المَعطُوفِ الجَارُّ.

وأمَّا ﴿أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ﴾: فلا دِلَالةَ فيها أيضَـــاً؛ لِأَنَّ ((إذا)) ظَرفٌ لا بدَّ له من عَامِلٍ، وعَامِلُه: إمَّا ((أَنْ تَحْكُمُوا)) وهو الظَّاهِرُ / مِن حَيثُ المَعنَى، وإمَّا ((يأمُرُكُم))، فالأوَّلُ مُمتَنِعٌ وإنْ كَانَ المعنَى عليه؛ لِأنَّ ما في حَيِّزِ الموصُولِ لا يَتَقَدَّمُ عليه عِندَ **البَصرِيِّينَ**، وأمَّا **الكُوفِيُّونَ** فيُجيزُونَ ذلك[3]، ومنه الآيَةُ عِندَهُم، واستَدَلُّوا بِقَولِه[4]: [الرَّجز] ٢١١/أ

كَانَ جَزائِيْ بِالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

وقد جَاءَ ذلك في المَفعُولِ الصَّرِيحِ في قَولِه[5]: [الكامل]

وشِفَاءُ غَيِّكِ خَابِرَاً أَنْ تَسْأَلِيْ

---

[1] إليه ذهب الفرّاء والزّجّاج والنّحّاس والفارسـي وابن جنّي وغيرهم، انظر معاني القرآن للفرّاء: ٢٢/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٦٢/٣، وإعراب القرآن للنّحّاس: ١٧٦/٢-١٧٧، والحجّة: ٣٦٥/٤، والخصـائص: ٣٩٩/٢، والتّبيان: ٧٠٧/٢، وتفسير القرطبي: ٦٩/٩، وذهب الكسائي إلى أنّه في موضع جرٍّ على معنى: وبشّرناها من وراء إسحاق بيعقوب، والأخفش على معنى: وبيعقوب من وراء إسحاق، انظر معاني القرآن للكسائي: ١٦٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٨٥/١.

[2] قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي من السّبعة، وخلف ويعقوب وأبي جعفر من تمام العشرة، انظر الحجّة: ٣٦٤/٤، وحجّة القراءات: ٣٤٧، والنّشر: ٢٩٠/٢.

[3] فالموصول يرتبط بالصّلة لفظاً ومعنى، فمن حيث اللّفظ لأنّه عمل فيها، ومن حيث المعنى فكونه معها بتقدير اسم واحد هو المصدر، وأجاز الفرّاء تقديم معمول ((أن))، والكسائي معمول ((كي))، انظر المقتضب: ١٩٧/٣، والأصول: ٢٢٣/٢، والمنصـف: ١٣٠/١-١٣١، والتّذييل والتّكميل: ١٧٥/٣-١٧٩، والمسـاعد: ٦٢/٣، وهمع الهوامع: ٣٤٠/١.

[4] البيت للعجاج في ديوانه: ٢٨١/٢، وفي خزانة الأدب: ٤٢٩/٨ وبلا نسـبة في جمهرة اللّغة: ٦٦٥/٢، والزّاهر: ٤٨٤/١، وشرح السّيرافي: ٤٤٦/٢، وكتاب الشعر: ١٠١، والحجّة: ٣٤٣/٤، والمنصف: ١٢٩/١، وشرح الشّافية للرّضي: ٢٨٥/٤، والتّذييل والتّكميل: ١٧٦/٣-١٧٩، وقبله:

رَبَّيتُه حتّى إذا تَمَعْدَدا وآضَ نَهْدَاً كالحصانِ أَجْرَدَا

وتمعدد: شبّ وغلُظ، وآض نهداً: صار قويّاً ضخماً، وفرس نهد: جسيم، والأجرد: قصير الشّعر، وهو من علامات العتق في الخيل، وخرّج البصريّون البيت على تقدير محذوفٍ؛ أي: كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد.

[5] البيت لربيعة بن مقروم في خزانة الأدب للبغدادي: ٤٣٣/٨-٤٣٥-٤٣٦، ولامرأة من بني سـليم في الحماسـة البصريّة: ٢٧/٢، وبلا نسبة في حماسة البحتري: ٢٨٠، والمقصور والممدود للقالي: ٤٣٥، والأصول: ١٨٨/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٧٩/٥، وشرح التّسهيل: ٢٢/٤، وشرح الكافية للرّضي: ٨٣٩/١، واللّسان: ٢٢٧/٤، وصدره: هَلَّا سَأَلْتِ وَخُبْرُ قَوْمٍ عِنْدَهُم، والغيّ: الجهل، والخابر: العالم، وروي: عِيّكِ، بالعين بدل الغين.

فكيفَ بالظَّرفِ وشِبهِه؟

والثَّاني[١]: مُمتنِعٌ أيضاً؛ لِأَنَّ الأَمرَ لَيسَ وَاقِعاً وَقتَ الحُكمِ، كَذَا قَالَه **الشَّيخُ**[٢]، وفيه نَظَرٌ.

وإذا بَطَلَ هذان فالعَامِلُ فيه مُقَدَّرٌ يُفَسِّرُه مَا بَعدَه، تَقدِيرُه: وأَنْ تَحكُمُوا إذا حَكَمْتُم، و((أنْ تَحكُمُوا)) الأَخِيرةُ دَالَّةٌ على الأُولَى[٣].

قولُه: ﴿بالعَدْلِ﴾: يَجُوزُ فيه وَجهَانِ[٤]:

أَحَدُهمَا: أنْ يَتَعلَّقَ بـ ((تَحكُمُوا)) فَتَكُونَ البَاءُ للتَّعدِيَةِ.

والثَّانِي: أنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ مِن فَاعِلِ ((تَحْكُمُوا))، فَتَكُونَ البَاءُ للمُصَاحَبَةِ؛ أي: مُلتَبِسِينَ بالعَدلِ مُصَاحِبِينَ له، والمَعنَيَانِ مُتَلَازِمَانِ.

قَولُه: ﴿إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾: قد تَقَدَّمَ الكَلَامُ على ((ما)) المتَّصِلَةِ بـ ((نِعمَ)) و((بِئسَ))[٥] وما ذَكَرَ النَّاسُ فيها فعَلَيكَ بمُرَاجَعَتِه.

---

[١] الوجه الثّاني في عامل ((إذا))، وهو ((يأمركم)).

[٢] انظر البحر: ١٤٩/٧، وأجاز أبو البقاء أن تنصب ((إذا)) بـ ((يأمركم))، انظر التّبيان: ٣٦٦/١.

[٣] فيكون ذلك من عطف الجمل لا المفردات، وذهب إلى هذا الوجه أبو البقاء والهمذاني وأبو حيّان، وأجاز الهمذاني أن يقدّر ((يأمركم))؛ أي: ويأمركم إذا حكمتم، وقيل في الآية وجه آخر، وهو أنّه ثَمّ ظرفٌ محذوفٌ، والتّقدير: إنّ الله يأمركم إذا اؤتمنتم أن تؤدّوا الأمانات، فتكون الواو عاطفة ظرفاً على ظرف ومفعولاً على مفعول، ولم يذكر السّمين وجهاً آخر غير الفصل بين العاطف والمعطوف في قوله تعالى: ﴿الله الذي خَلَقَ سَبْعَ سمواتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنّ﴾ [الطَّلاق: ١٢]، وقد ذكر مكّي وأبو البقاء وأبو حيّان أنّ التّقدير: وخلق من الأرض مثلهنّ، فالعامل مضمر بعد الواو، و((مثلهنّ)) مفعولٌ للفعل المقدّر لا معطوفٌ، ويصير ذلك من عطف الجمل، انظر الهداية إلى بلوغ النّهاية: ٧٥٥٤/١٢، والتّبيان: ٣٦٦/١-٣٦٧، ١٢٢٨/٢، والفريد: ٢٨٧/٢، والبحر: ١٤٩/٧-١٥٠، ٣٨٢/٢٠، وتمهيد القواعد: ٣٥١٩/٧.

[٤] انظر الوجهين في التّبيان: ٣٦٧/١، والفريد: ٢٨٧/٢.

[٥] في الآية (٩٠) من البقرة، ذكر السّمين أنّ النّحاة اختلفوا فيها اختلافاً كثيراً، فاختلفوا في محلّها من الإعراب فذهب الفرّاء إلى أنّها مع ((نعم)) و((بئس)) شيء واحد ركّب تركيباً، فلا يكون لها محلّ من الإعراب، واختاره ابن عطيّة والمهدوي، وذهب الجمهور إلى أنّ لها محلاً، ثمّ اختلفوا فيه، فالأخفش على أنّ محلّها النّصب على التّمييز، والجملة بعدها صفة لها، واختاره الزّمخشري، وذهب الكسائي إلى أنّ ((ما)) منصوبة أيضاً، لكنّه قدّر بعدها ((ما)) أخرى موصولة هي المخصوص بالمدح أو الذّمّ، والجملة بعدها صلة، أو صفة للمخصوص بالمدح أو الذّمّ، وسيبويه على أنّها فاعل ((نعم)) و((بئس)) والمخصوص بالمدح أو الذّمّ محذوف، وذهب الفرّاء وابن عطيّة إلى أنّ ((ما)) موصولة، ونُقل عن الكسائي جواز كونها مصدريّة، انظر تفصيل ذلك في (أ): ٣٩/ب-٤٠أ، و(ط): ٥٠٧/١-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠.

إلَّا أنَّ **ابنَ عَطِيَّةَ**[١] نَقَلَ هنا نَقْلاً لا يَبْعُدُ مِنْ وَهْمٍ، فلا بُدَّ من ذِكرِه، قَالَ: ((و((ما)) المُردَفةُ على ((نِعْم)) إنَّما هي المُهَيِّئَةُ لاتِّصَالِ الفِعلِ بها، كَمَا هي في ((ربَّما)) و((ممَّا)) في قَولِه[٢]: ((وكَانَ رَسُولُ الله عليه السَّلام مِمَّا يُحَرِّك شَفَتَيه))، وكَقَولِ الشَّاعِرِ[٣]: [الطَّويل]

وإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً على رَأْسِهِ تُلْقِي[٤] اللِّسَانَ من الفَمِ

وفي هذا هي بِمَنزلَةِ ((ربَّما))، وهي لها مُخَالِفَةٌ في المعنَى؛ لِأنَّ ((ربَّما)) للتَّقليلِ[٥] و((ممَّا)) للتَّكثِيرِ، ومعَ أنَّ ((ما)) مُوَطِّئَةٌ فهي بمعنَى ((الَّذِي))، ومَا وَطَّأتْ إلَّا وهي اسمٌ، ولكنَّ القَصدَ إنَّما هو لِما يَليهَا من المعنَى الَّذِي في الفِعلِ)).

قَالَ **الشَّيخُ**[٦]: ((وهذا مُتَهَافِتٌ؛ لأنَّه من حَيثُ جَعَلَها مُوَطِّئَةً مُهَيِّئَةً لا تَكُونُ اسمَاً، ومِنْ حَيثُ جَعلَها[٧] بمعنَى ((الَّذي)) يَلزَمُ أن تَكُونَ اسمَاً فتَدَافَعَا)).

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّساء: ٥٩].

قولُه: ﴿مِنْكُمْ﴾: في مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ من ((أُولي الأَمرِ)) فَيَتَعلَّقُ بِمَحذُوفٍ؛ أي: وأُولِي الأَمرِ كَائِنِينَ منكم، و((مِنْ)) تَبعِيضِيَّةٌ.

قولُه: ﴿إِنْ كُنْتُمْ﴾: شَرطٌ جَوَابُه مَحذُوفٌ عِندَ **جُمهُورِ البَصرِيِّينَ**؛ أي: فَرُدُّوهُ إلى الله، وهو مُتَقدِّمٌ عِندَ غَيرِهِم[٨].

و﴿تَأْوِيلًا﴾: نَصبٌ على التَّمييزِ.

---

(١) المحرّر: ٢/٧٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ١/٨، في باب ((بدء الوحي))؛ أي: كان يحرّك شفتيه بالقرآن خشية أن ينسى ما أوحي إليه.

(٣) في (ط): كقوله، والبيت لأبي حيّة النّميري في ديوانه: ١٧٤، وفي الكتاب: ٣/١٥٦، وأمالي ابن الشّجري: ٢/٥٦٦-٥٦٧، وخزانة الأدب للبغدادي: ١٠/ ٢١٤-٢١٥، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/١٧٤، والمسائل الحلبيّات: ٢٠٠، وكتاب الشّعر: ٣٩٢، وأساس البلاغة: ٢/١٢٠، والمحرّر: ٢/٧٠، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١/٣١٠، وباهر البرهان: ٣/١٣١٧، والجنى الدّاني: ٣١٥، والمغني: ٤٢٤، وروي: نلقي، بدل تلقي.

(٤) في (ظ): نلقي، وهي رواية كما تقدّم.

(٥) عند جمهور النّحويّين، وقيل: للتّكثير، وقيل: تأتي للتّكثير والتّقليل، وقيل غير ذلك، انظر شرح كتاب سيبويه: ١/٢٠٤، والمفصّل: ٢٨٢، وشرح التّسهيل: ١٧٦، والجنى الدّاني: ٤٣٩-٤٤٠، وهمع الهوامع: ٢/٤٣١-٤٣٢.

(٦) انظر البحر: ٧/١٥١.

(٧) من قوله: ((موطّئة مهيّئة....)) إلى هنا سقط من (ح).

(٨) تقدم الحديث عن الخلاف في ذلك في الصفحة: (١٠٢)، الحاشية: (٢).

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النِّساء: ٦٠].

﴿يَزْعُمُونَ﴾: مِثلُ «ظَنَّ» وأَخَوَاتِها، بِشَرطِ ألَّا تَكُونَ بمعنَى «كَفِلَ» ولَا «كَذَبَ» ولَا «سَمِنَ» ولَا «هَزَلَ»[(١)]، و«أنَّ» سَادَّةٌ مَسَدَّ مَفعُولَيهَا[(٢)].

وقَرَأَ الجُمهُورُ: «أُنْزِلَ إليك وما أُنْزِلَ من قَبلِكَ» مَبنِيَّاً للمَفعُولِ، وقُرِئَا[(٣)] مَبنِيَّينِ للفَاعِلِ، وهو الله تعالى.

وَ«الزَّعْمُ» -بِفَتحِ الزَّايِ وضَمِّها وكَسرِها -مَصدرُ «زَعَمَ»، وهو قَولٌ يَقتَرِنُ به اعتِقَادٌ ظَنِّيٌّ[(٤)]، قَالَ[(٥)]: [الطَّويل]

فإنْ تَزْعُمِيْنِيْ كُنْتُ أَجْهَلُ بَعْدَكُمْ[(٦)] فَإِنِّيْ شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ

قَالَ ابنُ دُرَيْدٍ[(٧)]: «أَكثَرُ ما يَقَعُ على البَاطِلِ».

وقَالَ عليه السَّلامُ[(٨)]: «بِئسَ مَطِيَّةُ الرَّجلِ زَعَمُوا».

---

(١) انظر تسهيل الفوائد: ٧٠، وشرح ابن النّاظم: ١٤٣، واللّمحة: ٣٣٥/١، وهمع الهوامع: ٥٣٩/١.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٦٨/٢، والمحرّر: ٧٢/٢، والفريد: ٢٨٨/٢.

(٣) قراءة أبي نَهِيْكٍ في مختصر ابن خالويه: ٣٣، وبلا نسبة في الكشّاف: ٢٤٣، وإعراب القراءات الشّواذّ: ٣٩٣/١.

(٤) والزُّعْمُ تميميَّة، والزَّعْمُ حِجَازِيَّةٌ، وقيل: الزَّعْمُ: الظَّنُّ، وقيل: الكَذِبُ، انظر شرح السيرافي: ٤٥٣/١، والصّحاح: ١٩٤١/٥، وكتاب الأفعال: ٨٧/٢، واللسان: ٢٦٤/١٢.

(٥) البيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليّين: ٣٦/١، وهو له في الكتاب: ١٢١/١، وتهذيب اللّغة: ٩٤/٢، وتوجيه اللّمع: ١٨١، وكتاب الأفعال: ٤٥٣/٣، وخزانة الأدب: ٢٤٨/١١-٢٤٩.

(٦) في (ط): فيكم، وهي رواية.

(٧) جمهرة اللّغة: ٨١٦/٢.

وابن دريد: هو أبو بكر محمّد بن الحسن بن دُرَيْد الأَزْدِيّ البصريّ، ولد في البصرة، ونشأ بعُمان، وتنقّل بين البلدان ثمّ بقي في بغداد حتّى آخر عمره، وكان متقدّماً في حفظ اللّغة والأنساب وأشعار العرب، وله كثيرٌ من الشّعر، من كتبه: جمهرة اللّغة، وكتاب الاشتقاق، والملاحن، والمقصور والممدود، توفّي سنة ٣٢١هـ، انظر تاريخ العلماء النّحويّين: ٢٢٥-٢٢٦، وتاريخ بغداد: ٥٩٤/٢، ومعجم الأدباء: ٢٤٨٩/٦، والمحمّدون من الشّعراء: ٢٠١.

(٨) رواه أحمد في مسنده: ٣٠٧/٢٨، والبخاري في الأدب المفرد: ٤٠٧، باب: «ما يقول الرجل إذا زكى»، وأبو داود في سننه: ٢٩٤/٤، باب: «في قول الرجل: زعموا».

وقَالَ **الأعْشَى**[١]: [المتقارب]

ونُبِّئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوْا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ

فَقَالَ المَمدُوحُ: «وما هو إلَّا الزَّعمُ»، وحَرَمَه ولم يُعْطِه شَيئاً.

[وذَكَرَ **صَاحِبُ** «**العَينِ**»[٢] أنَّها تَقَعُ غَالِبَاً على «أنَّ»، قَالَ: «وقد تَقَعُ في الشِّعرِ على الاسمِ»، وأَنشَدَ بَيتَ **أبي ذُؤَيْبٍ**[٣]، وقَولَ الآخَرِ[٤]][٥]: [الخفيف]

زَعَمَتْنِي شَيْخَاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيْبَا

---

[١] انظر ديوانه: ٢٥، وهو له في الأزمنة والأمكنة: ٧٦، والمحرّر: ٧٢/٢، والحماسة المغربيّة: ١٤٣/١، والمقاصد النّحويّة: ٤٤/١، وبلا نسبة في شرح التّسهيل: ١٠٢/٢، وشرح ابن النّاظم: ١٥٥، وتخليص الشّواهد: ٤٦٧، وشرح ابن عقيل: ٧١/٢، وشرح الأشموني: ٣٨٤/١، وهمع الهوامع: ٥٧٢/١، وهو في مدح قيس بن معد يكرب.

والأعشى: هو الأعشى الكبير أبو بَصير ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، يعرف بأعشى قيس، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس، غزير الشعر، وكان يغنّي بشعره فسمي صنّاجة العرب، لقب بالأعشى لضعف بصره، وعمي في أواخر عمره، توفي سنة ٦٢٩هـ، انظر طبقات فحول الشعراء: ٥٢/١، ومعجم الشعراء: ٤٠١، والأعلام: ٣٤١/٧.

[٢] الخليل بن أحمد الفراهيدي، انظر العين: ٣٦٥/١-٣٦٦.

وكتاب العين: كتابٌ في اللّغة، اختلف النّاس في مؤلّفه، فقيل: للخليل بن أحمد النّحويّ، وقيل: هو للّيث بن سيار الخراساني، وقيل: عمل الخليل قطعة منه وأكمله اللّيث، وقيل غير ذلك، قال ابن جنّي: «وأما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل». وقدح أهل اللّغة فيه، وبدأ فيه مؤلّفه بالعين لأنّها أقصى الحروف مخرجاً، وصنّف أحمد بن محمّد الخَارْزَنْجِيّ تكملة له، وأُلّف العديد من الكتب المتعلّقة به، انظر الخصائص: ٢٩١/٣، والمحصول للرّازي: ٢١٠/١، وكشف الظّنون: ١٤٤٣/٢.

[٣] أي: البيت السابق: فإن تزعميني كنت أجهل بعدم، **وأبو ذؤيب**: هو خويلد بن خالد بن محرث الهذلي الشاعر، من بني هذيل بن مدركة، شاعر فحل مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، كان أشعر هذيل وتوفي في خلافة عُثْمَان بْن عفان بطريق مكة قريبا منها، ودفنه ابْن الزُّبَيْر، وقيل: توفي غازيا بإفريقية، توفي سنة ٦٤٨هـ، انظر الاستيعاب: ١٦٤٨/٤، وتاريخ دمشق: ٥٣/١٧، والأعلام: ٣٢٥/٢.

[٤] البيت لأبي أميّة أوس الحنفي في المقاصد النّحويّة: ٨٣٢/٢، وشرح التّصريح: ٣٦١/١، وشرح شواهد المغني: ٩٢٢/٢-٩٢٣، وبلا نسبة في الإبانة: ١٨٠/٣، وشمس العلوم: ٢٧٩٧/٥، والتّذييل والتّكميل: ٢٤/٦، والمقاصد النّحويّة: ٨٣٢/٢، وشرح شذور الذّهب للجوجري: ٦٤٤/٢، ويدبّ دبيباً: أي يمشي مشياً وئيداً.

[٥] من قوله: «وذكر صاحب العين...» إلى هنا غير واضح في (أ)، ورُمّم من بقيّة النّسخ.

وتَكُونُ «زَعَمَ» بمعنَى «ظَنَّ» فَتَتَعَدَّى لاثنَينِ، وبمعنَى «كَفِل» فَتَتَعَدَّى لِوَاحدٍ، ومنه: ﴿وَأَنَاْ بِهِ زَعِيمٌ﴾[١] [يوسف: ٧٢] وبمعنَى «رَأَسَ» وبمعنَى «سَمِنَ» و«هَزَلَ» فلَا تَتَعَدَّى[٢].

قَولُه: ﴿يُرِيدُونَ﴾: حَالٌ من فَاعلِ «يَزْعُمُونَ»، أو مِن «الَّذِين يَزعُمُون»[٣].

وقَولُه: ﴿وَقَدْ أُمِرُوا﴾: حَالٌ من فَاعِلِ «يريدُونَ»، فهُما حَالَان مُتَدَاخِلَانِ[٤].

و﴿أَنْ يَكْفُرُوا﴾: في مَحَلِّ نَصبٍ فقط إنْ قَدَّرْتَ تَعدِيَةَ «أَمَرَ» إلى الثَّاني بِنَفسِه، وإلَّا ففيها الخِلَافُ المَشهُورُ[٥].

والضَّـــميرُ في «به» عَائدٌ على الطَّاغُوتِ، وقد تَقَدَّمَ أنَّه يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، وما قَالَ النَّاسُ فيه في البَقَرَةِ[٦].

وقَرَأَ عَبَّاسُ بنُ الفَضْلِ[٧]: «أَنْ يَكفُرُوا بهنَّ» بَضَمِيرِ جَمعِ التَّأنيثِ.

قَولُه: ﴿أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا﴾: في «ضَلَالاً» ثَلَاثةُ أَقوَالٍ[٨]:

---

[١] ﴿قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾.

[٢] من قوله: «والزّعم....» إلى هنا مؤخّر في (ظ) إلى ما بعد قوله: «عزاه إلى الخليل بن أحمد»، وهو سقطٌ من (ح)، وذكر ابن مالك وأبو حيّان أنّ «رَأَسَ» يتعدّى إلى مفعول واحد مرّة، وبحرف جرّ مرة أخرى، انظر شـــرح التّســـهيل: ٧٨/٢، والتّذييل والتّكميل: ٢٣/٦-٢٤، والمساعد: ٣٥٦/١، وهمع الهوامع: ٥٣٩/١، والكلام من بداية الآية إلى هنا منقول من البحر: ١٤٦/٧-١٤٧.

[٣] انظر الوجه الأول في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٢/١، والبحر: ١٥٧/٧، والوجهين في التّبيان: ٣٦٧/١، والفريد: ٢٨٨/٢.

[٤] الحال المتداخلة: هي الّتي يكون صـاحبها في حالٍ أخرى، فهي حالٌ من حال، انظر المغني: ٥٣٧، وشـرح كتاب الحدود: ٢٢٩-٢٣١، والبحر: ١٦٥/٣.

[٥] انظر الخلاف في الصّفحة: (٦٠)، الحاشية: (١)، وانظر الصفحة: (١٤٦)، الحاشية: (٤).

[٦] في الآية (٢٥٦)، ذكر أن مذهب الفارسي أنّه مصدر يوحد ويذكر، ومذهب سيبويه أنّه اسم جنس مفرد مذكر، ومذهب المبرّد أنّه جمع، وذكر دليلاً على التّأنيث قوله تعالى: ﴿والَّذِينَ اجتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧]، وذكر أن اشتقاقه من «طَغَى يطْغُو» أو «طَغَى يَطْغَى»، وأنه بناء مبالغة، وأن في تائه قولين، زائدة وأصلية، انظر تفصيل ذلك في (أ): ١٠٣/أ، و(ط): ٥٤٧/٢-٥٤٨.

[٧] هي له بضـمير المفرد المؤنّث «بها» في الكشّـاف: ٢٤٣، والبحر: ١٥٧/٧، وروح المعاني: ٦٦/٣، وبضـمير الجمع المؤنّث بلا نسبة في روح المعاني: ٦٦/٣، وبالضّميرين بلا نسبة في حاشية الشّهاب: ١٤٨/٣.

وعباس بن الفضـل: هو أبو الفضـل عباس بن الفضـل الواقفي البصري الأنصـاري، المقرئ، نزيل الموصـل، صـاحب أبي عمرو بن العلاء، توفي سنة ١٨٦هـ، انظر تذهيب تهذيب الكمال: ٧٦/٥.

[٨] انظر الوجه الأوّل في المحرّر: ٧٢/٢، والفريد: ٢٨٨/٢-٢٨٩، وتفسير القرطبي: ٢٦٤/٥، والأوّل والثّاني في التّبيان: ٣٦٧/١-٣٦٨، والبحر: ١٥٧/٧.

أَحَدُها: أنَّه مَصدرٌ على غَيرِ الصَّدرِ، نحوُ: ﴿أَنبَتَكُمْ مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾[1] [نوح: ١٧] والأَصلُ «إِضْلَالٌ» و«إِنبَاتٌ»، فهو اسمُ مَصدرٍ لَا مَصدرٌ.

والثَّاني: أنَّه مَصدرٌ لمُطَاوِعِ «أَضَلَّ»؛ أي: أضَلَّهم فَضَلُّوا ضَلَالاً.

والثَّالثُ: أنْ يَكُونَ من وَضْعِ أَحَدِ المَصدَرَينِ مَوضِعَ الآخَرِ.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النِّساء: ٦١].

وقد تَقَدَّمَ الكَلامُ على **﴿تَعَالَوا﴾**: في آلِ عِمرانَ[2]، ومَا قَالَ النَّاسُ فيها، وقِرَاءةِ الحَسَنِ[3] وتَوجِيهِهَا[4]، فعليكَ بالالتِفَاتِ إليه.

قَولُه: ﴿رَأَيْتَ﴾: فيها وَجهَانِ[5]:

أَحَدُهما: أنَّها مِن رُؤيَةِ البَصرِ؛ أي: مُجَاهَرَةً وتَصرِيْحاً.

والثَّاني: أنَّها من رُؤيَةِ القَلبِ؛ أي: «عَلِمْتَ»، فـ «يَصُدُّون» في مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ على القَولُ الأَوَّلُ، وفي مَحَلِّ المَفعُولِ الثَّاني على الثَّاني.

و﴿صُدُودًا﴾: فيه وَجهَانِ:

---

[1] ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾.

[2] في الآية (٦١) من آل عمران، ذكر أنّ «تعالَوا» بفتح اللّام من «تَعَالَى» «يتَعَالَى»، فأصل الألف ياء، وهذه الياء أصلها واو؛ لأنّه مشتقّ من «العُلوّ»، والواو متى وقعت رابعة قلبت ياء، يقال: «تَعَالَيَ»، تحرّكت الياء وقبلها فتحة فقلبت ألفاً، فإذا أمرت جمع المذكّر قلت: «تعالَوا»، وإن شئت قلت: الأصل: «تعالَيُوا»، استثقلت الضّمة على الياء فحذفت الضّمة، فالتقى ساكنان فحذفت الياء وبقيت الفتحة، أو تقول: لما كان الأصل: «تعالَيُوا» تحرّك حرف العلّة وانفتح ما قبله وهو الياء، فقلبت ألفا، ثمّ حذف أوّلهما وهو الألف وبقيت الفتحة دلالة عليها، انظر تفصيل ذلك في (أ): ١٥٢/ب، و(ط): ٢٢٤/٣.

[3] بضمّ اللّام، وهي له في المحتسب: ١٩١/١، والكشّاف: ٢٤٣، والمحرّر: ٧٢/٢، والبحر: ١٥٧/٧.

[4] ذكر في توجيهها أنّ الأصل «تعالَيُوا»، واستثقلت الضّمّة على الياء فنقلت إلى اللّام بعد سلب حركتها، وحذفت الياء للالتقاء السّاكنين، لكنّهم تناسوا الحرف المحذوف حتّى توهّموا أنّ الكلمة بنيت على ذلك، وأنّ اللّام هي الآخر فعوملت معاملة الآخر فضُمّت قبل واو الضّمير، انظر تفصيل ذلك في (أ): ١٥٢/ب، و(ط): ٢٢٥/٣-٢٢٦، ومذهب ابن جنّي في توجيه القراءة أنّ لام الفعل في «تَعَالَى» حذفت استحساناً وتخفيفاً، ثمّ ضمّت اللّام في «تَعَال» لوقوع واو الجمع، انظر المحتسب: ١٩١/١.

[5] انظر الوجهين في المحرّر: ٧٣/٢، ومنه نقل السّمين، والثّاني في البحر: ١٥٨/٧، قال أبو حيّان: «ويكون صدّهم مكراً وتخابثاً ومسارقة حتّى لا يُعلم ذلك منه إلّا بالتّأويل عليه».

أَحَدُهما: أنَّه اسمُ مَصدَرٍ، والـــمَصدَرُ إنَّما هو ((الصَّدُّ))، وهذا اختِيَارُ **ابنِ عَطِيَّةَ**[١]، وعَزَاهُ **مَكِّيٌّ**[٢] **للخَلِيلِ بنِ أَحمَدَ**.

والثَّاني: أنَّه مَصدَرٌ بِنَفسِه[٣]، يُقَالُ: ((صَدَّ)) ((صَدَّاً)) و((صُدُوداً)).

وقَالَ **بَعضُهم**[٤]: ((الصُّدُودُ: مَصدَرُ ((صَدَّ)) اللَّازِمِ، و((الصَّدُّ)) مَصدَرُ ((صَدَّ)) المُتَعَدِّي، نحوُ: ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيْلِ﴾[٥] [النَّمل: ٢٤]، والفِعلُ هنا مُتَعدٍّ بالحَرفِ لا بِنَفسِهِ، فلذلك جَاءَ مَصدَرُه على ((فُعُولٍ))؛ لِأنَّ ((فُعُولاً)) غَالِبَاً للَّازِمِ)).

وهذا فيه نَظَرٌ؛ إذ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: هو هنا مُتَعَدٍّ، غَايَةُ ما فيه أنَّه حَذَفَ المَفعُولَ؛ أي: يَصُدُّون غَيرَهم أو المُتَحَاكِمِينَ عِندَك صُدُودَاً، وأمَّا ((فُعُولٌ)) فَجَاءَ في المُتَعَدِّي، نحوُ: لَزِمَه لُزُوماً وفتَنَه[٦] فُتُونَاً[٧].

---

[١] انظر المحرّر: ٧٣/٢، اختاره وابن الأنباري، انظر البيان: ٢٥٨/١.

[٢] انظر مشكل إعراب القرآن: ٢٠١/١.

[٣] إليه ذهب الرّاغب والطّبرسي وأبو البقاء والهمذاني والبيضاوي وأبو حيّان، ونسبه النّحّاس والقرطبي إلى الكوفيّين، وابن عطيّة إلى بعض النّحاة، انظر إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٢/١، وتفسير الرّاغب: ١٢٩٤/٣، والمحرّر: /٧٣، ومجمع البيان: ٩٧/٣، والتّبيان: ٣٦٨/١، والفريد: ٢٨٩/٢، وتفسير القرطبي: ٢٦٤/٥، وتفسير البيضاوي: ٨١/٢، والبحر: ١٥٨/٧-١٥٩.

[٤] ابن عطيّة في تعليل إعراب الخليل لـ ((صدوداً)) اسم مصدر، انظر المحرّر: ٧٣/٢.

[٥] ﴿وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾.

[٦] في (ط): فتنة، وهو تصحيف.

[٧] ﴿وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾.

[٧] ذكر السّمين اقتباسه السّابق عن ابن عطية بالمعنى، والتّدقيق بلفظ ابن عطيّة يُفهم أنّ علّة الفعل ليست أنّه جاء متعدٍّ بالحرف في الآية حتّى يجيء مصدره على ((فُعُول))، بل أنّه فعلٌ يتعدّى بالحرف تارة وبنفسه تارة أخرى، قال: ((((صَدّ)) فعلٌ متعدٍ بنفسه مرّة، ومرّة بحرف الجرّ، فمصدره ((صَدّ))، و((صدوداً)) اسم)). فتوجيه السّمين بحذف المفعول لا يغيّر من حكم ابن عطيّة شيئاً.

قال تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النِّساء: ٦٢].

قَولُه تعالى: ﴿فَكَيْفَ﴾: يَجُوزُ في «كيف» وَجهَانِ[١]:

أَحَدُهما: أنَّها في مَحَلِّ نَصبٍ، وهو قَولُ **الزَّجَّاجِ**[٢]، قَالَ[٣]: «تَقدِيرُه: فكيف ترَاهم».

والثَّاني: أنَّها في مَحَلِّ رَفعِ خَبَرٍ لِمُبتَدَأٍ مَحذُوفٍ؛ أي: فكيف صَنِيعُهم في وَقتِ إِصَابَةِ المُصِيبةِ إيَّاهم؟

و«إذا» مَعمُولَةٌ لذلك المُقَدَّرِ بَعدَ «كيف».

والبَاءُ في «بما» للسَّبَبِيَّةِ، و«ما» يَجُوزُ أن تَكُونَ مَصدَرِيَّةً أو اسميَّةً[٤]، فالعَائِدُ مَحذُوفٌ.

قَولُه: ﴿يَحْلِفُونَ﴾: حَالٌ من فَاعِلِ «جَاؤوك». و«إنْ» نَافِيَةٌ؛ أي: ما أَرَدنَا.

و﴿إِحْسَانًا﴾: مَفعُولٌ به، أو استثناءٌ على حَسَبِ القَولَينِ في المَسأَلَةِ.

قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [النِّساء: ٦٣].

قولُه: ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾: فيه أَوجُهٌ[٥]:

أَوْجَهُها: أن يَتَعلَّقَ بـ «قُلْ»، وفيه مَعنَيَان[٦]: الأَوَّلُ: قُلْ لَهم خَالِيَاً لا يَكُونُ مَعَهم أَحَدٌ؛ لِأَنَّ ذلك أَدْعَى إلى قَبُولِ النَّصِيحَةِ.

الثَّانِي: قُلْ لهم في مَعنَى أَنفُسِهم المَنطَوِيَةِ على النِّفَاقِ قَولاً يَبْلُغُ بهم مَا يَزْجُرُهُم عن العَوْدِ إلى النِّفاقِ.

---

[١] انظر الوجه الأوّل في التّفسير البسيط: ٥٥٢/٦، والثّاني في تفسير الرّاغب: ١٢٩٦/٣، والوجهين في التّحصيل: ٣٠٠/٢، والكشّاف: ٢٤٣، والمحرّر: ٧٣/٢، ومجمع البيان: ٩٨/٣، والتّبيان: ٣٦٨/١، والبحر: ١٥٩/٧، وأجاز الطّبرسي أن تكون في محلّ رفع مبتدأ محذوف الخبر، على معنى: كيف بك، كأنّه قال: أصلاح بك أم فساد بك؟

[٢] انظر معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٦٩/٢.

[٣] العبارة لابن عطيّة في المحرّر: ٧٣/٢، وعبارة الزّجّاج: «فكيف تكون حالهم».

[٤] انظر الإبانة في تفصيل ماءات القرآن: ١٦١.

[٥] انظر الوجه الأوّل في البحر: ١٦٠/٧-١٦١، والثّاني في التّفسير البسيط: ٥٥٩/٦-٥٦٠، وتفسير البيضاوي: ٨١/٢، والوجهين الأول والثاني في الكشّاف: ٢٤٣، والتّبيان: ٣٦٨/١، والفريد: ٢٩٠/٢، وضعّف أبو البقاء والبيضاوي الوجه الثّاني، وقال الهمذاني إنّه جيّد من جهة المعنى لكن رديء من جهة الإعراب.

[٦] انظر المعنيين في الكشاف: ٢٤٣، ومنه نقل، وروي عن أبي علي الجبائي قريبٌ من المعنى الثاني، انظر مجمع البيان: ٩٩/٣.

الثّانِي من الأَوجُهِ: أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «بَلِيغًا»؛ أي: قَولاً مُؤَثِّراً في قُلُوبِهم يَغتَمُّونَ به اغتِمَامَاً، ويَستَشعِرُونَ به استِشعَارَاً، قَالَ مَعنَاهُ **الزَّمَخشَرِيُّ**[1].

ورَدَّ عليه **الشَّيخُ**[2] بأَنَّ هذا **مَذهَبُ الكُوفِيِّينَ**، إذ فيه تَقدِيمُ مَعمُولِ الصِّفَةِ على الموصُوفِ، لو قُلتَ: «جَاءَ زَيداً رَجُلٌ يَضرِبُ»، لم يَجُزْ عِندَ **البَصرِيِّينَ**؛ لِأَنَّه لا يتَقَدَّمُ المعمُولُ إلَّا حَيثُ يَجُوزُ تَقدِيمُ العَامِلِ، والعَامِلُ هنا لا يَجُوزُ تَقدِيمُه؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لا تَتَقَدَّمُ على الموصُوفِ، **والكُوفِيُّونَ** يجيزُون تَقدِيمَ مَعمُولِ الصِّفةِ على الموصُوفِ[3].

وأمَّا **قَولُ البَصرِيِّينَ**: إنَّه لا يَتَقَدَّمُ المعمُولُ إلَّا حَيثُ يَتَقَدَّمُ العَاملُ ففيه بَحثٌ، وذلك أنَّا وَجَدنَا هذه القَاعِدَةَ مُنخَرِمَةً في قَولِه: ﴿فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ﴾[4] [الضّحى: ٩ -١٠] فـ «اليَتِيمَ» مَعمُولٌ لـ «تقهرْ»، و«السَّائلَ» مَعمُولٌ لـ«تنهرْ»، وقد تَقَدَّمَا على «لا» النَّاهِيَةِ، والعَامِلُ فيهما لا يَجُوُزُ تَقَدِيمُه عليها؛ إذ المجزُومُ لا يَتَقدَّمُ على جَازِمِه[5]، فقد تَقَدَّمَ المعمُولُ حَيثُ لا يَتَقَدَّمُ العَامِلُ، وكذلك قالُوا في قَولِه[6]: [الطَّويل]

قَنَافِذُ هَدَّاجُوْنَ حَوْلَ بُيُوْتِهِمْ بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ[7] عَطِيَّةُ عَوَّدَا[8]

---

[1] انظر الكشّاف: ٢٤٣.

[2] انظر البحر: ١٦١/٧.

[3] انظر الأصول: ٢٢٥/٢، والخصائص: ٣٩٣/٢، وشرح التّسهيل: ٢٨٨/٣، والارتشاف: ١٩٣٦/٤.

[4] انظر المقتضب: ٧١/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٨٢٤/٢، والتّبيان: ١٢٩٢/٢، وشرح التّسهيل: ١٣٩/٢، وأوضح المسالك: ١١٥/٢-١١٦، وشرح المكّودي: ٢٩٦، وتقديم المفعول هنا واجبٌ؛ حتّى لا تلي «أمّا» الفاء؛ لأن الأصل: مهما يكن من شَيْءٍ فلا تقهر الْيَتِيم، فلما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت «أمّا» مقامهما كرهوا أن تلي الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جوابا إصلاحا للفظ.

[5] لأن له الابتداء، انظر الخصائص: ٣٩٠/٢، والارتشاف: ١٨٥٧/٤.

[6] البيت للفرزدق في ديوانه: ٣٠٧/١، وهو له في المقتضب: ١٠١/٤، وشرح السيرافي: ٣٥١/١، وتخليص الشّواهد: ٢٤٥، والمقاصد النّحويّة: ٥٩٢/٢، وشرح التّصريح: ٢٤٧/١، وخزانة الأدب: ٢٦٨/٩-٢٧٠-٢٧١، وبلا نسبة في المسائل الحلبيات: ٢٥٦، وشرح التّسهيل: ٣٦٧/١، وشرح ابن عقيل: ٢٨١/١، وشرح المكودي: ٥٨، والبيت في هجاء قوم جرير، قنافذ: جمع قنفذ، ويضرب به المثل في السّرى، وهدّاجون: جمع هَدّاج: من الهَدَجَان وهو مشية الشيخ الضّعيف، وعطيّة: والد جرير، يَقُول: إنّ رَهْط جرير كالقنافذ؛ لمشيهم فِي اللَّيْل للسّرقة والفجور، وَإِنّ أَبَا جرير هُوَ الَّذِي عودهم ذَلِك.

[7] في (ظ) و(ح): أباهم، وفي (ط): إيّاها.

[8] سقطت «عوّدا» من (أ) و(ظ)، وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

خَرَّجُوا هذا البَيتَ على أنَّ في «كَانَ» ضَمِيرَ الشَّأنِ، و«عَطِيَّةُ» مُبتَدأٌ، و«عَوَّدَ» خَبَرُه، حتَّى لا يَلِيَ «كانَ» مَعمُولُ خَبَرِها وهو غَيرُ ظَرفٍ ولا شِبْهِه[1]، فَلَزِمَهم من ذلك تَقدِيمُ المعمُولِ وهو «إيَّاهم» حَيثُ لا يَتَقَدَّمُ العَامِلُ؛ لأنَّ الخَبَرَ متى كَانَ فِعلاً رَافِعاً لِضَمِيرٍ مُستَتِرٍ امتَنَعَ تَقدِيمُه على المبتَدأِ / لئلَّا يُلتَبَسَ بالفَاعِلِ، نحوُ: «زيدٌ ضَرَبَ عَمراً»[2]. ٢١١/ب

وأَصلُ مَنشَأِ هذا البَحثِ تَقدِيمُ خَبَرِ «لَيسَ» عليها، أَجَازَه **الجُمهُورُ**[3]؛ لِقَولِه تعالى: ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[4] [هود: ٨] وَوَجهُ الدَّلِيلِ أنَّ «يَومَ» مَعمُولٌ لـ «مَصرُوفاً»، وقد تَقَدَّمَ على «لَيسَ»، وتَقدِيمُ المعمُولِ يُؤْذِنُ بِتَقدِيمِ العَامِلِ، فَعُورِضُوا بما ذَكَرتُ لَك، وللنَّظرِ[5] في هذا البَحثِ مَجَالٌ لَيسَ هذا مَحَلَّه، وقد أَتقَنتُ ذلك في كِتَابِي «الشَّرحِ الكَبِيرِ شَرحِ تَسهِيلِ الفَوَائِدِ» فعَليكَ به.

---

[1] وخرّجوه على أنّ «كان» زائدة بين الموصول وصلته، وخرجوه على أن «ما» موصولة واسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما»، ومنع تقديم معمول الخبر إلّا إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً مذهب البصريّين، وأجاز ابن السّرّاج والفارسي وابن عصفور تقدّم معمول الخبر إذا تقدّم الخبر معه، نحو: «كان طعامَك آكلاً زيدٌ»، واشترط ابن عصفور أن يكون الخبر قبل المعمول، نحو: «كان آكلاً طعامَك زيدٌ»، ومنعوه إن تقدّم وحده، وأجاز الكوفيّون تقدّم معمول خبر «كان» على اسمها مطلقاً، واستشهدوا بهذا البيت، انظر شرح السّيرافي: ٣٥١/١، والأصول: ٨٦/١-٨٩، والمسائل البصريّات: ٤٣٤/١، والمقرّب: ٩٦/١-٩٧، وشرح الكافية الشّافية: ٤٠٣/١، وشرح ابن النّاظم: ٩٨-٩٩، والارتشاف: ١١٧٣/٣، وأوضح المسالك: ٢٤٣/١-٢٤٤، والمقاصد النحوية: ٥٩٤/٢، وشرح الأشموني: ٢٣٧/١-٢٣٨.

[2] ولأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل، فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم، ويجوز «زَيدٌ عَمرَاً ضَرَبَ» بلا خلاف، وأجاز البصريون «عَمرَاً زَيدٌ ضَرَبَ»، فأجازوا تقديم معمول الخبر على المبتدأ، ومنعه الكوفيون إلا هشاما، انظر أمالي ابن الحاجب: ٥٣٦/٢، والكافية: ١٦، وشرح التّسهيل: ٢٩٨/١، وشرح ابن عقيل: ٢٣٤/١، والتذييل والتكميل: ٢١٤/١٠، والمغني: ٧٩٥، وتمهيد القواعد: ١١٨٣/٣.

[3] جمهور البصريّين والفراء من الكوفيين، واحتجوا بالآية المذكورة، وبجواز تقديم خبر «كان» عليها، ومنعه الكوفيّون والمبرّد وابن السّرّاج، وتابعهم الأنباري وابن مالك، وخرّج المانعون الآية على أنّ «يوم» منصوب بفعل مقدّر دلّ عليه قوله: «ليس مصروفاً عنهم»؛ أي: يلازمهم يوم يأتيهم، أو على أنّ «يوم» في موضع رفع مبتدأ وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، أو على أنّ الظّروف يتوسّع بها، قال ابن مالك: «إنّ المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: «أمَّا زَيدَاً فاضْرِبْ»، و«عَمرَاً لا تُهِنْ»، و«حَقَّكَ لن أُضِيعَ»، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد «أمّا» تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على «لا» و«لن» تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر «ليس» تقديم الخبر». وفي كلام ابن مالك هذا ملخّصٌ لما أراد السّمين الوصول إليه، انظر معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٤٠/٣، والأصول: ٨٩/١-٩٠، والإنصاف: ١٣٠/١، المسألة: (١٨)، والتّبيين عن مذاهب النّحويّين: ٣١٥، وتوجيه اللّمع: ١٣٩، وشرح المفصّل: ٣٦٩/٤-٣٧٠، وشرح التّسهيل: ٣٥٤/١.

[4] ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾.

[5] من قوله: «يؤذن بتقديم..» إلى هنا سقط من (ح).

الثَّالِثُ: ونُقِلَ عن **مُجَاهِدٍ**[١] -ولَا أَظُنُّه يَصِحُّ عنه -أنَّه مُتَعَلِّقٌ بـــ «مُصِيبةٌ»، فهو على التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ، والقُرآنُ يُنَزَّهُ عن ذلك، وإنَّما ذَكَرْتُه تَنبِيهاً على ضَعْفِه.

قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النِّساء: ٦٤].

قولُه: ﴿لِيُطَاعَ﴾: هذه لَامُ «كي»، والفِعلُ بَعدَها مَنصُوبٌ بِإِضمَارِ «أنْ»، وهذا استِثنَاءٌ مُفَرَّغٌ من المفعُولِ لَه، والتَّقدِيرُ: ومَا أَرسَلنَا من رَسُولٍ لشَيءٍ مِن الأَشيَاءِ إلَّا لِلطَّاعَةِ[٢].

و﴿بِإِذْنِ اللهِ﴾: فيه ثَلَاثةُ أَوجُهٍ[٣]:

أَحَدُها: أنَّه[٤] مُتَعلِّقٌ بـــ «يُطاعَ»، والبَاءُ للسَّببيةِ، وإليه ذَهَبَ **أبو البَقَاءِ**[٥]، قَالَ: «وقِيلَ: هو مَفعُولٌ به؛ أي: بِسَببِ أَمرِ الله».

الثَّاني: أن يَتَعَلَّقَ بـ «أرسلْنا»؛ أي: وما أَرْسلْنا بِأمرِ اللهِ؛ أي: بِشَرِيعَتِه.

الثَّالِثُ: أن يَتَعلَّقَ بِمَحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ من الضَّميرِ في «يُطَاعَ»، وبه بَدَأَ **أبو البَقَاءِ**[٦].

وقَالَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[٧]: «وعلى التَّعلِيقَين -أي: تَعلِيقِه بـ «يُطاعَ» أو بـ «أَرْسَلْنا»- فالكَلَامُ عَامُّ اللَّفظِ خَاصُّ المعنَى؛ لأنَّا نَقطَعُ أنَّ الله تعالى قد أَرَادَ مِن بَعضِهم أَلَّا يُطِيعُوه، ولِذَلك تَأوَّلَ بَعضُهم[٨] الإذنَ بالعِلمِ وبَعضُهم[٩] بالإرشَادِ».

---

[١] انظر الهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٣٧٦/٢، والمحرّر: ٧٣/٢، والبحر: ١٦١/٧، والتّقدير: فكيف إذا أصابتهم مصيبة في أنفسهم بما قدّمت أيديهم، قال مكّي: «وكونه في غير موضعه من غير تقديمٍ ولا تأخيرٍ أحسن؛ لتمام المعنى بذلك، إنّما يحسن تقدير التّقديم والتّأخير إذا لم يكمل معنى الآية».

ومجاهد: هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر، وقيل: جبير، مولى قيس بن السائب المخزومي، كان حافظا مقرئا مفسرا، توفي سنة ١٠٣هـ، انظر الطبقات الكبرى: ٤٦٦/٥، ومشاهير علماء الأمصار: ١٣٣، طبقات علماء الحديث: ١٦٢/١.

[٢] انظر التّفسير البسيط: ٥٥٩/٦-٥٦٠، والتّبيان: ٣٦٩/١، والفريد: ٢٩١/٢، والبحر: ١٦٣/٧ ومنه نقل السّمين.

[٣] انظر الوجه الأوّل في الفريد: ٢٩١/٢، والوجهين في المحرّر: ٧٤/٢، والبحر: ١٦٣/٧، وقال ابن عطيّة: «الأوّل أظهر».

[٤] غير واضحة في (أ)، وساقطة من (ظ)، وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[٥] التّبيان: ٣٦٩/١.

[٦] انظر التّبيان: ٣٦٩/١.

[٧] انظر المحرّر: ٧٣/٢.

[٨] انظر تفسير الماتريدي: ٢٣٩/٣، ومعاني القرآن للنّحّاس: ١٢٨/٢.

[٩] انظر الوجوه والنّظائر: ١٠٨، والكشّاف: ٢٤٣، وتفسير ابن كثير: ٣٠٦/٢.

قَالَ **الشَّـــيخُ**[١]: «ولا يُحتَاجُ لِذَلك؛ لِأنَّ قَولَه: «عَامُّ اللَّفظِ» مَمنُوعٌ، وذلك أنَّ «يُطَاعَ» مَبنِيٌّ للمَفعُولِ، فَيُقدَّرُ ذلك الفَاعِلُ المحذُوفُ خَاصَّاً، وتَقدِيرُه: إلَّا لِيُطِيعَه مَنْ أَرَادَ اللَّهُ طَاعَتَه».

قَولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾: قد تَقَدَّمَ الكَلَامُ على «أنَّ» الوَاقِعَةِ بَعدَ «لو»[٢].

و﴿إذ﴾: ظَرفٌ مَعمُولٌ لِخَبَرِ «أنَّ» وهو «جَاؤُوك».

وقَالَ: ﴿واسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُوْلُ﴾: ولم يَقُلْ «واستغفرْتَ»؛ خُرُوجَاً من الخِطَابِ إلى الغَيْبَةِ؛ لِما في هذا الاسمِ الظَّاهِرِ من التَّشرِيفِ والتَّنويهِ بِوَصفِ الرِّسَالةِ[٣].

و﴿وَجَدَ﴾: هنا يَحْتَمِلُ أن تَكُونَ العِلْميَّةُ فَتَتَعَدَّى لاثنَين، والثَّاني «توَّاباً»، وأنْ تَكُونَ غيرَ العِلْميَّةِ فَتَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ، ويَكُونُ «توَّاباً» حَالاً[٤].

وأمَّا ﴿رَحِيمًا﴾: فَيَحتَمِلُ أن يَكُونَ حَالاً من ضَـــمِيرِ «تَوَّاباً»، وأن يَكُونَ بَدَلاً من «توَّاباً»[٥]، ويَحتَمِلُ أن يَكُونَ خَبَراً ثَانِيَاً في الأَصلِ؛ بِنَاءً على تَعَدُّدِ الخَبَرِ وهو الصَّحِيحُ[٦]، فلمَّا دَخَلَ النَّاسِخُ نُصِبَ الخَبَرُ المتَعَدِّدُ، تَقُولُ: «زيدٌ فَاضِلٌ شَاعِرٌ فَقِيهٌ عَالِمٌ»، ثمَّ تَقُولُ: «عَلِمتُ زَيدَاً فَاضِلاً شَاعِراً فَقِيهاً عَالِماً»، إلَّا أَنَّه لا يَحْسُنُ أنْ يُقَالَ هنا: «وشَاعِراً: مَفعُولٌ ثَالِثٌ، وفَقِيهاً: رَابِعٌ، وعَالِماً: خَامِسٌ».

قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَـــجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّساء: ٦٥].

قولُه: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾: في هذه المسأَلَةِ أَربَعَةُ أَقوَالٍ[٧]:

---

[١] انظر البحر: ١٦٤/٧.

[٢] في الآية (١٠٣) من البقرة، فمذهب سيبويه أنّ المصدر المؤوّل في محلّ رفعٍ بالابتداء والخبر محذوفٌ، ومذهب المبرّد أنّه في محلّ رفع فاعلٍ بفعلٍ محذوف تقديره: «ثَبَتَ»، انظر تفصيل ذلك في (أ): ٤٦/أ، (ط): ٤٨/٢-٤٩.

[٣] انظر الكشّاف: ٢٤٤.

[٤] الأوّل قول الزّمخشـــري والهمذاني وأبي حيّان، وذكر أبو البقاء القولين، انظر الكشّـــاف: ٢٤٤، والتّبيان: ٣٦٩/١، والفريد: ٢٩١/٢، والبحر: ١٦٥/٧.

[٥] انظر التّبيان: ٣٦٩/١، والفريد: ٢٩١/٢.

[٦] اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد من غير عاطف، فالجمهور على الجواز؛ كما جاز تعدد النعوت، ومنعه ابن عصفور وكثير من المغاربة، وهي عندهم صفات للخبر الأول أو يقدرون مبتدأ محذوفاً لكل خبر، قال أبو حيان: «هذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ». وقيل: يجوز تعدد الخبر إن اتحدت الأخبار في الإفراد والجملة، وهو مذهب الفارسي، وقيل: يجوز تعدده إذا كان المعنى واحداً، انظر الحجة: ١٩٨/١، والكافية: ١٦، وشـــرح جمل الزجاجي: ٣٤٣/١، والتذييل والتكميل: ٨٩/٤، والمغني: ٥٦٢، والمساعد: ٢٤٢/١، وهمع الهوامع: ٤٠١/١-٤٠٢.

[٧] انظر الوجه الأوّل في الهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٣٧٧/٢، ودرج الدّرر: ٦٠٦-٦٠٧، والثّاني في المحرّر: ٧٤/٢، وكشف المشكلات: ٣١٦/١، والبيان: ٢٥٨/١، والمغني: ٣٢٩، والأول والثاني في التّحصيل: ٢٨٧/٢، والتّفسير=

أَحَدُها: وهو قَولُ **ابنِ جَرِيرٍ**[١] أنَّ «لا» الأُولى رَدٌّ لِكَلَامٍ تَقَدَّمَها، تَقديرُه: فلا تَعقِلُون، أو لَيسَ الأَمرُ كما يَزعُمُون من أنَّهم آمنوا بما أُنزلَ إليك، ثمَّ استَأنَفَ قَسَماً بَعدَ ذلك، فعلى هذا يَكُونُ الوَقفُ على «لا» تَامَّاً[٢].

الثَّانِي: أنَّ «لا» الأُولى قُدِّمَتْ على القَسَمِ اهتِمَاماً بِالنَّفيِ، ثمَّ كُرِّرَتْ تَوكِيداً، وكَانَ يَصِحُّ إسقَاطُ الأولى ويَبقَى النَّفيُ[٣]، ولكِنْ تَفُوتُ الدِّلالَةُ على الاهتِمَامِ المذكُورِ، وكَانَ يَصِحُّ إسقَاطُ الثَّانيةِ ويَبقَى معنَى الاهتِمَامِ، ولَكِنْ تَفُوتُ الدَّلالَةُ على النَّفيِ، فجُمِعَ بَينَهما لِذَلك[٤].

الثَّالِثُ: أنَّ الثَّانِيَةَ زَائِدةٌ، والقَسَمُ مُعتَرِضٌ بَينَ حَرفِ النَّفيِ والمنفيِّ، وكَأَنَّ التَّقدِيرَ: فَلَا يُؤمنُونَ وَرَبِّك.

الرَّابِعُ: أنَّ الأُولى زَائِدَةٌ، والثَّانِيَةَ غَيرُ زَائِدَةٍ، وهو اختِيَارُ **الزَّمَخشَرِيِّ**[٥]، فإنَّه قَالَ: « «لا» مَزِيدَةٌ لِتَأكِيدِ معنَى القَسَمِ كما زِيدَت في ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾[٦] [الحديد: ٢٩] لِتَأكِيدِ وُجُوبِ العِلمِ، و«لا يؤمنُون» جَوَابُ القَسَمِ، فإنْ قُلتَ: هَلَّا زَعَمتَ أنَّها زِيدَت لتُظَاهِرَ «لا» في «لا يؤمنُون»، قُلتُ: يَأبَى ذلك اسِتَواءُ النَّفيِ والإثبَاتِ فيه، وذَلِك قَولُه: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَمَا لاَ تُبْصِرُونَ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقَّة: ٣٨-٣٩]».

يعنِي أنّه قد جَاءَت «لا» قَبلَ القَسَمِ حَيثُ لم تَكُن «لا» مَوجُودَةً في الجَوَابِ، **فالزَّمَخشَرِيُّ** يَرَى أنَّ «لا» في قَولِه تعالى: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُون﴾ [الحاقَّة: ٣٨] أنَّها زَائِدَةٌ أيضاً لِتَأكِيدِ معنَى القَسِمِ، وهو

=البسيط: ٥٦٠/٦، والثّالث في تفسير الرّاغب: ١٣٠٣/٣، والرّابع في تفسير الرّازي: ١٢٧/١٠، والفريد: ٢٩٢/٢، وتفسير البيضاوي: ٨٢/٢، وتفسير النّسفي: ٣٧٠/١، والوجهين الثّالث والرّابع في التّبيان: ٢٦٩/١، والأوجه الأربعة في البحر: ١٦٧/٧.

[١] انظر تفسير الطّبري: ٥١٨/٨.

[٢] انظر منار الهدى: ١٨٥/١.

[٣] في (ظ) و(ط): معنى النفي.

[٤] الكلام على الوجه الثّاني منقولٌ من المحرّر: ٧٤/٢.

[٥] الكشّاف: ٢٤٤.

[٦] ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾، وقيل: الثّانية في هذه الآية هي الزّائدة، وقيل: ليست زائدة، والمعنى: لئلّا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين، انظر الكتاب: ٢٢٢/٤، ومعاني القرآن للفرّاء: ١٣٧/٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٣٦/٢، والمقتضب: ٣٢/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ١٣١/٥، والمحتسب: ١٨٠/١، وغرائب التّفسير: ١١٩٠/٢، والتّبيان: ١٢١١/٢، والجنى الداني: ٣٠٣.

أَحَدُ القَولَينِ، والقَولُ الآخَرُ كَقَولِ **الطَّبريِّ**[١] المتقدِّمِ، ومِثلُ الآيةِ في التَّخَارِيجِ المذكُورَةِ قَولُ الآخَرِ[٢]: [الوافر]

فَلَا واللَّهِ لا يُلْفَى[٣] لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِم أَبَدَاً دَوَاءُ

قَولُه: ﴿حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾: «حتَّى» غَايَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَولِه: «لا يؤمنُون»؛ أي: ينتفِي عنهم الإيمَانُ إلى هذه الغَايةِ، وهي تَحكِيمُك وعَدَمُ وُجدَانِهِم الحَرَجَ وتَسلِيمُهُم لِأَمرِك[٤].

والتفَتَ في قَولِه: ﴿ربِّك﴾: من الغَيْبةِ في قَولِه: ﴿واستَغفرَ لَهُمُ الرَّسولُ﴾؛ رُجُوعَاً إلى قَولِه: ﴿ثمَّ جَاؤُوك﴾ [النِّساء: ٦٢].

وقَرَأَ أبو السَّمَّالِ[٥]: «شَجْرَ» بِسُكُونِ الجِيمِ؛ هَرَبَاً مِن تَوَالِي الحَرَكَاتِ، وهي ضَعِيفَةٌ؛ لِأَنَّ الفَتحَ أَخُو السُّكُونِ.

و﴿بَيْنَهُم﴾: ظَرفٌ مَنصُوبٌ بـــ «شَجَرَ»، هذا هو الصَّحِيحُ، وأَجَازَ **أبو البَقَاءِ**[٦] فيه أن يَكُونَ حَالَاً، وجَعَلَ في صَاحِبِ هذه الحَالِ احتِمَالَينِ: أَحَدُهما: أن يَكُونَ حَالَاً من «ما» الموصُولَةِ.

والثَّاني: أنَّه حَالٌ من فَاعِلِ «شَجَرَ»، وهو نَفسُ الموصُولِ أيضاً في المعنَى، فعلى هذا يَتَعلَّقُ بِمَحذُوفٍ.

و﴿ثُمَّ لا يَجِدُوا﴾: عَطفٌ على ما بَعدَ «حتَّى»[٧].

---

[١] انظر تفسير الطّبري: ٥٩١/٢٣، وانظر الوجهين في إعراب القرآن للنّحّاس: ١٨/٥، والهداية إلى بلوغ النّهاية: ٧٦٨٩/١٢، والتّفسير البسيط: ١٨٥/٢٢، والمحرّر: ٣٦٢/٥، وتفسير الرّازي: ٦٣٣/٣٠، وتفسير القرطبي: ٢٧٤/١٨.

[٢] البيت لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب: ٣٠٨/٢، وشرح أبيات المغني: ١٤٣/٤-١٤٦، ولبعض بني أسد في المقاصد النحوية: ١٥٨٩/٤، وبلا نسبة في الخصائص: ٢٨٤/٢، والصّاحبي: ٣١، وما يجوز للشّاعر: ٢٩٦، ورسالة الملائكة: ١٩٢، وشرح المفصل: ١٣٠/٥، وضرائر الشّعر: ٦٩، والعدة: ١٧٦/٢، وفيه شاهد أيضاً على أنَّ إحدى اللامين في «للما» زائدة مؤكدة، وهو شاذ قليل.

[٣] في (ظ): نلقى.

[٤] انظر البحر: ١٦٧/٧.

[٥] في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٣/١، والهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٣٧٧/٢، والمحرّر: ٧٤/٢، وهو لحن عند الخليل وسيبويه كما ذكر النّحّاس، قال سيبويه: «وأمّا ما توالت فيه الفتحتان فإنّهم لا يسكّنون منه؛ لأنّ الفتح أخفّ عليهم من الضّمّ والكسر». الكتاب: ١٥٥/٤، وذهب ابن جنّي إلى أنّ تسكين المفتوح شاذّ لا يُقاس عليه، انظر المحتسب: ٥٣/١، قال ابن سيده: «وأجاز الكوفيّون ذلك». المحكم والمحيط الأعظم: ٥٠٠/٨.

[٦] انظر التّبيان: ٣٦٩/١.

[٧] أي على «يحكّموك».

و«يَجِدُوا» يَحْتَمِلُ أن تَكُونَ المتَعَدِّيةَ لاثنَينِ، فيَكُونَ الأوَّلُ «حَرَجَاً»، والثَّاني الجَارَّ قَبلَه، فَيَتَعلَّقَ بمَحذُوفٍ.

وأن تَكُونَ المتعدِّيةُ لِوَاحِدٍ، فَيَجُوزَ في «في أنفُسِهم» وَجهَان: أَحَدُهما: أنَّه مُتَعلِّقٌ بـ «يَجِدوا» تَعَلُّقَ الفَضَلاتِ.

والثَّانِي: أن يَتَعَلَّقَ بمَحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ مِن «حَرَجاً»؛ لأنَّ صِفَةَ النَّكرةِ لَمَّا قُدِّمَتْ عليها اَنتَصَبَتْ حَالاً[1].

و﴿مِّمَّا قَضَيْتَ﴾: فيه وَجهَانِ[2]:

أَحَدُهما: أنَّه مُتَعلّقٌ بِنَفسِ «حَرَجَاً»؛ لأنَّك تَقُولُ: «حَرِجْتُ[3] من كَذَا».

والثَّانِي: أنَّه مُتَعلِّقٌ بمَحذُوفٍ، فهو في مَحَلِّ نَصبٍ؛ لأنَّه صِفَةٌ لـ «حَرَجَاً».

و﴿مَا﴾: يَجُوزُ أن تَكُونَ مَصدَرِيَّةً، وأن تَكُونَ بمعنَى «الَّذي»؛ أي: حَرَجَاً من قَضَائِك، أو مِن الَّذي قَضَيتَه، وأن تَكُونَ نَكِرةً مَوصُوفَةً، فالعَائِدُ على هَذَينِ القَولَينِ مَحذُوفٌ[4].

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ [النِّساء: ٦٦].

قَولُه: ﴿أَنِ اقْتُلُوْا﴾: «أنْ» فيها وَجهَانِ[5]:

أَحَدُهما: أنَّها المُفَسِّرةُ؛ لِأنَّها أَتَتْ بَعدَمَا هو بمعنَى القَولِ لَا حُرُوفِه، وهذا أَظْهَرُ.

والثَّانِي: أنَّها مَصدَرِيَّةٌ، ومَا بَعدَها من فِعلِ الأَمرِ صِلَتُها، وفيه إشكَالٌ من حَيثُ إنَّه إذا سُبِكَ منها ومِمَّا بَعدَها مَصدَرٌ فَاتَتِ الدِّلَالةُ على الأَمرِ، أَلَا تَرَى أنَّك إذَا قُلتَ: «كَتَبتُ إليه أَنْ قُمْ» فيه من الدِّلالةِ على طَلَبِ القِيَامِ بِطَرِيقِ الأَمرِ مَا لَا في قولِك: «كَتبتُ إليه القِيَامَ»، ولَكنَّهم جَوَّزوا ذَلك، واستَدَلُّوا بِقَولِهم «كَتَبتُ إليه بِأَنْ قُمْ»، ووَجهُ الدِّلَالَةِ أنَّ حَرفَ الجَرِّ لا يُعَلَّقُ[6]، وتَحرِيرُ المبحَثِ في ذلك في «الشَّرحِ الكَبِيرِ للتَّسهِيلِ».

---

[1] انظر التّبيان: ١/٣٦٩-٣٧٠.

[2] انظر التّبيان: ١/٣٦٩-٣٧٠، ومنه نقل السّمين.

[3] في (ط): خرجت، وفي (ح): جرحت.

[4] ذكر الأوجه الثّلاثة أبو البقاء والهمذاني، وذهب الباقولي إلى أنّها موصولة، انظر الإبانة في تفصيل ماءات القرآن: ١٢١، والتّبيان: ١/٣٧٠، والفريد: ٢/٢٩٣.

[5] انظر الوجهين في التّبيان: ١/٣٧٠، والبحر: ٧/١٧٠.

[6] أي: لو كانت «أن» تفسيرية لم يتعلَّق الجار بما قبله؛ لأن من شروطها أن يكون ما قبلها كلاما تاما، وألَّا يتصل بها شيءٌ من صلة الفعل قبلها؛ لأنَّها إذ ذاك صارت من جملته، ولم تكن تفسيراً له، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وفوات معنى الأمريّة مذهب أبي حيّان، وجعل الباء في مثال سيبويه زائدة، وردّ ابن هشام عليه بأنّ فوات معنى الأمرية في=

وقَرَأَ أَبُو عَمرٍو بِكَسرِ نُونِ «أَنْ» وضَمِّ وَاوِ «أَوِ»، وكَسَرَهما حَمزَةُ وعَاصِمٌ، وضَمَّهما بَاقِي السَّبعَةِ[١]، فالكَسرُ على أَصلِ التِقَاءِ السَّاكنَين، والضَّمُّ لِلإتبَاعِ للثَّالثِ، إذ هو مَضمُومٌ ضَمَّةً لَازِمَةً، وإنَّما فَرَّقَ أَبُو عَمرٍو؛ لِأنَّ الوَاوَ أُختُ الضَّمَّةِ[٢]، وقد تَقَدَّمَ تَحقِيقُ ذَلكَ في البَقرةِ عِندَ قَولِه: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ﴾[٣] [الآية: ١٧٣].

قَولُه: ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾: الهَاءُ يَحْتَمِلُ أنْ تَكُونَ ضَمِيرَ مَصدَرِ «اقتلُوا» أو «اخرُجُوا»؛ أي: ما فَعَلُوا القَتلَ أو ما فَعلُوا الخُرُوجَ[٤].

وقد أَبعَدَ **فَخرُ الدِّينِ الرَّازِيِّ**[٥] حَيثُ زَعَمَ أنَّها تَعُودُ إليهِمَا مَعَاً؛ لنُبُوِّ الصِّنَاعَةِ عنه.

[وأَجَازَ **أبو البَقَاءِ**[٦] وَجهَاً رَابِعَاً: وهو أنْ يَعُودَ على المَكتُوبِ، ودَلَّ عليه «كتبْنا»][٧].

=«أن» الموصولة بالأمر كفوات معنى المضيّ والاستقبال في الموصولة في الماضي والمضارع، وبأنّ حروف الجر الزّائدة وغير الزّائدة لا تدخل إلّا على الأسماء أو ما في تأويلها، انظر الكتاب: ١٦٢/٣، والأصول: ٢٠٨/٢، وشرح المفصّل: ٨٤/٥، والتّذييل والتّكميل: ١٤٨/٣-١٤٩، والجنى الدّاني: ٢١٦-٢١٧، والمغني: ٤٤-٤٥.

[١] انظر السّبعة: ٢٣٤، والحجّة: ١٦٧/٣، والمبسوط: ١٤١-١٤٢.

[٢] علّل أبو علي فصل أبي عمرو بين الكسر والضّمّ بأنّ الضّمّ في الواو أحسن؛ لأنّ الواو تشبه واو الضّمير، وهي مضمومةٌ عند الجمهور، والضّمّ أحسن عند أبي علي في الواو والنّون للإتباع، وهي لغة حسنة وهي أكثر وأقيس في الكلام، انظر الحجّة: ١٦٧/٣-١٦٨، وقال الزّجّاج: «ولست أعرف في هذين الحرفين خَاصيّة أبي عمرو إيّاهُمَا بالكَسْرِ إلا أن يكونَ رَوَى روايةً فاختار الكسرَ لهذه العِلّةِ، أو يكون أرادَ أنّ الكسرَ جازَ أيْضاً كما جاز الضَّمُّ». معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٧٢/٢.

[٣] ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ﴾، ذكر اختلاف القرّاء في حركة التقاء السّاكنين، فبعضهم كسر وبعضهم ضمّ، وضابط الخلاف أنّ كلّ ساكنين التقيا من كلمتين دون أن تفصل بينهما كلمة ثالثة وكان ثانيهما مضمومٌ ضمّة لازمة فمن كسر فعلى الأصل في التقاء السّاكنين ومن ضمّ فللإتباع، انظر (أ): ٦٥/أ، و(ط): ٢٤٠/٢-٢٤١.

[٤] انظر التّبيان: ٣٧٠/١، والفريد: ٢٩٤/٢.

[٥] انظر تفسير الرّازي: ١٣٠/١٠، وعلّل ذلك بأنّ الفعل جنسٌ واحدٌ وإن اختلفت ضروبه، قال أبو حيّان: «وهو كلامٌ غير نحويّ».

والرّازي: هو أبو عبد الله، محمّد بن عمر بن الحسين فخر الدّين الفقيه المفسّر الأديب الطّبرستاني الأصل الرّازي المولد، ابن خطيب الرّي الشّافعي، من تلامذة البغوي، من كتبه: التّفسير، والأربعين، ونهاية العقول في أصول الدّين، والخلق والبعث، انظر معجم الأدباء: ٢٥٨٥/٦، ووفيات الأعيان: ٢٤٨/٤، وتاريخ الإسلام: ١٣٧/١٣، وطبقات الشّافعيّين: ٧٧٨.

[٦] انظر التّبيان: ٣٧٠/١، وإليه ذهب الهمذاني وأبو حيّان، وأجاز الهمذاني أن يعود على المذكور من غير تعيين، انظر الفريد: ٢٩٤/٢، والبحر: ١٧٠/٧.

[٧] لم يظهر في (أ)، وأثبتّه من بقيّة النّسخ.

قَولُه: ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾: رَفْعُهُ من وَجهَينِ[١]:

أَحَدُهما: أنَّه بَدَلٌ من فَاعِلِ «فَعَلُوه»، وهو المختَارُ على النَّصبِ؛ لِأنَّ الكَلَامَ غَيرُ مُوجِبٍ.

الثَّانِي: أنَّه مَعطُوفٌ على ذَلك الضَّـــمِيرِ المرفُوعِ، و«إِلَّا» حَرفُ عَطفٍ، وهذا رَأيُ **الكُوفِيِّينَ**[٢]، ولهذه المسأَلَةِ مَوضُوعٌ غَيرُ هذا.

وقَرَأَ ابنُ عَامِرٍ وجَمَاعَةٌ[٣]: «إِلَّا قَلِيلاً» نَصبَاً، وفيه وَجهَانِ:

أَشـهَرُهما: أنَّه نَصـبٌ على الاسـتِثنَاءِ[٤]، وإِنْ كَانَ الاختِيَارُ الرَّفعَ؛ لِأنَّ المعنَى مَوجُودٌ مَعَه كما هو مَوجُودٌ مع النَّصبِ، ويَزِيدُ عليه بمَوافَقَةِ اللَّفظِ. / ٢١٢/أ

---

[١] انظر الوجه الأوّل في معاني القرآن للأخفش: ٢٦٠/١، وتفسـير الطّبري: ٥٢٦/٨-٥٢٧-٥٢٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٧٢/٢، وإعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٣/١-٢٢٤، ومشـكل إعراب القرآن: ٢٠١/١، والتّحصـيل: ٣٠٠/٢، والكشّـاف: ٢٤٥، والثاني في البحر: ١٧٠/٧، وقال النّحّاس: «والرّفع أجود عند جميع النّحويّين». ونسـبه الطّبري والنّحّاس وأبو حيّان للبصريّين، وذكرا أنّ أهل الكوفة ذهبوا إلى أنّه مرفوعٌ على نيّة التّكرير، كأنّ معناه: ما فعلوه، ما فعله إلّا قليلٌ منهم.

[٢] إذا كان الاستثناء تامّاً غير موجب فالأجود أن يعرب ما بعد «إلّا» بدلاً ممّا قبلها، أو ينصب على أصل الاستثناء، وهذا مذهب البصريّين، والبدل أجود؛ لأنّ المعنى واحدٌ في النّصب والرّفع، لكن في البدل مشاكلة بين إعراب المستثنى والمستثنى منه، قال المبرّد: «وَإِنَّمَا كَانَ الْبَدَل أَجود؛ لِأَنَّهُ فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى وَالنّصب بِالِاسْتِثْنَاءِ إِنَّمَا هُوَ للمعنى لَا للَّفظ». ومذهب الكوفيّين أنّ «إلّا» حرف عطفٍ بمعنى الواو وما بعدها معطوفٌ على ما قبلها، انظر الكتاب: ٣١١/٢، والمقتضـب: ٣٩٤/٤-٣٩٥-٣٩٦، واللّامات: ٣٨، وشـرح السّـيرافي: ٥٠/٣-٥١-٥٢، وتوجيه اللّمع: ٢١٦-٢١٧، واللّمحة: ٤٦٥/١-٤٦٦، والجنى الدّاني: ٥٢٠، والتّذييل والتّكميل: ٢١٢/٨، والمغني: ٩٨.

[٣] هم عيسـى بن عمر وأبيّ بن كعب وابن أبي إسـحاق، انظر السّـبعة: ٢٣٥، وإعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٣/١، والحجّة: ١٦٨/٣، وحجّة القراءات: ٢٠٦، والكشف والبيان: ٤٦٣/١٠، والبحر: ١٧٠/٧، وهي في مصاحف أهل الشّام بالنّصب.

[٤] إليه ذهب الطّبري ومكّي والزّمخشري وابن الأنباري وأبو البقاء وغيرهم، وأجازه الزّجّاج في غير القرآن، وقال المهدوي: «من نصب جعل النّفي بمنزلة الإيجاب؛ لتمام الكلام على «ما فعلوه»، فأشبه الإيجاب بذلك». انظر تفسير الطّبري: ٥٢٨/٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٧٢/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠١/١، والتّحصيل: ٣٠٠/٢، والكشّاف: ٢٤٥، والبيان: ٢٥٨/١، والتّبيان: ٣٧٠/١.

والثَّانِي: أنَّه صِـفَةٌ لمصـدَرٍ محذُوفٍ تَقدِيرُه: «إلَّا فِعلاً قَلِيلاً»، قَالَه **الزَّمَخشَـرِيُّ**[١]، وفيه نَظَرٌ؛ إذ الظَّاهِرُ أنَّ «مِنهُم» صِفَةٌ لـ «قَلِيلاً»، ومتى حُمِلَ القَلِيلُ على غَيرِ الأَشخَاصِ يَقْلَقُ هذا التَّركِيبُ؛ إذ لَا فَائِدَةَ حِينَئِذٍ في ذِكْرِ «مِنهم»[٢].

قَولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ﴾: قد تَقَدَّمَ الكَلَامُ على نَظِيرِ هذه المسأَلَةِ في مَوَاضِعَ[٣].

﴿ومَا﴾: في ﴿ما يوعظون﴾: مَوصُولَةٌ اسمِيَّةٌ.

والبَاءُ في «به» تَحتَمِلُ أنْ تَكُونَ المعَدِّيَةَ دَخَلَتْ على الموعُوظِ بِه، والموعُوظُ به على هذا هو التَّكَالِيفُ من الأَوَامِرِ والنَّواهِي، وتُسَمَّى أَوَامِرُ اللَّهِ تعالى ونَواهِيه مَوَاعِظَ؛ لِأَنَّها مُقتَرِنَةٌ بالوَعدِ والوَعِيدِ[٤].

وأَنْ تَكُونَ للسَّبِيَّةِ، والتَّقدِيرُ: مَا يُوعَظُونَ بِسَبَبِه؛ أي: بِسَبَبِ تَرْكِه، ودَلَّ على التَّرْكِ المحذُوفِ قَولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ﴾[٥].

واسـمُ كَانَ ضَـمِيرٌ عَائِدٌ على الفِعلِ المفهُومِ من قَولِه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ﴾[٦]؛ أي: لَكَانَ فَعْلُ ما يُوعَظُونَ به، و«خَيراً» خَبَرُها.

و﴿تَثْبِيْتًا﴾: تَمِيزٌ لـ «أَشَدَّ».

قال تعالى: ﴿وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٦٧].

و﴿وَإِذَنْ﴾: حَرفُ جَوَابٍ وجَزَاءٍ، وهل هَذَان المَعنَيَانِ لَازِمَانِ لها أو تَكُونُ جَوَابَاً فقط؟ قَولَانِ:

---

[١] انظر الكشّاف: ٢٤٥، وضعّفه أبو حيّان، وذكر الثّعلبي والقرطبي وجها آخر، وهو أن يكون منصوباً بفعل محذوف، والتّقدير: إلّا أن يكون قليلاً منهم، انظر الكشف والبيان: ٤٦٣/١٠، وتفسير القرطبي: ٢٧٠/٥، والبحر: ١٧٠/٧.

[٢] وهو تعليل أبي حيّان، وزاد بأنّ مفهوم التّأويل يخالف قراءة الرّفع، انظر البحر: ١٧٠/٧.

[٣] في الآية (١٠٣) و(١٦٧) من البقرة، والآية (٣٠) من آل عمران، في «لو» قولان: الأوّل أنّها على بابها من كونها حرفاً لما سيقع لوقوع غيره، والثّاني: أنّها للتّمنّي ولا جواب لها، وفي المصدر المؤوّل بعدها قولان أيضاً، فالأوّل: مذهب سيبويه أنّ المصدر المؤوّل في محلّ رفعٍ بالابتداء والخبر محذوفٌ، والثّاني: مذهب المبرّد أنّه في محلّ رفع فاعلٍ بفعلٍ محذوف تقديره: «ثَبَتَ»، انظر تفصيل ذلك في (أ): ٤٦/أ، ٦٣/ب، ١٣٩/ب، و(ط): ٤٨/٢-٤٩-٢١٨-٢١٩-٢٢٠، ١٢٤/٣-١٢٥.

[٤] العبارة للرّازي في تفسيره: ١٣١/١٠.

[٥] الكلام من قوله: «والباء في «به»» منقولٌ بمعناه من البحر: ١٧١/٧-١٧٢.

[٦] من قوله: «واسم «كان» ضمير...» إلى هنا سقط من (ح).

الأوَّلُ: قَولُ **الشَّلَوْبِيْنِ**[١] تَبعاً لظَاهِرِ قَولِ **سِيبَوَيهِ**[٢].

والثَّاني: قَولُ **الفَارِسِيِّ**[٣]، فإذَا قَالَ القَائِلُ: «أَزُورُك غَدَاً» فَقُلتَ: «إذن أُكرِمَك» فهي عِندَه جَوَابٌ وجَزَاءٌ، وإذَا قُلتَ: «إذن أَظُنُّكَ صَادِقَاً» كَانَتْ حَرفَ جَوَابٍ فقط، وكَأنَّه أَخَذَ هذا من قَرِينَةِ الحَالِ، وقد تَقَدَّمَ أنَّها من النَّواصِبِ للمُضَارِعِ بِشُرُوطٍ ذُكِرَتْ[٤].

وقَالَ **أبو البَقَاءِ**[٥]: « «إذَنْ» جَوَابُ [لو][٦] مُلغَاةٌ». فَظَاهرُ هذه العِبَارةِ مُوَافِقٌ لِقَولِ **الفَارِسِيِّ**، وفيه نَظَرٌ؛ لِأنَّ **الفَارِسِيَّ** لَا يَقُولُ في مِثلِ هذه الآيةِ إنَّها جَوَابٌ فقط، وكَونُها جَوَابَاً يَحتَاجُ إلى شَيءٍ مُقَدَّرٍ[٧].

قَالَ **الزَّمَخشَرِيُّ**[٨]: « «إذَنْ» جَوَابٌ لِسُؤالٍ مُقَدَّرٍ، كَأنَّه قِيلَ: ومَاذَا يَكُونُ لهم بَعدَ التَّثبيتِ أيضاً، فقيلَ: لو ثَبَتُوا[٩] لآتينَاهُم لِأنَّ؛ «إذَنْ» جَوَابٌ وجَزَاءٌ».

و**﴿مِنْ لَدُنَّا﴾**: فيه وَجهَانِ[١٠]: أَظهَرُهما: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بـ «آتَينَاهُم».

---

[١] انظر التوطئة: ١٤٥، وردّ ابن عصفور كلام أستاذه الشّلوبين بأنّه «بنى الأمر على أنّ «إذن» شرطٌ وجوابٌ، وليس كذلك، بل إنّما هي جوابٌ، بمعنى أنّها لا تقال مبتدأة، ولا بدّ أن يتقدّمها كلامٌ، فلا تقول أبداً «إذن أزورَك» ابتداءً، فهي جوابٌ، وتكون جزاءً، ولا يلزم أن يكون ذلك فيها مجموعاً». وقال المالقي: «الصّحيح أنّها شرطٌ في موضعٍ وجوابٌ في موضعٍ، وإذا كانت شرطاً فلا تكون إلّا جواباً، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه؛ لأنّه لم ينصّ على أنّهما معاً في موضعٍ واحدٍ، وشهد لذلك كلام العرب». انظر شرح جمل الزّجّاجي: ٢/٢٧٩-٢٨٠، ورصف المباني: ٦٢-٦٣-٦٤.

والشّلوبين: هو أبو علي عمر بن محمّد بن عمر الأزدي الأندلسي النّحوي، لقبه الشّلوبين، وهو بلغة الأندلس الأبيض الأشقر، ولد في إشبيلية، له على الجزولية شرحان، وله كتاب التّوطئة، توفّي سنة ٦٤٥هـ، انظر إنباه الرواة: ٢/٣٣٢، وسير أعلام النّبلاء: ٢٣/٢٠٧، وقلادة النّحر: ٥/٢٠٢.

[٢] قال: «وأمّا إذن فجوابٌ وجزاءٌ». انظر الكتاب: ٤/٢٣٤.

[٣] انظر الإيضاح العضدي: ٣١١، ورصف المباني: ٦٢، والجنى الدّاني: ٣٦٤، والمغني: ٣٠-٣١.

[٤] في الآية (١٤٥) من البقرة، وهي أن تكون صدراً، وألّا يفصل بينها وبين الفعل بغير الظّرف والقسم، وألّا يكون الفعل حالاً بل يدلّ على الاستقبال، انظر (أ): ٥٨/أ، و(ط): ٢/١٦٦-١٦٧.

[٥] التبيان: ١/٣٧٠.

[٦] سقطت من جمع النّسخ وأثبتّها من التّبيان.

[٧] بعد إثبات سقط «لو» من اقتباس أبي البقاء بان أنّ «إذن» جواب وجزاء عنده في هذا الموضع، وأنّه يقدّر شرطاً محذوفاً، ولم يعد يظهر من كلامه موافقه مذهب الفارسي أو مخالفته.

[٨] الكشّاف: ٢٤٥.

[٩] في (ط): تثبتوا.

[١٠] انظر التّبيان: ١/٣٧٠-٣٧١، والفريد: ٢/٢٩٤.

والثَّاني: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بمَحذُوفٍ؛ لِأنَّه حَالٌ مِن «أَجراً»؛ لِأنَّه في الأَصلِ صِفَةٌ نَكِرةٍ قُدِّمَتْ عليها.

و﴿أجراً﴾: مَفعُولٌ ثَانٍ لـ «آتينَاهُم».

قال تعالى: ﴿وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النِّساء: ٦٨].

و﴿صِرَاطًا﴾: مَفعُولٌ ثَانٍ لـ «هدَيْنَاهُم».

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النِّساء: ٦٩].

قولُه: ﴿مِّنَ النَّبِيِّيْنَ﴾: فيه أَربَعَةُ أَوجُهٍ[١]:

أَظهَرُهَا: أنَّه بَيَانٌ لِلَّذِينَ أَنْعَمَ الله عَلَيهِم.

والثَّاني: أنَّه حَالٌ مِن الضَّمِيرِ المجرُورِ في «عَلَيهم».

والثَّالِثُ: أنَّه حَالٌ من الموصُولِ، وهو في المعنَى كَالأَوَّلِ، وعلى هَذَينِ الوَجهَينِ فَيَتَعَلَّقُ بمَحذُوفٍ؛ أي: كَائِنِينَ مِن النَّبيِّينَ.

والرَّابِعُ: أَن يَتَعَلَّقَ بـ «يُطِعِ»، قَالَ **الرَّاغِبُ**[٢]: «أي: ومَنْ يُطِعِ الله والرَّسُولَ من النَّبيِّينَ ومَن بَعدَهُم، ويَكُونُ قَولُه: ﴿فأولَئك مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ الله عَلَيْهِم﴾ إِشَارَةً إلى الملَأِ الأَعلَى، ثمَّ قَالَ: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِك رَفِيقًا﴾، ويُبَيِّنُ ذلك قَولُه عليه السَّلامُ[٣] عِندَ الموتِ: «اللَّهم أَلْحِقْنِي بالرَّفِيقِ الأَعلَى، وهذا ظَاهِرٌ»». انتهى.

وقد أَفسَدَه **الشَّيخُ**[٤] من جِهَةِ المعنَى ومِن جِهَة الصِّنَاعَةِ، أمَّا مِنْ جِهَةِ المعنَى فَلِأَنَّ الرَّسُولَ هنا هو محمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد أَخْبَرَ تَعَالى أنَّه مَنْ يُطِعِ الله ورَسُولَه فهو مَعَ مَن ذُكِرَ، ولو جُعِلَ «مِن النَّبيِّين» مُتَعَلِّقاً بـ «يُطِعِ» لَكَانَ «مِنَ النَّبيِّين» تَفسِيراً لـ «مَنْ» الشَّرطيَّةِ، فَيَلزَمُ أن يَكُونَ في زَمَانِه عليه

---

[١] انظر الوجه الأوّل في البحر: ١٧٥/٧، والثاني في الفريد: ٢٩٥/٢، والثّاني والثالث في التّبيان: ٣٧١/١، والرّابع في تفسير الرّاغب: ١٣١٣/٣-١٣١٤، وذكر الهمذاني وجهاً آخر، وهو أن يكون حالاً من الضّمير المستكن في الظّرف «مع» والعامل الظّرف.

[٢] انظر تفسير الرّاغب: ١٣١٣/٣-١٣١٤.

والراغب: هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، من كتبه: التفسير الكبير في عشرة أسفار، والمفردات في غريب القرآن، والذريعة إلى أسرار الشريعة، والمحاضرات والمقامات وغير ذلك، توفي سنة ٥٠٢هـ، انظر البلغة: ١٢٢، والأعلام: ٢٥٥/٢.

[٣] في مسند أحمد: ٢٩١/٤١، في مسند النساء: «مُسْنَدُ الصِّدِّيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا».

[٤] انظر البحر: ١٧٥/٧.

السَّلامُ أَو بَعدَه أَنبِيَاءُ يُطِيعُونَه، وهَذا غَيرُ مُمكِنٍ لِقَولِه تَعَالَى: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّين﴾[١] [الأحزاب: ٤٠] وقَولِه: عليه السَّلامُ[٢]: ((لَا نَبِيَّ بَعدِي)).

وأَمَّا مِنْ جِهَةِ الصِّنَاعَةِ؛ فَلِأَنَّ مَا قَبلَ الفَاءِ الوَاقِعَةِ جَوَابَاً للشَّرطِ لَا يَعمَلُ فِيمَا بَعدَها، لو قُلتَ: ((إِنْ تَضرِبْ يَقُم[٣] عَمروٌ زَيدَاً)) لَمْ يَجُزْ.

وهل هذه الأَوصَافُ الأَربَعَةُ لِصِنفٍ وَاحِدٍ مِن النَّاسِ أو لِأَصنَافٍ مختَلِفَةٍ؟ قَولَانِ[٤].

قَولُه: ﴿وَحَسُنَ أولئك رَفِيقًا﴾: في نَصبِ ((رَفِيقَاً)) قَولَانِ[٥]: أَحَدُهما: أَنَّه تَمِيزٌ، والثَّانِي: أَنَّه حَالٌ.

وعلى تَقدِيرِ كَونِه تَمييزاً فيه احتِمَالَانِ[٦]:

أَحَدُهما:[٧] أَن يَكُونَ مَنقُولَاً من الفَاعِلِيَّةِ، وتَقدِيرُهُ: ((وحَسُنَ رَفِيقُ أُولَئك))، فَالرَّفِيقُ على هَذا غَيرُ المميِّزِ، ولَا يَجُوزُ دُخُولُ ((مِنْ)) عليه.

والثَّانِي: أَلَّا يَكُونَ مَنقُولَاً، فَيَكُونَ نَفسَ المُمَيِّزِ، وتَدخُلُ عليه ((مِنْ))[٨].

---

[١] ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾.

[٢] رواه البخاري في صحيحه: ١٦٩/٤، باب: ((ما ذُكِر عن بني إسرائيل))، ومسلم في صحيحه: ١٤٧١/٣، باب: ((الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء))، وأبي داود في سننه: ٩٧/٤: باب: ((ذكر الفتن ودلائلها)).

[٣] الفاء ساقطة من المثال، وكان ينبغي إثباتها، ومثال أبي حيّان: ((إِنْ تَقُمْ هِندٌ فَعَمروٌ ذَاهِبٌ ضَاحِكَةٌ))، وفاء الجزاء لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ولا ما بعدها فيما قبلها، انظر الأصول: ١٥٨/٢-١٥٩، وأمالي ابن الحاجب: ٨٧١/٢.

[٤] أراد بالأوصاف الأربعة النّبيّين والصّدّيقين والشّهداء والصّالحين، وقد ذكر الماتريدي والرّازي وأبو حيّان أنّ الاختلاف في الأوصاف الثّلاثة الأخيرة فقط، ولا خلاف في أنّ النّبيّين صنفٌ منفرد، والقول الأوّل: أنّ هذه الأوصاف لموصوفٍ واحد، وهي صفاتٌ متداخلة، فلا يمتنع أن يكون شخص صدّيقاً وشهيداً وصالحاً، والقول الثّاني: أنّ المراد بكلّ وصفٍ صنفٌ من النّاس، ورجح الرّازي القول الثاني: ((لِأَنَّ المعطوف يجب أَنْ يكون مغايرا للمعطوف عليه، وكما أَنَّ النبيين غَيْرُ من ذُكِرَ بعدهم، فكذلك الصِّدِّيقُونَ يجب أَنْ يكونوا غَيْرَ مَنْ ذُكِرَ بعدهم)). انظر انظر تفسير الماتريدي: ٢٤٨/٣، وتفسير الرّازي: ١٣٣/١٠-١٣٦، والبحر: ١٧٥/٧-١٧٦.

[٥] انظر الوجه الأوّل في غريب القرآن: ١٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٧٣/٢-٧٤، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠١/١، والثّاني في إعراب القرآن للأخفش: ٢٦١/١، والبيان: ٢٥٨/١، والوجهين في تفسير الطّبري: ٥٣٣/٨، والمحرّر: ٧٦/٢، ومجمع البيان: ١٠٤/٣، والتّبيان: ٣٧١/١، والبحر: ١٧٨/٧.

[٦] انظر البحر: ١٧٨/٧.

[٧] الكلام من قوله: ((أنّه تمييز....)) إلى هنا سقط من (ح).

[٨] يمتنع جر التمييز بـــ ((من)) إذا كان تمييز عدد، وإذا كان منقولاً من فاعلٍ أو منقولاً من مفعول؛ لأن وضع ((من)) المبينة أن يفسر بها وبمصحوبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه، وامتنع ذلك في العدد؛ لعدم صحة الحمل؛ لكون العدد دالا على متعدد والتمييز مفرد، وفي المحول عن الفاعل والمفعول؛ لأن التمييز مفسر للنسبة لا للفظ=

وإنَّمَا أَتَى بِهِ هُنَا مُفرَدَاً لِأَحَدِ مَعنَيَينِ: إمَّا لِأَنَّ «الرَّفِيقَ» كَـ«الخَلِيطِ» و«الصَّدِيقِ» في وُقُوعِهَا عَلى المفرَدِ والمثَنَّى والمجمُوعِ بِلَفظٍ وَاحِدٍ[١]، وإمَّا اكتِفَاءً بالوَاحِدِ عَن الجَمعِ لفَهْمِ المعنَى[٢]، وحَسَّنَ ذَلِك كَونُه فَاصِلَةً.

ويَجُوزُ في «أُولَئِك» أَن يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى النَّبيِّينَ ومَنْ بَعدَهُم، وأَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إلى مَنْ يُطِعِ اللَّهَ ورَسُولَه[٣]، وإنَّما جَمَعَ على مَعنَاهَا[٤]، وعلى هذا فيَحتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إنَّه رَاعَى لَفظَ «مَنْ» فَأَفرَدَ في قَولِه: «رَفِيقَاً»، ومَعنَاهَا فَجَمَعَ في قَولِه: «أُولَئِكَ»، إلَّا أنَّ البَدَاءَةَ في ذَلِك بالحَمْلِ عَلى اللَّفظِ أَحسَنُ[٥]، وعلى هَذَا فَيَكُونُ قد جَمَعَ فيها بَينَ الحَملِ على اللَّفظِ في «يُطِعْ»[٦] ثمَّ على المعنَى في «أُولَئِكَ» ثمَّ على اللَّفظِ في «رَفِيقَاً»[٧].

والجُمهُورُ على فَتحِ الحَاءِ وضَمِّ السِّينِ من «حَسُنَ»، وقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ[٨] بِفَتحِهَا وسُكُونِ السِّينِ تَخفِيفَاً، نحو: «عَضْدَ» في «عَضُدَ»، وهي لغَةُ تَمِيمٍ، ويَجُوزُ «وحُسْنَ» بِضَمِّ الحَاءِ وسُكُونِ السِّينِ، كَأَنَّهم نَقَلُوا حَرَكَةَ العَينِ إلى الفَاءِ بَعدَ سَلْبِها حَرَكَتَهَا، وهَذِهِ لُغَةُ بَعضِ قَيسٍ[٩].

=المذكور، وجاز دخولها في غير ذلك؛ لأن التمييز نفس المميز في المعنى، انظر توجيه اللمع: ٢١٢، والارتشاف: ١٦٢٥/٤، وشرح التصريح: ٦٢٥/١-٦٢٦-٦٢٧.

[١] إليه ذهب الفراء والأخفش والفارسي وغيرهم، قال ابن مالك: «ويزيده هنا حُسنا أنه تمييز، والتمييز قد اطرد في كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجمع». وأجاز أن يكون التّقدير: حسن رفيق أولئك رفيقا، انظر إعراب القرآن للفرّاء: ٢٦٨/١، وإعراب القرآن للأخفش: ٢٦١/١، والحجّة: ٨٥/٥، والصّحاح: ١٤٨٢/٤، والفائق: ٧٦/٢، وشرح التّسهيل: ٣٨٤/٢.

[٢] إليه ذهب الزّجّاج والمهدوي والزّمخشري وابن عطيّة، وقال أبو عبيدة: «العرب تلفظ بلفظ الواحد والمعنى يقع على الجميع». انظر مجاز القرآن: ١٣١/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٧٣/٢-٧٤، والصّاحبي: ١٦١، والتّحصيل: ٢٩٠/٢، والكشّاف: ٢٤٥، والمحرّر: ٧٦/٢.

[٣] انظر الوجه الأول في تفسير الطّبري: ٥٣٣/٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٧٣/٢-٧٤، والثاني في البحر: ١٧٩/٧.

[٤] إلى معنى «من» في «من يطع».

[٥] تقدّم الحديث عن ذلك، انظر الصّفحة: (١)، الحاشية: (٢-٤).

[٦] غير واضحة في (أ)، وأثبتها من بقية النسخ.

[٧] الكلام من قوله: «وعلى هذا فيكون قد جمع....» إلى هنا سقط من (ظ) و(ح).

[٨] أي: «حَسْنَ»، وهي له في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٤/١، والمحرّر: ٧٦/٢، ولقَعْنَبٍ في مختصر ابن خالويه: ٣٣.

[٩] وقراءة الجمهور «حَسُنَ» هي الأصل ولغة أهل الحجاز، انظر الكتاب: ١١٣/٤-١١٤، ولغات القرآن: ٥٦، واللامات: ٣٥، وإيجاز التّعريف: ٢٠٤، والبحر: ١٧٩/٧.

وجَعَلَ **الزَّمَخشَـــرِيُّ**[١] هَذَا مِن بَابِ التَّعجُّبِ، فَإنَّه قَالَ: «فيه مَعنَى التَّعجُّبِ، كَأَنَّه قِيلَ: ومَا أَحْسَنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا، ولِاستِقلَالِه بمعنَى التَّعَجُبِ قُرِئَ «وحَسْنَ» بِسُكُونِ السِّينِ، يَقُولُ المتَعَجِّبُ: «حَسْنَ الوَجهُ وَجهُكَ»، و«حُسْنَ الوَجهُ وَجهُكَ» بِالفَتحِ والضَّمِّ مَعَ التَّسكِينِ».

قَالَ **الشَّـــيخُ**[٢]: «وهو تَخلِيطٌ وتَركِيبُ مَذهَبٍ على مَذهَبٍ، فَنَقُولُ: اختَلَفُوا في «فَعُلَ» المرَادِ به المدحُ، فَذَهَبَ **الفَارِسِـــيُّ**[٣] وأَكثَرُ النَّحوِيِّينَ، إلى جَوَازِ إلحَاقِهِ بِبَابِ «نِعمَ» و«بِئسَ» فقط، فَلَا يَكُونُ فَاعِلُه إلَّا ما يَكوُنُ فَاعِلاً لهما[٤]. وذَهَبَ **الأَخفَشُ والمُبَرِّدُ**[٥] إلى جَوَازِ إلحَاقِه بِبَابِ «نِعمَ» و«بِئسَ» فيُجْعَلُ فَاعِلُه كَفَاعِلِهِمَا، وذَلِك إذَا لم يَدْخُلْه مَعنَى التَّعجُّبِ، وإلى جَوَازِ إلحَاقِه بِفعلِ التَّعجُّبِ فَلَا يَجْرِي مَجْرَى «نِعمَ» و«بِئسَ» في الفَاعِلِ ولَا في بَقيَّةِ أَحكَامِهِمَا، فَتَقُولُ: «لَضَـــرُبَتْ يَدُكَ» و«لَضَـــرُبَتِ اليدُ»، فَأَخَذَ التَّعَجُّبَ مِن مَذهَبِ **الأَخفَشِ**، والتَّمثِيلَ مِن مَذهَبِ **الفَارِسِـيِّ**، فَلَم يَتَّبعْ مَذهَبَاً من المذهَبَينِ. وأَمَّا جَعْلُه التَّسكِينَ والنَّقلَ دَلِيلاً على كَونِه مُستَقِلَّاً بالتَّعجُّبِ فَغُيرُ مُسَلَّمٍ؛ لِأَنَّ **الفَرَّاءَ**[٦] حَكَى ذَلِكَ لُغَةً فِي غَيرِ مَا يُرادُ بِه التَّعَجُّبُ».

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ [النِّساء: ٧٠].

قَولُه: ﴿ذَلِكَ الفَضْلُ مِنَ الله﴾: «ذلك» مُبتَدَأٌ، وفي الخَبَرِ وَجهَانِ[٧]:

أَحَدُهما: أنَّه «الفَضلُ»، والجَارُّ في مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ، والعَامِلُ فيها مَعنَى الإِشَارَةِ.

والثَّانِي: أنَّه الجَارُّ، و«الفَضلُ» صِفَةٌ لِاسمِ الإِشَارةِ.

ويَجُوزُ أَن يَكُونَ «الفَضلُ» والجَارُّ بَعدَه خَبَرَين لـ «ذَلِكَ» على رَأيِ **مَنْ يُجِيزُهُ**[٨].

---

[١] الكشّاف: ٢٤٥، وإليه ذهب الجرجاني انظر درج الدّرر: ٦٠٩.

[٢] انظر البحر: ١٧٩/٧-١٨٠.

[٣] لم أجد رأيه فيما وقفت عليه من مصادره، وهو في الارتشاف: ٢٠٥٧/٤، وشرح التّصريح: ٨٥/٢.

[٤] أي: لا يكون إلّا ظاهراً معرّفاً بـــ «أل» أو مضافاً أو ضميراً مميّزاً بنكرة، انظر الكافية: ٥٠، وتوضيح المقاصد: ٩٢٦/٢.

[٥] انظر معاني القرآن للأخفش: ٢٦١/١، ٤٢٧/٢-٥٦٧، والمقتضب: ١٤٩/٢-١٥٠، والارتشاف: ٢٠٥٧/٤.

[٦] انظر لغات القرآن: ٥٦، ذكر أنّها لغة لبعض قيس.

[٧] انظر الوجهين في تفسير الرّاغب: ١٣١٥/٣، والكشّاف: ٢٤٥، والتّبيان: ٣٧١/١، والفريد: ٢٩٥/٢، والبحر: ١٨٠/٧، وأجاز الرّاغب أن يكون «من الله» خبر ابتداء مضمر.

[٨] أي: من يجيز تعدد الخبر، وهو مذهب جمهور النحاة، وتقدم التفصيل في المسألة في الصفحة: (١٦١)، الحاشية: (٦).

قَولُه: ﴿وكَفَى بِالله عَلِيمًا﴾: قَالَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[١]: «ولِذَلكَ دَخَلَتِ البَاءُ على اسمِ الله لِتَدُلَّ على الأَمرِ». / وقد تَقَدَّمَ الكَلَامُ على هَذِه المسأَلَةِ مُستوفًى[٢]. ٢١٢/ب

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النِّساء: ٧١].

و«الحِذْرُ» و«الحَذَرُ» لُغَتَانِ بمعنى[٣].

قِيلَ[٤]: ولم يُسْمَعْ في هَذَا التَّركِيبِ إلَّا: «خُذْ حِذْرك» بالكَسرِ لَا «حَذَرَكَ».

قَولُه: ﴿ثُبَاتٍ﴾: نَصبٌ على الحَالِ، [وكَذَا «جَمِيعًا»، والمعنَى: انفِرُوا جَمَاعَاتٍ في تَفرِقَةٍ سَرِيَّةً بَعدَ سَرِيَّةٍ، أو مُجتَمِعِينَ كَوكَبَةً وَاحِدَةً[٥]][٦].

قَالَ **الشَّيخُ**[٧]: «ولم يُقْرأ فيما[٨] عَلِمْتُ إلَّا بِكَسرِ التَّاءِ». انتهى.

---

[١] انظر المحرّر: ٢/٧٦، وقبله: «فسلّموا فعل الله وتفضله من الاعتراض عليه، واكتفوا بعمله في ذلك وغير، ولذلك أدخلت الباء.....». أي: التّقدير: اكتفِ بالله عليماً، وأشار إلى ذلك المحقق.

[٢] في الآية (٦) من النّساء، ذكر أنّ في «كفى» قولين؛ الأوّل: أنّها اسم فعلٍ، والثّاني: أنّها فعلٌ، وقال: وهو الصّحيح، وذكر أنّ في فاعلها قولين، الأوّل: وهو الصّحيح أنّه مجرورٌ بالباء الزّائدة، والثّاني: أنّه مضمرٌ، وتقديره: كفى الاكتفاء، والباء ليست زائدة، والجار والمجرور في موضع نصبٍ؛ لأنّه مفعولٌ به في المعنى، ويتعلّق بالفاعل، وهو رأي ابن السّرّاج، ورُدَّ بأنّ إعمال المصدر المحذوف لا يجوز عند البصريّين إلّا ضرورةً، وذكر أنّ «كفى» يتعدّى إلى واحدٍ، والتّقدير: وكفاكم الله، وأنّ أبا البقاء جعله متعلّقاً باثنين، والتّقدير: كفاك الله شرّهم، وأنّه قد يأتي متعدّياً لاثنين بغير هذا المعنى، وفي المنصوب بعده وجهان، الأوّل: وهو الأصحّ أنّه تمييزٌ؛ لصلاحيّة دحول «من» عليه، والثّاني: أنّه حالٌ، انظر تفصيل ذلك في (أ): ١٩٨/أ، و(ط): ٣/٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨.

[٣] انظر لغات القرآن: ٥٨، وعمدة الحفّاظ: ١/٣٨٣.

[٤] قاله الفرّاء، لغات القرآن: ٥٨، وقال: «وهو صوابٌ لو قيل».

[٥] العبارة للزمخشري في الكشّاف: ٢٤٦، وروي عن ابن عبّاس ومجاهد وقتادة والسّدي والضّحّاك قريبٌ منه، انظر تفسير الطّبري: ٨/٥٣٧-٥٣٨، وزاد المسير: ٢٩٩.

[٦] غير ظاهرة في (أ)، وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[٧] البحر: ٧/١٨٢.

[٨] سقطت (ما) من (أ) وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

هَذِه هي اللُّغَةُ الفَصِيحَةُ، و**بعضُ العَرَبِ**[١] يَنصِبُ جَمعَ المؤَنَّثِ السَّالِمِ إذا كَانَ مُعتَلَّ اللَّامِ مُعَوَّضاً منها تَاءُ التَّأنِيثِ بالفَتحَةِ، وأَنشَدَ **الفَرَّاءُ**[٢]: [الطَّويل]

فَلَمَّا جَلَاهَا بالإِيَامِ[٣] تَحيَّزَتْ ثُبَاتاً عليها ذُلُّهَا واكِتَئابُها

وقُرِئَ شَاذّاً[٤]: ﴿ويَجْعَلُونَ لله البَنَاتَ﴾ [النَّحل: ٥٧] بالفَتحَةِ.

وحُكِي[٥]: «سَمِعتُ لُغَاتَهُم».

وَزَعَمَ **الفَارِسِيُّ**[٦] أنَّ الوَارِدَ من ذلك مُفرَدٌ رُدَّتْ لَامُهُ؛ لأنَّ الأَصلَ: «لُغْوَةٌ»، فلمَّا رُدَّتِ اللَّامُ قُلِبَتْ أَلِفاً.

وقد رُدَّ على **الفَارِسِيِّ** بأَنَّه يَلزَمُه الجَمعُ بَينَ العِوَضِ والمعَوَّضِ عنه[٧]، ويَرُدُّ عليه أيضاً القِرَاءَةُ المتَقَدِّمَةُ في «البَنَاتَ»؛ لأَنَّ المفرَدَ منه مَكسُورُ الفَاءِ، وهذه المسأَلَةُ قد أَوْضَحتُها في كِتَابِي «شَرحِ التَّسهِيلِ» غَايَةَ الإِيضَاحِ.

و«ثُبَاتٍ» جَمعُ «ثُبَةٍ»، وَوَزنُها في الأَصلِ: «فُعَلَةٌ» كـ «حُطَمَةٍ»، وإِنَّمَا حُذِفَت لَامُها وعُوِّضَ منها تَاءُ التَّأنيثِ[٨].

---

[١] هو قول الكوفيّين، قال ابن جنّي: «وأصحابنا لا يرون فتح هذه التّاء في موضع النّصب»، انظر لغات القرآن: ٦٠، والخصائص: ٣٠٧/٣، وشرح المفصّل: ٢٢٢/٣، وشرح التّسهيل: ٨٧/١.

[٢] في لغات القرآن: ٦٠، ومعاني القرآن له: ٩٣/٢، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليّين: ٧٩/١، وهو له في أدب الكاتب: ٤٤١، والمعاني الكبير: ٦١٦/٢، وجمهرة اللغة: ٢٤٨/١، ومعجم ديوان الأدب: ٧٩/٤، واللّامع العزيزي: ٢٩٤، وشرح المفصّل: ٢٢٢/٣، وبلا نسبة في كتاب الشّعر: ١٦٩، والخصائص: ٣٠٧/٣، وشرح التّسهيل: ٨٧/١، والتّذييل والتّكميل: ١٥١/١، وروي: ثباتٍ عليها، والبيت يصف النّحل ويبيّن حالها حين يؤخذ عسلها، وجلاها: طردها، والإيام: الدّخان، تحيّزت: تجمّع بعضها على بعض، ثباتاً: جماعات، وقد بدا عليها الذّل والاكتئاب من أثر الدّخان.

[٣] في (ط): بالأُيام، وهو تصحيفٌ.

[٤] لم أجدها فيما وقفت عليه من مصادر.

[٥] انظر لغات القرآن: ٦٠، وشرح السّيرافي: ٣٣١/٤، والصّحاح: ٢٤٨٤/٦، وشرح المفصّل: ٢٢٢/٣.

[٦] انظر الحجّة: ٣٩٥/٤-٣٩٦، قال: «وقد ردّوا هذا المحذوف مع التّاء كما ردّوه مع غير التّاء في قولهم: «غَدٌ» و«غَدْوٌ»، وقالو: «سَمَا» في قولهم «اسْمٌ» فرد اللّام».

[٧] في (ط): منه، وهو ردّ ابن مالك، وزاد بأنّ جمعيّة «لغات» في غير «سمعت لغاتهم» ثابتة بإجماعٍ، والأصل عدم الاشتراك لا سيّما بين المفرد والجمع، وبعض العرب قال: «رأيت ثباتَك» بفتح التّاء، وهو نصٌّ في الجمعيّة الّتي لا يمكن معها ادّعاء المفرد، انظر شرح التّسهيل: ٨٨/١.

[٨] وتجمع على «ثُبُون»، انظر الغريب المصنف: ٣٨٣/١، والمنصف: ٣٨٥/١-٣٨٦، والمفردات: ١٧٢.

وهل لَامُها واوٌ أو ياءٌ؟ قولَانِ[١]:

حُجَّةُ القَولِ الأَوَّلِ: أنَّها مُشتَقَّةٌ من «ثَبَا» «يَثْبُو» كـ «خَلَا» «يَخْلُو»[٢]؛ أي: اجتَمَعَ.

وحُجَّةُ الثَّانِي: أنَّها مُشتَقَّةٌ من «ثَبَيْتُ على الرَّجُلِ» إذا أَثنَيتُ عليه، كأنَّكَ جَمَعتَ مَحَاسِنَه.

وتُجمَعُ بالألفِ والتَّاءِ، وبالواوِ والنُّونِ، ويجوزُ في فَائِها حِينَ تُجمَعُ على «ثُـــبِينَ» الضَّمُّ والكَسرُ[٣]، وكَذَا كُلُّ ما أَشبَهَهَا، نحوُ: «قُلَة»[٤]، و«بُرَة»[٥] ما لم تُجْمَعْ جَمعَ تَكسِيرٍ.

والثُّبَةُ: الجَمَاعَةُ من الرِّجَالِ تَكونُ فَوقَ العَشَرَةِ[٦]، وقِيلَ[٧]: الاثنانِ والثَّلَاثَة.

وتُصَغَّرُ على «ثُبَيَّةٍ» بِرَدِّ المحذُوفِ، وأمَّا «ثُبَةُ الحَوضِ» وهي وسَطُه فالمحذُوفُ عَينُهَا؛ لأنَّها مِن بَابِ «يَثُوبُ المَاءُ»؛ أي: رَجِعَ[٨]، وتُصَغَّرُ على «ثُوَيْبَةٍ»، كَقَولِكَ في تَصغِيرِ «سَنَةٍ»: «سُنَيْهَةٍ»[٩].

والنَّفَرُ: الفَزَعُ، يُقَالُ: نَفَرَ إليه؛ أي: فَزِعَ إليه، وفي مُضَارِعِه لُغَتَانِ: ضَمُّ العَينِ وكَسرُهَا[١٠].

---

[١] الأوّل هو الوجه الأقوى، وهو مذهب الأكثرين؛ لأنّ ما حذف من اللّامات أكثره واو، انظر تهذيب اللغة: ١١٣/١٥، والمنصف: ٣٨٥/١، والتّحصيل: ٢٩٠/٢، وشرح التّصريف: ٤٠٩، والبحر: ١٦٢/٧-١٦٣، وشرح الأشموني: ٦٣/١.

[٢] في (ح): كـ «حلا» «يحلو»، وهي كذلك في البحر: ١٦٣/٧.

[٣] قال سيبويه: «إنَّما غيروا أوَّل هذا لأنَّهم ألحقوا آخره شيئاً ليس هو في الأصل للمؤنث ولا يلحق شيئاً فيه الهاء ليس على حرفين. فلما كان كذلك غيَّروا أوَّل الحرف كراهية أن يكون بمنزلة ما الواو والنون له في الأصل» الكتاب: ٥٩٨/٣، وانظر الصّحاح: ٢٢٩١/٦، والمفردات: ١٧٢، وشرح الشّافية لركن الدّين: ٤٣٨/١، والبحر: ١٦٣/٧.

[٤] انظر جمهرة اللغة: ٩٧٦/٢، واللسان: ١٩٩/١٥، والقلة: الْخَشَبَة التي تنصب وهي قدر ذراع.

[٥] أي: ما لم تجمع «بُرة» جمع تكسير، وهو «بُرَى»، والبرة: حلقة تجعل في أحد جانبي أنف البعير، انظر المخصّص: ٤٤٧/٤.

[٦] انظر المخصص: ٣١٤/١، والمحكم والمحيط الأعظم: ٢٠٢/١٠.

[٧] نسبه أبو حيّان للماتريدي، انظر البحر: ١٦٢/٧، وليس في تأويلات أهل السّنة هذا المعنى، بل فسّر الثّبة بقوله: الجمع الكثير، انظر تفسيره: ٢٥١/٣، ولم أقف على أحدٍ فسّر الثّبة بالاثنين والثّلاثة.

[٨] في (ط): يرجع.

[٩] من قوله: «وتصغر على «ثبية» ...» إلى هنا سقط من (ح)، وقيل: يجوز أن تكون «ثُبة الحوض» من «ثَبَيْتُ» إذا جمعت؛ لأنَّ الماء يجتمع في وســط الحوض فيكون المحذوف لامها، قال ابن فارس: «وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ الْأَصْــلَ فِي ثُبَةِ الْحَوْضِ وَثُبَةِ الْخَيْلِ وَاحِدٌ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَالتَّصْغِيرُ فِيهِمَا ثُبَيَّةٌ». وقال الخليل: «والعامّة يصغّرونها على «ثُبَيَّة» يتّبعون اللّفظ... والّذين يقولون «ثُوَيْبَة» في تصغير ثبة الحوض لزموا القياس فردّوا إليها النّقصان في موضعها». انظر العين: ٢٤٨/٨، ومقاييس اللّغة: ٤٠٢/١، والتّحصيل: ٢٩١/٢-٢٩٢، والمفردات: ١٧٢، والبحر: ١٦٣/٧.

[١٠] انظر إسفار الفصيح: ٣٢٩/١، ومجمع البيان: ١٠٦/٣، وتفسير القرطبي: ٢٧٤/٥.

وقِيلَ[١]: يُقالُ: نَفَرَ الرَّجُلُ يَنْفِرُ بالكَسرِ، ونَفَرَتِ الدَّابَّةُ تَنفُرُ بالضَّمِّ، فَفَرَّقُوا بَينَهمَا في المضَارِعِ.

وهذا الفَرقُ يَرُدُّه قِرَاءَةُ الأَعمَشِ[٢] «فَانفُرُوا» «أوِ انفُرُوا» بالضَّمِّ فيهما.

والمصدَرُ: «النَّفِيرُ» و«النُّفُورُ» و«النَّفْرُ»، والنَّفَرُ: الجمَاعَةُ كالقَومِ والرَّهطِ[٣].

قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ [النِّساء: ٧٢].

قَولُه: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾: «منكم» خَبرٌ مُقَدَّمٌ لـ «إنَّ» واسمُهَا.

﴿لَمَنْ﴾: دَخَلَت اللَّامُ على الاسمِ تَأكِيداً لَمَّا فُصِلَ بَينَه وبَينَها بالخَبَرِ[٤].

و«مَنْ» يجُوزُ أن تَكُونَ مَوصُولَةً أو نَكِرَةً مَوصُوفَةً[٥].

واللَّامُ في «لَيُبَطِّئَنْ» فيها قَولَانِ[٦]:

أَصَحُّهما: أَنَّهَا جَوَابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ، تَقدِيرُه: أُقسِمُ باللهِ لَيبطِّئَنَّ، والجُملَتَان-أَعنِي القَسَمَ وجَوَابَه- صِلَةٌ لـ «مَنْ» أو صِفَةٌ لها على حَسَبِ القَولَينِ المتَقَدِّمَينِ، والعَائِدُ على كِلَا التَّقدِيرَينِ هو الضَّميرُ المرفُوعُ بـ «لَيُبَطِّئَنَّ»، والتَّقدِيرُ: «وإنَّ منكم للَّذي أو لفَرِيقاً واللَّهِ ليبطِّئَنَّ»[٧].

---

[١] قاله ابن عطيّة وتبعه القرطبي، انظر المحرّر: ٧٧/٢، وتفسير القرطبي: ٢٧٤/٥، وفرّقا أيضاً بالمصدر، فجعلا مصدر المكسور: «نَفِيراً»، ومصدر المضموم: «نُفُوراً».

[٢] في البحر: ١٨٢/٧، ولمجاهد في مختصـــر ابن خالويه: ٣٣، وذكر الفعل الأوّل ولم يذكر الآخر، وبلا نســـبة في الكشّاف: ٢٤٦، وإعراب القراءات الشّواذّ: ٣٩٥/١، وروح المعاني: ٧٧/٣، ولم يذكروا الفعل الثّاني أيضاً.

[٣] انظر جمهرة اللغة: ٧٨٨/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ٢٦١/١٠.

[٤] لا تدخل اللام على اسم «إنّ» إلّا إذا أُخّر الاسم وحلّ محلّ الخبر، وفصل بينه وبين «إنَّ» بظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ؛ لزوال العلّة الّتي من أجلها لم تدخل اللّام على الاســم، وهي الجمع بين مؤكّدين في مكانٍ واحدٍ، انظر اللّامات: ٧٧، وسرّ صناعة الإعراب: ٥٤/٢، واللّمحة: ٥٥١/٢.

[٥] انظر القول الأوّل في معـاني القرآن للفرّاء: ٢٧٥/١، ومعـاني القرآن وإعرابـه: ٧٥/٢، وإعراب القرآن للنّحّـاس: ٢٢٥/١، والبيان: ٢٥٩/١، وتفسير القرطبي: ٢٧٦/٥، والأوّل والثّاني في التّبيان: ٣٧١/١، والفريد: ٢٧٩/٢.

[٦] انظر القول الأوّل في معاني القرآن للأخفش: ٢٦١/١، وتفسير الطّبري: ٥٣٩/٨، ومعاني القرآن وإعرابه: ٧٥/٢، وإعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٥/١، والتّحصيل: ٢٩٢/٢، والكشّاف: ٢٤٦، والمحرّر: ٧٧/٢، وهو قول الجمهور.

[٧] من قوله: «ليبطئن فيها...» إلى هنا سقط من (ح).

واستَدَلَّ **بَعضُ النُّحَاةِ**[١] بهذِه الآيةِ على أَنَّه يجوزُ وَصلُ الموصُولِ بجملَةِ القَسَمِ وجَوَابِه إذا عَرِيَتْ جُمْلَةُ القَسَمِ من ضَمِيرٍ عَائِدٍ على الموصُولِ، نحوُ: «جَاءَ الَّذِي أَحلِفُ باللَّهِ لقد قَامَ أَبوه»، وجَعَلَه رَدًّا على **قُدَمَاءِ النُّحَاةِ**[٢] حَيثُ زَعَمُوا مَنعَ ذلك.

ولَا دِلَالَةَ في ذلك؛ إذ لِقَائِلٍ أَن يَقُولَ: ذلك القَسَمُ المحذُوفُ لا أُقَدِّرُه إلَّا مُشتَمِلاً على ضَمِيرٍ عَائِدٍ على[٣] الموصُولِ.

والقَولُ الثَّاني: نَقَلَه **ابنُ عَطِيَّةَ**[٤] عن **بَعضِهم**: أَنَّها لَامُ التَّأكِيدِ بَعدَ تَأكِيدٍ، وهذا خَطَأٌ من قَائِلِه.

والجُمهورُ على «لَيُبَطِّئَنَّ» بتَشدِيدِ[٥] الطَّاءِ، ومُجَاهِدٌ[٦] بالتَّخفِيفِ، وعلى كِلتَا القِرَاءَتَينِ يحتَمِلُ أن يكُونَ الفِعلُ لَازِمًا ومُتَعَدِّيًا، يُقَالُ: «أَبْطَأَ» و«بَطَّأَ» بمعنى «بَطُؤَ»؛ أي: تَكَاسَلَ وتَثَبَّطَ، فهذان لَازِمَانِ، وإنْ قُدِّرَ أَنَّهما مُتَعَدِّيَان فَمَفعُولُهما مَحذُوفٌ؛ أي: لَيبطِّئَنَّ غيرَه؛ أي: يُثَبِّطُه ويُجَبِّنُه عن القِتَالِ[٧].

و﴿إِذْ لَمْ أَكُنْ﴾: ظَرفٌ نَاصِبُه «أَنعَمَ اللهُ».

---

[١] الفرّاء وابن السراج والفارسي وابن عصفور وأبو حيان وابن هشام، وأجازه ابن عصفور قياساً أيضا؛ لأنّ الجملتين قد صارتا بمنزلة جملةٍ واحدةٍ؛ لأنّ كل واحدةٍ منهما لا تفيد إلّا باقترانها بالأخرى، فاكتُفي فيهما بضميرٍ واحدٍ كما يُكتفى به في الجملة الواحدة، وعلل الفارسي جواز الوصل بالقسم بأن جملة القسم وإن كانت إنشائية هي بمنزلة «إنَّ» في التأكيد للجملة الخبرية بعدها، وأيضا فجملة القسم والجواب بمنزلة الشرط والجزاء، انظر معاني القرآن للفرّاء: ١/٢٧٥-٢٧٦، والأصول: ٢/٢٩٥-٢٩٦، وشرح جمل الزّجّاجي: ١/١٢٧، والتّذييل والتّكميل: ٣/١٢-١٣، والمغني: ٥٣٠، والمقاصد الشافية: ١/٤٧٨.

[٢] منهم الزجاج، ومن منع ذهب إلى أن الصلة محذوفة، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/٧٥-٧٦، والبديع: ٢/٢٤٤، وشرح الشافية الكافية: ١/٢٨٧-٢٨٨.

[٣] سقط من (ط).

[٤] انظر المحرّر: ٢/٧٧، وخطّأه أبو حيّان، وليس في عبارة ابن عطيّة «بعد تأكيدٍ»، وهي من إضافة أبي حيّان، انظر البحر: ٧/١٨٣، وفي هذه الإضافة تعليل الخطأ، وهي الجمع بين مؤكّدين في مكانٍ واحد؛ لأنّ الموصول وصلته كالشّيء الواحد، انظر اللّامات: ٧٥، والتّذييل والتّكميل: ٣/٦٢.

[٥] غير واضحة في (أ) وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[٦] في مختصر ابن خالويه: ٣٣، وإعراب القرآن للنّحّاس: ١/٢٢٥، والمحرّر: ٢/٧٧، وله وللنّخعي والكلبي في التّحصيل: ٢/٢٩٧، وتفسير القرطبي: ٥/٢٧٦، وبلا نسبة في الكشّاف: ٢٤٦، وإعراب القراءات الشّواذّ: ١/٣٩٥.

[٧] روي هذا المعنى عن ابن جريح، وروي عن ابن عبّاس أنّ المعنى: ليبطّئنّ هو بنفسه، فهو لازم، وهو مؤدّى كلام أكثر المفسّرين، وحكى العرب: «ما أبطأ بك يا فلان عنّا»، قال الرّازي: «إِدْخَالُهُمُ الْبَاءَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ مُتَعَدٍّ». انظر التّهذيب: ١٤/٢٨، والتّفسير البسيط: ٦/٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩، وزاد المسير: ٣٠٠، والكشّاف: ٢٤٦، وتفسير الرّازي: ١٠/١٣٨، والفريد: ٢/٢٩٧، وتفسير النّسفي: ١/٣٧٢، والكلام من قوله: «واللّام في «لَيُبَطِّئَنْ» فيها قَولَانِ.....» إلى هنا منقولٌ بتصرُّفٍ يسيرٍ من البحر: ٧/١٨٣-١٨٤.

قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النّساء: ٧٣].

قولُه: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾: الجُمهُورُ على فَتحِ لَامِ «لَيَقُولَنَّ»؛ لِأَنَّه فِعلٌ مُسنَدٌ إلى ضَمِيرِ «مَنْ» مَبنِيٌّ على الفَتحِ لِأَجلِ نُونِ التَّوكِيدِ، وقَرَأَ الحَسَنُ[1] بِضَمِّهَا، فَأَسنَدَ الفِعلَ إلى ضَمِيرِ «مَنْ» أَيضَاً لَكِنْ حَمْلاً لَه على مَعنَاهَا، والأَصلُ: «لَيَقُولُونَنَّ»، وقد تَقَدَّمَ تَصرِيفُه[2].

قولُه: ﴿كَأَنْ لَّمْ تَكُنْ﴾: هذه «كَأَنْ» المخَفَّفَةُ مِن الثَّقِيلَةِ، وعَمَلُها بَاقٍ عِندَ **البَصرِيِّينَ**، وزَعَمَ **الكُوفِيُّون** أَنَّها حِينَ تخفِيفِها لَا تَعمَلُ كَمَا لَا تَعمَلُ «لَكِن» مُخَفَّفَةً عِندَ **الجُمهُورِ**[3]، وإعمَالُها عِندَ **البَصرِيِّينَ** غَالِبَاً فِي ضَمِيرِ الأَمرِ والشَّأنِ، وهو وَاجِبُ الحَذفِ، ولَا تَعمَلُ عِندَهُم فِي ضَمِيرٍ غَيرِه، ولَا فِي اسمٍ ظَاهِرٍ إلَّا ضَرُورَةً[4]، كقَولِه[5]: [الهزج]

---

[1] في المحتسب: ١٩٢/١، والتّحصيل: ٢٩٧/٢، والمحرّر: ٧٨/٢، وتفسير الرّازي: ١٣٩/١٠، وضعّف الرّازي هذه القراءة؛ لأن جَانِبُ الْإِفْرَادِ قَدْ تَرَجَّحَ فِي قَوْلِهِ: ﴿قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ﴾ [النساء: ٧٢] وفي قوله: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

[2] في الآية (١٣٢) من سورة البقرة، ذكر أنّ أصل «تموتُنَّ»: «تموتونَنَّ»، النّون الأولى علامة رفعٍ، والثّانية المشدّدة للتّوكيد، فاجتمع ثلاثة أمثال، فحذفت نون الرّفع؛ لأنّ نون التّوكيد أولى بالبقاء؛ لأنّها تدلّ على معنى مستقلّ، وحذفت الواو لالتقاء السّاكنين بعد حذف النّون، وبقيت الضّمّة دالّةً عليها، ومثله «ليقولونَنَّ»، وتقدّم قريب منه في الآية (٨١) و(١٨٦) من آل عمران، انظر (أ): ٥٤/أ، ١٩٢/أ، ١٦٢/ب، و(ط): ١٢٦/٢-١٢٧، ٢٩٣/٣-٥٢٢.

[3] خلافا ليونس والأخفش فقد أجازوا عملها؛ قياساً على «إن» و«أن» و«كأن»، انظر الجنى الداني: ٦٢٠، والعدة: ١٣٩/١.

[4] وقيل: يجوز أن تعمل «كأن» المخففة مطلقا في المضمر والبارز، واستدل البصريون بالسماع، واحتج الكوفيون بزوال شبهها بالفعل الماضي، وبأنَّ المشددة من عوامل الأسماء، والمخففة من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، انظر الكتاب: ١٤٠/٢، والإنصاف: ١٥٩/١، المسألة: (٢٤)، والتّبيين عن مذاهب النّحويّين: ٣٤٧، وشرح التّسهيل: ٤٥/٢-٤٦، والتّذييل والتّكميل: ١٧١/٥-١٧٢، وشرح ابن عقيل: ٣٩٠/١-٣٩١، وهمع الهوامع: ٥١٦/١-٥١٧-٥١٨.

[5] لم يُنسب البيت لقائل، وهو في الكتاب: ١٤٠/٢، والأصول: ٢٤٦/١، وشرح السيرافي: ٤٦٩/٢، وتهذيب اللغة: ٤٠٦/١٥، والحجّة: ٣٨٦/٤، والمحتسب: ٩/١، واللّامع العزيزي: ٤٠٦، وشرح ديوان المتنبّي للواحدي: ١١٣، ودرّة الغوّاص: ٢٣٠، وخزانة الأدب: ٣٩٨/١٠-١٠٤، قال صاحب الخزانة: «وَهَذَا الْبَيْت من أَبْيَات سِيبَوَيْهِ الْخمسين الَّتِي لَا يعرف لَهَا قَائِل». والحقّان: مثنّى حُقّ، وهو وعاء يوضع فيه الطّيب، أراد التشبيه به في الاستدارة والصّغر، وروي: كأن ثدياه حقّان.

وَوَجْـهٍ[١] مُـشْـرِقِ الـنَّـحْـرِ كَـأَنْ[٢] ثَـدْيَـيْـهِ حُـقَّـانِ

وقَولِ الآخَر[٣]: [الطَّويل]

وَيَـوْمَـاً تُـوَافِـيْـنَـا بِـوَجْـهٍ مُـقَـسَّـمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

في إحدَى الرِّوَايَاتِ[٤]، وظَاهِرُ كَلَامِ **سِيبَوَيهِ**[٥] أنَّها تَعمَلُ في غَيرِ ضَمِيرِ الشَّأنِ في غَيرِ الضَّرُورَةِ، ونَصُّه يُطالَعُ في كِتَابِه.

والجُملَةُ المنفِيَّةُ بَعدَها[٦] في مَحَلِّ رَفعِ خَبَرٍ لها، والجُملَةُ بَعدَهَا إن كَانَت فِعلِيَّةً فَتُتَلَقَّى بـــــ ((قد))، كقولِه[٧]: [الخفيف]

لَا يَهُوْلَنَّكَ اصْطِلَاءُ[٨] [لَظَى][٩] الحَرْ بِ[١٠] فَمَحْذُوْرُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

---

[١] في (ط): وصدرٍ، وهي رواية.

[٢] في (ح): كأنّه.

[٣] البيت لباغت بن صُـرَيْم اليشـكري في الكتاب: ١٣٤/٢، وضـرائر الشّـعر: ٥٩، ولعلباء بن أرقم بن عوف في الأصمعيّات: ١٥٧، وشرح التّصريح: ٣٣٣/١، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه: ٣٦٦/١-٣٦٧، والمقاصد النّحويّة: ٧٦٧/٢، ولزيد بن أرقم في الإنصاف: ١٦٤/١، ولكعب بن أرقم اليشكري في اللّسان: ٤٨٢/١٢، وذكر صاحب الخزانة نسبته إلى راشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم اليشكري أو لغيرهم ممّن ذكرت، انظر خزانة الأدب: ٤١٣/١٠-١١٤، وهو بلا نسبة في الأضداد: ١٠٧، وكتاب الشّعر: ٨٣، والرّسالة الموضحة: ١٨، والمفصّل: ٣٠٥، والوجه المقسّم: المُحسَّن، وتعطو: تمد يدّها إلى أغصان الشّجر فتميلها وتأكل منها، والسّلم: شجر معروف، والوارق: الّذي فيه ورق، يشبّه محبوبته حين تجيء إليه بالظّبية، وروي ((ظبية))، بالكسر والضّمّ والفتح، فالجر على زيادة ((أن))، والرّفع على الابتداء، والخبر ((تعطو))، والجملة منهما خبر ((كأن))، أو تكون ((ظبية)) خبر ((كأن))، و((تعطو)) صفة لها، والاسم ضمير شأن محذوف على هذين الوجهين.

[٤] أي رواية البيت بنصب ((ظبيةً))، فقد رويت بالكسر والضّمّ والفتح كما تقدّم.

[٥] قال: ((حدَّثنا من نثق به أنَّه سمع من العرب من يقول: ((إنْ عَمْرَاً لَمُنطَلِقٌ))، وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وإنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أَعمَالَهُم﴾ [هود: ١١١] يخفّفون وينصبون، كما قالوا: كأنْ ثَدْيَهُ حُقّانِ؛ وذلك لأنَّ الحرف بمنزلة الفعل، فلمّا حُذف من نفسه شيءٌ لم يغيَّر عملُه كما لم يغيَّر عملُ ((لم يكُ)) و((لم أُبَلِ)) حين حُذف)). الكتاب: ١٤٠/٢، والقراءة الواردة في الاقتباس قراءة ابن كثير ونافع وأبي بكر، انظر التّيسير: ١٢٦.

[٦] أي بعد ((كأن)) في الآية.

[٧] ليس لقائله نسبة فيما وقفت عليه من مصادر، وهو في شرح التّسهيل: ٤٥/٢، والارتشاف: ١٢٨٠/٣، وأوضح المسالك: ٣٦٥/١، والمساعد: ٣٣٢/١، والمقاصد النّحويّة: ٧٧١/٢، وشرح الأشموني: ٣٢٦/١.

[٨] في (ط): اصطلاؤك.

[٩] زيادة أثبتّها من مصادر تخريج البيت لانكسار وزن البيت دونها.

[١٠] في (ط): للحرب.

أَو بـ «لم» كهذه الآيةِ، وقولِه: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بالأَمسِ﴾[١] [يونس: ٢٤].

وقد تُلُقِّيَتْ بـ «لَمَّا»[٢] في قَولِ **عَمَّارٍ الكَلبِيِّ**[٣]: [الرَّمل]

بَدَّدَتْ مِنْهَا اللَّيَالِيْ شَمْلَهُمْ فَكَأَنْ لَمَّا يَكُونُوا قَبْلُ ثَمْ

قَالَ **الشَّيخُ**[٤]: «ويَحْتَاجُ مِثلُ هذا إلى سَمَاعٍ مِن العَرَبِ».

وقَالَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[٥]: «و«كَأَنْ» مُضَمَّنَةٌ مَعنَى التَّشبِيهِ، ولَكِنَّها ليسَتِ كالثَّقِيلَةِ في الاحتِيَاجِ إلى الاسمِ والخَبَرِ، وإنَّما تَجِيءُ بَعدَهَا الجُمَلُ».

وظَاهِرُ هذه العِبَارَةِ أَنَّها لَا تَعمَلُ حِينَ تَخفِيفِها، وقد تَقَدَّم أنَّ ذلك قَولُ **الكُوفِيِّين** لا **البَصرِيِّينَ**، ويَحْتَمِلُ أنَّه أَرَادَ بذلك أنَّ الجُملَةَ بَعدَهَا لا تتأَثَّرُ بها لَفظَاً؛ لأنَّ اسمَها مَحذُوفٌ والجُملَةُ خَبرٌ لها.

وقَرَأَ ابنُ كَثِيرٍ وحَفصٍ:[٦] «تكُنْ» بالتَّاءِ[٧]؛ لأنَّ المَوَدَّةَ في معنَى الوُدِّ؛ ولأنَّه قد فُصِلَ بينَها وبينَ فِعْلِها، والبَاقُون باليَاءِ[٨] اعتِبَارَاً بلَفظِها.

و«يكون» تَحتَمِلُ أنْ تَكونَ تَامَّةً، فَيَتَعَلَّقَ الظَّرفُ بها أو بمحذُوفٍ لأنَّه حَالٌ من «مَوَدَّة»، إذ هو في الأَصلِ صِفَةُ نَكِرةٍ قُدِّمَ عليها، وأَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً فَيَتَعَلَّقَ الظَّرفُ بمحذُوفٍ على أنَّه خَبَرُهَا[٩].

واختَلَفَ **النَّاسُ** في هذه الجُملَةِ على ثَلَاثَةِ أَقوَالٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّهَا لا مَحَلَّ لها من الإعرَابِ؛ لِأَنَّها[١٠] اعتِرَاضِيَّةٌ، وعلى هذا فما المُعْتَرَضُ بَينَهما؟ وَجهَانِ[١١]:

---

[١] ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

[٢] من قوله: «إن كانت فعليّة...» إلى هنا سقطٌ من (ظ)، وقد يأتي خبر «كأن» المخففة مفرداً، وقد يأتي جملة اسمية، أو جملة شرطية، انظر شرح التسهيل: ٢/٤٥-٤٦، وشرح شذور الذهب: ٣٦٧ إلى ٣٧٠.

[٣] في التّذييل والتّكميل: ٥/١٧٠، والبحر: ٧/١٨٦.

وعمار الكلبي: هو عمار بن علي بن أبي الحسين، ولم أقف على ترجمة له، انظر المقفى الكبير: ٣/٢٤٣.

[٤] انظر البحر: ٧/١٨٦.

[٥] المحرّر: ٢/٧٨.

[٦] انظر السّبعة: ٢٣٥، والحجّة: ٣/١٧٠-١٧١، والنّشر: ٢/٢٥٠.

[٧] في جميع النّسخ: «(يكن) بالياء»، وهو تصحيفٌ، والصّحيح ما أثبتّه من كتب القراءات.

[٨] في جميع النّسخ: «بالتّاء»، وهو تصحيفٌ، والصّحيح ما أثبتّه.

[٩] قال مكّي: «ولا يحسن كون «يكون» بمعنى «يقع»؛ لأنّ الكلام لا يتمّ معناه دون «بينكم وبينه»، فهو الخبر وبه تتمّ الفائدة». وإليه ذهب ابن الأنباري، انظر مشكل إعراب القرآن: ١/٢٠٢، والبيان: ١/٢٥٩.

[١٠] سقطت من (ط).

[١١] انظر الوجه الأول في معاني القرآن للنحاس: ٢/١٣٢، والهداية إلى بلوغ النّهاية: ٢/١٣٨٦، والوجه الثّاني في مشكل إعراب القرآن: ١/٢٠٢، والكشّاف: ٢٤٦، وتفسير الرّازي: ١٠/١٣٩، والتّبيان: ١/٣٧٢، والوجهين في=

الأَوَّلُ منهما: أنَّها مُعتَرِضَةٌ بَينَ جُملَةِ الشَّرطِ الَّتِي هي «فإنْ أَصَابَتْكُم» وبَينَ جُملَةِ القَسَمِ الّتِي هي «ولَئِنْ أَصَابَتْكُم»[١]، والتَّقدِيرُ: «فإنْ أصَابَتْكم مُصِيبةٌ قَالَ: قد أَنْعَمَ اللَّهُ عليَّ إذ لم أَكُنْ مَعَهم شَهِيدَاً، كأَنْ لم تَكُن بَينَكم وبينَه مَوَدَّةٌ، ولَئِنْ أصَابَكُم فَضلٌ»، فأُخِّرَتِ الجُملَةُ المُعتَرَضُ بها، أَعنِي قَولَه: «كَأَن لم تَكُنْ بَيْنَكُمْ»، والنِّيَّةُ بها التَّوسُّطُ، وهذا قَولُ **الزَّجَّاجِ**، وتَبِعَه **المَاتُرِيْدِيُّ**[٢].

ورَدَّ **الرَّاغِبُ الأصفَهَانِيُّ**[٣] هذا القَولَ بأنَّه مُستَقبَحٌ؛ / لأنَّه لا [يُفْصَلُ بينَ بعضِ الجُملَةِ][٤] ٢١٣/أ وبعضِ ما يَتَعلَّقُ بجُملَةٍ أخرى.

قُلتُ: هذا من **الزَّجَّاجِ** كأنَّه تَفسِيرُ معنىً لَا إعرَابٌ، يدلُّ على ذلك ما أذكُرُه عنه من تَفسِيرِ الإعرَابِ[٥].

الثَّاني من الوَجهَينِ: أن تكونَ مُعتَرِضَةً بينَ القَولِ ومَفعُولِه، والأصلُ: «ليقُولَنَّ يا ليتني كنتُ مَعَهم كَأَنْ لم تَكُنْ»، وعلى هذا **أكثرُ النَّاسِ**، ولكن اختَلفَتْ عِبَارَتُهم في ذلك، ولَا يَظهرُ المعنى إلَّا بِنَقلِ نُصُوصِهم فَلْنَنْقُلْها.

فقالَ **الزَّمَخشَرِيُّ**[٦]: «اعتِرَاضٌ بينَ الفِعلِ الَّذي هو «ليقولَنَّ» وبينَ مَفعُولِه وهو «يا ليتني»، والمعنى: كأن لم يَتَقَدَّم له مَعَكم مَوَدَّةٌ؛ لأنَّ المَنَافِقِينَ كانوا يُوادُّونَ المؤمِنِينَ في الظَّاهِرِ، وإن كانوا يَبغُون لهم الغَوَائِلَ في البَاطِنِ، والظَّاهِرُ أنَّه تَهَكُّمٌ؛ لأنَّهم كانوا أَعْدَى عَدُوٍّ للمؤمِنِينَ وأَشَدَّهم حَسَدَاً لهم، فكيفَ يُوصَفُون بالمودَّةِ إلَّا على وَجهِ العَكسِ والتَّهَكُّمِ؟».

=الحجّة: ١٧١/٣، والتّحصيل: ٢٩٢/٢-٢٩٣، والتّفسير البسيط: ٥٩١/٦، ومجمع البيان: ١٠٧/٣-١٠٨، وتفسير البيضاوي: ٨٣/٢-٨٤، والبحر: ١٨٨/٧-١٨٩.

[١] من قوله: «فإن أصابتكم....» إلى هنا سقطٌ من (ظ).

[٢] انظر معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٧٦/٢، وتأويلات أهل السّنّة: ٢٥٢/٣، ونسبه السّمرقندي لمقاتل، انظر بحر العلوم: ٣١٧/١، والبغوي: ٦٦٢/١، قال ابن عطيّة: «وهذا ضعيفٌ لأنّه يفسد فصاحة الكلام». المحرّر: ٧٨/٢.

والماتريدي: هو أبو منصور محمّد بن محمّد بن محمود، يقال له: إمام الهدى، والماتريد: محلّة في سمرقند، ويقال: الماتريت بالتّاء، من كتبه: التّوحيد، والمقالات، وبيان وهم المعتزلة، وتأويلات القرآن، توفّي في سمرقند سنة ٣٣٣هـ، انظر تاج التّراجم: ٢٤٨، وسلّم الوصول: ٢٥٥/٣، والفوائد البهيّة: ١٩٥.

[٣] في (ط): الأصبهاني: وهو تحريف، وانظر تفسيره: ١٣٢٠/٣-١٣٢١، وضعّفه البيضاوي لذلك: ٨٤/٢، والردّ بلفظه في البحر: ١٨٨/٧.

[٤] غير واضحة في (أ)، وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[٥] من قوله: «قلت: هذا من الزّجّاج....» إلى هنا سقطٌ من (ظ).

[٦] الكشّاف: ٢٤٦.

وقَالَ **الزَّجَّاجُ**[١]: ((هذه الجملَةُ اعتِرَاضٌ أَخبَرَ تعالى بذلك؛ لأنَّهم كانوا يُوادُّون المؤمِنِينَ)).

وقَالَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[٢]: ((المنَافِقُ يُعَاطِي المؤمِنِينَ المودَّةَ، ويُعَاهِدُ على التِزَامِ كُلَفِ الإسلَامِ، ثمَّ يتخلَّفُ نِفاقاً وشَكّاً وكُفراً بالله ورسُولِه، ثمَّ يتمَنَّى عندَما ينكَشِفُ الغَيْبُ الظَّفَر للمُؤمِنِينَ، فعلى هذا يَجيءُ قَولُه تعالى: ﴿كَأَن لم تَكُن﴾ التِفَاتَةً بَلِيغَةً واعتِرَاضاً بينَ القَولِ والمقُولِ بِلَفظٍ يُظْهِرُ زِيَادَةً في قُبْحِ فِعْلِهم)).

وقالَ **الرَّازِيُّ**[٣]: ((هو اعتِرَاضٌ في غَايَةِ الحُسنِ؛ لأنَّ مَنْ أحَبَّ إنسَانَاً فَرِحَ لفَرَحِه وحَزِنَ لحُزنِه، فإذا قَلَبَ القَضِيَّةَ فذلك إظهَارٌ للعَدَاوَةِ، فحَكَى تعالى سُرُورَ المنَافِقِ عندَ نَكبَةِ المسلِمِينَ، ثمَّ أَرَادَ أن يَحْكِي حُزْنَه عندَ دَوْلَةِ المسلِمِينَ بسببِ فَوَاتِه الغَنِيمَةَ، فَقَبْلَ أن يَذْكُرَ الكَلَامَ بِتَمَامِه ألقَى قولَه: ﴿كَأَن لم تَكُن﴾ والمرَادُ التَّعَجُّبُ، كَأَنَّه يَقُولُ: انظُرُوا إلى مَا يقُولُه هذا المنَافِقُ كَأَنْ لم تَكُنْ بَينَكم وبَينَه مَوَدَّةٌ ولَا مخَالَطَةٌ أَصلاً)).

والَّذي حَسَّنَ الاعتِرَاضَ بهذه الجُملَة -وإنْ كَانَ مَحَلُّها التَّأخيرَ -كُونُ مَا بَعدَها فَاصِلَةً وهي ليسَت بفَاصِلَةٍ[٤].

وقَالَ **الفَارِسِيُّ**[٥]: ((هذه الجُملَةُ مِن قَولِ المنَافِقِينَ للَّذِين[٦] أَقْعدُوهم عن الجِهَادِ وخَرَجُوا هم كَأن لم تكُن بينَكم وبينَه -أي: وبَينَ الرَّسُولِ عليه السَّلَامُ -[مَوَدَّةٌ][٧] فيُخْرِجَكُم مَعَه لتَأخُذُوا من الغَنِيمَةِ، ليُبْغِضُوا بذلك الرَّسُولَ إليهم)). فأعاد الضميرَ في ((بينه)) على النبيِّ عليه السَّلام.

وتَبِعَ **الفَارِسِيُّ** في ذلك **مُقَاتِلاً**، قَالَ **مُقَاتِلٌ**[٨]: ((مَعنَاه: كَأَنَّه ليسَ مِن أَهلِ مِلَّتِكُم ولَا مَوَدَّةِ بَينِكُم)).

---

[١] ليس في معاني القرآن له، نسبه له أبو حيّان ونقله المصنّف بلفظه من البحر: ١٨٨/٧.

[٢] المحرّر: ٧٧/٢-٧٨.

[٣] تفسيره: ١٣٩/١٠.

[٤] من قوله: ((والّذي حسّن الاعتراض...)) إلى هنا سقطٌ من (ح)، وانظر البحر: ١٨٩/٧.

[٥] ليس في الحجّة، ونقلة السّمين بلفظه من البحر: ١٨٨/٧، ومذهب الفارسي في الجملة كمذهب الزّجّاج، انظر الحجّة: ١٧١/٣.

[٦] في (ظ) و(ط): الذين، وهي كذلك في البحر: ١٨٨/٧.

[٧] زيادة من (ط)، وهي كذلك في البحر: ١٨٨/٧.

[٨] انظر تفسير ابن أبي حاتم: ١٠٠٠/٣، والتّفسير البسيط: ٥٩١/٦.

ومقاتل: هو أبو الحسن مقاتل بن سليمان الْبَلْخِيُّ المفسر، مولى الأزد، أصله من البَلْخ، وانتقل إلى البصرة وبها مات، من كتبه: الناسخ والمنسوخ، والمتشابه القرآن، والقراءات، والتفسير الكبير، والتقديم والتأخير، وغير ذلك، توفي سنة ١٥٠هـ، انظر الطبقات الكبرى: ٣٧٣/٧، وطبقات المفسرين: ٢٣١/٢.

يُرِيدُ أنَّ الـمُبَطِّئَ قَالَ لِمَنْ تَخَلَّفَ عن الغَزوِ مِن المنَافِقِينَ وضَعَفَةِ المؤمِنِينَ ومَنْ تخلَّفَ بِإذْنٍ: كَأَنْ لم تَكُن بَينَكُم وبَينَ مُحَمَّدٍ مَوَدَّةٌ فَيُخْرِجَكُم إلى الجِهَادِ فَتَفُوزُوا بما فَازَ[1].

الثَّاني من الأَقوَالِ: أنَّها في مَحَلِّ نَصـــبٍ بِالقَولِ[2]، فيكُونُ تعالى قد حَكَى بالقَولِ جُملَتَينِ؛ جُملَةَ التَّشبِيهِ وجُملَةَ التَّمَنِّي، وهذا ظَاهرٌ على قَولِ **مُقَاتِلٍ والفَارِسِيِّ**، حَيثُ زَعَمَا أنَّ الضَّمِيرَ في «بينَه» للرَّسُولِ عليه السَّلَامُ.

الثَّالِثُ: أنَّها في مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ مِن الضَّميرِ المستَتِرِ في «لَيَقُولَنَّ»، كَمَا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِزَيدٍ وكَأَنْ لم يَكُنْ بَينَكَ وبَينَه مَعرِفَةٌ فَضلاً عن مَوَدَّةٍ»، ونُقِلَ هذا عن **الزَّجَّاجِ**، وتَبِعَه **أَبُو البَقَاءِ**[3] في ذلك.

وإنَّما أَطَلْتُ النَّفَسَ في هذه الآيةِ لأنِّي رَأيتُ أَقوَالَ النَّاسِ فيها مُنتَشِرَةً فضَمَمْتُها.

و﴿يَا﴾: فيها قَولَانِ[4]:

أَحَدُهما: -وهو قَولُ **الفَارِسِـــيِّ**[5] -أنَّها لمجرَّدِ التَّنبِيهِ، فلَا يُقَدَّرُ مُنَادَىً مَحذُوفٌ، ولِذَلكَ باشَـــرَتِ الحَرفَ.

---

[1] الكلام من قوله: «وتبع الفارسي في ذلك....» إلى هنا منقولٌ بلفظه من البحر: ١٨٨/٧.

[2] انظر معاني القرآن للنّحّاس: ١٣٢/٢، والتّفسير البسيط: ٥٩٣/٦، وتفسير الرّاغب: ١٣٢٠/٣، ومجمع البيان: ١٠٧/٣، والتّبيان: ٣٧٢/١، والفريد: ٢٩٨/٢، وتفسير القرطبي: ٢٧٦/٥، والبيضاوي: ٨٣/٢، والبحر: ١٨٨/٧-١٨٩، والكلام على هذا الوجه منقولٌ من البحر، وقال الواحدي: «وهذا وجهٌ بعيدٌ».

[3] انظر معاني القرآن وإعرابه له: ٧٦/٢، والتّبيان: ٣٧٢/١، وانظر الوجه في الهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٣٨٦/٢، والتّحصيل: ٢٩٣/٢، والتّفسير البسيط: ٥٩٣/٦، وتفسير الراغب: ٣١٢١/٣، وتفسير القرطبي: ٢٧٦/٥، وتفسير البيضاوي: ٨٣/٢، والبحر: ١٨٨/٧-١٨٩، والتقدير بلفظه في البحر.

[4] انظر الوجه الثّاني في البيان: ٢٥٩/١، والتّبيان: ٣٧٢/١، والفريد: ٢٩٨/٢، وتفسير البيضاوي: ٨٤/٢، والوجهين في البحر: ١٨٥/٧، وذكر الهمذاني وجهاً آخر، وهو أنّ المنادى ليس بمحذوفٍ بل هو التّمنّي، ونداؤه كنداء الحســـرة والعجب إذا قلت: يا حسرتا، ويا عجبا.

[5] انظر مذهبه في التّعليقة: ١٥١/٣، والحجّة: ٣٨٣/٥-٣٨٤.

والثَّاني: أَنَّ المنَادَى مَحذُوفٌ، تَقدِيرُه: يَا هَؤُلَاءِ لَيتَنِي، وهذا الخِلَافُ جَارٍ فيها إذا بَاشَـرَت حَرفَاً أو فِعلَاً[1]، كَقِرَاءَةِ **الكِسَائِيِّ**[2]: ﴿أَلَّا يَا اسْجُدُوْا﴾ [النّمل: ٢٥]، وقَولِه[3]: [الطَّويل]

أَلَاْ يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ

وقَولِه[4]: [البسيط]

يَـا حَبَّذَا جَبَـلُ الـرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ

على القَولِ بِفِعلِيَّةِ «حَبَّذا»[5]، ولَا يُفعَلُ ذلك إلَّا بـــ «يا» خَاصَّةً دُونَ سَائِرِ حُرُوفِ النِّدَاءِ؛ لأنَّها أمُّ البَابِ، وقد كَثُرَتْ مبَاشَرَتُها لـ «لَيتَ» دُونَ سَائِرِ الحُرُوفِ[6].

---

[1] مذهب سـيبويه والأخفش والفارسـي وابن جنّي أنّها للتّنبيه، واختاره أبو حيّان؛ لأن الجمع بين حذف فعل النّداء والمنادى إجحاف، وإلى تقدير منادى محذوفٍ ذهب الفرّاء، وفصّـل ابن مالك فذهب إلى أنّها للنّداء والمنادى محذوفٌ إذا وليها أمرٌ أو دعاءٌ، وأنّها للتّنبيه إذا وليها «ليت» أو «حبّذا» أو «ربّ»، انظر الكتاب: ٢٢٤/٤، ومعاني القرآن للفرّاء: ٢٩٠/٢، وللأخفش: ٤٦٥/٢، والتّعليقة: ١٥١/٣، والخصائص: ١٩٨/٢، وشرح التّسهيل: ٣٨٨/٣-٣٨٩، والتّذييل والتّكميل: ١٥٨/١٠-١٥٩، وهمع الهوامع: ٤٣/٢-٤٤.

[2] وأبو جعفر ورويس من تمام العشرة، انظر حجّة القراءات: ٥٢٦، والنّشر: ٣٣٧/٢، وتمام الآية: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾.

[3] البيت للشَّمَّاخ بن ضرار في ديوانه: ٤٥٦، وهو له في الكتاب: ٢٢٤/٤، وتهذيب اللغة: ١٦٦/١١، وشرح أبيات سيبويه: ٢٨٣/٢-٢٨٤، وفرحة الأديب: ١٥١، والمخصّص: ٢٣٢/٤، وبلا نسبة في شرح التّسهيل: ٢٤/٣، والجنى الدّاني: ٣٥٦، والمغني: ٤٨٨، وعجزه: وَقَبْلَ مَنَأيَا قَدْ حَضَرْنَ وَآجَالِ، وروي: ألا يا اصْبَحَانِي، وألا عَلِّلَانِي، والسّنجال: اسم موضع بناحية أَذْرَبِيْجَان، أو اسم رجل في ذلك الموضع، وهي قصيدة في رثاء رجلٍ من بني ليث بن عبد مناة بن كنانة، أصيب بأذربيجان، ويريد: اسقياني قبل أن أُقتل كما قتل ذلك الرّجل.

[4] البيت لجرير في ديوانه: ١٦٥/١، وفي شـرح المعلّقات السّـبع للزّوزني: ١٧١، والحلل: ٢٣، وتوجيه اللّمع: ٣٩٣، وعجزه: وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَن كَانَا، وجبل الرّيّان: لبني عامر بن صعصعة.

[5] وهو مذهب أبي علي وابن خروف وابن كيسـان وابن درسـتويه، واختاره ابن مالك وقال: هو ظاهر كلام سـيبويه، وذهب المبرّد وابن السّـرّاج وابن عصـفور إلى القول باسميّة «حبّذا»، وقيل: هو مذهب الخليل وسـيبويه، لعدم جواز أن تقول: «حبّذه»؛ ولا أن تقول «حبّذا» وتقف؛ ولا أن تفصـل بين «حبّ» و«ذا» كما في باب «نعم»؛ ولعدم الفرق بين المذكّر والمؤنّث، واسـتدلّ ابن عصـفور على الاسميّة بكثرة دخول «يا» عليها دون اسـتيحاشٍ، انظر الكتاب: ١٨٠/٢، والمقتضب: ١٤٥/٢، والأصول: ١٤١/٢، والمسائل المشكلة: ٦٥-٦٦، وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف: ٥٩٩/١، والمقرّب: ٧٠/١، وشرح التّسهيل: ٢٣/٣-٢٤، والتّذييل والتّكميل: ١٥٤/١٠-١٥٥.

[6] انظر شرح التّسهيل: ٢٥/٣، وشرح التّصريح: ٣١/١.

قَولُه: ﴿فَأَفُوزَ﴾: **الجُمهُورُ** على نَصبِه في جَوَابِ التَّمَنِّي[١]، **والكُوفِيُّون** يزعُمُون نَصبَه بالخِلَافِ، **والجَرْمِيُّ**[٢] يَزعُمُ نَصبَه بِنَفسِ الفَاءِ، والصَّحِيحُ الأَوَّلُ؛ لأنَّ الفَاءَ تَعْطِفُ هذا المصدَرَ المؤَوَّلَ مِنْ «أَنْ» والفِعلِ على مَصدَرٍ مُتَوَهَّمٍ؛ لأنَّ التَّقدِيرَ: يَا لَيتَ لِي كَوناً[٣] مَعَهُم أو مُصَاحَبَتَهم فَفَوْزاً[٤]، ولهذِه المذَاهِبِ تَصحِيحَاً وإبطَالاً مَوضُوعٌ غَيرُ هذا قد نَبَّهْتُ عَليه غَيرَ مَرَّةٍ[٥].

وقَرَأَ الحَسَنُ[٦]: «فَأَفُوزُ» رَفعَاً على أَحَدِ وَجهَينِ[٧]:

إِمَّا الاستِئنَافِ؛ أي: فأنَا أَفُوزُ، أَو عَطفَاً على «كُنتُ»، فيَكُونُ دَاخِلاً في حَيِّزِ التَّمَنِّي أيضاً، فيَكُونُ الكَونُ مَعَهم والفَوزُ العَظِيمُ مُتَمَنَّيْنِ جَمِيعَاً.

---

[١] إليه ذهب الزّجّاج ومكّي والمهدوي والواحدي وابن الأنباري وأبو البقاء وغيرهم، انظر معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٧٦/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٢/١، والتّحصيل: ٣٠١/٢، والتّفسير البسيط: ٥٩٤/٦، والمحرّر: ٧٨/٢، ومجمع البيان: ١٠٧/٣، والبيان: ٢٥٩/١، والتّبيان: ٣٧٢/١.

[٢] وذهب بعض الكوفيين إلى ما ذهب إليه الجرمي، وحجة البصريين أنَّ الفاء لا تنفك عن معنى العطف، والأصل في حروف العطف ألَّا تعمل، فلما خالف ما بعد الفاء ما قبلها أضمرت «أنْ» لتصير مع ما بعدها في معنى المصدر فيصحّ العطف، ورُدَّ على الجرمي بأنَّها لو كانت ناصبة بنفسها لجاز أن يدخل عليها حرف عطف، كما جاز دخول حرف العطف على واو القسم لما خرجت عن بابها، وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصب غيرها، انظر الكتاب: ٣٠/٢، ومعاني القرآن للفرّاء: ٢٦/١-٢٧، والمقتضب: ١٤/٢-١٥، والإنصاف: ٤٥٤/٢-٤٥٥، المسألة: (٧٦)، والبديع: ٥٩٥/١، واللّباب: ٣٨/٢.

والجرمي: هو أبو عمر صالح بن إسحاق النّحوي، مولى الجَرْم بن رَبَّان، وقيل: بجيلة بن أنمار، من قضاعة، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وأخذ اللّغة عن أبي عبيدة وأبي زيد، له كتاب فرخ سيبويه، وكتاب في التّصريف، والمختصر في النّحو، توفّي سنة ٢٢٥، انظر تاريخ العلماء النّحويّين: ٧٢، وتاريخ بغداد: ٤٢٦/١٠، وإنباه الرّواة: ٨٠/٢.

[٣] في (أ) و(ظ): كونٌ، وهو سهوٌ.

[٤] في (أ) و(ظ): ففوزاً، وهو سهوٌ.

[٥] في الآية (٣٥) و(١٦٧) من البقرة، انظر (أ): ٦٣/ب، و(ط): ٢٨٦/١، ٢١٨/٢-٢١٩.

[٦] في التّحصيل: ٢٩٧/٢، وله وليزيد النّحوي في المحتسب: ١٩٢/١، والمحرّر: ٧٨/٢، وليزيد النّحوي في مختصر ابن خالويه: ٣٣، وبلا نسبة في إيضاح الوقف والابتداء: ٥٩٩/٢، والكشّاف: ٢٤٦.

[٧] انظر الوجه الأوّل في المحرّر: ٧٨/٢، والبيان: ٢٥٩/١، والتّبيان: ٣٧٢/١، والفريد: ٢٩٨/٢، والوجه الثّاني في التّحصيل: ٣٠١/٢، ومجمع البيان: ١٠٧/٣، وتفسير القرطبي: ٢٧٧/٥، واستبعد الهمذاني أن يكون عطفاً على «كنت»؛ لاختلاف لفظهما، إلّا أن يريد عطف جملة على جملة، لا الفعل على انفراده على الفعل؛ لأنّ المستقبل لا يُعطف على الماضي، وانظر الوجهين في الكشّاف: ٢٤٦، ومنه نقل السّمين، وإعراب القراءات الشّواذّ: ٣٩٦/١، وتفسير البيضاوي: ٨٤/٢، والبحر: ١٨٥/٧، وأجاز أبو البقاء وجهاً ثالثاً، وهو أن تكون الفاء زائدة، فيكون «أفوز معهم» خبر «كنت».

قال تعالى: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٧٤].

قولُه: ﴿الَّذِينَ يَشْرُونَ الحَيَاةَ﴾: فَاعِلٌ بقولِه: ﴿فَلْيُقَاتِلْ﴾، و﴿يَشْرُونَ﴾ يحتَمِلُ وَجهَينِ[١]:

أَحَدُهما: أَنْ يَكُونَ بمعنَى «يَشْتَرُونَ»، فَإِنْ قِيلَ: قد قَرَّرتَ أَنَّ البَاءَ إِنَّمَا تَدخُلُ على المتروكِ[٢]، والظَّاهِرُ هُنا أَنَّها دَخَلَتْ على المأخُوذِ، فالجَوَابُ: أَنَّ المرَادَ بالَّذينَ يَشْتَرُونَ المَنافقُونَ المبَطِّئُونَ عن الجِهَادِ أُمِرُوا بأَنْ يُغَيِّرُوا ما بهم من النِّفَاقِ، ويُخْلِصُوا الإِيمَانَ باللَّهِ ورَسُولِه، وجَاهَدُوا[٣] في سَبِيلِ الله، فلم تَدْخُلْ إِلَّا على المتروكِ؛ لأَنَّ المَنَافِقِينَ تَارِكُونَ لِلآخرةِ آخِذُونَ للدُّنيَا.

والثَّاني: أَنَّ «يَشْرُونَ» بمعنَى «يَبِيعُونَ»، ويكونُ المرَادَ بـ «الَّذِينَ يَشْرُونَ» المؤمِنُونَ المتَخَلِّفُون عن الجِهَادِ المُؤْثِرونَ الآجِلَةَ على العَاجِلَةِ، ونَظِيرُ هذه الآيَةِ في كَونِ «شَرَى» تحتَمِلُ الاشتِرَاءَ والبَيعَ باعتِبَارَينِ قَولُه تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠] وسَيَأتِي[٤]. وقد تَقَدَّمَ لَك شَيءٌ من هذا في أَوَّلِ البَقَرَةِ[٥].

والجُمهُورُ على سُكُونِ لَامِ «فَلْيُقَاتِل»؛ لأَنَّها وَقَعَتْ بَعدَ الفَاءِ فأشبَهتِ اللَّفظَةَ كَيفَا[٦]. وقُرِئَ[٧] بِكَسرِهَا وهو الأَصلُ[٨].

---

[١] انظر الوجه الثّاني في معاني القرآن للأخفش: ٢٦١/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٧٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٢٥/١، وتفسير الطّبري: ٥٤١/٨-٥٤٢، والتّفسير البسيط: ٥٩٥/٦، والكشّاف: ٢٤٦، ومنه نقل السّمين، وهو قول الجمهور وهو مرويٌّ عن ابن عبّاس والحسن وابن زيد والسّدي، والوجهين في تفسير الرّازي: ١٤٠/١٠، والبحر: ١٩٣/٧، وذهب ابن الجوزي إلى أنّها بمعنى «يبغون»، انظر زاد المسير: ٣٠٠.

[٢] في الآية (١٦) من البقرة، قال: «الباء هنا للعوض، وهي تدخل على المتروك أبداً». انظر (أ): ١٨/أ، و(ط): ١٥٢/١، وانظر المساعد: ٢٦٥/٤، والمقاصد الشّافية: ٦٣٢/٣.

[٣] في (ط): يجاهدوا.

[٤] انظر (ط): ٤٦١/٦، إن كان الضّمير عائداً على إخوة يوسف فـ «شَرَى» بمعنى «بَاع»، وإن عاد على السّيّارة كان بمعنى «اشتروا».

[٥] انظر (أ): ١٨/أ، و(ط): ١٥٢/١.

[٦] في (ط): كتفاً، وهو تحريف.

[٧] قراءة الحسن وابن أبي إسحاق في التّحصيل: ٢٩٨/٢، وبلا نسبة في المحرّر: ٧٨/٢، وتفسير القرطبي: ٢٧٧/٥.

[٨] الأصل أن تكون لام الأمر مكسورة، فإذا سبقت بالفاء أو الواو جاز الكسر على الأصل وجاز الإسكان تخفيفاً؛ لأنّ الفاء والواو يتّصلان بالكلمة كأنّهما منها، وهو معنى قوله: أشبهت اللفظة كيفاً، انظر اللّامات: ٩٣، وحروف المعاني: ٤٦.

والجُمهُورُ على بِنَاءِ «فيُقْتَلْ» للمَفعُولِ، ومُحَارِبٌ بنُ دِثَارٍ[١] بِبِنَائِهِ للفَاعِلِ، والأَوَّلُ أَظهَرُ؛ لِقَولِه: أو «يَغْلِب».

و«يُقْتَلْ» «ويُغْلِب» عَطفٌ على الشَّرطِ، والفَاءُ في «فسَوفَ» جَوَابُه، لا يجوزُ حَذفُها[٢].

والمشهُورُ إِظهَارُ هذه البَاءِ عِندَ الفَاءِ، وأَدغَمَهَا أَبُو عَمْرٍو والكِسَائِيُّ وهِشَامٌ وخَلَّادٌ بِخِلَافٍ عنه[٣].

والجُمهُورُ على «نُؤْتِيه» بِنُونِ العَظَمَةِ، وطَلْحَةُ بنُ مُصَرِّفٍ والأَعْمَشُ[٤] بِيَاءِ الغِيبَةِ، وهما ظَاهِرَتَان.

وقدَّمَ قَولَه: ﴿فَيُقْتَلْ﴾؛ لِأَنَّها دَرجَةُ شَهَادَةٍ، وهي أَعظَمُ مِن غَيرِهَا، وثَنَّى بالغَلَبَةِ وهي تَشمُل نوَعَينِ؛ قَتلَ أَعدَاءِ الله والظَّفرَ بالغَنِيمَةِ، والأُولَى أَعظَمُ من الثَّانِيَةِ.

قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النِّساء: ٧٥].

قولُه: ﴿وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ﴾: هذا استِفهَامٌ يُرادُ به التَّحرِيضُ والأمرُ بالجِهَادِ. و«ما» مَبتَدَأٌ، و«لكم» خَبَرُه؛ أي: أيُّ شَيءٍ استَقَرَّ لكم.

---

[١] في التّحصيل: ٢٩٨/٢، والمحرّر: ٧٨/٢، والبحر: ١٩٣/٧.

ومحارب بن دثار: هو أبو كُرْدُوس محارب بن دثار السَّدُوْسِي الكوفي، من ثقات التابعين وأخيارهم وعلمائهم ولي قضاء الكوفة، وحدث عن ابن عمر، وجابر وغيرهم، توفي سنة ١١٦هـ، وقيل غير ذلك، انظر أخبار القضاة: ٢٥/٣، وتاريخ دمشق: ٥٤/٥٧، وميزان الاعتدال: ٤٤١/٣.

[٢] تقدم الحديث عن المواضع التي يجب فيها اقتران الجواب بالفاء، انظر الصفحة: (٧٤)، الحاشية: (٦).

[٣] انظر النّشر: ٨/٢، والإتحاف: ٥١٦/١.

وهشام: هو أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير السلمي الدمشقي، خطيب دمشق، ومقرئ أهلها، قرأ القرآن على عراك بن خالد وغيره، وسمع من مالك بن أنس وغيره، توفي سنة ٢٤٥هـ، انظر تاريخ دمشق: ٣٢/٧٤، ومعرفة القراء الكبار: ١١٥، وسير أعلام النبلاء: ٤٢٠/١١.

وخلاد: هو أبو عيسى، خلاد بن خالد الشيباني الصيرفي الكوفي المقرئ الأحول، صاحب سليم، كان إماماً في القراءة، ثقة، عارفاً، محقِّقاً، مجوداً، أستاذاً، توفي في الكوفة سنة ٢٢٠هـ، انظر معرفة القراء الكبار: ١٢٤، وسلم الوصول: ٨١/٣.

[٤] في المحرّر: ٧٨/٢، والبحر: ١٩٣/٧، وزاد عيسى الهمداني في التّحصيل: ٢٩٨/٢، وللشّنبوذي في الإتحاف: ٥١٦/١.

وطلحة بن مصرف: هو أبو عبد الله طلحة بن مصرف بن عمرو الإيامي الكوفي التابعي، من قراء أهل الكوفة، كانوا يسمونه سيِّد القراء، قرأ على الأعمش، توفي سنة ١١٢هـ، انظر الطبقات الكبرى: ٣٠٨/٦، والتاريخ الأوسط: ٢٧١/١، وسير السلف: ٨٣١.

وجُمْلَةُ قَولِه: ﴿لَا تُقَاتِلُونَ﴾ فيها وَجهَانِ[١]:

أَظهَرُهما: أنَّها في مَحَلِّ نَصـــبٍ على الحَالِ؛ أي: مَا لَكُم غَيرَ مُقَاتِلِينَ، أَنْكَرَ عليهم أَن يَكُونُوا على غيرِ هذه الحَالَةِ، وقد صَـرَّحَ بالحَالِ بَعدَ هذا التَّركِيبِ في قَولِه: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذكِرَةِ مُعْرِضِـينَ﴾ [المدَّثِّر: ٤٩]، وقَالُوا في مِثلِ هذه الحَالِ/ إنَّها لَازِمَةٌ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ لَا يَتِمُّ دُونَها[٢]، وفيه نَظَرٌ، والعَامِلُ في هذه الحَالِ الاستِقرَارُ المقدَّرُ؛ كَقَولِك: مَا لَكَ ضَاحِكاً؟[٣] ٢١٣/ب

والوَجهُ الثَّاني: أنَّ الأَصلَ: وما لكم في ألَّا تُقَاتِلُوا، فَحُذِفَتْ «في» فَبَقِيَ «أَلَّا تُقَاتِلُوا»، فَجَرَى فيها الخِلَافُ المشهُورُ[٤]، ثُمَّ حُذِفَتْ «أَنْ» النَّاصِبَةُ فارتَفَعَ الفِعلُ بَعدَهَا كَقَولِهِم[٥]: «تَسْمَعُ بالـمُـعَيْدِيِّ خَيرٌ من أَن تَرَاهُ»، وقَولِه[٦]: [الطَّويل]

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى

في إِحدَى الرِّوَايَتَينِ[٧]، وهذا يُؤَيِّدُ كَونَ الحَالِ لَيسَت بِلَازِمَةٍ.

قولُه: ﴿والمُسْتَضْعَفِينَ﴾: فيه ثَلَاثَةُ أَوجُهٍ[٨]:

---

[١] انظر الوجه الأوّل في معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٧٧/٢، ومشـــكل إعراب القرآن: ٢٠٢/١، والتّحصـــيل: ٣٠٢/٢، والتّفسير البسيط: ٥٩٧/٦، والكشّاف: ٢٤٦، والوجهين في الفريد: ٣٠٠/٢، والبحر: ١٩٤/٧، وذكر المهدوي أنّ مذهب الفرّاء النّصب على معنى خبر «كان»، كأنّه قال: لم كنتم تاركين القتال؟ وانظر معاني القرآن للفرّاء: ٢٨١/١.

[٢] لأن الاستفهام في المعنى إنما هو عنها، وإليه ذهب أبو حيان والمرادي وابن هشام وغيرهم، والحال اللازمة: هي الدَّالَّة على وصـــف ثابت، انظر التّذييل والتّكميل: ٢٠/٥، والجنى الداني: ٥٧٤، والمغني: ٢٥٤، وشـــرح شـــذور الذهب: ٣١٨، وشرح ابن عقيل: ٣٤٤/٢.

[٣] فهذا مما عمل فيه معنى الفعل، انظر المفصل: ٧٩.

[٤] وتقدّم الحديث عنه في الصّفحة: (٦٠)، الحاشية: (١).

[٥] الأصل: «أن تسمعَ»، وتقدم تخريجه في الصّفحة: (٦٧)، الحاشية: (١).

[٦] البيت لطرفة بن العبد في ديوانه: ٤٥، وهو له في جمهرة أشعار العرب: ٣٢٥، والكتاب: ٩٩/٣، والوساطة: ٤٦٦، وضرائر الشّعر: ١٥١، وبلا نسبة في الشّعر والشّعراء: ١٨٩/١، ومجالس ثعلب: ٦٦، وكتاب الشّعر: ٤٠٤، والجليس الصّالح: ٢٣٠، وعجزه: وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي، وروي «أحضر» بالنّصب على إعمال «أن» مضمرة.

[٧] رواية الرّفع، فقد روي بنصب «أحضر» ورفعها كما تقدّم.

[٨] انظر الوجه الأوّل في معاني القرآن للفرّاء: ٢٧٦/١، والبيان: ٢٦٠/١، وزاد المسير: ٣٠٠، والتّبيان: ٣٧٣/١، وهو مروي عن ابن عبّاس، قال المبرّد: لأنّ السّبيلين مختلفان، كأنّ سبيل المستضعفين خلاصهم، وانظر الأوّل والثّاني في معاني القرآن وإعرابه: ٧٧/٢، وإعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٥/١، والمحرّر: ٧٨/٢، ومجمع البيان: ١٠٩/٣، وروي الثّاني عن الزّهري، انظر معاني القرآن للنّحّاس: ١٣٣/٢، والثّاني والثّالث في تفسـير النّسـفي: ٣٧٤/١، وانظر الأوجه الثّلاثة في الفريد: ٣٠٠/٢، وتفسير البيضاوي: ٨٤/٢، والبحر: ١٩٣/٧، ومنه نقل السّمين.

أَظهَرُها: أَنَّه مَجرُورٌ عَطفَاً على اسم الله تعالى؛ أي: وفي سَبِيلِ المستَضعَفِينَ.

والثَّانِي: -وإليه ذَهَبَ **الزَّجَّاجُ**[١] **والمُبَرِّدُ**[٢]-أَنْ يَكُونَ مَجرُوراً عَطفَاً على نَفسِ «سَبِيل».

قَالَ **أَبُو البَقَاءِ**[٣] بَعدَ أَنْ حَكَاهُ عن **المُبَرِّدِ** وَحدَهُ: «وليسَ بشَـيءٍ». كَأَنَّه لم يَظْهَرْ **لِأَبِي البَقَاءِ** وَجهُ ذلك، ووجهُهُ أنَّ تَقدِيرَه: وفي خَلَاصِ المستَضعَفِينَ.

والثَّالثُ: -وإليه ذَهَبَ **الزَّمَخْشَرِيُّ**[٤]-أَنْ يَكُونَ مَنصُوبَاً على الاختِصَاصِ، تَقدِيرُه: وأَخُصُّ من سَبِيلِ الله خَلَاصَ المستَضعَفِينَ؛ لِأنَّ سَبِيلَ اللَّهِ عَامٌّ في كُلِّ خَيرٍ، وخَلَاصُ المستَضعَفِينَ من المسلِمِينَ من أَيدِي الكُفَّارِ مِن أَعظَمِ الخُيُورِ.

والجُمهُورُ على «والمستَضعَفِينَ» بوَاوِ العَطفِ، وقَرَأَ ابنُ شِهَابٍ[٥]: «في سَبِيلِ الله المستَضعَفِينَ»، وفيها تَخرِيجَانِ[٦]:

أَحَدُهما: أن يَكُونَ حَرفُ العَطفِ مُقَدَّراً، كقَولِهم[٧]: «أَكَلتُ لَحَمَاً تَمرَاً سَمَكَاً».

والثَّاني: أَن يَكُونَ بَدَلَاً من «سَبِيلِ الله»؛ أي: في سَبِيلِ الله سَبِيلِ المستَضعَفِينَ؛ لِأنَّ سَبِيلَهم سَبِيلُ الله تَعَالَى.

---

[١] انظر معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٢/٧٧.

[٢] ليس في المقتضب، وانظر رأيه في إعراب القرآن للنّحّاس: ١/٢٢٥، والتّبيان: ١/٣٧٣، والبحر: ٧/١٩٤.

[٣] التّبيان: ١/٣٧٣.

[٤] الكشّاف: ٢٤٦، قال أبو حيّان: «ولا حاجة إلى تكلّف نصبه على الاختصاص؛ إذ هو خلاف الظّاهر». البحر: ٧/١٩٤.

[٥] في البحر: ٧/١٩٤.

وابن شهاب: هو أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين المقرئ، شيخ الحنابلة والمحدثين، كان من القرّاء العبّاد العارفين بالتفسير والعبادات، وله مصنفات كثيرة منها: شرح البخاري، والقواعد، ورياض الأنس، وطبقات الحنابلة، وغير ذلك، توفي في دمشق سنة ٥٤٤هـ، انظر مجمع الآداب: ٤/١٧٠، والتاج المكلل: ٣١٨.

[٦] انظر الوجهين في البحر: ٧/١٩٤، ومنه نقل السّمين.

[٧] حكاه أبو زيد، انظر الخصائص: ١/٢٩١، والمساعد: ٢/٤٣٤، وخرّجه بعضهم على البدل، فقد أجاز حذف الواو قومٌ من النّحاة إذا دلّ عليه المعنى ولم يلبس، منهم الفارسي وابن عصفور وابن مالك، ومنع الحذف ابن جنّي والسّهيلي وابن الضّائع؛ لأنّ العاطف دالّ على معانٍ في نفس المتكلّم، والحذف عندهم شاذّ، انظر الخصائص: ١/٢٩١، ونتائج الفكر: ٢٠٧، والضّرائر: ١٦١، وشرح الكافية الشّافية: ٣/١٢٦٠، والارتشاف: ٤/٢٠١٧، وهمع الهوامع: ٣/٢٢٦.

قولُه: ﴿مِنَ الرِّجَالِ﴾: فيه وَجهَانِ[١]:

أَحَدُهما: أَنَّه حَالٌ مِنَ المستَضعَفِينَ.

والثَّانِي: أنَّ «مِنْ» لِبَيَانِ الجِنسِ.

و﴿الوِلْدَانِ﴾: قِيلَ: جَمعُ «وَلِيدٍ»، وقِيلَ: جَمعُ «وَلَدٍ»، كـ«وَرَلٍ» و«وِرْلَانٍ». والمرَادُ بهم: «الصِّبيَانُ»، وقِيلَ: «العَبِيدُ» و«الإِمَاءُ»، يُقَالُ للعَبدِ «وَلِيدٌ» وللأمَةِ «وَلِيدَةٌ»، فَغَلَّبَ المذَكَّرَ على المؤَنَّثِ لاندِرَاجِهِ فيه[٢].

و﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾: فيه وَجهَانِ[٣]:

أَحَدُهما: أنْ يَكُونَ مَجرُوراً على أَنَّه صِفَةٌ؛ إمَّا للمَستَضعَفِينَ وإمَّا للرِّجَالِ ومَنْ بعدَهم، وغَلَّبَ المذَكَّرَ على المؤَنَّثِ.

وقَالَ **أبو البَقَاءِ**[٤]: «الَّذِين يقُولُون» في مَوضِعِ جَرٍّ صِفَةً لِمَنْ عَقَلَ مِنَ المذكُورِينَ».

كَأَنَّه تَوَهَّمَ أنَّ الوِلْدَانَ الصِّبيَانُ[٥]، والصَّبيَانُ لا يَعْقِلُونَ، فَجَعَلَه نَعتاً لِمَنْ عَقَلَ مِنَ المذكُورِينَ وهُمُ الرِّجَالُ والنِّسَاءُ دُونَ الوِلْدَانِ؛ لِأَنَّ جَمْعَ السَّلَامَةِ في المذَكَّرِ يُشْتَرَطُ فيه العَقْلُ[٦]، و«الَّذِينَ» جَارٍ مَجرَاهُ، وهذه غَفْلَةٌ؛ لأنَّ مُرادَ **النَّحْوِيِّينَ** بالعَاقِلِ ما كَانَ مِن جِنسِ العُقَلَاءِ وإنْ كَانَ مَسلُوبَ العَقلِ، ويَدُلُّ عليه قَولُه تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ﴾ [النُّور: ٣١] فالمرَادُ هنا بالطِّفلِ الصِّبيَانُ الصِّغَارُ، ومَعَ ذلك وَصَفَهُم بـ«الَّذِينَ».

والثَّانِي: أن يَكُونَ مَنصُوباً على الاختِصَاصِ.

قَولُه: ﴿الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾: «الظَّالِم» صِفَةٌ للقَريَةِ، و«أَهلُها» مَرفُوعٌ به على الفَاعِلِيَّةِ، و«أل» في «الظَّالِمِ» مَوصُولَةٌ بمعنَى «الَّتِي»؛ أي: الَّتِي ظَلَمَ أَهلُهَا، فالظُّلمُ جَارٍ على القَريَةِ لَفظاً وهو لِمَا بَعدَها مَعنىً، ومِثلُه: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلَامُه»[٧].

---

[١] انظر الوجه الثّاني في البحر: ١٩٥/٧.

[٢] والورل: دويبة أصغر من الضّبّ، انظر جمهرة اللغة: ٨٠١/٢، والصّحاح: ٥٥٤/٢، والإبانة: ٥٤٣/٤، والكشّاف: ٢٤٦، والمحرّر: ٧٩/٢، والمجموع المغيث: ٤٥١/٣.

[٣] انظر الوجهين في التّبيان: ٣٧٣/١، والفريد: ٣٠٠/٢-٣٠١، والأوّل في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٥/١.

[٤] التّبيان: ٣٧٣/١.

[٥] في (ط): هم الصّبيان، وهي إضافة من المحقّق.

[٦] تقدّم الحديث عن شروطه في الصّفحة: (١٤٥)، الحاشية: (٤).

[٧] انظر المسألة في الصفحة: (٢)، الحاشية: (٤).

قَالَ **الزَّمَخشَرِيُّ**[١]: «فَإنْ قُلتَ: لِمَ ذَكَّرَ «الظَّالِم» ومَوصُوفُه مُؤَنَّثٌ؟ قُلتُ: هو وَصفٌ للقَريَةِ إلَّا أنَّه مُستَنِدٌ إلى أَهلِهَا، فأُعْطِيَ إعرَابَ «القَريَةِ»؛ لِأَنَّه صِفَتُها، وذُكِّر لإسنَادِه إلى الأَهلِ، كما تَقولُ: مِنْ هذه القَريَةِ الَّتِي ظَلَم أَهلُها، ولَو أُنِّثَ فَقِيلَ: «الظَّالمةُ أَهلُها» لجَازَ، لَا لِتَأنِيثِ الموصُوفِ بَل لِأَنَّ الأَهلَ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ[٢]. فَإنْ قُلتَ: هل يَجُوزُ: مِنْ هذه القَريَةِ الظَّالِمِين أَهلُها؟ قُلتُ: نَعَمْ كَمَا[٣]: «الَّتِي ظَلَمُوا أَهلَهَا» على لُغَةِ «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ»[٤]، ومنه: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجوَى الَّذِين ظَلَمُواْ﴾[٥] [الأنبياء: ٣]. انتهى.

وهذه قَاعِدَةٌ كَلِّيَّةٌ: أنَّ الصِّفَةَ إذا جَرَتْ على غَيرِ مَنْ هِي لَه -سَواءٌ كَانَت خَبَراً أم نَعتَاً أم حَالاً- تَبِعَتْ[٦] ما قَبلَها في اثنَينِ مِن خَمسَةٍ: وَاحدٍ من أَلقَابِ الإعرَابِ، ووَاحِدٍ من التَّنكِيرِ والتَّعرِيفِ، وأمَّا بالنِّسبَةِ إلى التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ والإفرَادِ وضِدَّيه فَبِحَسَبِ[٧] المرفُوعُ بها كالفِعلِ[٨]، وقد تَقَدَّمَ تحقِيقُ ذلك غَيرَ مَرَّةٍ[٩].

---

[١] الكشّاف: ٢٤٦.

[٢] وذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ «الأهل» مذكّرٌ، وقال السّيرافي: « «الأهل» مذكّرٌ في اللّفظ والمعنى». انظر الكتاب: ٥٩٩/٣، وشرح أبيات سيبويه: ٩٧/١، واللّسان: ٢٨/١١.

[٣] في (ط): كما تقول، وهي كذلك في الكشّاف.

[٤] وهي إلحاق علامات الجمع والتّأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مثنّى أو مجموعاً، والأصل أن يكون الفعل مفرداً، وهي لغة أَزْدِ شَنُوءَةَ، وقيل: لغة طَيِّءٍ، انظر علل النّحو: ٢٧٢، وشرح أبيات سيبويه: ٣٣٧/١، والبديع: ١٠٨/١، والمقاصد النّحويّة ٩٢٧/٢.

[٥] ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾، أجاز هذا الوجه في الآية الفرّاء وأبو عبيدة والأخفش وغيرهم، قال المرادي: «ولا ينبغي ذلك؛ لأنَّ هذه اللّغة ضعيفة، فلا يحمل القرآن إلا على اللّغات الفصيحة». وقيل: «الّذين ظلموا» بدل من الواو، وهو اختيار سيبويه والمبرّد وغيرهما، وقيل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: هم الّذين ظلموا، هو قول الفارسي، وقيل: مبتدأ وما بعدها خبر، وقيل: مبتدأ وجملة «أسرّوا» خبر، وقيل: هو على حذف قول؛ أي: يقول الّذين ظلموا، وقيل: منصوب على معنى: أعني الّذين ظلموا، وقيل: في محل جرٍّ صفة للنّاس؛ أي: اقترب للنّاس الّذين هذه حالهم، وهو قول الفرّاء، انظر الكتاب: ٤١/٢، ومعاني القرآن للفرّاء: ١٩٨/٢، ومجاز القرآن: ٣٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٤٧/٢، وللزّجّاج: ٣٨٣/٣-٣٨٤، وإعراب القرآن للنّحّاس: ٤٦/٣، والتّعليقة: ٢٤٤/١-٢٤٥، وكشف المشكلات: ٨٥٨-٨٥٩، والجنى الدّاني: ١٧١، وشرح شذور الذّهب: ٢٣٠.

[٦] في (ح)، و(ط): تنعت، وهو تصحيفٌ.

[٧] في (ح)، و(ط): فيحسب، وهو تصحيفٌ.

[٨] انظر شرح المفصّل: ٢٤٤/٢، والمغني: ٨٥٥.

[٩] أراد أنّه تقدّم الحديث عن وقوع الصّفة على غير من هي له، أمّا هذه القاعدة الكليّة فلم يسبق الحديث عنها، وذكر أنّ الصّفة إذا جرت على غير من هي له وجب إبراز الضّمير مطلقاً عند البصريّين، وعند اللّبس فقط عند الكوفيّين، وذلك عند دراسة الآية (١٥) و(١٣٦) من آل عمران، والآية (١٣) و(٥٧) من النّساء، انظر تفصيل كلامه في (أ):=

ويَجِبُ أيضاً إبرَازُ الضَّمِيرِ منها مُطلَقاً، أَعنِي سَواءٌ أَلْبَسَ أم لم يُلْبِسْ، وأمَّا إذا كَانَ المرفُوعُ بها اسماً ظَاهِراً فلا حَاجَةَ إلى رَفْعِها الضَّمِيرَ، إلَّا أنَّه لَا بُدَّ من رَاجِعٍ يَرجِعُ إلى الاسمِ الموصُوفِ بها لَفظاً كهذه الآيَةِ. وقد أَوضَحتُ ذلك وَبيَّنْتُه في هذا الكِتَابِ وفي شَرحِي للتَّسهِيلِ.

وهذا بِخِلَافِ الفِعلِ إذا وُصِفَ بِه أو أُخْبِرَ بِه أو وَقَعَ حَالاً لشَيءٍ لَفظاً وهو لِغَيرِه مَعنىً، فإنَّ الضَّمِيرَ لَا يُبْرَزُ منه بَل يَسْتَتِرُ، نحوُ: «زَيدٌ هِندٌ يَضرِبها»، و«هِندٌ زَيدٌ تَضرِبُه»، عن غَيرِ ضَمِيرٍ بَارِزٍ؛ لِقُوَّةِ الفِعلِ وضَعْفِ الاسمِ في العَمَلِ، وسَواء لم يُلْبِسْ كَمَا تَقَدَّمَ تَمْثِيلُه، أو أَلْبَسَ، نحو: «زَيدٌ عَمروٌ يَضرِبُه» إذا قَصَدْتَ أنَّ زَيداً هو الضَّارِبُ لعَمروٍ، هذا مُقتَضَى مَذهَبِ **البَصرِيِّينَ**[1]، نَصَّ عليه **مَكِّيٌّ**[2] **وغَيرُه**، إلَّا أنَّه قَالَ قَبلَ ذلك: «إلَّا أنَّ اسَم الفَاعِلِ إذا كَانَ خَبَراً أو صِفَةً أو حَالاً لغَيرِ مَنْ هو له لم يَسْتَتِرْ فيه ضَمِيرٌ ولَا بُدَّ من إظهَارِه[3]، وكذلك إنْ عُطِفَ على غَيرِ مَنْ هو له».

قُلتُ: هذه الزِّيَادَةُ لم يَذكُرْها **النَّحوِيُّونَ**، وتَمثِيلُها عَسِرٌ[4].

وأمَّا **ابنُ مَالِكٍ**[5] فإنَّه سَوَّى بَينَ الفِعلِ والوَصفِ، يعني إنْ أَلْبسَ وَجَبَ الإبرَازُ حتَّى في الفِعلِ، نحوُ: «زَيدٌ عَمْروٌ يَضرِبُه هو»، وإن لم يُلْبِسْ جَازَ، نحوُ: «زَيدٌ هِندٌ يَضرِبُها»، وهذا مُقتَضَى مَذهَبِ **الكُوفِيِّينَ**، فإنَّهم عَلَّلُوا باللَّبسِ، وفي الجملَةِ فَفي المسأَلَةِ خِلَافٌ.

=١٣١/ب، ١٧٨/ب، ٢٠١/أ-ب، ٢١١/أ، و(ط): ٦٧/٣-٦٨-٣٩٨-٦١٤-٦١٥، ٩/٤، وتقدمت دراسة هذه المسألة في مواضعها تلك، انظر الصفحة: (٢)، الحاشية: (٤).

(١) وقيل في تعليل ذلك: إنّ في الفعل دلالة قويّة على الضّمير، وهو حرف المضارعة، الّذي يدلّ على المذكّر تارة وعلى المؤنّث تارة، أمّا اسم الفاعل فالضّمائر فيه غير مستحكمة، والفعل هو الأصل في العمل واستحقاق الفاعل، وليس اسم الفاعل كذلك، انظر المقتضب: ٢٦٢/٣، والخصائص: ١٨٧/١، وشرح المقدّمة المحسبة: ٣٨٩/٢-٣٩٠، والتّبيين عن مذاهب النّحويّين: ٢٥٩-٢٦٢، والتّذييل والتّكميل: ٢٥٤/٣.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢٠٢/١.

(٣) هذا مذهب البصريين؛ لأن اسم الفاعل فَرْعٌ على الفعل في تحمل الضمير، فلا شك أن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء، فوجب إبراز الضمر ليقع الفرق بين الأصل والفرع، والكوفيّون لا يوجبون إظهاره إلّا عند اللّبس، واحتجوا بالسماع، انظر الخصائص: ١٨٧/١-١٨٨، والإنصاف: ٥٠/١، المسألة: (٨)، والبديع: ٩٦.

(٤) أراد بالزّيادة العطف على غير من هو له في قول مكّي: «وكذلك إنْ عُطِفَ على غَيرِ مَنْ هو له».

(٥) انظر شرح التّسهيل: ٣٠٩/١.

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النِّساء: ٧٧].

قَولُه: ﴿إِذَا فَرِيقٌ﴾: ((إذا)) هُنا فُجَائِيَّةٌ، وقَد تَقَدَّمَ أنَّ فيها ثَلَاثَةَ مَذَاهِبٍ[١]:

أَحَدُهَا -وهو الأَصَحُّ-: أنَّها ظَرفُ مَكَانٍ، والثَّاني: أنَّها زَمَانٌ، والثَّالِثُ: أنَّها حَرفٌ، ولهذه المَذَاهِبِ مَوضُوعٌ غيرُ هذا.

وقد قِيلَ[٢]: في ((إذا)) هذه إنَّها فُجَائِيَّةٌ مَكَانِيَّةٌ، وإنَّها[٣] جَوَابٌ لـــ ((لَمَّا)) في قَولِه: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ﴾، وعلى هذا ففيها وَجهَانِ[٤]:

أَحَدُهما: أنَّها خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و((فَرِيقٌ)) مُبتَدَأٌ، و((منهم)) صِفَةٌ لـ ((فَرِيق))، وكذلك ((يَخْشَون))، ويجُوزُ أَنْ يَكُونَ ((يخشَون)) حَالاً من ((فَرِيق))؛ لاختِصَاصِهِ بالوَصفِ، والتَّقدِيرُ: فبالحَضرَةِ فَرِيقٌ كَائِنٌ منهم خَاشُون أو خَاشِينَ.

والثَّانِي: أنْ يَكُونَ ((فَرِيقٌ)) مُبتَدَأً، و((منهم)) صِفَتَه، وهو المسَوِّغُ للابتِدَاءِ به، و((يَخْشَوْنَ)) جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ، وهو العَامِلُ في ((إذا))، وعلى القَولِ الأوَّلِ العَامِلُ فيها مَحذُوفٌ على قَاعِدَةِ الظُّرُوفِ الوَاقِعَةِ خَبَرًا[٥].

---

[١] في الآية (١١) من البقرة، وقد ذكر فيها أنّ الأصحّ كونها ظرف زمانٍ، لا كما ذكر هنا، ولعلّه أراد أنّها في هذه الآية أصحّ إن كانت ظرف مكان، لا سيّما أنّه ذهب إلى فساد زمانيّتها هنا وعلّله كما سيأتي، انظر (أ): ١٥/أ-ب، و(ط): ١٣٣/١.

[٢] انظر مجمع البيان: ١١١/٣، والتّبيان: ٣٧٣/١، وتفسير البيضاوي: ٨٥/٢، والبحر: ١٩٩/٧.

[٣] في (ط): أنها.

[٤] انظر الوجهين في التّبيان: ٣٧٣/١، والبحر: ١٩٩/٧، والوجه الأوّل في إعراب القرآن للباقولي: ٢٠٦/١، وأجاز الباقولي جعل ((يخشون)) خبراً ثانياً، أو حالاً من الضّمير في ((إذا))، والوجه الثّاني في مشكل إعراب القرآن: ٢٠٣/١، والتّحصيل: ٣٠٣/٢، ومجمع البيان: ١١١/٣، والبيان: ٢٦٠/١، والفريد: ٣٠٢/٢، وتفسير البيضاوي: ٨٥/٢.

[٥] إذا وقع الظّرف أو الجار والمجرور خبراً لمبتدأ أو صفةٍ أو حالٍ أو صلةٍ فعامله مضمرٌ وجوباً لا يجوز إظهاره، وقد صُرّح به شذوذاً، وذهب ابن السّرّاج إلى أنّ الظّرف والمجرور قسم برأسه، فلا هو مفرد ولا جملة، فلا يتعلّق بمحذوف، وقال الفارسي: ((وذلك مذهبٌ حسنٌ)). انظر الأصول: ٢٥/١، والمسائل العسكريّات: ٦٣، والبديع: ١٦٩، وشرح ابن عقيل: ٢١٠/١-٢١١-٢١٣.

وقِيلَ[١]: إنَّها هُنا ظَرفُ زَمَانٍ، وهذا فَاسِدٌ؛ لأنَّها إذ ذَاكَ لَا بُدَّ لها مِنْ عَامِلٍ، وعَامِلُها إمَّا مَا قَبلَها وإمَّا مَا بَعدَها، لَا جَائِزٌ أَن يَكُونَ مَا قَبلَها؛ لأنَّ مَا قَبلَها وهو «كُتِبَ» مَاضٍ لَفظاً ومَعنًى وهي للاستِقبَالِ، فَاستَحَالَ ذَلكَ، فَإن قِيلَ: تُجْعَلُ هنا للمُضِيِّ بمَعنَى «إذ»، قِيلَ: لَا يجُوزُ ذلك؛ لأنَّه يُصَيِّرُ التَّقدِيرُ: فلَمَّا كُتِبَ عليهم القِتَالُ في وَقتِ خَشيَةِ فَرِيقٍ منهم، وهذا يَفتَقِرُ إلى جَوابِ «لَمَّا»، ولَا جَوَابَ لها، ولَا جَائِزٌ أن يَكُونَ مَا بَعدَها؛ لأنَّ العَامِلَ فيها إذا كَانَ بَعدَها كَانَ جَوَاباً لها، ولا جَوَابَ لها هُنا[٢].

وكَانَ قد تَقَدَّمَ أَوَّلَ البَقَرَةِ[٣] أنَّ في «لَمَّا» قَولَينِ / قَولَ **سِيبَوَيهِ**[٤]: إنَّها حَرفُ وُجُوبٍ لِوُجُوبٍ، ٢١٤/أ
وقَولَ **الفَارِسِيِّ**[٥]: إنَّها ظَرفُ زَمَانٍ بمعنَى «حِينٍ»، وتَقَدَّمَ الرَّدُّ[٦] عليه هُنَاكَ بأنَّها أُجِيبَت بـ «ما» النَّافِيةِ و«إذا» الفُجَائِيَّةِ، وأنَّ مَا بَعدَها لا يَعمَلُ فيما قَبلَهَا[٧] فَأَغْنَى عن إعَادَتِهِ، ولَا يَجُوزُ أن يَعمَلَ مَا يَلِيهَا فيها[٨]؛ لأنَّه في مَحَلِّ خَفضٍ بالإِضَافَةِ على زَعْمِه، والمضَافُ إليه لا يَعمَلُ في المضَافِ[٩]، وقد أَجَابَ **بَعضُهم**[١٠] بأنَّ العَامِلَ فيها هنا مَعنَى «يَخْشَوْنَ»، كأنَّه قيلَ: جَزِعُوا، قالَ: «وجَزِعُوا» هو العَامِلُ في «إذا»، وهذه الآيَةُ مُشْكِلَةٌ؛ لِأنَّ فيها ظَرفَينِ، أَحَدُهما لِما مَضَى والآخَرُ لِمَا يُسْتَقبَلُ». انتَهَى.

قَولُه: ﴿كَخَشْيَةِ اللهِ﴾: فيه ثَلَاثَةُ أَوجُهٍ[١١]:

أَحَدُهَا: وهو المشهُورُ عِندَ **المُعْرِبِينَ**: أنَّها نَعتُ مَصدَرٍ مَحذُوفٍ؛ أي: خَشيَةً كَخَشيَةِ الله.

---

[١] إليه ذهب الرّضي في شرح الكافية: ٤٤٤-٤٤٥، وانظر القول في التّبيان: ٣٧٣/١، والبحر: ١٩٩/٧.

[٢] الكلام من قوله: «وقيل: إنّها هنا ظرف زمان....» إلى هنا منقولٌ من التّبيان: ٣٧٣/١.

[٣] في الآية (١٧)، انظر (أ): ١٩/أ، و(ط): ١٥٩/١-١٦٠.

[٤] انظر الكتاب: ٢٣٤/٤.

[٥] انظر الإيضاح العضدي: ٣١٩، وإليه ذهب ابن السّرّاج وابن جنّي وتبعهم أبو البقاء وابن هشام، وعبارة ابن مالك: «ظرف بمعنى «إذ» فيه معنى الشّرط عند أبي علي». انظر الأصول: ١٥٧/٢، والخصائص: ٣٩٢/٢، والتّبيان: ٣٣/١، وشرح التّسهيل: ١٠٢/٤، المغني: ٣٦٩.

[٦] وهو ردُّ أبي حيّان في البحر: ١٩٩/٧، والارتشاف: ١٨٩٧/٤.

[٧] أي ما بعد «إذا» الفجائيّة و«ما» النّافية.

[٨] أي: «لـمّـا». وفي البحر بعد أن ذكر أبو حيّان أنّ ما بعد «ما» و«إذا» لا يعمل فيما قبلهما قال: «ولا يمكن أن يعمل في «لمّا» الفعل الّذي يليها؛ لأنّ «لمّا» مضافة إلى الجملة بعدها». البحر: ١٩٩/٧.

[٩] انظر شرح المقدّمة المحسبة: ١٨٢/١، وشرح الكافية الشّافية: ٩٩٥/٢.

[١٠] الهمذاني في الفريد: ٣٠٢/٢، وانظر البحر: ١٩٩/٧، ومنه نقل السمين.

[١١] انظر الوجه الأوّل في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٣/١، ومجمع البيان: ١١١/٣، والبيان: ٢٦٠/١، والتّبيان: ٣٧٤/١، والثّالث في الكشّاف: ٢٤٧، وتفسير النّسفي: ٣٧٥/١، والأوّل والثّالث في الفريد: ٣٠٢/٢، وتفسير البيضاوي: ٨٥/٢، والأوجه الثّلاثة في البحر: ٢٠٠/٧.

والثَّانِي: وهو المقَرَّرُ من مَذهَبِ **سِيبَوَيهِ**[١] غَيرَ مَرَّةٍ[٢]: أنَّها فِي مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ مِن ضَمِيرِ الخَشيَةِ المحذُوفِ؛ أي: يخشَونَها النَّاسَ؛ أي: يخشَونَ الخَشيَةَ النَّاسَ مُشبِهَةً خَشيَةَ الله.

والثَّالِثُ: «أنَّها في مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ مِن الضَّمِيرِ في «يَخْشَوْنَ»؛ أي: يَخْشَونَ النَّاسَ مِثلَ أَهلِ خَشيَةِ الله؛ أي: مُشبِهِينَ لِأَهلِ خَشيَةِ الله أو أَشَدَّ خَشيَةً؛ أي: أَشَدَّ خَشيَةً مِن أَهلِ خَشيَةِ الله، و«أَشَدَّ» مَعطُوفٌ على الحَالِ». قَالَه **الزَّمَخشَرِيُّ**[٣]. ثمَّ قَالَ: «فإنْ قُلتَ: لِمَ عَدَلْتَ عن الظَّاهِرِ وهو كَونُه صِفَةً للمَصدَرِ ولم تُقَدِّرْه: يَخْشَوْن خَشيَةً [مِثلَ خَشيَةِ][٤]، الله بمَعنَى: مِثلَ مَا يخشَى الله؟ قُلتُ: أَبَى ذلك قَولُه: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾؛ لأنَّه ومَا عُطِفَ عليه في حُكمٍ وَاحِدٍ، ولو قُلتَ: «يخشَونَ النَّاسَ أَشَدَّ خَشيَةً» لَمْ يَكُنْ إلَّا حَالاً عن[٥] ضَمِيرِ الفَرِيقِ، ولم يَنتَصِبِ انتِصَابَ المصدَرِ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: «خَشِيَ فُلَانٌ أَشَدَّ خَشيَةً» فتَنصِبُ «خَشيَةً» وأنت تُرِيدُ المصدَرَ، إنَّما تَقُولُ: «أَشَدَّ خَشيَةٍ» فَتَجُرُّها، وإذا نَصَبْتَها لم يَكُنْ «أَشَدَّ خَشيَةً» إلَّا عِبَارةً عن الفَاعِلِ حَالاً منه، اللَّهم إلَّا أن تَجْعَلَ الخَشيَةَ خَاشِيَةً، على حَدِّ قَولِهم[٦]: «جَدَّ جِدُّه»، فَتَزعُم أنَّ مَعنَاه: يخشَونَ النَّاسَ خَشيَةً مِثلَ خَشيَةِ [الله أو خَشيَةً][٧] أَشَدَّ خَشيَةً من خَشيَةِ الله، ويجُوزُ على هذا أن يَكُونَ مَحَلُّ «أَشَدَّ» مَجرُوراً عَطفاً على «خَشيَةِ الله»[٨]، تُرِيدُ كَخَشيَةِ الله أو كَخَشيَةٍ أَشَدَّ خَشيَةً[٩] منها». انتَهَى.

---

[١] لأن كاف التشبيه عند سيبويه حرف لا اسم، انظر الكتاب: ٢/٢٩٣، وشرح السيرافي: ٥/٩٣، والجنى الداني: ٧٨-٧٩، وتمهيد القواعد: ٦/٣٠٠٥.

[٢] في الآية: (١٧) و(٧٣) و(١١٣) و(١٤٦) و(١٨٧) و(١٩٨) و(٢٦٤) و(٢٨٢) من البقرة، و(٤٠) من آل عمران، انظر (أ): ١٨/ب، ٣١/أ، ٤٩/أ، ٥٨/ب، ٧٢/أ، ٧٦/أ، ١٠٦/ب، ١١٤/أ، ١٤٤/أ، و(ط): ١/١٥٤-١٥٥، ٢/٤٣٥، ٧٥-٧٦-١٦٩-٣٠٠-٣٣٢-٥٨٥-٦٥٢، ٣/١٦٢.

[٣] الكشّاف: ٢٤٧.

[٤] زيادة من (ط)، ومن الكشّاف، وقد تابع السّمين شيخه في إسقاطها.

[٥] في (ط): من.

[٦] انظر أمالي ابن الحاجب: ١/١٣٧، وشرح الشّافية للرّضي: ٢/٨٨، وتخليص الشواهد: ٢١٥.

[٧] زيادة من الكشّاف.

[٨] أجازه النّحّاس وأبو البقاء والهمذاني والبيضاوي، انظر إعراب القرآن للنّحّاس: ١/٢٢٦، والتّبيان: ١/٣٧٤، والفريد: ٢/٣٠٢، وتفسير البيضاوي: ٢/٨٥.

[٩] سقطت من (ح) و(ط).

ويجوزُ نصبُ «خشيةً» على وَجهٍ آخَرَ، وهو العَطفُ على مَحَلِّ الكَافِ، وينتَصِبُ «أَشَدَّ» حِينَئِذٍ على الحَالِ مِن «خَشيَةً»؛ لأنَّه في الأَصلِ نَعتُ نَكِرةٍ قُدِّمَ عليها[1]، والأصلُ: يخشَون النَّاسَ مِثلَ خَشيَةِ الله أو خَشيَةً أَشَدَّ منها. فَلَا يَنتَصِبُ «خَشيَةً» تمييزاً حتَّى يَلزَمُ منه مَا ذَكَرَه **الزَّمَخشَرِيُّ** ويُعْتَذَرُ عنه، وقد تَقَدَّمَ[2] نَحوٌ من هذا عِندَ قَولِه: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[3] [البقرة: ٢٠٠].

والمصدَرُ مُضَافٌ إلى المفعُولِ، والفَاعِلُ مَحذُوفٌ؛ أي: كَخَشيَتِهِم اللَّهَ[4].

و﴿أَو﴾: تحتَمِلُ الأَوجُهَ المذكُورَةَ في قَولِه: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[5] [البقرة: ٧٤]، ويجُوزُ أن تَكُونَ للتَّنوِيعِ، يَعنِي أنَّ منهم مَنْ يَخشَاهُم كَخَشيَةِ الله، ومنهم مَنْ يخشَاهم أَشَدَّ خَشيَةً من خَشيَةِ الله[6].

و﴿لَولَا أَخَّرْتَنَا﴾: «لولا» تَحضِيضِيَّةٌ.

وقَرَأَ ابنُ كَثِيرٍ والأَخَوَانِ[7]: «لَا يُظْلَمُونَ» بالغَيبَةِ جَرياً على الغَائِبِينَ قَبلَه، والبَاقُون بالخِطَابِ التِفَاتاً.

و﴿فَتِيلًا﴾: قد تَقَدَّمَ إعرَابُه[8].

---

[1] قاله أبو حيّان، انظر البحر: ٧/٢٠٠-٢٠١، وأجاز النّحّاس ومكّي وابن الأنباري وأبو البقاء وغيرهم أن يكون «أشدّ» معطوفاً على محلّ الكاف، انظر إعراب القرآن للنّحّاس: ١/٢٢٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/٢٠٣، والبيان: ١/٢٦٠، والتّبيان: ١/٣٧٤.

[2] غير واضحة في (أ)، وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[3] ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾، انظر (أ): ٧٦/ب، ٧٧/أ، و(ط): ٢/٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١.

[4] الكلام من قوله: «كخشية الله فيه ثلاثة أوجه...» إلى هنا منقول من البحر: ٧/٢٠٠-٢٠١.

[5] ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾، ذكر فيها وفي قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ﴾ خمسة أوجه: الأوّل: أن تكون للتّفصيل؛ أي: منهم من يخشى النّاس كخشية الله ومنهم من يخشاهم أشدّ خشية من خشية الله، وقريبٌ منه معنى التّنويع الّذي ذكره، والثّاني: الإبهام؛ أي: أنّ الله أبهم تشبيههم بهؤلاء أو بهؤلاء، الثّالث: الشّك، والرّابع: الإباحة، والخامس: التّخيير، وزاد الكوفيّون معنيين: الأوّل: أن تكون بمعنى الـ «واو»، والثّاني: بمعنى «بل»، انظر (أ): ٢٠/أ، ٣١/أ، (ط): ١/١٦٧-٤٣٦.

[6] انظر البحر: ٧/٢٠١.

[7] وأبو جعفر وخلف، انظر السّبعة: ٢٣٥، والنّشر: ٢/٢٥٠، والإتحاف: ١/٥١٦.

[8] في الآية (٤٩) من النّساء، ذكر لـ «فتيلاً» وجهين: أن تكون مفعولاً ثانياً، أو نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، انظر (أ): ٢١٠/ب، و(ط): ٣/٧٠٢.

قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النِّساء: ٧٨].

قوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ﴾: «أَينَ» اسمُ شَرطٍ يجزِمُ فِعلَينِ، و«مَا» زَائِدَةٌ على سَبِيلِ الجَوَازِ مُؤَكِّدَةٌ لها[1]، و«أَينَ» ظَرفُ مَكَانٍ، و«تَكُونُوا» مَجزُومٌ بها، و«يُدْرِكْكُم» جَوَابُه.

والجُمهُورُ على جَزمِه؛ لأنَّه جَوابُ الشَّرطِ، وطَلْحَةُ بنُ سُلَيمَانَ[2]: «يدرِكُكُم» بِرَفعِه، فَخَرَّجَه **المُبَرِّدُ**[3] على حَذْفِ الفَاءِ؛ أي: فَيُدْرِكْكُم الموتُ.

ومِثلُه قَولُ الآخَرِ[4]: [الرَّجز]

يَا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوْكَ تُصْرَعُ

وهذا تخريجُ **المُبَرِّدِ**[5]، **وسِيبَوَيهِ**[6] يَزعُمُ أنَّه ليسَ بجَوَابٍ، إنَّما هو دَالٌّ على الجَوَابِ والنِّيَّةُ به التَّقدِيمُ.

---

[1] تزاد «ما» بعد أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، وزيدت جوازاً مع «أين»؛ لأن «أين» لا تلزم الإضافة، والأكثر في «أين» أن تتصل بها «ما»، انظر شرح المقدمة المحسبة: ٢٤٧/١، وشرح المفصل: ٢٦٩/٤-٢٧٠، والمغني: ٣٢٩-٤١٣.

[2] في مختصر ابن خالويه: ٣٣، والمحتسب: ١٩٣/١، والمحرّر: ٨٠/٢، ومجمع البيان: ١١٢/٣، وضعّفها ابن جنّي وابن عطيّة والطّبرسي.

وطلحة بن سليمان: هو طلحة بن سليمان الرازي المعروف بطلحة السمان، كان مقرئاً، قرأ على فياض بن غزوان، انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤٨٣/٤، وغاية النهاية: ٣٤١/١.

[3] انظر المقتضب: ٧٠/٢-٧١-٧٢، وحذف الفاء في مثل هذا الموضع مذهب الكوفيّين وابن السّرّاج وغيرهم، وحمل القراءة على هذا التخريج ابن جنّي والزّمخشري والمهدوي والطّبرسي وأبو البقاء وغيرهم، قال ابن جني: «هو لعمري ضعيفٌ في العربيَّة، وبابه الشّعر والضّرورة، إلّا أنّه ليس بمردودٍ؛ لأنّه قد جاء عنهم». وأجاز ابن مالك حمل القراءة على حذف الفاء ونسبها لسيبويه على أنها أحد وجهين أجازهما، انظر معاني القرآن للفرّاء: ٢٣٢/١، والأصول: ٤٦٢/٣، والمحتسب: ١٩٣/١، والكشّاف: ٢٤٨، والتحصيل: ٣٠٣/٢، ومجمع البيان: ١١٢/٣، والتّبيان: ٣٧٤/١، وشرح التسهيل: ٧٨/٤، وتوضيح المقاصد: ١٢٨٠/٣.

[4] البيت لجرير في الكتاب: ٦٧/٣، وشرح التّسهيل: ٧٨/٤، ولم أقف عليه في ديوانه، ولجرير أو لعمرو بن خثارم البجلي في المقاصد النّحويّة: ١٩٢٠/٤، وخزانة الأدب: ٢٣/٧-٢٤، وبلا نسبة في المقتضب: ٧٢/٢، والأصول: ١٩٢/٢، والجليس الصّالح: ٤٤، وما يجوز للشّاعر: ٢٥٠، وأمالي ابن الشّجري: ١٢٥/١، وضرائر الشّعر: ١٦٠.

[5] انظر المقتضب: ٧٢/٢.

[6] انظر الكتاب: ٦٧/٣.

وفي البَيتِ تَخرِيجٌ آخَرُ، وهو أنْ يكُونَ «تُصرَعُ»[١] المرفُوعُ خَبَراً لـــ «إنَّك»، والشَّرطُ مُعتَرِضٌ بينَهما، وجَوَابُه ما دَلَّ عليه قَولُه: «إنَّك تُصْرَعُ»[٢]، كَقَولِه: ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللهُ لَمُهْتَدُونَ﴾[٣] [البقرة: ٧٠].

وخَرَّجَه **الزَّمَخشَرِيُّ**[٤] على التَّوهُّمِ[٥]، فإنَّه قَالَ: «ويَجوزُ أنْ يُقَالَ: حُمِلَ على مَا يَقَعُ مَوقِعَ «أَينَمَا تَكُونُوا»، وهو «أَينَمَا كُنتُم»، كَمَا حُمِلَ «ولَا نَاعِبٍ»[٦] على ما يَقَعُ مَوقِعَ «ليسُوا مُصلِحِينَ» وهو «ليسُوا بمصلِحِينَ»[٧] فرَفَعَ كما رَفَعَ **زُهَيرٌ**[٨]: [البسيط]

يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ

---

[١] في (ط): يصرع.

[٢] هو تخريج سيبويه ذاته؛ لأنّ سيبويه حين قدّر أنّ الجواب محذوفٌ جعل «تصرع» جواباً لـ «إنّ»، وعند ذلك تكون جملة «إنْ يصرع أخوك» اعتراضيّة بين اسم «إنّ» وخبرها، وانظر اللّباب: ٥٩/٢.

[٣] ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾.

[٤] الكشّاف: ٢٤٨.

[٥] العطف على التّوهّم: هو أن يتوهّم أنّ المعطوف عليه على حالة يصحّ الاتّصاف بها دون تأويل في الكلام، ويسمى في القرآن العطف على المعنى أدباً، وقيل: لابدّ في العطف على المعنى من تأويل الكلام، انظر الخصائص: ٤٢٥/٢، والمغني: ٥٥٣، وتمهيد القواعد: ١٢٤٨/٣، وهمع الهوامع: ٢٣١/٣.

[٦] أراد قول الأخْوَصِ الرّياحِيّ: مَشَائِيْمُ لَيسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

انظر الكتاب: ٣٠٦/١، والحماسة البصريّة: ٢٨٩/٢، وشرح شواهد المغني: ٨٧١/٢-٨٧٢، وخزانة الأدب: ١٥٨/٤-١٥٩، ومشائيم: جمع مشؤوم، والنّاعب: صوت الغراب، وصف القوم بالشّؤم وأنّه لا يصلح على أيديهم أمر، فغرابهم لا ينعب الا بتفريقهم، وهو شاهد على تقدير جارٍّ محذوف والعطف عليه بالتّوهّم؛ أي: ليسوا بمصلحين، وروي «ناعبٌ» بالرّفع على القطع، وبالنّصب عطفا على «مصلحين»، ولا يجوز العطف على التّوهم عند المبرّد في هذا الموضع؛ لأنّ حرف الجرّ لا يضمر، انظر المقتضب: ٣٣٦/٢.

[٧] قوله: «وهو «ليسُوا بمصلِحِينَ» » سقط من (ح).

[٨] في ديوانه: ١١٥، وفي الكتاب: ٦٦/٣، والكامل: ١١٢/١، والزّاهر: ٤٩٣/١، وأمالي القالي: ١٩٣/١، وزهر الآداب: ٧٦١/٣، والحماسة المغربيّة: ١٣٥/١، وهو في مدح هَرِم بن سِنان، وصدره: وَإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ، والخليل: الفقير، والحرم: إذا كان يحرم ولا يعطي.

وزهير: هو زهير بن أبي سُلمى ربيعة بن رياح المُزْني، من مضر، حكيم الشعراء في الجاهلية، كان أبوه شاعرا، وخاله شاعرا، وأخته سلمى شاعرة، وابناه كعب وبجير شاعرين، وأخته الخنساء شاعرة، كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة فكانت قصائده تسمى «الحوليّات»، انظر الأعلام: ٥٢/٣، ومعجم المؤلفين: ١٨٦/٤.

وهو قَولُ نَحْوِيٍّ سِيْبِيٍّ[١]». يعني مَنسُوبٌ **لِسِيبَوَيهِ**، فَكَأنَّه قَالَ: «أَينَمَا كُنتُم»، وفِعلُ الشَّرطِ إذا كَانَ مَاضِيَاً لَفظَاً جَازَ في جَوَابِه المضَارِعِ الرَّفعُ والجَزمُ[٢]، كَقَولِ **زُهَيرٍ**: [البسيط]

وَإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسأَلَةٍ يَقُوْلُ. . . . . .

وَفِي رَفعِهِ الوَجهَانِ المذكُورَانِ عَن **سِيبَوَيهِ والمُبَرِّدُ**.

ورَدَّ عليه **الشَّيخُ**[٣] بأنَّ العَطفَ على التَّوَهُّمِ لَا يَنقَاسُ[٤]، ولِأَنَّ قَولَه يُؤَدِّي إلى حَذفِ جَوَابِ الشَّرطِ، ولَا يُحْذَفُ إلَّا إذا كَانَ فِعلُ الشَّرطِ مَاضِيَاً[٥]، لَو قُلتَ: «أنتَ ظَالِمٌ إنْ تَفعَلْ» لم يجُزْ، وهذا كَمَا رَأيتَ مُضَارِعٌ.

وفِي هَذَا الرَّدِّ نَظرٌ لَا يَخْفَى[٦].

﴿وَلَو كُنتُمْ﴾: قَالُوا[٧]: هي بمعنَى «إنْ»، وجَوَابُها مَحذُوفٌ؛ أي: لَأَدرَكَكُم.

وذَكَرَ **الزَّمَخشَرِيُّ**[٨] فيه قَولَاً غَرِيبَاً من عِندِ نَفسِه[٩] فَقَالَ: «ويجوزُ أن يَتَّصِلَ بِقَولِه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾؛ أي: لا تُنقَصُونَ شَيئَاً مِمَّا كُتِبَ مِن آجَالِكُم[١٠] أينَمَا تكُونُوا في مَلَاحِمِ حُرُوبٍ أَو غَيرِها، ثمَّ ابتَدَأَ بقَولِه: ﴿يُدْرِكْكُّمُ الموتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾، والوَقفُ على هذا الوَجهِ [على][١١] «أينَمَا تكُونُوا»[١٢]». انتهى.

---

[١] أي: الحمل على التّوهم في قوله: «ولا ناعب»، انظر الكتاب: ٣٠٦/١.

[٢] انظر المفصّل: ٣٢٧، والبديع: ٦٣١/١.

[٣] انظر البحر: ٢٠٥/٧.

[٤] وجعله الكسائي والفرّاء قياساً، انظر الارتشاف: ١٢٠٢/٣، والمساعد: ٢٨٩/١.

[٥] عند البصريّين والفرّاء، إلّا في الضّرورة، وأجاز الكوفيّون حذفه قياساً، وقيل: وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على أَن الْمُتَقَدّم هو الْجَواب، وهو غير جائز عند البصريين؛ لأن الشرط له الصدر، انظر الارتشاف: ١٨٧٩/٤، والمغني: ٧٠٥-٧٠٦، وهمع الهوامع: ٥٦٠/٢.

[٦] لأنّ الزّمخشريّ عندما خرّج الآية على العطف على التّوهّم ظهر أنّه أخذ بمذهب الكوفيّين في قياس العطف على التوهم، وإنّه حيث حمل الآية على التّوهّم جعل فعل الشّرط ماضياً فجاز أن يكون الجواب مضارعاً وجاز أن يحذف.

[٧] أبو حيّان في البحر: ٢٠٤/٧.

[٨] الكشّاف: ٢٤٨.

[٩] في (ظ): قولاً غريباً من غير تقييد.

[١٠] مطموسة في (أ)، وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[١١] زيادة من (ط) والكشّاف.

[١٢] انظر منار الهدى: ١٨٧/١.

ورَدَّ عليه **الشَّيخُ**[١] فَقَالَ: ((هذا تَخرِيجٌ ليسَ بمستَقِيمٍ، لا من حَيثُ المعنَى ولَا من حَيثُ الصِّنَاعَةُ النَّحوِيَّةُ، أمَّا من حيثُ المعنَى فإنَّه لا يناسِبُ أن يكُون مُتَّصِلاً بقولِه: ﴿وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾؛ لأنَّ انتِفَاءَ الظُّلمِ ظَاهِرَاً إنَّما هو في الآخِرَةِ؛ لِقَولِه: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنيَا قَلِيلٌ والآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى﴾، وأمَّا من حيثُ الصِّنَاعَةُ النَّحوِيَّةُ فإنَّ ظَاهِرَ كَلَامِه يَدُلُّ على أنَّ ((أينما تكُونُوا)) مُتَعَلِّقٌ بقولِه: ﴿ولا تُظْلَمُونَ﴾ بمعنَى مَا فَسَّرَه، وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ أَسمَاءَ الشَّرطِ لها صَدرُ الكَلَامِ فلا يَتَقَدَّمُ عَامِلُها عليها[٢]، فإنْ وَرَدَ مِثلُ: ((اضرِبْ زيداً متى جَاءَ)) قُدِّرَ لَه عَامِلٌ يَدُلُّ عليه ((اضرِبْ)) لا نَفسُ ((اضرِبْ)) المتَقَدِّمِ)).

فإنْ قِيلَ: فكذلك يُقَدِّرُ **الزَّمَخشَرِيُّ** عَامِلَاً يدُلُّ عليه ((ولا تُظْلَمُون)) تقدِيرُه: أينما تكُونُوا فلا تظلَمُون، فحذفَ ((فلا تظلمون)) لِدِلَالَةِ ما قَبلَه عليه، فيخلُصُ من الإشكَالِ[٣] المذكُورِ.

قيلَ: لا يمكن ذلك؛ لأنَّه حِينَئِذٍ يحذفُ جَوَابَ الشَّرطِ وفِعلُ الشَّرطِ مُضَارِعٌ، وقد تقدَّمَ أنَّه لا يكون إلَّا مَاضِيَاً، وفي هذا الرَّدِّ نَظرٌ؛ لأنَّه أرادَ تَفسِيرَ المعنَى.

قولُه: ((لا يَنَاسِبُ أن يكونَ مُتَّصِلَاً بقولِه: ﴿ولا تُظْلَمُونَ﴾)) ممنُوعٌ، بل هو مُنَاسِبٌ، وقد أوضَحَه **الزَّمَخشَرِيُّ** بما تَقَدَّمَ أحسَنَ إيضَاحٍ.

والجُملَةُ الامتِنَاعِيَّةُ في مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ؛ أي: أينما تكُونُوا من الأمكِنَةِ يدرِكْكُم الموتُ، ولو كَانَت حَالُكُم أنَّكُم في هذه البُرُوجِ، فيُفْهَمُ أنَّ إدرَاكَه لهُم في غَيرِها بِطَرِيقِ الأَوْلَى والأَحْرَى، وقَرِيبٌ منه[٤]: ((أعطُوا السَّائِلَ ولو على فَرَسٍ)). والجُملَةُ الشَّرطِيَّةُ تحتَمِلُ وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أنَّها لَا محلَّ لها من الإعرَابِ؛ لأنَّها استِئنَافُ إخبَارٍ، أَخبَرَ تعالى أنَّه لَا يفوتُ الموتَ أَحَدٌ، ومنه قَولُ **زُهَيرٍ**[٥]: [الطَّويل]

ومَنْ هَابَ أَسبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَهُ ولَو رَامَ أَسبَابَ السَّمَاءِ بسُلَّمِ

والثَّانِي: أنَّها في مَحلِّ نَصبٍ بالقَولِ قَبلَها[٦]؛ / أي: قُلْ مَتَاعُ الدَّنيا قَلِيلٌ، وقُلْ أيضاً: أينَما تكُونُوا. ٢١٤/ب

---

[١] انظر البحر: ٢٠٥/٧-٢٠٦.

[٢] انظر شرح المفصل: ٢٤٧/٥، وأمالي ابن الحاجب: ٦١٧/٢، والتذييل والتكميل: ٢٧٩/٨، وتقدم شيء من ذلك في الصفحة: (١٧)، الحاشية: (١).

[٣] غير واضحة في (أ)، وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[٤] لم أجده بهذا اللّفظ، بل بلفظ: ((ولو جاء على فرس))، وبلفظ: ((وإن جاء على فرس))، انظر موطّأ مالك: ٩٩٦/٢، باب: ((التغريب في الصدقة))، وجامع الأصول: ٤٥٤/٦، فصل: ((الحث على الصدقة وآدابها)).

[٥] في ديوانه: ١١١، وفي جمهرة أشعار العرب: ١٧٤، وشرح المعلّقات التّسع: ٢١٠، والجليس الصّالح: ١٥٤، ومعناه: لا فرار من الموت ولو صعد الفارّ إلى السّماء، وروي: ((ولو نال))، و ((وإن يرق)) بدل ((ولو رام)).

[٦] انظر معاني القرآن للزّجّاج: ٧٩/٢.

والجُمهُورُ على «مُشَـيَّدَةٍ» بفَتحِ اليَاءِ اسـمَ مَفعُولٍ، ونُعَيْمُ بنُ مَيْسَـرَةَ[١] بِكَسـرِهَا، نسَـبَ الفعلَ إليها مَجَازًا، كَقَولِهم[٢]: «قَصِـيدَةٌ شَـاعِرَةٌ»، والموصُـوفُ بذلك أهلُها، وإنَّما عَدَلَ إلى ذلك مُبَالَغَةً في الوَصفِ.

والبُرُوجُ: الحُصُـونُ، مَأخُوذَةٌ من «التَّبرُّجِ» وهو الإظهَارُ، ومنه: ﴿غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾[٣] [النّور: ٦٠]، والبَرَجُ في العَينِ: سَعَتُها[٤]، ومنه قَولُ **ذِي الرُّمَّةِ**[٥]: [البسيط]

بَيْضَاءُ فِيْ بَرَجٍ صَفْرَاءُ في غَنَجٍ كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبُ

وقَولُهم: «ثَوبٌ مُبَرَّجٌ»؛ أي: عليه صُـورُ[٦] البُرُوجِ كقَولِهم: «مِرْطٌ مُرَجَّلٌ»؛ أي: عليه [صُـورُ الرِّجَالِ، يُروَى بالجِيمِ والحَاءِ][٧].

والمُشَيَّدَةُ: المصنُوعَةُ بالشِّيْدِ وهو الجِصُّ[٨]، ويقالُ: «شَادَ البِنَاءَ وشَيَّدَه»، كَرَّرَ العَينَ للتَّكثِيرِ[٩].

---

[١] أي: مُشَيِّدة، وهي في مختصر ابن خالويه: ٣٣، والكشّاف: ٢٤٨، والبحر: ٢٠٦/٧.

ونعيم بن ميسـرة: هو أبو عمرو وقيل: أبو عمر النحوي الكوفي المقرئ، سـكن الري، توفي بالري سـنة ١٧٤هـ، انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤٦١/٨، وإنباه الرواة: ٣٥٢/٣، والوافي بالوفيات: ٩٨/٢٧.

[٢] انظر الكشّاف: ٢٤٨، وتفسير الرازي: ١٤٥/١٠، والفريد: ٣٠٤/٢.

[٣] ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾.

[٤] مع شدة سواد سوادها وبياض بياضها، انظر مقاييس اللّغة: ٢٣٨/١، وعمدة الحفّاظ: ١٧٢/١.

[٥] ديوانه: ٣٣، وهو له في المعاني الكبير: ٣٦١/١، وقواعد الشّعر: ٨٣، والتّشبيهات: ١٨، وحلية المحاضرة: ١٠٦، والصّناعتين: ٣٧٧، وخزانة الأدب: ٢٤١/١١، وهو في وصف صفاء اللّون ونقائه، فالبشرة بيضاء تشوبها الصُّفرة.

وذو الرمة: هو غَيْلَانُ بنُ عُقْبَةَ بنِ بُهَيْسٍ، من فحول الشعراء، مصري النسب، والرمة: الحبل، لقب بذلك لأنه أتى ميَّة صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل فاستسقاها فقالت: «اشرب يا ذا الرمة»، فلقب به، وفد على الوليد، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، مات سنة ١١٧هـ، انظر طبقات فحول الشعراء: ٥٣٤/٢، وتاريخ دمشق: ١٤٨/٤٢، وسير أعلام النبلاء: ٢٦٧/٥.

[٦] مطموسة في (أ)، وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[٧] غير واضحة في (أ) بسبب التّصوير، وأثبتّها من بقيّة النّسخ، والمرط: الإزار، والمرحّل: صور رحال الإبل، انظر النّهاية في غريب الحديث: ٣١٤/٣، ومجمع بحار الأنوار: ٥٦٥/٤.

[٨] عن عكرمة وأبي سليمان الدّمشقيّ، وقيل: معناها المطوّلة، وقيل: الحصينة، وقيل غير ذلك من معانٍ، انظر الغريبين: ١٠٥٠/٣، والتّحصيل: ٢٩٥/٢، وزاد المسير: ٣٠٢.

[٩] انظر تفسـير الماتريدي: ٢٦٤/٣، والمحرّر: ٨١/٢، وقال بعض الكوفيّين: التّخفيف والتّثقيل أصـلهما واحد، قال الفرّاء: «يشـدّد ما كان من جمع.... فإن كان الفعل يتردّد في الواحد ويكثر جاز فيه التّشـديد والتّخفيف...و«قصـر مشيدٍ» يجوز فيه التّشديد؛ لأنّ التّشييد بناء، فهو يتطاول ويتردّد». انظر معاني القرآن له: ٢٧٧/١، والهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٣٩٠/٢.

ومن مَجِيءِ «شَادَ» قَولُ **الأَسوَدِ**[١]: [الخفيف]

شَادَهُ مَرمَرَاً وجَلَّلَهُ كِلْـ سَاً فَلِلْطَّيرِ في ذُرَاهُ وُكُوْرُ

ويُقَالُ: «أَشَادَ» أيضاً، فيكُونُ «فَعَل» و«أَفْعَلَ» بمعنىً[٢].

ووقفَ أبو عَمْرٍو والكِسَائِيُّ[٣] بخِلَافٍ عنه على «ما» في **قوله: ﴿فَمَا لِهَؤُلَاءِ﴾**، وفي قولِه: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾[٤] [الفرقان: ٧]، وفي قولِه: ﴿مَالِ هَذَا الكِتَابِ﴾[٥] [الكهف: ٤٩]، وفي قولِه: ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٦] [المعارج: ٣٦]. والبَاقُونَ على اللَّامِ الَّتي للجَرِّ دونَ مجرُورِهَا إتِّبَاعَاً للرَّسمِ.

وهذا يَنبَغِي ألَّا يجوزَ[٧]-أعني الوَقفَينِ-؛ لأنَّ الأوَّلَ يُوقَفُ فيه على المبتَدَأِ دونَ خَبَرِه، والثَّاني يُوقَفُ فيه على حَرفِ الجَرِّ دُونَ مجرُورِه، وإنَّما يجوزُ ذلك لضَرُورَةِ قَطعِ النَّفَسِ أو ابتِلَاء[٨].

---

[١] لم أقف على أحد نسب البيت للأسود، وهو لعَدِيّ بن زيدٍ العبَادِيّ في ديوانه: ٨٨، وهو له في مجاز القرآن: ٥٣/٢، والشّعر والشّعراء: ٢٢٠/١، وحماسة البحتري: ١٨٩، والكامل: ٨٥/١، والاختيارين: ٧١١-٧١٢، والمرمر: كل ما ملس، والكلس: الرّماد.

والأسود: هو أبو نَهْشَل، هو الأسود بن يعفر النهشلي الدارمي التميمي، شاعر جاهلي، من سادات تميم، من أهل العراق، كان فصيحاً جواداً، أدرك الجاهلية والإسلام ولم يسلم، نادم النعمان بن المنذر، ولما أسن كفّ بصره، ويقال له: أعشى بني نهشل، انظر المؤتلف والمختلف: ١٨، والإكمال في رفع الارتياب: ٣٣٥/٧، ومعجم الشعراء العرب: ٥٣٠.

[٢] انظر أساس البلاغة: ٥٢٩/١.

[٣] انظر التّيسير: ٦١، وتحبير التّيسير: ٢٦٤، ومنار الهدى: ١٨٧/١.

[٤] ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾.

[٥] ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾.

[٦] ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾.

[٧] قال أبو حيان: «لا ينبغي تعمّد ذلك». البحر: ٢٠٨/٧.

[٨] من قوله: «ووقف أبو عمرو...» إلى هنا سقط من (ح)، ولعلّ قوله: «أو ابتلاء» تحريف، والمراد: «لا ابتداء»، فقد جاء في المحرر: «هذا كله بحسب ضرورة وانقطاع نفس، وأمّا أن يختار أحدٌ الوقف فيما ذكرناه ابتداءً فلا». وقد نقل السّمين منه ومن البحر، وربّما أراد بالابتلاء الاضطرار للوقف، قال مكّي: «إنّما تكلّم النّاس فيه على الاضطرار وانقطاع النّفس». وحكى الكسائي أنَّ «مال» جارية مجرى: «ما بال»، و«ما شأن»، وأنَّ قولهم: «مَالِ زَيد»، و«ما بَالُ زَيد»؛ بمعنى واحد، وذهب الفرّاء إلى أنّ «مال» كثرت في الكلام حتّى توهّموا أنّها كلمة واحدة، والصّحيح أنّ اللّام جارّة، انظر معاني القرآن للفرّاء: ٢٧٨/١، والهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٣٩١/٢-١٣٩٢، والمحرّر: ٨١/٢، والبحر: ٢٠٨/٧، ومنار الهدى: ١٨٧/١.

قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النِّساء: ٧٩].

قَولُه: ﴿مَا أَصَابَكَ﴾: في «مَا» هذه قَولَانِ[١]:

أَحَدُهما: أنَّها شَرطِيَّةٌ، وهو قَولُ **أبِي البَقَاءِ**[٢]، وضَعَّفَ أن تَكُونَ مَوصُولةً، قالَ: «ولا يَحْسُنُ أن تكُونَ بمعنَى الَّذِي؛ لِأنَّ ذلك يقتَضِي أن يكُونَ المصِيبُ لهم مَاضِيَاً مُخَصَّصَاً، والمعنَى على العُمُومِ، والشَّرطِيَّةُ أَشبَهُ، والمرَادُ بالآيةِ الخِصْبُ والجَدْبُ[٣]، ولذلك لم يَقُلْ: مَا أَصَبْتَ». انتَهَى.

يعنِي أنَّ **بَعضَهم**[٤] يقُولُ: إنَّ المرَادَ بالحَسَنَةِ الطَّاعَةُ، وبالسَّيِّئَةِ المعصِيَةُ، ولو كَانَ هذا مُرَاداً لقَالَ: «ما أصَبْتَ»؛ لأنَّه الفَاعِلُ للحَسَنَةِ والسَّيِّئَةِ جَمِيعَاً، فَلَا تُضَافُ إليه إلَّا بِفِعلِه لهمَا.

والثَّانِي: أنَّها مَوصُولَةٌ بمعنَى «الَّذِي»، وإليه ذَهبَ **مَكِّيٌّ**[٥]، ومَنَعَ أن تكُونَ شَرطِيَّةً، قَالَ: «وليسَتْ للشَّرطِ؛ لأنَّها نَزَلَت في شَيءٍ بعَينِه، وهو الجَدْبُ والخِصْبُ، والشَّرطُ لا يَكُون إلَّا مُبهَمَاً، يجُوزُ أَنْ يَقَعَ وألَّا يَقَعَ، وإنَّما دَخَلَتِ الفَاءُ للإبهَامِ الَّذِي في «الَّذِي»، مَعَ أنَّ صِلتَه فِعلٌ، فَدَلَّ ذلك على أنَّ الآيةَ ليسَت في المعَاصِي والطَّاعَات كَمَا قالَ أَهلُ الزَّيْغِ، وأيضاً فإنَّ اللَّفظَ «مَا أَصَابَك» ولم يَقُلْ «مَا أَصَبْتَ». انتَهَى.

والأَوَّلُ أَظهَرُ؛ لأنَّ الشَّرطِيَّةَ أَصلٌ في الإبهَامِ -كَمَا ذَكَرَ **أبو البَقَاءِ** -والموصُولَةُ فبالحَملِ عليها.

وقَولُ **مَكِّيٍّ**: «لأنَّها نَزَلَتْ في شَيءٍ بَعَينِه» هذا يقتَضِي ألَّا يُشَبَّه المَوصُولُ بالشَّرطِ؛ لأنَّه لَا يُشَبَّهُ به حتَّى يُرَادَ به الإبهَامُ لَا شَيءَ بعَينِه، وإلَّا فمتى أُريدَ به شَيءٌ بعَينِه لم يُشَبَّه بالشَّرطِ فلم تَدْخُلِ الفَاءُ في خَبَرِه، نَصَّ **النَّحويُّون** على ذلك، وفي المسأَلَةِ خِلَافٌ مُنتَشِرٌ[٦]، لَيسَ هذا مَوضِعَه، فعلى الأوَّلِ «أصَابَك» في مَحَلِّ جَزمٍ بالشَّرطِ، وعلى الثَّانِي لَا مَحَلَّ لَه؛ لأنَّه صِلَةٌ.

---

[١] انظر الوجه الأوّل في معاني القرآن وإعرابه: ٨٠/٢، والوجه الثّاني في إعراب القرآن للأخفش: ٢٦٢/١، وتفسير الطبري: ٥٦٠/٨، وإعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٧/١، والبيان: ٢٦١/١، والوجهين في المحرّر: ٨٢/٢، والفريد: ٣٠٥/٢.

[٢] التّبيان: ٣٧٤/١-٣٧٥.

[٣] روي عن ابن عبّاس وابن جريج والسّدي وابن قتيبة وقتادة، انظر تأويل مشكل القرآن: ٢٢٥، وتفسير ابن المنذر: ٨٠١/٢، وتفسير ابن أبي حاتم: ١٠٠٩/٣، والنّكت والعيون: ٥٠٩/١.

[٤] قاله أبو عالية، انظر مجمع البيان: ١١٥/٣، وزاد المسير: ٣٠٢.

[٥] انظر مشكل إعراب القرآن: ٢٠٤/١.

[٦] تقدم الحديث عن شبه الموصول بالشرط وشروط دخول الفاء في خبره في الصفحة: (٦)، الحاشية: (٤)، وانظر الأصول: ٢٧٢/٢، وشرح المفصّل: ٢٥١/١-٢٥٢، وهمع الهوامع: ٤٠٣/١-٤٠٤ وما بعدها.

و﴿مِنْ حَسَنَةٍ﴾: الكَلَامُ فيه كالكَلَامِ في قَولِه: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾[١] [البقرة: ١٠٦]، وقد تَقَدَّمَ[٢].

والفَاءُ في «فَمِنَ الله» جَوَابُ الشَّرطِ على الأَوَّلِ، وزَائِدَةٌ على الثَّانِي، والجَارُّ بَعدَها خَبَرٌ لمبتَدَأٍ مَحْذوفٍ، تَقدِيرُه: فهو من الله، والجُملَةُ: إمَّا في مَحَلِّ جَزمٍ أو رَفعٍ على حَسَبِ القَولَينِ.

واختُلِفَ في كَافِ الخِطَابِ، فقِيلَ: المرَادُ كُلُّ أَحَدٍ، وقِيلَ: الرَّسُولُ والمرَادُ أُمَّتُه، وقِيلَ: الفَرِيقُ في قَولِه: ﴿إِذَا فَرِيقٌ﴾[٣] [النِّساء: ٧٧]؛ وذلك لأنَّ «فَرِيقًا» اسمُ جَمعٍ، فله لَفظٌ ومعنىً، فَرَاعَى لَفظَه فَأَفْرَدَ،[٤] كقَولِه[٥]: [الطَّويل]

تَفَرَّقَ أَهْلَانَا بِبَيْنٍ فَمِنْهُمُ فَرِيْقٌ أَقَامَ وَاسْتَقَلَّ فَرَيْقُ

وقِيلَ[٦]: **في قَولِه: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾**: إنَّ هَمزَةَ الاستِفهَامِ مَحذُوفَةٌ، تَقدِيرُه: أفمِنْ نَفسِكَ؟ وهو كَثِيرٌ، كَقَولِه تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا﴾[٧] [الشُّعراء: ٢٢]، وقَولِه تعالى: ﴿بَازِغًا قَالَ[٨] هَذَا رَبِّي﴾[٩] [الأنعام: ٧٧]، ومنه[١٠]: [الطَّويل]

رَفَوْنِي[١١] وَقَالُوْا: يَا خُوَيْلِدُ لَا[١٢] تُرَعْ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الوُجُوْهَ هُمُ هُمُ

---

[١] ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾.

[٢] «من» للتّبعيض، وهي متعلّقة بمحذوف؛ لأنّها صفة لاسم الشّرط، ويضعف جعلها حالاً، والمجرور هو المخصّص والمبين لاسم الشّرط، وأجاز أبو البقاء أن تكون في محل نصب على التمييز والمميز «ما»، وأن تكون «من» زائدة وما بعدها حال، انظر (أ): ٤٧/ب، و(ط): ٢/٥٧-٥٨.

[٣] ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾.

[٤] الأوّل قول قتادة، والثّاني قول الزّجّاج، والثّالث لابن بحر، وقيل: هو خطاب للنّبيّ فقط، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/٧٩، والنّكت والعيون: ١/٥٠٩، وتفسير السّمعاني: ١/٤٥٠، والبحر: ٧/٢٠٨-٢٠٩.

[٥] البيت لجميل بثينة في ديوانه: ١٥٢، وفي شرح الحماسة للمرزوقي: ٩٤٣، وللتّبريزي: ٢/١٣٠، وبلا نسبة في تفسير الرّاغب: ٣/١٣٤٢، والبحر: ٧/٢٠٩.

[٦] وهي قراءة شاذّة ذكرها ابن خالويه حكايةً للكسائي عن بعضهم، انظر مختصره: ٣٤، وانظر الوجه في التّحصيل: ٢/٢٩٦، والمحرّر: ٢/٨٢، وزاد المسير: ٣٠٣، وتفسير القرطبي: ٥/٢٨٥.

[٧] ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾.

[٨] سقطت من (أ) و(ظ).

[٩] ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾.

[١٠] البيت لأبي خِرَاشٍ الهذلي في ديوان الهذليين: ٢/١٤٤، والألفاظ: ٤٣١، وحماسة البحتري: ١٢٥، والفاخر: ١٣، وللهذلي دون نسبة في إصلاح المنطق: ١١٧، وأدب الكاتب: ٥٠، وأمالي المرتضى: ٣٥٠، ورفوني: سكّنوني.

[١١] في (ظ): رموني، وهي رواية، انظر العقد الفريد: ٦/٣٥٢.

[١٢] في (ظ) و(ح): لن.

وقَولُه[١]: [المنسرح]

أَفْــرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الــكِــرَامَ وأنْ أُوْرَثَ ذَوْدَاً شَصَائِصَاً نَبَلا

تَقدِيرُه: وأَتِلكَ، وأَهَذَا رَبِّي، وأَهُمُ هُمُ، وأَأَفرَحُ، وهذا لم يُجِزْه من النُّحَاةِ إلَّا **الأَخفَشُ**[٢]، وأمَّا **غَيرُه** فلم يُجِزْه إلَّا قَبلَ «أم»[٣]، كقَولِه[٤]: [الطَّويل]

لَعَمْرُكَ[٥] مَا أَدْرِيْ وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَاً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

وَقِيلَ[٦]: ثَمَّ قَولٌ مُقَدَّرٌ؛ أي: لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُون حَدِيثَاً يَقُولُون مَا أَصَابَكَ.

وَقَرَأَتْ عَائِشَـةُ[٧]: «فَمَنْ نَفسُـكَ»، بِفَتحِ مِيمِ «مَن» وَرَفعِ السِّـينِ، على الابتِدَاءِ والخَبَرِ؛ أي: أيُّ شَيءٍ نَفسُكَ حتَّى يُنْسَبَ إليها فِعْلٌ؟

قَولُه: ﴿رَسُولًا﴾: فيه وَجهَانِ[٨]:

أَحَدُهما: أنَّه حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ.

---

[١] البيت لحضرمي بن عامر في الوحشيّات: ٢٢٤، والبيان والتّبيين: ٢٠٩/٣، والتّعازي: ٢٥٩، وأمالي القالي: ٦٧/١، وشرح أبيات المغني: ٣٤/١-٣٥، وخزانة الأدب: ٤٢٩/٣-٤٣٠، وبلا نسبة في أدب الكاتب: ٢٠٩، والأضداد: ٩٣، ورزأ: أصاب من المال، والذّود من الإبل: ما دون العشرة، والشّصائص: التي لا لبان لها، والنّبل: الصّغار، وهو يردّ على من زعم أنّه فرِح بموت أخيه، فهل يفرح بفقد إخوته الكرام ليرثهم من هذه الإبل؟

[٢] انظر معاني القرآن له: ٤٦١/٢.

[٣] وتابع ابن مالك الأخفش في جواز حذف همزة الاستفهام في الاختيار، انظر الكتاب: ١٧٤/٣-١٧٥، والمقتضب: ٢٧٤/٣، وشرح الكافية الشّافية: ١٢١٥/٣-١٢١٦-١٢١٧، والجنى الدّاني: ٣٤-٣٥.

[٤] البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ٣٦٢، وفي الكتاب: ١٧٥/٣، والكامل: ١٨١/٢، والجليس الصّالح: ١٥٦، وبلا نسبة في المحتسب: ٥٠/١، والصّاحبي: ١٣٧، وضرائر الشّعر: ١٥٨.

[٥] في (ظ): لعمري.

[٦] انظر الانتصار للباقلّاني: ٦٦١/٢، وتفسير السّمعاني: ٤٥١/١، وتفسير البغوي: ٦٦٦/١، والمحرّر: ٨٢/٢.

[٧] في البحر: ٢١٣/٧، ولكرداب عن يعقوب في زاد المسير: ٣٠٢-٣٠٣، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشّواذّ: ٣٩٧/١.

[٨] انظر الوجه الأوّل في المحرّر: ٨٢/٢، والبيان: ٢٦١/١، والبديع: ١٩٣/١، وشرح ابن الناظم: ٢٤٣، وتوضيح المقاصد: ٧١٦/٢، وهي حال مؤكدة لعاملها موافقة له لفظاً ومعنى، وانظر الوجهين في شرح السيرافي: ١٢٩/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٤/١، والتّحصيل: ٢٩٧/٢، والتّبيان: ٣٧٥/١، وتفسير القرطبي: ٢٨٧/٥، والبحر: ٢١٣/٧، وضعّف أبو حيّان الوجه الثّاني، وذهب الطّبرسي إلى أنّه منصوب بـ «أرسلناك»، انظر مجمع البيان: ١١٤/٣.

والثَّانِي: أنَّه مَصدَرٌ مُؤَكِّدٌ بمَعنَى «إرسَالٍ»، ومِن مَجِيءِ «رَسُولٍ» مَصدَراً قَولُه[١]: [الطَّويل]

لَقَدْ كَذَبَ الوَاشُونَ مَا فُهْتُ[٢] عِندَهُمْ بِسِرٍّ وَلَاْ أَرْسَلْتُهمْ بِرَسُوْلِ

أي بِإرسَالٍ، بمعنَى «رِسَالَةٍ».

و﴿لِلنَّاسِ﴾: يَتَعَلَّقُ بـ «أَرْسَلْنَاكَ»، واللَّامُ للعِلَّةِ. وأَجَازَ **أَبُو البَقَاءِ**[٣] أن يَكُونَ حَالاً من «رَسُولاً»، كَأَنَّه جَعَلَه في الأصلِ صِفَةً للنَّكِرَةِ فَقُدِّمَ عليها، وفيه نَظَرٌ[٤].

قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النِّساء: ٨٠].

و﴿حَفِيظًا﴾: حَالٌ من كَافِ «أَرسَلنَاكَ».

و﴿عليهم﴾: مُتَعَلِّقٌ بـ «حَفِيظاً»، وأَجَازَ فيه **أَبُو البَقَاءِ**[٥] مَا تَقَدَّمَ في «للنَّاسِ».

قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النِّساء: ٨١].

قوله: ﴿طَاعَةٌ﴾: في رَفعِه وَجهَانِ[٦]:

أَحَدُهما: أنَّه خَبَرُ مُبتَدَأٍ مُضمَرٍ، تَقدِيرُه: أَمرُنَا طَاعَةٌ، ولَا يَجُوزُ إظهَارُ هذا المبتَدَأِ؛ لأنَّ الخَبَرَ مَصدَرٌ بَدَلٌ من اللَّفظِ بفِعلِه[٧].

والثَّانِي: أنَّه مُبتَدَأٌ والخَبَرُ مَحذُوفٌ؛ أي: مِنَّا طَاعَةٌ، أو عِندَنَا طَاعَةٌ.

---

[١] البيت لكثيّر عزة في ديوانه: ١١٠، وفي مجاز القرآن: ٨٤/٢، والمذكّر والمؤنّث: ٢٩١/١، ومختارات شعراء العرب: ١٥/١، وبلا نسبة في الزّاهر ٣٥/١، والحجّة: ٢٤٣/٣، ويروى: «ما بحت» بدل «ما فهت»، و«برَسِيلِ» بدل «برسول»، وكلاهما بمعنى واحد.

[٢] في(ط): بحت، وهي رواية كما تقدّم.

[٣] انظر التّبيان: ٣٧٥/١.

[٤] لأنّ أبا البقاء أجاز أن يكون «رسولاً» منصوباً على الحال، فإذا علق «للناس» بحال محذوفة توالت حالان والعامل واحد، وهو ممتنع عند كثير من المحققين، انظر اللباب: ٢٩٢/١-٢٩٣، والتذييل والتكميل: ١٣٢/٩.

[٥] انظر التّبيان: ٣٧٥/١، أي: أن يكون «عليهم» متعلقاً بحال من «حفيظاً».

[٦] انظر الوجه الأوّل في معاني القرآن للأخفش: ٢٦٢/١، وتفسير الطّبري: ٥٦٢/٨، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٤/١، والتّحصيل: ٢٩٧/٢، والكشّاف: ٢٤٨، والوجهين في معاني القرآن للفرّاء: ٢٧٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٨١/٢، ومعاني القرآن للنحاس: ٢٢٧/١، ومجمع البيان: ١١٦/٣، والتّبيان: ٢٧٥/١، قال الزّجّاج: «إضمار «أمرنا» أجمع في القصّة وأحسن».

[٧] فهو واجب الحذف، والأصل في هذا النوع النصب، لأنه مصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه؛ لئلا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إتباع، ثم حمل المرفوع على المنصوب، انظر شرح التّسهيل: ٢٨٦/١-٢٨٧، وأوضح المسالك: ٢١٤/١، والعدة: ٢٤٦/٢.

قَالَ **مَكِّيٌّ**[١]: «ويجوزُ في الكَلَامِ النَّصبُ على المَصدَرِ».

وأَدغَمَ أَبُو عَمرٍو وحَمزَةُ[٢] تَاءَ «بَيَّتَ» في طَاءِ «طَائِفَةٌ»؛ لِتَقَارُبِهِمَا، ولم يَلْحَقِ الفِعلَ عَلَامَةُ تَأنِيثٍ؛ لِكَونِه مَجَازِيًّا[٣].

و﴿مِنهُم﴾: صِفَةٌ لـ «طَائِفَة».

والضَّمِيرُ في ﴿تَقُولُ﴾: يحتَمِلُ أن يكونَ ضَمِيرَ خِطَابٍ للرَّسُولِ عليه السَّلَامُ؛ أي: غَيرَ الَّذِي تَقُولُ وتَرسُمُ به يا مُحَمَّدُ[٤]، ويُؤَيِّدُه قِرَاءَةُ عَبدِ اللهِ[٥]: «بَيَّتَ مُبَيِّتٌ مِنهُم»، وأن يكُونَ ضَمِيرَ غَيْبَةٍ للطَّائِفَةِ؛ أي: تَقُولُ هِي[٦].

وقَرَأَ يَحيَى بنُ يَعْمُرَ[٧]: «يَقُولُ» بِيَاءِ الغَيبَةِ، فيَحتَمِلُ أن يَعُودَ الضَّمِيرُ على الرَّسُولِ بالمعنَى المتَقَدِّمِ، وأن يَعُودَ على الطَّائِفَةِ، ولم يُؤَنَّثِ الضَّمِيرُ؛ لأنَّ الطَّائِفَةَ في مَعنَى «الفَرِيقِ» و«القَومِ».

و﴿مَا﴾: **في ﴿مَا يُبَيِّتُونَ﴾**: يَجُوزُ أن تَكُونَ مَوصُولَةً أو مَوصُوفَةً أو مَصدَرِيَّةً[٨].

---

[١] مشكل إعراب القرآن: ٢٠٤/١، وهي قراءة الحسن والجحدري ونصر بن عاصم، انظر تفسير القرطبي: ٢٨٨/٥، وفتح القدير: ٥٦٥/١، وأجاز النّصب على هذا الوجه الأخفش والمهدوي والزّمخشري وغيرهم، انظر معاني القرآن للأخفش: ٢٦٢/١، والتّحصيل: ٢٩٧/٢، والكشّاف: ٢٤٨.

[٢] انظر التّيسير: ٩٦، والنّشر: ٣٠٣/١، والإتحاف: ٥١٧/١.

[٣] أي: مؤنّثاً مجازيّاً غير حقيقيٍّ، وزاد الزّمخشري أن الطّائفة بمعنى الفريق والفوج، وسكّنت التّاء عند الفرّاء لكثرة الحركات فأدغمت، وذهب ابن الأنباري إلى أنّ من قرأ بالإدغام فإنّ الأصل عنده «بَيَّتَتْ» بتاءين لا واحدة، الأولى لام الكلمة والثّانية للتّأنيث، ثمّ حذفت الأولى لاجتماع المثلين، وذكر الطّبري أنّ ترك الإدغام عند العرب أفصح اللّغتين، وحسّن الفارسي الإدغام؛ لأنّ الطّاء تزيد على التّاء بالإطباق، ويحسن إدغام الأنقص في الأزيد، وروي عن الكسائي أنّ ذلك إذا كان في فعلٍ فهو قبيحٌ، انظر معاني القرآن للكسائي: ١١٦، وتفسير الطبري: ٥٦٦/٨، والحجّة: ١٧٣/٣، والكشّاف: ٢٤٩، والبيان: ٢٦٢/١.

[٤] وهو قول قتادة والسّدي وابن عبّاس والحسن والكلبي، انظر التفسير البسيط: ٦٢٥/٦، وزاد المسير: ٣٠٤.

[٥] أي: ابن مسعود، في معاني القرآن للفرّاء: ٢٧٩/١، والمصاحف: ١٧٥، والمحرّر: ٨٣/٢، والبحر: ٢٢١/٧.

[٦] وهو قول ابن عبّاس وابن قتيبة والفرّاء وقتادة، انظر معاني القرآن للفرّاء: ٢٧٩/١، التّفسير البسيط: ٦٢٥/٦، وزاد المسير: ٣٠٤.

[٧] في البحر: ٢٢١/٧، ولنُبَيح والحسن في مختصر ابن خالويه: ٣٤.

[٨] انظر التّبيان: ٣٧٥/١، والفريد: ٣٠٨/٢، وهي موصولة عند الباقولي، انظر الإبانة في تفصيل ماءات القرآن: ١٢٢.

قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النِّساء: ٨٢].

وقَرَأَ ابنُ مُحَيصِنٍ[١]: «يَتَدَبَّرُونَ» بإدغَامِ التَّاءِ في الدَّالِ، والأَصلُ: يَتَدَبَّرُونَ[٢] [وهي مُخَالِفَةٌ للسَّوَادِ][٣].

والضَّمِيرُ من «فيه» يَحتَمِلُ أن يَعُودَ على القُرآنِ وهو الظَّاهِرُ، وأن يَعُودَ على مَا يُخبِرُه الله تعالى به ممَّا يُبَيِّتُون ويُسِرُّون، يعني أنَّه يُخبِرُهم به على حَدِّ مَا يَقَعُ[٤].

قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النِّساء: ٨٣].

قَولُه: ﴿أَذَاعُواْ بِهِ﴾: جَوَابُ «إذا».

وعَيْنُ «أَذَاعَ» يَاءٌ؛ لِقَولِهِم: «ذَاعَ الشَّيءَ» «يَذِيعُ»، ويُقَال: «أَذَاعَ الشَّيءَ» أَيضَاً بمعنَى المجَرَّدِ، وَيكُونُ مُتَعَدِّياً بِنَفسِه وبالبَاءِ، وعليه الآيةُ الكَرِيمَة، وقِيلَ: ضُمِّنَ «أَذَاعَ» مَعنَى «تَحَدَّثَ» فَعدَّاه تَعدِيَتَه؛ أي: تَحَدَّثُوا بِه مُذِيعِينَ لَه، والإِذَاعَةُ: الإِشَاعَةُ[٥]، قَالَ **أَبُو الأَسْوَدِ**[٦]: [الطَّويل]

أَذَاعُوْا بِهِ فِيْ النَّاسِ حَتَّى كَأَنَّهُ بِعَلْيَاءَ نَارٌ أُوْقِدَتْ بِثَقُوبِ

والضَّمِيرُ في «به» يجوزُ أن يَعُودَ على الأَمرِ، وأن يعودَ على الأَمنِ أو الخَوفِ؛ لأنَّ العَطفَ بـ «أو»، والضَّمِيرُ في «رَدُّوه» للأَمرِ فقط[٧].

والاستِنبَاطُ: الاستِخرَاجُ، وكَذَا الإِنبَاطُ، قَالَ[٨]: [الطَّويل]

---

[١] في البحر: ٢٢٢/٧.

[٢] قوله: «والأصل يتدبرون» غير واضح في (أ)، وأثبتّه من بقيّة النّسخ.

[٣] لم تظهر في (أ).

[٤] انظر معاني القرآن للزّجّاج: ٨٢/٢، والكشف والبيان: ٤٨٩/١٠، والمحرّر: ٨٣/٢-٨٤، ومنه نقل.

[٥] انظر الغريبين: ٦٨٩/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ٢٣٠/٢، والمحرّر: ٨٤/٢، والتّبيان: ٣٧٦، واللسان: ٩٩/٨، والمغني: ٦٧٦.

[٦] انظر ديوانه: ٤٥، وهو له في مجاز القرآن: ١٣٣/١، والحيوان: ٣١٨/٥، والأضداد: ٢١٤، واللّامع العزيزي: ١٢٥، وشرح أبيات المغني: ٢٢٨/٤-٢٢٩، وبلا نسبة في محاضرات الأدباء: ١٦٢/١، والتّذكرة الحمدونيّة: ١٦١/٣، والدّرّ الفريد: ٢٥٩/٤، واللسان: ١٦١/٣، وروي: أذاعَ به، وعلياء: اسم موضع من العلوّ، والثّقوب: كالوقود وزناً ومعنى.

[٧] انظر تفسير الطّبري: ٥٦٨/٨، والتّحصيل: ٣٢٢/٢، وزاد المسير: ٣٠٦.

[٨] البيت لسُوَيْد المراثد الحارثي في غريب الحديث للخطابي: ٤٧٠/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٥٩٥، والمقاصد الشّافية: ٥٢١/٣، وبلا نسبة في عيون الأخبار: ٢٨٦/١، والتّعازي: ١٧٨، والكامل: ٢٩/٤، وهي في الرّثاء، يريد أَنَّهُ

نَعَمْ صَادِقَاً والقَائِلُ الفَاعِلُ[١] الَّذِيْ إِذَا قَالَ قَوْلاً أَنْبَطَ المَاءَ فِي الثَّرَى/ ٢١٥/أ

ويُقَالُ: نَبَطَ الماءُ يَنْبَطُ بِفَتحِ البَاءِ وضَمِّها، و((النَّبَطُ)): الماءُ الَّذِي يَخْرُجُ من البِئرِ أَوَّلَ حَفْرِها. ((والنَّبَطُ)) أيضاً: جِيلٌ من النَّاسِ سُمُّوا بذلك؛ لأنَّهم يستَخرِجُون الميَاهَ والنَّبَاتَ، ويُقَالُ في الرَّجُلِ الَّذِي يكُونُ بَعِيدَ العِزِّ والمِنعَةِ: ((ما يَجِدُ عَدُوُّه له نَبَطَاً))[٢].

قَالَ **كَعبٌ**[٣]: [الطَّويل]

قَرِيْبٌ تَرَاهُ[٤] لَا يَنَالُ عَدُوُّهُ لَهُ نَبَطاً آبِيْ الهَوَانِ قَطُوبُ

و﴿مِنهُم﴾: حَالٌ؛ إمَّا مَنَ ((الَّذِينَ))، أَو مِنَ الضَّمِيرِ في ((يَستَنبِطُونَه))، فَيَتَعَلَّقُ بمحذُوفٍ.

وقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ[٥]: ((لَعَلْمَهُ)) بِسُكُونِ اللَّامِ، قَالَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[٦]: ((هو كَتَسكِينِ ﴿فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[٧] [النِّساء: ٦٥]))).

بليغ القول إذا شرع في الكلام لم ينزع حتّى يستقصيه ويبلغ الغاية فيه كحافر البئر الَّذِي لا ينزع عَنْ حفرها حتى يبلغ الماء وينبطه.

[١] في (ط): الفاعل القائل، وهو كذلك في البحر: ٢١٦/٧.

[٢] والنَّبَط: قومٌ ينزلون سواد العراق، انظر جمهرة اللّغة: ٣٦٢/١، ومعجم ديوان الأدب: ٢١٨/١، والبحر: ٢١٦/٧-٢١٧، وعمدة الحفاظ: ١٣٨/٤.

[٣] كعب الغنوي، وهو له في التّقفية: ١١٨، وجمهرة اللغة: ٣٦٢/١، والمقصور والممدود للقالي: ١١٠، ولغريقة بن مسافع العبسي في الأصمعيّات: ١٠٠، وبلا نسبة في كتاب الأفعال: ١٢٣/٣، واللّامع العزيزي: ٦٠١، روي: ثراه، ووَرجل لَا ينَال لَهُ نبط: إذا كَانَ داهياً لَا يدْرك غوره، قطوب: يقطب حاجبيه إذا هان.

وكعب بن سعد: هو كعب بن سعد بن عمرو الغنوي، شاعر جاهلي، وقيل: إسلامي، يقال له كعب الأمثال لكثرة ما في شعره من الأمثال، أشهر شعره بائيته في رثاء أخيه، انظر معجم الشعراء: ٣٤١، والأعلام: ٢٢٧/٥.

[٤] في (ط): ثراه، وهي رواية كما تقدّم، وفيلا (ط): ((ما ينال)) بدل: لا ينال.

[٥] في المحرّر: ٨٤/٢، والبحر: ٢٢٨/٧، وبلا نسبة في الكشّاف:٢٤٩.

[٦] انظر المحرّر: ٨٤/٢.

[٧] ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾، وتقدم الحديث عنها في الصفحة: (١٦٣)، الحاشية: (٥).

وليسَ مِثلَه؛ لأنَّ تَسكِينَ «فَعِلَ» بكسرِ العَينِ مَقِيسٌ، وتسكِينَ المفتُوحِها[١] شَاذٌّ[٢]، ومِثلُ تَسكِينِ «لَعَلْمَه» قَولُه[٣]: [الطَّويل]

فَإِنْ تَبْلُهُ يَضْجَرْ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ مِنَ الأُدْمِ دُبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهْ

أي: دَبِرَت، فَسكَّن.

قَولُه: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾: فيه عَشَرَةُ أَوجُهٍ[٤]:

أَحَدُها: أنَّه مُستَثنًى مِن فَاعِلِ «اتَّبَعتُم»؛ أي: لاتَّبَعتُمُ الشَّيطَانَ إلَّا قَلِيلاً منكم فإنَّه لم يَتَّبِعِ الشَّيطَانَ، على تَقدِيرِ كَونِ فَضْلِ الله لم يَأتِه، ويكونُ أَرَادَ بالفَضلِ إِرسَالَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٥]،

---

[١] في (ط): مفتوحها.

[٢] شاذٌّ لخفَّة الفتحة، فإذا سُكِّن فللتشبيه بالمكسور العين، وتسكين المكسور العين قياسٌ مطّردٌ بلغة تميم، والرّدّ ردّ أبي حيّان، انظر المنصف: ٢١/١، وشرح المفصّل: ٤٢٦/٤، وشرح الشافية للرضي: ٤٤/١، والبحر: ٢٢٨/٧.

[٣] البيت للأخطل في ديوانه: ٥١٧، وفي إصلاح المنطق: ٣٣، والكامل: ١٣١/٣، والمسائل الحلبيات: ٨٩، واللّسان: ٤٨١/٤، وبلا نسبة في المنصف: ٢١/١، والصّحاح: ٧١٩/٢، ومقاييس اللّغة: ٣٩٠/٣، واللّامع العزيزي: ٣٥١، والإنصاف: ١٠١/١، وفيه أيضا تسكين «ضَجْر»، وهو في هجاء كعب بن جُعيل، والبَازِلُ مِنَ الإبل: الَّذِي يَبْزُل نابُه؛ أَي: يَشُقّ فِي السنة التاسعة وَرُبَّمَا بَزَل فِي الثَّامِنَةِ، والأُدْم: جمع آدَمَ، ويقال: الأُدْمة مِنَ الإبل الْبَيَاض، وصَفْحتاه: جانبا عُنُقه، والغَارِب: مَا بين السَّنَامِ والعنق؛ يقول: إن أَهْجُه يَضْجَر ويلحقه من الأَذى مَا يلحق البعير الدَّبِر من الأَذى.

[٤] انظر معاني القرآن للكسائي: ١١٧، ومعاني القرآن للفرّاء: ٢٧٩/١-٢٨٠، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٦٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٨٤/٢، وتفسير الطّبري: ٥٧٤/٨ إلى ٥٧٨، وإعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٨/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٤/١، والتّحصيل: ٣٢٣/٢-٣٢٤، والتّفسير البسيط: ٦٣٩/٦- إلى ٦٤١، والمحرّر: ٨٤/٢-٨٥، وكشف المشكلات: ٣١٧/١-٣١٨، والبيان: ٢٦٢/١، ومجمع البيان: ١١٩/٣-١٢٠، وزاد المسير: ٣٠٦، والتّبيان: ٣٧٦/١، والبحر: ٢٢٩/٧-٢٣٠-٢٣١، ومنه نقل السّمين، والوجه الأوّل مرويٌّ عن الضّحّاك، والثّاني مرويٌّ عن ابن عبّاس وابن زيد وهو اختيار الفرّاء وأبي عبيد والكسائي، والثّالث والسّادس مرويان عن قتادة والحسن، واستحسن الفرّاء الوجه الثّاني؛ لأنّ علم السرايا إذا ظهر عَلِمَه المستنبط وغيره، والإذاعة قد تكون في بعضهم دون بعض، وأجاز الزجاج الوجه الثالث على أن الاستنباط يراد به الخبر، والخبر يعرفه الأكثر، والقليل المبالِغُ في البلادة لا يَعْلَمُ ما يُخْبرُ بِه، ومنع الطّبري الثالث؛ لأنّ العلم إذا رُدّ إلى الرّسول وأولي الأمر فبيّنوه استوى فيه كل مستنبط، فلا وجه لاستثناء بعض المستنبطين، ومنع الطّبري الوجه الأوّل؛ لأنّ من تفضّل الله عليه بفضله ورحمته غير جائز أن يكون من أتباع الشّيطان، ورجّح الثّاني، وذكر الباقولي وابن الأنباري الاستثناء من الهاء في «به»، والاستثناء من الهاء في «جاءهم».

[٥] روي عن الضّحّاك والسّدي أنّ الفضل هو النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، انظر مجمع البيان: ١١٩/٣.

وذلك القَلِيلُ كقُسٍّ بنِ سَاعِدَةَ الإيَادِيِّ[١]، وزَيدِ بنِ عَمروِ بنِ نُفَيْلٍ[٢]، ووَرَقَةَ بنِ نَوْفَلٍ[٣]، مِمَّن كَانَ على دِينِ المسيحِ قَبلَ بِعثَةِ الرَّسُولِ.

وقيلَ[٤]: المرَادُ مَنْ لم يَبلُغِ التَّكلِيفَ، وعلى هذا التَّأويلِ قيلَ: فالاستِثنَاءُ مُنقَطِعٌ؛ لأنَّ المستَثنَى لم يدخُلْ تحتَ الخِطَابِ، وفيه نَظَرٌ يظهَرُ في الوَجهِ العَاشِرِ.

الثَّانِي: أنَّه مُستَثنىً من فَاعِلِ «أَذَاعُوا»؛ أي: أَظهَرُوا أمرَ الأَمنِ أوِ الخَوفِ إلَّا قَلِيلاً.

الثَّالِثُ: أنَّه مُستَثنىً مِن فَاعِلِ «عَلِمَه»؛ أي: لَعَلِمَه المستَنبِطُونَ منهم إلَّا قَلِيلاً.

الرَّابِعُ: أنَّه مُستَثنىً من فَاعِلِ «لَوَجَدُوا»[٥]؛ أي: لوَجَدُوا فيما هو من غَيرِ الله التَّنَاقُضَ إلَّا قَلِيلاً منهم، وهو مَنْ لم يُمْعِنِ النَّظرَ، فيَظُنَّ البَاطِلَ حَقًّا والمتَنَاقِضَ مُوَافِقًا.

الخَامِسُ: أنَّه مُستَثنىً من الضَّمِيرِ المجرُورِ في «عليكم»، وتأويلُه كتَأوِيلِ الوَجهِ الأوَّلِ.

السَّادِسُ: أنَّه مُستَثنىً من فَاعِلِ «يستَنبِطُونَه»، وتَأوِيلُه كتَأوِيلِ الوَجهِ الثَّالِثِ.

السَّابِعُ: أنَّه مُستثنىً من المصدَرِ الدَّالِّ عليه الفِعلُ، والتَّقدِيرُ: لاتَبَعْتُمْ الشَّيطَانَ إلَّا اتِّباعاً قَلِيلاً، ذَكَرَ ذلك **الزَّمَخشَرِيُّ**[٦].

الثَّامِنُ: أنَّه مُستثنىً من المتَّبَعِ فيه، والتَّقدِيرُ: لاتَّبَعتُمُ الشَّيطَانَ كلُّكم إلَّا قَلِيلاً من الأمورِ كنتُم لا تتَّبِعُون الشَّيطَانَ فيها، فالمعنَى: لاتَّبَعتُمُ الشَّيطَانَ في كُلِّ شَيءٍ إلَّا في قَلِيلٍ من الأُمُورِ فإنَّكُم كنتم لَا تتَّبِعُونَه فيها، وعلى هذا فهو استِثنَاءٌ مُفَرَّغٌ، ذَكَرَ ذلك **ابنُ عَطِيَّةَ**[٧]، إلَّا أنَّ في كَلَامِه مُنَاقَشَةً، وهو أنَّه قَالَ: «أي: لاتَّبَعتُمُ الشَّيطَانَ كلُّكم إلَّا قَلِيلاً من الأمُورِ كُنتُم لا تتَّبِعُونَه فيها».[٨] فجَعَلَه هنا مُستَثنىً مِنْ

---

[١] هو قُس بن ساعدة بن زُفَر، من كبار الخطباء في الجاهليّة، أدرك النّبي صلى الله عليه وسلّم قبل البعثة، وهو أوّل من خطب متوكّئاً، وأوّل من قال «أمّا بعد»، وكان من المعمّرين، ومات قبل البعثة، انظر الإصابة: ٤١٢/٥.

[٢] زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي، ابن عمّ عمر بن الخطّاب، لم يدرك الإسلام وكان على دين إبراهيم، وكان يتعبّد في الجاهليّة، وأدرك النّبي صلى الله عليه وسلّم قبل البعثة، انظر معجم الصحابة للبغوي: ٤٤١/٢، وأسد الغابة: ٣٦٨/٢، وبغية الطلب: ٤٠٥٥/٩.

[٣] هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى، من قريش، ابن عمّ خديجة رضي الله عنها، رغب عن عبادة الأوثان، واختلف في إسلامه، والأظهر أنه مات قبل الرسالة وبعد النبوة، انظر تاريخ دمشق: ٣/٦٣، والجامع لما في المصنفات: ٣٢٨/٥، والعقد الثمين: ١٩١/٦.

[٤] انظر التّبيان: ٣٧٦/١.

[٥] في الآية السّابقة وهي قوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النّساء: ٨٢].

[٦] انظر الكشّاف: ٢٥٠.

[٧] انظر المحرّر: ٨٥/٢.

[٨] من قوله: «وعلى هذا فهو استثناء مفرّغ....» إلى هنا سقطٌ من (ظ).

المتَّبَعِ فيه المحذُوفِ على مَا تَقَدَّمَ تَقرِيرُه، وكَانَ قد تَقَدَّمَ أنَّه مُستثنىً من الاتِّبَاعِ، فتَقدِيرُه يؤَدِّي إلى استِثنَائِه من المتَّبَعِ فيه، وادِّعَاؤُه أنَّه استِثنَاءٌ من الاتِّبَاعِ، وهما غَيْرَانِ[١].

التَّاسِعُ: أنَّ المرَادَ بالقِلَّةِ العَدَمُ، يريدُ: لاتَّبَعتُمُ الشَّيطَانَ كُلُّكُم، وعَدِمَ تَخَلُّفُ أَحَدٍ منكم، نَقَلَه **ابنُ عَطِيَّةَ**[٢] عن **جَمَاعَةٍ** وعنِ **الطَّبَرِيِّ**[٣]، ورَدَّه بأنَّ اقتِرَانَ القِلَّةِ بالاستِثنَاءِ يقتَضِي دُخُولَها، قَالَ: «وهذا كَلَامٌ قَلِقٌ، ولا يُشبِهُ ما حَكَى **سِيبَوَيهِ**[٤] مِن قَولِهِم: «هذه أَرضٌ قَلَّ مَا تُنبِتُ كَذَا» »؛ أي: لا تُنبِتُ شَيئاً.

وهذا الَّذِي قَالَه صَحِيحٌ، إلَّا أنَّه كَانَ تَقَدَّمَ له في النِّساءِ[٥] في قَولِه تعالى: ﴿وَلَكِن لَّعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النِّساء: ٤٦] أنَّ التَّقلِيلَ هنا بمعنى «العَدَمِ»، وتَقَدَّمَ الرَّدُّ عليه هناك[٦]، فَتَنَبَّهَ لهذا المعنى هنا ولم يَتَنَبَّهْ له هناك[٧].

---

[١] قال أبو حيّان: «فإن كان ابن عطيّة شرح من حيث المعنى فهو صحيحٌ؛ لأنّه يلزم من استثناء الاتّباع أن يكون المتّبع فيه قليلاً، وإن كان شرح من حيث الصّناعة النّحويّة فليس بجيد؛ لأنّ قوله: «إلّا اتّباعاً قليلاً» لا يرادف: «إلّا قليلاً من الأمور كنتم لا تتّبعونه فيها» ». البحر: ٢٢٩/٧-٢٣٠.

[٢] انظر المحرّر: ٨٥/٢.

[٣] انظر تفسيره: ٥٧٦/٨-٥٧٧.

[٤] انظر الكتاب: ٣١٤/٢، قال سيبويه: «قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلَّا زيدٌ»، وأما قولهم: «هذه أرض قل ما تنبت» فقد نسبه لسيبويه ابن عطية في المحرّر: ٨٥/٢، وأبو حيان في البحر: ١١٤/٧، وحكاه الفرّاء ومكي عن الكسائي، انظر معاني القرآن له: ٥٩/١، والهداية إلى بلوغ النهاية: ٣٤٤/١.

[٥] جاء في جميع النُّسخ: «في البقرة»، وهو سهوٌ، والصحيح ما أثبته، وآية البقرة: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، وابن عطية قد ذكر معنى العدم في آية النساء ولم يذكره في آية البقرة، ولعلّ الأمر قد التبس على السّمين؛ لأنّ الزمخشري ذكر معنى العدم في آية البقرة، وقد ردّ على الزّمخشري هناك أيضا، بالإضافة إلى تشابه الآيتين ومعنى العدم، انظر الكشّاف: ٨٦، والمحرّر: ١٧٧/١-٦٣/٢، والدر المصون: ٥٠٣/١.

[٦] وفيه أنّ التّقليل وإن أريد به العدم إلّا أنّ التّركيب في الآية يأباه؛ لأنّك عندئذٍ تنفي ثمّ توجب ثمّ تريد بالإيجاب بعد النّفي نفياً، فتكون «إلّا» وما بعدها لغواً، ويكون ما بعد «إلّا» موافقاً لما قبلها، والصّحيح أن يخالف، وقد أخذ الرد عن شيخه مقتبساً، انظر تفصيل الرد في (أ): ٢١٠/ب، و(ط): ٧٠٠/٣.

[٧] وهي ملاحظة أبي حيّان على ابن عطية: ٢٣٠/٧.

العَاشِـرُ: أنَّ المخَاطَبَ بِقَولِه: «لاتَّبَعتُم» جَمِيعُ النَّاسِ على العُمُومِ، والمرَادُ بالقَلِيلِ أمَّةُ مُحَمَّدٍ صَـلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّـةً، وأيَّدَ صَـاحِبُ هذا القَولِ[1] قَولَه بقولِه عليه السَّـلَامُ[2]: «مَا أَنتُم في سِوَاكُم من الأُمَمَ إلَّا كالرَّقْمَةِ البَيضَاءِ في الثَّورِ الأَسوَدِ».

قال تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَـبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَـكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَـى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا﴾ [النِّساء: ٨٤].

قوله: ﴿فَقَاتِلْ﴾: في هذه الفَاءِ خَمسَةُ أَوجُهٍ[3]:

أحَدُها: أنَّها عَاطِفَةٌ هذه الجُملَةَ على جُملَةِ قَولِه: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾ [النِّساء: ٧٤].

الثَّاني: أنَّها عَاطِفَتُها على جُملةِ قَولِه: ﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيطَانِ﴾ [النِّساء: ٧٦].

الثَّالِثُ: أنَّها عَاطِفَتُها على جُملَةِ قَولِه: ﴿وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ﴾ [النِّساء: ٧٥].

الرَّابِعُ: أنَّها عَاطِفَتُها على جُملَةِ قَولِه: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ[4] أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٧٤].

الخَامِسُ: أنَّها جَوابُ شَرطٍ مُقَدَّرٍ؛ أي: إنْ أردْتَ فقَاتِلْ، وأَوَّلُ هذه الأقوَالِ هو الأَظهَرُ.

قَولُه: ﴿لاَ تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾: في هذه الجُملَةِ قَولَانِ[5]:

أَحَدُهما: أنَّها في مَحَلِّ نَصـبٍ على الحَالِ من فَاعِلِ «فقاتِلْ»؛ أي: فقاتِلْ غيرَ مُكَلَّفٍ إلَّا نَفسَـك وَحدَها.

---

[1] استدل بالحديث أبو حيَّان، انظر البحر: ٢٣١/٧.

[2] لم أجده بهذا اللّفظ، وهو بلفظ: «إِنَّ مَثَلَكُمْ فِي الْأُمَمِ كَمَثَلِ الشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالرَّقْمَةِ فِي ذِرَاعِ الْحِمَارِ» في صحيح مسلم: ٢٠١/١، باب: «قَوْلِهِ يَقُولُ اللهُ لِآدَمَ أَخْرِجْ بَعْثَ النَّارِ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَمِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَتِسْـعِينَ»، وبلفظ: «أَنْتُمْ فِي النَّاسِ كَالشَّـعْرَةِ الْبَيْضَـاءِ فِي جَنْبِ الثَّوْرِ الْأَسْـوَدِ» في صـحيح البخاري: ٩٧/٦، باب: «وترى الناس سـكارى»، والرّقمة: بِفَتْحِ الرَّاءِ وَإِسْـكَانِ الْقَافِ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الرَّقْمَتَانِ فِي الْحِمَارِ هُمَا الْأَنْرَانِ فِي بَاطِنِ عَضُدَيْهِ، وَقِيلَ: هِيَ الدَّائِرَةُ فِي ذِرَاعَيْهِ، وَقِيلَ: هِيَ الْهَنَةُ النَّاتِئَةُ فِي ذِرَاعِ الدَّابَّةِ مِنْ دَاخِلٍ، انظر شرح النّووي على مسلم: ٩٨/٣.

[3] انظر الوجه الأوّل والثّاني والثّالث في التّبيان: ٣٧٦/١، والفريد: ٣٢٢/٢، وزاد الهمذاني الوجه الخامس، والأوّل والثّالث في التّحصـيل: ٣٢٤/٢، والثّالث في كشـف المشـكلات: ٣١٨/١، والثّالث والرّابع في معاني القرآن وإعرابه: ٨٤/٢-٨٥، وإعراب القرآن للنّحّاس: ٢٢٩/١، والهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٤٠١/٢، وتفسـير الرّاغب: ١٣٥٧/٣، والخامس في درج الدّرر: ٦٧١، والثّالث والخامس في مجمع البيان: ١٢٠/٣، واستبعد أبو حيّان الأوجه الأربعة الأخيرة، وجعل الفاء عاطفة جملة كلام على جملة كلام، وإليه ذهب ابن عطية، انظر المحرر: ٨٦/٢، والبحر: ٢٣١/٧-٢٣٢.

[4] في (أ) و(ظ) و(ح): فسنؤتيه، وليس ثمّة آيةٌ بهذا اللّفظ بل هو خطأٌ أو تحريفٌ، ولعلَّه اشتبه بآية الفتح: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠].

[5] انظر الوجه الأوّل في التّبيان: ٣٧٦/١، والفريد: ٣١٢/٢، والوجه الثّاني في معاني القرآن للأخفش: ٢٦٣/١، والوجهين في البحر: ٢٣٣/٧.

والثَّانِي: أنَّها مُستَأنَفَةٌ، أَخبَرَه تَعَالى أنَّه لَا يُكَلَّفُ غَيرَ نَفسِه.

والجُمهُورُ على «تُكَلَّفُ» بِتَاءِ الخِطَابِ ورَفعِ الفِعلِ مَبنِيّاً للمَفعُولِ، و«نَفسَكَ» هو المفعُولُ الثَّانِي.

وقَرَأَ عَبدُ الله بنُ عُمَرَ[١]: «لا تُكَلَّفْ» كالجَمَاعَةِ إلَّا أنَّه جَزَمَه، فَقِيلَ[٢]: على جَوَابِ الأَمرِ، وفيه نَظَرٌ[٣]، والَّذي يَنبَغِي أن يكُونَ نَهيَاً[٤].

وهي جُمَلَةٌ مُستَأنَفَةٌ، ولا يجوزُ أن تكُونَ حَالَاً في قِرَاءَةِ عَبدِ الله؛ لأنَّ الطَّلَبَ لَا يكُونُ حَالَاً[٥].

وقرئ[٦]: «لا نُكَلِّفُ» بِنونِ العَظَمَةِ ورَفعِ الفِعلِ، وهو يحتَمِلُ الحَالَ والاستِئنَافَ المتَقَدِّمَينِ.

والتَّحرِيضُ: الحَثُّ على الشَّيءِ[٧]، قالَ **الرَّاغِبُ**[٨]: «كأنَّه في الأصلِ إزَالةُ الحَرَضِ، نحوُ: «قَذَّيْتُه»؛ أي: أَزَلتُ قَذَاه، وأَحْرَضْتُه: أَفْسَدْتُه، كأَقْذَيْتُه؛ أي: جَعَلْتُ فيه القَذَى[٩]، والحَرَضُ في الأَصلِ ما لَا يُعْتَدُّ به ولا خَيرَ فيه، ولذلك يُقَالُ للمُشرِفِ على الهَلَاكِ: «حَرَضٌ»، قالَ تَعَالى: ﴿حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾[١٠] [يوسف: ٨٥] و«أَحْرَضَه كَذَا»، قَالَ[١١]: [البسيط]

إِنِّي امْرُؤٌ رَابَنِي هَمٌّ فَأَحْرَضَنِيْ حَتَّى بُلِيتُ وحَتَّى شَفَّنِيْ السَّقَمُ».

---

[١] في البحر: ٢٣٣/٧، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ٢٦٣/١، وبالياء والجزم وكسر اللّام في مختصر ابن خالويه: ٣٤.

[٢] قاله الأخفش وذكره ابن خالويه والبيضاوي وأبو حيان، وقال الشّهاب: هو بعيد، انظر معاني القرآن له: ٢٦٣/١، ومختصر ابن خالويه: ٣٤، وتفسير البيضاوي: ٨٧/٢، والبحر: ٢٣٣/٧، وحاشية الشّهاب: ١٦١/٣.

[٣] لأنّه ليس علّة للأوّل، انظر تفسير القرطبي: ٢٩٣/٥.

[٤] إليه ذهب الزّمخشري، انظر الكشّاف: ٢٥٠.

[٥] لأنّ الطلب إنشاء، والحال خبر عن ذي الحال، وكما أنّ الجملة الإنشائيّة لا تقع خبرا فكذلك لا تقع حالا، انظر أمالي ابن الحاجب: ٤٠٢/١، وشرح التّسهيل: ٣٥٩/٢، والكناش: ١٨٥/١.

[٦] بلا نسبة في الكشّاف: ٢٥٠، وتفسير البيضاوي: ٨٧/٢، والبحر: ٢٣٣/٧، وهي بكسر اللّام كما ذكر أبو حيّان.

[٧] انظر شمس العلوم: ١٤١٧/٣-١٤١٨، واللّسان: ١٣٣/٧، وعمدة الحفّاظ: ٣٩٢/١.

[٨] انظر المفردات: ٢٢٨.

[٩] والقذى: ما يقع في العين، انظر المخصّص: ٤٦١/٤-٤٦٢.

[١٠] ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾.

[١١] البيت للعَرْجيّ في ديوانه: ٣١٣، وفي مجاز القرآن: ٣١٧/١، والزّاهر: ٢٦٢/٢، والمذكّر والمؤنّث: ٤٣٥/١، والصّحاح: ١٠٧٠/٣، وكتاب الأفعال: ٤٠٥/١، والبرهان: ٢٩٣، وبلا نسبة في المفردات: ٢٢٨، وأمالي ابن الشّجري: ١٤١/٢، وأحرضني: أسقمني، وشفّني: أنحلني وأضعفني.

و﴿بَأْسًا وَتَنْكِيلًا﴾: تَمييزٌ، والتَّنْكِيلُ: «تَفْعِيلٌ» من «النَّكْلِ» وهو القَيدُ، ثمَّ استُعمِلَ في كلِّ عَذَابٍ[1].

قال تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيتًا﴾ [النِّساء: ٨٥].

﴿والكِفْلُ﴾: النَّصِيبُ[2]، إلَّا أنَّ استِعمَالَه في الشَّرِّ أكثَرُ، عَكسَ النَّصِيبِ، وإنْ كَانَ قد استُعْمِلَ الكِفْلُ في الخَيرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾[3] [الحديد: ٢٨]، وأَصلُه: قَالُوا: مُستَعَارٌ مِنْ «كِفْلِ البَعِيرِ»، وهو كِسَاءٌ يُدَارُ حَولَ سَنَامِه ليُرْكَبَ، سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّه لمْ يَعُمَّ ظَهرَه كُلَّه بل نَصِيباً منه؛ ولِغَلَبَةِ استِعمَالِه في الشَّرِّ، واستِعمَالِ النَّصِيبِ في الخَيرِ غَايَرَ بَينَهُما في هذه الآيَةِ الكَرِيمَةِ، إذ أَتَى بالكِفْل مَعَ السَّيِّئَةِ، والنَّصِيبِ مَعَ الحَسَنَةِ[4].

و﴿مِنهَا﴾: الظَّاهِرُ أنَّ «مِنْ» هنا سَبَبِيَّةٌ؛ أي: كِفْلٌ بِسَبَبِها، ونَصِيبٌ بِسَبَبِهَا[5]، ويجُوزُ أن تكُونَ ابتِدَائِيَّةً.

و«المُقِيتُ»: المُقتَدِرُ[6]، قَالَ[7]: [الوافر]

وَذِيْ ضِغْنٍ كَفَفْتُ الوُدَّ عَنْهُ وكُنْتُ عَلَى إِسَاءَتِهِ مُقِيْتَا

---

[1] وقيل: التنكيل: الْمَنْع والتنحية عَمَّا يُرِيد، انظر تفسير السّمعاني: ٤٥٤/١، وتفسير الرّاغب: ١٣٥٦/٣، والفائق: ٢٤/٤، والبحر: ٢١٧/٧.

[2] وهو قول السّدي وابن زيد وابن ربيع، وقيل: الكفل: الوزر والإثم، انظر النّكت والعيون: ٥١٢/١، والتفسير البسيط: ١٢/٧.

[3] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ﴾.

[4] قال الرّاغب: «لما كان النّصيب يقال فيما يقلّ ويكثر، والكفل لا يقال إلّا في المثل جاء في السّيّئة بلفظ الكفل»، انظر الكنز اللغوي: ١١٠، وجمهرة اللغة: ٩٦٩/٢، وتفسير الرّاغب: ١٣٦٠/٣-١٣٦١، والبحر: ٢٣٥/٧، ومنه نقل.

[5] انظر البحر: ٢٣٥/٧.

[6] روي عن ابن عبّاس والسّدي وابن زيد وغيرهم، وهو كذلك بلغة قريش، وقيل في معناه: الحفيظ والشّهيد والحسيب والقائم وغير ذلك، انظر تفسير الطّبري: ٥٨٣/٨-٥٨٤، وزاد المسير: ٣٠٧.

[7] البيت للزّبير بن عبد المطّلب في تفسير الطّبري: ٥٨٤/٨، والنّكت والعيون: ٥١٣/١، ولأبي قيس بن رِفَاعَة في شمس العلوم: ٥٦٧٧/٨، وتاج العروس: ٥١/٥، وزاد الزّبيدي نسبته إلى ثَعْلَبَة بن مُخَيْصَة، وهو لعمرو بن قيس في حماسة البحتري: ٣٥١، ولأُحَيحَة بن الجُلَاح في إيضاح الوقف والابتداء: ٨٠/١، وزاد المسير: ٣٠٧، وبلا نسبة في إصلاح المنطق: ١٩٩، وجمهرة اللغة: ٤٠٧/١، والزّاهر: ٩٢/١، وروي: «قديرا» بدل «مقيتا».

أي: مُقتَدِراً، ومنه[١]: [الخفيف]

لَيْتَ شِعْرِيْ وأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا[٢] قَـرَّبُـوهَـا مَـنْـشُـوْرَةً ودُعِيْتُ

أَلِيَ الفَوْزُ[٣] أَمْ عَلَيَّ إِذَا حُوْ سِبْتُ إِنِّي عَلَى الحِسَابِ مُقِيْتُ/ ٢١٥/ب

قَالَ **النَّحَّاسُ**[٤]: ((هو مُشتَقٌّ من القُوتِ، وهو مِقدَارُ ما يُحْفَظُ به بَدَنُ الإِنسَانِ من الهَلَاك)).

فأَصلُ مُقِيتٍ: ((مُقْوِتٌ))، كـ ((مُقِيْمٍ)).

قال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [النِّساء: ٨٦].

والتَّحِيَّةُ في الأَصْلِ: المُلْكُ[٥]، قَالَ[٦]: [الوافر]

أَؤُمُّ بِهَا أَبَا[٧] قَابُوْسَ حَتَّى أُنِـيْـخَ عَـلَـى تَـحِـيَّتِهِ بِجُنْدِيْ[٨]

وَقَالَ آخَرُ[٩]: [مجزوء الكامل]

---

[١] البيتان للسّـمَوْءل في ديوانه: ١٣-١٤، وفي الأصـمعيّات: ٨٦، والممتع في صـنعة الشّـعر: ٣٤٠، وشمس العلوم: ٥٦٧٨/٨، وبلا نسـبة في إصـلاح المنطق: ١٩٩، والزّاهر: ٩٢/١، وتهذيب اللغة: ١٩٨/٩، وروي: ((الفضـل)) بدل ((الفوز))، والضّمير في ((قرّبوها)) يعود على صحيفة أعماله.

[٢] ((ما)) ساقطة في جميع النّسخ، فكُسر الوزن، والصّواب ما أثبتّه من مصادر تخريج البيت.

[٣] في (ط): الفضل، وهي رواية كما تقدّم.

[٤] انظر إعراب القرآن له: ٢٢٩/١، وإليه ذهب الفرّاء والطّبري والزّجّاج، وحكى الكسـائي: ((أَقَاتَ يُقِيْت))، وهي بالياء لغة، انظر معاني القرآن للكسـائي: ١١٧، ومعاني القرآن للفرّاء: ٢٨٠/١، وتفسـير الطّبري: ٥٨٥/٨، ومعاني القرآن وإعرابه: ٨٥/٢، وتهذيب اللغة: ١٩٨/٩، والنّهاية في غريب الحديث والأثر: ١١٩/٤.

والنّحّاس: هو أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المرادي، أخذ عن الأخفش والزّجّاج وغيرهم، من كتبه إعراب القرآن والنّاسخ والمنسوخ والكافي والمقنع وشرح المعلّقات السّبع، توفّي سنة ٣٦٩هـ، انظر تاريخ العلماء النّحويّين: ٣٤، ومعجم الأدباء: ٤٣٨/١، وتاريخ الإسلام: ٧١٣/٧.

[٥] انظر إصلاح المنطق: ٢٢٥، وتهذيب اللغة: ١٨٨/٥، والمخصّص: ٣٢٤/١.

[٦] البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه: ٩٥، وفي غريب الحديث لابن سـلّام: ١١١/١، والفاخر: ٢، وتفسـير الطّبري: ٣٢/١٥، وتهذيب اللغة: ١٨٨/٥، والمحرّر: ١٠٨/٣، وبلا نسبة في تفسير القرطبي: ٢٩٧/٥، وأؤمّ: أقصد، ويريد بالضّـمير الفرس، وأبو قابوس: كنية النّعمان بن المنذر، وروي: أسـيّرها إلى النّعمان حتّى أنيخ على تحيّته بجندي.

[٧] سقطت ((بها)) من (أ)، والصّحيح ما أثبّته من المصادر لئلّا يُكسر الوزن، وسقطت ((أبا)) من (ظ).

[٨] في (أ): بجيدي، وهو تصحيفٌ، وفي (ظ): بجدي، وهو تحريفٌ.

[٩] البيت لزهير بن جناب الكلبي في ديوانه: ١١٤، وفي غريب الحديث لابن سلّام: ١١٢/١، وإصلاح المنطق: ٢٢٥، وكتاب الألفاظ: ٤٣٣، والشّعر والشّعراء: ٣٦٧/١، وحماسة البحتري: ٢١٦، وشرح القصائد السّبع الطّوال للأنباري:

مِنْ كُلٍّ[١] مَا نَالَ الفَتَى قَدْ نِلْتُهُ إِلَّا التَّحِيَّهْ

ويُقَالُ: التَّحِيَّةُ: البَقَاءُ والـــمُلْكُ، ومِنه: «التَّحِيَّاتُ لله»، ثمَّ استُعمِلَت في السَّلَامِ مَجَازاً[٢]، وَوَزنُها «تَفْعِلَةٌ»، والأَصْلُ: «تَحْيِيَةٌ» فأُدغِمَت، وهذا الإدغَامُ وَاجِبٌ، خِلَافاً **للمَازِنِيِّ**[٣].

وأَصلُ الأَصلِ «تَحْيِيٌّ»؛ لِأَنَّه مَصدَرُ «حَيَّا»، و«حَيَّا» «فَعَّلَ»، و«فَعَّلَ» مَصدَرُه على «التَّفْعِيْلِ»، إلَّا أن يكُون مُعتَلَّ اللَّامِ، نحو: «زَكَّى» و«غَطَّى» [فإنَّه تُحذَفُ إحدَى اليَاءَينِ ويُعَوَّضُ منها][٤] تَاءُ التَّأنِيثِ، فيُقَالُ: «تَزْكِيَةٌ» و«تَغْطِيَةٌ»، إلَّا ما شَذَّ من قَولِه[٥]: [الرَّجز]

باتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيَّاً كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيَّا

٢٩٨، وبلا نسبة في عيون الأخبار: ٣٦٨/١، والتقفية: ٦٩٨، والفاخر: ٢، والتّمام في تفسير أشعار هذيل: ٦٨، وروي: ولكلّ.

[١] في (ط): ولكل، وهي رواية كما تقدّم.

[٢] يُقَال للبقاء تحيَّة؛ لِأَن من سَلِمَ من الْآفَات فَهُوَ باقٍ، فَمَعْنَى حيَّاك اللَّهُ: أَبقاك، وسمي السلام تحيَّة؛ لأنه يستقبل به المحيَّا، والمحيا: الوجه، انظر تهذيب اللغة: ١٨٨/٥-١٨٩، وحلية الفقهاء: ٨٠، والتّفسير البسيط: ١٨/٧.

[٣] وجب الإدغام هنا لاجتماع مثلين، وحركة الثَّاني لازمة، وتاء التَّأنيث عوضٌ عن الياء المحذوفة، فهي لازمة، فوجب الإدغام، واستدلّ المازني على مذهبه بجواز «أَحْيِيَة» جمع «حَيَاء»، وردّ عليه ابن جنّي بأنّ التّاء في «تحيّة» عوض عن حرف من نفس الكلمة فصار بمثابته، و«أحيية» جمع، والجمع فرع الواحد، فإذا جئت بالواحد زال ما كرهته من اجتماع الياءَين، و«تحيّة» مصدر، والمصدر أصل لا يجوز فيه ما جاز في الجمع، انظر: الكتاب: ٣٩٥/٤، والمنصف: ١٩٥/٢-١٩٦، والممتع: ٣٦٤ إلى ٣٦٧، والارتشاف: ٣٤٧/١.

والمازني: هو أبو عثمان بكر بن محمّد بن عثمان من بني مازن بن شيبان بن ذُهْل، مولى بني سَدوس، من أهل البصرة، قرأ الكتاب على الأخفش وكمّله على الجرميّ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه المبرد، من كتبه: التّصريف، والألف واللّام، وما يلحن فيه العامّة، توفّي سنة ٢٤٧هـ، انظر طبقات النّحويّين واللّغويّين: ٨٧، وتاريخ العلماء النّحويّين: ٦٥، وتاريخ بغداد: ٥٧٩/٧، ونزهة الألباء: ١٤٠.

[٤] غير ظاهرة في الأصل، وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[٥] الرجز بلا نسبة في الألفاظ: ٢٢٨، ومعجم ديوان الأدب: ٣٨٠/٢، وأمالي القالي: ٢٠/١، وإعراب ثلاثين سورة: ٥٥، والخصائص: ٣٠٤/٢، والمبهج: ٧٢، والمفصّل: ٢٨٠، وشرح التّسهيل: ٤٧٢/٣، وشرح الشّافية للرّضي: ١٦٥/١، وشرح التّصريح: ٣٥/٢، موضع الشّاهد: «تنزيّا»، جاء على «تَفْعِيْل»، والقياس أن يكون «تَنْزِيَة» على «تَفْعِلَة»، وتنزّي: تحرّك، والشّهلة: العجوز، شبّه يديها إذا أخذت الدّلو بهما لتخرجه من البئر بيدي امرأة تُرقص صبيًّا.

إِلَّا أنَّ هذا الشُّذُوذَ[١] لا يجُوزُ مِثلُه في نحوِ: «حَيَّا»؛ لاعتِلَالِ عَينِه ولَامِه باليَاءِ، وأَلحَقَ بَعضُهم مَا لَامُه هَمزَةٌ بالمُعتَلِّها، نحو: «نَبَأَ تَنبِئَةً»، و«خَبَّأَ تَخبِئَةً»[٢]، ومِثلُها: «أَعْيِيَةٌ» و«أَعِيَّةٌ»، جَمعُ «عَيِيٍّ»[٣].

وقَالَ **الرَّاغِبُ**[٤]: «وأصلُ التَّحِيَّةِ من الحَيَاةِ، ثمَّ جُعِلَ كُلُّ دُعَاءٍ تَحِيَّةً؛ لِكَونِ جَمِيعِه غيرَ خَارِجٍ عن حُصُولِ الحَيَاةِ أو سَبَبِ الحَيَاةِ».

وأصلُ التَّحِيَّةِ أن تَقُولَ: «حَيَّاكَ اللهُ»، ثمَّ استُعْمِلَ في عُرْفِ الشَّرعِ في دُعَاءٍ مَخصُوصٍ[٥].

وقولُه تعالى: ﴿أَوْ رُدُّوهَا﴾: أي: رُدُّوا مِثلَهَا؛ لأنَّ ردَّ عَينِها مُحالٌ، فحُذِفَ المضَافُ[٦] نحو: ﴿وَسْئَلِ القَرِيَةَ﴾[٧] [يوسف: ٨٢].

وأصلُ «حَيُّوا»: «حَيِّيُوا»، فاستُثْقِلتِ الضَّمَّةُ على اليَاءِ، فَحُذِفتِ الضَّمَّةُ، فالتَقَى سَاكِنَانِ، اليَاءُ والوَاوُ، فحُذِفتِ اليَاءُ وضُمَّ مَا قَبلَ الوَاوِ[٨].

وقَولُه: ﴿بِأَحسَنَ﴾: أي: بِتَحِيَّةٍ أَحسَنَ من تلك التَّحِيَّةِ الأُولى[٩].

قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النِّساء: ٨٧].

قَولُه: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾: جَوَابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ، وفي جُملَةِ هذا القَسَمِ مَعَ جَوَابِه ثَلَاثةُ أَوجُهٍ[١٠]:

أَحَدُها: أنَّها في مَحَلِّ رَفعٍ خَبَرَاً ثَانِيَاً لِقَولِه: «اللَّهُ»، و«لَا إلهَ إلَّا هو» جُملَةُ خَبرٍ أَوَّلٍ.

والثَّاني: أنَّها خَبَرٌ لِقَولِه: «الله» أيضاً، و«لا إله إلَّا هو» جُملَةُ اعتِرَاضٍ بَينَ المبتدأ وخَبَرِه.

والثَّالثُ: أنَّها مُستَأنَفَةٌ لَا مَحَلَّ لها من الإعرَابِ.

---

[١] غير واضحة في (أ)، وأثبتها من بقية النسخ.

[٢] من قوله: «وأصل الأصل....» إلى هنا سقط من (ح).

[٣] انظر الخصائص: ٣٠٤/٢، والمفتاح: ٦٥، والممتع: ٣٦٧، وشرح التّسهيل: ٤٧٢/٣، وشرح الشّافية للرّضي: ١٦٤/١-١٦٥.

[٤] تفسيره: ١٣٦٦/٣، قال الأزهري في كلامه عن أصل «التّحيّة»، قال: «وَالْعرب تسمّي الشّيءَ باسم غيرِه إِذا كَانَ مَعَه أَو من سَببه». انظر تهذيب اللغة: ١٨٩/٥.

[٥] انظر أحكام القرآن للجصاص: ٢٧٢/٢، والمفردات: ٢٧٠، وتفسير الرازي: ١٦١/١٠.

[٦] انظر التّبيان: ٣٧٧/١، والفريد: ٢/ ٣١٣، وتفسير النّسفي: ٣٨٠/١.

[٧] ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾، والمراد: واسأل أهل القرية، فحذف المضاف، انظر التفسير البسيط: ٢٠٨/١٢.

[٨] انظر المقتضب: ١٨١/١، وشرح التّصريف: ٥١٣.

[٩] الكلام من قوله: «أو ردّوها...» إلى هنا منقول من التّبيان: ٣٧٧/١.

[١٠] انظر الوجه الثّاني في الكشّاف: ٢٥١، والفريد: ٣١٤/٢، وتفسير البيضاوي: ٨٨/٢، والنّسفي: ٣٨١/١.

وقد تَقَدَّمَ إعرابُ ﴿الله لاَ إلَه إلاَّ هُوَ﴾ و﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ في البَقَرةِ[١].

قَولُه: ﴿إلى يَوْمِ القِيَامَةِ﴾: فيه ثَلَاثةُ أَوجُهٍ[٢]:

أَحَدُها: أنَّها على بَابِها من انتِهَاءِ الغَايَةِ، قَالَ **الشَّيخُ**[٣]: ((ويكُونُ الجَمعُ في القَبُورِ، أو تُضَمِّنُ ((ليجمَعَنَّكم)) معنَى ((ليَحشُرَنَّكم)) فيُعَدَّى بـ ((إلى)))).

يعنِي أنَّه إذا ضُمِّنَ الجَمعُ مَعنَى الحَشْرِ لم يَحْتجْ إلى تَقدِيرِ مَجمُوعٍ فيه.

وقَالَ **أبُو البَقَاءِ**[٤] بَعدَ أَنْ جَوَّزَ فيها أن تَكُونَ بمعنَى ((في)): ((وقيلَ: هي على بَابِها؛ أي: ليجمَعَنَّكم في القُبُورِ، فعلى هذا يجوزُ أن يكُونَ مَفعُولاً بـه، ويجوزُ أن يكونَ حَالاً؛ أي: ليجمعنَّكم مُفْضِينَ إلى حِسَابِ يَومِ القِيامَةِ)).

يريدُ بقَولِه: ((مَفعُولاً به)) أنَّه فَضْلَةٌ كسَائرِ الفَضَلاتِ، نحو: ((سِرتُ إلى الكُوفَةِ))، ولكن لا يَصِحُّ ذلك إلَّا بأَنْ يُضَمَّنَ الجَمعُ معنَى الحَشرِ كما تَقَدَّمَ. وأمَّا تقديرُه الحَالَ بـ ((مُفْضِين)) فغَيرُ جَائِزٍ؛ لأنَّه كَونٌ مُقَيَّدٌ[٥].

والثَّاني: أنَّها بمعنى ((في))؛ أي: في يَومِ القِيَامَةِ، ونَظِيرُه قَولُ **النَّابِغَةِ**[٦]: [الطَّويل]

فَلَا تَتْرُكَنِّيْ بِالوَعِيدِ كَأَنَّنِي ... إِلَى النَّاسِ مَطْلِيُّ بِه القَارُ أَجْرَبُ

---

[١] في الآية (٣) و(٢٥٥)، فقوله: ((لا ريب فيه)) ((لا)) نافية للجنس، و((ريب)) اسمها، وخبرها جائزٌ أن يكون ((فيه))، إلّا أنّ بني تميم لا تكاد تذكر خبرها، فالأولى أن يكون محذوفاً، والتّقدير: لا ريب كائنٌ، انظر تفصيل ذلك في (أ): ٩/ب، ١٠١/أ، و(ط): ١/٨٢-٨٣، ٢/٥٣٩.

[٢] انظر الوجه الأوّل في الكشّاف: ٢٥١، والمحرّر: ٢/٨٨، ومنه نقل بالواسطة، وفي تفسير النّسفي: ١/٣٨١، والثّاني في معاني القرآن وإعرابه: ٢/٨٧، وشرح التسهيل: ٣/١٤٣، والأوّل والثّاني في تفسير الماتريدي: ٣/٢٨٨، وتفسير الرّازي: ١٠/١٦٧، والفريد: ٢/٣١٤، والأوجه الثّلاثة في البحر: ٧/٢٤٣، وذكر القرطبي عن بعضهم أنّ ((إلى)) صلة في الكلام، والمعنى: ليجمعنّكم يوم القيامة، انظر تفسير القرطبي: ٥/٣٠٥.

[٣] البحر: ٧/٢٤٣.

[٤] التّبيان: ١/٣٧٧.

[٥] فالكون المقيّد واجب الذّكر، ولا يجوز حذفه إلّا إذا قام دليلٌ على حذفه، والكون المطلق واجب الحذف، انظر شرح التّسهيل: ١/٢٧٦، والتذييل والتكميل: ١١/٢٥٤، والمغني: ٥٨٥.

[٦] في ديوانه: ٧٨، وله في شرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة: ٢/٤٣٣، وأدب الكاتب: ٥٠٦، وحروف المعاني: ٧٩، والعمدة: ٢/١٧٨، والمستقصى: ١/٤٥٠، وأمالي ابن الشّجري: ٢/٦٠٨، والتّذكرة الحمدونيّة: ٤/١٠٨، والجنى الداني: ٣٨٧-٣٨٨، وبلا نسبة في جمهرة اللغة: ٢/٧٩٨، والقار ضرب من القطران، وهو بيت في اعتذار النابغة من النّعمان بن المنذر، يقول: لا يستوحش منّي النّاس لما يعلمون من سخطك عليّ فأكون كالبعير الأجرب، ومن منع مجيء ((إلى)) بمعنى ((في)) تأوّل البيت على أنَّ قوله ((مطلي)) ضمن معنى ((مبغض))، وَتَأَول بَعضهم البيت على تعلق ((إلَى)) بِمَحْذُوف؛ أي: مَطْلِي بالقار مُضَافا إلَى النَّاس.

أي: في النَّاسِ.

والثَّالثُ: أنَّها بمعنَى «مَعَ»، وهذا غَيرُ وَاضِحِ المعنَى[١].

والقِيَامَةُ بمعنى القِيَامِ، كـ «الطِّلَابَةِ» و«الطِّلَابِ»[٢]، قَالُوا: ودَخَلَتِ التَّاءُ فيه للمُبَالَغَةِ، كـ «عَلَّامَةٍ» و«نَسَّابَةٍ»؛ لِشِدَّةِ ما يَقَعُ فيه من الهَوْلِ، وسُمِّي بذلك؛ لِقِيَامِ النَّاسِ فيه للحِسَابِ، قَالَ تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العَالَمِينَ﴾[٣] [المطفِّفين: ٦].

والجُملَةُ من قَولِه: **﴿لَا رَيبَ فيه﴾**: فيها وَجهَان[٤]:

أَحَدُهما: أنَّها في مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ من «يومٍ»، فالضَّمِيرُ في «فيه» يعُودُ عليه.

والثَّانِي: أنَّها في مَحَلِّ نَصبٍ نَعتَاً لمصدَرٍ محذُوفٍ دَلَّ عليه «لَيَجمَعَنَّكم»؛ أي: جَمعَاً لا ريبَ فيه، فالضَّميرُ يعُودُ عليه، والأَوَّلُ أظهرُ.

﴿ومَنْ أصْدَقُ﴾: تقدَّم نظيرُ هذه الجُملَةِ[٥].

و**﴿حَدِيثًا﴾**: نَصبٌ على التَّمييزِ.

---

[١] أجاز الكوفيّون وكثير من البصريّين مجيء «إلى» بمعنى «مع»، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالهم إِلَى أَمْوَالكُم﴾ [النّساء: ٢] ﴿من أَنْصَارِي إِلَى الله﴾ [آل عمران: ٥٢] ﴿ويزدكم قوَّة إِلَى قوَّتكم﴾ [هود: ٥٢] ﴿وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمرَافِق﴾ [المائدة: ٦]، لكن الفرق بين هذه الآيات وآية النّساء أنّ ما قبل «إلى» وما بعدها في هذه الآيات من جنس واحد، أمّا آية النّساء فمن جنسين مختلفين، قال أبو حيّان: «وإنما تجعل «إلى» بمعنى «مع» إذا ضممت شيئًا إلى شيء». وهذا ما جعل المعنى غير واضحٍ، فكيف يُجمع النّاس مع اليوم! انظر اللّباب: ٣٥٦/١، والارتشاف: ١٧٣٠/٤-١٧٣١، والجنى الدّاني: ٣٨٦.

[٢] والطّلابة والطّلاب من المطالبة، والعبارة للزّمخشري نقلها السّمين بالواسطة، انظر التّقفية: ١٧٨، والكشّاف: ٢٥١، والبحر: ٢٤٣/٧.

[٣] انظر معاني القرآن وإعرابه: ٨٧/٢، ومعاني القرآن للنّحّاس: ١٥١/٢، والكشف والبيان: ٥٠٢/١٠، والمحرّر: ٨٨/٢.

[٤] انظر الوجهين في الفريد: ٣١٥/٢، وتفسير البيضاوي: ٨٨/٢.

[٥] في الآية (١١٤) من البقرة، ذكر أنّ «من» استفهام مبتدأ، و«أفعل» خبره، والاستفهام هنا بمعنى النّفي؛ أي: لا أحد، انظر تفصيل ذلك في (أ): ٤٩/ب، ٥٦/أ، و(ط): ٧٧/٢-١٤٤.

وقَرَأَ الجُمهُورُ «أَصْدَقُ» بِصَادٍ خَالِصَةٍ، وحَمزَةُ والكِسَائِيُ[١] بإِشْمَامِها زَايَاً، وهكذا كُلُّ صَادٍ سَاكِنَةٍ بَعدَها دَالٌ، نحوُ: ﴿تُصَـــدِّقُون﴾[٢] [الواقعة: ٥٧]، و﴿تَصْـــدِيَةً﴾[٣] [الأنفال: ٣٥]، وهذا كما فَعَلَ حَمزَةُ[٤] في ﴿الصِّرَاطِ﴾[٥]، و﴿مُصَيْطِرٍ﴾[٦] [الغاشية: ٢٢]؛ للمُجَانَسَةِ قَصْدَ الخِفَّةِ.

قال تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَـهُمْ بِمَا كَسَـبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النِّساء: ٨٨].

قَولُه: ﴿فَمَا لَكُمْ﴾: مُبتَدَأٌ وخَبَرٌ.

و﴿فِي الْمُنَافِقِينَ﴾: فيه ثَلَاثَةُ أَوجُهٍ[٧]:

أَحَدُها: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بما تَعَلَّقَ به الخَبَرُ وهو «لكم»؛ أي: أيُّ شَـيءٍ كَائنٌ لكم أو مُسـتَقِرٌ لكم في أَمرِ المنافِقِينَ.

والثَّانِي: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بمعنَى فِئَتَينِ، فإنَّه في قُوَّةِ: ما لكم تفترِقُونَ في أُمُورِ المَنَافِقِينَ، فحُذِفَ المضَـافُ وأُقيمَ المضَافُ إليه مُقامَه.

والثَّالِثُ: أنَّه مُتَعَلِّقٌ بمحذُوفٍ على أنَّه حَالٌ من «فئتين»؛ لأنَّه في الأصلِ صِفَةٌ لها، تَقدِيرُه: فئتين مُفترِقَتَينِ في المَنَافِقِين، وصِفَةُ النَّكِرَةِ إذا قُدِّمَت عليها انتَصَبَتْ حَالاً[٨].

وفي ﴿فِئَتَينِ﴾: وَجهَانِ[٩]:

---

[١] وخلف ورويس، وهي لغة قيس، انظر المبسوط: ١٨١، والتّيسير: ٩٧، والإتحاف: ٥١٧/١، ٤٨١/٢.

[٢] ﴿نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾.

[٣] ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾.

[٤] انظر السّبعة: ١٨٦، والمبسوط: ٨٦.

[٥] في جميع القرآن.

[٦] ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾.

[٧] انظر الوجه الثّاني والثّالث في التّبيان: ٣٧٨/١، ومنه نقل السّـمين، والثّالث في تفسـير البيضـاوي: ٨٨/٢، والأوّل والثّالث في البحر: ٢٤٦/٧، والأوجه الثّلاثة في الفريد: ٣١٥/٢، وزاد تعلّق الجار والمجرور بحال محذوفة من الضّـمير في «لكم».

[٨] تقدمت المسألة في الصفحة: (٩)، الحاشية: (٤)، وانظر اللّباب: ٣٥٤/١، وشرح الكافية الشّافية: ٧٣٩/٢.

[٩] انظر الوجه الأوّل في معاني القرآن للأخفش: ٢٦٣/١، ومشـكل إعراب القرآن: ٢٠٥/١، والكشّـاف: ٢٥١، والبيان: ٢٦٢/١، والبديع: ١٨٩/١، والتّبيان: ٣٧٨/١، والفريد: ٣١٥/٢، وشرح التسهيل: ٣٢٢/٢، وزاد الهمذاني أن يكون العامل الظرف نفسه، وهو «لكم»، وانظر الوجه الثّاني في معاني القرآن للفرّاء: ٢٨١/١، والكشف والبيان: ٥٠٥/١٠، والوجهين في تفسـير الطّبري: ١٤/٩-١٥، ومعـاني القرآن وإعرابه: ٨٨/٢، وإعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣٠/١، والتّفسير البسيط: ٢٧/٧، والمحرّر: ٨٨/٢، والبحر: ٢٤٦/٧.

أَحَدُهما: أنَّها حَالٌ من الكَافِ والمِيمِ في «لكم»، والعَامِلُ فيها الاستِقرَارُ الَّذي تَعَلَّق به «لكم»، ومثلُه: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]، وقد تَقَدَّمَ أنَّ هذه الحَالَ لَازِمَةٌ[١]؛ لأنَّ الكَلَامَ لا يَتِمُّ دُونَها، وهذا مَذهَبُ **البَصرِيِّينَ** في كلِّ مَا جَاءَ من هذا التَّركِيبِ.

والثَّانِي -وهو مَذهَبُ **الكُوفِيِّينَ**-: أنَّه نَصبٌ على خَبرِ «كان» مُضمَرَةٍ، والتَّقدِيرُ: ما لكم في المَنَافِقِينَ كنتم فِئَتَين، وأجَازُوا: «ما لَكَ الشَّاتِمَ»؛ أي: ما لك كُنتَ الشَّاتِمَ، **والبَصرِيُّون** لا يجِيزُونَ ذلك؛ لأنَّه حَالٌ والحَالُ لا تَتَعرَّفُ، ويدلُّ على كَونِه حَالاً التِزَامُ مَجِيئِه في هذا التَّركِيبِ نَكِرَةً، وهذا كَمَا قَالُوا في: «ضَرِبِي زَيداً قَائِماً» إنَّ «قَائِماً» لا يجوزُ نَصبُه على خَبَرِ «كَانَ» المقَدَّرَةِ، بل على الحَالِ؛ لالتِزَامِ تَنكِيرِه[٢].

وقد تَقَدَّمَ اشتِقَاقُ «الفِئَةِ» في البَقَرَةِ[٣].

قَولُه: ﴿والله أَرْكَسَهُمْ﴾: مُبتَدَأٌ وخَبَرٌ، وفيها وَجهَانِ:

أَظهَرُهما: أنَّها حَالٌ؛ إمَّا من المنَافِقِينَ -وهو الظَّاهِرُ- وإمَّا من المُخَاطَبِينَ، والرَّابِطُ الوَاوُ، كأنَّه أنكَرَ عليهم اختِلَافَهم في هؤلاء، والحَالُ أنَّ الله قد رَدَّهم إلى الكُفرِ.

والثَّاني: أنَّها مُستَأنَفَةٌ، أَخبَرَ تَعَالَى عنهم بذلك.

و﴿بِمَا كَسَبوا﴾: مُتعَلِّقٌ بـ «أَرْكَسَهُم»، والبَاءُ سَبَبِيَّةٌ؛ أي: بِسَبَبِ كَسْبِهم.

و«مَا» مَصدَرِيَّةٌ، أو بمعنى الَّذِي، والعَائِدُ مَحذُوفٌ على الثَّانِي لا الأَوَّلِ[٤] على الصَّحِيحِ[٥].

---

[١] في الآية (٧٥) من النّساء، انظر (أ): ٢١٤/أ-ب، و(ط): ٣٦/٤-٣٧.

[٢] وخبر «كان» يكون نكرة ومعرفة، والغرض من «كان» تعيين زمان الخبر، فإذا حذفت لم يبق على زمانه دليل، وقال الزّجّاج: « «ما» حرفٌ من حروف الاستفهام، لا تعمل عمل «كان» ولو جاز «مالك القائم يا هذا» جاز أن يقول «ما عندك القائم»، و«ما بك القائم»، وبالإجماع أنّ «ما عندك القائم» خطأ، فـ «ما لك القائم مثله» ». وقيل: «فئتين» خبر «مال»، وقد حكى الكسائي أنَّ «مال» جارية مجرى: «ما بال»، و«ما شأن»، وأنَّ قوله: «مال زيد»، و«ما بال زيد»؛ بمعنى واحد، انظر الجمل في النّحو: ٨٥، والكتاب: ٦٠/٢-٦١، ومعاني القرآن للفرّاء: ٢٨١/١، والمقتضب: ٢٧٣/٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ٨٨/٢، واللّباب: ١٤٥/١-١٤٦، وشرح المفصّل: ٢٤٤/١، وشرح التّسهيل: ٣٢٢/٢، والتّذييل والتكميل: ١٠٧/٩، ومنار الهدى: ١٨٧/١.

[٣] ذكر أنّ في «فئة» قولين: أحدُهما: أنّها من «فَاءَ يَفِيء»؛ أي: «رَجَعَ»، فَحُذِفَتْ عينُها، ووزنُها «فِلَة». والثّاني: أنّها من «فَأْوَتُّ رأسَه»؛ أي: كسرتُه، فحُذِفَت لامُها، ووزنُها «فِعَة»، ومعناها على كلٍّ من الاشتقاقين صحيحٌ، فإنَّ الجماعَةَ من الناس يَرْجِعُ بعضُهم إلى بعضٍ، وهم أيضاً قطعةٌ من الناسِ كقِطَعِ الرأسِ المكسَّرة، انظر (أ): ١٠١/أ، و(ط): ٥٣٢/٢.

[٤] في (ظ) و(ط): لا على الأوّل.

[٥] ذهب الباقولي إلى أنّها موصولة، وذكر الهمذاني الوجهين وزاد أن تكون موصوفة وما بعدها صفتها، والرّاجع محذوفٌ، انظر الإبانة في تفصيل ماءات القرآن: ١٢٣، والفريد: ٣١٥/٢-٣١٦، والعائد على «ما» المصدريّة محذوف عند

و((الإِرْكَاسُ)): الرَّدُّ والرَّجْعُ، ومنه ((الرِّكْسُ)) للرَّجِيعِ[١]، قَالَ عليه السَّلَامُ[٢] في الرَّوْثَة لـــمَّا أُتِيَ بها: ((إِنَّها رِكْسٌ))، وقَالَ **أُمَيَّةُ بنُ أبِي الصَّلْتِ**[٣]: [البسيط]

فَأُرْكِسُوْا فِي جَحِيمِ النَّارِ إنَّهمُ كَانُوا عُصَاةً وقَالُوا الإفْكَ والزُّورَا

أي: رُدُّوا، وقَالَ **الرَّاغِبُ**[٤]: ((الرِّكْسُ والنِّكْسُ: الرَّذْلُ، إلَّا أنَّ الرِّكْسَ أَبلَغُ؛ لأنَّ النِّكَسَ ما جُعِلَ أَعلَاه أَسفَلَه، والرِّكسُ ما صار رَجِيعَاً بعدَ أن كَانَ طَعَامَاً)).

وقيلَ[٥]: ((أَرْكَسَه: أَوْبقَه))، قَالَ[٦]: [المتقارب]

بِشُؤْمِكَ أَرْكَسْتَنِي في الخَنا وأَرْمَيْتَنِي بِضُرُوبِ العَنَا

وقيلَ[٧]: ((الإِرْكَاسُ: الإضلَالُ))، ومنه[٨]: [المتقارب]

وأَرْكَسْتَنِي عن طَرِيقِ الهُدَى وصَيَّرْتَنِي مَثَلاً للعِدَى

وقيلَ[٩]: ((هو التَّنكِيسُ))، ومنه[١٠]: [الرَّمل]

الجمهور، وذهب ابن السّـــرّاج إلى القول بالعائد على ((ما)) المصـــدريّة؛ لأنّه يعدّها اسماً لا حرفاً، وتقدّم الحديث عن الخلاف في العائد على ((ما)) المصدريّة في الصّفحة: (٥٧)، الحاشية: (٧).

[١] رواه عطاء عن ابن عبّاس، واختاره الفرّاء والزّجّاج، انظر معاني القرآن للفرّاء: ٢٨١/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٨٨/٢، والمحرّر: ٨٨/٢-٨٩، وزاد المسير: ٣٠٩.

[٢] في مسند أحمد: ٢١٠/٦، ((مسند المكثرين من الصحابة: مسند عبد الله بن مسعود))، وصحيح البخاري: ٤٣/١، ((بَاب: لَا يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ)).

[٣] في ديوانه: ٤٠٨، وفي مسائل نافع: ١٥٥، وتفسير الطّبري: ٧/٩، والتّفسير البسيط: ٢٨/٧، والمحرّر: ٨٩/٢.

[٤] تفسيره: ١٣٧٣/٣-١٣٧٤.

وأمية بن أبي الصلت: هو أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي، شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف، وكان أبوه شاعراً، وأميَّة تصغير ((أمة))، أخباره كثيرة وشعره من الطبقة الأولى، وهو أول من جعل في مطالع الكتب باسمك اللهّم، فكتبتها قريش، مات بالطائف ســـنة ٩هـ ولم يســـلم، انظر المبهج: ٢٣٠، وتاريخ دمشـــق: ٢٥٥/٩، والإصابة: ٣٨٤/١.

[٥] قاله قتادة والسّدي وابن عبّاس، انظر تفسير الطّبري: ١٥/٩-١٦، وزاد المسير: ٣٠٩، والبحر: ٢٤٧/٧.

[٦] لم أقف عليه، وهو في البحر: ٢٤٢/٧، والخنا: الفحش، والعنا: الذلّ، انظر المخصّص: ٣٨٧/٣، و٤٣١/٤.

[٧] قاله السّـدي، وقال ابن عطيّة: ((ومن قال من المتأوّلين: أهلكهم وأضـلّهم فإنّما هي بالمعنى؛ لأنّ ذلك كله يتضـمّن ردّهم إلى الكفر)). انظر المحرّر: ٨٩/٢، وزاد المسير: ٣٠٩.

[٨] لم أقف عليه، وهو في البحر: ٢٤٢/٧، وحاشية الشّهاب: ١٦٤/٣، وروح المعاني: ١٠٤/٣.

[٩] قاله أبو عبيدة وابن قتيبة والزّجّاج، انظر مجاز القرآن: ١٣٦/١، وغريب القرآن: ١٣٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ٨٨/٢.

[١٠] البيت لعبد الله بن رواحة، وليس في ديوانه، وهو له في الكشـف والبيان: ٥٠٦/١٠، وتفسـير القرطبي: ٣٠٧/٥، وبلا نسبة في البحر: ٢٤٢/٧.

رُكِّسُوا في فِتنَةٍ مُظلِمَةٍ كَسَوَادِ اللَّيلِ يَتْلُوهَا فِتَنْ

ويُقالُ: «أَرْكَسَ» وَ«رَكَّسَ» بالتَّشـــدِيدِ و«رَكَسَ» بالتَّخفِيفِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ بمعنىً وَاحِدٍ، و«ارتَكَسَ» هو؛ أي: رَجَعَ[١].

وَقَرَأَ عَبدُ الله[٢]: «رَكَسَهُم» ثُلَاثِيّاً، وقُرِئَ[٣] «رَكَّسَهُم، رُكِّسُوا» بالتَّشدِيدِ فيهما.

وقَالَ **أبو البَقَاءِ**[٤]: «وفيه [لُغَةٌ أُخرى: «رَكَسَه الله» مِن غَيرِ هَمزٍ][٥] ولا تَشـدِيدٍ، ولا أعلَمُ أَحَدَاً قَرَأَ به».

قلتُ: قد تَقَدَّمَ أنَّ عَبدَ الله قَرَأَ «والله [رَكَسَـهم» مِن غَيرِ هَمزٍ ولا تَشـدِيدٍ][٦]، وكَلَامُ **أبي البَقَاءِ** مُخَلِّصٌ؛ فإنَّه إنَّما ادَّعَى عَدمَ العِلمِ بأنَّها قِرَاءَةٌ لا عَدَمَ القِرَاءَةِ بها[٧].

قَالَ **الرَّاغِبُ**[٨]: «إلَّا أنَّ «أَرْكَسَه» أَبلَغُ من «رَكَسَه» كَمَا أنَّ «أَسْفَلَه» أَبلَغُ من «سَفَلَه» ». وفيه نَظَرٌ.

قال تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَـوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجِرُوا فِي سَـبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النِّساء: ٨٩].

قَولُه: ﴿لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[٩]: «لو» يجوزُ فيها وَجهَانِ:

أَحَدُهما: أن تَكُونَ مَصدَرِيَّةً.

والثَّاني: أنَّها على بَابِهَا من كَونِها حَرفَاً لما كانَ سَـيَقَعُ لوُقُوعِ غَيرِه، فعلى الأوَّلِ تَتَقَدَّرُ مَعَ مَا بَعدَها بمَصدَرٍ، وذلك المصدَرُ في مَحَلِّ المفعُولِ لـــ «وَدُّوا»، وحِينَئِذٍ فلا جَوَابَ لها، والتَّقدِيرُ: وَدُّوا كُفرَكُم، وعلى

---

[١] انظر معاني القرآن للكسـائي: ١١٨، ومجاز القرآن: ١٣٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ٨٨/٢. وتفسـير الماتريدي: ٢٩٠/٣، والبحر: ٢٤٢/٧.

[٢] عبد الله بن مسـعود، في مجاز القرآن: ١٣٣، ولأبيّ بن كعب في مجمع البيان: ١٢٤/٣، ولعبد الله وأبيّ في معاني القرآن للفرّاء/ ٢٨١/١، وتفسير الطّبري: ٧/٩، والقرطبي: ٣٠٧/٥.

[٣] لعبد الله ابن مسعود في المحتسب: ١٩٤/١، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشّواذّ: ٣٩٩/١، والبحر: ٢٤٨/٧، و «أركسوا» في الآية (٩١) من النّساء وهي قوله: ﴿كُلَّما رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيها﴾.

[٤] التّبيان: ٣٧٩/١، وكلامه هذا عن «أركسوا» في الّتي الآية (٩١) من النّساء لا في هذه الآية.

[٥] غير واضحة في الأصل وأثبتّها من بقيّة النّسخ ومن التّبيان.

[٦] غير واضحة في الأصل وأثبتّها من بقيّة النّسخ ومن التّبيان.

[٧] من قوله: «وقال أبو البقاء....» إلى هنا سقط من (ح).

[٨] انظر تفسيره: ١٣٧٤/٣، وفي تفسيره أنّ «أَسقَاه» أبلغ من «سَقَاه»، لا «أسفله» أبلغ من «سفله».

[٩] «قوله: لو تكفرون» سقط من (ظ).

الثَّانِي يكونُ مَفعُولُ «وَدَّ» مَحذُوفاً، وجَوَابُ «لو» أيضـــاً مَحذُوفٌ؛ لِدِلَالَةِ المعنَى عليهما، والتَّقدِيرُ: وَدُّوا كُفرَكم لو تَكفُرُون كَمَا كَفَرُوا لسُرُّوا بذلك.

و﴿كَمَا كَفَرُوا﴾: نَعتٌ لمصـــدَرٍ محذُوفٍ، تَقدِيرُه: كُفرَاً مِثلَ كُفرِهم[١]، أو حَالٌ مِن ضَـــمِيرِ ذلك المَصدَرِ كما هو/ مَذهَبُ **سِيبَوَيهِ**[٢]. ٢١٦/أ

و﴿فَتَكُونُونَ[٣]﴾: عَطفٌ على «تكفرون»، والتَّقدِيرُ: وَدُّوا كُفرَكُم فكونَكم مُســـتَوِينَ مَعَهم في شَرْعِهم.

قَالَ **الزَّمَخشَرِيُّ**[٤]: «ولو نُصِبَ على جَوَابِ التَّمَنِّي لجَازَ».

وجَعلَ **الشَّـــيخُ**[٥] فيه نَظَراً من حيثُ إنَّ النَّصـــبَ في جَوَابِ التَّمنِّي إذا كَانَ التَّمَنِّي بِلَفظِ الفِعلِ يَحْتاجُ إلى سَمَاعٍ من العَرَبِ، [بل لو جَاءَ لم تَتَحَقَّقْ فيه الجَوَابِيَّةُ؛ لأنَّ «ودَّ» الَّتي بمعنى][٦] التَّمَنِّي مُتَعَلِّقُها المصَـادِرُ لا الذَّوَاتُ، فإذا نُصِـبَ الفِعلُ بَعدَ الفَاءِ لم يَتَعَيَّنْ أن تكُونَ فَاءَ جَوَابٍ؛ لاحتِمَالِ أن يَكُونَ من بَابِ عَطفِ المصدَرِ المقدَّرِ على المصدَرِ الملفُوظِ به، فيكُونَ من بَابِ[٧]: [الوافر]

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَينِي

يعني كأنَّ المصدَرَ المفعولَ بـ «يودُّ» مَلفُوظٌ به، والمصدَرَ المقدَّرَ بـ «أن» والفِعلِ عَطفٌ عليه، فَجَعَلَ المصدَرَ المحذُوفَ مَلفُوظَاً به في مُقَابَلَةِ المقدِّرِ بـــ «أَنْ» والفِعلِ، وإلَّا فالمصـدرُ المحذُوفُ ليسَ مَلفُوظَاً به إلَّا بهذا

---

[١] انظر مشكل إعراب القرآن: ٢٠٥/١، والتّبيان: ٣٧٨/١، والفريد: ٣١٦/٢، وتفسير النّسفي: ٣٨٢/١.

[٢] انظر الكتاب: ٢٩٣/٢، وشرح السيرافي: ٩٣/٥.

[٣] في (ط): فتكونوا، وهو تحريف.

[٤] الكشّاف: ٢٥١.

[٥] انظر البحر: ٢٤٩/٧.

[٦] غير واضحة في (أ) وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[٧] البيت لميســون ابنة بَحْدَل الكلبيّة زوج معاوية بن أبي ســفيان في حماســة الخالدين: ٨٦، والمحتســب: ٣٢٦/١، والصّاحبي: ٧٤، ودرّة الغوّاص: ٤٩، والاقتضاب: ٢٥/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٣٤٦/١، وبلا نسبة في الكتاب: ٤٥/٣، وبلاغات النّســاء: ١١٦، والمقتضــب: ٢٧/٢، وعجزه: أَحَبُّ إلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّــفُوفِ، والشّــاهد فيه نصــب «تقرَّ» بـ «أن» مضمرة، ليُعطف المصدر المؤوّل على «اللّبس»، فيكون ذلك عطف اسمٍ على اسم لا فعل على اسم.

التَّأوِيلِ المذكُورِ[١]، بل المنقُولُ أنَّ الفِعلَ ينتَصِبُ على جَوَابِ التَّمَنِّي إذا كَانَ بالحَرفِ، نحو: «ليت»، و«لو»، و«أَلَا» إذا أُشْرِبَتَا معنى التَّمَنِّي»[٢].

وفيما قَالَه **الشَّيخُ** نَظَرٌ؛ لأنَّ **الزَّمَخشَرِيَّ** لم يَعْنِ بالتَّمنِّي المفهُومَ من فِعلِ الوَدَادَةِ، بل المفهُومَ من لَفظِ «لو» المشعِرَةِ بالتَّمَنِّي، وقد جَاءَ النَّصبُ في جَوَابِها، كقولِه: ﴿فلَو[٣] أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشُّعراء: ١٠٢]، وقد قَدَّمْتُ تحقِيقَ هذه المسألةِ[٤]، فقد ظَهَرَ ما قَالَه **الزَّمَخشَرِيُّ** من غَيرِ تَوَقُّفٍ.

﴿وسَوَاءً﴾: خَبَرُ «تَكُونُون»، وهو في الأصلِ مَصدرٌ وَاقِعٌ مَوقِعَ اسمِ الفَاعِلِ، بمعنى «مُسْتَوِينَ»؛ ولذلك وُحِّدَ، نحو: «رِجَالٌ عَدْلٌ»[٥].

قال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ [النِّساء: ٩٠].

قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ﴾: فيه قَولَانِ[٦]:

---

[١] من قوله: «بل لو جَاءَ لم تَتَحَقَّقْ فيه الجَوَابِيَّةُ...» إلى هنا سقط من (ح).

[٢] زاد في (ظ): (وقد جاء النّصب في جوابها)، وهو كذلك في البحر، وانظر علل النّحو: ٤٣٠، والجنى الدّاني: ٢٨٨-٣٨٤، والمغني: ٩٧، ولم يجز الواحدي أَنْ يُجْعَلَ «فتكونون» جَوَابَاً للتَّمَنِّي؛ لأنّه لو أَرَادَ ذلك عَلَى تَأْوِيلِ «إِذَا كَفَرُوا اسْتَوَوْا» لَكَانَ نَصْبا، انظر التّفسير البسيط: ٣٠/٧.

[٣] في (أ) و(ظ) و(ح): لو، والآية كما ذكرت، وتمامها: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

[٤] في الآية (٢٠) و(٩٦) و(١٦٧) من سورة البقرة، ذكر أنّ «لو» تشرب معنى التّمني، فتكون امتناعيّة على الصّحيح، وتنصب المضارع بعد الفاء جواباً، وقيل: هي لما كان سيقع لوقوع غيره وليس فيها معنى التّمني، والمصدر المؤوّل بعدها معطوفٌ عطف اسمٍ على اسمٍ، وجواب «لو» محذوفٌ، وقيل: هي في مثل هذا الموضع مصدريّة، ولا جواب لها، والمصدر المؤوّل بعدها مفعول «ود»، انظر تفصيل ذلك في (أ): ٢٢/ب، ٤٢/أ-ب، ٦٣/ب، و(ط): ١٨٣/١، ١٣/٢-١٤-٢١٨-٢١٩-٢٢٠.

[٥] لم يُجمع «سواء»؛ لأنّ المصدر لا يُثنّى ولا يُجمع، بل يدلّ على القليل والكثير كأسماء الأجناس، فيلزم إفراده وتذكيره، وسُمع عن العرب تثنية «سواء»: «سَوَاءَان»، وجمعه: «سَوَاسِوَة»، وذلك على غير قياس، وما جاء من المصادر الّتي جرت مجرى اسم الفاعل على التثنية أو الإفراد قليلٌ، وقيل: إذا وقع المصدر موقع اسم الفاعل جاز فيه وجهان: الأوّل -وهو الأجود-: أن يجري على لفظٍ واحدٍ في المفرد والمثنّى والجمع والمذكّر والمؤنّث، مثل: رجال عدلٌ، والآخر: أن يثنّى ويجمع ويذكر ويؤنّث، مثل: رجال عدول، انظر إسفار الفصيح: ٥٥٩/١، والبديع: ٨٩، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ٢١١، وشرح المفصّل: ٥٨/١، والعدة: ٥٢٧/١، وشرح التّصريح: ١١٨/٢.

[٦] انظر الأوّل في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣١/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٥/١، والتّفسير البسيط: ٣٣/٧، والكشّاف: ٢٥٢، والبيان: ٢٦٣/١، والوجهين في البحر: ٢٥٣/٧-٢٥٤-٢٥٥، ومنه نقل السّمين.

أظهَرُهما: أنَّه اسـتِثنَاءٌ متَّصِـلٌ، والمسـتَثنَى منه قَولُه: ﴿فَخُذُوهُمْ واقتُلُوهُم﴾[١] [النِّسـاء: ٨٩]، والـمُسْتَثْنَوْنَ على هذا قَومٌ كُفَّارٌ، ومعنى الوُصْلَةُ هنا الوُصْلَةُ بالمعَاهَدَةِ والمهَادَنَةِ[٢]، وقَالَ **أبو عُبَيدٍ**[٣]: «هو اتِّصَالُ النَّسبِ».

وغَلَّطَ[٤] **النَّحَّاسُ**[٥] بأنَّ النَّسَـبَ كانَ ثَابِتَاً بَينَ النَّبِيِّ صـلَّى الله عليه وسـلَّمَ والصَّـحَابَةِ وبَينَ المشرِكِينَ، ومَعَ ذلك لم يَمْنَعْهم ذلك من قِتَالِهم.

والثَّاني: أنَّه مُنقَطِعٌ، وهو قَولُ **أَبِي مُسْـلِمٍ الأَصْـفَهَانِيِّ**[٦] واختِيَارُ **الرَّاغِبِ**[٧]، قَالَ **أبو مُسـلِمٍ**: «لَمَّا أَوجَبَ اللَّهُ الهِجرَةَ على كلِّ مَنْ أسـلَمَ اسـتَثنَى مَنْ له عُذرٌ فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِـلُونَ﴾، وهم قَومٌ قَصَـدُوا الهِجرَةَ إلى الرَّسُـولِ ونُصـرَتَه، وكَانَ بَينَهم وبَينَه كُفَّارٌ في الطَّرِيقِ يَخَافُونَ، فعَمَدُوا إلى كُفَّارٍ[٨] كَانَ بَينَهم وبَينَ المسـلِمِينَ عَهْدٌ فأَقَامُوا عِندَهم إلى أن يمكِنَهم الخَلَاصُ، واسـتَثنَى بَعدَ ذلك مَنْ صَـارَ إلى الرَّسُـولِ وإلى أَصـحَابِه؛ لأنَّه يَخافُ اللَّهَ فيه، ولَا يُقَاتِلُ الكُفَّارَ أيضـاً؛ لأنَّهم أَقَارِبُه، أو لأنَّه يَخَافُ على أولَادِه الَّذين هُم في أَيدِيهِم». فعلى هذا القَولِ يكونُ اسـتِثنَاءً مُنقَطِعَاً؛ لأنَّ هؤلاء المسـتَثْنَينَ لم يَدخُلُوا تَحتَ قَولِه: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي المنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النِّساء: ٨٨]، والمستَثْنَونَ على هذا مُؤمِنُونَ.

و﴿بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ﴾: يجوزُ أن يَكُونَ جُملَةً من مُبتَدَأٍ وخَبَرٍ في مَحَلِّ جَرٍّ صِفَةٍ لـ «قَومٍ».

---

[١] في الآية السّابقة ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾.

[٢] روي معناه عن ابن عبّاس ومجاهد وابن زيد وغيرهم، واختاره الفرّاء والزّجّاج، انظر معاني القرآن للفرّاء: ٢٨١/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٨٩/٢، والتّفسير البسيط: ٣٤/٧، وتفسير القرطبي: ٣٠٨/٥.

[٣] انظر قوله في أحكام القرآن للجصـاص: ٢٧٥/٢، وتفسـير القرطبي: ٣٠٨/٥، وإليه ذهب أبو عبيدة وابن قتيبة، انظر مجاز القرآن: ١٣٦/١، وغريب القرآن: ١٣٣.

[٤] في (ظ) و(ط): غلّطه.

[٥] انظر معاني القرآن له: ١٥٥/٢، والقطع والائتناف له: ١٧٦-١٧٧، واستبعده مكّي للسبّب نفسه، انظر الهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٤١١/٢، وقال الواحدي: «كلا القولين صحيحٌ....لأنَّ الميثاق إذا عقد لقومٍ دخل في ذلك العهد كل من عدَّ منهم في النّسبة وانتسب إلى أبيهم». التّفسير البسيط: ٣٣/٧. وقال القرطبي: «حمل بعض العلماء معنى ينتسبون على الأمان؛ أي إنّ المنتسب إلَى أهل الأمان آمِنٌ إذا أَمِنَ الكل منهم، لَا على معنى النَّسَبِ الذي هو بمعنى القرابة». تفسيره: ٣٠٩/٥.

[٦] انظر تفسير أبي مسلم الأصفهاني: ١٠٥.

وأبو مسـلم الأصـفهاني: هو محمّد بن بحر الكاتب المعتزلي، كان نحويا كاتبا بليغا من كتبه: جامع التّأويل، والنّاسـخ والمنسـوخ، وكتاب في النّحو، وجامع رسـائله، توفّي سـنة ٣٢٢، انظر معجم الأدباء: ٢٨٣٧/٦، والوافي بالوفيات: ١٧٥/٢، وبغية الوعاة: ٥٩/١.

[٧] انظر تفسيره: ١٣٨١/٣-١٣٨٢، وأشار إلى الوجه الأوّل.

[٨] الكلام من قوله: «وكان بينهم وبينه...» إلى هنا سقطٌ من (ظ) و(ط).

ويجوزُ أن يكونَ «بَينَكم» وَحدَه صِفَةً لـ «قَومٍ»، فيكُونَ في مَحَلِّ جَرٍّ ويَتَعلَّقَ بمحذُوفٍ، و«ميثَاقٌ» على هذا رَفعٌ بالفَاعِلِيَّةِ[١]؛ لأنَّ الظَّرفَ اعتَمَدَ على مَوصُوفٍ[٢]، وهذا الوَجهُ أَعرَبُ[٣]؛ لأنَّ الوَصفَ بالمفرَدِ أَصلٌ للوَصفِ بالجُملَةِ[٤].

قَولُه: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ﴾: فيه وَجهَان[٥]:

أَظهَرُهما: أنَّه عَطفٌ على الصِّلَةِ، كأنَّه قِيلَ: أو إلَّا الَّذين جَاؤُوكم حَصِرَتْ صُدُورُهم، فيكُونُ المستَثنَى صِنفَينِ من النَّاسِ، أَحَدُهما وَاصِلٌ إلى قَومٍ مُعَاهِدِين، والآخَرُ مَنْ جَاءَ غَيْرَ مُقَاتِلٍ للمُسلِمِين ولا لِقَومِه.

والثَّانِي: أنَّه عَطفٌ على صِفَةِ «قَومٍ»، وهي قولُه: ﴿بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ﴾، فيكُونُ المستَثنَى صِنفَاً وَاحِدَاً يختَلِفُ باختِلَافِ مَنْ يَصِلُ إليه من مُعَاهِدٍ وكَافِرٍ.

واختَارَ الأَوَّلَ **الزَّمخشَرِيُّ وابنُ عَطِيَّةَ**[٦]، قَالَ **الزَّمَخشَرِيُّ**: «الوَجهُ العَطفُ على الصِّلةِ؛ لِقَولِه: ﴿فَإِنِ اعتَزَلُوكم فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾ بَعدَ قَولِه: ﴿فَخُذُوهُمْ واقتُلُوهم﴾، فقَرَّرَ أنَّ كَفَّهم عن القِتَالِ أَحَدُ سَبَبَي استِحقَاقِهم لنَفي التَّعَرُّضِ لهم، وتَرْكِ الإِيقَاعِ بهم. فإن قُلتَ: كُلُّ وَاحِدٍ من الاتِّصَالَينِ له تَأثِيرٌ في صِحَّةِ الاستِثنَاءِ واستِحقَاقِ تَرْكِ التَّعَرُّضِ، الاتِّصَالِ[٧] بالمعَاهِدِين والاتِّصَالِ بالكَافِّينَ، فهلَّا جَوَّزْتَ أن يكُونَ العَطفُ على صِفَةِ «قَومٍ»، ويكونَ قَولُه: ﴿فَإِنِ اعتَزَلُوكُم﴾ تَقرِيرَاً لحُكمِ اتِّصَالِهم بالكَافِّين، واختِلَاطِهم بهم، وجَرْيِهم على سُنَنِهم؟ قُلتُ: هو جَائِزٌ، ولَكِنَّ الأَوَّلَ أَظهَرُ وأَجْرَى على أُسلُوبِ الكَلَامِ» انتهى.

وإنَّما كَانَ أَظهَرَ لِوَجهَين، أَحَدُهما من جِهَةِ الصِّنَاعَةِ، والثَّانِي من جِهَةِ المعنَى.

---

[١] انظر الوجهين في التّبيان: ٣٧٨/١، والفريد: ٣١٧/٢.

[٢] إذا وقع الظّرف أو الجارّ والمجرور خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو حالا لذي حال، أو اعتمد على همزة استفهام أو حرف نفيٍ جاز إعماله عند البصريّين، أمّا الكوفيّون والأخفش والمبرّد فيجيزون إعمال الظّرف إذا تقدّم على الاسم المرفوع وإن لم يعتمد، ورجّح ابن مالك أن يكون فاعلاً؛ لأنّ الأصل عدم التّقديم والتّأخير، ورجّح غيره كونه مبتدأ، وأوجب السّهيلي إعرابه مبتدأ ومنع الرّفع بالفاعليّة، انظر الإنصاف: ٤٤/١، المسألة (٦)، ونتائج الفكر: ٣٢٥، وأمالي ابن الحاجب: ٧٢٩/٢، والمغني: ٥٧٨-٥٧٩، والعدة: ٤٥/١.

[٣] في (ط): أقرب.

[٤] لأنّ المفرد بسيطٌ والجملة مركّب، والبسيط أوّل، والمركّب ثان، انظر شرح المفصّل: ٢٤٣/٢.

[٥] انظر الوجهين في الكشّاف: ٢٥٢، والمحرّر: ٩٠/٢، وتفسير الرّازي: ١٧٢/١٠، والبحر: ٢٥٣/٧، والوجه الثّاني في التّفسير البسيط: ٣٦/٧.

[٦] انظر الكشّاف: ٢٥٢، المحرّر: ٩٠/٢.

[٧] في (ط): للاتّصال، وهو تحريفٌ، والصّحيح ما أثبتّه من بقيّة النّسخ ومن الكشّاف.

أمَّا الأَوَّلُ: فلأنَّ عَطْفَه على الصِّلَةِ تكونُ[١] النِّسبَةِ فيه إسنَادِيَّةً، وذلك أنَّ المستَثنَى مُحَدَّثٌ عنه مَحكُومٌ له بخِلَافِ حُكمِ المستَثنَى منه، فَإذا قَدَّرْتَ العَطفَ على الصِّلَةِ كان مُحَدَّثاً عنه بما عَطَفْتَه، بخِلَافِ ما إذا عَطَفْتَه على الصِّفَةِ، فإنَّه يكونُ تَقيِيداً في «قَومٍ» الَّذِين هم قَيدٌ في الصِّلَةِ المُحَدَّثِ عن صَاحِبِها، ومتى دَارَ الأَمرُ بَينَ أن تَكُونَ النِّسبَةُ إسنَادِيَّةً وبَينَ أن تكُونَ تَقييدِيَّةً كَانَ جَعلُها إسنَادِيَّةً أَوْلى؛ لاستِقلَالِها[٢].

والثَّاني من جِهَةِ المعنى: وذلك أنَّ العَطفَ على الصِّلَةِ يؤدِّي إلى أنَّ سَبَبَ تَرْكِ التَّعرُّضِ لهم تَرَكُّهمُ القِتَالَ وَكَفُّهم عنه، وهذا سَبَبٌ قَرِيبٌ، والعَطفَ على الصِّفَةِ يؤدِّي إلى أنَّ سَبَبَ تَركِ التَّعَرُّضِ لهم وُصُولُهم إلى قَومٍ كَافِّين عن القِتَالِ وهذا سَبَبٌ بَعِيدٌ، وإذا دَارَ الأمرُ بَينَ سَبَبٍ قَرِيبٍ وآخَرَ بَعِيدٍ فاعتِبَارُ القَرِيبِ أَوْلَى[٣].

والجُمهُورُ على إثبَاتِ «أو»، وفي مُصْحَفِ أُبَيٍّ[٤]: «جَاؤوكم» من غَيرِ «أو»، وخَرَّجَها **الزَّمَخشَرِيُّ**[٥] على أَحَدِ أَربَعَةِ أَوجُهٍ: إمَّا البَيَانِ لـ «يَصِلُون»، أو البَدَلِ منه، أو الصِّفَةِ لـ «قومٍ» بَعدَ صِفَةٍ، أو الاستِئنَافِ.

قَالَ **الشَّيخُ**[٦]: «وهي وُجوهٌ محتَمَلَةٌ، وفي بَعضِها ضَعفٌ، وهو البَيَانُ والبَدَلُ؛ لأنَّ البَيَانَ لا يكونُ في الأَفعَالِ[٧]، ولأنَّ البَدَلَ لا يتأتَّى؛ لكونِه ليسَ إيَّاه ولا بَعضَه ولا مُشتَمِلاً عليه». انتهى. ويحتَاجُ الجَوَابُ عنه إلى تَأَمُّلٍ ونَظَرٍ.

---

[١] في (ط): لكون، وهو تحريف.

[٢] النّسبة الإسناديّة: هي نسبة شيءٍ إلى شيءٍ على سبيل الاستقلال، والنّسبة التّقييدية: هي نسبة جزئيّة غير تامّة، فيها تقييد لفظٍ بلفظ، كنسبة النّعت والإضافة، انظر الارتشاف: ٨٣١/٢.

[٣] الكلام عن جهة الصّناعة منقولٌ بلفظه من البحر: ٢٥٤/٧، والكلام عن جهة المعنى موجود بمعناه في تفسير الرّازي: ١٧٢/١٠، نقله منه أبو حيّان في البحر ونقله السّمين بالواسطة.

[٤] في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣١/١، والكشّاف: ٢٥٢، والمحرّر: ٩٠/٢، وبلا نسبة في المغني: ٥٦٢.

وأبي: هو أبو منذر أبي بن كعب بن قيس الأنصاري، من بنى جديلة، وكان عمر بن الخطاب يكنيه بالطفيل، من فقهاء الصحابة، وكان من أقرئهم، شهدا بدرا والعقبة، وهو أحد الستة الذين انتهى إليهم القضاء من الصحابة، مات سنة ٢٢هـ، وقيل: ٣٠هـ، انظر مشاهير علماء الأمصار: ٣١، ومعرفة الصحابة: ٢١٤/١.

[٥] انظر الكشّاف: ٢٥٢.

[٦] البحر: ٢٥٦/٧.

[٧] انظر المغني: ٦٠١، والمساعد: ١١٩/٢.

قوله: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾: فيه سَبعَةُ أَوجُهٍ[١]:

أَحَدُها: أنَّه لا مَحَلَّ لهذه الجُملَةِ، بل جِيءَ بالدُّعَاءِ عليهم بضِيقِ صُدُورِهم عن القِتَالِ، وهذا مَنقُولٌ عن **المُبَرِّدِ**[٢]، إلَّا أنَّ **الفَارِسِيَّ**[٣] رَدَّ عليه بأنَّا مَأمُورُون بأَنْ نَدعُوَ على الكُفَّارِ بإلقَاءِ العَدَاوَةِ بَينَهم فَنَقُولَ: ((اللَّهمَّ أَوْقِعِ العَدَاوَةَ بَينَ الكُفَّارِ))، لكن يكُونُ قَولُه: ﴿أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ﴾ نَفْيَ مَا اقتَضَاه دُعَاءُ المسلِمِين عليهم.

وقد أَجَابَ عن هذا الرَّدِّ **بعضُ النَّاسِ**، فقَالَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[٤]: ((يُخَرَّجُ قَولُ **المُبَرِّدِ** على أنَّ الدُّعَاءَ عليهم بأن لا يقَاتِلُوا المسلِمِين تَعجِيزٌ لهم، والدُّعَاءَ عليهم بأن لا يقَاتِلُوا قَومَهم تحقِيرٌ لهم؛ أي: هم أَقَلُّ وأَحقَرُ ومُستَغنىً عنهم، كما تَقُولُ إذا أردتَ هذا المعنَى: ((لا جَعَلَ الله فُلَاناً عَلَيَّ ولَا مَعِيَ))، بمَعنَى أسْتَغنِي عنه وأَستَقِلُّ دُونَه)).

وأَجَابَ **غَيرُه**[٥] بأنَّه ((يجوزُ أن يكُونَ سُؤالاً لموتِهم على أنَّ قَولَه: ((قومهم)) قد يَحْتمِلُ أن يُعَبَّرَ به عَمَّنْ لَيسُوا منهم، بل عن مُعَادِيهم)).

---

[١] انظر الوجه الأوّل والثّاني والثّالث والرّابع والسّادس في التّحصيل: ٣٣٧/٢-٣٣٨، وفي إعراب النّحاس: ٢٣١/١ لكن دون الثّالث، وفي التّبيان: ٣٧٩/١ لكن دون السّادس، والأوّل والثّاني والرّابع في مشكل إعراب القرآن: ٢٠٥/١، والأوّل والثّاني والسّادس في المحرّر: ٩٠/٢، والثّاني في معاني القرآن للفرّاء: ٢٨٢/١، والثالث في المسائل المشكلة: ٢٣١، والثّالث والرّابع في البيان: ٢٦٣/١، والثّاني والثّالث في كشف المشكلات: ٣١٩/١، ومجمع البيان: ١٢٧/٣، والكشّاف: ٢٥٢، وتفسير البيضاوي: ٨٢/٢، وتفسير القرطبي: ٣٠٩/٥، وزاد القرطبي الوجه الخامس، والأوجه الخمسة الأولى في الفريد: ٣١٧/٢-٣١٨-٣١٩، والبحر: ٢٥٧/٧-٢٥٨، والمغني: ٥٦٢، وجعل الزّمخشري قراءة من قرأ ((حصرةً)) و((حصراتٍ)) و((حاصراتٍ)) دليلاً على الوجه الثّاني، وزاد وجهاً آخر، وهو أنّ الجملة بيانٌ لـ ((جاؤوكم))، وكذلك البيضاوي ومنه نقل، والثّاني والسّادس في زاد المسير: ٣١٠، والثّاني والسّادس والسّابع في تفسير الرّاغب: ١٣٨٢/٣-١٣٨٣.

[٢] انظر المقتضب: ١٢٤/٤، ونقل الماوردي هذا المعنى عن ابن عبّاس، انظر النّكت والعيون: ٥١٦/١.

[٣] انظر ردّه هذا في تفسير الرّاغب: ١٣٨٤/٣، والبحر: ٢٥٧/٧، وجاء في الإيضاح العضدي: ٢٧٧: ((ولا يجوز أن تكون ((حصرت)) دعاء)). وقال في المسائل المشكلة: ٢٣١: ((وليس في قول من قال في ذلك إنّه على وجه الدّعاء بشيء)).

[٤] المحرّر: ٩٠/٢.

[٥] الراغب في تفسيره: ١٣٨٤/٣.

الثَّاني: أنَّ «حَصَـرِت» حَالٌ من فَاعِلِ «جاؤوكم»، وإذا وَقَعَتِ الحَالُ فِعلاً مَاضِـيَاً ففيها خِلَاف، هل يَحْتَاجُ إلى اقتِرَانهِ بـــ «قد» أم لا؟ والرَّاجِحُ عَدَمُ الاحتِيَاجِ؛ لِكَثرَةِ مَا جَاءَ منه[1]، فعلى هذا لا تُضْمَرُ «قد» قَبلَ «حَصِرَتْ»، ومَنِ اشتَرَطَ ذلك قَدَّرَها هنا.

والثَّالِثُ: أَنَّ «حَصِرَتْ» صِفَةٌ لحالٍ مَحذُوفَةٍ، تَقدِيرُه: أو جَاؤُوكم قَومَاً حَصِرَتْ صُدُورُهم.

وسَمَّاهَا **أَبُو البَقَاءِ**[2] حَالَاً مُوَطِّئَةً، وهذا الوَجهُ يُعْزَى **للمُبَرِّدِ**[3] أَيضاً./ ٢١٦/ب

الرَّابِعُ: أن يكُون في مَحَلِّ جَرٍّ صِـفَةٍ لـــــ «قوم» بَعدَ صِـــفَةٍ، و«أو جَاؤُوكم» مُعتَرِضٌ. قَالَ **أبو البَقَاءِ**[4]: «يَدُلُّ عليه قِرَاءَةُ مَنْ أَسقَطَ «أو»، وهو أُبَيٌّ». كذا نَقَلَه عنه **الشَّيخُ**[5]، والَّذِي رأيتُه في إعرَابِه إسقَاطُ «أو جَاؤوكم» جَمِيعِه، وهذا نَصُّه، قَالَ: «أَحَدُهما: هو جَرُّ صِفَةٍ لـ «قوم»، وما بَينَهما صِفَةٌ أيضاً، و«جَاؤوكم» مُعتَرِضٌ، وقد قَرَأَ بَعضُ الصَّحَابَةِ[6]: «بَينَكم وبَينَهم مِيثَاقٌ حَصِرَت صُدُورُهم»، بِحَذفِ «أو جاؤوكم» ».

هذا نَصُّه، وهو أَوفَقُ لهذا الوَجهِ.

الخَامِسُ: أن يَكُونَ بَدَلَاً من «جَاؤوكم» بَدَلَ اشـتِمَالٍ؛ لأَنَّ المجيءَ مُشـتَمِلٌ على الحَصْـرِ وغَيرِه، نَقَلَه **الشَّيخُ**[7] عن **أبي البَقَاءِ**[8] أيضاً.

---

[1] أجاز الكوفيون والأخفش وقوع الماضي حالاً؛ ومنعه البصريون والفراء، إلا أن يقترن بـــ «قد» ظاهرة أو مضمرة؛ لتقربه من الحال، واحتج الكوفيون بالسماع، وبأن ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة، ومنعه البصريون؛ لأن الماضي لا يدل على الحال، فلا ينبغي أن يقوم مقامه، ولأنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه «الآن» أو «الساعة»، وهذا لا يصلح في الماضي، وَقيل في الآية: «حصرت» لَفظه مَاض وَالْمعْنَى على المضارعة؛ أَي: جاؤوكم تحصر صُدُورهمْ؛ لِأَن الْحصْر كَانَ مَوْجُودا وَقت مجيئهم، فحقه أنّ يعبّر عَنهُ بِفعل الْحَال، انظر معاني القرآن للفراء: ١/٢٤-٢٨٢، والإيضاح العضدي: ٢٧٦-٢٧٧، والإنصاف: ١/٢٠٥، المسألة: (٣٢)، والبديع: ١/١٩٦، واللباب: ١/٢٩٤.

[2] انظر التّبيان: ١/٣٧٩.

[3] انظر الكشّاف: ٢٥٢، والبحر: ٧/٢٥٧.

[4] التّبيان: ١/٣٧٩.

[5] انظر البحر: ٧/٢٥٨.

[6] لأبيّ في إعراب القرآن للنَّحَّاس: ١/٢٣١.

[7] انظر البحر: ٧/٢٥٨.

[8] وليس في التّبيان.

السَّـــادِسُ: أنَّه خَبَرٌ بَعدَ خَبَرٍ، وهذه عِبَارَةُ **الزَّجَّاجِ**[١]، يعني أنَّها جُمَلَةٌ مُســـتَأنَفَةٌ[٢]، أَخْبَرَ بها عن ضِيقِ صُدُورِ هؤلاءِ عن القِتَالِ بَعدَ الإخبَارِ عنهم بما تَقَدَّمَ.

قَالَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[٣] بَعدَ حِكَايَةِ قَولِ **الزَّجَّاجِ**: ((يُفَرَّقُ بَينَ الحَالِ وبَينَ خَبَرٍ مُستَأنَفٍ في قَولِك: ((جَاءَ زَيدٌ رَكِبَ الفَرَسَ)) أنَّك إذا أَرَدتَ الحَالَ بقَولِكَ: ((رَكِبَ الفَرَسَ)) قَدَّرْتَ ((قد))، وإن أَردتَ خَبَرَاً بَعدَ خَبَرٍ لم تَحتَجْ إلى تَقدِيرِها)).

السَّـــابِعُ: أنَّه جَوَابُ شَـــرطٍ مُقَدَّرٍ، تَقدِيرُه: إن جَاؤوكم حَصِـــرَت، وهو رَأيُ **الجُرْجَانِيِّ**[٤]، وفيه ضَعْفٌ؛ لِعَدَمِ الدِّلَالَةِ على ذلك[٥].

وَقَرَأَ الجُمهُورُ: ((حَصِـرَتْ)) فَعلاً مَاضِـيَاً، والحَسَـنُ وقَتَادَةُ ويَعقُوبُ[٦]: ((حَصِـرةً)) نَصـبَاً على الحَالَ بِوزنِ ((نَبِقَة))[٧]، وهي تُؤيِّدُ كَونَ ((حَصِرت)) حَالاً، ونَقَلَها **المَهدَوِيُّ**[٨] عن عَاصِمٍ في رِوَايَةِ المُفَضَّلِ.

ورُوِيَ عن الحَسَنِ[٩] أيضاً: ((حَصِراتٍ))، و((حَاصِرَاتٍ)).

---

[١] انظر معاني القرآن وإعرابه: ٨٩/٢.

[٢] عدّها القرطبي بدلاً من ((جاؤوكم)) حسب جملة الزّجّاج، انظر تفسيره: ٣٠٩/٥.

[٣] انظر المحرّر: ٩٠/٢، وقوله هذا جاء قبل حكاية قول الزّجّاج لا بعدها، إنّما جاء بعد ذكره وجه الحال.

[٤] انظر تفسير الرّاغب: ١٣٨٣/٣، والبحر: ٢٥٨/٧، وأشار الرّاغب إلى أنّ رأيه هذا في كتاب النّظم، ولم أجده فيه. **والجرجاني**: هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الفارســـي الأصـــل الجرجاني الدّار، عالم نحو وبلاغة ومن أكابر النحاة، وهو ابن أخت أبي علي الفارسي، من كتبه: المقتصد، وشرح الإيضاح، وإعجاز القرآن الكبير والصّغير والعوامل وغيرها، توفّي سنة ٤٧١هـــ، انظر نزهة الألباء: ٢٦٤، وإنباه الرّواة: ١٨٨/٢، وتاريخ الإسلام: ٣٣٢/١٠، وطبقات الشّافعيّين: ٤٦٥.

[٥] قال الرّاغب: ((وفيما ادّعاه إضمار ((إن)) عهدة، فما أرى أهل اللّغة يطابقونه عليه)). تفسيره: ١٣٨٣/٣.

[٦] في البحر: ٢٥٧/٧، وللحســن ويعقوب في مختصــر ابن خالويه: ٣٤، والإتحاف: ٥١٨/١، ولهما وللمفضّــل عن عاصــم في المحرّر: ٩٠/٢، وزاد المسـير: ٣١٠، وللمفضّـل عن عاصـم ويعقوب في التّحصـيل: ٣٣٣/٢، وليعقوب في النّشر: ٢٥١/٢.

[٧] وهي ثمرة السّدر، انظر جمهرة اللغة: ٣٧٣/١.

[٨] انظر التّحصيل: ٣٣٣/٢، جاء في جميع النّسخ ((عن عاصم في رواية حفص))، وهو تحريفٌ، والصّحيح ما أثبتّه من التحصيل وكتب القراءات.

[٩] في مختصــر ابن خالويه: ٣٤: عن الضّــحّاك ((حصــرات))، وعن جناح بن حبيش ((حاصــرات))، وفي التّحصــيل: ٣٣٣/٢، والمحرّر: ٩٠/٢، والبحر: ٢٥٧/٧: ((حصرات)) عن الحسن، وبلا نسبة في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣١/١، والكشّاف: ٢٥٢.

وهَاتَانِ القِرَاءَتَان تحتَمِلَان أن تَكُونَ «حَصِراتٍ» و«حَاصِرَاتٍ»[١] نَصباً على الحَالِ، أو جَرَّاً على الصِّفَةِ لـ «قَومٍ»؛ لأنَّ جَمعَ المؤنَّثِ السَّالِمِ يستَوي جَرُّه ونَصبُه، إلَّا أنَّ فيهما ضَعفاً من حَيثُ إنَّ الوَصفَ الرَّافِعَ لظَاهِرٍ الفَصِيحُ فيه أن يُوَحَّدَ كالفِعلِ، أو يُجْمَعَ جَمْعَ تَكسِيرٍ، ويَقِلُّ جَمعُه تَصحِيحَاً، تَقُولُ: «مَرَرتُ بقَومٍ ذَاهِبٍ جَوَارِيهم»، أو «قِيامٍ جَوَارِيهم»، ويَقِلُّ: «قَائِمَاتٍ جَوَارِيهم»[٢].

وقُرِئ[٣]: «حَصِرةٌ» بالرَّفعِ على أنَّه خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و«صُدُورُهم» مُبتَدَأ، والجُملَةُ حَالٌ أيضاً.

وقَالَ **أبو البَقَاءِ**[٤]: «وإن كَانَ قد قُرِئ: «حَصِرَةٌ» بالرَّفعِ، فعلى أنَّه خَبَرٌ، و«صُدُورُهم» مبتدأ، والجُملَةُ حَالٌ».

قَولُه: ﴿أَن يُقَاتِلُونَكُمْ﴾: أَصلُه: عن أَنْ[٥]، فلمَّا حُذِفَ حَرفُ الجَرِّ جَرَى الخِلَافُ المشهُورُ، أهي في مَحَلِّ جَرٍّ أو نَصبٍ[٦]؟

والحَصْرُ: الضِّيقُ، وأَصلُه في المكَانِ ثُمَّ تُوُسِّعَ فيه[٧]، قَالَ[٨]: [الكامل]

وَلَقَدْ تَسَقَّطَنِي[٩] الوُشَاةُ فَصَادَفُوا حَصِراً بِسِرِّكِ يَاْ أُمَيْمُ ضَنِينَا

---

[١] قوله: «وهَاتَانِ القِرَاءَتَان تحتَمِلَان أن تَكُونَ «حَصِراتٍ» و«حَاصِرَاتٍ» » سقط من (ح).

[٢] والتّكسير أولى من الإفراد إذا كان المرفوع جمعاً، والإفراد أولى من جمع التّصحيح، أمّا في لغة أكلوني البراغيث فقد جمعوا الوصف جمع السّلامة، انظر التّذييل والتّكميل: ١١/٣٨-٣٩، وشرح قطر النّدى: ٢٨٧-٢٨٨، وشرح التّصريح: ٢/١١٢.

[٣] بلا نسبة في إعراب القرآن للنّحّاس: ١/٢٣١، والهداية إلى بلوغ النّهاية: ٢/١٤١٥، وإعراب القراءات الشّواذّ: ١/٣٩٩، وقرئ بالكسر صفة لـ «قوم» في إعراب القرآن للنّحّاس: ١/٢٣١، ومشكل إعراب القرآن: ١/٢٠٥، والتّبيان: ١/٣٧٩.

[٤] التّبيان: ١/٣٧٩.

[٥] كذا قدره أبو البقاء والهمذاني والقرطبي، وقدره النحاس: «من أن يقاتلوكم»، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٣١، والتّبيان: ١/٣٧٩، والفريد: ٢/٣٢٠، وتفسير القرطبي: ٥/٣١٠.

[٦] تقدّم الحديث عنه في الصّفحة: (٦٠)، الحاشية: (١).

[٧] انظر المفردات: ٢٣٨-٢٣٩، والنظم المستعذب: ١/٢١٤، والبحر: ٧/٢٥٦، وعمدة الحفاظ: ١/٤١٧-٤١٨، ومن البحر نقل.

[٨] البيت لجرير في ديوانه: ٣٨٧، وهو له في مجاز القرآن: ١/٩٢، وشرح القصائد السّبع لابن الأنباري: ٣٧٣، والصّحاح: ٢/٦٣١، والغريبين: ٢/٤٥٣، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٨٩١، تسقّطني: طلبوا سقطي وغلطي، الحَصِر: كاتم السّرّ.

[٩] في (أ) و(ظ) و(ح): نَمَّ، ويكسر الوزن بها.

وقولُه: ﴿فَلَقَاتَلُوكُمْ﴾: اللَّامُ جَوَابُ «لو»؛ لِعَطفِه على الجَوَابِ، وقَالَ **ابنُ عَطِيَّةَ**[١]: «هي لَامُ المُـحَاذَاةِ والازدِوَاجِ بمَثَابَةِ الأُولَى، لو لم تكنِ الأُولَى كُنتَ تَقُولُ: لَقَاتَلُوكم». وهي تَسمِيَةٌ غَرِيبَةٌ، وقد سَبَقَه إليها **مَكِّيٌّ**[٢].

والجُمهورُ على «فَلَقاتلوكم» من «المُفَاعَلَةِ»، ومُجَاهِدُ وجَمَاعَةٌ[٣]: «فَلَقَتَلُوكم» ثُلَاثِيّاً.

والحَسَنُ والجَحْدَرِيُّ[٤]: «فَلَقَتَّلُوكم» بالتَّشدِيدِ.

وقَرَأَ الجَحْدَرِيُّ[٥]: «السَّلْمَ» بِفَتحِ السِّينِ وسُكُونِ اللَّامِ، والحَسَنُ[٦] بِكَسرِها وسُكُونِ اللَّامِ.

قَولُه: ﴿لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾: «لكم» مُتَعَلِّقٌ بـــ «جَعَلَ»، و«سَبِيلاً» مَفعُولُ «جَعَلَ»، و«عَلَيهِم» حَالٌ من «سبيلاً»؛ لأنَّه في الأَصلِ صِفَةُ نَكِرةٍ قُدِّمَ عليها. ويجوزُ أن تكُونَ «جَعَلَ» بمعنَى «صَيَّرَ»، فيكُونَ «سَبِيلاً» مَفعُولاً أَوَّلَ، و«عليهم» مَفعُولٌ ثَانٍ قُدِّمَ.

قال تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ وَيَكُفُّوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ [النِّساء: ٩١].

والسِّينُ في **﴿سَتَجِدُونَ﴾**: للاستِقبَالِ على أَصلِها. قَالُوا[٧]: وليسَت هنا للاستِقبَالِ بل للدِّلَالَةِ على الاستِمرَارِ، وليسَ بِظَاهِرٍ[٨].

---

[١] انظر المحرّر: ٢/٩٠.

[٢] انظر الهداية إلى بلوغ النّهاية: ٢/١٤١٢-١٤١٣، وإليه ذهب ابن الأنباري، وأشار إلى هذه التّسمية، وذكر أنّ غرضها التّأكيد، انظر البيان: ٧/٢٦٣-٢٦٤، وذهب الرّازي إلى أنّها جواب «لو» على التّكرير أو البدل، انظر تفسيره: ١٠/١٧٣، وتعليق المؤلف تعليق أبي حيان، انظر البحر: ٧/٢٦٠.

[٣] في التّحصيل: ٢/٣٣٤، والبحر: ٧/٢٥٩، وعن مجاهد والحسن في مختصر ابن خالويه: ٣٤.

[٤] في المحرّر: ٢/٩٠، والبحر: ٧/٢٦٠، وللحسن في التّحصيل: ٢/٣٣٤، وبلا نسبة في الكشّاف: ٢٥٢.

والجحدري: هو أبو المُـجَشَّر عاصم بن العجاج الجحدري، من بني قيس بن ثعلبة، من أهل البصرة وقرائهم، قرأ على: يَحْيَى بْن يعمر ونصر بن عاصم، توفي سنة ١٢٩هـ، انظر الطبقات الكبرى: ٧/٢٣٥، ومشاهير علماء الأمصار: ١٥٢، ولسان الميزان: ٤/٣٧٢.

[٥] في التّحصيل: ٢/٣٣٤، والمحرر: ٢/٩١، والبحر: ٧/٢٦١، وعن الجحدري وقتادة في مختصر ابن خالويه: ٣٤، وبلا نسبة في الكشّاف: ٢٥٢، وإعراب القراءات الشّواذّ: ١/٤٠٠، وكل ذلك لغات.

[٦] في المحرر: ٢/٩١، والبحر: ٧/٢٦١، ولأبان عن عاصم في مختصر ابن خالويه: ٣٤.

[٧] انظر القول في البحر: ٧/٢٦٢، والمغني: ١٨٤.

[٨] قال أبو حيّان: «ولا تحرير في قولهم: إنّ السّين ليست للاستقبال وإنّما تُشعر بالاستمرار، بل السّين للاستقبال، لكن ليس في ابتداء الفعل، لكن في استمراره». البحر: ٧/٢٦٢، قال ابن هشام: «وهذا الّذي قاله لا يعرفه النّحويّين... ثمّ لو سلّم فالاستمرار إنّما استُفيد من المضارع». المغني: ١٨٤.

وَقَرَأَ عَبدُ الله[١]: ((رُكِسُوا)) فيها ثُلَاثِيَّاً مخَفَّفَاً، ونَقَلَ **ابنُ جِنّي**[٢] عنه ((رُكِّسُوا)) بالتَّشدِيدِ.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النّساء: ٩٢].

قَولُه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ﴾: قد تَقَدَّمَ نَظِيرُ هذا التَّركِيبِ: ﴿مَا[٣] كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَآئِفِينَ[٤]﴾ [البقرة: ١١٤].

و﴿إِلَّا خَطَأً﴾: فيه أَوجُهٌ[٥]: أَحَدُها: أنَّه اســتِثنَاءٌ مُنقَطِعٌ، وهو قَولُ **الجُمهُورِ** إنْ أُرِيدَ بالنَّفيِ مَعنَاه، ولا يَجُوزُ أَنْ يكونَ مُتَّصِلاً؛ إذ يَصِيرُ المعنى: إلَّا خَطَأً فله قَتلُه[٦].

والثَّانِي: أنَّه مُتَّصِلٌ إنْ أُرِيدَ بالنَّفي التَّحرِيمُ، ويَصِيرُ المعنى: إلَّا خَطَأً بأن عَرَفَه كَافِرَاً فَقَتَلَه ثُمَّ كَشَفَ الغَيبُ أنَّه كَانَ مُؤمِنَاً[٧].

الثَّالِثُ: أنَّه استِثنَاءٌ مُفَرَّغٌ، ثمَّ في نَصبِهِ ثَلَاثَةُ احتِمَالَاتٍ:

الأَوَّلُ: أنَّه مَفعُولٌ له؛ أي: ما يَنبَغِي له أن يقتُلَه لِعِلَّةٍ من العِلَلِ إلَّا لخَطَأٍ وَحدَه.

الثَّانِي: أنَّه حَالٌ؛ أي: مَا ينبَغِي له أن يقتُلَه في حَالٍ من الأَحوَالِ إلَّا في حَالِ الخَطَأِ.

---

[١] أي: عبد الله بن مسعود، وهي له في المحرّر: ٩١/٢، والبحر: ٢٦١/٧.

[٢] في المحتسب: ١٩٤/١، وهي كذلك في مختصر ابن خالويه: ٣٤.

[٣] في (أ) و(ظ): فما، وليست الآية كذلك، والصّحيح ما ذكرت.

[٤] ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾، الجارّ والمجرور خبر ((كان)) المقدّم، والمصدر المؤوّل اسمها المؤخّر، انظر (أ): ٤٩/ب، و(ط): ٧٩/٢.

[٥] في (ط): أربعة أوجه، وانظر الوجه الأوّل في تفسير الطّبري: ٣٠/٩-٣١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٩٠/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٥/١، والتّحصيل: ٢٠٨/٢، والثّاني في مجاز القرآن: ١٣٦/١، والأوّل والثّاني في المحرّر: ٩٢/٢، ومجمع البيان: ١٢٩/٣-١٣٠، والثّالث في الكشّاف: ٢٥٢-٢٥٣، والرّابع في تفسير الماتريدي: ٢٩٧/٣، والأوّل والرّابع في غرائب التّفسير: ٣٠٢/١-٣٠٣، والأوّل والثّاني والرّابع في البحر: ٢٦٧/٧-٢٦٨، ومنه نقل، وذهب القرطبي إلى تقدير ((كَانَ)) بمعنى ((اسْتَقَرّ)) وَ((وُجِدَ))، كأنه قال: وَمَا وُجِدَ وَمَا تَقَرَّرَ وَمَا سَاغَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنا إِلَّا خَطَأً؛ إِذْ هُوَ مَغْلُوبٌ فِيهِ أَحْيَانا، فَيَجِيءُ الِاسْتِثْنَاءُ عَلَى هَذَا التّأويل غَيْرُ مُنْقَطِعٍ، انظر تفسيره: ٣١٣/٥.

[٦] لأنّ الاستثناء من النّفي إثبات، وقتل الخطأ ليس بمباح، انظر البحر: ٢٦٧/٧، وذهب الرّازي إلى أنّ الصّحيح أنّ الاستثناء من النّفي لا يقتضي الإثبات، قال: ((الِاسْتِثْنَاءَ يَقْتَضِي صَرْفَ الْحُكْمِ عَنِ الْمُسْتَثْنَى لَا صَرْفَ الْمَحْكُومِ بِهِ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ تَأْثِيرُ الِاسْتِثْنَاءِ فِي صَرْفِ الْحُكْمِ فَقَطْ بَقِيَ الْمُسْتَثْنَى غَيْرُ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ لَا بِالنَّفْيِ وَلَا بِالْإِثْبَاتِ، وَحِينَئِذٍ يَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ)). تفسيره: ١٧٥/١٠.

[٧] وهو معنى نسبه الرّاغب إلى علي بن موسى القُمّي، انظر تفسيره: ١٣٩٠/٣.

الثالث: أنَّه نَعتُ مَصدَرٍ مَحذُوفٍ؛ أي: إلَّا قَتْلاً خَطَأً، ذَكَرَ هذه الاحتِمَالَاتِ **الزَّمَخشَرِيُّ**[١].

الرَّابِعُ من الأوجُهِ: أن تَكونَ «إلَّا» بمعنَى «وَلَا»، والتَّقدِيرُ: وما كَانَ لمؤمِنٍ أن يَقتُلَ مُؤمِناً عَمدَاً ولا خَطَأً، ذَكَرَه[٢] **بَعضُ أَهلِ العِلمِ**[٣]، حَكَى **أبو عُبَيدَةَ**[٤] عن **يُونُسَ** قَالَ: «سَأَلتُ رُؤبَةَ بنَ العَجَّاجِ[٥] عن هذه الآيَةِ فَقَالَ: «ليسَ له أن يَقتُلَه عَمدَاً ولا خَطَأً». فأَقَامَ «إلَّا» مُقَامَ الوَاوِ، وهو كقَولِ الشَّاعِرِ[٦]: [الوافر]

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُه أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيْكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ

إلَّا أنَّ **الفَرَّاءَ**[٧] ردَّ هذا القَولَ بأنَّ مِثلَ ذلك لا يجوزُ، إلَّا إذا تَقَدَّمَه اسْتِثنَاءٌ آخَرُ، فيَكُونُ الثَّانِي عَطفَاً عليه، كَقَولِه[٨]: [البسيط]

مَا بالمَدِيْنَةِ دَارٌ غَيْرَ وَاحِدَةٍ دَار الخَلِيفَةِ إِلَّا دَارَ مَرْوَانَا[٩]

وهذا رَأيُ **الفَرَّاءِ**.

---

[١] في الكشّاف: ٢٥٢-٢٥٣.

[٢] من قوله: «الرابع من الأوجه...» إلى هنا سقط من (ح).

[٣] انظر تفسير الماتريدي: ٢٩٧/٣، وبحر العلوم: ٣٦٢/١، والوجوه والنّظائر: ٢٠٩، وذهب النّحّاس إلى أنّ ذلك لا يعرف في كلام العرب، ولا يصح في المعنى في هذه الآية؛ لأن الخطأ لا يحظر، انظر إعراب القرآن له: ٢٣٢/١.

[٤] ليس في مجاز القرآن، وذكره ابن الجوزي في زاد المسير: ٣١١.

[٥] **رؤبة بن العجاج**: هو أبو الجَحَّاف عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صَخْر التميمي، الراجز المشهور، مخضرم، من أعراب البصرة، كان لغويا علامة، روى عنه أبو عبيدة وأبو عمرو بن العلاء وخلف الأحمر وغيرهم، توفي سنة ١٤٥هـ، انظر المتفق والمفترق: ٩٥٢/٢، والوافي بالوفيات: ٩٩/١٤.

[٦] البيت لعمرو بن معدِ يكرِب في ديوانه: ١٧٨، وهو له في جمهرة أشعار العرب: ١٤، والكتاب: ٣٣٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ١٣١/١، والكامل: ٦٥/٤، والممتع: ٤٦، ونسب لحضرمي بن عامر في حماسة البحتري: ٣١٣، وشرح أبيات سيبويه: ٥٩/٢، والحماسة البصريّة: ٤١٨/٢، ولعمرو بن معد يكرب أو حضرمي بن عامر في خزانة الأدب: ٤٢١/٣ وما بعدها، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٤٠٩/٤، واللمحة: ٤٧٤/١، والفرقدان: نجمان قريبان من القطب لا يفارق أحدهما الآخر، وما ذكر هو تخريج الكوفيين للشاهد الشعري، وهو عند البصريين على أنَّ «إلا» بمعنى «غير»، وفي البيت تخاريج أخرى، منها أن تكون «إلا» بمعنى «لكن»، ومنها أن تكون بمعنى «حتى»، ومنها ان يكون التقدير: إلا أن يكون الفرقدان.

[٧] انظر معاني القرآن له: ٨٩/١-٩٠.

[٨] البيت للفرزدق وليس في ديوانه، وهو له في الكتاب: ٣٤٠/٢، والوساطة: ٤١٦، وشرح التّسهيل: ٢٩٦/٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للفرّاء: ٩٠/١، والمقتضب: ٤٢٥/٤، والبديع: ٢٣٥/١-٢٣٦، والجنى الدّاني: ٥١٩، وخرجوه أيضاً على أنَّ «غير» نعت مرفوع، و«دَار مَرْوَان» بدل، أو نصب بالاستثناء على قولك: «مَا جَاءَنِي أحد إِلَّا زيدا»

[٩] في (ظ): مروان.

وأمَّا **غَيرُه**[١] فيَزعُمُ أنَّ «إلَّا» تكونُ عَاطِفَةً بمعنى الوَاوِ من غَيرِ شَـــرطٍ، وقد تَقَدَّمَ تحقِيقُ هذا في قوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ﴾[٢] [البقرة: ١٥٠].

والجُمهُورُ قَرَأَ «خَطَأً» مَهمُوزاً بِوَزنِ «نَبَأٍ»، والزُّهْرِيُّ[٣]: «خَطَاً» بِوَزنِ «عَصَاً»، وفيها تخرِيجَانِ[٤]:

أَحَدُهما: أنَّه حَذَفَ لَامَ الكَلِمَةِ تخفِيفَاً، كما حَذَفُوا لَامَ «دَمٍ» و«يَدٍ» و«أَخٍ» وبَابَهَا[٥].

والثَّاني: أنَّه خَفَّفَ الهَمزَةَ بإبدَالها أَلِفَاً، فالتَقَتْ مَعَ التَّنوِينِ فَحُذِفَتْ لالتِقَاءِ السَّـــاكِنَين، كما يُفْعَلُ ذلك بِسَائِرِ المقصُورِ[٦].

والحَسَنُ[٧] قَرَأَ: «خَطَاءً» بِوَزنِ «سَمَاءٍ».

قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ﴾: الفَاءُ جَوَابُ الشَّرطِ، أو زَائِدَةٌ في الخَبَرِ إنْ كَانَت «مَنْ» بمعنَى «الَّذي»، وارتِفَاعُ «تَحرِيرُ» إمَّا على الفَاعِلِيَّة؛ أي: فيَجِبُ عليه تَحرِيرُ، وإمَّا على الابتِدَائِيَّةِ والخَبَرُ محذُوفٌ؛ أي: فَعَلَيه تَحرِيرُ، أو بِالعَكسِ؛ أي: فالوَاجِبُ تَحرِيرُ[٨].

---

[١] أبو عبيدة والأخفش والكوفيّون، ومنعه جمهور البصريّين؛ لأن «إلَّا» للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثَّاني من حكم الأوَّل، والواو للجمع، والجمع يقتضـــي إدخال الثَّاني في حكم الأوَّل، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر، واحتج الكوفيون بالسماع، انظر مجاز القرآن: ٦٠/١، ومعاني القرآن للأخفش: ١٦٢/١، والإنصاف المسألة (٣٥): ٢١٦/١، والجنى الدّاني: ٥١٨-٥١٩، والمغني: ١٠١.

[٢] ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَـــطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَـــوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾، انظر (أ): ٥٩/ب، و(ط): ١٧٨/٢-١٧٩.

[٣] في المحتسب: ١٩٤/١، والمحرّر: ٩٢/٢، والبحر: ٢٦٨/٧، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشّواذّ: ٤٠٤١/١، وهي لغة، قال ابن جنّي: «وهذا ضعيف عند أصحابنا، وإن كان قد جاء منه حروف صالحة، إلّا أنّه ليس تخفيفا قياسيّاً؛ وإنما هو حذف وخبط للهمزة».

والزهري: هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري القرشي المدني التابعي، و كان من أحفظ أهل زَمَانه وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار، وكان فَقِيها فَاضلا، توفي سنة ١٢٤هـ، انظر الثقات لابن حبان: ٣٤٩/٥، ورجال صحيح مسلم: ٢٠٥/٢.

[٤] انظرهما في التّبيان: ٣٨٠/١، والبحر: ٢٦٨/٧، ومن التّبيان نقل المؤلّف بواسطة البحر.

[٥] انظر شرح التصريف: ٥٣٩، وشرح الشافية للرضي: ١٨٦/٣.

[٦] انظر توجيه اللمع: ٨٥.

[٧] في مختصـــر ابن خالويه: ٣٤، وله وللأعمش في البحر: ٢٦٨/٧، وللأعمش في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣٢/١، وتفسير القرطبي: ٣١٣/٥.

[٨] انظر الوجهين في تفسير الماتريدي: ٣٠٤/٣، والوجه الثّاني في معاني القرآن للفرّاء: ٢٨٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٩١/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٥/١-٢٠٦، والكشّاف: ٢٥٣، والمغني: ٨٢٦.

و«الدِّيَةُ» في الأَصلِ مَصدَرٌ، ثم أُطْلِقَ على المالِ المأخُوذِ في القَتلِ، ولذلك قَالَ: ﴿مُسَلَّمَةٌ إلى أَهلِه﴾ والفِعلُ لا يُسَلَّمُ بل الأعيَانُ[١]، تقولُ: «وَدَى» «يَدِي» «دِيَةً» و«وَدْياً» كـ«وَشَى» «يَشِي» «شِيَةً»، فحُذِفَت فَاءُ الكَلِمَةِ، ونَظِيرُه في الصَّحِيحِ اللَّام «زِنَةٌ» و«عِدَةٌ».[٢]

و﴿إِلَى أَهلِهِ﴾: مُتَعَلِّقٌ بـ «مُسَلَّمَةٌ»، تَقُولُ: سَلَّمتُ إليه كذا، ويجوزُ أن يكُونَ صِفَةً لـ «مُسَلَّمةٌ»، وفيه ضَعفٌ.

و﴿خَطَأً﴾ في قَولِه: ﴿مَنْ قَتَلَ مُؤمِنًا خَطَأً﴾: مَنصُوبٌ: إمَّا على المصدَرِ، أي: قَتْلاً خَطَأً، وإمَّا على أنَّه مَصدَرٌ في مَوضِعِ الحَالِ؛ أي: ذَا خَطَأٍ أو خَاطِئَاً[٣].

قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُواْ﴾: فيه قَولَانِ[٤]: أَحَدُهما: أنَّه استِثنَاءٌ مُنقَطِعٌ. والثَّانِي: أنَّه مُتَّصِلٌ.

قَالَ **الزَّمخشَرِيُّ**[٥]: «فإنْ قُلتَ: بِمَ تَعَلَّقَ «أَنْ يصَّدَّقوا» ومَا مَحَلُّه؟ قلتُ: تَعَلَّقَ بـ «عليه» أو بِـ «مُسَلَّمَةٌ»، كَأَنَّه قِيلَ: وتَجِبُ عليه الدِّيَةُ، أو يُسَلِّمُها إلَّا حِينَ يَتصَدَّقُون عليه، ومَحَلُّها النَّصبُ على الظَّرفِ بِتَقدِيرِ حَذفِ الزَّمَانِ، كقَولِهم: «اجلِسْ مَا دَامَ زَيدٌ جَالِسَاً»، ويجوزُ أن يكُونَ حَالاً[٦] من «أَهلِه» بمعنَى: «إلَّا مُتَصَدِّقِين»».

وخَطَّأَه **الشَّيخُ**[٧] في هذين التَّخرِيجَينِ/، أمَّا الأوَّلُ: فَلِأنَّ **النَّحوِيِّينَ** نَصُّوا على مَنعِ قِيَامِ «أَنْ» ومَا ٢١٧/أ
بَعدَها مَقَامَ الظَّرفِ، وأنَّ ذلك مَا تختَصُّ به «مَا» المصدَرِيَّةُ، لو قُلتَ: «آتِيكَ أَن يَصِيحَ الدِّيكُ»؛ أي: وَقتَ صِيَاحِه لم يَجُز[٨].

---

[١] غير واضحة في (أ) بسبب الطّمس، وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[٢] والشية من الوَشْي: وهو مَا يُرى في الثَّوبِ وَغيره من نَقشٍ، انظر شرح السيرافي: ٣٤٨/٥، والمجموع المغيث: ٤١٨/٣، والمغرب: ٤٨٠، واللّسان: ٣٨٣/١٥.

[٣] الكلام عن «خطأ» منقولٌ من التّبيان: ٣٨٠/١.

[٤] انظر الوجه الأوّل في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣٢/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٥/١، والثّاني في الكشّاف: ٢٥٣، والوجهين في التّبيان: ٣٨٠/١، والبحر: ٢٧٤/٧، والأوّل هو الصّواب عن أبي حيّان.

[٥] الكشّاف: ٢٥٣.

[٦] وأجازه الطّبرسي في مجمع البيان: ١٣٠/٣.

[٧] انظر البحر: ٢٧٤/٧-٢٧٥.

[٨] أجاز ابن جنّي والزّمخشري أن تشارك «أنْ» «ما» في معنى الظّرفيّة، واستدلوا على ذلك بالسماع، وتأول جمهور المانعين ما جاء منه، انظر التّذييل والتّكميل: ١٥٣/٣، والجنى الدّاني: ٣٣٠، والمغني: ٤٠١، وهمع الهوامع: ٣١٩/١.

وأمَّا الثَّانِي فنَصَّ **سِيبَوَيهِ**[١] على مَنعِه أيضاً، قَالَ في قَولِ العَرَبِ: «أنتَ الرَّجُلُ أن تُنَازِلَ، أو أن تخَاصِمَ»؛ أي: أنت الرَّجُلُ نِزَالاً ومُخَاصَمَةٍ، إنَّ انتِصَابَ هذا انتِصَابُ المفعُولِ من أَجلِه؛ لأنَّ المستَقبَلَ لا يكون حَالاً[٢]، فكونُه مُنقَطِعاً هو الصَّوَابُ.

وقَالَ **أبو البَقَاءِ**[٣]: «وقِيلَ: هو مُتَّصِلٌ، والمعنى: فعليه دِيَةٌ في كُلِّ حَالٍ إلَّا في حَالِ التَّصَدُّقِ عليه بها».

والجُمهُور على «يَصَّدَّقُوا» بتَشدِيدِ الصَّادِ، والأَصلُ «يَتَصَدَّقُوا»، فأُدغِمَتِ التَّاءُ في الصَّادِ.

ونُقِلَ عن أُبَيٍّ[٤] هذا الأَصلُ قِرَاءَةً.

وَقَرَأَ أَبُو عَمرٍو في رِوَايَةِ عَبدِ الوَارِثِ -وتُعْزَى للحَسَنِ وأَبِي عَبدِ الرَّحمَنِ[٥]-: «تَصَّدَّقُوا» بتَاءِ الخِطَابِ، والأَصلُ: «تَتَصَدَّقُوا» بِتَاءَينِ، فَأُدغِمَتِ الثَّانِيَةُ[٦].

وقُرِئَ[٧]: «تَصَدَّقُوا» بتَاءِ الخِطَابِ وتخفِيفِ الصَّادِ، وهي كالَّتِي قَبلَها، إلَّا أنَّ تخفِيفَ هذه بحذفِ إحدَى التَّاءَينِ، الأُولَى أو الثَّانِيَةِ على خِلَافٍ في ذلك[٨]، وتخفِيفَ الأُولَى بالإدغَامِ.

---

(١) انظر الكتاب: ١/٣٩٠.

(٢) لأن «أن» للاستقبال، ولأن العرب أجرت «أن» والفعل مجرى المعارف، فمصحوبها لا يكون حالاً، وأجاز ابن جنّي وقوع «أن» وما بعدها حالاً، انظر الكتاب: ١/٣٩٠، وشرح الكافية: ٢/١٠١٢، والتّذييل والتّكميل: ٩/٤٧، وهمع الهوامع: ٢/٣٠٠.

(٣) التّبيان: ١/٣٨٠.

(٤) في تفسير الطّبري: ٩/٣٨، والتّحصيل: ٢/٣٣٦، والمحرّر: ٢/٩٣، ولأبيّ وابن مسعود في تفسير القرطبي: ٥/٣٢٣.

(٥) في المحرّر: ٢/٩٣، والبحر: ٧/٢٧٥، وعن أبي عمرو في التّحصيل: ٢/٣٣٥، وتفسير القرطبي: ٥/٣٢٣، وعن أبي عبد الرّحمن في إعراب القرآن للنّحّاس: ١/٢٣٢.

وعبد الوارث: هو أبو عبيدة عبد الوارث بن سعيد بن ذَكْوَان البصري العنبري التنوري المقرئ، كان عالما مجوّدا من فصحاء زمانه، وكان قدريا، قرأ القرآن عرضا على أبي عمرو، وقرأ على حميد بن قيس، توفي سنة ١٨٠هـ، انظر تهذيب الكمال: ١٨/٤٧٨، وسير أعلام النبلاء: ٨/٣٠٠.

وأبو عبد الرحمن: هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي الكوفي القارئ، كان تابعيًّا، وكان أعمى، قرأ على عُثمان، وعليّ، وابنِ مسعود، وسَمِعَ منهم، وقرأ عليه عاصم، وجلس يقرئ من زمان عثمان إلى زمان الحجاج، توفي سنة ٧٣هـ، انظر الطبقات الكبرى: ٦/١٧٢، والجامع في الجرح والتعديل: ١/٤٥٢، وطبقات علماء الحديث: ١/١١٧.

(٦) وروي هذا الأصل قراءة عن عبد الله بن مسعود، انظر مختصر ابن خالويه: ٣٤-٣٥.

(٧) لنُبَيْح العِتْرِي في التّحصيل: ٢/٣٣٦، وإعراب القرآن للنّحّاس: ١/٣٢٣، والمحرّر: ٢/٩٣، ولنبيح ولأبي عبد الرحمن تفسير القرطبي: ٥/٣٢٣.

(٨) مذهب البصريّين أنّ التّاء الأصليّة هي المحذوفة، ومذهب الكوفيّين أنّ المحذوف تاء المضارعة، انظر الإنصاف: ٢/٥٣٤، المسألة: (٩٣).

قوله: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾: مَفعُولُه مَحذُوفٌ؛ أي: فَمَنْ لم يجِدْ رَقَبَةً، وهي بمعنَى وِجْدَانِ الضَّـالِّ، فلذلك تَعَدَّتْ لِوَاحِدٍ[1].

وقوله: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾: ارتِفَاعُه على أَحَدِ الأَوجُه المذكُورَةِ في قَولِه: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، وقد مَرَّ؛ أي: فعَلَيه صِيَامُ، أو فيَجِبُ عليه صِيَامُ، أو فوَاجِبُه صِيَامُ.

قَالَ **أَبُو البَقَاءِ**[2]: ((ويجوزُ في غَيرِ القُرآنِ النَّصبُ على ((فَلْيَصُمْ صَومَ شَهرَينِ)))).

وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ الاستِعمَالَ المعرُوفَ في ذلك أَنْ يُقالَ: ((صُمتُ شَهرَينِ ويَومَينِ))، ولا يقُولُونَ: ((صُمتُ صَومَ -ولَا صِيَامَ- شَهرَينِ)).

قوله: ﴿تَوْبَةً﴾: في نَصبِه ثَلَاثَةُ أوجُهٍ[3]:

أَحَدُها: أنَّه مَفعُولٌ من أَجلِه، تَقدِيرُه: شَرَعَ ذلك تَوبَةً منه.

قَالَ **أَبُو البَقَاءِ**[4]: ((ولا يجوزُ أن يكُونَ العَامِلُ ((صَوم)) إلَّا على حَذفِ مُضَافٍ؛ أي: لوقُوعِ تَوبَةٍ أو لِحصُولِ تَوبَةٍ)).

يعني أنَّه إنَّما احتَاجَ إلى تَقدِيرِ ذلك المضَافِ ولم يقُلْ إنَّ العَامِلَ هو ((الصِّيَامُ))؛ لأنَّه اختَلَّ شَرطٌ من شُرُوطِ نَصبِه[5]؛ لأنَّ فَاعِلَ الصِّيَامِ غَيرُ فَاعِلِ التَّوبَةِ.

الثَّانِي: أنَّها منصُوبَةٌ على المصدَرِ؛ أي: رُجُوعاً منه إلى التَّسهِيلِ حيثُ نَقَلَكم من الأثقَلِ إلى الأخَفِّ، أو تَوبَةً منه؛ أي: قَبُولاً منه، مِنْ ((تَابَ عليه)) إذا قَبِلَ تَوبَتَه، فالتَّقدِيرُ: تَابَ عليكم تَوبَةً.

الثَّالثُ: أنَّها منُصوبَةٌ على الحَالِ، ولكن على حَذفِ مُضَافٍ، تَقدِيرُه: فعليه كَذَا حَالَ كَونِه صَاحِبَ تَوبَةٍ، ولا يجوزُ ذلك من غَيرِ تَقدِيرِ هذا المضَافِ؛ لأنَّك لو قلتَ: ((فعليه صِيَامُ شَهرَينِ تَائِبَاً من الله)) لم يَجُزْ[6].

---

[1] إذا كان ((وَجَدَ)) بمعنى ((أصَابَ)) ومصدره: ((الوِجْدَان)) تعدّى لواحد، وإذا كان بمعنى ((استَغنَى)) أو ((حَزِنَ)) أو ((غَضِبَ)) أو ((حَقَدَ)) فهو لازم، انظر شرح التّسهيل: ٧٩/٢، وشرح ابن النّاظم: ١٤١، وتقدم الكلام عن ذلك في الصفحة: (١٢٢)، الحاشية: (٣).

[2] التّبيان: ٣٨١/١.

[3] انظر الوجه الأوّل في معاني القرآن وإعرابه: ٩١/٢، ودرج الدّرر: ٦٢٤، والكشّاف: ٢٥٣، ومنه نقل، والثّاني في المحرّر: ٩٤/٢، والبحر: ٢٨٠/٧، ومنه نقل السّمين بالمعنى، والأوّل والثّاني في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣٢/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٦/١، والبيان: ٢٦٤/١، وتفسير النّسفي: ٣٨٥/١، والأوجه الثّلاثة في التّبيان: ٣٨١/١، وتفسير البيضاوي: ٩٠/٢، والكلام على الوجه الثّالث منقول بمعناه من التّبيان.

[4] التّبيان: ٣٨١/١.

[5] تقدّمت في الصّفحة: (٥٥)، الحاشية: (٦).

[6] لأنّ فيه فصلاً بين الحال وصاحبها بالأجنبي، وهو المضاف والمضاف إليه ((صيام شهرين)).

﴿ومِنَ الله﴾: في مَحَلِّ نَصبٍ؛ لأنَّه صِفَةٌ لـ «تَوبَةً»، فيَتَعَلَّقُ بمحذُوفٍ.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٩٣].

و﴿**متعَمِّدًا**﴾: حَالٌ من فَاعِلِ «يَقتلْ»، ورُوِيَ عن الكِسَائِيِّ[١] سُكُونُ التَّاءِ، كأنَّه فَرَّ من تَوَالِي الحَرَكَاتِ.

و﴿**خَالِدًا**﴾: نَصبٌ على الحَالِ من مَحذُوفٍ، وفيه تَقدِيرَانِ[٢]:

أحَدُهما: «يُجْزاهَا خَالِدَاً فيها»، فإنْ شِئْتَ جَعَلْتَه حَالاً من الضَّمِيرِ المنصُوبِ أو المرفُوعِ.

والثَّاني: «جَازَاه»، بدَلِيلِ: ﴿وغَضِبَ الله عليه وَلَعَنَه﴾، فعَطَفَ الماضِيَ عليه، فعلى هذا هي حَالٌ من الضَّمِيرِ المنصُوبِ لا غَيرُ، ولا يجُوزُ أن تكُونَ حَالاً من الهَاءِ في «جَزَاؤُه»؛ لوجهَينِ[٣]:

أَحَدُهما: أنَّه مُضَافٌ إليه، ومَجِيءُ الحَالِ من المضَافِ إليه ضَعِيفٌ أو مُمْتَنِعٌ[٤].

والثَّانِي: أنَّه يؤدِّي إلى الفَصلِ بَينَ الحَالِ وصَاحِبِهَا بأَجنَبِيٍّ، وهو خَبَرُ المبتَدَأِ الَّذِي هو «جَهنَّمُ»[٥].

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النِّساء: ٩٤].

قَولُه: ﴿فَتَبَيَّنُواْ﴾: قَرَأَ الأَخَوَانِ[٦] من التثبُّتِ، والبَاقُونَ من البَيَانِ، قِيلَ: هما مُتَقَارِبَانِ؛ لأنَّ مَنْ تَثَّبتَ في الشَّيءِ تَبَيَّنَه، قَالَه **أَبُو عُبَيدٍ**[٧]، وصَحَّحَه **ابنُ عَطِيَّةَ**[٨].

---

[١] أي: «مُتْعَمِّداً»، في مختصر ابن خالويه: ٣٥، والبحر: ٢٨٤/٧.

[٢] انظر التّقديرين في غرائب التّفسير: ٣٠٣/١-٣٠٤، والتّبيان: ٣٨١/١، والثّاني في المحرّر: ٩٤/٢.

[٣] انظر الوجهين في التّبيان: ٣٨١/١، والوجه الثّاني في كشف المشكلات: ٣١٩/١-٣٢٠، وغرائب التّفسير: ٣٠٤/١.

[٤] تقدَّم الحديث عن المسألة في الصَّفحة: (٦٥)، الحاشية: (١).

[٥] انظر أمالي ابن الحاجب: ١٣٠/١-٢٠٤، والكلام على «خالداً» منقول من التّبيان: ٣٨١/١.

[٦] أي: «فتثبّتوا»، وهي قراءة خلف من تمام العشرة، انظر السّبعة: ٢٣٦، والمبسوط: ١٨٠.

[٧] انظر غريب الحديث له: ٣٩١/٣-٣٩٢.

[٨] انظر المحرّر: ٩٦/٢، وإليه ذهب الفرّاء والأخفش والطّبري وغيرهم، معاني القرآن للفرّاء: ٢٨٣/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٦٤/١، وتفسير الطّبري: ٨١/٩، وبحر العلوم: ٣٢٩/١، ومجمع البيان: ١٣٦/٣.

وقَالَ **الفَارِسِيُّ**[١]: «التَّثَبُّتُ هو خِلَافُ الإِقدَامِ، والمرَادُ التَّأَنِّي، والتَّثَبُّتُ أَشَدُّ اختِصَاصاً بهذا الموضِعِ، يدُلُّ عليه قَولُه: ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾[٢] [النِّساء: ٦٦]؛ أي: أَشَدَّ وَقعاً لهم عَمَّا وُعِظُوا به بأَنْ لا يُقْدِمُوا عليه». فاختَارَ قِرَاءَةَ الأَخَوَينِ[٣].

وعَكَسَ **قَومٌ**[٤] فَرَجَّحُوا قِرَاءَةَ الجَمَاعَةِ، قَالُوا: «لأَنَّ المُتَثَبِّتَ قد لا يتَبَيَّنُ».

وقَالَ **الرَّاغِبُ**[٥]: «لأَنَّه قَلَّ ما يكُونُ إِلَّا بَعدَ تَثَبُّتٍ، وقد يكُونُ التَّثَبُّتُ ولا تَبَيُّنَ، وقد قُوبِلَ بالعَجَلَةِ في قَولِهِ عليه السَّلَامُ[٦]: «التَّبَيُّنُ من الله والعَجَلَةُ من الشَّيطَانِ» ». قلتُ: فهذا يقَوِّي قِرَاءَةَ الأَخَوَين أيضاً.

و«تَفَعَّلَ» في كِلتَا القِرَاءَتَينِ بمعنَى «اسْتَفْعَلَ» الدَّالِّ على الطَّلَبِ؛ أي: اطلُبُوا التَّثبِيتَ أو البَيَانَ[٧].

وقَولُه: ﴿لِمَنْ أَلْقَى﴾: اللَّامُ للتَّبلِيغِ هنا، و«مَنْ» مَوصُولَةٌ، أو مَوْصُوفَةٌ، و«أَلقَى» هنا مَاضِي اللَّفظِ، إِلَّا أنَّه بمعنى المستَقبَلِ؛ أي: لِمَن يُلْقي؛ لأنَّ النَّهيَ لا يكونُ عَمَّا وَقَعَ وانقَضَى، والماضِي إذا وَقَعَ صِلَةً صَلَحَ للمُضِيِّ والاستِقبَالِ[٨].

وقَرَأَ نَافِعٌ وابنُ عامِرٍ وحَمزَةُ[٩]: «السَّلَم» بفَتحِ السِّينِ واللَّامِ من غَيرِ أَلِفٍ، وبَاقِي السَّبعَةِ: «السَّلَامَ» بأَلِفٍ، ورُوِيَ عن عَاصِمٍ[١٠]: «السِّلْمَ» بكَسرِ السِّينِ وسُكُونِ اللَّامِ.

---

[١] انظر الحجّة: ٣/١٧٤.

[٢] ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾.

[٣] لم يخترِ الفارسي قراءةً من القراءتين، إنّما ذكر الحجّة في كلّ قراءة منهما، لكنّه بدأ بقراءة «تثبّتوا»، ولعلّ هذا ما جعل السّمين يقول إنّه اختارها.

[٤] النّحاس في إعراب القرآن له: ١/٢٣٣.

[٥] انظر تفسيره: ٣/١٤٠٢-١٤٠٣.

[٦] في سنن التّرمذي: ٣/٤٣٥، باب: «ما جاء في التأني والعجلة»، بلفظ: «الأناة من الله»، وهو بلفظ «التّبين» في مكارم الأخلاق للخرائطي: ٢٢٨، باب: «ما يستحب من الرفق والأناة وترك العجلة»، وشرح السّنّة للبغوي: ١٣/١٧٦، باب: «التأني والعجلة».

[٧] من قوله: «قلت فهذا يقوي...» إلى هنا سقط من (ح)، وانظر الكشّاف: ٢٥٤، والفريد: ٢/٣٢٥، والبحر: ٧/٢٨٧-٢٨٨، ومن الكشّاف نقل.

[٨] يحتمل الماضي المضيّ والاستقبال إذا وقع بعد همزة تسوية أو حرف تحضيض أو «حيث» أو «كلّما» وبكونه صلة أو صفة لنكرة عامّة. انظر شرح التّسهيل: ١/٣١، وهمع الهوامع: ١/٤٣، والكلام من قوله: «و«من» موصولة....» إلى هنا نقل بالمعنى من التّبيان: ١/٣٨٢.

[٩] انظر السّبعة: ٢٣٦، والمكرّر: ٩٤.

[١٠] في السّبعة: ٢٣٦، ومجمع البيان: ٣/١٣٦، ولأبي رجاء في إعراب القرآن للنّحّاس: ١/٢٣٤.

فأمَّا «السَّلَامُ» فالظَّاهِرُ أنَّه التَّحِيَّةُ، وقيلَ: الاستِسلَامُ والانقِيَادُ، و«السَّلَمُ» -بفَتحِهمَا- الانقِيَادُ فقط، وكذا «السِّلْم» بالكَسرِ والسُّكُونِ[١].

والجَحدَرِيُّ[٢] بفَتحِهَا وسُكُونِ اللَّامِ، وقد تَقَدَّمَ القَولُ فيها في البَقَرَةِ[٣] فعَلَيكَ بالالتِفَاتِ إليه.

والجُملَةُ من قَولِه: ﴿لَستَ مُؤمِنًا﴾: في مَحَلِّ نَصبٍ بالقَولِ.

والجُمهُورُ على كَسرِ الميمِ الثَّانِيَةِ من «مُؤمِناً» اسمَ فَاعِلٍ، وأبو جَعفَرٍ[٤] بفَتحِهَا اسمَ مَفعُولٍ؛ أي: لا نُؤَمِّنُكَ في نَفسِكَ، وتُروَى هذه القِرَاءَةُ عن عَلِيٍ وابنِ عَبَّاسٍ ويَحيَى بنِ يَعمُرَ[٥].

قَولُه: ﴿تَبْتَغُونَ﴾: في مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ من فَاعِلِ «تَقُولُوا»؛ أي: لا تَقُولُوا ذلك مُبتَغِينَ.

قَولُه: ﴿كَذَلِكَ﴾: هذا خَبَرٌ لـــ «كان» قُدِّمَ عليها وعلى اسمِها؛ أي: كنتم من قَبلِ الإسلَامِ مِثلَ مَنْ أَقدَمَ ولم يَتَثَبَّتْ.

وقَولُه: ﴿فَمَنَّ اللهُ﴾: الظَّاهِرُ أنَّ هذه الجُملَةَ من تَتِمَّةِ قَولِه: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِّن قَبْلُ﴾ فهي مَعطُوفَةٌ على الجُملَةِ قَبلَها. وقِيلَ[٦]: بل هي من تَتِمَّةِ قَولِه: ﴿تَبتَغُونَ﴾، والأوَّلُ أَظهَرُ[٧].

وقَولُه: ﴿فتَبَيَّنُوا﴾: قُرِئت كالَّتي قَبلَها، فَقِيلَ[٨]: هي تَأكِيدٌ لَفظِيٌّ للأُولَى، وقِيلَ[٩]: لَيسَت للتَّأكِيدِ؛ لاختِلَافِ مُتَعَلَّقِها[١٠]، فإنَّ تَقدِيرَ الأَوَّلِ: فَتَبَيَّنُوا في أَمرِ مَنْ تَقتُلُونَه، وتَقدِيرُ الثَّانِي: فَتَبَيَّنُوا نِعمَةَ الله، أو تَثَبَّتُوا فيها، والسِّيَاقُ يَدُلُّ على ذلك، ولأنَّ الأَصلَ عَدَمُ التَّأكِيدِ.

---

[١] انظر هذه المعاني في مجمع البيان: ١٣٦/٣، واللّسان: ٢٩٥/١٢، وعمدة الحفّاظ: ٢١٦/٢-٢١٧.

[٢] في المحرّر: ٩٦/٢، والبحر: ٢٩٠/٧، وبلا نسبة في التّبيان: ٣٨٢/١.

[٣] ذكر أنّ «السِّلْم» و«السَّلْم» بمعنى واحد هو الصّلح، ويذكر ويؤنث، وأصله من الاستسلام، ويطلق على الإسلام، وقيل: إنّ الفتح فيما هو بمعنى الإسلام قليل، وقيل: هما مختلفان فبالكسر الإسلام وبالفتح الصّلح، انظر (أ): ٧٩/أ، و(ط): ٣٥٨/٢-٣٥٩.

[٤] أي: لست مؤمَناً، انظر النّشر: ٢٥١/٢، والإتحاف: ٥١٩/١.

[٥] في زاد المسير: ٣١٥، والبحر: ٢٩٠/٧، وزادا عكرمة وأبي عالية.

[٦] قاله الرّازي: ١٩١/١١.

[٧] فعلى الوجه الأوّل يكون المنّ بالهداية للإسلام بعد أن كانوا كفاراً، وهو معنى مرويٌّ عن سعيد بن جبير والحسن وابن زيد، واختاره الزجاج، ورجّحه الطّبري أيضاً، وعلى الثّاني يكون المن بقبول التّوبة من ذلك الفعل المنكر، كذا نُقل عن السّدي، انظر تفسير الطّبري: ٨٤/٩، ومعاني القرآن وإعرابه: ٩٢/٢، والتّفسير البسيط: ٤٤/٧-٤٥ وتفسير الرّازي: ١٩١/١١، والبحر: ٢٩٣/٧.

[٨] إليه ذهب الزّمخشري وابن الجوزي والنّسفي، انظر الكشّاف: ٢٥٤، وزاد المسير: ٣١٥، وتفسير النّسفي: ٣٨٦/١.

[٩] قاله أبو حيّان، انظر البحر: ٢٩٣/٧.

[١٠] في (ط): متعلقهما.

والجمهُورُ على كَسرِ هَمزَةِ ﴿إِنَّ اللهَ﴾، وقُرِئَ[١] بفَتحِها على أنَّها مَعمُولَةٌ لـ «تَبَيَّنُوا»، أو على حَذفِ لَامِ العِلَّةِ، وإن كَانَ قد قُرِئَ بالفَتحِ مَعَ التَّثبِيتِ فيكُونُ على لَامِ العِلَّةِ لا غيرَ.

والمَغَانِمُ: جَمعُ «مَغْنَمٍ»، وهو يصلُحُ للمَصدَرِ والزَّمَانِ والمكَانِ، ثمَّ يُطلَقُ على ما[٢] يُؤخَذُ من مَالِ العَدُوِّ في الغَزوِ، إطلَاقاً للمَصدَرِ على اسمِ المفعُولِ، نحو: «ضَرْبُ الأَمِيرُ»[٣].

قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٩٥].

قَولُه: ﴿مِنَ المُؤمِنِينَ﴾: مُتَعَلِّقٌ بمَحذُوفٍ؛ لأنَّه حَالٌ، وفي صَاحِبِهَا وجهَانِ[٤]:

أحَدُهما: أنَّه القَاعِدُونَ، فالعَامِلُ في الحَالِ في الحَقِيقَةِ «يَستَوِي».

والثَّانِي: أنَّه الضَّمِيرُ المستَكِنُّ في «القَاعِدُون»؛ لأنَّ «أل» بمعنى «الَّذي»؛ أي: الَّذِينَ قَعَدُوا في هذه الحَالِ، ويجُوزُ أن تكُونَ «مِنْ» للبَيَانِ.

قَولُه: ﴿غَيْرُ أُوْلِي الضَّـرَرِ﴾: قَرَأَ ابنُ كَثِيرٍ وأبو عَمرٍو وحَمزَةُ وعَاصِمٌ[٥] «غَيرُ» بالرَّفعِ، والبَاقُون بالنَّصبِ، والأَعمَشُ[٦] بالجرِّ.

والرَّفعُ على[٧] وجهَين[٨]:

---

[١] بلا نسبة في التبيان: ٣٨٢/١، والبحر: ٢٩٣/٧، روح المعاني: ١١٧/٣.

[٢] في (ط): كل ما.

[٣] أي: مضروب الأمير، ويريدون الدّرهم، انظر الكتاب: ٤٣/٤، والغريبين: ١٣٩١/٤، وعمدة الحفّاظ: ١٧٦/٣.

[٤] انظر التّبيان: ٣٨٣/١، والفريد: ٣٢٧/٢.

[٥] ويعقوب، انظر المبسوط: ١٨١، وتحبير التّيسير: ٣٤٢.

[٦] للأعمش ولأبي حيوة في المحرّر: ٩٧/٢، ولأبي حيوة في مشكل إعراب القرآن: ٢٠٦/١، والتّحصيل: ٣٣٦/٢.

[٧] في (ط): من.

[٨] انظر الوجهين في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣٤/١، وكشف المشكلات: ٣٢٠/١، والبيان: ٢٦٤/١، والتّبيان: ٣٨٣/١، والبحر: ٢٩٥/٧، والمغني: ٢١٠، والوجه الأول في معاني القرآن وإعرابه: ٩٢/٢-٩٣، والثّاني في الكتاب: ٣٣١/٢-٣٣٢، ومعاني القرآن للفرّاء: ٢٨٣/١-٢٨٤، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٦٤/١، والحجّة: ١٧٩/٣، وشرح الرماني: ٥٠٦، والمحرّر: ٩٧/٢، وأجاز الزّجّاج أن يكون الرّفع على معنى لا يستوي القاعدون والمجاهدون إلّا أولو الضّرر، وردّه ابن عطيّة بأنّ أولي الضّرر لا يساوون المجاهدين، وغايتهم أن خرجوا من المذمّة الّتي لزمت القاعدين من غير عذر، ومن البحر نقل المؤلّف الكلام عن الوجهين، وقال الفرّاء: «إنّ اقتران «غير» بالقاعدين يكاد يوجب الرّفع؛ لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التّمام، فتقول في الكلام: لا يستوي المحسنون والمسيؤون إلّا فلانا».

أظهَرُهما: أنَّه على البَدَلِ من «القَاعِدُون»، وإنَّما كان هذا أظهَرَ؛ لأنَّ الكَلَامَ نَفيٌ، والبَدَلُ مَعَه أَرجَحُ؛ لِما قُرِّر في عَمَلِ النَّحوِ[1].

والثَّاني: أنَّه رَفعٌ على الصِّفَةِ لـ «القَاعِدُون»، ولا بدَّ من تَأوِيلِ ذلك؛ لأنَّ «غير» لا تتعَرَّفُ بالإِضَافَةِ، ولا يجوزُ اختِلَافُ النَّعتِ والمنعُوتِ تَعرِيَفَاً وتَنكِيرَاً، وتَأوِيلُه: إمَّا بأنَّ القَاعِدِين لَمَّا لم يكُونُوا نَاسَاً بأعيَانِهم بل أُرِيدَ بهم الجِنسُ أَشْبَهُوا النَّكِرَة فَوُصِفُوا كما تُوصَفُ.

وإمَّا بأنَّ «غير» قد تَتَعَرَّفُ إذا وَقَعَت بَينَ ضِدَّين[2]، وهذا كُلُّه كما تَقَدَّمَ في إعرَابِ ﴿غَيْرِ المغضُوبِ عَلَيْهِم﴾ [الفاتحة: ٧] في أَحَدِ الأَوجُهِ[3]، وهذا كُلُّه خُرُوجٌ عن الأُصُولِ المقَرَّرَةِ، فلذلك اختَرتُ الأَوَّلَ[4]، ومثلُه[5]: [الرَّمل]

وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضَاً[6] فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِيْ الفَتَى غَيْرُ الجَمَلْ

---

[1] وإنّما كان البدل هو الوجهَ؛ لأن البدل والنصبَ في الاستثناء من حيثُ هو إخراجٌ واحدٌ في المعنى، وفي البدل فضلُ مشاكَلةِ ما بعدَ «إلّا» لما قبلها، فكان أوْلى، انظر شرح المفصل: ٢/٥٨-٥٩، وتقدّم الحديث عن هذه المسألة في الصّفحة: (١٣١)، الحاشية: (٤).

[2] لا تتعرّف «غير» بالإضافة لإيغالها بالإبهام، وتحتاج أمرا خارجا عن الإضافة لتتعرّف، فإذا وقعت بين متضادّين تخصصت وزال عنها الإبهام، وإليه ذهب الفرّاء والأخفش والسّيرافي والفارسي وابن الحاجب وغيرهم، وقال ابن مالك: «وليس ذلك بلازم». وهي عند المبرّد لا تتعرّف بحال، ونبه ابن الحاجب على أنَّ الآية ليست مثالاً على وقوع «غير» بين ضدين، لأن القاعدين المضرورين وغير أولى الضرر ليس فيه حصر، انظر معاني القرآن للفرّاء: ١/٧، ومعاني القرآن للأخفش: ١/١٦، والمقتضب: ٤/٤٢٣، وشرح السّيرافي: ٢/٣٢٠، والتّعليقة: ٢/٦٢، وأمالي ابن الحاجب: ١/٢٤٥، وشرح التّسهيل: ٣/٢٢٦-٢٢٧.

[3] ذكر في إعراب «غير» في الفاتحة البدل والنعت، وذكر أن في آية الفاتحة مسوغا آخر لإعراب «غير» نعتا غير تعريفها بالإضافة، وهو أن الموصول من قوله: «الذين أنعمت» يشبه النكرات في الإبهام فيعامل معاملتها، انظر تفصيل ذلك في (أ): ٨/ب، و(ط): ١/٧١-٧٢.

[4] ولم يستحسن الرماني الوجه الأولّ؛ لأن الصفة إذا جاءت في موضعها بعد ذكر الموصوف؛ كانت بمعنى الصفة أحق منها بمعنى البدل، انظر شرح الرماني: ٥٠٦.

[5] البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه: ١٤١، وفي الكتاب: ٢/٣٣٣، وحماسة البحتري: ٣٣١، والمقتضب: ٤/٤١٠، والتّعليقة: ٢/٦٣، والصاحبي: ١٤١، والمقاصد الشّافية: ٥/٦٣، وبلا نسبة في مجالس ثعلب: ٨٨، والتّمثيل والمحاضرة: ٣٣٤، وموضع الشّاهد رفع «غير» صفة لـ «فتى»، والجمل: الجاهل، وفي رواية: «ليس الجمل» شاهد على مجيء «ليس» حرف عطف، والمانعون على أنّ خبرها محذوف، وروي: «جوزيت» بدل «أقرضت»، و«فرضاً» بدل «قرضاً».

[6] في (ظ) و(ح): جُوزِيتَ فرضاً، وهي رواية، كما تقدم.

٢١٧/ب

بِرَفْعِ «غيرُ»، كَذَا ذَكَرَه **أبو عَلِيٍّ**[١]، والرِّوايَةُ «لَيسَ الجَمَل» عِندَ **غَيرِه**[٢]/.

والنَّصبُ على أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَوجُهٍ[٣]:

الأَوَّلُ: النَّصبُ على الاستِثنَاءِ من «القَاعِدُونَ»، وهو الأَظهرُ؛ لأَنه المُحَدَّثُ عنه.

والثَّاني: من «المؤمِنِينَ»، وليسَ بِوَاضِحٍ.

والثَّالِثُ: على الحَالِ من «القَاعِدُونَ».

والجَرُّ على الصِّفَةِ للمُؤمِنِينَ[٤]، وتَأوِيلُه كَمَا تَقَدَّمَ في وَجهِ الرَّفعِ على الصِّفَةِ.

وقَولُه: ﴿فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِهِمْ﴾: كِلَا الجَارَّيْن مُتَعَلِّقٌ بـــ «المجَاهِدُون»، و«المجَاهِدُون» عَطفٌ على «القَاعِدُونَ».

قَولُه: ﴿دَرَجَةً﴾: فيها أَربَعَةُ أَوجُهٍ[٥]:

أَحَدُها: أَنَّها مَنصُوبَةٌ على المصدَرِ؛ لوُقُوعِ «دَرَجَةً» مَوقِعَ المَـــرَّة من التَّفضِيلِ، كأَنَّه قِيلَ: فَضَّلَهم تَفضِيلَةً، نحو: «ضَربتُه سَوطَاً».

الثَّاني: أَنَّها حَالٌ من «المجَاهِدِينَ»؛ أي: ذَوِي دَرَجَةٍ.

الثَّالِثُ: أَنَّها مَنصُوبَةٌ انتِصَابَ الظَّرفِ؛ أي: في دَرَجَةٍ ومَنزِلَةٍ.

الرَّابِعُ: انتِصَابُها على إسقَاطِ الخَافِضِ؛ أي: بدَرَجَةٍ.

قَولُه: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾: «كُلًّا»: مَفعُولٌ أَوَّلٌ لـــ «وَعَدَ» مُقَدَّمَاً عليه، و«الحسنَى» مَفعُولٌ ثَانٍ.

---

[١] في الحجّة: ١٧٩/٣.

[٢] وهو كذلك في الدّيوان: ١٤١، وفي حماسة البحتري: ٣٣١، والصّاحبي: ١٢٤، وغيرهم، وهو بهذه الرّواية في كتابة المسائل الحلبيّات: ٢٦٤.

[٣] انظر الوجه الأوّل في معاني القرآن للأخفش: ٢٦٥/١، وتفسير الطّبري: ٨٦/٩، والحجّة: ١٨٠/٣، وشرح الرماني: ٥٠٦، ومجمع البيان: ١٣٨/٣، والأوّل والثّالث في معاني القرآن وإعرابه: ٩٣/٢، وتفسير الرّاغب: ١٤٠٣/٣، والكشّاف: ٢٥٤، والثّالث في معاني القرآن للفرّاء: ٢٨٤/١، والأوجه الثّلاثة في مشكل إعراب القرآن: ٢٠٦/١، والتّحصيل: ٣٣٨/٢-٣٣٩، والتّبيان: ٣٨٣/١، والبحر: ٢٩٥/٧، ومنه نقل.

[٤] انظر معاني القرآن وإعرابه: ٩٣/٢، والإيضاح العضدي: ٢٠٩، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٦/١، والبيان: ٢٦٥/١، وزاد مكّي وابن الأنباري إعرابه بدلاً من المؤمنين، وهو إعراب المهدوي والباقولي انظر التّحصيل: ٣٣٩/٢، وكشف المشكلات: ٣٢٠/١.

[٥] انظر الوجه الأوّل في تفسير الطّبري: ٩٥/٩، والتّحصيل: ٣٣٩/٢، والكشّاف: ٢٥٥، ومجمع البيان: ٣١٣٩، والكلام عليه منقولٌ من الكشّاف بواسطة البحر: ٣٠١/٧، والأوجه الأربعة في التّبيان: ٣٨٣/١، والفريد: ٣٢٨/٢، وذهب الجرجاني إلى إعرابها منصوبة على التّفسير، والهمذاني على المفعول الثّاني لـ «فضّل»، انظر درج الدّرر: ٦٢٦.

وقُرِئَ[١]: «وكُلٌّ» على الرَّفعِ بالابتِدَاءِ، والجُملَةُ بَعدَه خَبَرُه، والعَائِدُ مَحذُوفٌ؛ أي: وَعَدَه، وهذه كقِرَاءَةِ ابنِ عَامِرٍ[٢] في سُورَةِ الحَدِيدِ: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسنَى﴾ [الآية: ١٠].

قَولُه: ﴿أَجرًا﴾: في نَصبِه أَربَعَةُ أَوجُهٍ[٣]:

أَحَدُها: النَّصبُ على المصدَرِ من معنى الفِعلِ الَّذِي قَبلَه لا من لَفظِهِ؛ لأنَّ معنَى «فَضَّلَ اللهُ»: «آجَرَ».

الثَّانِي: النَّصبُ على إسقَاطِ الخَافِضِ؛ أي: فَضَّلَهم بأَجرٍ.

الثَّالِثُ: النَّصبُ على أنَّه مَفعُولٌ ثَانٍ؛ لأنَّه ضَمَّنَ «فَضَّلَ» «أَعطَى»؛ أي: أَعطَاهم أَجراً تَفَضُّلاً منه.

الرَّابِعُ: أنَّه حَالٌ من «دَرَجَاتٍ»، قَالَ **الزَّمَخشَرِيُّ**[٤]: «وانتَصَبَ «أَجراً» على الحَالِ من النَّكِرَةِ الَّتِي هي «دَرَجَاتٍ» مُقَدَّمَةً عليها».

وهو غَيرُ ظَاهِرٍ؛ لأنَّه لو تَأَخَّرَ عن «دَرَجَاتٍ» لم يَجُزْ أن يكُونَ نَعتاً لـ «دَرَجَات»؛ لِعَدَمِ المطَابَقَةِ؛ لأنَّ «درجات» جَمعٌ، و«أجر» مُفرَدٌ، كَذَا ردَّه **بَعضُهم**[٥]، وهي غَفلَةٌ، فإنَّ «أجراً» مَصدَرٌ، والأفصَحُ فيه أن يُوَحَّدَ[٦] ويُذَكَّرَ مُطلَقاً[٧].

---

[١] للحسن في تفسير الألوسي: ١١٨/٣، وبلا نسبة في التّبيان: ٣٨٣/١.

[٢] انظر السّبعة: ٦٢٥، والمبسوط: ٤٢٩.

[٣] انظر الوجه الأوّل في معاني القرآن للأخفش: ٢٦٥/١، والتّحصيل: ٣٣٩/٢، وتفسير الرّازي: ١٩٤/١١، والأوّل والثّالث في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣٤/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٦/١، والبيان: ٢٦٥/١، وتفسير البيضاوي: ٩١/٢، والأوجه الثّلاثة الأولى في التّبيان: ٣٨٣/١-٣٨٤، وزاد الرّازي النّصب على التّمييز.

[٤] انظر الكشّاف: ٢٥٥، والمراد «درجات» في الآية التّالية: ﴿دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾ [النساء: ٩٦].

[٥] أبو حيّان في البحر: ٣٠٢/٧.

[٦] غير واضحة في (أ)، وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[٧] من قوله: «كذا رده ....» إلى هنا سقط من (ح)، ويوحد المصدر ويذكر؛ لأنّه جنس، والجنس لا حصر له، ولأنّه يدلّ بلفظه على الكثير والقليل، انظر إسفار الفصيح: ٥٥٩/١، والبديع: ٨٩.

قال تعالى: ﴿دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النِّساء: ٩٦].

قوله: ﴿دَرَجَاتٍ﴾: فيه سِتَّةُ أَوجُهٍ[١]:

الأَربَعَةُ المذكُورَةُ في «دَرَجَة»[٢].

والخَامِسُ: أنَّه بَدَلٌ من «أَجراً».

السَّادِسُ: -ذَكَرَه **ابنُ عَطِيَّةَ**[٣]-أنَّه مَنصُوبٌ بإضمَارِ فِعلٍ على أن يكُونَ تَأكِيداً للأَجرِ، كما تَقُولُ: «لَكَ عَلَيَّ أَلْفُ دِرهَمٍ عُرْفاً»، كَأَنَّكَ قُلتَ: أَعرِفُها عُرْفاً، وفيه نَظَرٌ.

و﴿مَغفِرَةً ورَحمَةً﴾: عَطفٌ على دَرَجَاتٍ، ويجوزُ فيهما النَّصبُ بفِعلِهما؛ أي: وغَفَرَ لهم مَغفِرَةً، ورَحِمَهم رَحمَةً.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّساء: ٩٧].

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ﴾: «تَوَفَّاهُم»: يجوزُ أن يكُونَ مَاضِيَاً، وإنَّما لم تَلحَقْ عَلَامَةُ التَّأنِيثِ للفِعلِ؛ لأنَّ[٤] التَّأنِيثَ مَجَازِيٌّ، ويدلُّ على كَونِه فِعلاً مَاضِيَاً قِرَاءَةُ «تَوَفَّتْهُم»[٥] بِتَاءِ التَّأنِيثِ، ويجوزُ أن يكُونَ مُضَارِعَاً حُذِفَت إحدَى التَّاءَين منه، والأَصلُ: تَتَوَفَّاهُم[٦].

و﴿ظَالِمِي﴾: حَالٌ من ضَمِيرِ «توفَّاهُم»، والإِضَافَةُ غَيرُ مَحضَةٍ[٧]، إذِ الأصلُ: ظَالِمِينَ أَنفَسَهم.

---

[١] انظر الوجه الخامس في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣٤/١، والتّفسير البسيط: ٥٢/٧، وغرائب التفسير: ٣٠٤/١، والكشّاف: ٢٥٥، والبيان: ٢٦٥/١، وانظر الخامس والسّادس في معاني القرآن وإعرابه: ٩٣/٢-٩٤، والتّحصيل: ٣٣٩/٢، ومجمع البيان: ١٣٩/٣، وقيل: الوجه الخامس على تقدير: أجرَ درجات، فحذف المضاف.

[٢] اختار منها المهدوي النّصب على تقدير الظّرف، والزّمخشري النّصب على المصدر، وأبو البقاء النّصب على الظّرف وعلى الحال، ومثله الهمذاني وزاد النصب على المصدر، انظر التّحصيل: ٣٣٩/٢، والكشّاف: ٢٥٥، والتّبيان: ٣٨٤/١، والفريد: ٣٢٩/٢.

[٣] انظر المحرّر: ٩٨/٢، وكلامه منقول من الزّجّاج، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٩٣/٢-٩٤.

[٤] في (أ): ولأنّ.

[٥] بلا نسبة في الكشّاف: ٢٥٥، والبحر: ٣٠٤/٧، وروح المعاني: ١٢١/٣.

[٦] انظر الوجهين في معاني القرآن وإعرابه: ٩٤/٢، والتّفسير البسيط: ٥٣/٧.

[٧] الإضافة غير المحضة: وتسمى الإضافة اللفظية، وهي الّتي يكون فيها المضاف وصفاً عاملاً، وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة أو اسم تفضيل، فإن كان المضاف غير وصف أو وصفا غير عامل

وفي خَبَرِ «إنَّ» هذه ثَلَاثَةُ أَوجُهٍ[١]:

أَحَدُها: أنَّه مَحذُوفٌ، تَقدِيرُه: إنَّ الَّذين توفَّاهم الملَائِكَةُ هَلَكُوا، ويكُونُ قَولُه: ﴿قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ﴾ مُبَيِّناً لتلك الجُملَةِ المحذُوفَةِ.

الثَّاني: أنَّه «فأولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ»، ودَخَلَتِ الفَاءُ زَائِدَةً في الخَبَرِ تَشبِيهَاً للمَوصُولِ باسمِ الشَّرطِ[٢]، ولم تَمنَعْ «إنَّ» من ذلك، **والأَخفَشُ**[٣] يمنَعُه، وعلى هذا فيكُونُ قَولُه: ﴿قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ﴾ إمَّا صِفَةً لـ «ظَالِمِي»، أو حَالَاً للمَلَائِكَةِ، و«قد» مَعَه مُقَدَّرةٌ عِندَ مَنْ يشتَرِطُ ذلك[٤]، وعلى القَولِ بالصِّفَةِ فالعَائِدُ مَحذُوفٌ؛ أي: ظَالِمِين أنفُسَهم قَائِلَاً لهمُ الملَائِكَةُ.

والثَّالِثُ: أنَّه «قَالُوا فيم كُنتُم»، ولا بُدَّ من تَقدِيرِ العَائِدِ أيضاً؛ أي: قَالُوا لهم كَذَا.

و﴿فِيمَ﴾: خَبرُ «كنتم»، وهي «ما» الاستِفهَامِيَّةِ، حُذِفت أَلِفُها حِينَ جُرَّتْ، وقد تَقَدَّمَ تحقِيقُ ذلك عِندَ قَولِه: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ﴾[٥] [البقرة: ٩١]، والجُملَةُ من قَولِه: «فِيمَ كُنتُم» في مَحَلِ نَصبٍ بالقَولِ.

فالإضافة محضة، كالمصدر واسم الفاعل بمعنى الماضي، ولا يكتسب المضاف في الإضافة المحضة تعريفاً ولا تخصيصاً، وقيل: تفيد التخصيص، انظر البديع: ٢٩٥/١، توجيه اللمع: ٢٥٤، وشرح شذور الذهب: ٤٢٢، وشرح ابن عقيل: ٤٥/٣.

[١] انظر الوجه الأوّل والثّاني في التّحصيل: ٣٣١/٢، والثّاني في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣٤/١، وشرح الكافية: ٨١/١، والثّاني والثّالث في مجمع البيان: ١٤١/٣، والتّبيان: ٣٨٤/١، والفريد: ٣٣١/٢، وتفسير البيضاوي: ٩٢/٢، والأوجه الثّلاثة في تفسير الرّازي: ١٩٦/١١، والبحر: ٣٠٤/٧-٣٠٦.

[٢] تقدّم الحديث عن هذا المسألة في الصّفحة: (٦)، الحاشية: (٤).

[٣] نقله عنه السيرافي وغيره، إلا أن الأخفش قد صرح في معاني القرآن له بجواز دخول الفاء في خبر الموصول المشبه بالشرط مستشهداً بالآية المذكورة، فدلَّ ذلك على أنَّ مذهبه عدم منع «إن» من دخول الفاء، وأشار إلى ذلك ابن مالك، ورد السّيرافي على الأخفش بعد أن ساق مذهب المنع بأنّ «الَّذي» لا تعمل في الشرط والجزاء فتجزم، وإنما يحمل على المجازاة في المعنى؛ لجواز إبهامها؛ ولأنَّها توصل بالفعل وما جرى مجراه، فتشبَّه بالشّرط والجزاء، ولم يخرجها «إن» عن ذلك؛ لأنّ «إن» لها تغير معنى الابتداء، واستبعد ابن مالك أن يثبت ذلك عن الأخفش؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط، فإذا دخلت على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل، انظر معاني القرآن للأخفش: ٨٧/١، وشرح السّيرافي: ٣١٠/٣، وشرح الشافية الكافية: ٨٠/١-٨١.

[٤] انظر المسألة في الصفحة: (٢٣١)، الحاشية: (١).

[٥] ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، تحذف ألف «ما» الاستفهاميّة للفرق بينها وبين «ما» الخبريّة، وقد تحمل الاستفهامية على الخبريّة فتثبت ألفها، وقال بعضهم: ذلك في الضّرورة، كما قد تحمل الخبرية على الاستفهامية في الحذف؛ للشّبه اللّفظي، انظر تفصيل ذلك في (أ): ٤١/أ، و(ط): ٥١٦/١.

﴿وفِي الأَرضِ﴾: مُتَعَلِّقٌ بـــ «مُستَضْعَفِينَ»، ولا يجوزُ أن يكون «في الأَرضِ» هو الخَبَرَ و«مُستَضعَفِينَ» حَالاً كما يجُوزُ ذلك في نحوِ: «إنَّ زَيدٌ قَائِمَاً في الدَّارِ»؛ لِعَدَمِ الفَائِدَةِ في هذا الخَبَرِ.

قَولُه: ﴿فَتُهَاجِرُواْ﴾: مَنصُوبٌ في جَوَابِ الاستِفهَامِ، وقد تَقَدَّمَ تحقِيقُ ذلك[١].

وقَالَ **أبو البَقَاءِ**[٢]: « « ألم تَكُن» استِفهَامٌ بمعنى التَّوبِيخِ، «فتُهَاجِرُوا» مَنصُوبٌ على جَوَابِ الاستِفهَامِ؛ لأنَّ النَّفيَ صَارَ إثبَاتَاً بالاستِفهَامِ». انتَهَى.

قَولُه: «لأنَّ النَّفيَ» إلى آخِرِه لا يَظْهرُ تَعلِيلاً لقَولِهِ: «مَنصُوبٌ على جَوَابِ الاستِفهَامِ»؛ لأنَّ ذلك لا يَصِحُّ، وكذا لا يَصِحُّ جَعْلُه عِلةً لِقَولِه: «بمعنى التَّوبِيخِ»[٣].

و﴿سَاءَت﴾: قد تَقَدَّمَ القَولُ في «سَاءَ»، وأنَّها تجري مَجْرى «بِئْسَ»، فيُشْتَرَطُ في فَاعِلِها ما يُشترطُ في فَاعِلِ تِيكَ[٤].

و﴿مَصِيرًا﴾: تَمييزٌ.

قال تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النِّساء: ٩٨].

قَولُه: ﴿إِلَّا المُستَضعَفِينَ﴾: في هذا الاستِثنَاءِ قَولَانِ[٥]:

أحَدُهما: أنَّه مُتَّصلٌ، والمستثنَى منه قَولُه: ﴿فأولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾، والضَّمِيرُ يعُودُ على المتَوَفَّيْنَ ظَالِمِي أنفُسِهم، قَالَ هذا القَائِلُ[٦]: كَأَنَّه قِيلَ: فأولئك في جَهَنَّمَ إلَّا المستَضعَفِينَ، فعلى هذا يكُونُ استِثنَاءً مُتَّصِلاً.

---

[١] في الآية (٢٦٠) من البقرة، ذكر أنّ الاستفهام إذا دخل على النّفي قرّره، ويجاب وإن صار معناه الإثبات اعتباراً باللّفظ لا بالمعنى، انظر (أ): ١٠٥/ب، و(ط): ٥٧٣-٥٧٤.

[٢] التّبيان: ٣٨٥/١.

[٣] لعلَّ في كلام أبي البقاء سقطاً؛ أي: منصوب على جواب الاستفهام، [وقد روعي فيه اللفظ]؛ لأنَّ النفي صار إثباتاً بالاستفهام.

[٤] في الآية (٢٢) و(٣٨) من سورة النّساء، ذكر أنّ «ساء» إذا جرت مجرى «بئس» ففيها ضمير فاعل مبهم يفسّره ما بعده، انظر (أ): ٢٠٤/أ، ٢٠٨/ب، و(ط): ٦٣٨/٣-٦٧٩.

[٥] انظر الوجه الأوّل في معاني القرآن للفرّاء: ٢٨٤/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٩٥/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٧/١، والتّحصيل: ٣٤٠/٢، والكشّاف: ٢٥٥، ومجمع البيان: ١٤١/٣، والبيان: ٢٦٦/١، والثّاني في معاني القرآن للأخفش: ٢٦٥/١، والتّبيان: ٣٨٥/١، والفريد: ٣٣٢/٢، والبحر: ٣٠٧/٧-٣٠٨، وكلام المؤلّف عن الوجه الثّاني منقول منه.

[٦] الزجاج وغيره، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٩٥/٢.

والثَّانِي: -وهو الصَّحِيحُ -أنَّه مُنقَطِعٌ؛ لأنَّ الضَّمِيرَ في «مَأوَاهم» عَائِدٌ على قَولِه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ﴾، وهؤلاءِ المتَوَفَّوْنَ إمَّا كُفَّارٌ أو عُصَاةٌ بالتَّخَلُّفِ، على ما قَالَ **المُفَسِّرُونَ**[1]، وهم قَادِرُونَ على الهِجرَةِ فلم يندَرِجْ فيهم المستَضعَفُونَ فكَانَ مُنقَطِعاً.

و﴿**مِنَ الرِّجَالِ**﴾: حَالٌ من المستَضعَفِينَ، أو مِنَ الضَّمِيرِ المستَتِرِ فيهم، فيَتَعَلَّقُ بمحذُوفٍ.

قَولُه: ﴿لا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً﴾: في هذه الجُملَةِ أَربَعَةُ أوجُهٍ[2]:

أحَدُها: أنَّها مُستَأنَفَةٌ جَوابٌ لسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، كأنَّه قِيلَ: ما وَجهُ استِضعَافِهم؟ فقِيلَ: كذا.

والثَّاني: أنَّها حَالٌ، قَالَ **أبو البَقَاءِ**[3]: «حَالٌ مَبيِّنَةٌ عن مَعنَى الاستِضعَافِ». قلتُ: كأنَّه يُشِيرُ إلى المعنَى الَّذِي قَدَّمْتُهُ في كَونِها جَوَاباً لسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ.

والثَّالِثُ: أنَّها مُفَسِّرَةٌ لنَفسِ المستَضعَفِينَ؛ لأنَّ وُجُوهَ الاستضعَافِ كَثِيرَةٌ، فبُيِّنَ بأَحَدِ مُحتَمَلَاته، كَأنَّه قِيلَ: إلَّا الَّذِين استُضْعِفوا بِسَبَبِ عَجزِهم عن كذا وكذا.

والرَّابِعُ: أنَّها صِفَةٌ للمُستَضعَفِينَ، أو للرِّجَالِ ومَنْ بَعدَهم، ذَكَرَه **الزَّمَخشَرِيُّ**[4]، واعتَذَرَ عن وَصْفِ ما عُرِّفَ بالأَلِفِ واللَّامِ بالجُمَلِ الَّتِي في حُكمِ النَّكِرَاتِ؛ بأنَّ المُعَرَّفَ بهما لمَّا لم يكنْ مُعَيَّناً جَازَ ذلك فيه، كقَولِه[5]: [الكامل]

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِيْ

وقد قَدَّمْتُ تَقرِيرَ المسأَلَةِ مِرَاراً[6].

---

[1] الأوّل قول الضّحّاك والثّاني قول ابن عبّاس وعكرمة، انظر تفسير ابن أبي حاتم: ٣/١٠٤٥-١٠٤٦.

[2] انظر الوجه الأوّل والثّاني في التّبيان: ١/٣٨٥، والثّاني في مشكل إعراب القرآن: ١/٢٠٧، ودرج الدّرر: ٦٢٧، وتفسير الرّازي: ١١/١٩٧، والثّاني والرّابع في الفريد: ٢/٣٣٢، وتفسير البيضاوي: ٢/٩٢، والأوجه الأربعة في البحر: ٧/٣٠٨-٣٠٩، ومنه نقل.

[3] التّبيان: ١/٣٨٥.

[4] انظر الكشّاف: ٢٥٦.

[5] البيت لرجل من بني مسلول في الكتاب: ٣/٢٤، والبصائر والذّخائر: ٨/١١١، ولشِمْر بن عمر الحنفي في الأصمعيّات: ١٢٦، ولعميرة بن جابر في حماسة البحتري: ٣٥٠، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣/١٤٧، وبلا نسبة في الكامل: ٣/٦١، والمسائل البصريّات: ١/٤٤٣، والخصائص: ٣/٣٣٣، وما يجوز للشّاعر: ٢٧٣، والمغني: ١٣٨، وعجزه: فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِيْنِي، والبيت شاهد على مجيء «أل» الجنسيّة دون أن تفيد التعيين، واستشهد به ابن هشام على تعدّي «مرّ» بـ«على»، واستشهدوا به على مجيء المضارع بمعنى الماضي إذا عطف الماضي عليه، فـ «أمرّ» هنا معناه «مررت».

[6] في الآية (١٨٣) و(٢٤٩) (٢٨٥) من سورة البقرة، انظر (أ): ٦٨/أ، ٩٩/ب، ١٢٠/ب، (ط): ٢/٢٦٨-٥٢٩-٦٩٢.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النِّساء: ١٠٠].

و**﴿مُهَاجِرًا﴾**: نَصبٌ على الحَالِ مِن فَاعِلِ «يَخْرُجْ»[١].

قَولُه: ﴿ثُمَّ يُدْرِكْهُ﴾: الجُمهُورُ على جَزمِ «يُدركْه» عَطفَاً على الشَّرطِ قَبلَه، وجَوَابُه «فقد وَقَعَ».

وقَرَأَ الحَسَنُ البَصرِيُّ[٢] بالنَّصبِ. قَالَ **ابنُ جِنِّي**[٣]: «وهذا لَيسَ بالسَّهلِ، وإنَّما بَابُه الشِّعرُ لا القُرآنُ. وأَنشَدَ[٤]: [الوافر]

سَأَتْرُكُ[٥] مَنْزِلِيْ لِبَنِيْ تَمِيْمٍ وألحقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا

والآيَةُ أقوَى من هذا؛ لِتَقَدُّمِ الشَّرطِ قَبلَ المعطُوفِ». يعني أنَّ النَّصبَ بإضمَارِ «أن» إنَّما يَقَعُ بَعدَ الوَاوِ والفَاءِ في جَوَابِ الأشيَاءِ الثَّمَانِيَةِ أو عَاطِفٍ على تَفصِيلٍ مَوضُوعُه كُتُبُ النَّحوِ، والنَّصبُ بإضمَارِ «أن» في غَيرِ تلك المواضِعِ ضَرُورَةٌ[٦]، كالبَيتِ المتَقَدِّمِ، وكقَولِ الآخَرِ[٧]: [الطَّويل]

---

[١] بعد ذلك سطرٌ مخروم مكتوب جانب الورقة، وليس في بقيّة النّسخ، أشار المحقّق إلى أنّ فيه شرحاً للمعنى اللّغوي لـ «مراغماً»، آخره قول الجعدي: [المتقارب]

كَطَوْدٍ يُلَاذُ بِأَرْكَانِه عَزِيْزِ المُرَاغَمِ والمَذْهَبِ

ديوانه: ٤٤.

[٢] في المحتسب: ١٩٥/١، وزاد الجرّاح، وفي المحرّر: ١٠٢/٢، والبحر: ٣١٣/٧، وزادا قتادة ونبيح والجرّاح.

[٣] انظر المحتسب: ١٩٧/١.

[٤] البيت للمغيرة بن حبناء في شرح شواهد الإيضاح: ٣٤٧/١، والمقاصد النّحويّة: ١٨٧٢/٤، وشرح شواهد المغني: ٤٩٧/١، وبلا نسبة في الكتاب: ٣٩/٣، والمقتضب: ٢٤/٢، والأصول: ١٨٢/٢، والإيضاح العضدي: ٣١٣، والشّاهد فيه نصب «فأستريحا» للضّرورة، والوجه رفعه عطفاً على «ألحق».

[٥] في (ط): وسأترك.

[٦] المراد بالأشياء الثمانية الأمر والنهي والنفي والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض والدعاء، ويجوز إضمار «أن» بعد الواو والفاء بين الشرط والجزاء أو بعدهما؛ لأن الشرط غير واجب، فيجوز أن يلحق بالنفي، وتضمر بعد حصر بـ «إنَّما» وبعد فعل شكّ، وتجاب الأشياء الثمانية لشبهها بالشرط في أن الثّاني سببه الأول، ولا يجوز النصب في الواجب؛ لأنَّ الواجب أصلٌ والعطف على صريح اللفظ أصل، فاقتضى أن يجري أصل العطف على الأصل في اللفظ، انظر الكتاب: ٣٨/٣-٣٩، والمقتضب: ١٤/٢-١٥-٢٢-٢٣-٢٤، والأصول: ٤٧١/٣، والإيضاح العضدي: ٣١٢-٣١٣، وشرح الرماني: ٨٧٩، وشرح المقدّمة المحسبة: ٢٣٤/١-٢٣٥، وشرح التسهيل: ٤٤/٤-٤٥-٤٦، وهمع الهوامع: ٣٩٩ إلى ٤٠٢.

[٧] البيت لطرفة بن العبد في صلة ديوانه: ١٨٣، وفي الكتاب: ٤٠/٣، والعمدة في محاسن الشّعر: ٢٧٦/٢، وضرائر الشّعر: ٢٨٥، وللأعشى في شرح أبيات سيبويه: ١٥٤/٢، والمحتسب: ١٩٧/١، والخزانة: ٣٣٩/٨، وليس في ديوانه،

وَيَأْوِيْ إِلَيْهَا المُسْتَجِيْرُ فيُعْصَمَا

وتَبِعَ **الزَّمَخشَرِيُّ**(١) **أَبَا الفَتحِ** في ذلك، وأنشَدَ البيتَ الأوَّلَ.

وهذه المسألَةُ جَوَّزَها **الكُوفِيُّون**(٢) لـــمُدرَكٍ آخَرَ، وهو أنَّ الفِعلَ الوَاقِعَ بَينَ الشَّرطِ والجَزَاءِ يجُوزُ فيه الرَّفعُ والنَّصبُ والجَزمُ إذا وَقَعَ بَعدَ الوَاوِ والفَاءِ، واستَدَلُّوا بِقَولِ الشَّاعِرِ(٣): [الطَّويل]

ومَـنْ لَـا يُقَدِّمْ رِجْلَـهُ مُطْـمَئِنَّةً فَيُثْبِتَها في مُسْتَوَى القَاعِ يَزْلَقِ/ ٢١٨/أ

وقَولِ الآخَرِ(٤): [الطَّويل]

ومَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمَاً مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا

وإذا ثَبَتَ ذلك في الوَاوِ والفَاءِ فلْيَجُزْ في «ثُمَّ»؛ لأنَّها حَرفُ عَطفٍ(٥).

وبلا نسبة في الحجّة: ٢٠٥/٢، وما يجوز للشّاعر: ٣١٤، وصدره: لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا، وموطن الشّاهد: نصب «فيعصما» للضرورة بإضمار «أن».

(١) انظر الكشّاف: ٢٥٦.

(٢) الجزم والنصب مذهب جمهور النحاة، ويمتنع الرفع؛ لامتناع الاستئناف قبل الجواب، فإذا أخذت أداة الشرط جوابها جاز الجرم والنصب والرفع، وإنما تفرد الكوفيون في جواز النصب بعد «ثم» كما في قراءة الحسن، والنصب عند البصريين لا يكون إلا مع الواو والفاء، وأجرى ابن مالك «ثم» مجراهما بعد الطلب، وأجاز بعض النحاة النصب بعد «أو» أيضاً، انظر المقتضب: ٢٢/٢، والتعليقة: ١٩٨/٢ وما بعدها، وشرح التسهيل: ٤٤/٤-٤٥، وتوضيح المقاصد: ١٢٨٥/٣، والمغني: ١٦١، وهمع الهوامع: ٣٩٩/٢-٤٠٠.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ٧١، وفي شرح السّيرافي: ٢٨٧/٣، والموازنة: ٢٩٨/١، والحماسة البصريّة: ٨٣/٢، ولكعب بن زهير في الكتاب: ٨٩/٣، والمقاصد الشّافية: ١٥٨/٦، وليس في ديوانه، والشّاهد فيه إضمار «أن» بعد الفاء في «فيثبتها»، وذهب ابن مالك إلى أن هذا البيت لا يستشهد به هنا؛ لأن الفعل المتقدم على الفاء منفي، وجواب النفي ينصب في مجازاة وغيرها، انظر شرح الشافية الكافية: ١٦٠٦/٣-١٦٠٧.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح التّسهيل: ٤٥/٤، وشرح ابن النّاظم: ٥٠١، والمساعد: ١٠١/٣، والمقاصد النّحويّة: ١٩٢٦/٤، والشّاهد فيه نصب «يخضع» بإضمار «أن».

(٥) واستدل الكوفيون على مذهبهم بقراءة الحسن، وأجرى ابن مالك «ثم» مجراهما بعد الطلب، وأجاز بعض النحاة النصب بعد «أو» أيضاً، انظر شرح التّسهيل: ٤٤/٤-٤٥، والمغني: ١٦١، وهمع الهوامع: ٣٩٩/٢-٤٠٠.

وقَرَأَ النَّخَعِيُّ وطَلحَةُ بنُ مُصَـرِّفٍ[١] برَفعِ الكَافِ، وخَرَّجَهَا **ابنُ جِنِّي**[٢] على إضـمَارِ مُبتَدَأٍ؛ أي: ثمَّ هو يُدرِكُه الموتُ، فعَطَفَ جُملةً اسميَّةً على فِعلِيَّةٍ، وهي جُملَةُ الشَّـرطِ، الفِعلُ المجزُومُ وفَاعِلُه، وعلى ذلك حَمَلَ **يُونُسُ**[٣] قَولَ **الأَعشَى**[٤]: [البسيط]

إنْ تَرَكَبُوْا فَرُكُوْبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا أَو تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

أي: أو أنتم[٥] تَنزِلُون، ومِثلُه[٦]: [البسيط]

إنْ تُذْنِبُوْا ثُمَّ تَأْتِيْنِيْ بَقِيَّتُكُمْ فَمَا عَلَيَّ بِذَنْبٍ عِنْدَكُم حُوْبُ

أي: ثمَّ أنتم تَأتِينِي، قَالَ: «وهذا أَوجَهُ من أن يُحمَلَ على «أَلَم يَأتِيكَ»[٧]». انتهى[٨].

قُلتُ: يُريدُ أنَّه لا يُحْملُ على إهمَالِ الجَازِمِ فيُرْفَعُ الفِعلُ بَعدَه، كما رُفِعَ في «ألم يأتيك» فلم يَحْذِفِ اليَاءَ.

---

[١] في البحر: ٣١٢/٧، ولطلحة بن سليمان في المحتسب: ١٩٥/١، والمحرّر: ١٠٢/٢.

[٢] انظر المحتسب: ١٩٥/١.

[٣] انظر الكتاب: ٥١/٣، وحملها سيبويه على العطف على التّوهّم، كأنّه قال: أتركبون أو تنزلون، جعل الخبر كأنّه وقع موقع الاستفهام؛ لأن الشرط كالاستفهام في كونه غير واجب، وخرجه السيرافي على تقدير «إن» الشرطية بـ «إذا» فأجراها مجراها تقديرا فرفع، انظر الكتاب: ٥١/٣، وشـرح السـيرافي: ٢٤٦/٣، والتعليقة: ١٦٦/٢-١٦٧، وتمهيد القواعد: ٤١٨٧/٨.

[٤] في ديوانه: ٦٣، وفي الكتاب: ٥١/٣، وحلية المحاضرة: ٥٣، والصّاحبي: ٢١٤، وسمط اللآلي: ٧٨٩/١.

[٥] في (ط): وأنتم.

[٦] البيت لرويشد بن كثير الطّائي في شرح الحماسة للتّبريزي: ٤٧، والمحرّر: ١٠٢/٢، وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي: ١٢٥، والمحكم والمحيط الأعظم: ٥١٣/٦، واللّسان: ٨١/١٤، والحوب: الإثم العظيم، انظر الزّاهر: ٣١/٢.

[٧] وأراد بـ «ألم يأتيك» قول الشّاعر قيس بن زهير:

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وهو ديوانه: ٢٩، وفي الكتاب: ٣١٦/٣، والنّوادر: ٥٢٣، وروي: «ألم يبلغك»، وموطن الشّـاهد فيه: «يأتيك» لم تحذف ياؤه بعد الجازم.

[٨] الكلام من قوله: «قال: وهذا أوجه...» إلى هنا سقطٌ من (ط).

وهذا البَيتُ أنشَـدَه **النَّحْوِيُّون** على أنَّ عَلَامَةَ الجزمِ حَذْفُ الحَرَكَةِ المقَدَّرَةِ في حَرفِ العِلَّةِ، وضَـمُّوا إليه أَبيَاتَاً أُخَرَ[١]، أمَّا أنَّهم يزعُمُون أنَّ حَرفَ الجَزمِ يُهمَل ويَسْتَدِلُّون بهذا البَيتِ فلا[٢].

ومنهم[٣] مَنْ خَرَّجَها على وَجهٍ آخَرَ، وهو أنَّه أَرَادَ الوَقفَ على الكَلِمَةِ فنَقَلَ حَرَكَةَ هَاءِ الضَّـمِيرِ إلى الكَافِ السَّاكِنَةِ للجَزمِ، كقَولِ الآخَرِ[٤]: [الرَّجز]

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيْرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِيْ لَمْ أَضْرِبُهْ

يُريدُ «لم أَضْرِبْهُ» بسُكُون البَاءِ للجَازِمِ.

ثمَّ نَقَلَ إليها حَرَكَةَ الهاءِ فصَارَ اللَّفظُ «ثُم يُدْرِكُهْ»، ثمَّ أَجْرَى الوَصلَ مُجْرَى الوَقفِ، فالتَقَى سَاكِنَانِ، فاحتَاجَ إلى تَحرِيكِ الأوَّلِ وهو الهَاءُ، فَحَرَّكَها بالضَّـمِّ؛ لأنَّه الأَصـلُ، وللإِتبَاعِ أيضـاً، وهذه الأَوجُهُ تَشْـحَذُ الذِّهنَ وتنقِّحُه.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا ضَـرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُـرُوا مِنَ الصَّـلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [النِّساء: ١٠١].

قَولُه: ﴿أَن تَقْصُـرُواْ﴾: هذا على حَذفِ الخَافِضِ؛ أي: في أَنْ تَقْصُـروا، فَيَكُونُ في مَحَلِّ «أَنْ» الوَجهَانِ المشهُورَانِ[٥]، وهذا الجَارُّ يَتَعَلَّقُ بلَفظِ «جُنَاحٌ»؛ أي: فلَيسَ عليكم جُنَاحٌ في قَصْرِ الصَّلاةِ.

---

[١] كأنه بمنزلة من اضـطّر إلى تحريك الياء بالضَّـم في حال الرّفع، فجرى مجرى الصّـحيح؛ أي: «يَأتِيُكَ»، فلما جزم حذف الحركة التي كانت على الياء، فقيل: هي ضـمّة ظاهرة وقيل: مقدّرة، وقيل: إن الياء الّتي هي لام الفعل محذوفة بسبب الجازم، وهذه الياء الموجودة هي إشباع للكسرة، وقيل: لغة البعض إقرار هذه الحروف مع الجازم في سعة الكلام، انظر الكتاب: ٣/٣١٦، والأصـول: ٣/٤٤٣-٤٤٤، والإيضـاح: ١٠٤، واللّباب: ٢/١٠٩-١١٠، والممتع: ٣٤٢، والتّذييل والتّكميل: ١/٢٠٧-٢٠٨.

[٢] ذهب بعض النّحاة إلى أنّ «لم» تأتي مهملة، ويرتفع المضارع بعدها حملاً على «لا» النّافية، ذكر ابن مالك أن ذلك لغة قوم، وقيل: ضرورة، انظر شرح التّسهيل: ١/٨٢، ٤/٦٦، والجنى الدّاني: ٢٦٦.

[٣] أي: قراءة طلحة بالرفع، وهو تخريج ابن جنّي في المحتسـب: ١/١٩٦، قال: «إلّا أنّ فيه غموضـاً وصـنعة». وذكره الزّمخشري والهمذاني وأبو حيّان وغيرهم، فقد نصوا على أنه إذا سكن ما قبل هاء الضمير وكان حرفاً صحيحاً جاز نقل ضمة الهاء إليه، وبعض بني عدي من بني تميم يحركون ما قبل الهاء للساكنين بالكسر، انظر الكشاف: ٢٥٦، والفريد: ٢/٣٣٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/٣٢٢، والبحر: ٧/٣١٣، والمساعد: ٤/٣١٦.

[٤] البيت لزياد الأعجم في ديوانه: ٤٥، وفي شـرح السّـيرافي: ٥/٥٢، واللّسـان: ١٢/٥٥٧، والمسـاعد: ٤/٣١٦، واقتطاف الأزهار: ١٢٨، والمقاصد الشّافية: ٨/٦٠.

[٥] النصب أو الجر، انظر الصّفحة: (٦٠)، الحاشية: (١).

والجُمهُورُ على «تَقْصُروا» من «قَصَرَ» ثُلَاثِيّاً، وقَرَأَ ابنُ عَبَّاسٍ[١]: «تُقْصِرُوا» من «أَقْصَرَ» وهما لُغَتَانِ: «قَصَرَ وأَقصَرَ»، حَكَاهمَا **الأَزهَرِيُّ**[٢]، وقَرَأَ الضَّبِّيُّ[٣] عن رِجَالِه بقِرَاءَةِ ابنِ عَبَاسٍ.

وقَرَأَ الزُّهرِيُّ[٤]: «تُقَصِّرُوا» مُشَدَّداً على التَّكثِيرِ.

قَولُه: ﴿مِنَ الصَّلَاةِ﴾: في «مِنْ» وَجهَانِ:

أَظهَرُهما: أَنَّها تَبعِيضِيَّةٌ، وهذا مَعنى قَولِ **أبي البَقَاءِ**[٥]، وزَعَمَ أَنَّه مَذهَبُ **سِيبَوَيهِ**، وأَنَّها صِفَةٌ لمحُذوفٍ تَقدِيرُه: شَيئَاً من الصَّلَاةِ.

والثَّانِي: أَنَّها زَائِدَةٌ، وهذا رَأيُ **الأَخفَشِ**[٦]، فإنَّه لا يَشتَرِطُ في زِيَادَتِهَا شَيئَاً.

و﴿أن يَفْتِنَكُم﴾: مَفعُولُ «خِفْتُم»، وقَرَأَ عَبدُ الله بنُ مَسعُودٍ وأُبَيٌّ[٧]: «من الصَّلَاةِ أن يَفْتِنَكُم» بإسقَاطِ الجملَةِ الشَّرطِيَّةِ، و«أَنْ يفْتِنَكم» على هذه القِرَاءَةِ مَفعُولٌ من أجلِهِ.

ولُغَةُ الحِجَازِ: «فَتَنَ» ثُلَاثِيّاً، وتَمِيمٍ وقَيسٍ: «أَفْتَنَ» رُبَاعِيّاً[٨].

و﴿لكُم﴾: مُتَعَلِّقٌ بمحذُوفٍ؛ لأنَّه حَالٌ من «عَدُوّاً»، فإنَّه في الأصلِ صِفَةُ نَكِرةٍ ثمَّ قُدِّمَ عليها.

---

[١] في تفسير الرّازي: ١١/١٩٩، والبحر: ٧/٣٢٢، وبلا نسبة في الكشّاف: ٢٥٧، وتفسير البيضاوي: ٢/٩٣.

[٢] انظر تهذيب اللّغة: ٨/٣٧٨، قال: «قَصَرَ الصَّلَاة وأقصرَها وقصَّرَها». فهي ثلاث لغات.

والأزهري: هو أبو المنصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهري اللغوي الهروي الشافعي، إمام في العربية واللغة، اشتهر بكنيته، أخذ عن نفطويه وابن السراج وغيرهما، وصنف تهذيب اللغة ومعرفة الصبح والتقريب في التفسير وعلل القراءات وتفسير أسماء الله وغير ذلك، وتوفي سنة ٣٧٠هـ، انظر طبقات الفقهاء الشافعية: ١/٨٣، وإنباه الرواة: ٤/١٧٧، والدر الثمين: ١٠٤.

[٣] في التّحصيل: ٢/٣٣٧، والمحرّر: ٢/١٠٤، والبحر: ٧/٣٢٢.

[٤] في مختصر ابن خالويه: ٣٥، والتّحصيل: ٢/٣٣٧، والكشّاف: ٢٥٧، والمحرّر: ٢/١٠٤.

[٥] انظر التّبيان: ١/٣٨٦، وفيه الوجهين، ومنه نقل الهمذاني في الفريد: ٢/٣٣٥، وانظر الوجهين في البحر: ٧/٣٣٢، وهي عند الرّازي للتّبعيض، انظر تفسيره: ١١/٢٠٠.

[٦] انظر معاني القرآن له: ١/٢٢٥-٢٤٢-٣٣٣، وتقدَّم الحديث عن شروط زيادتها في الصَّفحة: (٧٩)، الحاشية: (١).

[٧] لهما في البحر: ٧/٣٢٣، ولعبد الله في الكشّاف: ٢٥٧، ولأبيّ في تفسير الطّبري: ٩/١٢٧-١٢٨، ومجمع البيان: ٣/١٤٥، وذهب الطبري إلى أن المعنى: ألّا يفتنكم، فقدّر «لا» محذوفة.

[٨] وذهب الفرّاء إلى أنّ أهل نجد يقولون: «أفتنته»، رباعيّاً، وقيل: «فتن» لغة الحجاز وتميم وربيعة، و«أفتن» لغة نجد وأسد، وقيل في نسبتهما غير ذلك، وفرّق سيبويه والخليل بينهما، فذهبا إلى أنّ «فتنته» إذا جعلت فيه فتنة، و«أفتنته» إذا جعلته مفتتناً، انظر الكتاب: ٤/٥٦، ومعاني القرآن للفرّاء: ٢/٣٩٤، ومجمع البيان: ٣/١٤٤.

وأَجَازَ **أبو البَقَاءِ**[١] أن يَتعلَّقَ بـ «كَانَ»، وفي المسألَةِ خِلَافٌ مَرَّ تَفصِيلُه[٢].

وأَفرَدَ ﴿**عَدُوًّا**﴾: وإن كَانَ المرَادُ به الجَمعَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ تحقِيقُه في البَقَرةِ[٣].

وجَوَابُ الشَّرطِ محذُوفٌ يدلُّ عليه مَا قَبلَه، وقيلَ[٤]: الكَلَامُ تَمَّ عِندَ قَولِه: ﴿مِنَ الصَّلَاةِ﴾، والجملَةُ الشَّرطِيَّةُ مُستَأنَفَةٌ، حتَّى قِيلَ[٥]: إنَّها نَزَلَت بَعدَ سَنَةٍ عن[٦] نُزُولِ مَا قَبلَها، وحِينَئِذٍ فجَوابُه أيضاً محَذُوفٌ، لكن يُقَدَّرُ مِنْ جِنسِ ما بَعدَه، وهذا قَولٌ ضَعِيفٌ، وتَأخِيرُ نُزُولها لا يقتَضِي استِئنَافاً.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النِّساء: ١٠٢].

والضَّمِيرُ في ﴿**فيهم**﴾: يعُودُ على الضَّارِبِينَ في الأرضِ، وقِيلَ: على الخَائِفِينَ، وهما مُحتَمَلَانِ[٧].

---

[١] انظر التّبيان: ١/٣٨٦.

[٢] في الآية (٧٥) من آل عمران، ذكر أنّ في عمل الأفعال النّاقصة في الظّروف وحروف الجرّ خلاف، فمن قال إنّها تدلّ على الحدث أجاز إعمالها، ومن قال إنّها غير دالّة على حدثٍ لم يعملها، انظر (أ): ١٥٨/ب، و(ط): ٣/٢٦٩.

[٣] في الآية (٣٦)، لأنّ «عدوّاً» أشبه المصادر بالوزن، كالقبول ونحوه، انظر (ط): ١/٢٩٠، وجعل مكّي التقدير: كانوا لكم ذوي عداوة؛ لأنّ «عدوّاً» بمعنى المصدر، ولذلك وذهب السّيرافي والباقولي وابن يعيش إلى أنّ «عدوّاً» اسم يقع على الواحد والجمع، وزاد السّيرافي المثنّى والمذكّر والمؤنّث، انظر شرح السّيرافي: ٤/٣٨٢، ومشكل إعراب القرآن: ١/٢٠٧، وكشف المشكلات: ١/٣٢١، وشرح المفصل: ٣/٢٨٩.

[٤] ذكره القرطبي ونسبه للجرجاني، وذكره ابن عطيّة وأبو حيّان، وفيه يكون قوله: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ اعتراضاً، انظر المحرّر: ٢/١٠٣-١٠٤، تفسير القرطبي: ٥/٣٦٢-٣٦٣، البحر: ٧/٣٢٢، ومن البحر نقل السّمين.

[٥] في خبر مروي عن علي وابن عباس، وهو الخبر نفسه الذي استند إليه من ذهب إلى استئناف الجملة الشرطية، انظر المصادر السابقة.

[٦] في (ط): من.

[٧] انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/٩٧، وزاد المسير: ٣٢٠.

والضَّـــمِيرُ في ﴿**وَلْيَأْخُذُوا**[١]﴾: الظَّاهِرُ عَوْدُه على «طَائِفَة»؛ لِقُربِه منها؛ ولأنَّ الضَّـــمِيرَ في قَولِه: ﴿سَجَدُواْ﴾ لها. وقِيلَ: يعُودُ على طَائِفَةٍ أخرَى وهي الَّتِي تحرُسُ الـمُصَلِّيةَ[٢]. واختَارَ **الزَّجَّاجُ**[٣] عَوْدَه على الجَمِيعِ قَالَ: «لأنَّه أَهْيَبُ للعَدُوِّ».

والسِّـــلَاحُ: مَا يُقَاتَل به وجَمعُه «أَسْـــلِحَةٌ»، وهو مُذَكَّرٌ، وقد يُؤَنَّثُ باعتِبَارِ الشَّـــوكَةِ[٤]، قَالَ **الطِّرِمَّاحُ**[٥]: [الطَّويل]

يَهُزُّ سِلَاْحَاً لَمْ يَرِثْهَا كَلَالَةً يَشُكُّ بِهَا مِنْهَا غُمُوضَ المَغَابِنِ

فَأَعَادَ الضَّمِيرَ عليه كضَمِيرِ المؤنَّثَةِ، ويُقَالُ: «سِلَاحٌ» كـ «حِمَارٍ»، و«سِلْحٌ» كـ «ضِلْعٍ»، و«سُلَحٌ» كـ «صُرَدٍ»[٦]، و«سُلْحَانٌ» كـ «سُلْطَانٍ»، نَقَلَه **أبو بَكرٍ بنِ دُرَيْدٍ**[٧].

والإسْلِيْحُ[٨]: نَبتٌ إذا رَعَتْه الإبِلُ سَمِنَتْ وغَزُرَ لَبَنُها.

وما يُلْقِيه البَعِيرُ من جَوفِه يُقَالُ له: «سُـــلَاحٌ»، بزِنَةِ غُلَامٍ، ثمَّ عُبِّرَ به عن كُلِّ عَذِرَةٍ حتَّى قِيلَ في الحُبَارَى: «سِلَاحُه سُلَاحُه»[٩].

---

[١] في (أ) و(ظ): فليأخذوا، وهو تحريفٌ.

[٢] الأوّل قاله الشّـافعي، والثّاني روي عن ابن عبّاس، واسـتبعد مكّي أن تكون الفئة المصـلّية؛ لأنّ المصـلّي لا يحارب، تفســـير الطبري: ١٤٢/٩، والهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٤٤٩/٢، والنّكت والعيون: ٥٢٤/١، والكشـــاف: ٢٥٧، والكلام عنهما منقول من البحر: ٣٢٤/٧.

[٣] انظر معاني القرآن وإعرابه: ٩٧/٢، واختاره الباقولي، انظر إعراب القرآن له: ٣٢/١.

[٤] والتّذكير أعلى؛ لأنّه يجمع على أسلحة، والشوكة: السّلاح، وقيل: حدّه، انظر المذكّر والمؤنّث: ٤٧٠/١، واللّسان: ٤٨٦/٢-٤٥٤/١٠.

[٥] في ديوانه: ٢٧٩، وفي إصـلاح المنطق: ٢٥٤، والمذكّر والمؤنّث: ٤٧٠/١، والصّـحاح: ٣٧٥/١، واللّامع العزيزي: ١٥٦، وشـــرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣٩٦/٢، وهو في وصـــف ثورٍ يهزُّ قرنه ليطعن بها، والكلالة: الأقارب ما خلا الوالد والولد، والمغابن: بواطن الفخذ.

والطرماح: هو الطرماح بن حكيم، من طيئ، شاعر إسلامي فحل، شامي المولد كوفي الدار، والطرماح: الطويل، وكان كثير الهجاء، معاصرا للكميت صديقا له، لا يكادان يفترقان، توفي نحو ١٢٥هـ، انظر المبهج: ١٠٠، وتاريخ دمشق: ٣٦٥/٢٤، والأعلام: ٢٢٥/٣.

[٦] الصُّرَد: طائر ضخم الرأس والمنقار، أبقع نصفه أبيض ونصفه أسود، انظر تهذيب اللّغة: ٩٨/١٢.

[٧] انظر جمهرة اللغة: ٥٣٤/١.

[٨] جاء في جميع النّسخ: والسّليح، وضبطها المحقّق بفتح السّين وكسر اللّام، وهو تحريفٌ، والصّحيح ما أثبتّه، والسَّلِيح: قبيلة من اليمن كما جاء في الصّحاح وغيره، انظر الصّحاح: ٣٧٦/١.

[٩] انظر مجمع الأمثال: ٣٦٥/٢، والحبارى: طائر، وقيل ذلك؛ لأنّ الصّقر إذا أراد اصطياده سَلَحَ عليه الحبارى، فيعتلُّ الصّقر فينتتف ريشه، انظر مقاييس اللّغة: ٩٤/٣، والنّظم المستعذب: ٢٢٧/١، واللّسان: ٤٨٧/٢.

قَولُه: ﴿لَمْ يُصَلُّواْ﴾: الجُملَةُ في مَحَلِّ رَفعٍ؛ لأنَّها صِفَةٌ لـــ ((طَائِفَة)) بَعدَ صِفَةٍ، ويجُوزُ أن يكُونَ في مَحَلِّ نَصبٍ على الحَالِ؛ لأنَّ النَّكِرَةَ قَبلَها تخَصَّصَتْ بالوَصفِ بأُخرَى.

وقَرَأَ الحَسَنُ[١]: ((فَلِتَقُمْ)) بكَسرِ لَامِ الأمرِ، وهو الأَصلُ.

وقَرَأَ أبُو حَيْوَةَ[٢]: ((وَلْيَأتِ)) بِنَاءً على تَذكِيرِ الطَّائِفَةِ.

ورُوِيَ عن أبِي عَمْرٍو[٣] الإظهَارُ والإدغَامُ في ((وَلْتَأتِ طَائِفَةٌ))، ووجُوهُ هذه وَاضِحَةٌ.

وفي قَولِه: ﴿وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾: مَجَازٌ، حَيثُ جَعَلَ الحِذْرَ -وهو مَعنًى من المَعَانِي- مَأخُوذَاً مَعَ الأسلِحَةِ، فجَعَلَه كالآلَةِ، وهو كقَولِه تَعَالَى: ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ والإيمَانَ﴾[٤] [الحشر: ٩] في أَحَدِ الأوجُه[٥].

وقد تَقَدَّمَ الكَلَامُ في ((لو)) الوَاقِعَةِ بَعدَ ((وَدَّ)) هنا وفي البَقَرَةِ[٦].

وقُرِئَ[٧] ((أَمْتِعَاتِكُم))، وهو في الشُّذُوذِ من حَيثُ إنَّه جَمعُ الجَمعِ، كقَولِهِم: ((أَسْقِيَاتٍ)) و((أَعْطِيَاتٍ))[٨].

---

[١] في الإتحاف: ٥١٩/١، وللحسن ويحيى في مختصر ابن خالويه: ٣٥، وللحسن وابن أبي إسحاق في التّحصيل: ٣٣٧/٢.

[٢] في المحرّر: ١٠٧/٢، والبحر: ٣٢٥/٧، أي: على معنى الطائفة القوم.

[٣] أي إدغام التّاء في الطّاء، ومثله يعقوب، انظر النّشر: ٢٨٨/١، والإتحاف: ١١٧/١-٥١٩، وجاء فيه: ((واختلف في ((ولتأت طائفة)) لمانع الجزم، لكن قوي الإدغام هنا للتّجانس وقوّة الكسر والطّاء)).

[٤] ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا﴾.

[٥] الكلام من قوله: ((وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم)) مجاز...)) منقولٌ من الكشّاف بواسطة البحر، انظر الكشّاف: ٢٥٨، والبحر: ٣٢٨/٧، وأراد بالآلة أنّ الحذر والتّيقظ آلة يستعملها الغازي كالسّلاح؛ لذلك جمع بينهما، وشرح الزّمخشري المثال الثّاني بأنّ الإيمان مستقرٌ لهم كالدّار؛ لأنّهم تمكنّوا فيه، لذلك جاز الجمع، وقد ذكر السّمين في توجيه آية الحشر ستة أوجه، منها تضمين ((تَبَوَّؤوا)) معنى ((لزِموا))، ومنها نصب الإيمان بفعل مقدر، ومنها نصب الإيمان على المفعول معه، ومنها تقدير مضاف محذوف؛ أي: دار الإيمان، ومنها أن يكونَ سَمَّى المدينة لأنَّها دارُ الهجرة ومكانُ ظهورِ الإيمان بالإيمان، ومنها حمل الآية على المجاز كما ذكر هنا، انظر تفصيل ذلك في (ط): ٢٨٥/١٠-٢٨٦.

[٦] في الآية (٩٦) و(١٠٩) من البقرة، و(٦٩) من آل عمران، و(٨٩) من النّساء، وملخّص الكلام أنّ ((لو)) بعد ((ود)) إمّا مصدريّة، والمصدر المؤوّل في محل نصب مفعول ((ود))، أو حرف لما سيقع لوقوع غيره والجواب محذوف لدلالة المعنى عليه، ومفعول ((ودّ)) محذوف، انظر (أ): ٤٢/أ، ٤٨/أ، ١٥٥/ب، ٢١٦/أ، و(ط): ١٣/٢-٦٦-٦٧، ٢٤٤/٣، ٦٢/٤-٦٣.

[٧] لسعيد بن حميد في مختصر ابن خالويه: ٣٥، وبلا نسبة في الكشّاف: ٢٥٨، والبحر: ٣٢٩/٧، ومن البحر نقل.

[٨] جمع الجمع شاذ لا ينقاس، هذا مذهب سيبويه والفرّاء والجرمي وابن عصفور والجمهور، ذلك أنّ الغرض من الجمع الدّلالة على الكثرة، وذلك حصل بلفظ الجمع، فلم يكن بنا حاجة إلى جمع ثان، ولا خلاف في أنّ جموع الكثرة لا تجمع قياساً، واختلفوا في جموع القلّة، فمذهب الأكثرين أنّ جمعها منقاس؛ لأنّ ما سمع من جمع جموع القلّة أكثر ممّا

وقَولُه: ﴿أَنْ تَضَعُوا﴾: كقَولِه: ﴿أَن تَقْصُرُواْ﴾ وقد تَقَدَّمَ.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النِّساء: ١٠٣].

قوله: ﴿قِيَامًا وَقُعُودًا﴾: حَالَانِ من فَاعِلِ ((اذْكُرُوا))، وكذلك ((وعلى جُنُوبِكُم))، فإنَّه في قُوَّةِ ((مُضطَجِعِينَ))، فيَتَعَلَّقُ بمحذُوفٍ.

وقَولُه: ﴿فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُم﴾: قد تَقَدَّمَ الكَلَامُ على هذه المَادَّةِ في البَقَرَةِ[١] واختِلَافِ النَّاسِ فيها، وهل هي مَقلُوبَةٌ أم لا؟ وصَرَّحَ **أبو البَقَاءِ**[٢] هنا بأنَّ الهَمزَةَ أَصلٌ، وأنَّ وَزنَ الطُّمَأْنِينَةِ: ((فُعَلِّيلَةٌ))، وأنَّ ((طَأمَنَ)) أَصلٌ آخَرُ برَأسِهِ، وهذا مَذهَبُ **الجَرْمِيِّ**[٣].

و﴿مَوقُوتًا﴾: صِفَةٌ لـ ((كِتَابًا)) بمعنَى مَحدُوداً بأوقَاتٍ، فهو مِن ((وُقِتَ))[٤] مُخَفَّفاً، كـ ((مَضرُوبٍ)) من ((ضُرِبَ))، ولم يَقُلْ ((مَوْقُوتَة)) بالتَّاءِ مُرَاعَاةً لـ ((كِتَابٍ))، فإنَّه في الأصلِ مَصدَرٌ[٥].

سمع من جموع الكثرة، انظر الكتاب: ٣/٦١٨-٤١٩، والأصول: ٣/٣٢، وشرح المفصّل: ٣/٣٢٧، وشرح الشّافية للرّضي: ٢/٢٠٨، والارتشاف: ١/٤٧٤-٤٧٩، والمساعد: ٣/٤٨٦، وهمع الهوامع: ٣/٣٧٣.

[١] في الآية (٢٦٠)، ذكر أنّ مذهب سيبويه في ((اطْمَأَنَّ)) أنّها مقلوبة، والأصل ((طَأمَنَ))، ووزنه ((افْلَعَلَّ))، بدليل قولهم: ((طَامَنْته فتَطَامَنَ))، ومذهب الجرمي أنّه غير مقلوب، وكلّ منهما أصلٌ مستقلٌّ، انظر (أ): ١٠٥/ب، و(ط): ٢/٥٧٤، وانظر الكتاب: ٤/٣٨١.

[٢] انظر التّبيان: ١/٣٨٦.

[٣] انظر رأيه في الخصائص: ٢/٧٦، والممتع: ٣٩٢، ووافقه ابن عصفور؛ لأنّ أكثر تصريف الكلمة أتى على ((اطْمَأَنَّ)).

[٤] كذا فسّره ابن مسعود وقتادة وزيد بن أسلم وابن قتيبة، وذهب ابن عبّاس ومجاهد والسّدي وابن زيد إلى أنّ ((موقوتاً)) يعني: مفروضاً؛ أي: فرضاً مفروضاً، فهما لفظان بمعنى واحد والتكرار للمبالغة، انظر المحرّر: ٢/١٠٨، زاد المسير: ٣٢١.

[٥] انظر البحر: ٧/٣٣١.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النّساء: ١٠٤].

قُولُه: ﴿وَلاَ تَهِنُواْ﴾: الجُمهُورُ على كَسرِ الهَاءِ، والحَسَنُ[١] على[٢] فَتحِهَا، مِن ((وَهِنَ)) بالكَسرِ في الماضِي، أو من ((وَهَن)) بالفَتحِ، وإنَّما فُتِحَتِ العَينُ لِكَونِها حَلقِيَّةً، فهو نحو: ((يَدَعُ))[٣].

وقَرَأَ عُبَيدُ بنُ عُمَيرٍ[٤]: ((تُهَانُوا)) من الإِهَانَةِ مَبنِيَّاً للمَفعُولِ[٥]، ومَعنَاه: لا تَتَعَاطَوا من الجُبْنِ والخَوَرَ[٦] ما يكونُ سَبَبَاً في إهَانَتِكُم، كَقَولِهِم[٧]: ((لا أُرَيَنَّكَ هَهُنَا)).

والأَعرَجُ[٨]: ((أن تَكُونُوا)) بالفَتحِ على العِلَّةِ[٩].

وقَرَأَ يحيَى بنُ وَثَّابٍ ومَنصُورُ بنُ المعتَمِرِ[١٠] ((تِئلَمُونَ فإنهم يِئلَمُونَ كما تِئلَمُونَ)) بكَسرِ حَرفِ المضَارَعَةِ.

---

[١] أي: ((ولا تَهَنُوا))، وهي في البحر: ٣٣٢/٧، ومنه نقل، وهي لغة.

[٢] سقطت من (ط).

[٣] إذا كانت فاء الثّلاثيّ واواً أو ياءً فمضارعه مكسور العين، إلّا إذا كان حلقيَّ العين أو اللّام فالقياس فيه الفتح، وفي المنصف: ((وربّما جاء الفعل ((وَهِنَ)) فيه على الأصل)). انظر المقتضب: ٧١/١، وشرح السّيرافي: ٤٣٤/٤، والمنصف: ٢٠٦/١، وأبنية الأسماء: ٣٢٨، والارتشاف: ١٥٩/١.

[٤] في البحر: ٣٣٢/٧.

وعبيد بن عمير: هو أبو عاصم عبيد بن عمير بن قتادة الليثي، قاص أهل مكة، كان إماما واعظا من كبار التابعين، ولأبيه صحبة، سمع من عمر وابن عمرو وعائشة وغيرهم، توفي سنة: ٧٤هـ، انظر الاستيعاب: ١٠١٨/٣، وطبقات علماء الحديث: ١٠٤/١.

[٥] غير واضحة في (أ): وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[٦] الخَوَر: الضّعف، انظر اللّسان: ٢٦٢/٤.

[٧] انظر شرح السّيرافي: ٧٥/٢، والأصول: ٧٤/١، أي: لا تكن هنا فأراك، وفيه النّهي للمتكلّم لفظاً، وللمخاطب معنى.

[٨] للأعرج في مختصر ابن خالويه: ٣٥، والمحتسب: ١٩٧/١، والكشّاف: ٢٥٨، والهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٤٥٦/٢، وتفسير الرّازي: ٢١٠/١١، وتقديرها: ولا تهنوا لأن تكونوا تألمون.

[٩] من قوله: ((والأعرج...)) إلى هنا سقطٌ من (ظ) و(ح).

[١٠] القراءة بتسهيل الهمز في المحتسب: ١٩٨/١، والمحرّر: ١٠٨/٢، والبحر: ٣٣٤/٧، ولمنصور بن المعتمر في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣٦/١، وهي لغة، وقال أبو الفتح: ((العرف في نحو هذا أنّ من قال: أنت ((تِئمن)) و((تِئلف)) و((إِيلف))، فكسر حرف المضارعة في نحو هذا إذا صار إلى الياء فتحها ألبتة، فقال: ((هو يَألف))، ولا يقول: ((هو يِيلف))؛ استثقالًا للكسرة في الياء)).

وابنُ السَّـمَيْفَعِ[١]: بكَسـرِ تَاءِ الخِطَابِ فقط، وهذه لُغَةٌ ثَابِتَةٌ، وكنت قد قَدَّمْتُ في الفَاتِحَةِ[٢] أنَّ مَنْ يَكسِرُ حَرفَ المضَارَعَةِ/ يستَثنِي اليَاءَ[٣]، وذَكَرتُ شُذُوذَ ((يِيْجَلُ))[٤] وَوَجْهَه، فعَلَيكَ بالالتِفَاتِ إليه. ٢١٨/ب

وزَادَ **أبو البَقَاءِ**[٥] في قِرَاءَةِ كَسرِ حَرفِ المضَارَعَةِ قَلْبَ الهَمزةِ يَاءً، **وغَيرُه** أَطلَقَ ذَلك.

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النِّساء: ١٠٥].

قَولُه: ﴿بالحَقِّ﴾: في مَحَلِّ نَصـبٍ على الحَالِ المؤَكِّدَةِ فيَتَعَلَّقُ بمحذُوفٍ، وصَـاحِبُ الحَالِ هو الكِتَابُ؛ أي: أنزَلنَاه مُلتَبِساً بالحَقِّ.

و﴿لِتَحكُمَ﴾: مُتَعَلِّقٌ بـ ((أَنْزَلنَا)).

و﴿أَرَاكَ﴾: مُتَعَدٍّ لاثنَينِ، أَحَدُهما: العَائِدُ المحذُوفُ، والثَّانِي: كَافُ الخِطَابِ؛ أي: بما أَرَاكَه الله.

ويحيى بن وثاب: هو يحي بن بَزْدَوَيْه بنُ مَاهَوَيْه الأسدي الكاهلي الكوفي التابعي، الإمام المقرئ الفقيه، كان أبوه أسيراً ووقع في سهم ابن عباس فسماه وثّابا، حدث عن ابن عمر وعائشة وغيرهم، وقرأ على علقمة ومسروق وغيرهما، وقرأ عليه الأعمش وطلحة بن المصرف وغيرهم، توفي سنة ١٠٣هـ، انظر طبقات المحدثين بأصبهان: ٣٥٦/١، وسير أعلام النبلاء: ٣٧٩/٤، وقلادة النحر: ١٩/٢.

ومنصور بن المعتمر: هو أبو عتاب منصور بن المعتمر السُّلَمِيُّ الإمام الحجة الحافظ، ولي قضاء الكوفة، وأكره عليه فمكث شهرين، حدث عن التابعين كالشعبي ومجاهد، وعمش من كثرة البكاء، توفي سنة ١٣٢هـ، انظر الطبقات الكبرى: ٣٣٧/٦، وأخبار القضاة: ١٤٥/٣، وطبقات علماء الحديث: ٢٢٣/١.

[١] أي: ((تِئْلَمُونَ))، دون قلب الهمزة ياء، وهي له في البحر: ٣٣٤/٧، ولمنصور بن المعتمر في تفسير القرطبي: ٣٧٥/٥.

[٢] في الآية (٥)، ذكر أنّ كسر حروف المضارعة لغة مطّردة إلّا في الياء، لثقل ذلك، وذكر أنّ بعضهم قال: ((يِيْجَل)) مضارع ((وَجِلَ))، كأنّه قلب الواو ياء وكسر ما قبلها، انظر (أ): ٧/ب، و(ط): ٦٠/١، والفتح لغة قريش وكنانة، والكسر لغة تميم وأسد وقيس وربيعة وعامّة العرب، انظر لغات القرآن: ٦.

[٣] جاء في جميع النّسخ: ((التّاء))، وهو تصحيفٌ، والصّواب ما أثبتّه.

[٤] جار في جميع النّسخ: ((تيْجِل))، وهو تصحيفٌ، والصّواب ما أثبتّه.

[٥] انظر التّبيان: ٢٨٧/١، أراد في قراءة ابن السّميفع، وقال: ((هي لغة)).

والإِرِاءَةُ هنا يجُوزُ أن تَكُونُ من الرَّأيِ، كقَولِكَ: «رَأيتُ رَأْيَ الشَّـــافِعِيِّ»، أو من المعرِفَةِ[١]، وعلى كِلَا التَّقدِيرِينِ فالفِعلُ قَبلَ النَّقلِ بالهمزَةِ مُتَعَدٍّ لوَاحِدٍ وبَعدَه مُتَعَدٍّ لاثنَينِ كَمَا عَرَفْتَ[٢].

و﴿لِلخَائِنِينَ﴾: مُتَعَلِّقٌ بـ «خَصِيمَاً»، واللَّامُ للتَّعلِيلِ على بَابِهَا، وقِيلَ: هي بمعنَى «عن»[٣]، وليسَ بشَيءٍ؛ لصِحَّةِ المعنَى بدُونِ ذلك.

ومَفعُولُ «خَصِيمَاً» مَحذُوفٌ؛ تَقدِيرُه: خَصِيمَاً البَرَاءَ[٤].

و«خَصِيمٌ» يجُوزُ أن يكُونَ مِثَالَ مُبَالَغَةٍ كـــ «ضَرِيبٍ»، وأن يكُونَ بمعنَى «مُفَاعِلٍ»، نحو: «خَلِيطٍ» و«جَلِيسٍ» بمعنى «مُخَاصِمٍ» و«مُخَالِطٍ» و«مُجَالِسٍ»[٥].

قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَـــهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ۝ يَسْـتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْـتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَـى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ [النِّساء: ١٠٨].

و﴿يَسْتَخْفُونَ﴾: فيها وَجهَانِ[٦]:

أظهَرُهما: أنَّها مُستَأنَفَةٌ لمجرَّدِ الإخبَارِ بأنَّهم [لا][٧] يطلُبُونَ التَّستُّرَ من الله تعالى بجَهلِهِم.

والثَّانِي: أنَّها في مَحَلِّ نَصبٍ صِفَةً لـ «مَنْ» في قَولِه: ﴿لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾، وجُمِعَ الضَّمِيرُ اعتِبَارَاً بمعنَاهَا إنْ جَعَلْتَ «مَنْ» نَكِرَةً مَوصُـــوفَةً، أو في مَحَلِّ نَصـــبٍ على الحَالِ مِنْ «مَنْ» إنْ جَعَلْتَها مَوصُولَةً[٨]، وجُمِعَ الضَّمِيرُ باعتِبَارِ معنَاهَا أيضاً.

﴿وهو مَعَهُم﴾: جُملَةٌ حَالِيَّةٌ، إمّا من الله تَعَالَى، أو من المُستَخفِينَ.

و﴿إذ﴾: مَنصُوبٌ بالعَامِلِ في الظَّرفِ الوَاقِعِ خَبَرَاً وهو «مَعَهُم».

---

[١] روي عن ابن عبّاس المعنيان، وزاد القرطبي وأبو حيّان وجهاً ثالثاً: إعلام الوحي، انظر تفســـير ابن أبي حاتم: ١٠٥٩/٤، والتّفسير البسيط: ٧٠/٧، والكشّاف: ٢٥٨، والتّبيان: ٣٨٧/١، وتفسير القرطبي: ٣٧٦/٥، والبحر: ٣٣٦/٧.

[٢] انظر المسائل الحلبيات: ٦٩-٧٠، والمساعد: ٣٨٠/١.

[٣] انظر الوجه الأوّل في الكشّاف: ٢٥٨، والبحر: ٣٣٧/٧، والثّاني في معاني القرآن وإعرابه: ١٠١/٢، والوجهين في التّبيان: ٣٨٧/١، والفريد: ٣٣٨/٢.

[٤] قاله الزّمخشري ونقله السّمين بواسطة البحر، قال الزّمخشري في التّقدير: ولا تكن لأجل الخائنين مخاصماً للبراء، انظر الكشّاف: ٢٥٨، والبحر: ٣٣٧/٧.

[٥] انظر الوجه الثّاني في معاني القرآن وإعرابه: ١٠١/٢، والتّحصيل: ٣٤٣/٢، والكشّاف: ٢٥٨، والوجهين في البحر: ٣٣٧/٧.

[٦] انظر الوجه الأوّل في التّبيان: ٣٨٧/١، والثّاني في البحر: ٣٤٠/٧، والوجهين في الفريد: ٣٣٨/٢.

[٧] إضافة من عندي ليستقيم معنى الكلام، فالآية تخبر بعدم الاستتار من الله.

[٨] من قوله: «وجمع الضمير....» إلى هنا سقط من (ح).

قال تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النّساء: ١٠٩].

وتَقَدَّمَ الكَلَامُ في نَحوِ: **﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ[١]﴾**.

وقَولُه: ﴿فَمَن يُجَادِلُ﴾: «مَنْ» اسـتِفهَامِيَّةٌ في مَحَلِّ رَفعٍ بالابتِدَاءِ، و«يُجَادِلُ» خَبَرُه، و«أم» مُنقَطِعَةٌ وليسَت بِعَاطِفَةٍ[٢].

وظَاهِرُ عِبَارَةِ **مَكِّيٍّ**[٣] أنَّها عَاطِفَةٌ، فإنَّه قَالَ: « «وأم من يكُونُ» مِثلُها عَطفٌ عليها». أي: مِثلُ «مَنْ» في قَولِه: ﴿فَمَن يُجَادِلُ﴾، وهو في مَحَلِّ نَظرٍ؛ لأنَّ في المنقَطِعَةِ خِلَافاً، هل تُسَمَّى عَاطِفَةً أم لا؟[٤]

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النِّساء: ١١٢].

قَولُه: ﴿ثُمَّ يَرْمِ بِهِ﴾: في هذه الهَاءِ أَقوَالٌ[٥]:

---

[١] في الآية (٨٥) من البقرة، و(٦٦) من آل عمران، ذكر أنّ في الهاء أقوالاً، فقيل: للتّنبيه، وقيل: مبدلة من همزة الاستفهام، وذكر في إعرابها سبعة أوجه: الأول: أن تكون «أنتم» مبتدأ و«هؤلاء» خبره، وجمله الفعل بعدهما حال العامل فيها اسم الإشارة، الثّاني: أن يكون «هؤلاء» خبر بتقدير حذف مضاف؛ أي: مثل هؤلاء، والعامل في الحال معنى التّشبيه، الثّالث: أن يكون «أنتم» خبراً مقدّماً، و«هؤلاء» مبتدأ مؤخّراً، الرّابع: فيه «أنتم» مبتدأ والفعل بعده خبره، و«هؤلاء» منادى حذف منه حرف النّداء، الخامس: أن يكون الخبر «هؤلاء» موصولاً بمعنى «الّذي» والفعل بعده صلته، السّادس: أن ينصب «هؤلاء» على الاختصاص، والفعل بعده خبر «أنتم»، السّابع: أن تكون جملة الفعل مستأنفة، انظر تفصيل ذلك في (أ): ١٥٤/أ-ب، و(ط): ٤٧٤/١ إلى ٤٧٨، ٢٣٥/٣ إلى٢٤١.

[٢] كذا في التّبيان: ٣٨٨/١

[٣] ليس في المشكل ولا في الهداية إلى بلوغ النّهاية، والعبارة للهمذاني في الفريد: ٣٣٩/٢، وإليه ذهب الواحدي في البسيط: ٧٩/٧، والرّازي في تفسيره: ٢١٤/١١.

[٤] وجمهور النّحاة لا يعطفون بها، وذهب ابن مالك إلى أنّها تعطف المفرد قليلاً، والمغاربة يقولن إنّها ليست بعاطفة لا في المفرد ولا في الجملة، وقيل: المغاربة يعطفون بها الجملة، قال ابن عصفور: «سمّيت «أم» هذه المنفصلة؛ لأنّ ما بعدها كلام مستأنف منقطع ممّا قبلها وليست بعاطفة؛ لأنّ ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً». انظر شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور: ١٩٣/١، وتسهيل الفوائد: ١٧٩، ورصف المباني: ٩٥، والجنى الدّاني: ٢٠٦، والمساعد: ٤٥٦/٢، وتمهيد القواعد: ٣٤٦٣/٧.

[٥] انظر الوجه الأوّل في معاني القرآن للفرّاء: ٢٧٨/٢، وتفسير الطّبري: ١٩٨/٩، والأوّل والثّاني في الهداية إلى بلوغ النّهاية: ١٤٦٥/٢، والأوّل والثّالث في مجمع البيان: ١٥٥/٣، والفريد: ٣٤٠/٢، والثّالث في التّحصيل: ٣٤٤/٢، وكشف المشكلات: ٣٢٢/١، والبيان: ٢٦٧/١، والرّابع في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣٧/١، والأوجه الثّلاثة الأولى في التّفسير البسيط: ٨٤/٧، وزاد المسير: ٣٢٣-٣٢٤، والتّبيان: ٣٨٨/١، والأوجه الأربعة في البحر: ٣٤٤/٧-٣٤٥، ومنه نقل المؤلّف، وزاد أبو البقاء وأبو حيّان أن يكون عائداً على المكسوب والفعل دالّ عليه، وزاد ابن الجوزي إعادته على معنى الخطيئة والإثم، وأعاد الفرّاء والمهدوي الضّمير على الخطيئة والإثم جميعاً، قال الفرّاء: «جائز أن يُكْنَى عَن

أَحَدُها: أنَّها تَعُودُ على «إثْماً»، والمتَعَاطِفَانِ بـــ «أو» يجُوزُ أن يعُودَ الضَّـمِيرُ على المعطُوفِ كهذِه الآيَةِ، وعلى المعطُوفِ عليه[1]، كقَولِهِ: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١].

والثَّانِي: أنَّها تعُودُ على الكَسْـبِ المدلُولِ عليه بالفِعلِ، نحو: ﴿اعدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨][2].

الثَّالِثُ: أنَّها تعُودُ على أَحَدِ المذكُورِينَ الدَّالِّ عليه العَطفُ بـــ «أو»، فإنَّه في قُوَّةِ: «ثم يَرْمِ بأَحَدِ المذكُورَينِ».

الرَّابِعُ: أنَّ في الكَلَامِ حَذفَاً، والأَصـلُ: «ومَنْ يكسِـبْ خَطِيئَةً ثمَّ يَرمِ بها»، وهذا كَمَا قِيلَ[3] في قَولِه: ﴿والَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّـةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا﴾[4] [التوبة: ٣٤] أي: يكنِزُونَ الذَّهَبَ ولا ينفِقُونَه[5].

و﴿أو﴾: هنا لِتَفصِيلِ المُبْهَمِ، وتَقَدَّمَ له نَظَائِرُ[6].

الفعلين وأحدهما مؤنث بالتّذكير والتّوحيد، ولو كثر لَجَازَ الكناية عَنْهُ بالتّوحيد؛ لأنّ الأفاعيل يقع عليها فعل واحد». وذكر مكّي والهمذاني عود الضّـمير على الخطيئة، وعلّل الهمذاني التّذكير بالحمل على المعنى. وقال أبو حيّان في الأوجه كلها عدا الأوّل: «وهذه تخارج من لم يتحقّق بشيء من علم النّحو».

[1] فيعود على الأهم أو الأقرب أو الأشرف أو يعود عليهما، انظر ليس في كلام العرب: ٣٤٣.

[2] زاد في (ظ) و(ح): أي: العدل.

[3] قاله الزجاج، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٤٤٥/٢، وقيل: الذهب مؤنث عن أهل الحجاز، لولا ذلك لغلب المذكر على المؤنث، وقيل: المراد ولا ينفقون الكنوز، وقيل غير ذلك، انظر معاني القرآن للفراء: ٤٣٤/١، وتهذيب اللغة: ١٤٢/٦.

[4] ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

[5] من قوله: «أي: يكتنزون الذهب ولا ينفقونه» سقط من (ظ).

[6] في الآية (١٩) و(١١١) و(٢٥٩) من البقرة، انظر (ظ): ٢٠/أ، ٤٨/ب، ١٠٣/ب، و(ط): ١٦٧/١، ٧٠/٢-٥٥٥.

وَقَرَأَ مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ[١]: ((يَكِسِّبْ)) بكَسرِ الكَافِ وتَشدِيدِ السِّينِ، وأصلُها: ((يَكْتَسِبْ))، فأُدغِمَت تَاءُ الافتِعَالِ في السِّينِ، وكُسِرتِ الكَافُ إتبَاعَاً، وهذا شَبِيهٌ بـــ ﴿يَخِطِّفُ[٢]﴾ [البقرة: ٢٠]، وقد تَقَدَّمَ تَوجِيهُه في البَقَرَةِ[٣].

والزُّهرِيُّ[٤]: ((خَطِيَّةً)) بالتَّشدِيدِ، وهو قِيَاسُ تخفِيفِها[٥].

قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ١١٣].

قَولُه: ﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ الله﴾: في جَوَابِ ((لولا)) وَجهَانِ[٦]:

أَظهَرُهما: أنَّه مَذكُورٌ، وهو قَولُه: ((لَهَمَّتْ)).

والثَّانِي: أنَّه محذُوفٌ؛ أي: لأضَلُّوكَ، ثمَّ استَأنَفَ جُملَةً فقَالَ: ((لَهَمَّتْ))؛ أي: لقد هَمَّتْ.

قَالَ **أبو البَقَاءِ**[٧] في هذا الوَجهِ: ((ومِثلُ حَذفِ الجَوَابِ هنا حَذْفُه في قَولِه: ﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ الله عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ الله تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠])).

وكَأَنَّ الَّذِي قَدَّرَ الجَوَابَ مَحذُوفَاً استَشكَلَ كَونَ قَولِه: ((لهمَّتْ)) جَوَابَاً؛ لأنَّ اللَّفظَ يقتَضِي انتِفَاءَ هَمِّهِم بذلك، والغَرَضُ أنَّ الوَاقِعَ كَونُهم هَمُّوا على ما يُروَى في القِصَّةِ، فلِذَلِك قَدَّرَه مَحذُوفَاً، والَّذِي جَعَلَه

---

[١] في مختصر ابن خالويه: ٣٥، والكشّاف: ٢٥٩، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشّواذّ: ٤٠٨/١.

ومعاذ بن جبل: هو الصحابي الجليل أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو السلمي الأنصاري الخزرجي، شهد بدرا والعقبة والمشاهد، بعثه النبي صلى الله عليه وسلم عاملاً إلى اليمن، توفي في خلافة عمر بالطاعون سنة ١٨هـ، انظر معجم الصحابة للبغوي: ٢٦٥/٥، وسير السلف: ٦٤٦.

[٢] ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾، وهي قراءة الجحدري وقتادة والحسن وأبي رجاء، انظر معاني القراءات للأزهري: ١٤٢/١، والمحرّر: ١٠٣/١.

[٣] الأصل ((يَخْتَطِف))، أبدلت تاء ((الافتِعَالُ)) طاء للإدغام، انظر (أ): ٢١/ب، و(ط): ١٧٩/١.

[٤] في البحر: ٣٤٥/٧، وبلا نسبة في المنصف: ٣٢٨/١.

[٥] تخفف الهمزة إذا كانت متحرّكة وقبلها ياء ساكنة بقلب الهمزة ياء وإدغامها مع ما قبلها قياساً، انظر شرح السّيرافي: ٢٧٤/٤، والمفصّل: ٣٦٣.

[٦] انظر الوجهين في التّبيان: ٣٨٨/١-٣٨٩، والأوّل في تفسير الرّاغب: ١٤٣٦/٣، وتفسير القرطبي: ٣٨١/٥-٣٨٢، والبحر: ٣٤٦/٧، وحذف الجواب كثير في القرآن والشعر، انظر اللباب: ٤٢٠/١.

[٧] انظر التّبيان: ٣٨٩/١.

مُثبَتاً أَجَابَ عن ذلك بأَحَدِ وَجهَينِ[١]: إمَّا بِتَخصِيصِ الهَمِّ؛ أي: لَهَمَّتْ هَمّاً يؤَثِّرُ عِندَكَ، وإمَّا بِتَخصِيصِ الإضلَالِ؛ أي: يضِلُّونَكَ عن دِينِكَ وشَرِيعَتِكَ، وكِلَا هَذَينِ الهمَّيْنِ لم يقعْ.

و﴿**اَنْ يُضِلُّوك**﴾: على حَذفِ البَاءِ؛ أي: بأن يُضِلُّوكَ، ففي مَحَلِّها الخِلَافُ المشهُورُ[٢].

و«**مِنْ**» **في ﴿مِن شَيءٍ﴾**: زَائِدَةٌ، و«شَيءٍ» يُرَادُ به المصدَرُ؛ أي: وما يَضُرُّونَكَ ضرَرَاً قَلِيلاً ولا كَثيراً[٣].

قال تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النّساء: ١١٤].

قَولُه: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ﴾: في هذا الاستِثنَاءِ قَولَانِ[٤]:

أَحَدُهما: أنَّه مُتَّصِلٌ، والثَّانِي: أنَّه مُنقَطِعٌ، وهما مَبنِيَّانِ على أنَّ النَّجوَى يجُوزُ أن يُرادَ بها المَصدرُ كـ «الدَّعْوى» فتَكُونَ بمعنَى التَّنَاجِي، وأَنْ يُرادَ بها القَومُ المتَنَاجُونَ إطلَاقاً للمَصدَرِ على الوَاقِعِ منه مَجَازاً، نحو: «رجلٌ عَدْلٌ وصَوْمٌ»[٥]، فعلى الأَوَّلِ يكُونُ مُنقَطِعاً؛ لأنَّ مَنْ أَمَرَ لَيسَ تَنَاجِيَاً، فكَأنَّه قِيلَ: لكنَّ مَنْ أَمَر بِصَدَقَةٍ ففي نجوَاه الخَيرُ، **والكُوفِيُّونَ**[٦] يقدِّرُون المنقَطِعَ بـ «بل».

وجَعَلَ **بَعضُهم**[٧] الاستِثنَاءَ مُتَّصِلاً، وإنْ أُرِيدَ بالنَّجوَى المصدَرُ، وذلك على حَذْفِ مُضَافٍ، كَأَنَّه قِيلَ: إلَّا نَجوَى مَنْ أَمَر.

---

[١] انظر الوجه الأوّل في زاد المسير: ٣٢٤، والوجهين في تفسير الرّاغب: ١٤٣٦/٣، والبحر: ٣٤٦/٧، ومن تفسير الرّاغب نقل المؤلّف بواسطة البحر.

[٢] انظر الصفحة: (٦٠)، الحاشية: (١).

[٣] انظر التّبيان: ٣٨٩/١، والفريد: ٣٤٠/٢.

[٤] انظر الوجهين في إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣٨/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٨/١، والتّحصيل: ٣٤٥/٢، والتّفسير البسيط: ٨٧/٧-٨٨، ومجمع البيان: ١٥٦/٣، والبيان: ٢٦٧/١، والتّبيان: ٣٨٩/١، ومن التّبيان نقل المؤلّف، والوجه الثّاني في معاني القرآن وإعرابه: ١٠٦/١، والكشّاف: ٢٦٠.

[٥] تجري المصادر مجرى أسماء الفاعلين فيجوز فيها وجهان: أن تتركها على لفظها ويستوي فيها المفرد والمثنى والجميع، ويجوز أن تثني وتجمع، انظر شرح المفصل: ٥٨/١، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٢٩/٤.

[٦] وقيل: يقدّرونه بـ «سوى»، والبصريّون بـ «لكنَّ»، وإنما ضارعت «إلا» «لكنَّ»؛ لأن «لكن» للاستدراك بعد النفي، فتوجب بها للثاني ما نفيت عن الأول، فتَشَابَهَا، انظر معاني القرآن للفرّاء: ٤٤/٣، والأصول: ٢٩٠/١، والبديع: ٢٢٥/١.

[٧] الزّجّاج والنّحّاس والمهدوي والزّمخشري والطّبرسي وابن الجوزي وأبو البقاء وغيرهم، انظر معاني القرآن وإعرابه: ١٠٦/١، وإعراب القرآن للنّحّاس: ٢٣٨/١، والتّحصيل: ٣٤٥/٢، والكشّاف: ٢٦٠، ومجمع البيان: ١٥٦/٣، وزاد المسير: ٣٢٥، والتّبيان: ٣٨٩/١، قال الطّبرسي: «وهو أولى من الاستثناء المنقطع؛ لأنّ حمل الكلام على الاتّصال أولى إذا لم يخلّ المعنى».

وإنْ جَعَلنَا النَّجوَى بمعنَى المتَنَاجِينَ كَانَ مُتَّصِلاً[١].

وقد عَرَفْتَ مِمَّا تقدَّمَ أنَّ المنقَطِعَ مَنصُوبٌ أبَدَاً في لُغَةِ الحِجَازِ، وأنَّ بنِي تَمِيمٍ يُجْرُونَه مُجْرَى المتَّصِلِ، بشَرطِ تَوجُّهِ العَامِلِ عليه، وأنَّ الكَلَامَ إذا كَانَ نَفيَاً أو شِبهَه جَازَ في المستَثنَى الإتبَاعُ بَدَلاً، وهو المختَارُ، والنَّصبُ على أَصلِ الاستِثنَاءِ[٢].

فقَولُه: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ﴾: إمَّا مَنصُوبٌ على الاستِثنَاءِ المنقَطِعِ إنْ جَعَلْتَه مُنقَطِعَاً في لُغَةِ الحِجَازِ، أو على أصلِ الاستِثنَاءِ إنْ جَعَلْتَه مُتَّصِلاً، وإمَّا مَجرُورٌ على البَدَلِ من «كَثِيرٍ» أو مِنْ «نَجوَاهُم»، أو صِفَةٌ لأحَدِهما، كَمَا تقُولُ: «لا تَمُرَّ بجَمَاعَةٍ من القَومِ إلَّا زَيدٍ»، إنْ جَعَلْتَ[٣] زَيدَاً تَابِعَاً للجَمَاعَةِ أو للقَومِ[٤].

ولم يَجْعلْه **الزَّمَخشَرِيُّ**[٥] تَابِعَاً إلَّا «لكَثِيرٍ»، قَالَ: « «إلَّا نَجْوَى مَنْ أَمَرَ» على أنَّه مَجرُورٌ بَدَلٌ من «كَثِيرٍ»، كما تَقُولُ: «لا خَيرَ في قِيَامِهم إلَّا قِيَامِ زَيدٍ». وفي التَّنظِيرِ بالمثَالِ نَظرٌ لا تَخْفَى مُبَايَنَتُه للآيَةِ[٦]، هذا كُلُّه إنْ جَعَلْنَا الاستِثنَاءَ مُتَّصِلاً بالتَّأوِيلَينِ المذكُورَينِ، أو مُنقَطِعَاً على لُغَةِ تَمِيمٍ.

وتَلَخَّصَ فيه سِتَّةُ أَوجُهٍ: النَّصبُ على الانقِطَاعِ في لُغَةِ الحِجَازِ، أو على أَصلِ الاستِثنَاءِ، والجرُّ على البَدَلِ من «كَثِيرٍ»، أو مِنْ «نَجوَاهُم»، أو على الصِّفَةِ لأحَدِهما.

و﴿مِّن نَّجْوَاهُمْ﴾: مُتَعَلِّقٌ بمحذُوفٍ؛ لأنَّه صِفَةٌ لـ «كَثِيرٍ» فهو في مَحَلِّ جَرٍّ.

والنَّجوَى في الأَصلِ مَصدرٌ كما تَقَدَّمَ، وقد يُطْلَقُ على الأشخَاصِ مَجَازَاً [قالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجوَى﴾[٧] [الإسراء: ٤٧]][٨]، ومَعنَاهَا المُسَارَّةُ، ولا تكُونُ إلَّا من اثنَينِ فَأَكثَرَ[٩]، وقَالَ **الزَّجَّاجُ**[١٠]: «النَّجوَى مَا تَفَرَّدَ به الاثنَانُ فأَكثَرُ سِرَّاً كانَ أو ظَاهِرَاً».

---

[١] من قوله: «وإن أريد بالنجوى» إلى هنا سقط من (ظ).

[٢] في الآية (٧٨) (٢٣٥) من سورة البقرة، انظر (أ): ٣٢/ب، ٩٥/أ، و(ط): ١/٤٤٦، ٢/٤٨٤.

[٣] في (ط): إن شئت جعلت.

[٤] وذكر الفرّاء والثّعلبي والواحدي والقرطبي وغيرهم كون «إلّا من أمر» في محلّ رفع، قال الفرّاء: «ومن جعل النّجوى فعلاً.... فـ «من» حينئذ في محلّ رفع». انظر معاني القرآن للفرّاء: ١/٢٨٧-٢٨٨، والكشف والبيان: ١٠/٥٩٩، والتّفسير البسيط: ٧/٨٧، وتفسير القرطبي: ٥/٣٨٣.

[٥] الكشّاف: ٢٦٠.

[٦] لو قال: «لا خير في كثير من قيامهم إلّا قيام زيد» لكان أصحُّ.

[٧] ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾.

[٨] ليست في نسخة الأصل، وأثبتّها من بقيّة النّسخ.

[٩] ونَاجَيْتُهُ: سارَرْتُه، وأصله أن تخلو به في نَجْوة من الأرض، وقيل: أصله من النّجاة، وهو أن تعاونه على ما فيه خلاصه، أو أن تَنْجُوَ بسرِّك من أن يطلع عليك، انظر الصّحاح: ٦/٢٥٠٣، والمفردات: ٧٩٣.

[١٠] انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/١٠٤.

وقِيلَ: النَّجوَى جَمعُ «نَجِيٍّ»، نَقَلَه **الكَرمَانِيُّ**[١].

قَولُه: ﴿بَينَ﴾: يجُوزُ أن يكُونَ منصُوبَاً بنفسِ «إصلَاحٍ»، تقولُ: «أصلَحتُ[٢] بَينَ القَومِ»، قَالَ تعالى: ﴿فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[٣] [الحجرات: ١٠]، وأَنْ/ يَتَعَلَّقَ بمَحذُوفٍ على أنَّه صِفَةٌ لـ ٢١٩/أ «إصلَاحٍ».

و﴿ابتِغَاءَ﴾: مَفعُولٌ من أَجلِه، وألف «مَرضَاة» عن وَاوٍ[٤]، وقد تَقَدَّمَ تحقِيقُه[٥].

وقَرَأَ أبو عَمرٍو وحَمزَةُ[٦]: «فسوف يُؤتِيه» باليَاءِ نَظرَاً إلى الاسمِ الظَّاهِرِ في قَولِه: ﴿مَرْضَاتِ اللهِ﴾، والبَاقُون بالنُّونِ نَظَرَاً لقَولِه بَعدُ: ﴿نُوَلِّهِ ونُصْلِه﴾، وهو أوقَعُ للتَّعظِيمِ.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّساء: ١١٥].

﴿وَمَن يُشَاقِقِ﴾: تَقَدَّمَ أنّ الـمُضَارِعَ المجزُومَ والأمرَ من نَحوِ: «لم يَرْدُدْ» و«رَدَّ» يجُوزُ فيه الإدغَامُ وتركُه على تَفصِيلٍ في ذلك وما فيه من اللُّغَاتِ في آلِ عِمرَانَ[٧]، وكذلك حُكمُ الهَاءِ في قَولِه: «نُؤْتِهِ» و«نُصْلِهِ».[٨]

---

[١] من قوله: «ومن نجواهم...» إلى هنا سقط من (ح)، وانظر غرائب التّفسير: ٦٢٩/١.

والكرماني: هو تاج القراء محمود بن نصر الكرماني النحوي، أحد العلماء الفقهاء الفضلاء، صنف لباب التفسير، والايجاز في النحو اختصره من الايضاح للفارسي، والافادة في النحو، وغير ذلك، كان في حدود الخمسمئة وتوفي بعدها، انظر معجم الأدباء: ٢٦٨٦/٦، وغاية النهاية: ٢٩١/٢.

[٢] في (ط): أصحلت، وهو تحريف.

[٣] ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

[٤] الكلام من قوله: «يجوز أن يكون منصوباً...» إلى هنا منقول بالمعنى من التّبيان: ٣٨٩/١، وانظر تهذيب اللغة: ٤٦/١٢، والصحاح: ٢٣٥٧/٦.

[٥] لم يتقدّم حديثٌ عن ألف «مرضاة»، إنما أشار إلى أن ألف «رضوان» أصلها واو في الآية (١١٩) (٢٤٨) من البقرة، انظر (أ): ٥٠/ب، ١٠٠/أ، و(ط): ٩٣/٢-٥٢٤.

[٦] في العنوان: ٣٥، والإتحاف: ٥٢٠/١، وزاد خلف.

[٧] في الآية (١٢٠) منها، وفي سورة البقرة في الآية (٢٣٣)، (٢٨٢)، ذكر أنّ الفكّ لغة الحجاز، والإدغام لغة تميم، سواء سكّن الفعل وقفاً أو جزماً، ولم يذكر غير ذلك، انظر (ظ): ١١٤/أ، ١٧٥/أ، و(ط): ٤٦٨/٢-٦٥٣، ٣٧٦/٣.

[٨] في الآية (٧٥) من آل عمران، ذكر أن هذه الهاء متى جاءت بعد فعلٍ مجزومٍ أو أمرٍ معتلّ الآخر جرى فيها ثلاثة أوجه، السّكون والاختلاس والإشباع، وقد جاء من قراءة السّبعة من هذه الأوجه بعض الكلمات، والسّرّ في ذلك أنّ الهاء الّتي هي للكناية متى جاء قبلها متحرّك فالفصيح الإشباع، وإن سبقها ساكن فالأشهر الاختلاس، سواء كان السّاكن صحيحاً أم معتلّاً، وبعضهم يفرّق بينهما، انظر (أ): ١٥٨/أ، و(ط): ٢٦٥/٣-٢٦٦.

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Arts
Arabic Language Department

AL–Durru AL–masunu Fi Olumi AL– Kitabi AL–Maknun
By AL–Samin AL–Halabi (D.756 AH)

Study and achieve the seventh part of it:
(From the verse (13) of surat ALNisaa to the verse (7) of Surat Al–Maidah
Research for a master's degree

Prepared by:
Ghina MHD Ghassan Hiba

Supervision of:
Dr. Ayman AL–shawwa

2021/2022